المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

ISSN (ONLINE) 2569-7366
رقم التسجيل: VR.3341.6321.B

المركز الديمقراطي العربي

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arabic Center

International Journal Economic Studies

D.A.C

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

International
Journal
Economic
Studies

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

International Journal Economic Studies

العدد 24 (شباط-فبراير 2023)

المجلد الخامس

المركز الديمقراطي العربي

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية

D.A.C

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

برلين / ألمانيا

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

economie@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية - برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري ISSN (ONLINE) 2569-7366

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية مجلة دولية علمية محكّمة، ربع سنوية، تصدر من ألمانيا - برلين عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاقتصادية في اللغة العربية والانجليزية والفرنسية. تصدر بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

أهداف ومجالات المجلة:

تهدف المجلة إلى نشر الدراسات والبحوث العلمية والفكرية التي تتبنى المعايير العلمية الرصينة في مختلف فروع المعرفة الاقتصادية لتحقيق بما يسهم في بناء فكر اقتصادي حديث وفعال لدى الاقتصاديين العرب لتحقيق التطور الاقتصادي من الناحية العلمية والتطبيقية.

تتنوع اهتمامات المجلة بشكل يضم طيفا واسعا من القضايا والمواضيع الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد العالمي والعربي على حدٍ سواء، مثل: السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، التجارية وسياسة الصرف الأجنبي)، التنسيق الدولي للسياسات الاقتصادية الكلية، سياسات واستراتيجيات التنمية وتمويلها في الدول النامية والناشئة، قضايا الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية، التنويع الاقتصادي والبدائل الممكنة، الأزمات (المالية، المصرفية، العملة، الديون السيادية...)، المؤسسات المالية، الأسواق المالية وإصلاح القطاع المالي، التكتلات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المؤسسات المالية الدولية وإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي، الحروب المالية، استشراف الاقتصاد العربي والعالمي وتغير موازين القوة في الاقتصاد العالمي، وكالات التصنيف العالمية، الأمن الغذائي والطاقوي، الطاقات المتجددة، اقتصاد الخدمات، اقتصاد المعرفة، الشركات متعددة الجنسية ودورها المتعاظم في الاقتصاد العالمي، الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الاقتصاد والأخلاق.

تمنح المجلة حيزا مهما للدراسات النقدية "critical studies" للفكر الاقتصادي السائد والليبرالية الجديدة وقضايا العولمة، وتقديم النظريات والأفكار والبدائل الجديدة المطروحة في الاقتصاد العالمي. كما ترحب المجلة بتقارير المؤتمرات والندوات الاقتصادية، ومراجعات الكتب الاقتصادية الحديثة والتعليق عليها.

رئيس المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية:

أ. عمار شرعان Aamar Sharaan

رئيس التحرير:

د. أحمد بوهكو Dr. Ahmed Bouhkou

المغرب Morocco

رئيسة اللجنة العلمية:

د. علي منصور سعيد عطية Dr. Ali Mansour Saeid Ateeyah

ليبيا Libya

مدير التحرير:

أ. ذي يزن الاعوش Dhi Yazan Elaawach

اليمن Yemen

هيئة التحريـــر:

د. عبد الله بونعاج، المغرب Dr. Abdellah Bounaaj, Morocco

د. يوسف الرقاي، المغرب Dr. Youssef Errakay, Morocco

د. إيمان نية، المغرب Dr. imane Nya, Morocco

د. الصغير ميسم، الجزائر Dr. maissam elsaghir, Algeria

أعضاء اللجنة العلمية:

- **د. شاهر إسماعيل الشاهر**
  جامعة صن يات سين الحكومية - الصين
- **د. منال محمود خيري،**
  أستاذة جامعية، جامعة حلوان - مصر
- **د. بلال نجاح جبير**
  عضو دائرة البحوث الزراعية لوزارة الزراعة العراقية، تخصص الاقتصاد الزراعي، جامعة بغداد - العراق
- **د. منير خروف**
  استاذ تعليم عالي، تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة قالمة - الجزائر
- **د. سعيد بربيش**
  استاذ جامعي، جامعة ابن زهر، كلية الاقتصاد والتسيير، كلميم - المغرب
- **د. أيمن هشام محمود عزريل**
  متخصص نظم معلومات محاسبية محوسبة، مديرية التربية والتعليم، سلفيت - فلسطين
- **د. هشام الصرمي**
  استاذ الاقتصاد المساعد، المعهد الوطني للعلوم الادارية - الجمهورية اليمنية
- **د. دوعاء ممدوح سليمان**
  أستاذة محاضرة، تخصص الاستثمار والتمويل والتحليل الكمي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، القاهرة - مصر
- **د. انيسة سدرة**
  أستاذة محاضرة (ب)، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03 - الجزائر
- **د. عامر شبل زيا**
  باحث في الشؤون الاقتصادية، مدير سابق في وزارة الثقافة العراقية، تخصص إدارة واقتصاد - العراق
- **د. ربيعة ملال**
  أستاذة محاضر (أ)، تخصص تسيير، جامعة سعيدة - الجزائر
- **أ.م.د. حسن شاكر الشمري**
  أستاذ محاضر، تخصص اقتصاد، جامعة الكوفة - العراق
- **د. ابو بكر خوالد**
  أستاذ محاضر(ب)، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية عنابة - الجزائر
- **د. ليندة فريحة**
  أستاذة محاضرة (أ)، تخصص علوم التسيير والتسويق، جامعة قالمة - الجزائر
- **د. عطار نسيمة**
  أستاذة محاضرة (أ)، تخصص القانون العام، جامعة تلمسان - الجزائر

- **د. طالب دليلة**
أستاذة محاضرة، الإحصاء الوصفي والرياضي بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر

- **د. بن شعيب فاطمة الزهراء**
أستاذ محاضر (أ)، دكتوراه علوم شعبة العلوم الاقتصادية تخصص "نقود بنوك ومالية" المركز الجامعي مغنية - الجزائر

- **د. يونس الشمراح**
علوم اقتصادية، استاذ مؤقت بالمدرسة العليا للتجارة والتسيير، طنجة - المغرب

- **د. توفيق بن الشيخ بن أحمد**
أستاذ محاضر، علوم اقتصادية جامعة 8 مايو قالمة – الجزائر

- **د. بوعتلي محمد**
وأستاذ مؤقت في المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، الجزائر

- **د. خليفي عبد الكريم**
القانون الدولي والعلاقات الدولية، عضو اللجنة العلمية لقسم العلوم التجارية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة امحمد بوقرة، بومرداس - الجزائر

- **د. كركوري مباركة حنان**
أستاذ مساعد (ب)، قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 - الجزائر

- **د. زواويد لزهاري**
أستاذ محاضر (ب)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية - الجزائر

- **د. بن زيدان فاطمة الزهرة**
أستاذة محاضرة (أ)، العلوم الاقتصادية - الجزائر

- **د. ايمان بو قرة**
استاذة جامعية كلية العلوم الاقتصادية جامعة غرداية - الجزائر

- **د. مراد بودية سكينة**
استاذة اقتصاد عمومي واجتماعي، تلمسان – الجزائر

- **د. هند ابن الخياط الزكاري الحسني**
الاقتصاد وعلوم الإدارة، جامعة ابن طفيل، القنيطرة - المغرب

- **د. محمد جلول زعادي**
أستاذ محاضر (أ) قانون التعاون الدولي، جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة - الجزائر

- **د. ناصر ميلاد محمد بن يونس**
محاضر محاسبة، الجامعة الأسمرية الإسلامية - ليبيا

- **د. أكرم شتيح**
أستاذ محاضر (ب)، جامعة الجزائر 03 - الجزائر

- **د. المختار الطالب حنده**
  أمين عام (وكيل) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - موريتانيا

- **د. الحافظ النويني**
  جامعة عبد المالك السعدي - المغرب

- **د. سكينة خضراوي**
  مساعد تعليم عالي بوزارة التعليم العالي - تونس

- **د. حسن المكراز**
  أستاذ التعليم العالي مساعد، جامعة ابن زهر، اكادير - المغرب

- **د. ميثم منفي كاظم العميدي**
  أستاذ مساعد، كلية الإمام الكاظم - العراق

- **د. بدر شحدة سعيد حمدان**
  استاذ الاقتصاد المساعد، جامعة فلسطين - فلسطين

- **د. مداح عبد الباسط**
  أستاذ محاضر، جامعة الجزائر 3 - الجزائر

- **د. محمد الغواطي**
  أستاذ التعليم العالي مساعد، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، المغرب

- **د. يحي عبد الرحمن يحي**
  استاذ التمويل والاستثمار، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، مصر

- **د. الصغير ميسم**
  أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر

- **د. رزين عكاشة**
  أستاذ محاضر تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سعيدة، الجزائر

- **د. منير عوادي**
  المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر

- **د. عائشة عوماري**
  جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر

- **د. هيثم حميد مطلك المنصور**
  كلية التربية، بغداد، العراق

- **د. فخاري فاروق**
  أستاذ محاضر، تخصص بنوك ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر

- **د. الحورمي محمد**
استاذ الاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض مراكش، المغرب

- **د. وجدان عبدالله السودي**
استاذة مساعدة، كلية الاقتصاد والادارة، الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

- **د. عالي طوير**
استاذ جامعي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، جامعة محمد الخامس، المغرب

- **د. بوخاري هشام**
أستاذ مساعد قسم، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر

- **د. أبوبكر خليفة أبو بكر أبوجرادة**
أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة وادي الشاطئ، ليبيا

- **د. الراجي أحمد**
أستاذ مساعد، كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية، أيت ملول، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب

- **رفار أمير عبد القادر**
أستاذ محاضر مشارك جامعة سيدي بلعباس، الجزائر

International Journal Economic Studies

فهرس المحتويات

	المقال	الصفحة
1	**آثر الترويج على زيادة القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية في السودان** **دراسة حالة مصانع الزيوت من وجهة نظر العاملين** **د. هشام عبيد آدم عوض الكريم**، استاذ ادارة التسويق المساعد، جامعة البطانة، السودان **د. حسن بشير حسن محمد**، استاذ نظم المعلومات الادارية المشارك، جامعة البطانة، السودان	1
2	**آثر الريادة المصرفية في تحقيق التميز التنظيمي** **أ.د صفاء تايه محمد، احمد جليل** جامعة الكوفة	24
3	**أثر الميزة التنافسية في تحسين أداء ريادة الأعمال** **دراسة ميدانية على أصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة بمنطقة وادي الشاطي** **د. ميلاد صالح خليفه عبدالرحمن**، كلية التجارة والعلوم السياسية، جامعة سبها، ليبيا **أ. مسعود صالح خليفة إبراهيم**، المعهد العالي للعلوم الادارية والمالية-القرضة الشاطي، وزارة التعليم التقني والفني، ليبيا	38
4	**اثر سياسات النقد الأجنبي في ميزان المدفوعات** **دراسة حالة السودان خلال الفترة 1995-2015م** **د. رشيدة عباس العوض محمد صالح** أستاذ الاقتصاد المساعد، منسق الدراسات العليا، جامعة النيل الأبيض، كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية، السودان	56
5	**أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات** **دراسة تطبيقية على وزارة المالية في قطاع غزة خلال جائحة كوفيد-19** **د. سائد نبيل سليم غياضة** فلسطين، وزارة الصحة، غزة	74
6	**التدقيق المحاسبي ودوره في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية** **دراسة ميدانية لعينة من مدققي الحسابات الخارجيين في الجزائر** **د. خالد بعاشي** المركز الجامعي إليزي 33000، الجزائر	103
7	**التصنيف المنفرد والمرحلي للمستويات الاقتصادية باستخدام نماذج يزن** **"دراسة تحليلية مقارنة لنظرية رستو "** **ذي يزن الاعوش** اليمن	122

8	القاعدة الرأسمالية لملاءة رأس المال وفق لجنة بازل (III) للرقابة المصرفية دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية التجارية للمدة 2008-2020 حيدر جعفر عبدالحسن، أ.د رضا صاحب ابو حمد آل علي العراق	162
9	القطاع الخاص ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في مدن الحزام شبه الصحراوي بليبيا مدينة بني وليد أنموذجاً أ.د عبدالسلام محمد أحمد الحاج كلية التربية . جامعة بني وليد . ليبيا	174
10	المصطلحات الاِقْتِصادِيّة مِنَ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَةِ والسُنّة النبويّة نبيل بن عرفة الجامعة التونسية، تونس المدينة، تونس	193
11	بحوث التسويق كأداة لتحقيق الميزة التنافسية للشركات الصناعية (دراسة حالة: مجموعة جياد الصناعية) د. شرف الدين سليمان أحمد حسن، أستاذ التسويق المساعد جامعة شندي، السودان د. عثمان أحمد حسن المنصور، باحث في إدارة الأعمال، السودان	216
12	دور اقتصاد المعرفة فى تحقيق التنمية المستدامة عواطف خضر حمد الخضر أستاذ مساعد اقتصاد، جامعة البيان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان	234
13	دور التكامل الإقليمي في تعزيز اقتصاديات السياحة لدول حوض البحر الأحمر في ظل آثار جائحة كورونا د. محمد زروق محمد ابراهيم عثمان أستاذ مشارك، كلية الاقتصاد جامعة شندي، قسم الاقتصاد	244
14	دور المراجعة الإستراتيجية في تقويم الأداء المالي للمصارف السودانية: دراسة ميدانية على بنك أم درمان الوطني د. عبد السلام عوض خير السيد، أستاذ المحاسبة المشارك، كلية العلوم الإدارية، جامعة المغتربين، السودان د. عادل محمد محمود محمد، أستاذ المحاسبة المساعد، كلية الفجر للعلوم والتكنولوجيا، السودان	257
15	دور المسؤولية الاخلاقية في تعزيز السمعة المصرفية دراسة مقارنة بين فروع المصارف الحكومية والاهلية العاملة في محافظة النجف الاشرف أ.م.د زينب هادي الشريفي، اصيل حسن علي جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد	277

287	**محددات البطالة في السودان خلال الفترة من 1990 إلى 2016** **د. أنس قريب الله أحمد إبراهيم** جامعة بخت الرضا، السوادان	16
298	Measuring the impact of resource consumption accounting on cost reduction and improving sustainable competitive advantage A case study in Najaf Governorate Water Directorate **Ameer Ageed kadhim Al-ardawe,** University of Kufa, Faculty of Administration and Economics, Iraq **Amar Yasir Abdulkadhim Al-Abedi,** Ministry of Health, Najaf Health Department, Accounts, Iraq **Mohammed Sadiq Jabbar,** University of Kufa, Faculty of Administration and Economics, Iraq	17
311	The Digital Economy and its Impact on the Characteristics of the Labor Market in Saudi Arabi **Maryam Ibrahim AL Hababi,** Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University, Saudi Arabia **Prof. Rochdi Ali Taher Feki,** Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University, Saudi Arabia	18
332	The role of public spending practices in the success of the strategy to confront the Corona virus crisis - an analytical study in the Directorate of Civil Defense - Najaf Governorate **Dr. Farhan Mohammed Abuthebahak,** Department of Economics Faculty of Administration and Economics, University of Kufa, Iraq **Mohammed Thabet Rashad,** Strategic Planning, Department of Business administration, Faculty of Administration and 2 Economics, University of Kufa, Iraq	19
351	Les conflits d'intérêt et les problèmes de coordination des soins à l'hôpital public **Ilham Dahhani,** (Doctorante), Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc **Fatimazohra,** (Professeur Habiletée), Université Mohamed 5, Rabat, Maroc **Hindou Baddih,** (Professeur d'Enseignement Supérieur), Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	20

367	Étude empirique de l'efficience bancaire après l'absorption de la BDET et la BNDT par la STB **Khadhraoui soukaina** Faculté d'économie et de gestion de Sfax (Tunisie)	21
393	Les politiques de la qualité totale et d'excellence dans l'enseignement supérieur : un outil pour étendre l'hégémonie néolibérale **MALIKA NASEH, Professeur Omar HNICHE, Professeur Badre-Eddine CHEGRI** Université Mohammed V, Royaume du Maroc	22
407	Quelle contribution du capital humain à la performance globale de l'entreprise ? **HAMMOUCH Hind** Docteur chercheur en Economie et Gestion, Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales. Fès Maroc	23

أثر الترويج على زيادة القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية في السودان (دراسة حالة مصانع الزيوت من وجهة نظر العاملين)

The impact of promotion on increasing the competitive advantage of industrial enterprises in Sudan (A case study of oil factories from the point of view of workers)

د. هشام عبيد آدم عوض الكريم، استاذ ادارة التسويق المساعد، جامعة البطانة، السودان

د. حسن بشير حسن محمد، استاذ نظم المعلومات الادارية المشارك، جامعة البطانة، السودان

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة دور عناصر الترويج في زيادة القدرة التنافسية بالصناعية السودانية بالتطبيق على بعض مصانع زيوت الطعام وذلك من خلال دراسة دور فاعلية الترويج في زيادة القدرة التنافسية، تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة الدور الذي يلعبه المزيج الترويجي في زيادة القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتناسبه وطبيعة الدراسة، واستخدمت الإستبانة كأداة لجمع البيانات باختيار عينة عشوائية طبقية من مصانع الزيوت في السودان وهي : صافولا، مرحب، الشركة العربية، والمأمون ثم معالجة البيانات إحصائياً وتحليلها بإستخدم برنامج الحُزم الإحصائيّة للعلوم الإجتماعيّة ((SPSS لحساب النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، ومعامل الإرتباط (بيرسون) لإيجاد العلاقة بين محاور الدراسة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أنه توجد علاقة بين المزيج الترويجي وزيادة القدرة التنافسية، وكذلك تقدم الشركات الإعلان الذي يؤثر ويقدم المضمون لما يرغبه الزبون، وأخيراً تقوم المصانع بوضع خطط وبرامج وسياسات بهدف بناء الثقة مع الجمهور المستهدف والعمل على إرضاءه، كما أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بعناصر المزيج الترويجي بصوره متكامله لزيادة القدره التنافسية وضمان البقاء والنمو والإستمرار، وكذلك ضرورة التركيزعلى المزيج الترويجي لزيادة الحصة السوقية لمصانع الزيوت وزيادة قدرتها التنافسية.

الكلمات المفتاحية: المزيج التروي، المزيج التسويقي، القدرة التنافسية، الصناعة السودانية.

Abstract

The study aimed to know the role of promotional elements in increasing the competitiveness of the Sudanese industry by applying it to some edible oils factories, by studying the role of the effectiveness of promotion in increasing competitiveness. The problem of the study is to know the role that the promotional mix plays in increasing the competitiveness of industrial establishments. The study followed the descriptive analytical approach to suit the nature of the study, and used the questionnaire as a tool for data collection by selecting a stratified random sample of oil factories in Sudan: Savola, Marhab, the Arab Company, and Al-Mamoun. Then the data was processed statistically and analyzed using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) to calculate percentages, arithmetic averages, and correlation coefficient (Pearson) to find the relationship between the study axes. The study found a set of results, the most important of which is that there is a relationship between the promotional mix and the increase in competitiveness, as well as companies providing advertising that affects and provides content to what the customer desires. The study is necessary to pay attention to the elements of the promotional mix in an integrated manner to increase competitiveness and ensure survival, growth and continuity, as well as the need to focus on the promotional mix to increase the market share of oil factories and increase their competitiveness.

Keywords : promotion mix; marketing mix, Competitiveness, Keywords: promotion mix, marketing mix, Competitiveness; Sudanese industry.

اولاً: الإطار العام

لقد أصبحت في عصر العولمة الحصول على أسواق جديدة أو زيادة حصصها السوقية في الأسواق المحلية والعالمية الشغل الشاغل لمدراء التسويق، وأصبح هناك إتجاه واضح لدى الشركات المختلفة إلى اتباع مزيج ترويجي فعالية ، مما حدى بها للتفكير بالإستراتيجيات التي تناسب طبيعة كل سوق حتى تستطيع إختراقه أو الحفاظ على ما وصلت إليه بالدفاع عن حصتها السوقية في كل الأسواق، وتستطيع المنشآت من خلال وظيفتي الإنتاج والتسويق للسلع أو الخدمات أن توفي بالتزاماتها تجاه المجتمع وتجاه المستهلك وتجاه أصحاب هذه المنشآت، حيث إن هاتين الوظيفتين تقومان بخلق ما يسميه الإقتصاديون بالمنفعة والتي تعرف بأنها قدرة المنتج أو الخدمة على إشباع حاجة أو رغبة المستهلك، ولابد لجميع المنظمات لكي تبقى أو تستمر أن تقوم بخلق المنفعة الإقتصادية وأساس خلق المنفعة الإقتصادية هو تصميم وتسويق السلع والخدمات التي تشبع حاجات المستهلكين، ولذلك نجد أن هدف منشآت الأعمال يكمن في إيجاد المستهلك،[الصميدي،(2010م)].

وتشكل الإعتبارات الرئيسية المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي الخطوط العريضة لأي إستراتيجية تسويقية يتم تبنيها من قبل المؤسسة، ولهذا فإن هذه الإستراتيجية تنطوي على أنشطة كثيرة كالبحث عن الميزة التنافسية وتخطيط معدلات نمو المؤسسة وتحليل عملياتها إضافة إلى توزيع الموارد المتاحة على تلك الأنشطة بصورة تضمن جودتها وفعاليتها، [معلا،(2009م)].

مشكلة البحث:

أصبحت المؤسسات تدرك أهمية الدور الذي تلعبه الأنشطة التسويقية في إنجاح سياساتها وتحقيق أهدافها فهذه الأهمية للتسويق وأنشطته ماهي إلا نتيجة للصراع والتنافس الشديد بين المؤسسات في سبيل البقاء والنمو والإستمرار، ومن هنا جاءت هذه الدراسة حول الدور الذي يلعبه عنصر الترويج في المزيج التسويقي وأثره في زيادة القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية حيث يمثل المزيج الترويجي القوى المؤثرة للحصول على ميزه تنافسيه للمنشآت الصناعية ومن ثم تحقيق المردود المادي للبقاء والنمو والتطور والإستمرار، وعليه يطرح البحث السؤال الرئيسي التالي:

ماهو الدور الذي يلعبه المزيج الترويجي في زيادة القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية؟ وتنبثق من السؤال الرئيسي أعلاه أسئلة فرعية كالآتي:

1. ما مفهوم المزيج الترويج في المنشأت الصناعية بالسودان؟
2. ما مفهوم القدرة التافسية في الصناعة السودانية؟
3. ما اثر جودة المزيج الترويجي على زيادة القدرة التنافسية للمنشأت الصناعية بالسودان؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الهدف العام والذي يتمثل في دراسة دور عناصر المزيج الترويجي في زيادة القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية في السودان وذلك من خلال الأهداف التفصيلية التالية:-

أ. معرفة مفهوم المزيج الترويجي فى الصناعة السودانية.

ب. معرفة مفهوم القدرة التنافسية في المنشأت الصناعية في السودان.

ت. دراسة اثر جودة المزيج الترويجي على زيادة القدرة التنافسية للمنشأت الصناعية بالسودان.

ث. المساهمة في تقديم توصيات تساعد صناع القرار الإداري في الإلمام بالعناصر التي تؤثر في زيادة القدرة التنافسية في المنشأت الصناعية في السودان.

فرضيات البحث:

ج. هناك علاقة إيجابية بين جودة المزيج الترويجي المتبع في المزيج التسويقي وزيادة القدرة التنافسية للمنشأت الصناعية بالسودان.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية صناعة الزيوت لكونها تشكل غذاء" هاما" للإنسان وسلعة من السلع الغذائية الإستراتيجية، بالإضافة إلى فرص العمل ورفد خزينة الدولة بالضرائب والإسهام في حصيلة البلاد من العملات الصعبة من إيرادات صادرات الصناعة، فضلاً عن الإستفادة من مخلفات الصناعة من أعلاف وأمباز للثروة الحيوانية، بالإضافة إلى أهمية المزيج الترويجي في كونه يمثل القوى المؤثرة في تحقيق مردود مادي للمنشآت الربحية والحصول على ميزه تنافسيه وبالتالي يعبر عن عملية التسويق في بيئة التنافس، وكذلك مساعدة إدارة التسويق في مصانع الزيوت على وضع الخطط والإستراتيجيات المناسبة بعد تحديد نقاط القوه والضعف في المزيج الترويجي وتطويره لخلق القدرة التنافسية، كما تنبع أهمية البحث في أنه يمكن أن يمثل مصدر للباحثين والدارسين وتعريفهم بدور المزيج الترويجي في زيادة القدرة التنافسية للمنشآت المماثلة، وإضافه للمعرفه في مجال البحث حيث أن هذه الدراسة خاصه بالمنشأت الصناعية بالسودان.

الدراسات السابقة:

حظي موضوع المزيج التسويقي بإهتمام الباحثين وإختلفت جوانب الإهتمام لدى كل منهم بحيث كان هناك تباين في الجوانب التي تطرق لها كل منهم حسب منظوره ونورد منها مايأتي:

دراسة تيمان وآخرون (2010) بعنوان العوامل المؤثرة على إختيار وسيلة الإعلان الترويجي (بالتركيز علي محلية مدني الكبري – السودان)، هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الدخل في تحديد نوع الإعلان وكذلك التعرف على العوامل التي تؤثر في تحديد نوع الإعلان الترويجي، بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وكشفت نتائج الدراسة أنه لا توجد علاقة بين نوع الإعلان والدخل وأن الرسائل الإعلانية القصيرة والمكررة ذات أثر أكبر في تشجيع المستهلكين للإقبال على الشراء.

دراسة الزاكي (2009) بعنوان أثر إستخدام إستراتيجيات المزيج التسويقي في أداء منشآت الأسمنت، دراسة حالة مصنع عطبرة، هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الإستراتيجيات التسويقية المختلفة من حيث (السعر، الجودة، الشهرة) كتلبية لإحتياجات ورغبات المستهلكين، وإتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها إن تبنى إستراتيجيات وبرامج المزيج التسويقي يؤدي لزيادة الكفاءة وجذب العملاء ويلبي إحتياجات ورغبات

المستهلكين ويحقيق الأهداف المرجوة، المستهلك السوداني يركز على السعر أكثر من الخصائص الأخرى، كما أن عدم وفره المنتج المحلي وتشابهه مع خصائص المستورد يؤدي إلى إنتقال المستهلك من المنتج المستورد، وعدم إستغلال الطاقة بالكفاءة المطلوبة من أهم الأسباب المؤدية إلى إرتفاع أسعار المنتج المحلي. وأوصت الدراسة إتباع برامج تأهيل وتطوير المنتجات بإستخدام التكنولوجيا الحديثة التي تساهم في الإنتاج المحلي، وأنشاء مصانع جديدة في مناطق تواجد الخام، الأخذ بالمفهوم الحديث للتسويق، وإعتماد إستراتيجيات جديدة عبر إستشارة الخبراء، إيجاد عملاء جدد مع المحافظة على الفعليين لزيادة كفاءة وفعالية أداء المنشآت.

دراسة الحسن (2007) بعنوان أثر الإستر اتيجات التسويقة على تفضيلات المستهلك في السودان، بالتطبيق على منشأت المياه الغازية، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر المنافسة والتغيير في عادات الإستهلاك وإبراز أهمية إتباع إستراتيجيات وبرامج مزيج المنتجات مع تحديد خصائص مزيج المنتجات الذي يلبي إحتياجات ورغبات المستهلكين، تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة ، وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها أن ضعف الطاقه المستقلة يقود إلى إرتفاع التكلفة مما يضعف من الموقف التنافسي، كما أن المديرين في المنشأت الصناعية السودانية لايدركون أهمية التخطيط الإستراتيجي، ويفضل والمستهلك السوداني مزايا السعر عن الجودة. وأوصت الدراسة بإتباع برامج تأهيل وتطوير المنتجات بإستخدام التكنولوجيا الحديثة حتى تساهم في الناتج القومي المحلي , مع الأخذ بالمفهوم الحديث للتسويق وإعتماد إستراتيجية جديدة عبر إستشارة الخبراء، القيام ببحوث التسويق ووفرة المزيج السلعي بالأسواق المختلفة مع إيجاد عملاء جدد والمحافظة على العملاء الفعليين لزيادة كفاءة فعالية أداء المنشأت.

دراسة سلامة (2007): بعنوان إتجاهات المستهلكين نحو الإعلان التلفزيوني عن المنتجات الوطنية بالتطبيق على السلع الإستهلاكية: هدفت الدراسة إلى التعرف على إتجاهات المستهلكين السعوديين نحو الإعلان التلفزيوني بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم نتائج البحث وجود إتجاهات إيجابية لدى غالبية أفراد عينة البحث نحو الإعلان التلفزيوني عن السلع الوطنية ، وإنعكست هذه الإتجاهات بشكل إيجابي أيضا" على نظره المستهلكين السعوديين تجاه هذه السلع ، أوصت الدراسة مصممي الحملات الإعلانية عن طريق الإهتمام بمكونات الإتجاه لدى المستهلك , حيث أن ذلك يضمن إحداث تأثير فعلي في السلوك الشرائي للمستهلكين ، ليس الهدف من الإعلان خلق إنطباع محابي فقط بل هو نشاط إتصالي يستهدف الإقناع بالسلعة المعلن عنها، وأيضا يجب العمل على زيادة وعي المواطن السعودي بالسلع وعلامتها التجارية.

دراسة تيمان (2006) بعنوان التسويق الإستر اتيجي لقطاع التصنيع السوداني في مواجهة تحديات العولمة تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة لثلاثة قطاعات(السجائر، والأسمنت، والنسيج)، سعت الدراسة لتحقيق خمسة أهداف إهتمت بمعرفة نقاط القوة والضعف والمهددات التي تواجه إستراتيجيات وخطط التسويق في المنشآت الصناعية في السودان بالإضافة إلى معرفة نقاط القوة والفرص لإستغلال الطاقة الإنتاجية بطريقة أفضل كذلك إكتشاف الإستراتيجيات والخطط والتوجيه لتحسين الأداء فضلا" عن البحث عن أسباب فشل المنشآت الصناعية وتبين وإدخال برامج التحديث والتطوير وأخيرا تحسين الميزة التنافسية لقطاع التصنيع في السودان من خلال

التوجيه بالإجراءات التنافسية لقطاع التصنيع بالسودان حتى يتمكن من مواجهة تحديات العولمة والإنضمام إلى منطقة التجارة العالمية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:أن ضعف الطاقة الإنتاجية المستغلة يقود إلى إرتفاع التكلفة والذي بدوره يضعف من الموقف التنافسي ، وكذلك لا يدرك المدراء أهمية التخطيط الإستراتيجي وبالتالي لا يوجد ثمة إعتبارات جادة لمواجهة تحديات العولمة، وأما المستهلك السوداني يفضل المنتج المحلي، كما أن المنتجين المحليين فشلوا في الوفاء بإحتياجات السوق المحلية مما قاد بالمستهلكين إلى التحول إلى المنتجات المستوردة وخلال هذه الدراسة تم الوصول إلى خلاصة منالها أن الوضع الراهن لتفضيلات مستهلكين السلع بالسودان تتفاوت وتتأرجح ما بين ميزان السعر، الجودة، الوفرة والمكانة الإجتماعية وليست هنالك قاعدة عامة، وأوصت الدراسة بالأتي: ضروة تبني برامج وإستراتيجيات تسويقية لقطاع التصنيع السوداني والقيام ببحوث التسويق الجادة، وتشجيع الحكومة السودانية للمستثمرين، تنبيه المديرين بالسودان بمخاطر العولمة فضلا" عن ضرورة التركيز على تسويق علاقات العملاء.

وما يلاحظ في هذه الدراسات أنها لم تتناول دور عناصر المزيج التسويقي في زيادة القدرة التنافسية في المنشآت الصناعية، بل ركزت كل دراسة منها على عنصر واحد فقط من عناصر المزيج التسويقي، وعليه جاءت هذه الدراسة بشكل تكاملي لكل عناصر المزيج التسويقي من حيث المنتج والتسعير والترويج والتوزيع حيث أن تكوين أي إستراتيجية تسويقية شاملة يؤدي تنفيذها إلى إشباع القطاعات السوقية المختارة يعتمد في المقام الأول على التكامل بين عناصر المزيج التسويقي فكل عنصر يؤثر على العناصر الأخرى في تصميمها ويتأثر بها.

ثانياً: الإطار النظري

يمثل التسويق أحد الأنشطة الأساسية التي تقوم بها مؤسسة الأعمال الحديثة وهو أبرز معالم حياتنا المعاصرة، بل يعد التسويق محوراً إستراتيجياً لأية مواجهة بين المؤسسة والبيئة التي توجد فيها، كما أن مدى نجاح المؤسسة في أداء هذا النشاط يحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح الذي يمكن أن تسفر عنه عملياتها، [معلا،(2001م)]، ويشير المزيج التسويقي إلى مجموعه من المتغيرات المتحكم فيها والمسيطر عليها والتي يجب أن يتم إدارتها بغرض إرضاء السوق المستهدف من ناحية وتحقيق الأهداف التنظيمية للشركة من ناحية أخرى وبالتالي فإن المزيج التسويقي يمثل القوى المؤثرة في تحقيق مردود مادي للمنشآت والحصول على ميزه تنافسيه وبالتالي يعبر عن عملية التسويق في بيئة التنافس،[أبو النجا،(2009م)].

مفهوم الترويج:

يعرف (الحسن،2010م) الترويج على أنه الجهد المبذول من جانب البائع لإقناع المشتري المنظور والمحتمل بقبول معلومات معينه عن سلعة أو خدمة ما وحفظها في ذهنه بشكل يمكنه من إسترجاعها، وبصورة أكثر تحديداً فإن عملية الترويج تنطوي على محاوله من جانب البائع لإبراز الخصائص المميزة للسلعة أو الخدمة التي يتم الترويج لها كالتصميم والتغليف وإسم العلامة والجودة والسعر ثم إقناع هذا المشتري بتلك الخصائص لشراء هذه السلعة أو الخدمة، وعليه يعرف الترويج بأنه عملية إتصال مباشر أو غير مباشر بالمستهلك النهائي أو الصناعي لتعريفه بمنتج المنظمة ومحاولة إقناعه بأنه يحقق حاجاته ورغباته وحمايته من الإستقلال.

أهمية الترويج:

أشار النجار(2004م) إلى أن أهمية الترويج تنحصر في النقاط التالية:

i. قناة إتصال بين المنظمة والبيئة.
ii. زيادة مبيعات وأرباح المنظمة أو المحافظة على إستقرار المبيعات.
iii. تحسين صورة المنظمة في المجتمع.
iv. دعم رجال البيع.
v. تقوية مركز المنظمة التنافسي.
vi. دعم تحقيق الأهداف التسويقية للمنظمة عن طريق التكامل مع باقي عناصر المزيج التسويقي وبالتالي دعم إستراتيجية التسويق.

أهداف الترويج:

يقول سويدان (1998م) أن الترويج يستهدف مشكلة جهل المستهلك من خلال تقديمة لمعلومات عن المنظمة وسلعتها وعلامتها التجارية والأسعار ووفرة السلعة واستخدامها بقصد إغراء المستهلك وإيجاد حالة نفسية معينة يرضى عنها البائع ، وعليه يمكن أن يحقق الترويج ما يلي:

i. إمداد المستهلك الحالي والمرتقب بالمعلومات عن السلعة وهذا هدف مهم خاصة عند تقديم السلع الجديدة لأنه يتضمن خلق المعرفة لدى المستهلك عن السلعة ويشجعه على تجربتها.
ii. إثارة الإهتمام بالسلعة وخاصة عندما تكون هناك سلع أخرى منافسه حيث يتم توضيح المزايا التي تتمتع بها السلعة ليستطيع المستهلك مقارنة ذلك مع غيرها من السلع المنافسة.
iii. تذكير المستهلكين بالسلعة أو الخدمة وهذا يتم بالنسبة للسلع القائمة الموجودة في السوق حيث يحتاج المستهلك الذي يشتري السلع أصلاً إلى تذكيره بها بين فترة وأخري، وكذلك المستهلكين ذوي المواقف والآراء الإيجابية لدفعهم لشراء السلعة. وبالتالي يعمل الترويج على تعميق درجة الولاء نحو السلعة وقد يمنعهم من التحول إلى السلع المنافسة.
iv. العمل على تغيير الإتجاهات والآراء والأنماط السلوكية السلبية للمستهلكين في الأسواق المستهدفة إلى إتجاهات وأراء وأنماط سلوكية إيجابية نحو السلعة أو الخدمة المطروحة للتداول.
v. محاولة إقناع المستهلكين المستهدفين والمحتملين بالمنافع أو الفوائد التي تؤديها السلعة أو الخدمة والتي ستؤدي إلى إشباع حاجاتهم ورغباتهم بشكل منطقي.

العوامل المؤثرة في المزيج الترويجي:

يرى عبيدات (2002م) أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في المزيج الترويجي تتمثل في الأتي:

i. المدي الجغرافي للسوق: إذا كانت سوقاً محلية تختلف عما إذا كانت في السوق الخارجية.
ii. كثافة السوق: أي عدد المتعاملين في السوق إذا كان عددهم صغير إعتماد البيع الشخصي.
iii. خصائص المشتري: إذا كان مستهلك نهائي أو مشتري صناعي.

iv. طبيعة المنتج: سلع إستهلاكية يستخدم المزيج (تنشيط مبيعات، إعلان، بيع شخصي، علاقات عامة)، وإذا كانت سلع إنتاجية فإننا نعتمد المزيج الاتي (بيع شخصي – تنشيط مبيعات - إعلان – العلاقات العامة).

v. المرحلة من دورة حياة المنتج: في بداية حياة المنتج نعتمد في المزيج الترويجي هدف الإخبار والإقناع أما باقي المراحل يستهدف فقط التذكير.

عناصر المزيج الترويجي:

يؤكد (الحسن، 2010م) على مجموعة من العناصر التي تشكل في مجملها مايسمى بالمزيج الترويجي وهي (الإعلان، الدعاية، تنشيط المبيعات، البيع الشخصي، العلاقات العامة).

1. الإعلان:

يعرف (kotler, 1980) هو شكل من الأشكال غير الشخصية للاتصال يجري عبر طريق وسيلة متخصصة مدفوعة الأجر وبواسطة جهة معلومة ومحددة.

أ. أهداف الإعلان:

i.تغيير ميول وإتجاهات وسلوك المستهلكين المحتملين من خلال توفير البيانات والمعلومات عن المنتج.

ii.التأكيد على أن الإعلان هو تعهد أو ضمان بجودة السلع أو الخدمات وصدق البيانات والمعلومات تدفع المستهلك للشراء.

iii.تغيير الرغبات من خلال إبراز المزايا والفوائد التي تعود على المستهلك جراء شراءه أو إستخدامه المنتج.

iv.تحويل رغبات المستهلك إلى المعلن عنها، وبالتالي خلق الطلب على السلعة.

v.تأجيل الإنخفاض على هيكل الطلب من خلال مجموعة من المغريات البيعية لوقف التدهور التدريجي.

vi.فتح آفاق جديدة للأسواق لم تكن موجودة من قبل توجيه الإعلان. (محمد،2010)

ب. عناصر الإعلان :

المقصود بعناصر الإعلان هي "تلك الأجزاء المختلفة التي سيتضمنها الإعلان عند إخراجه بشكل نهائي للجمهور، وعرضه أو نشره بالوسيلة الإعلانية المناسبة له . " وهذه العناصر هي : (ناصر، 1998)

i. العنوان : وهو يمثل العنصر المهم الذي يسهم في نجاح أو فشل الرسالة الإعلانية، لأنه يعد أحد أهم العوامل الرئيسية القادرة على جذب انتباه القارئ وإثارة اهتمامه لقراءة الرسالة الإعلانية أو لمشاهدتها .

ii. الرسوم والصور: تعد من أهم أساليب نقل الأفكار والمعلومات الموجودة في الإعلان إلى المشاهدين، وهي بنفس الوقت أكثر وقعا في نفوس المشاهدين من استخدام الكلمات والجمل .

iii. الحركة والألوان : يعد اللون عنصرا أساسيا في جذب العين واستمالتها، لأن اللون يستطيع أن يؤثر بدرجته وبضوئه وبتشبعه وبالحيز الذي يشغله وبتباينه مع الألوان الأخرى.

iv. الكلمات والجمل : إن التعبير بالكلام لنقل أفكار المعلن إلى القارئ أو المستمع أو المشاهد أسهل وسيلة لنقل الفكرة إلى أذهان هؤلاء جميعا.

v. الشعارات والإشارات والرموز : أن تصميم الإعلان غالبا ما يتطلب استخدام بعض الشعارات أو الإشارات أو الرموز التي من شأنها توضيح فكرة الإعلان وتقديمها إلى القارئ أو المستمع أو المشاهد عبر وسائل النشر المختلفة.

2. الدعاية :

الدعاية هي تعبير عن الآراء أو الأفعال التي يقوم الأفراد أو الجماعات عمداً على أساس أنها ستؤثر في أراء أو أفعال أفراد آخرين أو جماعات أخرى لتحقيق أهدافاً محددة مسبقاً وذلك من خلال مراوغات نفسية .(قحطان و سمير،1998)

هي جهود يتوفر فيها عامل التعمد والقصد في العرض والتأثير وهي جهود منظمة مقصودة للتأثير في الغير وفق خطة موضوعة مسبقاً لإقناعه بفكرة أو سلعة أو رأي بهدف تغيير سلوكه وتعمد إحداث تأثير على الآراء و الاتجاهات والمعتقدات على نطاق واسع عن طريق الرموز و الكلمات و الصور وإيماءاتها المختلفة.(فؤاد،2004)

3. تنشيط المبيعات:

تنشيط المبيعات هو مجموعة من التقنيات تستخدم لتحقيق الأهداف التسويقية و البيعية من خلال الإعتماد على خلق قيمة مضافة للمنتج عند كل من الوسيط أو المستهلك النهائي على حد سواء بالإعتماد على أسلوب تأثير التكلفة خلال فترة زمنية معينة (Gummins ،1994)

4. البيع الشخصي:

عرفه (ناجي،1994) هو نشاط ترويجي شخصي يتم من خلاله إجراء مقابلة بيعيه بين الطرف الأول يسمي رجل البيع وطرف آخر يسمي المستهلك وفي هذه المقابلة يحاول رجل البيع إقناع المستهلك بالسلعة وضرورة شرائها .

كما عرفه (محمد،2001) بأنه عملية إخبار العميل المنتظر و إقناعه بالشراء , شراء السلع و الخدمات و ذلك بالاعتماد على الاتصال الشخصي المباشر بين مندوب البيع و العميل في إطار تبادل طرح استفسارات من العميل و الإجابة عليها ن مندوب البيع.

5. العلاقات العامة:

عرفتها الجمعية الدولية للعلاقات العامة على أنها " وظيفة إدارية ذات طابع مخطط ومستمر تهدف من خلالها المنظمات والهيئات العامة والخاصة إلى كسب والمحافظة على تفهم وتعاطف وتأييد أولئك الذين تهتم بهم وذلك عن طريق تقييم الرأي العام المتعلق بها من أجل ربط سياستها وإجراءاتها قدرا لإمكان ولتحقيق تعاون مثمر أكبر ومقابلة المصالح العامة بدرجة أكفأ عن طريق المعلومات المخططة ونشرها " (كامل، الصيرفي، 2006، ص 10).

ذكر (الحسن ،2010م) أن العلاقات العامة هي جملة من الأنشطة المعقدة التي تهدف الي خلق روح التعاون داخل المنظمة الشيء الذي يولد ترويج إجمالي وتطورات فنية وبناء علاقات تفاهم وثقة متبادلة داخل المنظمة وما بين المنظمة والقطاعات الأخرى، حيث تعمل على التعريف بنشاط الشركة، والعمل على تقبل نشاطها من قبل الجمهور و خلق ردود فعل وسمعة جيدة للشركة تدعم من خلالها الجمهور المستهدف.

ويؤكد شريف(2010م) شمولية نظرة المستهلك، أي أنه أصبح يطمح إلى مزيج من المميزات في منتجه ولم يعد السعر الهدف الوحيد بل أصبح يطمح إلى جودة المنتج ومدى حداثة السلع والخدمات ومواكبتها للتطور التكنولوجي وكذا العوامل النفسية الأخرى تجعله يشتري كتأثره بإعلان أو بمكان أو دعاية ما، لذا فإن ظهور المزيج التسويقي ساهم كثيراً في تلبية

حاجات ورغبات المستهلك بل وأصبح يكتشف رغباته الكامنة الغير موجودة فعلاً (أي أن المستهلك يبحث عنها ولا يدركها) من خلال بحوث التسويق، فقد أثر المزيج التسويقي على الأداء التسويقي تأثيراً كبيراً ورغم أن السعر أهم العناصر في المزيج التسويقي إلا أنه ومع التطور الحاصل فإن المنظمات الإقتصادية لم تعد تسعي فقط إلى المنافسة السعرية بل إلى المنافسة الغير سعرية كالجودة وخدمات ما بعد البيع وأيضاً في قنوات التوزيع فأصبحت المؤسسات تطمح إلى حصة سوقية أكبر وبالتالي أسواق مستهدفة أكثر، لذلك أصبحت المؤسسات تخصص للترويج ميزانية أكبر قد تفوق حتى ميزانية الإنتاج، وتهتم بكفاءة نظام المعلومات في المزيج التسويقي لأن من شأنه أن يزيد من كفاءه أدائه.

الميزة التنافسية:

يعرف مرسى(1998م) الميزة التنافسية بأنها القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية طلبات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة مقارنة مع المؤسسات الأخرى، وكذلك تعرف الميزة التنافسية بأنها مجموع الخصائص أو الصفات التي يتصف بها المنتج، وتعطي المؤسسة بعض التفوق على منافسيها المباشرين، وعليه فإن تحقيق الميزة التنافسية للمنشأة تتمثل في قدرتها على بيع منتجاتها في الأسواق الخارجية وعلى منافسة المنتجات الأجنبية التي تباع في السوق المحلية على أن تقاس الميزة التنافسية من خلال مقارنة الأسعار والتكاليف وتحديد ربحيتها وكذلك أنصبة المنشآت من السوق بالنسبة للمنافسين الأساسيين، وحتى تكون الميزة التنافسية فعالة لابد من الأسبقية والتفوق على المنافسين وإمكانية الدفاع عنها وإستمراريتها.

الصناعة في السودان

بدأت الصناعة بمفهومها الحديث في السودان أثناء الحرب العالمية الثانية، وإذا إستثنينا الصناعات الحرفية التقليدية والتي إزدهرت في العهد التركي والثورة المهدية، عصّارة الزيت، ودبّاغة الجلود، ومناشير الخشب، ومنسج الدمور، والآلات الزراعية، والأسلحة البدائية، كالسيوف، والذخيرة، والأحذية، والحصائر، والسجاد، والبروش، والعلف، والأثاثات، والأواني المنزلية، والصابون، والروائح العطرية، والحلي، والطواقي، وتجفيف السمك، واللحوم، والخضر، فقد شهد السودان المحاولات الأولى للتصنيع حينها بعد أن تعذر وصول الوابورات المحملة بالبضائع نسبة لإنقطاع خطوط المواصلات، وتوجيه منتجات بريطانيا من المواد الغذائية وغيرها للجيوش ما أدى إلى نقص شديد في السلع الإستهلاكية التى يستوردها السودان والمستعمرات الأخرى من إنجلترا ، ولتفادي هذا النقص أنشأت الإدارة البريطانية في السودان مصلحة التموين الحربي لتتولى أمر تنظيم الإستيراد للسودان في حدود العملات الأجنبية المتوافرة بالتنسيق مع مركز تموين قوات الحلفاء في الشرق الأوسط ، وقد أوصت لجنة الإقتصاد والتجارة التي أنشأتها مصلحة التموين الحربي بتكوين لجنة دراسة الصناعات المحلية لتقوم بدراسة إمكانية قيام صناعات محلية تتولى أمر وتصنيع المواد الخام المحلية لتحل محل المستوردة ، ومنذ إنشائها في سنة 1924م وحتى إلغائها في سنة 1945م فإن معظم الصناعات التي قامت اللجنة بدراستها وأوصت بقيامها لم تحرز أي نجاح ، ولم تقم باقي الصناعات الأخرى لأن إحتمال نجاحها في فترة ما قبل الحرب كان ضعيفاً، وفي السنوات الأخيرة التي أعقبت الحرب وبتشجيع من الإدارة البريطانية وفدت إلى السودان بعض رؤوس الأموال البريطانية التي أستثمرت في مجال الصناعة، حيث تم التصديق لقيام بعض الصناعات بموجب قانون البضائع المقيدة المحظورة لسنة 1939م، شملت: صناعة الأحذية، والسجاير، والمشروبات الروحية، والأسمنت. وتجدر الإشارة هنا إلى أن

الإستثمار الصناعي بإستثناء مشروع الزاندي الذي أنشأته الحكومة البريطانية في سنة 1946م والذي يتضمن قسماً صناعياً مثل صناعة الغزل والنسيج والزيوت والصابون تركز في القطاع الخاص الأجنبي والمحلي، [مطر، (2002م)].

ثالثاً: الدراسة الميدانية:

منهج الدراسة:

طبيعة الموضوع المراد دراسته تفرض طبيعة ونوع المنهج المستخدم بمعنى أن إستخدام منهج معين يتوقف على شكل الدراسة المطلوب وأهدافه والظروف المحيطة بإجرائه، لذلك قام الباحثان بإتباع المنهج الوصفي التحليلي لأنه يناسب طبيعة هذه الدراسة، بالإضافة إلى أن هذا المنهج يعتمد على تحليل البيانات ودراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويقوم بجمع الحقائق والمعلومات والملاحظات ويوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً نوعياً وكمياً فالمهمة الجوهرية للوصف هي أن يحقق الباحثان فهماً أفضل للظاهرة موضوع الدراسة، نظراً لما تضمنه هذا الدراسة من عناصر ومحاور قام الباحثان بإستخدام المعلومات الثانوية التي تم الحصول عليها من المصادر الثانوية متمثلة في المراجع والكتب والمجلات فضلا" عن البحوث والدراسات السابقة والإنترنت، بالإضافة إلى المعلومات الأولية التي تم الحصول عليها من خلال الإستبانة .

قام الباحثان بتفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، وتم استخدام الاحصاءات الاتية:

- التكرارات والنسب المئوية: وقد استخدمت في عرض البيانات الشخصية الخاصة بالمجيبين.
- الوسط الحسابي: وقد استخدم لعرض الإجابات لبعض الأسئلة الواردة في الاستبانة لتعزيز التحليل.
- الارتباط: استخدم لقياس درجة معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير الوسيط

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مصانع الزيوت في السودان، وتم إختيار أربعة مصانع تمثل مجتمع الدراسة وذلك للأسباب الأتية:

أ. التجربة الطويلة لهذه المصانع في مجال تصنيع الزيوت.

ب. تمت مراعاة التوزيع الجغرافي لهذه المصانع مع التركيز على منطقة الوسط وذلك لأنه يمثل نسبة كبيرة من مجتمع الدراسة.

ت. سهولة وإمكانية إتصال الباحثان بهذه المصانع.

ث. تستخدم هذه المصانع عناصر المزيج التسويقى بصورة متكاملة.

وهذه المصانع هي؛ مصانع زيوت صافولا، مصانع زيوت مرحب، الشركة العربية، مصانع زيوت المأمون.

عينة الدراسة:

تم إختيار عينة الدراسة بناء" على إختيار العينة الطبقية العشوائية بإعتبار كل مصنع عبارة عن طبقة، وتم توزيع 160 إستبانة بمعدل 40 إستبانة لكل مصنع وتم جمع 135 إستبانة تمثل عينة الدراسة.

علما بأن عدد العاملين بالمصانع يبلغ (265) عامل تقريبا"، وتم استفتاء حملة الشهادات الجامعية (الدبلوم التقني- البكالوريوس – الماجستير - الدكتوراه) وذلك لإلمامهم بموضوع الدراسة علمياً وعملياً.

يوضح الجدول(1) أدناه توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المصانع، ويلاحظ أن مصنع صافولا يحظى بأكبر نسبة من عينة الدراسة 33.3%، يليه مصنع مرحب بنسبة 25.9% من عينة الدراسة، وتحصلت مصانع الشركة العربية على 22.2%، وأخيراً مصانع المأمون كانت أقل نسبة من عينة الدراسة 18.5% .

جدول رقم (1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المصانع:

م	المصنع	التكرار	النسبة%
1	صافولا	45	33.3
2	مرحب	35	25.9
3	الشركة العربية	30	22.2
4	المأمون	25	18.5
	المجموع	135	%100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

الصدق والثبات لإداة الدراسة:

جدول رقم (2): الصدق والثبات لإستبانة الدراسة:

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
المزيج الترويجي	10	0.92	0.96
مؤشرات القدرة التنافسية	12	0.91	0.95

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول رقم (2) السابق يتضح أن جميع معاملات الثبات والصدق عالية (أكبر من 90%) وهذا يوضح أن الإستبانة بصورة عامة تتمتع بثبات وصدق كبيرين ، مما يشير إلى أننا إذا طبقنا هذه الدراسة بإستخدام هذه الإستبانة بصورتها الحالية على مجتمع مماثل مئة مرة سوف نحصل على نفس النتيجة.

تحليل الدراسة

1. **طريقة التحليل:**

إستخدمت الدراسة تحليل النسبة المئوية للمعلومات الإساسية للمبحوثين

تحليل الإنحدار الخطي وفقاً للمعادلة إدناه:

$$Y = B0 + B1(X1) + Ui$$

أولاً : حساب الإرتباط بين المتغير التابع و المتغير المستقل:

جدول رقم (3) معاملات الأرتباط بين مؤشرات القدرة التنافسية و المتغيرات جودة المنتج:

Correlations		
		مؤشرات القدرة التنافسية
المزيج الترويجي	Pearson Correlation	.8680
	Sig. (2-tailed)	.0000
	N	135

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

الجدول رقم (3) يوضح قيم الارتباط (Correlation) بين مؤشرات القدرة التنافسية والعامل المؤثر فيه وقيم الدلالة الإحصائية (Sig) المقابلة لها، حيث يتضح من الجدول أن قيم الدلالة الإحصائية أقل من نسبة الخطأ المسموح به (0.05) مما يشير إلى أن قيم الإرتباط لها دلالة إحصائية أي معنوية، أي يتضح أن هنالك إرتباط طردي قوي مقداره (86% تقريباً) بين ملائمة الاسعار ومؤشرات القدرة التنافسية أي كلما زادت ملائمة الاسعار تزيد مؤشرات القدرة التنافسية لدى المؤسسة (الشركة).

ثانياً: الكشف عن خطية العلاقة بين مؤشرات القدرة التنافسية و متغير جودة المنتج

من أشهر الطرق لتوضيح خطية العلاقة بين المتغير التابع وأي متغير مستقل هي طريقة التمثيل البياني لقيم المتغير التابع (القدرة التنافسية) مع كل متغير مستقل (ملائمة الاسعار)، فإذا كانت النقاط في صورة خط المستقيم دل ذلك على خطية العلاقة و العكس صحيح.

2. الخصائص الاساسية لعينة الدراسة

تشتمل على تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الإستبانة التي تم تحديدها مسبقا في عينة الدراسه وعرض هذه البيانات وتفسيرها ومناقشتها بإستخدام نظام إحصائي مبسط للخروج بقراءات واضحه يسهل معها الوصول إلى نتائج حقيقيه للدراسة.

6. البيانات الشخصية لعينة الدراسة:

توزيع العينة حسب متغير العمر:

جدول رقم (4): توزيع العينة حسب متغير العمر:

م	العمر	التكرار	النسبة%
1	أقل من 40 سنة	27	20
2	من 40-45 سنة	60	44.5
3	من 45-50 سنة	27	20
4	من 50-55 سنة	10	7.4
5	أكثر من 55 سنة	11	8.1
المجموع		135	%100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يشير الجدول رقم (4) إلى أن غالبية أفراد العينة هم من الفئة العمرية الثانية (40-45) حيث بلغ عددهم 60 فرداً ويمثلون نسبة 44.5% من العينة؛ وهذا يوضح أن أكبر نسبة من المبحوثين من الأفراد الناضجين، وبالتالي هم أكثر من يقيّمون عناصر المزيج التسويقي، وتكون إفاداتهم على درجة عالية من تحقيق نتائج الدراسة.

توزيع العينة حسب متغير النوع:

جدول رقم (5): توزيع العينة حسب متغير النوع:

م	النوع	التكرار	النسبة%
1	ذكر	111	82.2
2	أُنثى	24	17.8
المجموع		135	%100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يوضح الجدول رقم (5) أن غالبية أفراد العينة من الذكور؛ حيث بلغ عددهم 111 فرداً بنسبة 82.2%. ويرى الباحثان أن تحيز النشاطات الصناعية للذكور دون الإناث يرجع لطبيعة الأعمال في هذه المنشآت؛ التي توافق الأعمال فيها الذكور أكثر من الإناث.

توزيع العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية:

جدول رقم (6): توزيع العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية:

م	الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة%
1	أعزب	39	28.9
2	متزوج	90	66.7
3	مطلق	4	3
4	أرمل	2	1.5
المجموع		135	%100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يشير الجدول رقم (6) إلى أن غالبية أفراد العينة من المتزوجين بنسبة 66.7%، وهذا يؤكد أن غالبية عينة الدراسة مستقرون في عملهم، وهذا يعد من عوامل الإستقرار الذي يؤثر إيجاباً على إجاباتهم .

توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (7): توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي:

م	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
1	دبلوم تقني	15	11.1
2	بكالوريوس	65	48.1
3	ماجستير	44	32.6
4	دكتوراه	11	8.1
المجموع		135	%100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول (7) يلاحظ أن أكثرية أفراد عينة الدراسة بنسبة 48.1% يحملون مؤهل البكالوريوس، يليهم الماجستير بنسبة 32.6%، ويليهم الدبلوم بنسبة11.1% ، وأخيراً الدكتوراه بنسبة 8.1% وهي وإن كانت الأقل فهي تعتبر نسبة مقدرة؛ فوجودها في عينة الدراسة يضفي على النتائج نسبة عالية من العلمية.

توزيع العينة حسب متغير الوظيفة:

جدول رقم (8): توزيع العينة حسب متغير الوظيفة:

م	الوظيفة	التكرار	النسبة%
1	مدير عام	3	2.2
2	مدير مساعد	17	12.6
3	مدير متخصص	31	23
4	رئيس قسم	84	62.2
المجموع		135	%100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يوضح الجدول رقم (8) أن غالبية أفراد عينة الدراسة من رؤساء الأقسام حيث يبلغ عددهم 84 بنسبة62.2% ؛ وهذا يفضي إلى تحصيل رؤى وأفكار تمثل مخرجات و أفكار تمثل مخرجات ونتائج يمكن الإعتماد عليها في تحقيق أهداف الدراسة.

توزيع العينة حسب متغيرعدد سنوات الخبرة العملية:

جدول رقم (9): توزيع العينة حسب متغيرعدد سنوات الخبرة العملية:

م	عدد سنوات الخبرة العملية	التكرار	النسبة%
1	6-4	32	23.7
2	8-6	22	16.3
3	10-8	43	31.9
4	أكثر من 10	38	28.1
المجموع		135	%100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يشير الجدول رقم (9) إلى الخبرات الكبيرة التي يتمتع بها معظم أفراد العينة حيث يوضح الجدول أن نسبة 31.9% تتراوح سنوات خبرتهم العملية ما بين 8-10 سنوات ؛ بينما نسبة السنوات الأكثر من 10سنوات تبلغ 28.1 ؛ وهذا يوضح أن الغالبية بنسبة 60% من حجم العينة يتمتعون بخبرة عملية عالية؛ وهذا من شأنه أن يعطي نتائج الدراسة درجة عالية من الصحة.

التحليل والنتائج:

في هذا القسم يتم إستعراض نتائج التحليل الوصفي لمحاور الإستبانة حسب النسبة المئوية لكل عبارة حسب إستجابات عينة الدراسة، وترتيب العبارات في كل محور حسب الوسط الحسابي.

دراسة مؤشرات القدرة التنافسية:

هنالك تحليل وصفي لمتغيرات المتغير التابع موضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم (10):بيانات تحليل التكرارات والمتوسط الحسابي لإستجابات أفراد العينة لمؤشرات القدرة التنافسية

الرقم	العبارة	مو افق	مو افق بشدة	محايد	غير مو افق	غير مو افق بشدة	المتوسط	الترتيب حسب المتوسط
		نسبة%	نسبة%	نسبة%	نسبة%	نسبة%	ط	ط
1	تتبنى المصانع استراتيجيات تنافسية تضمن لها الصدارة في السوق.	48.1	31.9	9.6	9.6	0.7	4.17	2
2	تعمل المصانع على زيادة القدرة التنافسية من خلال تقديم منتج ذو جودة عالية.	46.7	41.5	7.4	3.7	0.7	4.29	1
3	تحقق المصانع القدرة التنافسية من خلال التكلفة الأقل باستخدام التكنولوجيا الحديثة واستقلال.	34.8	37	19.3	7.4	1.5	3.96	3
4	تحقق المصانع القدرة التنافسية من خلال تقديم السعر المناسب الذى يراعي قدرة المستهلك علي الشراء وأسعار المنافسين.	30.4	43	19.3	6.7	0.7	3.95	4
5	المصانع لديها حصة سوقية تضمن لها القدرة التنافسية.	34.1	37.8	20	5.9	2.2	3.95	4
6	تحقق المصانع القدرة التنافسية من خلال مزيج ترويجي يتوافق مع التطورات والتغيرات المحيطة بالمصانع.	28.1	37	25.2	7.4	2.2	3.81	10
7	تعمل المصانع علي زيادة قدرتها التنافسية من خلال معرفة ومراقبة أداء الشركات الأخرى المنافسة في نفس المجال.	30.4	39.3	21.5	5.9	3	3.88	7
8	تعمل المصانع علي زيادة قدرتها التنافسية من خلال التأهيل التطوير المستمر للعنصر البشري لديها.	29.6	28.9	25.9	9.6	5.9	3.66	12
9	تحقق المصانع القدرة التنافسية من خلال تبني فكر إداري خلاق.	41.5	22.2	23.7	6.7	5.9	3.86	8
10	تدعم المصانع قدرتها التنافسية من خلال مراقبتها الدورية لاحتياجات العملاء المتجددة والمتغيرة	28.1	45.9	12.6	9.6	3.7	3.85	9
11	تدعم المصانع قدرتها التنافسية من خلال اختيارها لأكثر من أنواع الدعاية والإعلان اثارةً وجذباً.	28.9	36.3	23.7	9.6	1.5	3.81	10
12	تحقق المصانع القدرة التنافسية من خلال التكامل بين عناصر المزيج التسويقي.	31.9	38.5	20	6.7	3	3.89	6
مجموع المتوسطات		41.3	43.9	22.8	8.9	3.1	4.7	

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن المصانع تعمل على زيادة القدرة التنافسية من خلال تقديم منتج جيد بمتوسط حسابي 4,29 وبنسبة موافقة 88,2% وهذا يؤكد أن جودة المنتج الذي تقدمه المصانع عالية مما يساعد على زيادة القدرة التنافسية كلما زادت جودة المنتج بوحدة واحدة يزيد مؤشر القدرة التنافسية وعليه فإن جودة المنتج تعتبر المحور الأساسي في عملية المنافسة ولكن مع ضرورة ربطها بعناصر المزيج التسويقي الأخرى (السعر، التوزيع، الترويج)، في حين أن المصانع تحقق القرة التنافسية من خلال التكلفة الأقل بإستخدام التكنلوجيا الحديثة وإستقلال الطاقات الإنتاجية وكفاءة العمليات التسويقية بمتوسط حسابي 3,96 وبنسبة موافقة 71,8% وهذا يدعم ماجاء في المحور الأول من حيث مواكبة التكنلوجيا وتقليل التكاليف حيث تعمل التكنولوجيا على تخفيض تكلفة الوحدة الواحدة أي توزيع التكاليف الثابتة على عدد الوحدات المنتجة ، وهذا يتفق مع ماجاء به بورتر حيث أكد أن أكبر مجالات التنافس يكمن في تقليل التكاليف أي القيادة في التكلفة، كما تبين أيضا" أن المصانع تقدم السعر المناسب الذي يراعي قدرة المستهلك على الشراء وأسعار المنافسين بمتوسط حسابي 3,95 وبنسبة موافقة 73,4% وهذا يتوافق مع ماجاء في المحور الثاني حيث أن للسعر أهمية في المحافظة على المستهلكين الحاليين وجذب المرتقبين وبالتالي تزيد المبيعات ويزيد الإنتاج وتقل التكاليف ويساعد ذلك على زيادة القدرة التنافسية، ولكن عند إختبار الفرضية الثانية تم إثبات أنه لاتوجد علاقة بين مستوى الأسعار وزيادة القدرة التنافسية وهذا يشير إلى أن مستوى الأسعار ليس محدد رئسي أو مهم للقدرة التنافسية أي ليس هنالك علاقة جوهرية بين الأسعار ومدى توفر القدرة التنافسية، وبرر الباحثان ذلك بإختلاف أهمية السعر بين المستهلكين فمنهم من يولي السعر إهتمام كبير ويوليه أخرون إهتمام أقل كما يختلف السعر بالنسبة للمستهلك من سلعة لأخرى، وأيضا" يؤثر الهدف من السعر على قرارات التسعير فإذا كان هدف التسعير هو زيادة الحصة السوقية تضطر المؤسسة إلى تسعير منتجاتها بسعر أقل من أسعار المنافسين لنفس مستوى الجودة لجذب المستهلكين، وقد تسعر المنشأة بأسعار مرتفعة إذا كانت سياستها السعرية مرتبطة بالجودة وهذا يؤكد أن هناك إعتبارات كثيرة جعلت مستوى أسعار المنتجات ليس محدد مهم للقدرة التنافسية.هذه النتائج لاتنفي أن السعر عنصر مهم من عناصر المزيج التسويقي وأهميته تكمن في تكامله مع عناصر المزيج التسويقي الأخرى حيث أن السعر أحد المحددات الرئيسية لقيمة السلعة على أساس المنفعة التي يدركها المستهلك لهذه السلع، فإذا زادت المنفعة المدركة من المستهلك عن السعر إرتفعت قيمة السلعة لدى المستهلك وبالتالي تزيد درجة إستعداده للشراء وتكراره لعملية الشراء وهذا ماتم تأكيده في إختبار الفرضية الثانية.

كما تبين أيضا" أن المصانع تدعم قدرتها التنافسية من خلال مزيج ترويجي يتوافق مع التطورات والتغيرات المحيطة بالمصانع وبنسبة موافقة 65,5% وبنفس النسبة تدعم المصانع قدرتها التنافسية من خلال إختيارها لأكثر أنواع الدعاية والإعلان إثارة" وجذبا". مجموع نتائج عبارات المحور الخامس يمكن ملاحظة أن نسبة الموافقة على العبارات تبلغ 85.2% ، وأن المتوسط الحسابي لمجموع العبارات يبلغ 4.7 وهذه النسبة وهذا المتوسط تؤكد أن درجة الموافقة العامة لعينة الدراسة على عبارات المحور عالية أي أن مؤشرات القدرة التنافسية للمصنع عالية، مما يؤكد أن درجة مؤشرات القدرة التنافسية للمنتج في مصانع الزيوت موضوع الدراسة تتحقق بدرجة عالية.

مما سبق يخلص الباحثان إلى: تعمل المصانع على زيادة القدرة التنافسية من خلال تقديم منتج ذو جودة عالية، تتبنى المصانع إستراتيجيات تنافسية تضمن لها الصدارة في السوق، كذلك التكلفة الأقل بإستخدام التكنلوجيا الحديثة

وإستغلال الطاقات الانتاجية وكفاءة العمليات التسويقية، تحقق المصانع القدرة التنافسية من خلال تقديم السعر المناسب الذي يراعي قدرة المستهلك على الشراء وأسعار المنافسين، كذلك تحقق المصانع القدرة التنافسية من خلال التكامل بين عناصر المزيج التسويقي

دراسة دور المزيج الترويجي في زيادة القدرة التنافسية:

هنالك تحليل وصفي لمتغيرات الترويج موضحة في الجدول إددناه:

جدول رقم (11): بيانات تحليل التكرارات والمتوسط الحسابي لإستجابات أفراد العينة لدوردور المزيج الترويجي في زيادة القدرة التنافسية:

الرقم	العبارة	مو افق	مو افق بشدة	محايد	غير مو افق	غير مو افق بشدة	المتوسط	الترتيب حسب المتوسط
		النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%		
1	تستخدم المصانع مزيج ترويجي متكاملاً مع استراتيجية التسويق تمكن من وصول إشارات أتصال واضحة ومفهومة للزبائن.	34.8	44.4	11.9	6.7	2.2	4.02	1
2	تستخدم المصانع مزيج ترويجي يراعي عادات وخصائص الجمهور المستهدف ودوافع الشراء لديه.	22.2	50.4	20	6.7	0.7	3.86	4
3	استراتيجية المزيج الترويجي التي تصفها المصانع تنطلق من استراتيجية التسويق التنافسية التي تتبناها.	25.9	38.5	28.1	5.9	1.5	3.81	5
4	تستخدم المصانع الاعلان الذي يؤثر ويقدم المضمون لما يرغبه الزبون.	31.9	42.2	15.6	7.4	3	3.92	2
5	تستخدم المصانع حملات أعلانية متجددة تفوق نظيراتها في السوق.	33.3	28.1	23.7	11.1	3.7	3.76	6
6	تصنع المصانع مواصفات خاصة لرجال البيع من حيث المظهر العام والمعرفة بمنتجات المصانع وقوانين البيع والاسعار وحجم الزبائن والمنافسين في السوق.	28.1	33.3	18.5	14.8	5.2	3.64	10
7	تقوم المصانع بمنتج الهدايا والخصومات عند الشراء بهدف اثارة الطلب.	31.1	27.4	26.7	10.4	4.4	3.70	8
8	تقوم المصانع بوضع خطط وبرامج وسياسات بهدف بناء الثقة مع الجمهور المستهدف وفهم سلوكه ورغباته والعمل علي إرضاءه	31.1	43	14.1	8.9	3	3.90	3

9	توجد بالمصانع ادارة علاقات عامه تهتم ببناء علاقات جيدة بين المصانع وجمهورها للحصول علي سمعه حسنة وبناء صورة ذهنية جيدة عن المصانع.	29.6	34.8	19.3	14.1	2.2	3.75	7
10	تقوم المصانع بتحقيق الاتصال المطلوب مع الزبائن والتعرف علي حاجاتهم المختلفة من خلال استطلاع آرائهم عن ما تقدمه المصانع مقارنة بنظيراتها.	28.9	34.8	19.3	11.9	5.2	3.7	8
	مجموع المتوسطات	**29.7**	**37.7**	**19.7**	**9.8**	**3.1**	**3.8**	

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول رقم (11) نلاحظ أن المصانع تستخدم مزيج ترويجي متكامل مع إستراتيجية التسويق تمكن من وصول إشارات إتصال واضحة ومفهومة للمستهلكين بمتوسط حسابي(4,02) ونسبة موافقة 79,2% وهذا يؤكد ضرورة تكامل عناصر المزيج الترويجي مع عناصر المزيج التسويقي. في حين أن المصانع تسخدم الإعلان الذي يؤثر ويقدم المضمون لما يرغبه المستهلك بمتوسط حسابي (3,92) وبنسبة موافقة 74,1% وهذا مهم في المحافظة على المستهلكين الحاليين وجذب المرتقبين، كما تقوم المصانع بوضع الخطط والبرامج بهدف بناء الثقة مع الجمهور المستهدف وفهم سلوكه ورغباته والعمل على إرضائه بمتوسط حسابي (3,90) ونسبة موافقة تبلغ 74,1% وهذا يعزز من ولاء المستهلك للسلعة وتكراره لعملية الشراء وزيادة الحصة السوقية وزيادة الإنتاج وتقليل التكاليف وزيادة الأرباح وضمان البقاء والنمو والإستمرار، إلا أن هذه الشركات تراعي عادات وخصائص الجمهور المستهدف وفهم سلوكه ورغباته والعمل على إرضائه بمتوسط حسابي (3,90) ونسبة موافقة74,1% وهذا يؤكد أن التسويق أصبح يبدأ من المستهلك وينتهي به، أي أنه يتم تصميم المنتج بما يتوافق مع حاجات ورغبات المستهلك.

والملاحظ أيضا" من خلال الجدول أن إستراتيجية المزيج الترويجي تنطلق من إستراتيجية التسويق التي تتبناها المصانع بمتوسط حسابي (3,81) ونسبة موافقة 64,4% وهذا يؤكد ضرورة تكامل عناصر المزيج التسويقي حيث يتمثل في إستراتيجية المنتج وإستراتيجية التسعير والتوزيع والترويج، في حين توجد بالمصانع إدارة علاقات عامة تهتم ببناء علاقات جيدة بين المصانع وجمهورها للحصول على سمعة حسنة وبناء صورة زهنية جيدة عن المصانع بمتوسط حسابي (3,75) ونسبة موافقة 64,3% حيث أنه من المهم جدا" أن تسعى المصانع إلى بناء العلاقات الجيدة مع جمهورها فرضاء الجمهور يعني رضاء المستهلك وبالتالي ولائه لمنتجات المصانع وزيادة الحصة السوقية والقدرة التنافسية.

ومن مجموع نتائج عبارات المحور الرابع يمكن ملاحظة أن نسبة الموافقة على العبارات بلغت 67,4% والمتوسط الحسابي لمجموع العبارات بلغ (3,8) وهذه النسبة وهذا المتوسط يؤكد أن درجة الموافقة على عبارات المحور عالية، أي أن درجة جودة المزيج الترويجي الذي تستخدمه المصانع في زيادة القدرة التنافسية عالية، مما يؤكد أن درجة جودة المزيج الترويجي في الشركات موضوع الدراسة يسهم في زيادة القدرة التنافسية بدرجة عالية.

إختبار العلاقة بين جودة الترويج وزيادة القدرة التنافسية:

هناك علاقة إيجابية بين المزيج الترويجي (الإعلان، الدعاية، البيع الشخصي، تنشيط المبيعات، العلاقات العامة) وزيادة القدرة التنافسية. من جدول معاملات النموذج بالجدول رقم (12) السابق يتضح أن معامل إنحدار المزيج الترويجي (B)تساوي 0.505 بما أن الإشارة موجبة هذا يعني أن العلاقة بين القدرة التنافسية و المزيج الترويجي علاقة طردية أي كلما كان الترويج أكثر فعالية يزيد مؤشر القدرة التنافسية وتفسر القيمة بأنه إذا زاد مستوى المزيج الترويجي بوحدة واحدة يزيد مؤشر المنافسة للمؤسسة بمقدار 0.51 وحدة تقريباً و العكس صحيح.

كما يتضح أن قيمة مستوى الدلالة الخاصة بمعامل مستوى المزيج الترويجي تساوي (0.000) وهي أقل من نسبة الخطأ المسموح به (0.05) فهذا يشير إلى أن العلاقة معنوية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية أوعلاقة (جوهرية) بين المزيج الترويجي و زيادة القدرة التنافسية لدى المؤسسة، ما سبق من نتائج يؤكد صحة الفرضية الرابعة للدراسة أي قبول الفرضية التي تنص على أن " هناك علاقة إيجابية بين المزيج الترويجي (الإعلان، الدعاية، البيع الشخصي، تنشيط المبيعات) وزيادة القدرة التنافسية وهذا يتفق مع ما أشار إليه الإطار النظري حيث توضح أن الترويج يبرز الخصائص المميزة للسلعة أو الخدمة كالتصميم والتغليف والجوده والسعر وإقناع المستهلك بهذه الخصائص وشراء السلعة، فالترويج هو عملية إتصال الغرض منها تعريف المستهلك بمنتج المنشأة وإقناعه بإشباع حاجاته ورغباته. وهذا يتفق مع دراسة (سلامة،2007) حيث يؤكد أن الهدف من الإعلان ليس إيجاد إنطباع إيجابي فقط بل هو نشاط إتصالي يستهدف الإقناع بالسلعة المعلن عنها، ولابد من زيادة وعي المستهلك بالسلع وعلامتها التجارية، ويرى الباحثان أن كل ماذكر يرتبط بمستوى جوده وسعر السلعة حيث أنها تشكل مضامين ترويجية وهذا ماتمت مناقشته فى إختبار العلاقات السابقة ويؤكد ضرورة تكامل عناصر المزيج التسويقى وعلى الرغم من أهمية كل عنصر فالمستهلك الذى يجهل السلعة لايقبل على شرائها.

شكل بياني رقم (1): العلاقة بين المزيج الترويجي و مؤشرات القدرة التنافسية

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الشكل البياني رقم (1) يتضح أن معظم النقاط تقع على أو قريبة من الخط المستقيم مما يشير إلى أن هنالك علاقة خطية بين المزيج الترويجي و مؤشرات القدرة التنافسية كما يتضح من الشكل أن العلاقة تصاعدية أي طردية.

يخلص الباحثان إلى أن مستوى الترويج وزيادة القدره التنافسيه تستخدم المصانع مزيج ترويجي متكامل مع استراتيجية التسويق تساعد في توصيل اشارات اتصال واضحة للمستهلكين، وتقدم المصانع الاعلان الذي يؤثر ويقدم المضمون لما يرغبة الزبون، تقوم المصانع بوضع خطط وبرامج وسياسات بهدف بناء الثقة مع الجمهور المستهدف والعمل على إرضاءه، تستخدم الشكة مزيج ترويجي يراعي عادات وخصائص الجمهور المستهدف.

و يخلص الباحثان إلى أن الاهتمام بجودة الترويج مهم في زيادة القدرة التنافسية و تكامل عناصر المزيج التسويقى يؤدى إلى نجاح الأستراتيجيه التسويقيه.

جدول رقم (12) : معاملات النموذج

Coefficients[a]						
Model	Unstandardized Coefficients		T	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error			Tolerance	VIF
(Constant)	.252	.186	1.352	.179		
الترويجي المزيج	.505	.065	7.715	.000	.277	3.607
a. Dependent Variable: مؤشرات القدرة التنافسية						

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول رقم (12) العمود الأول يوضح معاملات النموذج (الثابت Constant إضافة إلى المتغيرات المستقلة) العمود الثاني يوضح قيم تلك المعاملات (B) العمود الثالث يووضح الخطأ المعياري للمعاملات المقدرة (B) أما العمودين الرابع و الخامس قيمة إختبار (ت) ومستوى الدلالة الإحصائية (Sig) على التوالي أما العمودين الأخيرين يوضحان قيم معاملات تضخم التباين (VIF) المستخدم للكشف عن مشكلة التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة ، من الجدول رقم (12) السابق نُلاحظ أن قيمة معامل المزيج الترويجي في النموذج أقل من مستوى معنوية (0.05) هذا يعني أن معامل المزيج الترويجي له تأثير معنوي ، أي له تأثيرات ذات دلالة إحصائية على المتغير التابع أي مؤثرة معنوياً ، كما يتضح من عمواد (B) أن جميع الإشارات موجبة بالنسبة للمعاملات (B_1, B_2 ,B_3,B_4) هذا يعني أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع علاقة طردية وهو مطابق لما توصلنا إليه من مفهوم الارتباط و الأشكال البيانية للعلاقات، من العمود الأخير نجد أن قيمة معامل تضخم التباين (VIF) كانت أقل من 10 ، هذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة تداخل خطي متعدد بين المتغيرات.

ملخص مناقشة الفروض:

مما سبق ومن خلال قيم معاملات الانحدار (B) و قيم الدلالة الإحصائية(Sig) يتضح أن أهم معامل المزيج الترويجي محدد لزيادة القدرة التنافسية ، هذا يعني أنه بغرض زيادة القدرة التنافسية أو المحافظة عليها يجب التركيز على المزيج الترويجي ، وهذا يؤكد الأهتمام بالترويج كأحد أهم عناصر التسويق وبالتالى نخلص إلى أهمية الترويج فى زيادة القدرة التنافسة أما قيمة الثابت (Constant) تمثل ثابت النموذج إذا كانت المتغيرات المستقلة تساوي صفراً أي ليس لها تأثير على المتغير التابع، ومن خلال قيمة الثابت للنموذج المقدر نستنتج أنه لا يوجد مزيج ترويجي فإن مؤشر القدرة التنافسية للمؤسسة يساوي (0.252) وحدة وكلما زادت المتغيرات المستقلة تزيد قيمة مؤشر المنافسة حسب أهمية كل متغير مستقل..

عليه فإن النموذج القياسي الأمثل لتقدير مؤشرات المنافسة يصبح كالآتي:

$$Y = 0.252 + 0.505 * X1$$

حيث تم استبعاد متغير ملائمة أسعار الباعتباره ليس له تأثير معنوي، وبترتيب متغيرات النموذج حسب الأهمية يصبح النموذج كالآتي:

Y = 0.252 +0.505 (المزيج الترويجي0.201)

حيث يمكن استخدام النموذج أعلاه لتقدير مؤشر القدرة التنافسية (كقيمة رقمية) إذا تم إعطاء وزن أو قيمة لكل متغير مستقل (المزيج الترويجي) لنحصل على القيمة المقدرة لمؤشرات القدرة التنافسية .

النتائج والتوصيات

من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية تم التوصل إلى مجموعه من النتائج والتوصيات والمقترحات:

النتائج:

خلص البحث إلي مجموعة من ا لنتائج اهمها:

يلعب المزيج الترويج دور كبير في زيادة الحصة السوقية لمصانع الزيوت وزيادة قدرتها التنافسية.

أ. نتائج المزيج الترويجي المستخدمة

i. تستخدم الشركات مزيج ترويجي متكامل مع استراتيجية التسويق تساعد في توصيل اشارات اتصال واضحة للمستهلكين.

ii. وتقدم الشركات الاعلان الذي يؤثر ويقدم المضمون لما يرغبة الزبون.

iii. تقوم المصانع بوضع خطط وبرامج وسياسات بهدف بناء الثقة مع الجمهور المستهدف والعمل على إرضاءه.

iv. تستخدم الشكة مزيج ترويجي يراعي عادات وخصائص الجمهور المستهدف.

ب. نتائج مؤشرات القدرة التنافسية

i. تعمل الشركات على زيادة القدرة التنافسية من خلال تقديم منتج ذو جودة عالية.

ii. تتبنى الشركات إستراتيجيات تنافسية تضمن لها الصدارة في السوق.

iii. إستخدام التكنلوجيا الحديثة يقلل من التكلفة وإستغلال الطاقات الإنتاجية وكفاءة العمليات التسويقية.

iv. تحقق الشركات القدرة التنافسية من خلال تقديم السعر المناسب الذي يراعي قدرة المستهلك على الشراء وأسعار المنافسين.

v. تحقق الشركات القدرة التنافسية من خلال التكامل بين عناصر المزيج التسويقي.

التوصيات:

إنطلاقا" من نتائج الدراسة تمت صياغة مجموعه من التوصيات التى تتميز بالمنطقيه والواقعيه وعلى الجهات المختصه أخذها بعين الإعتبار حتى تحقق الفائده المرجوة.

أ- ضرورة الإهتمام بعناصر المزيج الترويجي بصوره متكامله لزيادة القدره التنافسية وضمان البقاء والنمو والإستمرار.

ب- على المصانع تعزيز المكانه التنافسيه للمنتج بين المنتجات المنافسه فى السوق عن طريق الترويج وتزويد المستهلك بالمعلومات اللازمة، لتكوين إتجاهات إيجابيه نحو المنتج.

ت- ضرورة التركيزعلى المزيج الترويجي لزيادة الحصة السوقية لمصانع الزيوت وزيادة قدرتها التنافسية.

ث- ضرورة أن تقدم المصانع الاعلان الذي يؤثر ويقدم المضمون الذي يرغبة الزبون.

ج- على الشركات القيام بوضع خطط وبرامج وسياسات بهدف بناء الثقة مع الجمهور المستهدف.

لائحة المراجع:

1. أبو النجا، محمد عبد العظيم،(2010)،إدارة التسويق، مدخل معاصر.
2. بو معرافي، بهجة مكي،(2006) تسويق خدمات المعلومات، تجربة مكتبات جامعة الشارقة، رسالة ماجستير.
3. تاج الدين أبو بكر ياسر،(1999): تحليل الأداء التسويقي في إطار المزيج التسويقي، دراسة مؤسسة الأسواق الحرة ،دراسة ماجستير (غير منشورة).
4. تيمان وآخرون، العوامل المؤثرة على اختيار وسيلة الإعلان الترويجي بالتركيز على محلية مدني الكبرى، مجلة الجزيرة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية(مجلة نصف سنوية تصدر عن عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي- جامعة الجزيرة - السودان)، العدد(2)، (2010).
5. الحسن ،حامد حمد ،(2006)، أثر الترويج على زيادة المبيعات- دراسة حالة شركة شيكان للتأمين، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
6. الحسن، عيسي محمود،(2010)، الترويج التجاري للسلع والخدمات، دار زهران للنشر.
7. الزاكي مهند أحمد،(2008): أثر استخدام استراتيجيات المزيج التسويقي في أداء منشآت الاسمنت، دراسة حالة مصنع اسمنت عطبرة، دراسة ماجستير(غير منشورة).
8. السويدان، نظام،(1998)، أساسيات التسويق، مكتبة الجامعة للنشر.
9. الصميدي، محمد جاسم،(2010)،استراتيجيات التسويق، دار الحامد للنشر والتوزيع.
10. عبيدات، محمد إبراهيم،(2002)، إستراتيجية التسويق، مدخل سلوكي دار وائل للنشر، عمان.
11. فؤاد، عبد المنعم بكري،2004، العلاقات العامة في المنشآت السياحية ، عالم الكتب.
12. قحطان، العبدلي و سمير، العبدلي،1998، الترويج والإعلان ، زهران للنشر والتوزيع .
13. محمد ،عبيدات وآخرون،2001، ادارة المبيعات والبيع الشخصي، دار وائل للنشر، عمان(الأردن)- الطبعة الثانية.

14. محمد، العمر رضوان، (2005)، مبادئ التسويق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
15. محمد، عبده حافظ، الإعلان،2010، دراسة إدارية و تطبيقية، دار السحاب للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ، ص 13-14.
16. معلا، توفيق(2001)، إصول التسويق مدخل تحليلي، دار وائل للنشر ، عمان.
17. معلا، ناجي،(2009)، مبادئ التسويق، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
18. ناجي معالا ،1994، الاصول العلمية و العملية للبيع الشخصي، مطابع الصفوة، الأردن – الطبعة الأولى.
19. ناصر، محمد جودت،1998 ، الدعاية والإعلان والعلاقات العامة . دار مجدلاوي للنشر . عمان .
20. النجار، فريد (2004)، المنافسة والترويج التطبيقي مدخل كمي، دار الجامعة للنشر.
21. Kotler, Philip, (1980), Marketing Management, Prentice Hall Inc., Engle wood Cliffs, N.J
22. Gummins.J,(1994), Sales Promotion: How to create and implement campaigns that really work, London

آثر الريادة المصرفية في تحقيق التميز التنظيمي

The impact of banking leadership in achieving organizational excellence

أ.د صفاء تايه محمد، احمد جليل

جامعة الكوفة

الملخص:

الغرض: سعت هذه الدراسة تشخيص وقياس العلاقات المنطقية بين متغيرات الدراسة المتمثلة بين الريادة المصرفية لتحقيق التميز التنظيمي.

وتهدف الدراسة إلى زيادة قيود الأبحاث القائمة على الجوانب المعرفية والتنظيمية والتجريبية لهذه العلاقات من خلال المسح لبعض الدراسات السابقة.

تصميم الدراسة: صممت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي عبر التحليل الإستنتاجي في المجال المعرفي والتجريبي لأنموذج وفرضيات الدراسة ، تم تجميع بيانات الدراسة لعينة من المصارف التجارية في محافظات الفرات الأوسط البالغ عددها (32) مصرفاً ، كونها تمثل جزء من الأقتصاد الوطني في البلد والتي باتت تواجه تحديات كبيرة سببها التغييرات المتسارعة من ظروف صحية وأمنية وسياسية , حيث إقتصرت عينة الدراسة على عينة من العاملين في هذه المصارف ، صممت أداة الاستبانة على مقياس (ليكرت) الخماسي اذ اعتمدت الباحثة على مقاييس رصينة تم إختبار صدقها وثباتها من خلال الوسائل والأساليب الإحصائية بطريقة التحليل العاملي التوكيدي , وتمت معالجة البيانات من خلال إستخدام البرامجيات الإحصائية المتقدمة (Smart Pulls) وبرنامج .(Spss v.21)

النتائج: ظهرت نتائج التحليل التطبيقي لمجتمع الدراسة بان الريادة المصرفية لها علاقة قوية في تعزيز فاعلية التميز التنظيمي فالقطاع المصرفي يعمل ضمن بيئة تتسم بالديناميكية المستمرة والمعقدة المصحوبة بالمخاطر والتهديدات التي يتوجب على إدارات هذه المؤسسات تجنبها أو مواجهتها.

الأصالة / القيمة: جاءت هذه الدراسة في محاولة للمساهمة في الكشف على قياس نقاط القوة ونقاط الضعف لتحقيق التميز التنظيمي في ضل الريادة المصرفية وكيفية مساهمتها في إستغلال نقاط القوة وتذليل نقاط الضعف .

الكلمات المفتاحية: الريادة المصرفية، التميز التنظيمي، المصارف التجارية الخاصة، الفرات الاوسط.

Abstract :

Purpose: This study sought to diagnose and measure the logical relationships between the study variables represented between banking leadership to achieve organizational excellence.

The study aims to increase the limitations of research based on the cognitive, organizational and empirical aspects of these relationships by surveying some of the previous studies.

Study design: The study was designed with a descriptive analytical approach through deductive analysis in the cognitive and empirical field of the model and hypotheses of the study. The data of the study were collected for a sample of commercial banks in the governorates of the Middle Euphrates, which number (32) banks, as they represent part of the national economy in the country, which is facing challenges The study sample was limited to a sample of workers in these banks, the questionnaire tool was designed on the (Likert) quintuple scale, as the researcher relied on solid standards whose validity and stability were tested through statistical means and methods in the way of confirmatory factor analysis. The data was processed through the use of advanced statistical software (Smart Pulls) and the program (Spss v.21).

Results: The results of the applied analysis of the study community showed that banking leadership has a strong relationship in enhancing the effectiveness of organizational excellence.

Originality/Value: This study came in an attempt to contribute to the detection of measuring strengths and weaknesses to achieve organizational excellence in light of banking leadership and how it contributes to exploiting strengths and overcoming weaknesses.

Key words : banking leadership, organizational excellence, private commercial banks, the middle Euphrates.

مقدمة:

الريادة المصرفية هي فن بدء عمل تجاري، وهي في الأساس شركة ناشئة تقدم منتجًا أو خدمة إبداعية , يمكننا القول إنه نشاط مليء بالإبداع , ينظر للريادة المصرفية هي كل شيء على أنه فرصة ويظهر تحيزًا في اتخاذ القرار لاستغلال الفرصة.

الريادة المصرفية هو مبتكر يقدم شيئًا جديدًا للمصرف والاقتصاد , يمكن أن تكون طريقة جديدة للإنتاج أو منتجًا جديدًا أو مصدرًا جديدًا للمواد أو سوقًا جديدًا أو أي ابتكار آخر مشابه , وبالتالي فإن الريادة المصرفية هي مبتكر ، ومبدع، وما إلى ذلك.

وفي ضل ذلك لابد ان يكون عنصر التميز التنيظيمي للمصرف مهم وذلك لضمان استمراية تطوير المصارف ونجاحها سواء كان هذا التميز انتاجيا او تسويقيا او اداريا او خدميا , نظرا لامكانياته الواضحة لتطوير منتجات جديدة ومبتكرة تتناسب مع طبيعة السوق .

ولتحقيق التميز المصرفي يجب إشراك جميع موظفي اللجان المؤقتة أو الدائمة للبحث عن التميز والأفكار الإبداعية، بالإضافة إلى عقد برامج تدريبية لفئات الشباب من الموظفين الذين يمتلكون بوادر الحماس والاندفاع نحو الحرية والإبداع، التفكير الذي سيخلق الأفكار المبتكرة لديهم ويضمن لها الدعم المادي والمعنوي، ويوفر المناخ الإداري الذي يهدف إلى مساعدة المبتكرين في مجالات الممارسة التي يهتمون بها.

ونظرا لاهمية ذلك ولتحقيق اهداف البحث فقد قسم البحث الى اربعة مباحث رئيسية حيث ضم المبحث الاول منهجية البحث اما المبحث الثاني فتم التطرق فيه الى الجانب النظري وضم المبحث الثالث الجانب التطبيقي واختبار الفرضيات اما المبحث الرابع فقد شمل كل من الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بالبحث

أهمية الدراسة:

تطور مفهوم الريادة عالمياً وفق وتيره متصاعدة وبشكل متغير بحيث يلائم الحياة العصرية التي دخلت فيها الوسائل الحديثة الالكترونية وبرامج تكنولوجيا المعلومات حيث اصبحت المصارف تتمايز فيما بينها وفق هذا المنظور من حيث كفاءة الاداء في العمل و السرعة في الانجاز مع تطور الاليات ومن هنا تظهر للدراسة اهميتها من خلال تركيزها على جانب حيوي وهو الجانب الاستراتيجي والمتمثل في الريادة حيث تعد الريادة موضوعاً مهماً يحتاج الى الكثير من البحث وخاصه في ظل التطورات الاقتصادية الهائلة التي يشهدها العالم , حيث توصف الريادة المصرفية بأنها حجر الاساس في بناء المصارف وتنميتها ، مما يتيح درجة عالية من المرونة ويحسن قدرة المصارف والاستجابة السريعة للتغيرات ، والحفاظ على الحصه السوقية ، وتقديم منتجات وخدمات جديدة .

المبحث الأول: الريادة المصرفية ... تغطية معرفية

اولا: مفهوم الريادة المصرفية

ان المصارف مؤسسات تعمل بالمجال المالي وينطبق عليها كل ما ينطبق على أي منظمة او مؤسسة ادارية او صناعية وبذلك فهي يمكن ان تخضع لضوابط الريادة في كل مفاصلها. وإن طموح أي منظمة او مصرف هو الوصول الى الريادية في

مجال اعماله , وحينما تصل الى مستوى الريادية وتتخطى المنافسين تكون بذلك قادرة على الوقوف امام تحديات المنظمات والمصارف الاخرى (Abbood & Al-Nama'a,2017:400).

تعرف الريادة المصرفية بانها جهود المنظمة الموجهة بشكل متزامن نحو كل من استثمار الميزة التنافسية الحالية واكتشاف الابداعات المستقبلية التي تشكل قاعدة للميزات التنافسية المستقبلية (Mazzei,2018:2).

على الرغم من الايجابيات والسلبيات الا ان السمة الأساسية لريادة الأعمال هي القدرة على تطوير واستغلال الفرص التجارية. ذهب البعض إلى حد الادعاء أنه في البيئات المالية والتجارية المعقدة والمتغيرة باستمرار، تعد فرص المشاريع والقدرة على التعرف عليها والاستيلاء عليها أكثر أهمية للنجاح من الخصائص الشخصية لرائد الأعمال / المدير أو كفاءة المصرف (على سبيل المثال، Puhakka 2007). أحد المراجع المثيرة للاهتمام في هذا السياق هو كتاب MacMillan and McGrath حول الإدارة الإستراتيجية (2000)، والذي ينص على أن السلاح المركزي في الادارة الإستراتيجية لمنظمات الأعمال هو القدرة على خلق فرص مشروع جديدة واستغلالها. يمثل هذا مناورة افتتاحية رائعة لعقلية أوسع حيث يُنظر إلى ريادة الأعمال على أنها كفاءة إستراتيجية، يمكن استخدامها في جميع أنواع المنظمات(Helmchen:2012:5).

ثانيا: اهمية الريادة المصرفية

تكمن اهمية الريادة المصرفية في كونها تطبق كل من سلوكيات البحث عن الفرص والبحث عن المزايا التي تشمل الابتكار نقطة رئيسية تمهد للريادة المصرفية ويمكن ان يحدث في جميع انحاء المنظمة . وكذلك المشاركة في طريقة التفكير التي تحقق الفرص المتاحة التي تعمل الادارة على تحقيقها والحفاظ على منتجاتها او خدماتها , مما يشكل ميزة تنافسية للمنظمة . ويتخذ الابتكار شكل تدريجي او جذري في سوق المنظمة السابق وسلوك العمل , او خدماتها , او الاسواق , او التوزيع او نماذج الاعمال (التحول الداخلي). وكذلك يمثل تغيرا جوهريا اذ تميز المنظمة نفسها بشكل كبير عن بقية المنافسين. وبذلك فإنها تظهر ديناميكية انتقال اعمالها في البيئة والمنافسة بشكل خارج عن المألوف (الطرفي واخرون:90:2019).

لقد بين (Ferreira et al. , 163 : 2017) كيف تحتاج المنظمات إلى الجمع بين نشاط الريادة الذي يهيئ فرصاً جديدة والنشاط المصرفي ينتج عنه ميزة تنافسية ، وهي قضية رئيسة تتطور في مجال الريادة المصرفية والدراسات الإدارية ، كما يتضح من خلال تحديد دور وأهمية الريادة المصرفية ، والتي تعد أساسية . تكافلي بين الأفراد وبيئات عملهم. والأهم من ذلك أن الريادة المصرفية تتجاوز مستويات التحليل وتشمل الإجراءات التي يتخذها الأفراد وفرق العمل والمنظمات، وتتضمن اهتماماً واضحاً بخلق ميزة تنافسية. وفي الصدد نفسه اشار (الفتلاوي والشمري :2022, 11) أن أهمية الريادة المصرفية تكمن في وصف مناخ الأعمال في القرن الحادي والعشرين في ضوء المشهد التنافسي الجديد عالي المخاطر وقابلية التنبؤ المنخفضة والعوائق التي تعترض التنظيم، أصبحت واضحة اذ يمكن وصف هذا المشهد الجديد بأربع قوى: (التغيير، التعقيد، الفوضى، التناقض)، وبالتالي من الضروري على المنظمات استكشاف واستخدام الفرص لخلق القيمة والثروة والتكيف أو التغلب على البيئة على المدى الطويل. البقاء على قيد الحياة والنمو. وتنعكس أهمية الريادة المصرفية من كونه الأداء المستند إلى لغة العمل المثالية المشتركة والمستندة إلى وضع الأهداف، والتعرف على مشاكل

العمل، ومتابعة التركيز على طريقة العمل للتعرف على النقاط الحرجة فيه وكذلك نقاط الضغط، وتقويم الأداء وفق معايير الأداء العالي الموضوعة (العابدي وأخرون، 2018 : 114) . ويرى (شبات والمصري، 2020 : 33) ان للريادة اهمية كبيرة بدفع المنظمات نحو التوجه لتحقيق رغبات العملاء وحاجاتهم والوصول بالمنظمات الى التميز , حيث تعد الريادة عنصرا حيويا للمنظمات الناجحة اذ تعزز من قيمة الابتكار في بيئة العمل وكذلك من المتوقع ان تواجه المنظمات مخاطر وتهديدات من المنظمات الاخرى وايضا تسليط الضوء على الفجوة المعرفية في الفكر الاداري .

ثالثا: أبعاد الريادة المصرفية

هي مجموعة من الركائز الأساسية وعلى أساسها يتم تطبيق الريادة المصرفية , وتوضح كالاتي :

(1) الابداع

ان الابداع هو حالة من الابتكار وذلك حين يكون الشيء الجديد جديدا, حيث ان الابتكار مرتبطا بالسبق والإتيان بالجديد , فكل من اوجد شيئا قبل الاخرين فهو مبتكرا , وهو يتسم بالسبق في الفكر , لأن كل فكرة لم يسبق اليها احد يسمى صاحبها مبتكرا ونقول : (فكرة مبتكرة), بينما الابداع يكون في الاداء فكل اداء متقن وجميل يقال عنه ابداع , ونطلق على من قام بهذا الاداء : (مبدع). ويعد الابداع مصدر مهما للمنظمات لأنه يسهم في بناء الميزة التنافسية الجوهرية لمنظمات الاعمال , والإبداع بوصفه وظيفة محددة للريادية أي هو قلب الريادية . ويعني الابداع البحث عن الحلول الخلاقة للمشاكل والاحتياجات غير الاعتيادية وتشمل هذه الحلول التكنولوجيا والعمليات التي تظهر بوصفها خدمات جديدة(كوين والكعبي:220:2017).

(2) الابتكار

هو الوصول الى فكرة جديدة ترتبط بالتكنولوجيا وتؤثر في قرارات المصرف وهو الجزء المرتبط بالفكرة يعني الجديدة كما تطوير منتجات موجودة اصلا بهدف اشباع حاجات الزبائن من خلال التكنولوجيا الحديثة وقد يكون الابتكار في المنتجات المصرفية من خلال تقديم خدمات مصرفية حديثة ومتطورة (Wheeln& Hunger:2008:305).

(3) المخاطرة

تمثل المخاطرة في الريادة المصرفية بأنها الرغبة في الحصول على الفرص بجرأة دون معرفة النتائج , أي عدم التأكد من نجاحها . اذ تنبع هذه المخاطرة من موجودات المصرف ومطلوباته وحق الملكية وانشطته الاستثمارية والتمويلية , فموجوداته المالية هي اكثر عرضة للتقلبات بسبب التغيرات الكثيرة والمتعددة منها مثلا سعر الفائدة وسعر الصرف وكذلك انشطتها متعددة ومنها القروض والائتمانات والودائع والتعاملات المصرفية الاخرى , فقد ينكل المقترض عن السداد او يعجز المصرف عن سداد قيمة الودائع عند الاستحقاق (ابوكمال:67:2007).

(4) الاستباقية

تعد الاستباقية من العوامل الأساسية والمؤثرة في تشجيع الابداع والمخاطرة وان المنظمات التي تظهر السلوك الاستباقي العالي تمتلك حظا اوفر في خلق الفرص البيئية وهذا سيمكن المنظمات من الابداع والمخاطرة واستثمار للفرص بشكل أمثل (Tang et al , 2009 : 181).

المبحث الثاني: التميز التنظيمي ... تغطية معرفية

اولا: مفهوم التميز التنظيمي:

إن التميز يعني البراعة والتفوق التنظيمي و يشير إلى إلتزام المنظمة بالتنمية المستدامة من أجل إرضاء الزبائن وتعزيز الربحية في بيئة داعمة بالكامل ، وفي هذا الصدد يجب على قادة المنظمات السعي إلى نقل العمليات والإجراءات التنظيمية نحو التميز وبذل الجهود لتوليد ثقافة تحليلية وعلمية للجودة في المنظمة (جاسم :2022, 1112) , فان التميز التنظيمي هو أسلوب فكري وفلسفة إدارية تعتمد على منهجية تتعلق بكيفية تحقيق نتائج ملموسة في المؤسسة لتحقيق بعض التوازن في تلبية احتياجات جميع الأطراف ؛ سواء أصحاب المصلحة أو المجتمع ككل ، في إطار ثقافة التعلم والإبداع والتحسين المستمر (داود :2020, 35), وكما يشير (Terouhid&Ries:2016:813) بأنه نهج لادارة الاداء التنظيمي الذي يهدف الى تحسين القدرات التنظيمية .

ثانيا: اهمية التميز التنظيمي:

يعد التميز التنظيمي عاملا مهما لتعزيز تنافسية المنظمة , وجعلها مبتكرة تحقق رسالتها وتواجه معدلات التغيير المتسارعة والمنافسة الشدية في بيئتها , فالتميز التنظيمي يعد بمثابة السلاح لمواجهة تحديات السوق , وهذا عن طريق زيادة قدراتها على تلبية احتياجات الزبائن حاضرا ومستقبلا , لذا فهو يعد بمثابة معيار لنجاح المنظمة وتفوقها عن غيرها عبر خلق نماذج متفردة يصعب تقليدها من قبل المنافسين , فضلا عن ايجاد ثقافة التوجة نحو الزبون الداخلي والزبون الخارجي من خلال ارضائهم وتنمية شعورهم بالولاء والانتماء لها(العنزي:2016: 418),

ان المنظمات الادارية التي تحقق التميز هي التي تهتم باتجاهات التطور بمعنى انها تحاول معرفة او تحديد ما تريد ان تطوره وتبعد كل المصاعب التقنية التي تؤخر تنفيذه (السعودي:2008: 268), وان سعيها لتبني فكر اداري جديد هو رغبتها في تحقيق التميز وتكمن الأهمية في الاتي :

1) المنظمات بحاجة الى وسيلة لجمع المعلومات , حتى تتمكن من اتخاذ القرارات المهمة بخصوص الموارد البشرية مثل من الذي يجب ترقيته لمنصب معين ؟ ومن الموظف الذي يتسم بروح الايثار والمبادرة في التميز؟
2) المنظمة بحاجة الى تطوير اعضائها بصفة مستمرة سواء المديرين او الموظفين حتى يتمكنوا من المساعدة في جعل المنظمة اكثر تميزا في الاداء , قياسا مع المنظمات المنافسة .
3) المنظمة بحاجة الى توفر المهارات اللازمة لصانع القرار سواء كان فردا ام جماعة والتمعن في حساسية الدور الذي يقوم به واهميته في تحقيق الابداع والتميز (داود:2020: 29) .
4) تناول الفكر الاداري الوضع التنافسي للمنظمة , وان هذا الوضع تشكله خمس قوى تنافسية هي(الدوري واخرون:2020:325):
    1. تهديد المنافسين الجدد.
    2. الصراع بين المنافسين الحاليين.
    3. قوى المشترين التفاوضية.

4. تهديد المنتجات البديلة .
5. قوى الموردين التفاوضية

1) يمكن للمنظمة من تحقيق نتائج ايجابية عن المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي .
2) يدعم ويقوي ترابط المنظمة مع اصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين .
3) يزود العاملين في المنظمة بإمكانات كبيرة لتحقيق اهدافهم بالإضافة الى اهداف المصرف على اساس الثقة المتبادلة والتعاون المشترك(Marrewijk:2004:92).

ويرى الباحث ان اهمية التميز التنظيمي تاتي من كون غاية جميع المنظمات هو تحقيق النجاح المستمر , والتميز هو الطريق المناسب الى ذلك .

ثالثا: أبعاد التميز التنظيمي:

هي مجموعة من الركائز الأساسية وعلى أساسها يتم تطبيق التميز التنظيمي , توضح كالاتي:

1) تميز القيادة

القيادة العليا لها تأثير مباشر على التميز ، من خلال تنمية قدرات الأفراد ، وتشجيعها لهم بالتوجه نحو الإبداع ، وتميزها بالمهارة القيادية ، وعلاقات العمل الفعالة ، والقدرة على التفكير المتجدد الذي يبتعد عن . . التقليد ، وكذلك اهتمامها بتشجيع المنافسة بين الأفراد للتوصل إلى أفكار جديدة (Borghini:2005:19) .

2) تميز الافراد العاملين

تعد المنظمة هي تجمعات بشرية هادفة ، والادارة هي عملية تحقيق الاهداف التنظيمية بدرجة عالية من الكفاءة (22 : Daft , 2001) ومن هذا المنطلق فإن البنية الاساسية لاي منظمة هي العنصر البشري وعلى مر العصور كان الاهتمام الرئيس للباحثين والممارسين في مجال الادارة هو البحث عن كيفية تعظيم الاستفادة من الموارد البشرية في تحقيق رفاهية الانسان فالانسان هو نقطة البداية والنهاية ، فهو المكون الاساسي للمصرف وهو غايتها في النهاية فمن المنطقي ان يكون الافراد العاملين احد المحاور الاساسية للتميز التنظيمي (Eggert :2007 :91)

3) تميز الهيكل

الهيكل التنظيمي هو الاطار الرسمي الذي يحدد العلاقات القائمة في المصرف وانشطتها عمودياً وافقياً وهو الوسيلة الاساسية لتجميع الانشطة وتحديد العلاقات الوظيفية بين المستويات المختلفة المصرف (الشماع وحمود : 2007 : 163).

4) تميز الاستراتيجية

الاستراتيجية هي الإطار الذي يحدد بوضوح الاحتياجات التنظيمية نحو التغيير والتطور ، وتعرف بأنها باسم خطط العمل التي تسد الفجوة في الاحتياجات التنظيمية وتساعد في تحسين قدرة الموظف (Mohan & Gomathi ,2014: 595) ان مفهوم الاستراتيجية الذي بدأ استخدامه في علم الإدارة في الوقت المناسب ليس فقط بالطرق التي يجب اتباعها

للوصول إلى الهدف، ولكن أيضا تكوين قرارات نهائية موجهة طويلة الأجل وديناميكية مصممة لتحقيق غرض من خلال دراسة متطلبات الزبائن (Dogan:2015:1290) أي أنها النهج المعرفي لخلق التميز من الضعف والفشل (Davis:2018:38) .

المبحث الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يهدف التحليل الوصفي إلى عرض الصورة الكاملة للبيانات التي جمعتها الباحثة والعمل على تلخيصها عبر استخدام مقاييس النزعة المركزية ومقايس التشتت، ومن خلال هذه المقاييس يمكن التعرف على مدى انتشار متغيرات وابعاد الدراسة في المصارف المبحوثة فضلاً عن بيان مدى تجانس الاستجابات التي تم الحصول عليها.

1- التحليل الوصفي لمتغير الريادة المصرفية

باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) تم الحصول على تحليل المتوسط الحسابي كمؤشر للنزعة المركزية للبيانات، كما تم تحليل الانحراف المعياري كمؤشر لمدى تشتت البيانات ويستعرض الجدول (1) ادناه النتائج التي تم التوصل اليها.

جدول (1) التحليل الوصفي لمتغير الريادة المصرفية

البعد	الفقرة	Mean	Std. Deviation
الابداع	C1	4.1242	.94117
	C2	4.3268	.69614
	C3	4.0327	.86920
	C4	4.0392	1.03798
	C5	4.1765	.86692
	C	4.13988	.882282
الابتكار	I1	3.9412	.96133
	I2	3.9869	.95963
	I3	3.6993	.98732
	I4	3.9346	.90810
	I5	3.6993	1.05808
	I	3.85226	.974892
المخاطرة	R1	4.0784	.95648
	R2	3.8105	.91588
	R3	3.7778	.98823
	R4	3.7255	.78836
	R5	3.9477	.82551
	R	3.86798	0.894892
الاستباقية	P1	3.8562	.80275
	P2	3.7908	.66779
	P3	4.0850	.78596
	P4	3.9869	.85829
	P5	4.0327	.83837
	P	3.95032	.790632
الريادة المصرفية	BE	3.95261	.885675

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS v.26

تشير النتائج التي عرضها الجدول (1) إلى أن قيم الوسط الحسابي أغلب فقرات الأبعاد تتجاوز الوسط الفرضي لمقياس ليكرت الخماسي والذي يبلغ (3)، وهذا يشير إلى قوة انتشار هذا المتغير في المنظمة المبحوثة، كذلك فإن النتائج أظهرت انخفاض الانحراف المعياري مما يشير إلى تجانس واتساق الاستجابات.

استناداً إلى نتائج التحليل الوصفي الخاصة بمتغير الريادة المصرفية، فإن الجدول (2) يعرض الأهمية الترتيبية لأبعاد هذا المتغير بالاعتماد على قيم المتوسط الحسابي.

جدول (2) الأهمية الترتيبية لأبعاد متغير الريادة المصرفية

البعد	المتوسط	الانحراف المعياري	الاهمية الترتيبية
الابداع	4.13988	.882282	**الاول**
الابتكار	3.85226	.974892	**الرابع**
المخاطرة	3.86798	.894892	**الثالث**
الاستباقية	3.95032	.790632	**الثاني**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS v.26

يستعرض الجدول (2) الأهمية الترتيبية لأبعاد متغير الريادة المصرفية، إذ احتل بعد (الابداع) المرتبة الأولى وهذا يدل على كونه البعد الأكثر انتشاراً في المنظمة المبحوثة، في حين حل بعد (الابتكار) في المرتبة الاخيرة من حيث الأهمية الترتيبية.

2- 2- التحليل الوصفي لمتغير التميز التنظيمي

باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) تم الحصول على تحليل المتوسط الحسابي كمؤشر للنزعة المركزية للبيانات، كما تم تحليل الانحراف المعياري كمؤشر لمدى تشتت البيانات ويستعرض الجدول (3) ادناه النتائج التي تم التوصل اليها.

جدول (3) التحليل الوصفي لمتغير التميز التنظيمي

البعد	الفقرة	Mean	Std. Deviation
تميز القيادة	LL1	4.0131	.86593
	LL2	3.8301	.86444
	LL3	3.9150	.80253
	LL4	3.9085	.76399
	LL5	3.9346	.92248
	LL	3.92026	.843874
تميز العاملين	EE1	4.2092	.82441
	EE2	4.1111	.92875
	EE3	4.1699	.80941
	EE4	3.9020	.95121
	EE5	4.0719	.80381
	EE	4.09282	.863518
تميز الهيكل	SE1	3.5817	.80391

	SE2	4.1438	.67296
	SE3	3.9216	.87757
	SE4	3.9542	.86100
	SE5	4.1242	.65212
	SE	3.9451	.773512
التميز التنظيمي	SX1	4.2092	.87098
	SX2	4.0850	.86563
	SX3	3.9673	.98287
	SX4	3.9020	.90150
	SX5	4.1176	.95243
	SX	4.05622	.914682
	OE	4.0036	.848897

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS v.26

تشير النتائج التي عرضها الجدول (3) إلى أن قيم الوسط الحسابي لجميع فقرات الأبعاد تتجاوز الوسط الفرضي لمقياس ليكرت الخماسي والذي يبلغ (3)، وهذا يشير إلى قوة انتشار هذا المتغير في المنظمة المبحوثة، كذلك فإن النتائج أظهرت انخفاض الانحراف المعياري مما يشير إلى تجانس واتساق الاستجابات.

استناداً إلى نتائج التحليل الوصفي الخاصة بمتغير التميز التنظيمي، فإن الجدول (4) يعرض الأهمية الترتيبية لأبعاد هذا المتغير بالاعتماد على قيم المتوسط الحسابي.

جدول (4) الأهمية الترتيبية لأبعاد متغير التميز التنظيمي

البعد	المتوسط	الانحراف المعياري	الاهمية الترتيبية
تميز القيادة	3.92026	.843874	الرابع
تميز العاملين	4.09282	.863518	الاول
تميز الهيكل	3.9451	.773512	الثالث
تميز الاستراتيجية	4.05622	.914682	الثاني

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS v.26

يستعرض الحلول (4) الأهمية الترتيبية لأبعاد متغير التميز التنظيمي، إذ احتل بعد (تميز العاملين) المرتبة الأولى وهذا يدل على كونه البعد الأكثر انتشاراً في المنظمة المبحوثة، في حين حل بعد (تميز القيادة) في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية الترتيبية.

اختبار الفرضية الرئيسة الأولى:

تنص الفرضية الرئيسة الاولى **(H1)**: توجد علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين الريادة المصرفية والتميز التنظيمي، وفيما يتعلق بإثبات صحة هذه الفرضية، أظهر الجدول (5) المتعلق بمصفوفة الارتباط، وجود علاقة ارتباط معنوية وموجبة

بين الريادة المصرفية والتميز التنظيمي، فلقد بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (.977) عند مستوى معنوية (0.01)، وهذا ما يدعو إلى قبول الفرضية، وتتفرع عن هذه الفرضية اربع فرضيات فرعية، هي:

1- توجد علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين الابداع والتميز التنظيمي:

يظهر الجدول (5) المتعلق بمصفوفة الارتباط، وجود علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين الابداع والتميز التنظيمي، فلقد بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (.784) عند مستوى معنوية (0.01)، وهذا ما يدعو إلى قبول الفرضية.

2- توجد علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين الابتكار والتميز التنظيمي:

يظهر الجدول (5) المتعلق بمصفوفة الارتباط، وجود علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين الابتكار والتميز التنظيمي، فلقد بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (.820) عند مستوى معنوية (0.01)، وهذا ما يدعو قبول الفرضية.

3- توجد علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين المخاطرة والتميز التنظيمي:

يظهر الجدول (5) المتعلق بمصفوفة الارتباط، وجود علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين المخاطرة والتميز التنظيمي، فلقد بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (.788) عند مستوى معنوية (0.01)، وهذا ما يدعو قبول الفرضية.

4- توجد علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين الاستباقية والتميز التنظيمي:

يظهر الجدول (5) المتعلق بمصفوفة الارتباط، وجود علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين الاستباقية والتميز التنظيمي، فلقد بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (.908) عند مستوى معنوية (0.01)، وهذا ما يدعو قبول الفرضية.

الجدول (5) مصفوفة علاقة الارتباط بين الريادة المصرفية و أبعادها مع التميز التنظيمي

Correlations											
		C	I	R	P	BE	LL	EE	SE	SX	OE
C	Pearson Correlation	1	.743**	.528**	.648**	.867**	.211**	.130	.154	.137	.784**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.009	.108	.057	.092	.000
	N	153	153	153	153	153	153	153	153	153	153
I	Pearson Correlation	.743**	1	.605**	.657**	.897**	.252**	.122	.143	.147	.820**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000	.002	.133	.078	.070	.000
	N	153	153	153	153	153	153	153	153	153	153
R	Pearson Correlation	.528**	.605**	1	.503**	.774**	.186*	.111	.165*	.064	.788**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.021	.170	.042	.434	.000
	N	153	153	153	153	153	153	153	153	153	153
P	Pearson Correlation	.648**	.657**	.503**	1	.833**	.170*	.133	.111	.135	.908**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000	.036	.100	.174	.097	.000
	N	153	153	153	153	153	153	153	153	153	153
BE	Pearson Correlation	.867**	.897**	.774**	.833**	1	.244**	.147	.169*	.144	.977**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		.002	.069	.037	.076	.000
	N	153	153	153	153	153	153	153	153	153	153

LL	Pearson Correlation	.211**	.252**	.186*	.170*	.244**	1	.616**	.678**	.613**	.224**
	Sig. (2-tailed)	.009	.002	.021	.036	.002		.000	.000	.000	.005
	N	153	153	153	153	153	153	153	153	153	153
EE	Pearson Correlation	.130	.122	.111	.133	.147	.616**	1	.710**	.376**	.148
	Sig. (2-tailed)	.108	.133	.170	.100	.069	.000		.000	.000	.068
	N	153	153	153	153	153	153	153	153	153	153
SE	Pearson Correlation	.154	.143	.165*	.111	.169*	.678**	.710**	1	.623**	.160*
	Sig. (2-tailed)	.057	.078	.042	.174	.037	.000	.000		.000	.048
	N	153	153	153	153	153	153	153	153	153	153
SX	Pearson Correlation	.137	.147	.064	.135	.144	.613**	.376**	.623**	1	.136
	Sig. (2-tailed)	.092	.070	.434	.097	.076	.000	.000	.000		.093
	N	153	153	153	153	153	153	153	153	153	153
OE	Pearson Correlation	.784**	.820**	.788**	.908**	.977**	.224**	.148	.160*	.136	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.005	.068	.048	.093	
	N	153	153	153	153	153	153	153	153	153	153
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).											
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).											

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS v.26.

الاستنتاجات

يتناول هذا المبحث الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة في المجالين: النظري والتطبيقي فكانت الاستنتاجات التطبيقية ذات صلة بالمعطيات والحقائق، التي جاءت بها الاختبارات الاحصائية للمخطط الفرضي المعتمد في الدراسة والاستنتاجات هي:

(1) إن موضوع الريادة المصرفية وموضوع التميز التنظيمي تعد من المواضيع المعاصرة، التي هي تحت التأطير الفكري والمفاهيمي وهي بحاجة إلى المزيد من الدراسات النظرية والفكرية، لأجل الاحاطة التامة والشاملة بهما.

(2) اثبتت نتائج التحليل الاحصائي الوصفي بوجود استجابات من قبل عينة الدراسة لمتغيرات الريادة المصرفية، وهذا دليل فهم العينة المبحوثة لمتغير الريادة المصرفية وابعاده.

(3) يتبين من النتائج الاحصائية للمصارف مجتمع الدراسة على وجود علاقة ارتباط بين (الريادة المصرفية و التميز التنظيمي) وقد اتضح الاتي :

أ- تشير نتائج التحليل الاحصائي الى صحة الفرضية الرئيسية الثالثة التي تنص (توجد علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين الريادة المصرفية والتميز التنظيمي) وصحة الفرضيات الاربعة المرتبطة بها وهذا يدل على ان المصارف تعسى ان تكون رائدة في مجال عملها ويضمن لها وجودها وحصتها السوقية .

ب- حقق بعد (تميز العاملين) المرتبة الاولى على مستوى الابعاد التي تخص المتغير التابع (التميز التنظيمي) مما يشير الى ان عينة الدراسة تزيد الاهتمام الكبير بعنصر العاملين الذين يعتبرون المكون الرئيسي والاساسي للمصارف .

ت- حقق بعد (تميز القيادة) المرتبة الرابعة على مستوى الابعاد وعليه يدل على ضعف الاهتمام بالقيادة التي لها تأثير مباشر على التميز وذلك بما تتمتع به من مميزات ومنها القدرة على اتخاذ القرارات السليمة .

ث- اوضحت نتائج التحليل الاحصائي بأن المصارف المبحوثة لديها الاصرار على تحقيق التميز سواء كان على المستوى التنظيمي او الخدمات المقدمة وضمان حصتها ومانكتها في بيئة المنافسة .

التوصيات

توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات الجوهرية للإدارات في المصارف قيد الدراسة والتي تسهم في تدعيم قدرتها التنافسية على مواجهة او تجنب الفشل المصرفي والتوصيات هي:

(1) بذل المزيد من الجهود البحثية على المستويين النظري والتطبيقي , لتقوية الاطر الفكرية والمفاهيمية لموضوعي الريادة المصرفية والتميز التنظيمي لكونها من المواضيع الواقعية، التي يلزم بذل المزيد من الجهود في بحثها.

(2) يجب أن يصبح قادة المصارف المبحوثة أكثر إبداعاً وكفاءة، ويبذلون الجهد من أجل مواكبة التغييرات في البيئة المصرفية والاستجابة لاحتياجات الزبائن من الخدمات وان يعززوا ثقافة المنافسة المصرفية في تقديم أفضل خدمة للعملاء.

(3) ضرورة قيام المصارف بإدخال جميع العاملين وخاصة الافراد الذين لديهم صلة بالقرارات الجوهرية بدورات تطويرية متقدمة بأساليب منهج الريادة المصرفية من خلال اقامة دورات تدريبية وايفادهم الى دول متقدمة بالصناعة المصرفية.

لائحة المراجع:

1. كوين – عبد الكاظم محسن , الكعبي – حميد سالم , 2017 , الدور التفاعلي للمهارات الادارية في تعزيز الريادة الاستراتيجية عبر المرونة التنظيمية دراسة استطلاعية لاراء عينة من الادارات العليا والوسطى في المصارف العراقية الخاصة / بغداد , مجلة دراسات محاسبية ومالية , مجلد 12, العدد 40.
2. ابو كمال – ميرفت علي , 2007, الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا لمعايير لجنة بازل (دراسة تطيقية على المصارف العاملة في فلسطين) , رسالة ماجستير , قسم ادارة اعمال , كلية التجارة , جامعة الغزة , فلسطين .
3. جاسم , رؤى يونس جاسم , 2022, تأثير الرصد الاستراتيجي في تحقيق التميز التنظيمي المستدام , مجلة الدراسات المستدامة , المجلد 4 , العدد 1 , ملحق 2.

4. داود , علاء ناصر , 2020, تاثير التفكير الابداعي في تحقيق التميز التنظيمي دراسة استطلاعية في جامعة البصرة , مجلة دورية تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد , جامعة البصرة , المجلد 14, العدد 29.
5. السعودي – موسى احمد , 2008, اثر تطبيق مفهوم ادارة الجودة الشاملة في التميز التنظيمي في البنوك التجارية العاملة في الاردن , المجلة الاردنية في ادارة اعمال , العدد 3, المجلد 4.
6. العنزي – سعد علي ,2016 , نظرية المنظمة والسلوك التنظيمي , الذاكرة للنشر والتوزيع , الطبعة الاولى , بغداد – العراق .
7. الدوري – زكريا , واخرون , 2020 , مبادئ ومداخل الادارة ووظائفها في القرن الحادي والعشرين , دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .
8. الشماع- خليل محمد , وحمود – خضير كاظم , 2007, نظرية المنظمة , دار الميسرة للطباعة , عمان , الاردن ,الطبعة الخامسة .
9. الطرفي – علاء حسين فاضل ,قنديل – احمد محمد رضا , الحكيم – ليلى محسن , الشمري – احمد عبدالله امانه, 2019, التأثير الوسيط للموائمة الستراتيجية في تعزيز العلاقة بين الريادة الستراتيجية والبراعة الستراتيجية , مجلة الادارة والاقتصاد , المجلد 8 , العدد 32.
10. الفتلاوي , حسين بشير & الشمري , احمد عبد الله امانة , (2022). تأثير تبني سلوكيات العمل الاستباقية في تحقيق الريادة الاستراتيجية , مجلة الريادة للمال والاعمال, 3(2), 2-27 .
11. العابدي , علي رزاق,الصائغ , محمد جبار & دجلة جاسم الذبحاوي, (2018). تأثير اليقظة الذهنية التنظيمية في الاداء الريادي. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية, 14(4).
12. شبات , جلال اسماعيل & المصري , نضال حمدان , (2020). دور أبعاد الريادة الاستراتيجية في تعزيز الذاكرة التنظيمية (دراسة ميدانية على شركة أوريدو فلسطين للاتصالات الخلوية). مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية, 28(2).
13. Abbood, R. H., & Al-Nama'a, N. H. (2017). The Mechanism of Adopting the Business Intelligence Resources in Publishing the Entrepreneurship Culture as a Scientific Method:(Applied Study). International Review of Management and Business Research, 6(2), 400.
14. Borghini, Stefania ,2005 "Organizational Creativity: Breaking Equilibrium and Order to Innovate", Journal of Knowledge Management, Vol. 9 Iss: 4.
15. DAFT , RICHARD,2001 , ORGANIZATION THEORY &DOSIGN , U.S.A. SOUTH WESTERN COLLOGE PUBLSHING.
16. Davis, F. Allen,(2018), "Continuous improvement by improving continuously (CIBIC): addressing the human factors during the pursuit of process excellence", 1th Edition, CRC Press Taylor & Francis Group, New York, U.S.
17. Dogan, Nilhun,(2015)," The Intersection of Entrepreneurship and Strategic Management: Strategic Entrepreneurship", Procedia Social and Behavioral Sciences, Vol. 195, 1288 – 1294.
18. Eggert,claessen,(2007), "A Resource Based View on the Relationship between Organizational Learning and Excellence in Business in SMEs in IT",PHD thesis,Brunel University,UK.
19. Ferreira, J. J., Ratten, V., & Dana, L. P. (2017). Knowledge spillover-based strategic entrepreneurship. International Entrepreneurship and Management Journal, 13(1), 161-167.
20. Helmchen. Thierry Burger,2012,ENTREPRENEURSHIP –CREATIVITY AND INNOVATIVE BUSINESS MODELS.

21. Marrewijk , marcelvan & wuisman , Iris & cleyn , wimde & timmers , Joanne , panapanaan , Virgilio , linnanen , lassi , (2004) , "Aphase –wise development approach to business excellence" .
22. Mazzei,Matthew J.,2018, "Strategic entrepreneurship: Content, process, context,and outcomes", International Entrepreneurship and Management Journal, Volume 14, Issue 3.
23. Mohan, k. & Gomathi, S. (2014), " A Study on Empowering Employee Capabilities Towards Organizational Excellence", Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol. 5,N.20, 2039-2117.
24. Tan, Wee Liang & Tan ,Teck ,Meng: 2009 "The Impact of Corporate Governance on Value Creation in Entrepreneurial Firms", Reseach assistance and to the SMU Entreprise Development Growth and Expansion Program.
25. Terouhid, S. A. & Ries, R. ,(2016), " A strategic capability for enhancing Organizational Excellence of construction firms ", Journal of Modelling in Management, Vol. 11, No. 3, 811-841.
26. Wheelen ,Thomas, Hunger., David. Land.(2008),"Strategic Management and Business Policy, Concepts an Cases",11th Ed, Upper Saddle River, New Jersey, Pearson Prentice –Hall.

أثر الميزة التنافسية في تحسين أداء ريادة الأعمال
دراسة ميدانية على أصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة بمنطقة وادي الشاطي

The impact of competitive advantage on improving the performance of entrepreneurship
"A field study on owners of small and medium enterprises in Wadi Al-Shati"

د. ميلاد صالح خليفه عبدالرحمن، كلية التجارة والعلوم السياسية، جامعة سبها، ليبيا

أ. مسعود صالح خليفة إبراهيم، المعهد العالي للعلوم الادارية والمالية-القرضة الشاطي، وزارة التعليم التقني والفني، ليبيا

الملخص

تعتبر الميزة التنافسية من المفاهيم الحديثة والمهمة بالنسبة لعلم الاقتصاد والإدارة. كما يمكن القول إن ريادة الأعمال من السمات الحيوية التي لها تأثير على جودة ونوعية العمل الاداري. حيث إنها اصبحت ذات مركز مهم للمجالات الاكاديمية والميادين المشتركة. ومع هذا التطور الذي حدث على مستوى الاقتصاد العالمي كان لابد ان يصاحبه تطور ملحوظ في المجال الاداري فمع الكم الهائل من المعلومات التي تتوالى الى المنظمة فهي بحاجه الى وجود جهاز إداري فعال يعمل على تنظيم وتسيير العمل الإداري. مما يساعدها على تحقيق التنافس المطلوب والارتقاء الى مستوى التميز الذي تحتاجه. من هذا المنطلق برزت الإدارة المصاحبة للنمط الاقتصادي الجديد وهو اقتصاد التنافس أو ما يعرف بالميزة التنافسية حيث إنها احتلت مكاناُ حيوياً في معظم المجالات الادارية والتجارية وقد زادت أهميتها في الوقت الحاضر بسبب تحقيقها للفرص التنافسية التي اصبحت من أهم عوامل النجاح مع تزايد المنافسة العالمية وتسارع معدلات التنمية التكنولوجية والمبتكرات التسويقية في الاقتصاد العالمي. ففي مجال الاعمال التجارية تعتبر الميزة التنافسية هي العنصر الأساسي الذي يتيح للمنظمة الدخول في منافسة والتفوق على منافسيها لأنها تعرف ايضاً بالتقنية والمهارة او المورد المميز الذي يعطي للمنظمة فرصة انتاج قيم ومنافع للعملاء التي تكون لها مزايا أفضل مما يقدم لهم من جهات اخرى. كما تلعب ريادة الاعمال دوراً بارزاً في الحياة الاقتصادية فهي عملية تحديد مشروع تجاري ولبدء بتوفير ما يلزم مع مراعاة وتحمل المخاطر لتحقيق نجاحه في سبيل تحقيق ربح مالي، كما ادى ظهور اشكال مختلفة من ريادة الأعمال الى وجود أفكار مختلفة لرواد الأعمال الذين يختلفون حسب اختلاف الجنس والمستوى التعليمي في طرق إدائهم لتحسين ونجاح أعمالهم ولكل منهم تأثره الخاص بالميزة التنافسية وهذا ما سيتم دراسته في هذه الدراسة. لهذا يمكن القول بإن مفهوم الميزة التنافسية يعتبر ثورة حقيقة في مجال ريادة الأعمال على المستوى العلمي والأكاديمي.

الكلمات المفتاحية: رياده، الأعمال، المشروعات الصغرى والمتوسطة، الميزة التنافسية.

Abstract

The competitive advantage considered as modern concepts and task for the science of economics and management. Also, it can be said that entrepreneurship is one of the vital features that have an impact on the quality of administrative work as it has become an important center for academic fields.

On other hand, with this develop on level of the global economy; it had to be accompanied by a remarkable development in the administrative field which helps to achieve the required competition and rise to the level that it needs. From this point emerged the competitive advantage as it occupied an important place in most administrative and commercial fields. Also, appear of different forms for entrepreneurship led to appear a difference ideas, which differ according to gender and educational level in their performance ways to improve and succeed in business, and has their own impact on competitive advantage, which will be studied in this study. The importance of this study tries to identify the most important factors affecting on the entrepreneurship. Furthermore, this study is concerned with identifying the extent to which concerns and obstacles that can be limit to improve and performance of entrepreneurship and how to process it. Therefore, it can be said that the concept of competitive advantage is a real revolution in the field of entrepreneurship at the scientific and academic level.

Keywords: entrepreneurship, small and medium enterprise, education, competitive advantage.

مقدمة:

أن تحديد ظاهرة أو مشكلة دراسه هي الدافع الرئيسي لدراسة اي موضوع علمي مما يدفع الباحث للتركيز عليها بشكل خاص وايجاد الحلول المناسبة. هنا يمكن صياغة المشكلة البحثية في ما مدى تاثير الميزة التنافسية على إداء رواد الاعمال الذين يختلفون حسب اختلاف الجنس والمستوى التعليمي والذي بدوره شكل دافعا قوياً لدى الباحث في تعرف على هذا النوع من الاختلاف واثره عن المنظمات من خلال معرفة استراتيجيات الريادة الاعمال ودورها في تحقيق الميزة التنافسية والتى يمكن تحديدها في مايلي:

1. مامدى وجود مخاوف ومعوقات تحد من تحسين إداء ريادة الاعمال؟
2. مامدى مساهمة الميزة التنافسية في تحسين إداء ريادة الاعمال؟
3. مامدى إدراك رواد الاعمال لمفهوم الميزة التنافسية؟

أهداف الدراسة:

هذه الدراسه تهدف الى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مدى وجود مخاوف ومعوقات التى يمكن أن تحد من تحسين إداء ريادة الأعمال وكيفية معالجتها.
2. التعرف على الميزة التنافسية وما مدى مساهمتها في تحسين إداء ريادة الأعمال.
3. التعرف على مدى إدراك رواد الأعمال لمفهوم الميزة التنافسية.

فرضيات البحث:

تعتمد هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

1. يوجدإثر ذو دلاله إحصائية في مساهمة الميزة التنافسية في تحسين أداء رواد الأعمال وفقاً لمتغير الجنس.
2. يوجدإثر ذو دلاله إحصائية في إدراك رواد الأعمال لمفهوم الميزة التنافسية وفقاً لمتغير المستوى التعليمي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تحاول التعريف بأحد أهم العوامل المؤثرة على ريادة الأعمال و تعتبر هذه الدراسة إداء لبناء المعرفه في فهم متعمق لريادة الأعمال وكما تعمل على تغذية عقول رواد الأعمال في تطوير وإستحداث أفكار جديدة وما مدى الاستفادة من الميزة التنافسية التى تجعلها تدخل في المنافسة العالمية وتسارع معدلات التنمية التكنولوجية والمبتكرات التسويقية في الاقتصاد العالمي . كما تعتبر بمثابة دعوة لكل من المشاريع المتوسطه والصغيرة في منطقة الدراسه الى تبني وتطبيق مفهوم الميزة التنافسية الذي يقود بدوره تلك المشاريع الى ميزة التنافس على البقاء والنمو والاستقرار.

منهجية الدراسة:

في هذا البحث تم الاعتماد على نوعين من الدراسة:

1) **الدراسة النظرية:** اعتمدة الدراسه على المراجع العلمية المتوفره والمجلات العلمية والتقارير والبحوث والدورات والدراسات السابقه التى لها علاقه بهذه الدراسه.

2) **الدراسة الميدانية:** ايضاً اعتمدة الدراسة على جمع البيانات والمعلومات الاولية التى لها علاقه بموضوع الدراسة وربط الاطار النظري لواقع العملي وتطبيقه حيث تنتمي هذه الدراسه الى الدراسات الوصفية ذات منهج مسحي عن طريق الأستبيان.

مجتمع وعينة الدراسة:

زيارة ميدانية واجراء بعض المقابلات مع اصحاب المشاريع أضافةً الى ذلك تم أخذ عينة من أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة بمنطقة وادي الشاطئ.

إداءة جمع البيانات:

في هده الدراسه تم الاعتماد على جمع البيانات من خلال إستبيان وذلك للحصول على المعلومات التى لها علاقه بموضوع هده الدراسه.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** أثر الميزة التنافسية وعلاقتها في تحسين أداء ريادة الأعمال، دراسة ميدانية على أصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة بمنطقة وادي الشاطي.
- **الحدود المكانية:** منطقة وادي الشاطي والتي تظم ثلاث بلديات.
- **الحدود الزمنية:** تم تطبيق الاستبانة في فترة من 2020 الى 2021.

المعالجة الاحصائيـــــة:

تم تحليل البيانات عن طريق التحليل الاحصائي (spss). وتمثلت الاساليب المستخدمه في التحليل الاحصائي في النسب والتكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري واجراء اختبارين "ف" "ت" على نتائج التحليل.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

الميزة التنافسية: (الزين، 2012: ص35) يقصد بها ايجاد ميزة تنافسية تتميز بها المؤسسة على غيرها من المؤسسات الاخرى التى تجعلها فريدة ومميزة عن غيرها .

الريادة الاعمال: (شلبي ، 2015: ص 45) يمنح لقب ريادة الأعمال لمن ينشأ مشروعا جديدا أو يقوم بتقديم فعالية مضافة إلي الاقتصاد وبالمنظار الأوسع، فإن الريادة الإدارية ايضا تشمل من يدير الموارد المختلفة لتقديم شيء جديد أو إبتكار مشروع جديد .

تحسين الاداء: (اسعد، 2015: ص 85) يقصد بها التطور في العنصر البشري الذي يعد عاملاً في مقايسة جوانب الربحية والعائد للموسسة.

المشروعات الصغرى : (المري,2013: ص 167)تستخدم المشروعات الصغرى معايير معينه لتمييزها عن المشاريع المتوسطة والكبيرة وهذه المعايير قد تختلف من بلد لآخر حيث أن الكثير من المؤسسات قد تبدو كبيرة أو صغيرة نسبياً تبعاً لاختلاف المعيار المستخدم.

الدراسات السابقــة:

هناك العديد من الدراسات التى لها علاقة بموضوع الميزه التنافسية حيث نذكر بعض منها دراسة

(دراسة الفقهاء، 2012)هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور تبني إستراتيجيات التميز في التعليم والتعلم، في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة لمؤسسات التعليم العالي ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات المنشورة ورقًّيا وإلكترونًّيا، باإلضافة إلى المقابالت مع المختصين، وتوصلت الد ارسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: هناك ارتباط قوي بين تبني إستراتيجيات التميز في التعليم والتعلم، وبين تحقيق مؤسسات التعليم العالي الميزة التنافسية المستدامة.

(دراسة مصطفى الدرويش، 2013) بعنوان الممارسات الافضل ودورها في تعزيز الميزة التنافسية دراسة مقارنه لمجموعه من الشركات الصناعية حيث هدفت هذه الدراسة الى التعريف بالعوامل المؤثرة في نجاح تطبيق الممارسات الافضل في الشركات الخاصة في القطاع الصناعي المحلي واقتراح استراتيجية لتعزيزالميزة التنافسية وذلك من خلال تطبيق الممارسات الافضل ، ومن أهم النتائج التى توصلت لها هذه الدراسة هى: ان هناك اختلافات جوهرية في تطبيق المماراس الافضل وتعزيز الميزة التنافسية بين الكثير من المجالات، حيث كانت المرتبة الاولى من نصيب الصناعات الغذائية من حيث تطبيق ممارسات الافضل وتعزيز الميزة التنافسية والمرتبة الثانية كانت من نصيب الصناعات الكيميائية ثم بعدها في الترتيب كانت الصناعات الهندسية ومن هنا يمكن تتلخص الدراسة ان النتيجه كانت جداً منطقية لان الصناعات الغذئية والصناعت الكيميائية تتمتع بحساسية عالية من قبل المجتمع.

ايضا دراسة (محمد بن احمد,2016) بعنوان دورالتخطيط الاستراتيجي في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط حيث هدفت هذه الدراسة الى ان اهتمام المنظمة بالتخطيط الاستراتيجي يساعدها للحصول على الميزة التنافسية التى تمثل اداء عمل المنظمة باعلى كفاءة وفعالية. ومن أهم نتائج هذه الدراسة هي ان الميزة التنافسية تتحقق عن طريق التخطيط الاستراتيجي من خلال تسيير الموارد.

(دراسة الصالح ،2016) هدفت الدراسة إلى تعرف مفاهيم، ومجاالت، وإستراتيجيات بناء الميزة التنافسية في الجامعات الحكومية السعودية، وأهم متطلباتها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما طبقت الدراسة استبانة كأداة للدراسة على جميع أعضاء مجالس ست جامعات حكومية بالمملكة، وأظهرت النتائج أن - :إدراك أعضاء مجالس الجامعات الحكومية السعودية لمفهوم الميزة التنافسية جاء بصورة مرتفعة جًّد - اعتبار مجالات البحث العلمي، والتعليم، والتقنية، وإنتاج المعرفة، المجالات الاكثر أهمية لبناء الميزة التنافسية في الجامعات الحكومية السعودية.

(دراسة أمين، ومصطفى 2017)هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن، من أجل تحقيق ميزة تنافسية للجامعات المصرية، وذلك باالستعانة بالمنهج الوصفي، وتم تصميم استبانة عرضت على مجموعة من المحكمين، ثم وزعت على عدد من المتخصصين في أصول التربية والادارة التربوية واقتصاديات التعليم؛ إلبداء آرائهم في التصور المقترح. ومن أهم نتائج الدراسة هو إن الجامعات تظهر فيها المطالبات بالتميز لاخذ وضع تنافسي يساعدها على الحصول على مكاسب مادية، مثل جذب الطالب، والتمويل، والباحثين المهرة، باإلضافة إلى المكاسب غير الملموسة مثل السمعة .تثير الدراسة مجموعة من الاسئلة حول المسئولية الاخالقية للجامعة، والتي توجب محاسبة الجامعة على مطالبات التميز، والذي يستوجب وضع ضمانات لحماية المتلقي لخدمات الجامعة، من الخدمات متوسطة القيمة والجودة، والتي تظهرها المطالبات بالتميز.

المبحث الاول: الأطـار النظري للدراســة

المطلب الاول: المـيزة التنافسيــة:

تعتبر الميزة التنافسية عنصر او ميزة للتفوق المؤسسة جراء اعتمادها استراتيجية معينة التى تحقق لها ميزة التكلفة الاقل والجودة الاعلى. كما يمكن تعريفها بأنها قدرة المنظمة على تطبيق استراتيجية معينة التى تجعلها في مركز أفضل مقارنه بالمنظمات الاخرى التى تعمل في نفس المجال. ويمكن تحقيق الميزة التنافسية من خلال استغلال الموارد أستغلال أمثل بالإضافة الى إختيار القدرات والكفاءات المعرفية وغيرها من الامكانيات التى تجعلهاأكثر فاعليه في تطبيق إستراتيجيتها التنافسية[1].

1.1مفهوم الميزة التنافسية:

يعرف مفهوم الميزة التنافسية بإنه قدرة المؤسسة على خلق شئ مختلف عن بقية المؤسسات الاخرى مما يجعلها تتميز إيجابياً عن منافسيها وكذلك قدرتها على تقديم خدمات تتناسب مع المجتمع في الجودة وبإقل تكلفة كما ايضاً تقوم بدعم العملاء بقية تملي احتياجاتهم مقارنه بغيرها من المؤسسات ما يضمن بقائها في السوق.

1.2العوامل المؤثرة على إنشاء الميزة التنافسية:

الميزة اتنافسية تنشأ نتيجة لعوامل خارجية وعوامل داخلية:

1.2.1العوامل الخارجية: تعتبر تغير في احتياجات العميل أو التغيرات الأقتصادية والقانونية والتكنولوجية التى تعمل على خلق الميزة التنافسية نتيجة لرد فعل بعض المؤسسات على التغيرات الناتجة مثلاً تمتاز المؤسسة التى تقوم بإستيراد أو إدخال تقنية أو تكنولوجيا حديثة على سوق العمل قد تتحصل على ميزة تنافسية تمتاز بها عن غيرها من المؤسسات مما يجعلها تقوم بتوفير متطلبات السوق بطرق أفضل من غيرها. من هنا تظهر أهمية وقدرة المؤسسة على سرعة الإستجابة للمتغيرات الخارجية كما يعتمد هذا التغير على مرونة المؤسسة وقدرتها على متابعة المتغيرات.

1.2.2العوامل الداخلية: من العوامل الداخلية التى يجب أن تتمتع بها المؤسسة هو قدرتها على إمتلاك موارد أو البحث على قدرات لا يجب أن تمتلكها غيرها من المؤسسات المنافسة. مثل هذه الموارد والقدرات كالإبتكار والإبداع الإن لهم دور بارز في تطوير المنتج لكي يكون أكثر مستوى فعالية للمنافسة مع المؤسسات الاخرى.

المطلب الثاني: أهميـة المـيزة التنافســـية:

للميزة التنافسية أهمية بالغلة يمكن تلخيصها في مايلي:

1. تعطي الميزة التنافسية تفوقا نوعياً وكمياً وأفضلية للمنافسين مما يعطيها نتائج عالية التى تقود المؤسسة بأن تكون متفوقة في إداء عملها للعملاء.
2. تساهم الميزة التنافسية في التأثير الأيجابي لإدراك للمتعاملين معها وكذلك العملاء والذي بدوره يقود المؤسسة الى التطوير وتقدمها على غيرها من المؤسسات.
3. تتسم الميزة التنافسية بالاستمرار والتجديد مما يتيح لها خلق فرصة للعملاء وتلبية احتياجاتهم وتضمن ولائهم لتحسين صورة المؤسسة بالسوق المنافس.

1. مصطفى محمود ابوبكر،2012 إدارة الموارد البشرية، مدخل تحقيق إثر الميزة التنافسية، الدار الجامعية الابراهيمية للنشر، الاسكندرية مصر،

4. تحقق الميزة التنافسية للمؤسسة حصة سوقية للوصول إلى ربحية عالية لضمان البقاء والإستمرار في السوق المنافسة.

المطلب الثالث: أهـــداف المـيزة التنافســـــية

هناك عدة أهداف للميزة التنافسية منها:

1. يجب أن تكون على درجة من الكبر لكي تمكن المؤسسة من تحقيق مزايا ومنافع التى تسهل لها الدخول في سوق المنافسة بحيث تتطلب الحصول على موارد نادرة التى يصعب على غيرها من المؤسسات الحصول عليها أو على الاقل نسبة بسيطة من المؤسسات المنافسة تتمكن من الحصول على نفس الموارد مما يتيح لها فرصة تحويلها وتطويرها للدخول في المنافسة مع غيرها.
2. يتوجب على المؤسسة أن تكون ذات كفاءة عالية ومستمرة في التطوير ومتواصلة مع التقدم التكنولجي بحيث يصعب على بقية المؤسسات تقليدها أي تلجأ المؤسسة الى امتلاك براءة اختراع وتسجيلها لدى جهات الاختصاص مما يجعلها تنفرد بالملكية الفكرية الصناعية التى تميزها عن غيرها في السوق المنافس.
3. من أهداف الميزة التنافسية هي عدم الاحلال ويقصد بها عدم وجود مورد مماثل يحل محل المورد الذي تعتمد عليه المؤسسة مما يزيد من قوتها أمام غيرها من المؤسسات المنافسة.

المطلب الرابع: أنواع المـــــيزة التنافســـــية

توجد عدة انواع للميزة التنافسية منها مايلي:

1.1 ميزة التكلفة الأقل: يقصد بميزة التكلفة الاقل هو قدرة المؤسسة على التسويق والتصميم والتصنيع منتج أقل تكلفة مقارنة مع غيرها من المؤسسات المنافسة والذي يقود بدوره للحصول على عائد أعلى ولكي يتم الحصول على تكلفة أقل يجب متابعة عوامل تطور التكاليف.

1.2ميزة التميز: يمكن للمؤسسة أن تتميز عن غيرها من المنافسين أذا استطاعت تحقيق خصائص فريدة مما يجعل الزبون يرغب في التعامل معها مما يعطي للمؤسسة فرصة الزيادة في حجم المبيعات ومنها الى ارتفاع العائد وتشكيل نوع من الولاء عند العملاء الذي يعتبر أهم نتيجة للمؤسسة لانها تعني استمرار المؤسسة في الانتاج والبيع وتحقيق الارباح مقارنه مع غيرها من المؤسسات المنافسة.

المطلب الخامس: عناصـر المـــــيزة التنافســـــية

يعتمد تحقيق الميزة التنافسية على عدد من العناصر منها:

1.1 رأس المال:

كانت الميزة التنافسية يمكن ان تتحقق بتوفير رأس مال المؤسسة بدعم من الدولة ولكن الاقتصاد العالمي العابر الذي يتيح نقل رؤوس الاموال من مكان الى آخر وعدم ربطها بمؤسسة او مكان معين عبر شركات متعددة الجنسية

وانتشارها في دول مختلفة حول العالم كان سبب في تراجع أهمية توفير رأس المال للمؤسسة في تحقيق ميزة تنافسية لها. لأن رأس المال بالنسبة للمؤسسة يعمل على توفير الانشطة الخاصة للمنتجات المطلوبة من قبل العملاء وهذا لايكفي لتتمكن المؤسسة من لعب دور المنافس لذا يجب عليها العمل على التطوير والتميز إضافةً لرأس المال.

1.2 الموارد الطبيعية:

يعتبر توفير الموارد الطبيعية من العناصر المهمة لتحقيق التنافس ولكن بعد زيادة عدد المؤسسات المنافسة وزيادة قوتها لم تعد للموارد الطبيعية الاهمية ذاتها. فمثلاً اليابان لاتملك موارد طبيعية ولكن عندها ميزة تنافسية في الكثير من الصناعات لهذا لم تعد الموارد الطبيعية من أهم عناصر الميزة التنافسية.

1.3التكنولوجيا:

لتكنولوجيا دور مهم في تحسين الكفاءة الانتاجية للوصول الى الميزة التنافسية عبر تتبع وتطوير الموارد البشرية وزيادة المعرفة والإبتكار والعمل على تطبيق تكنولوجيا جديدة تساعد في تميز المؤسسة عن غيرها.

1.4الموارد البشرية:

هي عبارة عن عملية اختيار وتنمية القوى العاملة لتساهم في عملية إعادة وتنظيم هيكلية المؤسسة واستقطاب العمالة الاكثر خبرة إذ تعتبر من أهم العناصر الغير ملموسة ولها دور كبير في تطوير وتطبيق التكنولوجيا أضافةً إلى ذلك يعتبر العنصر البشري عنصراً غير قابل لتقليد أو المحاكاة بشكل سريع وسهل من قبل المؤسسات المنافسة[1].

المطلب السادس: ألاستـــدامة التنافســـية

1.1 أسس التنافس:

يعتبر بناء الميزة التنافسية وإستدامتها في السوق يتطلب توفير مجموعة من الموارد والاصول والقدرات التى لها دور على تصميم وتصنيع سلع مميزة ذات قيمة عالية للمستهلك وكذلك تتطلب توفير قدرات بشرية لها قدرة على الإبداع والرفع من مستوى المنافسة مع المؤسسات الاخرى.

1.2 ميدان التنافس:

يعتبر من أهم المزايا التنافسية هو تحديد المؤسسة واختيارها لنوعية المنتجات والاسواق المستهدفه التى تتم فيها عرض سلعتها بما يعتبر من متطلبات الاستدامه في السوق من خلال توظيف قدرات عالية في المكان المناسب لكي تسهل عملية التميز في المنافسة.

1.3 طرق التنافس:

أن بناء ميزة تنافسية والعمل على إستدامتها يعتمد على الاستراتيجية التى تتبناها المؤسسة والتى تظهر في مدى جودة ورضا المستهلك وانخفاض التكاليف والكفاءة في الانتاج والإبتكار والريادة في السعر واتباع سياسات تسويقية فعالة.

المطلب السابع: أبعاد وخصائص ومحددات ومصادر الميزة التنافسية

1.1 أبعاد الميزة التنافسية:

---

1 هامان حسن علي 2003، المنافسة الأجنبية واثرها في حجم مبيعات الصناعات المحلية في السوق الليبي، دارسة تطبيقية على قطاع الأحذية، وقائع الملتقى العربي الثاني للتسويق المعنون: التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بالتعاون مع و ا زرة الاقتصاد القطرية، الدوحة قطر.

يوجد بعدين أساسيين لتحقيق الميزة التنافسية:

1.1.1 القيمة المدركة لدى العميل: يمكن للمؤسسة أستغلال إمكانياتها المختلفة في تحسين القيمة التى يدركها العميل للسلع والخدمات التى تقدمها المؤسسة لبناء ميزة تنافسية. كما يمكن ان تتحقق الميزة التنافسية إذا أدرك العملاء أن قيمة الاجر التى يتحصل عليها من المؤسسة إعلى قيمة من منافسيها إلا أن الامر يتطلب مقارنه مع جودة المنتج بالنسبة لسعره لكي يضمن ما مدى إقتناع المنتج أو الخدمة وميزته التنافسية ما بعد البيع.

1.1.2 التميز: يمكن أن تتحقق الميزة التنافسية عن طريق عرض خدمة أو سلعة مختلفة لايستطيع معظم المنافسون بسهولة تقليدها أو عمل مثلها في الشكل أو المواصفات لهذا يجب على المؤسسة الأعتماد على المصادر الرئيسية لتحقيق ذلك من أهم هذه المصادر هى الموارد المالية والموارد البشرية والامكانيات التنظمية التى تساعد المؤسسة على الإنفراد والتميز عن غيرها من المؤسسات.

1.2 خصائص الميزة التنافسية:

للميزة التنافسية خصائص عدة منها:

1. تقود إلى تحقيق التفوق والافضلية للمنافسين لانها نسبية آي يمكن تحقسقها بالمقارنة فهيا ليست مطلقة.
2. تكون مستدامه ومستمرة يقصد بها أن المؤسسة تحقق سبق لها ليس على المدى القصير فقط بل حتى المدى الطويل.
3. أن تكون الميزة التنافسية متجددة وفق قدرات وموارد المؤسسة من جهة والبيئة الخارجية من جهة آخرى.
4. تنعكس الميزة التنافسية في إداء المنظمة الأنشطتها أو في قيمة ما يمكن تقديمه للمشترين.
5. تقدم الميزة التنافسية قاعدة مهمة لتحسينات اللاحقة كما تعمل على تقديم التوجه وتحفيز المؤسسة للاستمرار في عملية المنافسية بمستويات أعلى.
6. تقدم ملائمة فريدة بين موارد المؤسسة وفرص البيئة المحيطة لتحسينات طويلة الاجل مما يجعلها صعبة التقليد من قبل المنافسين.

1.3 محددات الميزة التنافسية:

هناك الكثير من المحددات للميزة التنافسية إهمها مايلي:

1. **حجم الميزة التنافسية:** تتحقق سمة الاستمرارية للميزة التنافسية الذي يقود المؤسسة للمحافظة على ميزة التكلفة الاقل لكي يكون عامل مهم لتميز المنتج وبقائه في منافسة مع المؤسسات الاخرى. لذا كلما كانت الميزة ذات طابع مؤثر على العملاء كلما تطلب جهد أكبر من المؤسسة للمحافظة على مكانتها في منافسة غيرها من المؤسسات. فمرحلة التقدم أو النمو السريع للميزة التنافسية يعقبها مرحلة اخرى تعرف بمرحلة التبني من قبل الجهات المنافسة التى تكون بتقليد ومحاولة التفوق عليها ثم يليها مرحلة الضرورة وهي أخر مرحلة ويقصد بها الحاجة الى تقديم تكنولوجي يساهم في تخفيض تكلفة ودعم الميزة المنتج ومنها تنطلق المؤسسة في تحسين وتجديد الميزة التى تمتلكها أو تعمل على تقديم ميزة جديدة تحقق من خلالها قيمة ومنفعة أكبر للعميل والمستهلك.

2. **نطاق التنافس:** يتعبر نطاق التنافس من المحددات المهمة بالنسبة لإنشطة المؤسسة لان أتساع هذا النطاق يعني زيادة في حدة المنافسة مع البقة المنافسين في نفس المجال الذي تنتج فيه المؤسسة كما يمكن ان يساعد المؤسسة على التركيز في قطاع سوقي معين مما يساعد على تقديم خدمة بتكلفة أقل مع خدمة تميز. هنا يمكن القول بأن هناك بعض إبعاد لنطاق التنافس منها مايلي:

- **القطاع الراسي:** هذا القطاع يعبر على مدى إداء المؤسسة لإنشاطها سواء كان داخلياً أو خارجاً معتمداً على مصادر التوريد المختلفة.
- **القطاع السوقي:** يعمل هذا القطاع على توضيح ما مدى تنوع مخرجات المؤسسة وعلاقتها بالعملاء الذين يتم خدمتهم ومنه يتم الاختيار ما بين التركيز على قطاع معين من السوق او خدمة السوق بصفة عامة.
- **القطاع الجغرافي:** يمثل النطاق الجغرافي للمؤسسة عدد من المناطق أو الدول التى تتنافس معها المؤسسة حيث يساعد هذا القطاع على تقديم نوعية واحدة من الإنشطة عبر عدة مناطق جغرافية مما يساهم في إبراز هذه الميزة في تقديم خدماتها في مختلف دول العالم.

1.4مصادر الميزة التنافسية:

توجد عدة مصادر للميزة التنافسية منها مايلي:

1. **الضغط على التكاليف:** تسعى المؤسسة بإداء وظائفها بكفاءة أعلى وذلك بالضغط على التكاليف لزيادة جودة الانتاج في السلعة.
2. **التميزفي المنتج أوالخدمة المقدمة:** من أهم عناصر التميز هو جودة ونوعية السلعة المقدمة للعملاء من قبل المؤسسة لانها تمثل الاستراتيجية الحقيقية في مواجهة غيرها من المنافسين ومما يجعلها قادرة الى الاستمرار في المنافسة[1].
3. **حسن تسيير الوقت:** يعتبر الوقت من العوامل المهمة للميزة التنافسية سواء كان في مواعيد الانتاج أو البيع أو التوزيع لان ذلك يعطي لها ميزة الدقة أضافة الى المصداقية في المعاملة مع العملاء.
4. **درجة التحسين والتجديد المستمر:** لكي تستطيع المؤسسة البقاء على مستوى عالي من المنافسة يجب عليها أن تتجه الى خلق مزايا جديدة بشكل أسرع من غيرها من الجهات المنافسة ولكي تحافظ على منتجها من التقليد وهذا يتطلب منها العمل على وجود مزايا جديد وتغييرها بالمزايا القديمة الاخرى.
5. **التكنولوجيا والإبتكار:** تعتبر التكنولوجا والإبتكار والإبداع من المصار الرئيسية للميزة التنافسية لانهم يعملون على ضمان المؤسسة في صدارة المنافسين إذا تم استغلالهم أستغلال أمثل.

المبحث الثاني: الأداء

المطلب الاول: تحسين الأداء:

كل المؤسسات تعمل على تحسين إنشطتها رغم أختلاف أهدافها حيث أن هذه المؤسسات تقوم بإجراء هذه التحسينات بما يتلآئم مع تلك التغيرات لمواجهة المؤسسات المنافسة لها. ويعتبر تحسين الاداء من الفلسفة الادارية التى تعمل على تطوير الانشطة النتعلقة باالالآت ومواد الخام والافراد بشكل مستمر . كما يمكن تعريفه على انه عملية إدارية ترتكز على المخرجات الكلية للمؤسسة لمساعدتها في الاستمرار في تحسين إدائها والبحث على الأخطاء التى قد تقع فيها

المؤسسة خلال فترة عملها وهي تعتبر عملية مستمرة ومنظمة لتقليص الفجوة بين الاداء الحالي للمؤسسة وما ترغب الوصول إلية في المستقبل.

المطلب الثاني: مفهوم تحسين الاداء:

يعتبر مفهوم تحسين الاداء من المفاهيم التى يجب أن لاتهمل من جانب المؤسسة فهى تقوم بقياس النتائج للتعرف على نقاط القوة والضعف في عمل المؤسسة وبناءاً عليه يتم وضع الخطط اللازمة لتحسين الاداء واتخاذ كل الاجراءات اتجاه ذلك.

المطلب الثالث: أهمية تحسين الاداء:

أن معظم الموسسات التى تعمل في ظل البيئة الاقتصادية تسعى الى تحسين إدائها من أجل التنافس والحصول على نتيجة لعملية التقييم التى تنحصر في مستوى الاداء المطلوب والمستوى الاداء الفعلي الذي يعتبر هو العامل الدافع للمؤسسة لتحسين جودة الاداء مقارنة ببقية المؤسسات النافسة.

1.1 أشكال تحسين الاداء:

توجد عدة اشكال لتحسين الاداء منها مايلي:

1. التحسين التدريجي: يعتمد هذا النوع على طرق التطوير اليومية والعمل على تنفيذها.
2. التحين الجذري: يعتمد هذا النوع على التغيير الكلي آي يكون التغيير فيه بقفزة نوعية في مستوى أداء الموسسة.

1.2 معوقات تحسين الاداء:

هناك الكثير من المعوقات التى قد يكون منها ماهو على المستوى الشخصي التى ترتبط مباشراً بصناع القرار بالمؤسسة ومنها مايكون على مستوى المؤسسة وكذلك هناك العديد من المعوقات التى تكون على مستوى الدولة.

1. المعوقات الشخصية: هذا النوع يرتبط مباشرتاً بشخصية المسؤول وصاحب القرار في المؤسسة ولتجنب هذا النوع من المعوقات يتطلب جذب اشخاص الأكفاء لتولي المركز القيادية في المؤسسة.
2. المعوقات على مستوى المؤسسة: من أهم اسباب المعوقات التى تواجه المؤسسة هو عدم وجود نظم معلومات كافية وكذلك الخطاء في تقييم تلاداء والبطء في الاجراءات كل هذه الاسباب تكون عائق لتحسين الاداء لهذا يجب على المؤسسة دراسة واختيار اصحاب القرار لكي تتجنب الوقوع في مثل هذه المعوقات.
3. المعوقات على مستوى الدولة: هذا النوع يتأثر بشكل مباشر من اللوائح والقوانين التى تحكم الدولة التى تقع فيها المؤسسة ومن أهم هذه المعوقات هو تحيد ألأسعار وسلم الاجور للعاملين بالمؤسسة.

المبحث الثالث: ريادة الاعمال

المطلب الاول: أهمية ريادة الاعمال:

تساهم ريادة الاعمال في نجاح مؤسسات الأعمال في تنفيذ أفكار جديدة في تحقيق الكثير من المنافع الاقتصادية والاجتماعية كما تساهم في تعزيز الوفرات الاقتصادية لنمو المشروع ومنحها ميزة تنافسية وستقرار في في وجه المعوقات التى تحدث للمشروعات الصغرى. ايضاً تساهم ريادة الاعمال في تحسين الدخل القومي وحجم الصادرات من خلال ارتفاع في معدل النمو وخلق اسواق جديدة. كل مؤسسات تعمل على تقيل المخاطر الى الحد الادنى حيث ان معظم المؤسسات الريادية لها القدرة على قياس حجم الخاطر المتوقعه ومواجهتا بالادراك الأبداعي والفكري.

المطلب الثاني: خصائص رواد الأعمال:

توجد عدة خصائص لرواد الأعمال منها مايلي:

اولاً. الخصائص الشخصية: تنمو السلوكيات الشخصية للفرد عبر مسيرة حياته وتندمج معه حتى يكون من الصعب تغييرها ولكن هناك فرصه لتطوير بعض من هذه السلوكيات بقدر علاقة الشخص بالريادة الإدارية ومن أهم الخصائص الشخصية للرواد هي في مايلي:

1. **الرغبة في الاستقلالية الر ائدة:** معظم الاشخاص يقوموا بأنشاء الاستقلالية دون الاعتماد على غيرهم في تحقيق اهدافهم لهذا تلاحظ أن هؤلاء الاشخاص غير مندفعين للعمل في المؤسسات الريادية بسبب ثقتهم العالية ودوافعهم الشخصية دون الاهتمام بردود الفعل من المجتمع.
2. **الحاجة للإنجاز:** تشير خاصية الحاجة للإنجاز الى الرغبة في تحقيق أفضل انجاز في أتخاذ موقف تنافسي ومن المعروف أن الراغبون في تحقيق أفضل انجاز أنهم مطالبين بتحمل المسؤولية للوصول للهدف المنشود كما أنهم يميلون لتحمل الصعاب والانتقاد اتجاه نشاطهم حيث يسعى أصحاب الريادة الإدارية الى قياس نسبة نجاحهم في تحقيق اهدافهم.
3. **الثقة بالنفس في إنجاز الأعمال:** من أهم الخصائص التى يجب أن يتمتع بها الريادي هي الثقة بالنفس والتى ستكون سجله الانجازي خلال فترة عملة بالمؤسسة لانها تساعده في تنشيط الجوانب الادراكية والابداعية لتقديم أفضل ما يملك اتجاه اعماله المقدمه للمؤسسة.

ثانياً. الخصائص السلوكية:

معظم الافراد يتبنون سلوكاً وهوايات معينة فالهويات يمكن تغييرها بسهولة بينما السلوكيات يجب التعامل معها بحذر مع رواد الإعمال بسبب العلاقة الحساسة بين الجهود الريادية وهذه السلوكيات. فأصحاب الاأعمال عادتاً ما يكونوا قادرين على إدارة موارد منظماتهم البشرية والمالية و بكفاءة عالية كما يتمتعون بالرغبة في تطوير الموارد البشرية الاخرى لإدارة النشاط المناط بهم حيث تتمثل هذه المهارات في الاتي[1]:

1. **المهارات الإدارية:** حيث تتمثل المهارات الادارية بالعلاقات الانسانية التي يطورها المدير مع فريق الموظفين التابعين له لخدمة المؤسسة بشكل عام. وهذه العلاقات يجب ان تكون مبنية على الاحترام والثقة والدعم المستمر للعنصر البشري داخل المشروع.
2. **المهارات الفكرية:** يتمثل هذا النوع من المهارات بالمبادئ والاسس العلمية في ميدان الإدارة واتخاذ القرار وتحليل المشكلات والتعرف على اسبابها والوصول الى حلول لها.
3. **المهارات الفنية:** تتمثل في خبرة ودراية مدير المشروع بالمسائل الفنية التى لها علاقة بالعملية الإنتاجية وبيع المنتجات والشراء والتخزين والتمويل وبعض المسائل الاخرى المتعلقة بالانشطة الفنية للمشروع.

المبحث الر ابع: المشروعات الصغرى

المطلب الاول: المشروعات الصغرى:

يوجد عدة تعريفات لهذا النوع من المشاريع ولقد أختلف الباحثين في تحديد تعريف معين للمشروعات الصغرى منها هو استخدام عدد قليل من الافراد ويدار من قبل المالكين لخدمة السوق المحلي.كما يمكن تعريفه على أنه عبارة عن كيان اقتصادي يدار من قبل أصحابه ويتصف بقلة حجم الافراد ويضم عدد محدود من الوحدات الادارية. مما سبق يمكن القول إن مُلاك المشاريع الصغيرة هم رياديون في اعمالهم كونهم يتحملون مخاطرة أملاً منهم في تحقيق الربحية.

1.1الصفات والخصائص للمشروعات الصغرى:

- حجمه صغير نسبيا في الصناعات التى ينتمي إليها.
- يديره أصحابه ويحمل الطابع الشخصي بكونه محلياً الى حد كبير.
- يعتمد على المصادر الداخلية لتمويل رأس ماله من أجل النمو.

1.2 أسباب فشل المشروعات الصغرى:

- عدم كفاءة الإدارة بسبب ضعف الخبرات الادارية والمهارات الفنية.
- ضعف الموارد المالية
- ضعف التخطيط الاستراتيجي.
- سوء اختيار الموقع وعدم القدرة على التحول.

1.3 مميزات وفوائد ملكية المشروعات الصغرى:

- سهولة توقع الأرباح.
- أمكانية تحديد وتوقع الثروة المستقبلية.
- رواد الأعمال على معرفة الانشطة والفعاليات الخاصة بالمشروع.

1.4 مراحل إنجاز المشاريع لتكون لها الصفة الريادية:

المرحلة الاولى تحديد الهدف: يقصد بها الغاية التى يسعى لها رواد الإعمال من أجل إنشاء المشروع وهل كانت فكرة المشروع مناسبة أم لا. وما مدى استعداده والرغبة في تطبيق هذه الفكرة.

المرحلة الثانية دراسة الجدوى المبدئية لفكرة المشروع: تتم هذه المرحلة من خلال دراسة متطلبات السوق من المنتجات والمشروعات المشابهة له.

المرحلة الثالثة توفير التمويل المالي: يتم من خلال هذه المرحلة تحديد الموارد المالية والمصادر المالية التى يمكن الاستعانه بها في تمويل المشروع[1].

المرحلة الرابعة إعداد برنامج زمني للمشروع: يتم وضع أولويات تفصيلية لإعمال وأنشطة المشروع واعداد وترتيب الموقع وتجهيزة بالاحتياجات المطلوبة وتحديد الفترة الزمنية التى يمكن ان يستغرقها المشروع اللانتهاء[1].

المرحلة الخامسة أعداد دراسة الجدوى التفصيلية: حيث تتضمن مايلي:

1. دراسة بيئية.
2. دراسة تسويقية.
3. دراسة فنية.
4. دراسة مالية.
5. دراسة إقتصادية .

6. دراسة إجتماعية.

المرحلة السادسة التنفيذ والتجهيز: حيث تتعلق هذه المرحلة بالكيفية التى سيتم إنشاء المشروع وتجهيزه وتنفيذه بالمستوى المطلوب للقيام بالانتاج وفي مايلي بعض النقاط المهمة لتنفيذ والتجهيز:

1. شراء وتركيب المعدات.
2. أختيار التشغيل والانتاج.
3. التسويق وبيع المنتجات.

المرحلة السابعة المتابعة والتقييم: يتم في هذه المرحلة متابعة ما تم إنجازة وفق العامل الزمني المحدد وكذلك نسبة الانفاق المحددة للمشروع وما مدى تناسبها مع الخطة المقدمة لإنها المشروع.

المطلب الثاني: أهمية المشروعات الصغرى:

تعتبر المشروعات الصغرى من اهم التنمية المستدامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي حيث تتمثل أهمية المشروعات الصغرى في الاتي:

1. مكافحة البطالة والعمل على الحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي من خلال توفير فرص عمل.
2. المساهمة في أنتاج انواع من السلع التى تكون قابلة للتصدير.
3. لها تأثير إيجاتي في الناتج المحلي مما يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الخامس: الاطـــــــــــار العمـــــــــــــلي

1.1 عرض وتحليل البيانات المجمعة من مستجوبي الدراسة

وسيتم في هدا الجانب تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات واستخلاص النتائج

يوضح الجدول رقم (1) عدد الذين يملكون مشاريع وقاموا بالاجابة على الاستبيان المقدم من الباحثين.

الجدول رقم (1) يوضح نوع جنس العينة ومعرفة الفرق في اهتمام بالميزة التنافسية عند الجنسين داخل نطاق عينة الدراسة

الجنس	التكرار	النسبة
الذكور	52	68%
الاناث	24	32%
المجموع	**76**	**100%**

من خلال الجدول رقم (1)يتضح أن عدد المشاركين في هذا الاستبيان 76 من الجنسين حيث بلغت نسبة الذكور 68 % بينما بلغت نسبة الاناث 32% حيث تشير هذه النسبة الى أن أكثر المشاريع المقامة هي من الذكور، ويتضح من نتائج الجدول السابق ان الذكور لهم اهتمام بميزة التنافس في المشاريع وأثرها في تحسين الاداء. لهذا تجد ان معظم المشاريع في نطاق عينة الدراسة هى من الذكور، ومن هذه النتائج سيتم اجراء اختبار الفرضية عليها لمعرفة اثر الميزة التنافسية على تحسين اداء رواد الاعمال.

الجدول رقم(2) يوضح المؤهل العلمي الافراد داخل نطاق عينة الدراسة

الجنس	التكرار	النسبة

إعدادي	---	---
معهد متوسط	10	13.3%
ثانوي	3	4%
جامعى	56	73%
دورات تدريبية	7	9.3%
المجموع	**76**	**100%**

يوضح الجدول رقم (2)المؤهلات العلمية الافراد العينة من خلال الجدول السابق نلاحظ ان 73% من أفراد العينة يحملون مؤهلات جامعية و 13.3% يحملون مؤهلات معهد في حين أن الشهادات الثانوية والشهادات الاخرى شكلت مانسبته 13% تقريبا نلاحظ ان معظم اصحاب المشاريع يحملون مؤهل جامعي وهذه النسبة تمنح قدر من الاطمئنان بان اغلب افراد العيبنة لديهم الخبرة والدراية الكافية بشؤون العمل ودور الميزة التنافسية في تحسين الاداء.

الجدول رقم(3) يوضح نطاق عمل المشروع داخل نطاق عينة الدراسة

نطاق عمل المشروع	التكرار	النسبة
غذائي	11	14%
حرفي	10	13.3%
هندسي	3	4%
طبي	3	4%
زراعي	2	2.7
تجاري	31	41.3%
صناعي	---	---
خدمي	12	16%
انتاجي	4	4%
المجموع	**76**	**100%**

يتضح من الجدول (3) أن اغلب المشاريع في نطاق عينة الدراسة هي مشاريع تجارية حيث بلغت نسبتها % 41.3 في حين ان بلغت نسبة المشاريع الخدمية 16% وحلت المشاريع الحرفية في المرتبة الثالثة حيث بلغت 13.3% ثم المشاريع الانتاجية التى بلغت نسبتها 4% واخير تأتي المشاريع الهندسية والطبية والزراعية. ويمكن تلخيص نتائج هذا الجدول في ان اصحاب المشاريع التجارية ذوي خبرة في معرفة نقاط قوة وضعف متطلبات السوق التى من خلالها يمكنهم دخول المنافسة بسهولة لان معرفة احتياجات ورغبات العملاء يساعد على تقديم الخدمات بسهولة وتستأثر بهذه الميزة التنافسية لصالح المشروع التجاري. لان إدراك آلية تقديم الخدمة المتميزة هي العامل الأساسي الذي يميز بين المتنافسين في سوق العمل لهذا نلاحظ ان المشاريع التجارية حصلت على اعلى نسبة في نطاق عينة الدراسة.

الجدول رقم (4) يوضح المركز الوظيفي في المشاريع داخل نطاق عينة الدراسة

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة
صاحب المشروع	50	65.4%

شريك بالمشروع	13	17.3%
موظف بالمشروع	13	17.3%
المجموع	**76**	**100%**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن المركز الوضيفي للمشروع بالنسبة لصاحب المشروع قد بلغت 65.4% في حين تعادلت نسبة الشريك بالمشروع والموظف به حيث بلغت 17.3%. في هذا الجدول نلاحظ وجود مخاوف من رؤوس الاموال في انشاء مشاريع لاتكون تحت اشرافهم المباشر لهذا نلاحظ ان نسبة المشاريع التى تدار من اصحابها هي الاغلبية في نطاق عينة الدراسة.

الجدول رقم (5) يوضح معرفة اصحاب المشاريع باعداد المنافسين

لدي معرفة باعداد المنافسين	التكرار	النسبة
نعم	36	48%
لا	17	23%
الى حد ما	22	29%
المجموع	**76**	**100%**

من خلال الجدول رقم (5) يتضح أن نسبة الذين على علم باعداد المنافسين قد بلغت 48% بينما الذين ليس متاكدين من عدد المنافسين لهم في نفس مجال للمشروع قد بلغ 29% إما الذين ليس على علم بإعداد المنافسين قد بلغ 22.7% من هنا يتضح أن ليس كل أصحاب المشاريع يهتمون بالمنافسة.

الجدول رقم (6) التعرف على نقاط القوة والضعف لدى المنافسين

التعرف على نقاط القوة والضعف لدى المنافسين	التكرار	النسبة
مهتم	42	56%
غير مهتم	9	12%
الى حد ما	25	32%
المجموع	**76**	**100%**

يتضح من الجدول السابق ان نسبة المهتمين بمعرفة نقاط القوة والضعف في مشاريعهم قد بلغت 56% بينما من هم غير مهتمين تبلغ 12% وفي حين ان الذين ليس جادين في معرفة نقاط القوة والضعف قد بلغت نسبتهم 32 % وهذا مؤشر يتطلب من اصحاب المشاريع الاهتمام بهذا الجانب لان معرفة نقاط القوة والضعف في المشروع تعتبر من أسباب نجاحه وتساعد على تقليل المخاوف في تحسين اداء المشروع.

وإدراكها للميزة التنافسية لتحسين أداء المشروع

تقدم إدارة المشروع المبادرات والافكاروادراكها للميزة التنافسية لتحسين أداء المشروع	التكرار	النسبة
نعم	62	83%
لا	2	3%

احياناً	12	14%
المجموع	**76**	**100%**

يتضح من الجدول رقم (7) ان معظم الادارات بالمشاريع في عينة الدراسة تسعى الى تقديم مبادرات وافكار جديدة لتحسين إداء المشروع حيث بلغت 83% وفي حين أن نسبة الادارات الغير مهتمه بتقديم المبادرات والافكار قد بلغت 14% حسب عينة الدراسة واخيرا نجد أن الادارت التى لم تقم بتقديم اي مبادرة او فكرة جديدة قد بلغت3% حسب عينة الدراسة. من خلال هذه النسب الناتجه نلاحظ أن هناك إمكانية لتطوير والعمل على رفع كفاءة المشاريع وتحسين إدائها وان ادارة المشروع تدرك المعنى الحقيقي للميزة التنافسية ودورها في تحسين اداء المشاريع.

الجدول رقم (8) يوضح ان الميزة التنافسية هي الفيصل المهم في نجاح وتحقيق أهداف المشروع

الميزة التنافسية هي الفيصل المهم في نجاح وتحقيق أهداف المشروع	التكرار	النسبة
نعم	63	86%
لا	7	7%
إلى حد ما	7	7%
المجموع	**76**	**100%**

يتضح من الجدول رقم (8) أن الفيصل المهم في نجاح وتحقيق أهداف المشروع هو المتحصل على أعلى نسبة حسب عينة الدراسة حيث بلغت 86% بينما تتساوى النسب الاخرى وهذا يدل على أن الميزة التنافسية تعتبر عامل مهم لنجاح أي مشروع ولها مساهمة حقيقية في تحسين اداء المشاريع.

1.2 أختبار الفرضيات:

1.2.1 أختبار الفرضية الفرعية الأولى:

توضح الفرضية الاولى على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور الميزة التنافسية وأثرها في تحسين إداء رواد الإعمال بوادي الشاطي وفقاً لمتغير الجنس. ولتحقيق من هذه الفرضية تم إستخدام إختبار (ت) حيث كانت النتائج وفق ماهو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (9) يوضح ما مدى ماثير الميزة التنافسية على تحسين الإداء وفقً لمتغير الجنس

إستبيان	الجنس	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	مستوى الدلالة	الاستنتاج
أثر الميزة التنافسية	ذكور	52	35.79	6.29	0.48	0.62	غير دالة
	إناث	24	36.54	6.24			

من الجدول نلاحظ أن لاتوجد فروق في نتائج المجموعتين فيما يتعلق بأثر الميزة التنافسية على تحسين الإداء لرواد الإعمال. حيث نجد أن قيمة (ت)على الاستبيان المستخدم لجمع البيانات ككل (0.48) وبمستوى دلالة (0.62) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد والذي قيمتة (0.05) بالبرنامج الاحصائي (spss) . ويرجع ذلك الى أن الذكور والاناث

يسعون إلى أن تكون لهم مشاريعهم الخاصة بعيداً عن كونهم ذكوراً أو إناثاً حيث أنهم يعتقدون أن الإبداع يكمن في الاثنين ولايقتصر على أحد منهم. وبالتالي نجد بأنه لاتوجد فروق بين أثر الميزة التنافسية و إداء رواد الاعمال وفقاً لمتغير الجنس وهذا ما توصلنا إلية في الفرضية الاولى.

1.2.2 أختبار الفرضية الفرعية الثانية:

توضح الفرضية الفرعية الثانية على أن توجد فروق ذات دلالة أحصائية في إدراك رواد الإعمال لمفهوم الميزة التنافسية بوادي الشاطئ وفقاً لمتغير المستوى التعليمي. ولتحقيق من هذه الفرضية تم أستخدام أختبار (ف) فكانت النتائج وفقاً للجدول التالي:

الجدول رقم (2) يوضح مامدى إدراك رود الاعمال لمفهوم الميزة التنافسية وفقاً لمتغير المستوى التعليمي

إستبيان	المستوى التعليمي	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ف	مستوى الدلالة	الأستنتاج
أثر الميزة التنافسية	معهد	10	33.00	7.22	2.96	0.03	دالة
	ثانوي	3	28.33	5.03			
	جامعي	56	36.98	5.93			
	آخرى	7	35.83	4.83			

يتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق بين المجموعات فيما يتعلق إدراك رود الاعمال لمفهوم الميزة التنافسية و فقاً لمتغير المستوى التعليمي وهذه الفروق لصالح الأفراد الذين متحصلين على مستوى تعليمي جامعي على حساب المستويات التعليمية الاخرى حيث تصل قيمة (ف) على الاستبيان ككل (2,96) وعلى مستوى الدلالة (0.03) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد والذي قيمته (0.05) بالبرنامج الاحصائي (spss) وهذا يدل على أن المستويات التعليم الجامعي لهم خبرة ودراية بإدارة المشاريع بشكل أفضل من غيرهم في المستويات التعليمية الاخرى الموضحه في الجدول السابق. وبالتالي نجد بأنه توجد فروق بين مستوى الادراك لرود الاعمال لمفهوم الميزة التنافسية و وفقاً لمتغير المستوى التعليمي وهذا ما توصلنا ألية في الفرضية الثانية.

النتائج والتوصيـــــــات:

1.1 النتائج:

1. أغلب المشاريع المقامة في منطقة وادي الشاطي هي لصحاب المؤهلات الجامعية حيث بلغت نسبتهم 68 من إجمالي المشاريع بالمنطقة وأغلبها تعمل في النطاق التجاري.
2. معظم النتائج المتحصل عليها عن طريق الاستبيان كانت لصحاب المشاريع حيث كان النسبة 65 وأن أغلبية هذه المشاريع تعمل كمشاريع صغيرة محدودة الدخل كما أن أغلبهم لديه منافس وعلى درايه بعدد المشاريع المقامه.
3. أغلب أصحاب المشاريع يسعون إلى تقديم خدمات أفضل وجديدة لزبون لكي يكون متميز بسوق المنافسة كما أنهم يقدمون حوافز لتشجيع العاملين وتقديم أفصل ما لديهم لنجاح المشروع.

4. أغلب المشاريع التى كانت قيد الدراسة تحسنت عن مستواها عند البداية وتسعى إدارة المشروع لطرح أفكار جديدة لتطوير المشاريع حيث تفوقت معظمها في الثلاث سنوات الاخيرة بنسبة 39 في زيادة المبيعات وأغلب رواد الاعمال في تلك المشاريع على إدراك تام بان الميزة التنافسية لها أثر مهم في تحسين لأداء لنجاح مشاريعهم.

1.2 التوصيات:

بناءاً على النتائج التى توصل إليها الباحيثان فأن الدراسة توصي بالاتي:

1. يجب على أصحاب المشاريع العمل على أقامة دورات تدريبه في مجال ريادة الاعمال والتعرف على الميزة التنافسية وأثرها في تحسين الاداء ليساعد إدارة المشروع على التطوير والاستمرار في العمل.
2. العمل على الحصول على موارد مالية من الدولة لكي يكون المشروع جزء من النهظة التى تسعى الدولة للوصول إليها.
3. توصي الدراسة بإجراء دراسة مماثلة ولكن قبل عشر سنوات من تاريخ هذه الدراسة لكي يتم المقارنه بينهم في النتائج ومعرفة مدى التطور الذي حدث خلال تلك المدة الى تاريخ هذه الدراسة.

لآئحة المراجع

1. المنصور كاسر نصر وأخرون {2000} إدارة المشروعات الصغيرة ,جامعة مؤتة, دار الحامد للنشر ,عمان ,ص16
2. جواد شوقي {2000} إدارة الاعمال منظور كلي,, عمان, الاردن, دار الحامد للنشر.
3. حمزة مريم. {2012 } أهمية اليقظة الاستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية، مذكرة ماستر ، كمية العموم الاقتصادية والعلوم.
4. صالح مهدي العامري، د.طاهر محسن، منصور الغالبي {2009} إدارة الأعمال، دار وائل للنشر الطبعة الثانية.
5. عزالدين علي سويسي، نعيمة عباس الخفاجي،{2003} الميزة التنافسية وفق منظور استراتيجيات تغيير التنظيمي، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان الاردن.
6. عفانة، جهاد و أبو عيد، قاسم (2004) ، "إدارة المشاريع الصغرى"، عمان، الأردن ,دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
7. مصطفى محمود ابوبكر،{2012} إدارة الموارد البشرية، مدخل تحقيق إثر الميزة التنافسية، الدار الجامعية الابراهيمية للنشر، الاسكندرية مصر.
8. نبيل محمد شبلي (2005) "دور حاضنات المشروعات الصغرية في دعم الابداع العربي" مجلة افاق اقتصادية, ص26_101.

أثر سياسات النقد الأجنبي في ميزان المدفوعات
دراسة حالة السودان خلال الفترة 1995 ـ 2015م

The impact of foreign exchange policies on the balance of payments
Study the case of Sudan during the period 1995-2015

د. رشيدة عباس العوض محمد صالح

أستاذ الاقتصاد المساعد، منسق الدراسات العليا، جامعة النيل الأبيض، كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية، السودان

الملخص:

هدف البحث إلى معرفة أثر تطبيق سياسات النقد الأجنبي على ميزان المدفوعات السوداني، وتكمن المشكلة في السؤال ما آثر تطبيق سياسات النقد الأجنبي على ميزان المدفوعات السوداني؟ واستخدم البحث المنهج الاحصائي التحليلي وأسلوب(SPSS)، وتوصل البحث إلى نتائج أهمها وجود الاحتياطي النقد الأجنبي في السودان يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري الأمر الذي يؤكد الأثر الايجابي الذي يؤديه احتياطي النقد الأجنبي، وتوصل البحث إلى أهم التوصيات ضرورة وجود الاحتياطي النقد الأجنبي في السودان من أجل تحسين الميزان التجاري من الزيادة في احتياطي النقد الأجنبي .

الكلمات المفتاحية: سياسات النقد الأجنبي، ميزان المدفوعات.

Abstract

The aim of the research is to find out the effect of applying foreign exchange policies on the Sudanese balance of payments. The problem lies in the question: What is the effect of applying foreign exchange policies on the Sudanese balance of paym.ents? The research used the analytical statistical method and the (SPSS) method, and the research reached results, the most important of which is the existence of foreign exchange reserves in Sudan that leads to an improvement in the trade balance, which confirms the positive impact played by the foreign exchange reserves. In order to improve the trade balance from the increase in foreign exchange reserves.

Key words: foreign exchange policies, balance of payment.

المقدمة:

تعرض الاقتصاد السوداني إلى العديد من التقلبات وخضع لتطبيق العديد من السياسات المالية و النقدية الصعبة بغية مواجهة التحديات التي واجهت الحكومة منذ عام 1990, وشهد الاقتصاد سياسات التحكم في الأسعار ثم تحريرها وحدثت ندرة في السلع الضرورية ثم وفرة ولكن بأسعار مرتفعة, وتعرض النقد الأجنبي إلى إجراءات وسياسات تمثلت في سعر الصرف المدار وتعويم الجنيه السوداني, وقد اخذ هذا الإجراء تداعيات بالغة التعقيد تمثلت في الارتفاع المتصاعد لأسعار السلع المستوردة والمصنعة بالداخل, مما أدى إلى انخفاض احتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي, وكان هذا الاحتياطي يعتمد بدرجة كبيرة على عائدات البترول .

أولاً: الأطار المنهجي والدراسات السابقة

مشكلة البحث: يعاني السودان من أزمة حادة في النقد الأجنبي بعد انفصال الجنوب وفقدان موارده من النفط مما أدى إلى انخفاض احتياطيه من العملة الأجنبية, الذي أدى بدوره إلى ارتفاع أسعار النقد الأجنبي وهذا اثر سلبا على الاقتصاد السوداني من خلال ارتفاع معدلات التضخم والتأثير على حركة الاستثمار, ويعاني الاقتصاد السوداني من عدم إستقرار الأسعارداخل سوقه وهذا أدى إلى حدوث كثير من المشاكل التي تمثلت في عدم استقرار قيمة العملة الوطنية وانخفاضها مقارنة بالعملات الأخرى, عدم استقرار السوق المالي, وكذلك عدم حدوث توازن في ميزان المدفوعات بسبب تدهور قيمة العملة المحلية وزيادة سعر الصرف.

يمكن صياغة مشكلة البحث في سؤال رئيسي هو: ما آثر تطبيق سياسات النقد الأجنبي على ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة 1995-2015م .

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث في معرفة أسباب الشح الذي شهده النقد الأجنبي في الفترة من 1990 إلي 2015 والتذبذب الذي حدث في أسعاره مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية التي يعتمد عليها المواطن بصورة أساسية وكذلك أحداث معالجة في ميزان المدفوعات وأسعار النقد الأجنبي بحيث تؤدي إلى دفع عجلة التنمية في البلاد وتحسين الحالة المعيشية للفرد.

أهداف البحث: الهدف الرئيسي من البحث هو قياس أثر تطبيق سياسات النقد الأجنبي على ميزان المدفوعات السوداني.

أهداف فرعية هي:

1/ قياس أثر سياسات النقد الأجنبي على الحساب الجاري.

2/ قياس اثر سياسات النقد الأجنبي علي حساب رأس المال.

3/ قياس اثر سياسات النقد الأجنبي علي ملخص التحركات النقدية

فرضيات البحث: يقوم البحث على فرضية رئيسية مفادها "إن تطبيق سياسات النقد الأجنبي خلال فترة البحث لم تقلل من حدة العجز في ميزان مدفوعات السودان "ويتفرع منها الفرضيات الجزئية الآتية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات النقد الأجنبي و الميزان التجاري وميزان الخدمات
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات النقد الأجنبي والحساب الرأسمالي.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات النقد الأجنبي وملخص التحركات النقدية الأجنبية.

منهجية البحث: ينتهج البحث المنهج الوصفي والمنهج القياسي المعتمد على التحليل الاقتصادي لبيانات ميزان المدفوعات السوداني خلال فترة البحث بغرض الكشف عن دور سياسات النقد الأجنبي على الأداء الكلي لميزان المدفوعات وصولاً إلي نتائج محددة.

مصادر البحث : تعتمد الدراسة على المصادر الأولية والثانوية للبيانات بمكوناتها المختلفة العلمية , التقارير , الدورات والنشرات ذات الصلة بالموضوع.

حدود البحث الحدود المكانية : جمهورية السودان – قارة افريقيا . الحدود الزمنية سياسات النقد الأجنبي على ميزان المدفوعات السوداني

هيكل البحث : يشتمل البحث علي اربعة محاور يتناول المحور الاول الاطار المنهجي والدراسات السابقة اما المحور الثاني الاطار النظري والمحورالثالث ادبيات البحث والمحور الرابع الاطار التحليلي والنتائج والتوصيات والمصادر والمراجع .

الدراسات السابقة:

1 دراسة الشاذلي عيسى حمد[1]: تناولت الدراسة الأثر الذي خلفته السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة (1989-2000)، تهدف الدراسة إلى التعرف على أدبيات تقويم آثار هذه السياسات بصورة عامة وعلى ميزان المدفوعات بصفة خاصة، توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن زيادة عرض النقود في السودان أدت الى تدهور ميزان المدفوعات السوداني وأوضحت النتائج أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي لم تؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات بالدرجة المطلوبة، كذلك عجز الموازنة كان ذا اثر سلبي على ميزان المدفوعات، أوصت الدراسة بإصلاح حال التجارة الخارجية وعلاج مشكلة الديون الخارجية .

2 دراسة مأمون محمد سيد احمد الفكي[2]:تناولت الدراسة انه نسبة لوجود الطلب الزائد على العملات الأجنبية يؤدي إلى حدوث مشكلة ارتفاع أسعارها أمام العملة السودانية ويؤدي هذا إلى التأثير السلبي على الصادرات السودانية ومن ثم يحدث عجز في ميزان المدفوعات ، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثار سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، توصلت الدراسة إلى نتائج منها أن سياسة تخفيض سعر الصرف تؤثر سلباً على ميزان المدفوعات، أن سياسات صندوق النقد الدولي اتجاه السودان لم تأتي بنتائج ايجابية، أوصت الدراسة بأنه يجب على السودان العمل عل تخفيض درجة اعتماده فيما يختص بالتبادل الدولي على العالم الخارجي ويمكن استخدام سياسة جديدة مثل سياسة إحلال الواردات وتشجيع الإنتاج المحلي .

3 دراسة مجدي فتحي محمود[3]: تحدثت الدراسة على أن الدولة التي تعاني ندرة في مواردها من النقد الأجنبي تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم سياساتها النقدية وهذه الندرة في الموارد تؤدي إلى انخفاض عرض العملات الأجنبية، تهدف الدراسة

1 الشاذلي عيسى حمد (2004)، اثر السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات السوداني، مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد

2 مأمون محمد سيد احمد، سعر الصرف وأثره على ميزان المدفوعات 1996-2003، مقدمة لنيل درجة الماجستير في التنمية الاقتصادية، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا.

3 مجدي فتحي محمود، سياسات النقد الأجنبي في السودان 1980-1995، مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في الاقتصاد، جامعة النيلين، كلية التجارة قسم الاقتصاد.

إلى تقديم عرض علمي موثق لمشكلة عدم استقرار سعر الصرف للجنيه السوداني، وضع مقترحات مناسبة وترجمتها إلى حلول علمية لمعالجة هذه الظاهرة، النتائج التي توصلت إليها الدراسة عدم فصل سياسات النقد الأجنبي في السياسات الاقتصادية الكلية في البلاد ، تأثير حرب الجنوب (1983) علي سياسات النقد الأجنبي في السودان وذلك لاستنزافها موارد كبيرة للنقد الأجنبي لكثرة الصرف عليها . توصيات السياسة يجب أن يكون هنالك تنسيق كامل لكافة القطاعات الاقتصادية التي تتعلق بالنقد الأجنبي، العمل على إيجاد سياسة موحدة للنقد الأجنبي في البلاد .

4 دراسة سكينة محمد الحسن[1]: تناولت الدراسة أنواع السياسات الاقتصادية المتبعة في السودان وسياسات القطاع الخارجي ،هدفت الدراسة إلى أعطاء مؤشرات اقتصادية واضحة تتمثل في تحسين توزيع مستوى الدخل عبر الضرائب والرسوم والزكاة، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية عدم تحقيق التوازن المستهدف في الموازنة العامة في الفترة محل الدراسة ، اتضح نجاح سياسات العرض عبر بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، جاءت الرسالة بالتوصيات الأتية أن تقوم السلطات الاقتصادية بصياغة وانتهاج سياسة واقعية، و دعم المؤسسات السياسية والاجتماعية.

5/ دراسة حيدرعباس حسن ومصطفى إبراهيم (2005)[5] تناولت الدراسة أن السودان ظل لفترات طويلة يعاني من إختلالات هيكلية في ميزان المدفوعات الأمر الذي أدى ألي تعدد أسعار الصرف وتدهور قيمة العملة الوطنية وانعكس ذلك سلبا على مجمل الأداء الاقتصادي في البلاد ، وتأتي أهمية الدراسة في أن سعر الصرف له تأثير مباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية وينعكس ذلك الأثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد سوء على المستوى الداخلي أو الخارجي ، وتهدف الدراسة إلى معرفة أهم العوامل المحددة التي تؤثر على سعر الصرف في المدى الطويل ومن ثم القيام بتحليل تلك العوامل وتحديد أثارها السالبة واقتراح بعض الوسائل والتدابير التي يمكن أن تساهم في علاجها ومعرفة الآثار الإيجابية والعمل على تدعيمها .

تفترض الدراسة أن التقلبات في السياسات الاقتصادية الكلية من أهم العوامل التي ساهمت في تعدد أسعار الصرف وبالتالي عدم استقراره على المدى الطويل، ويتأثر سعر الصرف سلبا أو إيجابا بالتغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الحقيقي ، ومعدل التضخم ، واحتياطي النقد الأجنبي ، درجة الانفتاح وشروط التبادل التجاري، من أهم نتائج الدراسة أن هنالك علاقة طردية بين سعر الصرف كمتغير تابع والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير مستقل .هنالك علاقة عكسية بين معدل التضخم المحلي وسعر الصرف حيث أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي الى انخفاض سعر الصرف . ساهم الانفتاح على الخارج وتدهور شروط التبادل التجاري في تخفيض سعر الصرف، ومن التوصيات التي خرج منها البحث : العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني بالتركيز عل المشروعات المتخصصة في إنتاج الصادرات الأخرى غير البترولية .الاستمرار في سياسة المحافظة على سعر الصرف المرن المدار وفق آليات السوق وإدخال آلية للتنبؤ على المدى المتوسط . العمل على تطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية وابتكار المزيد من الأدوات المالية والنقدية التي تساهم في عملية الإصلاح المالي والنقدي .السعي نحو تحقيق مرونة اكبر في سعر الصرف

1 سكينة محمد الحسن، السياسات الاقتصادية في السودان (1990-2000) مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة امدرمان الإسلامية، كلية الاقتصاد.

من خلال النماذج الكمية التي تعتمد على المؤشرات الاقتصادية ذات الأثر المباشر عليه والابتعاد بقدر الإمكان عن القرارات الإدارية لتحديد سعر الصرف .

مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث المتغيرات والأهداف والمنهجية والنتائج والتوصيات إلى حد ما مما يجعل هذه الدراسات السابقة تعزز وتعضد الدراسة الحالية وتقود إلى دراسات سابقة مستقبلية.

ثانياً: الأطار النظري، سياسات النقد الأجنبي

1. مفهوم احتياطيات النقد الأجنبي

تتكون احتياطيات النقد الأجنبي من أي عملة أجنبية تحتفظ بها أي سلطة نقدية مركزية، وتحتوي احتياطيات النقد الأجنبي على الأوراق النقدية الأجنبية والودائع البنكية، والسندات ، وأذون الخزينة ، وأوراق مالية حكومية أخرى، وبشكل عام يمكن أيضا أن يحتوي المصطلح على احتياطي الذهب أو أموال صندوق النقد الدولي، تخدم أصول الاحتياطي الأجنبي أغراض عديدة ولكنها تستخدم بشكل أساسي لإعطاء الحكومة المركزية المرونة والقدرة على التكيف; وفي حالة انهيار عملة أو أكثر أو انخفضت قيمتها بشكل سريع، فإن أجهزة البنك المركزي لديها أرصدة في عملات أخرى لمساعدتهم على تحمل صدمات سوق العملات الأجنبية.[1] .

2. نشأة احتياطيات النقد الاجنبي

الاحتياطيات الدولية الرسمية، هي وسيلة للمدفوعات الدولية الرسمية، وقد كانت سابقا فقط من الذهب وأحيانا الفضة. ولكن في إطار نظام بريتون وودز، اعتمد الدولار الأمريكي كعملة لاحتياطي النقد، وأصبح أيضا جزء من أصول الاحتياطي الدولي الرسمي للدول، ومن سنة 1944-1968 كان الدولار الأمريكي قابلا للتحويل إلى الذهب عن طريق نظام الاحتياطي الفيدرالي، ولكن بعد سنة 1968 تفردت المصارف المركزية بإمكانية تحويل الدولار إلى الذهب من احتياطي الذهب الرسمي. وبعد سنة 1973 لم يتمكن أي فرد أو مؤسسة من تحويل الدولار إلى ذهب من الاحتياطي الرسمي للذهب.

3. فائدة احتياطيات النقد الأجنبي

في نظام سعر الصرف المرن، تسمح أصول الاحتياطي الدولي الرسمي للمصرف المركزي بشراء العملة المحلية، التي تعتبر مسؤولية البنك المركزي، وهذا العمل يمكن من تحقيق الاستقرار في قيمة العملة المحلية، وقد تعاونت البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم أحيانا في بيع وشراء الاحتياطي الدولي الرسمي لمحاولة التأثير على أسعار الصرف[2].

4. التغيرات في احتياطيات النقد الاجنبي

يمكن لكمية احتياطي النقد الأجنبي أن تتغير عندما يطبق المصرف المركزي سياسة نقدية ما، وقد ويواجه المصرف المركزي الذي يطبق سياسة سعر الصرف الثابت وضعا معينا حيث يدفع العرض والطلب قيمة العملة لتهبط أو ترتفع،

---

1 موسى عبد الله محمد (2017) ، ورقة علمية بعنوان (اثر سياسات النقد الأجنبي على المستوى العام للاسعار)،الناشر مجلة النيل الابيض للدراسات والبحوث ، ص 215

2 خالد وهيب الرادي (2000) ، العمليات المصرفية الخارجية ، دار المناهج ، الاردن ، ط2 ، ص 121

ففي نظام سعر الصرف المرن تحدث هذه العمليات تلقائيا حيث يقوم البنك المركزي بإزالة أي زيادة في الطلب أو العرض عن طريق شراء أو بيع العملة الأجنبية.

ثالثاً: سياسات ميزان المدفوعات

تعريف ميزان المدفوعات

هو بيان يسجل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم خلال فترة معينة تقدر عادة بسنة بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الخارج . وهو سجل كامل يسجل الحقوق الدولية للدولة والديون الدولية خلال فترة معينة .

يتألف ميزان المدفوعات من جانبين أحداهما دائن وأخر مدين، الجانب الدائن هو الجانب الموجب فتقيد به كافة العمليات التي يترتب عليها حصول الدولة على مبالغ من الخارج مثل الصادرات من السلع والخدمات التي يقدمها المقيمون بالدولة لغير المقيمين بها لذلك يسميه البعض جانب الإيرادات والمتحصلات، أما جانب المدين هو الجانب السالب وتقيد فيه كافة العمليات التي يترتب عليها دفع الدولة مبالغ للخارج مثل الواردات من السلع والخدمات التي يحصل عليها المقيمون بالدولة من غير المقيمين بها لذلك يطلق عليها جانب النفقات[1].

وظائف ميزان المدفوعات

1/ تقديم بيانات هامة عن الدرجة التي ترتبط بها اقتصاد الدولة مع بقية اقتصاديات الدول الأخرى في العالم حيث يبين حجم واتجاهات المعاملات الاقتصادية مع الدول المختلفة تصديراً واستيراداً وبذلك يعتبر مقياساً لدرجة الانفتاح.

2/ تعتبر البيانات الواردة من ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتغيير لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاديات العالمية.

3/ يمكن استخدام اتجاهات هذه الأرقام كأساس للتنبؤات بالتغيرات المستقبلية في ميزان المدفوعات[2].

أهمية ميزان المدفوعات

1/ يعتبر ميزان المدفوعات القوي التي يتوقف عليها تحديد القيمة الخارجية لعملة الدول(سعر الصرف) في لحظة معينة ومدى ملائمة سعر الصرف مع مقتضيات مركز الدول في الاقتصاد الدولي.

2/ يبين هيكل الإنتاج في الدول من حيث الأهمية النسبية لكل فرع من فروع الإنتاج بها من صناعي أو زراعي أو خدمات.

عناصر ميزان المدفوعات

يمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى ثلاثة عناصر ا/ ميزان العمليات الجارية ، ب/ ميزان حركات رؤوس الأموال، ج/ ميزان حركات الذهب .

1/ ميزان العمليات الجارية:

يتكون ميزان العمليات الجارية من مجموع الميزان التجاري وميزان الخدمات ولا يحدث أن يتوازن جانبي الميزان لأنه من الصعب أن تفترض أن الحقوق التي نتجت عن تصدير السلع والخدمات وعن الاستثمارات الوطنية بالخارج تتعاون

1.ذكي محمد بيومي، (1990م)، النقود والتجارة الدولية، ص 359

2.المرجع السابق، ص442

تعاوناً مع الالتزامات نتيجة استيراد السلع والخدمات والاستثمارات الأجنبية بالداخل، فإذا كان الرصيد موجباً فإن الميزان يعتبر موفقاً وفي الحالة العكسية يعتبر غير موفقا"[1].

ا/ الميزان التجاري (حساب التجارة السلعية أو المنظورة)

يشمل صادرات وواردات السلع المادية والملموسة بما في ذلك الذهب غير النقدي التي تعبر الحدود الجمركية وتسجل بواسطة السلطات الجمركية على أنها سلعاً صدرت أو استوردت خلال الفترة الجارية، وتسجيل السلع المصدرة دائنة لأنها تقضي من غير المقيمين أداءا" أو التزاما" كمدفوعات للمقيمين في الدولة، لذلك تظهر القيمة النقدية للصادرات في الجانب الدائن حيث تعتبر بمثابة متحصلات، بينما تسجل السلع المستوردة مدينة في نفس الحساب لأنها تقضي من المقيمين في الدولة أداء" والتزاما"[2] كمدفوعات لغير المقيمين، وبذلك تقيد الواردات في الجانب المدين حيث تعتبر بمثابة مدفوعات، ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات مصطلح الميزان التجاري. فإذا كانت قيمة الصادرات تفوق قيمة الواردات قيل أن الميزان التجاري موفقاً، والعكس إذا كانت قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات قيل أن الميزان التجاري غير موقفا".

ب/ ميزان الخدمات (حساب التجارة الخدمية أو غير المنظورة) :

وهو يسجل الحقوق والديون الناشئة عن خدمات أديت للخارج، أو يحصل عليها من الخارج ويطلق عليه ميزان التجارة غير المنظورة لأنه ينسحب على الخدمات وهي ليس لها كيان مادي يمكن مصلحة الجمارك من رؤيتها وتسجيلها عند عبورها الحدود السياسية، ومن أمثلة هذه الخدمات خدمات البنوك والمؤسسات المالية، وخدمات التأمين، أو خدمات الملاحة والسياحة، والفوائد والأرباح التي تحصل عليها الدول من استثمارها بالخارج، أو التي تدفعها للدول ألأخرى من استثمارات داخلها، يقيد في الجانب الدائن منه قيمة الخدمات التي أدتها الدولة للخارج، وفي الجانب المدين نفقاتها من الخارج، ويحتوي هذا الحساب على العديد من البنود مثل النقل، التامين، السفر، دخول الاستثمارات، وخدمات أخرى . ولصعوبة جمع البيانات عن المعاملات غير المنظورة بالنسبة للمعاملات المنظورة يستخدم التقدير بصورة اكبر من الحصر، ففي جانب المتحصلات غير المنظورة يعتبر بند تحويلات العاملين بالخارج من أهم البنود حيث تسعي الدولة لتقديم كل الضمانات والتسهيلات للعاملين بالخارج ليتمكنوا من تحويل كل مدخراتها عبر القنوات الرسمية. أما في جانب المدفوعات غير المنظورة تحاول الدولة أن تحد من بعض الخدمات لكي تقلل من المدفوعات الخارجية مثل خدمات العلاج إلا في الحالات المستعصية والتقليل من السياحة بالخارج وتخفيض نفقات البعثات الدبلوماسية والتعليمية بالخارج[3]

2/ ميزان حركات رؤوس الأموال:

وهو يبين الحقوق والديون الناشئة عن انتقال رؤوس الأموال المختلفة ويتألف هذا الميزان من :

أ/ حساب التحويلات من جانب واحد أو المدفوعات التحويلية ، ب/ تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل.

ج/ تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

1.ذكريا محمد بيومي، مصدر سابق، 370

2 محمد ذكي المسير(1992)، مبادئ علم الاقتصاد، اقتصاديات النقود، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2، ص 256

3 المرجع السابق، ص450

أ/ حساب التحويلات من جانب واحد أو المدفوعات التحويلية : وهي تشمل المتحصلات والمدفوعات بين دولة وأخرى والتي لا يترتب عليها دين أو حق للمطالبة بقيمتها في المستقبل ومثال ذلك التعويضات الدولية والمنح المالية والهبات التي تدفعها دولة لأخرى أو تتلقاها دولة من أخرى وما يرسله المهاجرون الوطنيون المقيمين في الدولة إلى ذويهم المقيمين بالخارج، وتفيد في الجانب الدائن قيمة ما تتلقاه من الخارج في صورة تعويضات دولية أو منح مالية أو هبات وكذلك ما يرسله لها المهاجرون الوطنيون المقيمين في الخارج لذويهم في بلادهم ، ويقيد في الجانب المدين قيمة ما يجب على الدولة أن تدفعه إلى الخارج في صورة تعويضات دولية أو منح مالية أو هبات أو مايرسله المهاجرون الأجانب المقيمين في الدولة إلى ذويهم بالخارج. ويمكن تقسيمها إلى:-

1/ التحولات الخاصة : وتشمل المنح والإعانات والتبرعات المقدمة أو المستلمة بواسطة الأفراد أو الهيئات الخاصة مثل تحويلات العاملين بالخارج لذويهم من الداخل.

2/ التحويلات الحكومية : وتشمل المنح والتعويضات المقدمة أو المستلمة بواسطة الحكومات مثل التعويضات الحربية طبقاً للاتفاقيات الدولية المعقودة بين دولتين او اكثر.

3/ المساعدات والمنح التي تقدم لدعم برامج التنمية الاقتصادية أو الإغاثة من الكوارث الطبيعية أو المتأثرين من الحرب من الدول المتقدمة أو المنظمات الدولية للدول الأخذة في النمو.

ب/ تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل : وتشمل رؤوس الأموال المحولة إلي أو من الخارج بقصد استثمارها لأجل طويل، أي المدة التي تزيد عن السنة والتي ترتبط بالإنتاج و الدخل في سنوات سابقة ولا ترتبط بها خلال نفس الفترة. ومن مظاهر هذه التحويلات القيام بالاستثمارات المباشرة في الخارج كإنشاء الفروع أو الشركات التابعة، شراء الأوراق المالية أو بيعها، منح القروض أو تسديدها، شراء العقارات في الخارج أو بيعها ، أو ما شابه ذلك من عمليات رأسمالية طويلة الأجل. فعندما يستثمر المقيمون في الخارج فالدولة تواجه تدفق رؤوس الأموال للخارج ويعتبر تدفق رؤوس الأموال للخارج مدفوعات للمقيمين في الخارج ولذلك يقيد في الجانب المدين في حساب رأس المال بميزان المدفوعات، بينما يعتبر دخل الفوائد والأرباح والإيرادات الأخرى التي يكتسبها المستثمر أثناء فترة الاستثمار كقيود دائنة في الحساب الجاري بميزان المدفوعات[1].

ج/ تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل : تشمل رؤوس الأموال من وإلى الخارج يقصد استثمارها لأجل قصير أي لمدة تقل عن سنة ولا ترتبط بالإنتاج أو الدخل وتتخذ أشكال كبيرة مثل العملات الأجنبية وودائع مصرفية بالبنوك الأجنبية وأوراق مالية قصيرة... الخ. تتمثل تدفق رؤوس الأموال القصيرة الآجل إلى الداخل في نقصان الأصول الأجنبية أو زيادة الالتزامات الخارجية القصيرة الآجل المقيمين في الدولة وينشأ عن ذلك قيد دائن في حساب رأس المال بميزان المدفوعات، يمثل تدفق رؤوس الأموال القصيرة الأجل إلى الخارج في زيادة الأصول الأجنبية أو نقصان الالتزامات الخارجية القصيرة الأجل للمقيمين في الدولة وينشأ عن ذلك قيد مدين في حساب رأس المال بميزان المدفوعات[2].

3/ ميزان حركات الذهب

1 المرجع السابق ، ص 451

2 أحمد عبد الله إبراهيم أحمد، مصدر سابق ، ص 454

وهو يبين الحقوق والديون التي تنشأ للدولة نتيجة خروج الذهب منها إلى الدول الأخرى ونتيجة لورود الذهب إليها من تلك الدول. وتقيد في الجانب الدائن صادرات الذهب حيث تحصل الدولة على إيرادات، وفي الجانب المدين وارداته حيث تؤدي الدولة مدفوعات، شانه من ذلك أية سلعة[1].

الاختلال في ميزان المدفوعات

إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان ، لذلك هذه الإختلالات غالبا ماينتج عنها ضغوط تضخمية و التي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان تتمثل في:

1/ أسباب هيكلية : وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني و خاصة هيكل التجارة الخارجية، إضافة إلى قدرتهاالإنتاجية و بأساليب فنية متقدمة.[2]

2/ أسباب دورية : وهي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي،مثل فترات الانكماش وفترات التضخم .

3/ الظروف الطارئة : قد تحصل أسباب عرضية لايمكن التنبؤ بها و قد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات القطر كما في حالة الكوارث الطبيعية و اندلاع الحروب و التغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محليا و دوليا[3]

الفائض والعجزفي ميزان المدفوعات

عندما نتحدث عن فائض او عجز في ميزان المدفوعات ، فان المقصود بذلك هو رصيد موجب أو سالب لعدد معين من بنود الميزان المختارة ، إما البنود الأخرى فأنها تضمن أو تؤمن عملية سد العجز أو امتصاص الفائض ، علية أن البنود ألمدونه في ميزان المدفوعات يمكن أن تنقسم أفقيا إلى مجموعتين ، الأولى تظهر فوق الخط ويمثل رصيدها الفائض او العجز وتلك التي تظهر تحت الخط والتي تبين الطريقة التي بها تمت موازنة الميزان في مجموعة ، واختيار البنود التي تقع فوق الخط تعتمد على السياسة الاقتصادية المرغوب فيها وكذلك على المشكلات التي تتطلب تدخلا سريعا من جانب الدولة[4] .

توازن ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات يكون دائماً في حالة توازن عندما يكون الجانب الدائن لميزان المدفوعات يساوي دائماً الجانب المدين. وترجع هذه المساواة بين الجانبين إلى ما تتكفل به حركات رؤوس الأموال القصيرة. وحركات الذهب في موازنة العجز أو الزيادة في إيرادات الدولة المتحصلة من العمليات الجارية والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل. كل عملية تتم بين الدولة والخارج تظهر في جانبي ميزان المدفوعات حيث كل عملية مبادلة لها ناحيتين ، إذا صدرت سلعة معينة فإنها تقيد

1. زكي المسير، مصدر سابق ، ص 259
2 المرجع السابق، ص 66
3 بسام الحجاز (2003)، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، ص 63
4 المرجع السابق، ص65

في الجانب الدائن (بند صادرات)، وفي الجانب المدين يتخذ القيد أما صورة مدفوعات تلقتها الدولة من الخارج وفاء لقيمة السلعة، وأما تقيد في شكل كمبيالة تسوية على التجار الأجانب. كذلك الحال بالنسبة لاستيراد سلعة معينة فإنها تقيد في الجانب المدين (بند الواردات)، وفي الجانب الدائن تفيد إما في صورة مدفوعات أديت للخارج وفاء بقيمتها واما في صورة كمبيالة مسحوبة على التجار الوطنيين[1].

يتوازن جانبي ميزان المدفوعات حسابيا" بحيث أن مجموع القيود التي تدون في الجانب الدائن تتساوى مع مجموع القيود التي تدون في الجانب المدين ، ولا يشترط أن تتساوى القيود في الجانب الدائن مع القيود التي تدون في الجانب المدين منه ، بل لا يمكن تصور حدوث ذلك ، فتساوي جانبي الميزان التجاري مثلا" يعني أن الدولة قد صدرت كميات من السلع يتساوى ثمنها تماما" مع ثمن كميات السلع التي استوردتها ، وهذا فرض لا يمكن حدوثه ، حيث لا يمكن أن تتساوى القيمة الكلية للواردات مع القيمة الكلية للصادرات . وبالمثل يمكن أن يقال عن كل من الميزان التجاري وميزان العمليات الجارية فلا يحدث أن يتساوى جانبيهما ، والسبب هو استقلال العمليات التي تدون في جانبيهما عن بعضهما استقلالا"تاما" . فإذا ما أضيف ميزان المعاملات الرأسمالية (حركات الذهب أن وجد) إلى ميزان المعاملات الجارية يتكون ميزان المدفوعات الذي يتساوى جانباه دائما" ، أي أن حركات رؤوس الأموال والذهب هي التي تتكفل بتحقيق هذا التوازن الحسابي في جانبي ميزان المدفوعات [2].

كيفية التدوين في ميزان المدفوعات

تسجيل معاملات ميزان المدفوعات في شكل قيود محاسبية مزدوجة ويؤكد كل نظام القيد المزدوج على أن هنالك جانبي لأي عملية، تحويل السلع والخدمات أو الأصول من جهة، وتحويل النقود لدفع قيمة السلع من جهة أخري. ولتسجيل هذين الجانبين يقسم ميزان المدفوعات راسيا إلي عمودين يعنونان بالجانب الدائن والجانب المدين، وتشير طريقة القيد المحاسبي المزدوج إلى انه أي عملية مالية لابد وأن يتأثر بها طرفان وبنفس الدرجة، ويسمى الطرف الأول بالمدين والطرف الثانية بالدائن ، فعندما تدخل معاملة دائنة أو مدينة في ميزان المدفوعات، فان قيداً مديناً أو دائناً مقابلاً لذلك على نفس الترتيب وبنفس الحجم يدخل كذلك، لذلك فإن إجمالي العناصر المدينة ينبغي دائماً أن يساوى إجمالي العناصر الدائنة. في الجانب المدين(الخصوم) باعتبارها دخولاً بقية تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج، إما الجانب الدائن (الأصول) باعتبارها خروجاً لقيمة تؤدي إلى زيادة متحصلات الدولة في الخارج ، فعندما تسجل كل الواردات والصادرات فإن إجمالي المديونية يجب أن يساوي إجمالي الدائنية[3].

تحليل البيانات

استخدمت الدراسة منهج التحليل الإحصائي للبيانات، وهو عبارة عن استخدام الطرق الرياضية والقياسية في معالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها وتم ذلك عبر عدة مراحل: جمع البيانات الإحصائية عن متغيرات البحث ، عرض هذه البيانات بشكل منظم وتمثيلها بالطرق الممكنة ، تحليل البيانات وتفسير نتائج البيانات .

1 زكريا محمد بيومي، (1991م)، مرجع سابق، ص 359

2 عثمان إبراهيم السيد (2008)، الاقتصاد السوداني، دار جامعة الخرطوم للطباعة، الخرطوم، ص262

3 المرجع السابق، ص 445

تم استخدام طريقة المربعات ألصغري ذات المرحلتين حيث ان المعاملات المقدرة بواسطة طريقة المربعات ألصغري الاعتيادية سوف تكون متحيزة ولتجنب ذلك التحيز يمكن إيجاد متغير يتميز لوجود بعض المتغيرات المفسرة كمتغير تابع في معاملات أخرى مم يعني احتوائها علي نوع العناصر العشوائية . وتعتبر هذه الطريقة طريقة مبسطة والتي تظهر كمتغير مفسرة في المعادلات فتكون مرحلتي التقدير كما يلي :

1/ إجراء انحدار لكل متغير داخلي علي مجموعة المتغيرات الخارجية الموجودة في النموذج .

2/ استخدام القيم المقدرة للمتغيرات الداخلية الموجودة وذلك عوضا عن قيمتها عند إجراء الانحدار .

سوف تكون البيانات التي تجري عليها الاختبارات لقياس العلاقات الدالية علي أساس الأرقام السنوية للمتغيرات التابعة والمستغلة لاختبارات العلاقة من خلال استخدام الاختبارات الآتية :

1/ اختبار(t) يستخدم هذا الاختبار المعتمد علي التوزيع الطبيعي القياسي عندما يكون التباين مجهول أو عندما يكون حجم العينة صغير ، فانه يتم استخدام العينة كتقدير له ، حيث أن تباين المتغير العشوائي هو المتغير المعتمد . وان تباين المقدرات تعتمد على استخدام الخطأ في نموذج الانحدار المقدر وإيجاد تباين المقدرات .

2/ معامل التحديد (R2) عبارة عن نسبة التغير الإجمالي في المتغير التابع الذي يفسر انحدار المتغير التابع علي المتغير المستغل ، وإجمالي مربعات الانحدار بتغير البواقي في المتغير التابع أو مجموع مربعات الخطأ

3/ إحصائية ديربن واطسون (DW) عندما يكون تباين الخطأ العشوائي بوجود الارتباط الذاتي لا يعبر عن قيمتها الحقيقية، تشير فرضية العدم إلي انعدام الارتباط الذاتي بين قيم الخطأ العشوائي ، أي أن هذه القيم تكون غير مترابطة بمعني أن معامل الارتباط بين القيم يكون صفر . وهو يمثل معامل الارتباط المقدر بين قيم الخطأ العشوائي . لذلك فان استخدام احد الاختبارات من بينها اختبار (t) تستخدم للكشف عن وجود او عدم وجود الارتباط الذاتي لإحصائية ديربن واطسون (DW)

بناء على ذلك سوف تقتصر الدراسة في النموذج على طريقة المربعات الصغرى (OLS) الاعتيادية باستخدام البرنامج الحاسوبيEviews، حيث تم تقديرنموذج المعادلات لهذه الدراسة وفقاً للصيغ الآتية:

$$\log(TB) = a_1 + \beta_1 \log(\mathrm{FR}) + \beta_2 \log(X) + \beta_3 \log(\mathrm{M}) + \beta_4 \log(\mathrm{FDBT}) + \mu_1 \quad (1)$$

$$\beta_1 > 0 , \beta_2 < 0, \beta_3 < 0 , \beta_4 < 0,$$

$$\log(BAC) = a_2 + \beta_5 \log(\mathrm{FR}) + \beta_6 \log(\mathrm{TB}) + \beta_7 \log(\mathrm{EX}) + \beta_8 \log(\mathrm{FDBT}) + \mu_2 \quad (2)$$

$$\beta_5 > 0\,, \beta_6 > 0, \beta_7 > 0\,, \beta_8 > 0,$$

$$\log(KAC) = a_3 + \beta_9\ \log(\mathrm{ER}) + \beta_{10}\ \log(\mathrm{FDI}) + \beta_{11}\ \log(\mathrm{EX}) + \beta_{12}\ \log(\mathrm{GDP}) + \mu_3\ (3)$$

$$\beta_9 < 0\,, \beta_{10} < 0, \beta_{11} < 0\,, \beta_{12} < 0,$$

$$\log(MMOV) = a_4 + \beta_{13}\ \log(FDI) + \beta_{14}\ \log(\mathrm{EX}) + \mu_4 \qquad (4)$$

$$\beta_{13} < 0\,, \beta_{14} < 0$$

$$\log(BOP) = a_3 + \beta_{15}\ \log(\mathrm{FR}) + \beta_{16}\ \log(\mathrm{FDI}) + \beta_{17}\ \log(\mathrm{TB}) + \beta_{18}\ \log(\mathrm{SAC}) + \beta_{19}\ \log(\mathrm{EX}) + \mu_5\ (5)$$

$$\beta_{15} > 0\,, \beta_{16} > 0, \beta_{17} > 0\,, \beta_{18} < 0, \beta_{19} > 0$$

حيث أن :

Log≡ صيغة لوغريثم تم تحويل المتغير إلى معدلات نمو.

GDP ≡ **الناتج المحلي الإجمالي**

μ_1,μ_5 ... , μ_2 ≡ المتغيرات العشوائية في المعادلات على الترتيب (حدود الخطأ)

β_i ≡ =$\beta_1, \beta_2 \ldots . \beta_{19}$ معالم النموذج المقدرة وتمثل مقدار التغيرات

$\boldsymbol{a_i}$ ≡ = $\boldsymbol{a_1, a_2 \ldots \ldots a_5}$ قواطع للمعادلات الأربع

TB≡ الميزان التجاري

FR≡ احتياطي النقد الأجنبي

M≡ الواردات

X≡ الصادرات

FDBT≡ الديون الخارجية

MMOV≡ ملخص التحركات النقدية

BOP≡ ميزان المدفوعات

FDI≡ الاستثمار الأجنبي

SAC≡ ميزان الخدمات

EX≡ سعر الصرف

عرض النتائج

الجدول (1) أثر (Xi . M .X .FDBT) على الميزان التجاري

المتغير التابع	المتغيرات المفسرة	المعلمات المقدرة	إحصائية T	القيمة الاحتمالية TJ	إحصائية F	القيمة الاحتمالية FJ	معامل التحديد R2	D.W
TB	C	9437.62	2.81671	0.0124	5.66	0.0034	0.63	2.24
	FR	0.028970	4.255690	0.0006				
	X	4.406454	4.012620	0.0010				
	M	-4.85292	-4.11832	0.0008				
	FDBT	-84.4024	-3.04588	0.0077				
	AR(2)	-0.40543	-1.22295	0.2391				

من النتائج أعلاه يمكن النظر للاختبارات الآتية:

اختبار (F) ويعني المعنوية الكلية للنموذج حيث جاءت قيمة (F) (5.66) عند مستوى معنوية (1)% ، أما معامل التحديد (R^2) يوضح أن (63)% من العوامل المؤثرة على المتغير التابع الميزان التجاري ناتجة من المتغيرات المستقلة (Xi . M .X .FDBT) وان (27)% فقط هي متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج ويعبر عنها المتغير العشوائي (u) . بالنظر الى (R^2) المعدلة إن (62)% من العوامل المؤثرة على الميزان التجاري السوداني خلال الفترة (1990-2000م) ناتجة من المتغيرات المستقلة (Xi . M .X .FDBT) و (27)% فقط هي متغيرات أخرى غير مضمنه في النموذج ، أما بالنظر الى إحصائية (t)والتي تختبر اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع حيث جاء ترتيب المتغيرات المستقلة حسب الاختبارات كلاني :

(1) المتغير أقساط تأمين الصادرات (X) (4.012) عند مستوى معنوية (1)% .

(2) أقساط تأمين الواردات (M) (-4.118) عند مستوى معنوية إحصائية (1)%.

(3) احتياطي النقد الأجنبي(FR) (4.255) عند مستوى معنوية (1)%.

(4) الديون الخارجية(FDBT) (-3.04) عند مستوى معنوية (1)%.

تشير ألمعلمه المقدرة للمتغيرات المستقلة

الاحتياطي النقد الأجنبي في السودان إشارتها موجبة ويتفق مع النظرية الاقتصادية وهذا يؤدي إلى زيادة الميزان التجاري الأمر الذي يؤكد الأثر الايجابي الذي يؤديه احتياطي النقد الأجنبي.

كذلك الإشارة الموجبة للصادرات في السودان يؤكد تحسين الميزان التجاري بينما الواردات في السودان تظهر بالإشارة السالبة وهذا يؤدي إلى تخفيض الميزان التجاري الأمر الذي يؤكد الأثر السلبي الذي تؤديه الواردات.

أن زيادة الديون الخارجية في السودان يؤدي إلى تخفيض العجز في الميزان في الوقت الحالي ولكن سرعان ما تظهر الأثر السلبي الذي تؤديه الديون الخارجية على الموازنة للعام التالي .

بينت النتائج مستوى كبير من الثقة في النموذج القياسي المقدر

تمت معالجة الارتباط الذاتي بطريقة(2)AR فأصبحت قيمة D.W 2.24 بالتالي فان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (2) أثر (FDTB . EX .TB .FR) على ميزان الخدمات

المتغير التابع	المتغيرات المفسرة	المعلمات المقدرة	إحصائية T	القيمة الاحتمالية TJ	إحصائية F	القيمة الاحتمالية FJ	معامل التحديدR2	D.W
SAC	C	-6935.79	-1.26882	0.2208	17.04	0.000	0.76	2.26
	FR	0.00753	0.620552	0.5416				
	TB	1.904539	6.594040	0.0000				
	EX	0.014431	0.003967	0.9969				
	FDBT	43.61997	0.972242	0.3420				

من النتائج أعلاه يمكن النظر للاختبارات الآتية:

اختبار (F) ويعني المعنوية الكلية للنموذج حيث جاءت قيمة (F) (17.04) عند مستوى معنوية (1)% ، أما معامل التحديد (R^2) يوضح أن (76)% من العوامل المؤثرة على المتغير التابع ميزان الخدمات ناتجة من المتغيرات المستقلة (FDTB . EX .TB .FR)وان (24)% فقط هي متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج ويعبر عنها المتغير العشوائي (u) . بالنظر الى (R^2) المعدلة إن (75)% من العوامل المؤثرة على ميزان الخدمات خلال الفترة (1990-2000م) ناتجة من المتغيرات المستقلة (FDTB . EX .TB .FR) و (25)% فقط هي متغيرات أخرى غير مضمنه في النموذج ، أما بالنظر الى إحصائية (t)والتي تختبر اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع حيث جاء ترتيب المتغيرات المستقلة حسب الاختبارات كلاني :

(1) المتغير احتياطي النقد الأجنبي(FR) (0.007) عند مستوى معنوية (5)% .

(2) الميزان التجاري(TB) (1.90) عند مستوى معنوية إحصائية (1)%.

(3) سعر الصرف (EX) (4.255) عند مستوى معنوية (5)%.

نجد أن الاحتياطي النقد الأجنبي في السودان تحمل إشارة موجبة وفقاً للنظرية الاقتصادية لذا يؤدي إلى زيادة الميزان التجاري الأمر الذي يؤكد الأثر الايجابي الذي يؤديه احتياطي النقد الأجنبي.

أن زيادة الميزان التجاري السلعي في السودان يؤدي إلى زيادة ميزان الخدمات الأمر الذي يؤكد الأثر الايجابي الذي يؤديه الميزان التجاري., كما ان قيمة D.W 2.26 بالتالي فان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي .

الجدول (3) أثر (GDP . EX .FDI .FR) على ميزان رأس المال

المتغير التابع	المتغيرات المفسرة	المعلمات المقدرة	إحصائية T	القيمة الاحتمالية TJ	إحصائية F	القيمة الاحتمالية FJ	معامل التحديدR2	D.W
KAC	C	92550.84	2.389479	0.0287	4.09	0.012	0.54	1.93

	FR	-0.03487	-1.49613	0.1530				
	FDI	-10.6691	-1.87709	0.0778				
	EX	-24.0620	-1.34888	0.1951				
	GDP	-0.12548	-1.46362	0.1615				
	AR(1)	0.756017	4.911440	0.0001				

من النتائج أعلاه يمكن النظر للاختبارات الآتية:

اختبار (F) ويعني المعنوية الكلية للنموذج حيث جاءت قيمة (F) (4.09) عند مستوى معنوية (1)% ، أما معامل التحديد (R^2) يوضح أن (0.54)% من العوامل المؤثرة على المتغير التابع ميزان رأس المال ناتجة من المتغيرات المستقلة (GDP . EX .FDI .FR)وان (46)% فقط هي متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج ويعبر عنها المتغير العشوائي (u) . بالنظر الى (R^2) المعدلة إن (52)% من العوامل المؤثرة على ميزان رأس المال السوداني ناتجة من المتغيرات المستقلة . GDP) (EX .FDI .FRو (48)% فقط هي متغيرات أخرى غير مضمنه في النموذج ، أما بالنظر الى إحصائية (t) والتي تختبر اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع حيث جاء ترتيب المتغيرات المستقلة حسب الاختبارات كلاني :

(1) احتياطي النقد الأجنبي(FR) (0.032) عند مستوى معنوية (1)% .

(2) الاستثمار الأجنبي (FDI) (-10.668) عند مستوى معنوية إحصائية (5)%.

(3) احتياطي النقد الأجنبي(GDP) (-0.12) عند مستوى معنوية (5)%.

(2) سعر الصرف (EX) (-4.118) عند مستوى معنوية إحصائية (5)%.

أن إشارته احتياطي النقد الأجنبي سالبة وغير موافقة مع النظرية الاقتصادية. لذى هذا يؤدي الى تخفيض ميزان رأس المال الأمر الذي يؤكد الأثر السلبي الذي يؤديه احتياطي النقد الأجنبي.

الذي بدوره ينعكس على الاستثمار الأجنبي في السودان و يؤدي إلى زيادة ميزان رأس المال كذلك معلمة سعر الصرف السالبة يؤدي إلى تخفيض ميزان رأس المال الأمر الذي يؤكد الأثر السلبي الذي يؤديه سعر الصرف .

كذلك ظهر الناتج المحلي الإجمالي في بالإشارة السالبة وهي لا توافق النظرية الاقتصادية و يؤدي إلى زيادة ميزان رأس المال كما أن الناتج المحلي الإجمالي(**GDP**) يؤكد الأثر السلبي الذي تؤديه الناتج المحلي الإجمالي .تمت معالجة الارتباط الذاتي بطريقة(1)AR فأصبحت قيمة D.W1.96 بالتالي فان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي .

الجدول (4) أثر (EX . FDI) التحركات النقدية

المتغير التابع	المتغيرات المفسرة	المعلمات المقدرة	إحصائية T	القيمة الاحتمالية لT	إحصائية F	القيمة الاحتمالية لF	معامل التحديد R^2	D.W
MMOV	C	20129.09	1.729898	0.0991	7.02	0.002	0.51	2.18
	FDI	-4.37792	-2.26547	0.0347				
	EX	-8.18728	-1.40115	0.1764				
	AR(1)	0.757735	5.218992	0.0000				

من النتائج أعلاه يمكن النظر للاختبارات الآتية:

اختبار (F) ويعني المعنوية الكلية للنموذج حيث جاءت قيمة (F) (7.02) عند مستوى معنوية (1)% ، أما معامل التحديد (R^2) يوضح أن (51)% من العوامل المؤثرة على المتغير التابع التحركات النقدية ناتجة من المتغيرات المستقلة . (EX FDI) وان (49)% فقط هي متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج ويعبر عنها المتغير العشوائي (u) . بالنظر الى (R^2) المعدلة إن (50)% من العوامل المؤثرة على التحركات النقدية ناتجة من المتغيرات المستقلة (EX . FDI) و (50)% فقط هي متغيرات أخرى غير مضمنه في النموذج ، أما بالنظر الى إحصائية (t) والتي تختبر اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع حيث جاء ترتيب المتغيرات المستقلة حسب الاختبارات كلاني :

(1) الاستثمار الأجنبي (FDI) (-4.37) عند مستوى معنوية إحصائية (5)%.

(2) سعر الصرف (EX) (-8.18) عند مستوى معنوية إحصائية (5)%.

المتغير التابع التحركات النقدية (MMOV)

أن المعالم جاءت سالبة وغير موافقة مع للنظرية الاقتصادية.مما يؤدي إلى تخفيض التحركات النقدية وتمت معالجة الارتباط الذاتي بطريقة(1)AR فأصبحت قيمة 2.18D.W بالتالي فان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي .

الجدول (5) أثر (SAC. EX .TB .FDI .FR) على ميزان المدفوعات

المتغير التابع	المتغيرات المفسرة	المعلمات المقدرة	إحصائية T	القيمة الاحتمالية TJ	إحصائية F	القيمة الاحتمالية FJ	معامل التحديد R^2	D.W
BOP	C	-10652.9	-1.52156	0.1489	3.59	0.02	0.58	1.97
	FR	0.014899	1.216027	0.2428				
	FDI	3.358442	1.094200	0.2911				
	TB	1.233890	2.60676	0.0198				
	SAC	-1.00531	-4.06565	0.0010				
	EX	6.606856	1.83020	0.0871				
	AR(2)	-0.66764	-3.37137	0.0042				

من النتائج أعلاه يمكن النظر للاختبارات الاتية:

اختبار (F) ويعني المعنوية الكلية للنموذج حيث جاءت قيمة (F) (3.59) عند مستوى معنوية (1)% ، أما معامل التحديد (R2) يوضح أن (58)% من العوامل المؤثرة على المتغير التابع ميزان المدفوعات ناتجة من المتغيرات المستقلة (SAC. EX .TB .FDI .FR)وان (42)% فقط هي متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج ويعبر عنها المتغير العشوائي . (u)بالنظر الى (R2) المعدلة إن (56)% من العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات ناتجة من المتغيرات المستقلة (SAC. EX .TB .FDI .FR)و (44)% فقط هي متغيرات أخرى غير مضمنه في النموذج ، أما بالنظر الى إحصائية (t) والتي تختبر اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع حيث جاء ترتيب المتغيرات المستقلة حسب الاختبارات كلاني :

(1) احتياطي النقد الأجنبي(FR) (1.21) عند مستوى معنوية (5)% .

(2) الاستثمار الأجنبي(FDI) (3.35) عند مستوى معنوية إحصائية (5)%.

(3) الميزان التجاري(TB) (1.233) عند مستوى معنوية (1)%.

(4) ميزان الخدمات (SAC) (-1.004) عند مستوى معنوية (1)%.

(5) سعر الصرف (EX) (6.60) عند مستوى معنوية (5)%.

معلمة الاحتياطي النقد الأجنبي على ميزان المدفوعات إشارته موجبة وذلك يتفق مع النظرية الاقتصادية.الامر الذي يؤكد الاثر الايجابي الذي يؤديه احتياطي النقد الأجنبي. وأن زيادة الاستثمار الأجنبي في السودان يؤدي إلى زيادة ميزان المدفوعات الأمر الذي يؤكد الأثر الايجابي الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر.زيادة سعر الصرف في السودان يؤدي إلى زيادة ميزان المدفوعات الأمر الذي يؤكد الأثر الايجابي الذي يؤديه سعر الصرف .تمت معالجة الارتباط الذاتي بطريقة(AR(2 فأصبحت قيمة 1.97D.W بالتالي فان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي .

الخاتمة:

وتشتمل الخاتمة على النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث وهي كالتالي:

أولاً: النتائج:

1/ وجود الاحتياطي النقد الأجنبي في السودان يؤدي إلى زيادة الميزان التجاري الأمر الذي يؤكد الأثر الايجابي الذي يؤديه احتياطي النقد الأجنبي. ومن ثم تحسين الميزان التجاري

2/ الواردات السودان متزايدة وهذا يؤدي إلى تخفيض الميزان التجاري مما ينعكس على الميزان التجاري السوداني بالعجز.

3/ أن زيادة الديون الخارجية في السودان يؤدي إلى تخفيض العجز في الميزان في الوقت الحالي ولكن سرعان ما تظهر الأثر السلبي الذي تؤديه الديون الخارجية على الموازنة العامة .

4/ وجود الزيادة في الميزان التجاري السلعي في السودان يؤدي إلى زيادة ميزان الخدمات الأمر الذي يؤكد الأثر الايجابي الذي يؤديه الميزان التجاري.

5/ انخفاض النقد الأجنبي يؤدي الى تخفيض ميزان رأس المال الأمر الذي يؤكد الأثر السلبي الذي يؤديه احتياطي النقد الأجنبي. و الذي بدوره ينعكس على الاستثمار الأجنبي في السودان و يؤدي إلى زيادة ميزان رأس المال وعلى سعر الصرف.

ثانياً: التوصيات:

1/ ضرورة وجود الاحتياطي النقد الأجنبي في السودان من اجل تحسين الميزان التجاري من الزيادة في احتياطي النقد الأجنبي.

2/ ضرورة تخفيض الواردات السودان وزيادة الصادرات حتى يتمكن الميزان التجاري السوداني الخروج من العجز.

3/ زيادة الناتج المحلي الإجمالي بأتباع سياسات إنتاجية فعالة تزيد من تحسن مستوى المعيشة بانخفاض المستوى العام للأسعار، وتوجيه جزء من الإنتاج للصادر ليحسن من موقف الميزان التجاري و سعر الصرف

4/ ينبغي رفع القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً والموجهة للصادر من خلال خفض تكاليف الإنتاج.

لائحة المراجع:

1. أحمد عبد الله إبراهيم، (2013م)، الاقتصاد الدولي والعولمة الاقتصادية.
2. بسام الحجاز (2003)، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت.
3. حيدر عباس حسن ومصطفى إبراهيم، سلسلة بحثية، بنك السودان المركزي
4. ذكي محمد بيومي، (1990م)، النقود والتجارة الدولية.
5. سكينة محمد الحسن، السياسات الاقتصادية في السودان (1990.2000) مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة امدرمان الإسلامية، كلية الاقتصاد.
6. الشاذلي عيسى حمد عبدالله، (2004)، أثر السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات السوداني، مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد.
7. عبد الجليل لؤي بهاء الدين عبد المنعم، سياسات النقد الأجنبي وأثرها على الميزان التجاري في السودان، (2002.2008)، مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية.
8. عثمان إبراهيم السيد، (2008)، الاقتصاد السوداني، دار جامعة الخرطوم للطباعة، ط2، الخرطوم.
9. عثمان إبراهيم السيد، (1980)، الاقتصادي السوداني، دار جامعة الخرطوم للطباعة، الخرطوم.
10. مأمون محمد سيد احمد، سعر الصرف وأثره على ميزان المدفوعات 1996.2003، مقدمة لنيل درجة الماجستير في التنمية الاقتصادية، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا.
11. مجدي فتحي محمود، سياسات النقد الأجنبي في السودان 1980.1995، مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في الاقتصاد، جامعة النيلين، كلية التجارة قسم الاقتصاد.
12. محمد ذكي المسير، (1990م)، أقتصاديات النقود، دار النهضة العربية، القاهرة.
13. محمد ذكي المسير(1992)، مبادئ علم الاقتصاد، اقتصاديات النقود، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2.

أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات
دراسة تطبيقية على وزارة المالية في قطاع غزة خلال جائحة كوفيد-19

The impact of computerized accounting information systems on rationalizing decisions
(An applied study on the Ministry of Finance in the Gaza Strip during the COVID-19 pandemic)

د. سائد نبيل سليم غياضة

فلسطين، وزارة الصحة - غزة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة بصفة رئيسة إلى التعرف على تأثير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على ترشيد القرارات خلال جائحة كوفيد-19، و استندت هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي، و تمثل مجتمع الدراسة في العاملين في وزارة المالية الفلسطينية في قطاع غزة من أصحاب المسميات الإشرافية بالإضافة إلى موظفي تكنولوجيا المعلومات، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أهمية مخرجات نظم المعلومات المحاسبي المحوسب في وزارة المالية سواءً لمتخذي القرار داخل الوزارة، أو للمستفيدين من هذه المخرجات خارج الوزارة، وأن هذه النظم لها القدرة على اكتشاف الأخطاء وتنبيه المستخدمين لها، ووجود معوقات بشرية ومادية متنوعة تواجه تطوير هذه النظم، وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة قيام متخذي القرار في وزارة المالية بوضع رؤية وأهداف واحتياجات واضحة للمخرجات والتقارير والنماذج المطلوب الحصول عليها من أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة، وضرورة اهتمام الوزارة بمتطلبات مستخدمي مخرجات نظام المعلومات المحاسبية بأنماطها المختلفة، وذلك بالإفصاح عن تلك المخرجات بشكل شفاف وغير متحيز.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحاسبية المحوسب، ترشيد القرارات، جائحة كوفيد-19.

Abstract

The study is mainly aimed at identifying the impact of accounting information system AIS to rationalize the decisions making during the Covid-19 Pandemic, more specifically, the nature of this research, based on the analytical descriptive approach which targeted the employees of the Palestinian Ministry of Finance in the Gaza Strip who hold supervisory titles as a study population, in addition to the IT staff .The reason for choosing Palestinian ministry of finance is the importance of the outcomes of computerized information systems in the Ministry of Finance, whether for decision-makers within the Ministry, or to beneficiaries from these outputs outside the ministry. Moreover, the Effects of computerized accounting systems in the rationalization of decision making in a very distinguished situation which is Covid-19, which allows systems to discover and alert users,. Additionally this study recommended a number of recommendations, firstly, The need for decision makers in the Ministry of Finance to develop a clear vision, objectives and needs of outputs and models overlooking We have access to computerized accounting information systems, secondly, the more attention by ministry of finance to the requirements of the accounting information system outputs in its various levels , by disclosing these outputs in transparent and unbiased.

Key words: Computerized Accounting Information System, Rationalizing Decisions, Covid 19 Pandemic.

المقدمة:

تُشكل المعلومات المحاسبية أحد الروافد الأساسية اللازمة لمتخذي القرارات في أي مؤسسة بغض النظر عن نوع هذه المؤسسة، وذلك لما لها من أهمية وتأثير على الجانب الاقتصادي لهذه المؤسسة، وقد ساهم التطور التكنولوجي في زيادة التركيز على المعلومات المحاسبية المحوسبة، وذلك لما توفره من أنظمة وتطبيقات محاسبية إلكترونية تساهم في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات بالشكل والوقت الملائم.

ولا شك بأن فيروس كوفيد-19 من أخطر الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي، مما أدى إلى اتجاه الحكومة الفلسطينية إلى العمل وفقاً لموازنة طوارئ تعطي الأولوية لدعم القطاع الصحي والرواتب وبرامج الإغاثة الطارئة، بالإضافة إلى تقلص الإيرادات بمقدار النصف على الأقل في ظل وضع اقتصادي محلي واقليمي ودولي يلوح بانكماش قادم (حلس، 2020، ص 2).

لذلك فإن الأوضاع الاقتصادية التي ترتبت على جائحة كوفيد-19 من ضعف في الإيرادات، وزيادة في النفقات، وما ترتب عليه من انخفاض في درجة عدم التأكد المحيطة بعملية اتخاذ القرار يتطلب من أي مؤسسة أن يكون لديها نظام معلومات محاسبي سريع ودقيق وملائم يقدم لها معلومات مالية يتم ترجمتها إلى أرقام وتقارير يكون الغرض منها المساهمة في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تمكنها من الاستمرار في أداء المهام المناطة بها بالوقت والشكل المناسب.

لذلك فإن هذه الدراسة تسعى للتعرف على أثر مخرجات أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الرشيدة وذلك بالتطبيق على إحدى الوزارات الحكومية العاملة في قطاع غزة، ألا وهي وزارة المالية خلال جائحة كوفيد-19، وذلك لما تمثله المعلومات المحاسبية من أهمية لهذه الوزارة في اتخاذ القرارات ذات البعد الاقتصادي في المجتمع.

1. مشكلة الدراسة:

نظراً لما لجائحة كوفيد-19 من تأثير على الجانب الاقتصادي للدول، وزيادة حجم الانفاق على الجانب الصحي ودعم القطاعات المتضررة من هذه الجائحة، وبالمقابل انخفاض الإيرادات نتيجة اغلاق عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والكبيرة أبوابها خلال فترة الجائحة، وبالتالي انعكاسه على الإيرادات الحكومية، مما يعني وجود حالة من عدم التأكد، وصعوبة اتخاذ القرارات الرشيدة، ولذلك فإن هذا الأمر يتطلب زيادة الاهتمام بمخرجات الأنظمة المحوسبة من معلومات وتقارير مالية ومحاسبية دقيقة ليكون لها دور في اتخاذ القرارات الحكومية الرشيدة ذات العلاقة بالجائحة بالجودة الملائمة والوقت المناسب.

لذلك فإن مشكلة الدراسة تتمثل في قياس أثر مخرجات أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الرشيدة خلال جائحة كوفيد-19، وكذلك معرفة مدى مرونة هذه الأنظمة في توفير المعلومات المحاسبية الكاملة والدقيقة، وبناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

السؤال الرئيس:

ما هو دور الأنظمة المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الرشيدة خلال جائحة كوفيد-19 في وزارة المالية بقطاع غزة؟

وتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي أهمية وخصائص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بشكل عام وفي في وزارة المالية في قطاع غزة بشكل خاص؟
2. هل يوجد تأثير لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الرشيدة في وزارة المالية في قطاع غزة؟
3. هل يوجد أثر لمخرجات الأنظمة المحاسبية المحوسبة على جودة التقارير المحاسبية في ظل جائحة كوفيد-19؟
4. ما هي المعوقات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية في قطاع غزة؟
5. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية حول أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات في وزارة المالية تعزى للمتغيرات (المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي)؟

2. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بصفة رئيسة إلى التعرف على تأثير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على ترشيد القرارات خلال جائحة كوفيد-19 ، وذلك من خلال التالي:

1. دراسة مدى تأثير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ ترشيد القرارات خلال جائحة كوفيد-19 في وزارة المالية في قطاع غزة.
2. معرفة تأثير مخرجات أنظمة المعلومات المحاسبية على جودة التقارير الصادرة عن وزارة المالية خلال جائحة كوفيد-19.
3. حصر المعوقات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بشكل عام، وفي وزارة المالية في قطاع غزة بشكل خاص.

3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة إلى الأثر الكبير الذي أحدثته جائحة كوفيد-19 على كافة مناحي الحياة في العالم، ومنها الجانب الاقتصادي بشكل عام، والمحور موضع الدراسة ألا وهو تأثير أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات بشكل خاص، ويمكن إيجاز أهمية هذه الدراسة من خلال المحورين التاليين:

الأهمية العلمية:

1. تمثل هذه الدراسة منطلقاً لدراسات أخرى في نفس المجال، بالإضافة إلى كونها من الرسائل المحدودة التي تناولت موضوع تأثير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات خلال جائحة كوفيد-19 بشكل عام وفي القطاع الحكومي بشكل خاص.
2. الأدب النظري والدراسات الواردة في هذه الدراسة قد تشكل إضافة للباحثين في مجال التأثيرات المختلفة لجائحة كوفيد على مهنة المحاسبة بشكل عام، ونظم المعلومات المحاسبية بشكل خاص.

الأهمية العملية:

1. الدراسة مساهمة نوعية، تهدف لمعرفة تأثير نظم المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات خلال جائحة كوفيد-19 بشكل عام وعلى وزارة المالية في قطاع غزة بشكل خاص.
2. قد تساهم هذه الدراسة في تقديم مقترحات لمتخذي القرار في وزارة المالية في قطاع غزة لمعاجلة المعوقات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

4. **حدود الدراسة:**

ستكون حدود الدراسة وفقاً لما يلي:

- **الحد المكاني:** ستطبق هذه الدراسة على وزارة المالية الفلسطينية في قطاع غزة.
- **الحد الزماني:** وهي تغطي فترة جائحة كوفيد في قطاع غزة خلال الفترة من مارس 2020م وحتى مارس 2022م.
- **الحد البشري:** متخذو القرار وأصحاب المواقع الإشرافية في وزارة المالية، والموظفين العاملين في تطوير الأنظمة المالية.
- **الحد العلمي:** تأثير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات خلال جائحة كوفيد-19 بالتطبيق على وزارة المالية الفلسطينية في قطاع غزة.

5. **متغيرات الدراسة:**

المتغير المستقل: نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة

المتغير التابع: ترشيد القرارات

6. **الدراسات السابقة:**

لا يمكن اغفال أهمية نظام المعلومات المحاسبي بشكل عام، والتغيرات الكبيرة التي أحدثتها جائحة كوفيد-19 على قطاعات المجتمع المختلفة بشكل عام، ومنها القطاع الاقتصادي العام أو الخاص مما يتطلب وجود أنظمة معلومات محاسبية قادرة على توفير المعلومات والتقارير الدقيقة وفي الوقت المناسب لاتخاذ قرارات راشدة تتناسب وتواكب حجم هذه الجائحة وتأثيراتها على الدولة والأفراد، مما يستوجب الاطلاع على الأبحاث والدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة وما احتوت عليه من تجارب للعديد من الدول فيما يخص تأثير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اصدار وترشيد القرارات بشكل عام، وخلال الظروف الطارئة بشكل خاص، لذلك ومن خلال البحث والاطلاع المكتبي تمثلت أبرز الدراسات السابقة التي تخدم هدف الدراسة بما يلي:

1. **دراسة (محمد، 2021) بعنوان:**

"دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الانفاق الرأسمالي (دراسة ميدانية على الشركات السعودية)"

هدفت الدراسة إلى إبراز دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الانفاق الرأسمالي، وقياس مدى إدراك القائمين على إدارة مؤسسات القطاع الخاص السعودية لأهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الانفاق الرأسمالي، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلصت الدراسة إلى أن القائمين على إدارة مؤسسات القطاع الخاص السعودية يدركون أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الانفاق الرأسمالي، وأنهم يستخدمون المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الانفاق، وقد أوصت الدراسة بتعزيز إدراك القائمين على إدارة مؤسسات القطاع الخاص السعودية وقناعتهم بأهمية استخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الانفاق الرأسمالي، وتعريفهم بمزايا

الاستخدام من حيث جعل هذه القرارات أكثر رشداً بالإضافة إلى تشجيع القائمين على إدارة مؤسسات القطاع الخاص هناك لزيادة معارفهم بطبيعة المعلومات المحاسبية، وايضاح أثرها على اتخاذ القرارات، وكيفية استخدامها لهذه الغاية.

2. **دراسة (Hashem, 2021):**

"Role of Computerized AIS Applications in Preserving Organizational Financial Performance during COVID19 Moderating Role of Accountants Experience"

هدفت الدراسة إلى فحص دور تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية على الأداء المالي للمؤسسات خلال جائحة كوفيد-19، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الكمي، حيث استخدمت الدراسة استبياناً وزع على 109 فرد داخل مؤسسات أردنية، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن نظم المعلومات المحاسبية ساهمت في المتابعة والمعرفة المستمرة للأداء المالي للمؤسسات خلال فترة الجائحة، الأمر الذي أدى إلى دعم مبدأ اتخاذ القرار الصحيح والسريع بما يصب في مصلحة المساهمين والأفراد والعملاء، وذلك من خلال اتخاذ تدابير احترازية لضمان عدم وصول المؤسسة إلى العسر المالي في ضوء البيانات المالية التي تشكل مجتمعة المخرجات المعلوماتية لأنظمة المعلومات المحاسبية، وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل استراتيجيات إدارة المخاطر من قبل المنظمات عند مواجهة الأزمات والأوبئة.

3. **دراسة (بروبة، 2020) بعنوان:**

"أهمية نظام المعلومات المحوسب في اتخاذ القرارات المالية في منظمات الأعمال"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور نظام المعلومات المحوسب في اتخاذ القرارات، وتوعية منظمات الأعمال على ضرورة مواكبة التطور التكنولوجي الذي يساهم في تطوير نظام المعلومات واتخاذ القرار بدقة وسرعة عالية، وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى أن دمج نظام المعلومات المحوسب المواكب للتطورات التكنولوجية في منظمات الأعمال له انعكاس واضح على أداء العامل، وبالتالي أداء المنظمة ككل في سبيل اتخاذ القرارات الصائبة بكل دقة وفعالية، وأوصت الدراسة بضرورة مضاعفة الجهود من أجل توفير جو ومناخ ملائم داخل منظمات الأعمال.

4. **دراسة (Uzrail& Bardai,2019):**

"Moderating Effect of the Adoption of Computerized Accounting Information Systems and the "
" Perceived Effect on Financial Performance–A Study of Palestinian"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأثر الوسيط لاعتماد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الأداء المالي للشركات (من خلال زيادة الإيرادات وترشيد النفقات)، وقد شمل مجتمع الدراسة جميع الشركات المدرجة في فلسطين، وتم استخدام تحليل الهياكل اللحظية (AMOS) واختبار SPSS لتحليل البيانات والفرضيات، وأظهرت نتائج الدارسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التأثير الوسيط لاعتماد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة (CAIS) والأداء المالي المدرك (PFP)، حيث تم العثور على ثلاثة متغيرات مستقلة -وهي تلبية احتياجات المستخدم من المعلومات (SUI)، وتكاليف اعتماد CAIS (CSA)، وجودة المعلومات المحاسبية من CAIS (QAI) - لها تأثير كبير على الأداء المالي المتصور للشركات.

وخلصت الدراسة إلى أن جميع الشركات المدرجة في فلسطين ترغب في اعتماد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لتعزيز أدائها المالي، وأوصت الدراسة إلى ضرورة إدراك إدارة الشركات الفلسطينية بأهمية تحسين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لزيادة أدائها المالي.

5. **.دراسة (نصير، 2018):**

" دورنظم المعلومات المحاسبية في تعزيزكفاءة القرارات الإدارية في المستشفيات الجامعية الأردنية (دراسة ميدانية)"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز كفاءة القرارات الإدارية في المستشفيات الجامعية الأردنية، و لتحقيق أهداف الدارسة فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي حيث قام الباحث باستخدام الأسلوب الوصفي لوصف المعلومات العامة للمستجيبين من خلال تحويل البيانات غير الكمية إلى بيانات كمية قابلة للقياس، وذلك باستخدام استبانة تم تصميمها خصيصاً لتحقيق أهداف الدراسة، وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود دور لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز كفاءة القرارات الإدارية في المستشفيات الجامعية الأردنية بمستوى مرتفع، ووجود دور لها في تعزيز كفاءة القرارات الاستراتيجية والتكتيكية والتشغيلية، وأوصت الدراسة بضرورة بذل المزيد من الاهتمام من قبل الإدارات في المستشفيات الجامعية في تطوير إجراءات العمل بما يتلاءم مع نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المتوفرة والمستخدمة، وضرورة عقد دورات تدريبية لكافة العاملين في الدوائر المالية على الأنظمة الحديثة والمتطورة بشكل مستمر، وكذلك العمل على تحديث وتطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة باستمرار لتكون مخرجاتها متوافقة مع احتياجات إدارات المستشفيات الجامعية الأردنية وعلى اختلاف مستوياتها التنظيمية في اتخاذ القرارات المتنوعة.

6. **دراسة (سعد والحسومي، 2017):**

"نظم المعلومات المحاسبية و أثرها على اتخاذ القرار– دراسة تطبيقية على مصنع الأعلاف صرمان"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على استخدام نظم المعلومات والمشاكل التي تواجه استخدام نظم المعلومات في مصنع الأعلاف، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استبانة كأداة لجمع البيانات، وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن مصنع الأعلاف لا يستخدم نظم المعلومات، ولا يوجد لديه الإمكانيات البشرية والتقنية والمالية اللازمة لاستخدام المعلومات، وأوصت الدراسة بضرورة توفير المتطلبات اللازمة للتحول إلى تطبيق نظم المعلومات في المصنع، وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتطبيقه، وكذلك تدريب العاملين في المصنع على استخدام التقنيات الحديثة.

7. **دراسة (Francis& Olayemi,2016) بعنوان:**

"Accounting information system as aids to managerial performances"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما يضيفه نظام المعلومات المحاسبي إلى الأداء الإداري في المنظمة، وما يواجه الإدارة من مشاكل في اتخاذ القرار في المؤسسات التعليمية في نيجيريا، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة لتحقيق أهداف الدراسة وتوزيعها على أفراد العينة وتحليلها باستخدام معامل ارتباط بيرسون من خلال برنامج SPSS، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط إيجابي قوية ما بين نظام المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ

القرار، مما يعني أن نظام المعلومات المحاسبية يؤثر بقوة ويعزز من صنع القرار الاستراتيجي في المنظمة، وقد أوصت الدراسة بأن تقوم المؤسسات من وقت لآخر بإشراك الموظفين في البرامج التنموية المحلية والخارجية، توظيف محاسب محترف من ذوي الخبرة والكفاءة من أجل المساعدة في توفير المعلومات القيمة وحفظ السجلات المحاسبية الدقيقة لاتخاذ قرارات فعالة، وأن تسعى المؤسسات التعليمية إلى ترقية مرافقة المحاسبية، وفرض تقسيم المسؤوليات لتعزيز عملية صنع القرار الفعال.

8. **دراسة (العباسي،2015) بعنوان:**

"دورنظام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة – دراسة تطبيقية على عينة من المنظمات الحكومية العاملة في محافظة ميسان بالعراق"

هدفت هذه الدارسة إلى معرفة مدى اعتماد متخذي القرارات الإدارية في المنظمة على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى التعرف على دور نظام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على مجموعة من الفرضيات الخاصة بوجود علاقة ارتباط وتأثير معنوية بين نظام المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات الرشيدة، وللإجابة عن الاثارات البحثية فقد تبنت الدراسة أنموذجاً فرضياً يعبر عن العلاقات المنطقية بين متغيرات الدراسة، ثم تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام مجموعة أساليب إحصائية مناسبة للتحليل، وخلصت الدراسة إلى أن نظام المعلومات المحاسبية المعتمد في المنظمات المبحوثة له علاقة ارتباط وتأثير معنوية في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة، وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها ضرورة تقديم الدعم من الإدارة العليا في تبني نظام المعلومات المحاسبية بشكل أكبر، وكذلك العمل على زيادة إدراك هذه الإدارة لدور هذا النظام ومدى تأثيره في عملية اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة.

التعليق على الدراسات السابقة:

- تناولت الدراسات السابقة نظم المعلومات المحاسبية بشكل عام، وتأثيرها على الأداء المالي، أو ترشيد النفقات وزيادة الإيرادات، أو تعزيز وترشيد القرارات الإدارية...، وكانت مجتمعات الدراسات لمعظم هذه الدراسات مطبقة على القطاع الخاص.
- وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في جوانب عديدة منها أنها تتناول نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة، وكذلك استخدام المنهج الوصفي التحليلي في معظم الدراسات المذكورة.
- وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تدرس تأثير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على ترشيد القرارات في ظل جائحة كوفيد-19، وكذلك فإنها تختلف عن الدراسات السابقة في مجتمع وعينة الدراسة.
- وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في إثراء الدراسة الحالية في الإطار النظري، وأداة الدراسة والنتائج والتوصيات.

7. **الإطار النظري للدراسة:**

يتضح لنا من خلال الدراسات السابقة الأهمية التي تمثلها أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة ومخرجاتها من بيانات وتقارير، ويمكن القول بأن المحاسبة هي وظيفة خدماتية تسعى إلى تزويد المستخدمين بالمعلومات الكمية، ومن

ناحية أخرى فإن نظم المعلومات المحاسبية هي عبارة عن نظام معلومات لتحقيق وظيفة المحاسبة، ومعالجة البيانات والعمليات لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجون إليها للتخطيط والرقابة وإدارة أعمالهم (Dalci&Taniş,2004)، وبشكل بسيط عرفها البعض بأنها النظم التي تقوم بتجميع وتسجيل البيانات وتخزينها ومعالجتها من أجل إنتاج معلومات مفيدة لمتخذي القرارات (Romney&Steinbart,2015)، وجنباً إلى جنب مع التطورات التكنولوجية، تطورت نظم المعلومات المحاسبية وتمت حوسبتها للوصول على المعلومات المحاسبية بشكل الكتروني محوسب، وعرَّف (الفيومي، 1990) نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية بأنها مجموعة من الأجزاء المجتمعة والمتكافئة والمترابطة التي جمعت ونظمت لمعالجة البيانات إلكترونياً، ويتم إدخال المعلومات وتخزينها (المدخلات)، ثم القيام بتشغيلها لإنتاج واستخراج النتائج (المخرجات) وفقاً لبرنامج التشغيل الذي يشتمل على خطوات مفصلة لما يجب عمله لتحقيق الهدف.

ويمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة بأنه نظام قائم على معالجة البيانات المالية من خلال أنظمة مالية محوسبة بهدف تزويد مسؤولي أي مؤسسة بمعلومات مفيدة يمكن البناء عليها في اتخاذ القرارات.

أهداف نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

النظام المحاسبي هو أحد الأنظمة المنتجة للمعلومات داخل أي مؤسسة، والتي تساهم في ترشيد ودعم القرارات التي تصدر عن هذه المؤسسة، لذلك فإن لأي نظم معلومات محاسبية أهداف نذكر منها (أبومحسن، 2020):

1. **الدعم اليومي للعمليات:** ويقصد بها العمليات المالية المتبادلة، أي انتقال قيمة أو منفعة من طرفين نتيجة قرار أو عمل إداري.
2. **دعم اتخاذ القرار:** وذلك من خلال توفير معلومات لعملية اتخاذ القرار، والذي عادةً يجب أن يُتخذ بالتناسب مع عمليات الوحدة الاقتصادية التخطيطية والرقابية.
3. **إنجاز الالتزامات المتعلقة بالإدارة:** إن أهمية الالتزامات تتحدد بتوفير المعلومات اللازمة إلى المستخدمين الخارجيين.

وذكر (عابد، 2019) أهداف أخرى منها:

1. **إنتاج التقارير اللازمة:** التقارير المحاسبية هي التقارير التي تتولد عن النظام المحاسبي في الوحدات بهدف مساعدة المستويات الإدارية المتعددة في اختيار الأهداف ووضع الخطط الملائمة لتحقيق هذه الأهداف.
2. **الدقة في إعداد التقارير:** يجب أن تُعد التقارير بشكل دقيق.
3. **توفير وسائل الرقابة الداخلية في النظام:** بمعنى وجود خطة لتنظيم الوسائل والإجراءات لحماية الأصول، والتأكد من مدى دقة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها.

خصائص نظم المعلومات المحاسبية:

حتى يتحقق الهدف من نظم المعلومات المحاسبية فيجب أن تتمتع بمجموعة من الخصائص التي تجعلها نظاماً معلوماتياً مؤثراً في المؤسسة الموجود فيها، وهذه الخصائص هي (جمعة، 2017):

1. توفير المعلومات المحاسبية عند الطلب وحسب مواصفات جديدة كماً ونوعاً.
2. إمكانية الدمج بين نظام المعلومات المحاسبي ونظام المعلومات الإداري في المنظمة لأن اتخاذ القرارات يتم بالاعتماد على معلومات النظام المحاسبي.

3. أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية في الوقت الملائم لاتخاذ قرارات أو اختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة.
4. أن تتسم بالاقتصاد، بمعنى أن تكون هذه النظم مبررة اقتصادياً لا تزيد تكلفتها عن منافعها على الأقل، وإلا أصبحت تحميلاً على موارد الوحدة.
5. أن تحقق هذه النظم درجة عالية من الدقة والسرية في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية بشكل منتظم.
6. أن تكون هذه النظم سريعة ودقيقة في استرجاع المعلومات بصفة مستمرة.
7. يجب أن توفر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة قنوات اتصال لتدقيق المعلومات إلى داخل وخارج المنشأة، وإجراء ملائمة بين نظم المعلومات والبيئة المحيطة.

فيما ذكر (عابد، 2019) خصائص أخرى هي:

1. **الشمولية:** يعتبر النظام الالكتروني المطبق نظام متكامل، والمعلومات التي يوفرها هي معلومات كافية وتغطي جميع جوانب العمل في المنشأة.
2. **الرقابة الذاتية:** من خلال عدم إمكانية تعديل الفواتير والمستندات بعد طباعتها، وبعد طباعة الكشوفات والتقارير المشتملة عليها.
3. **الخصوصية:** الإمكانيات والقدرات الموجودة والمتوفرة في النظام الإلكتروني تجعله يتفوق على الأنظمة الأخرى من حيث تلبية الحاجات والرغبات الحالية والمستقبلية للمستخدمين.

عملية ترشيد القرارات:

يعتقد الكثير من الباحثين والمختصين في علم الإدارة أن اتخاذ القرارات هو الأساس في كل منظمة، ويتوقف عليها مصير المنظمات، فإذا كانت القرارات المتخذة صائبة وفعالة فسيكون لها آثاراً إيجابية على المنظمة ونجاحها واستمراريتها، أما إذا كانت القرارات غير فعالة وفاشلة فإنها ستؤثر بالسلب على المنظمة، ويمكن أن يعرضها لصعوبات قد تؤدي بها للفشل والزوال (بلال والعمري، 2019).

أنواع القرارات:

يوجد العديد من التصنيفات لأنواع القرارات، وسنكتفي بالحديث عن نوع واحد من هذه التصنيفات، وهو:

تصنيف القرارات حسب درجة توفر المعلومات: حيث تصنف إلى (مشرفي، 1997):

- **قرارات في حالة التأكد:** وهي التي تتخذ في ظروف التأكد التام من طبيعة المتغيرات، والعوامل المؤثرة في عملية صنع القرارات.
- **قرارات في حالة المخاطرة:** وهي التي تتخذ في ظروف وحالات محتملة الوقوع، وبالتالي فإن على متخذ القرار أن يقدر الظروف والمتغيرات المحتملة الحدوث في المستقبل، وكذلك درجة احتمال حدوثها.
- **قرارات في حالة عدم التأكد:** هي التي غالباً ما تقوم بها الإدارة العليا عند تحديد أهداف المشروع العامة وسياساته، ويصعب على الإدارة تحديد الظروف المتوقع وجودها أو حدوثها بسبب عدم توفر معلومات كافية، وبالتالي صعوبة التنبؤ بها.

ويعتقد الباحث أن القرارات التي يجري اتخاذها خلال جائحة كوفيد-19 تصنف ضمن القرارات التي تتخذ في حالة المخاطرة، حيث انها تقع ضمن ظروف وحالات محتملة الوقوع، ويكون دور متخذ القرار أن يُقدِّر الظروف والمتغيرات المحتملة الحدوث مستقبلاً، ودرجة احتمال حدوثها، وبالتالي أي قرارات راشدة تتخذ يجب أن تكون مبنية على نظام معلومات دقيق سواءً القرارات المتعلقة بالجانب الصحي، أو الجانب الاقتصادي أو غيره.

مراحل اتخاذ القرار:

تمر عملية اتخاذ القرار بسلسلة من الخطوات هي (إسبر وعلي، 2018):

أ-**تحديد المشكلة:** أي تشخيص المشكلة وتحليل نقاطها الجوهرية، ومعرفة أبعادها وتوقيت حلها، والمشاكل المترتبة على عدم حلها، بالإضافة إلى المشاكل الناتجة عن حلها.

ب-**البحث عن الحلول البديلة:** وهنا يجب أن يتمتع متخذ القرار بتفكير مبدع للوصول لبدائل مختلفة، واستبعاد البدائل الضعيفة، وحصرها في أقل عدد ممكن من الحلول.

ت-**تقييم الحلول البديلة المتاحة لحل المشكلة:** يقوم متخذ القرار في هذه المرحلة بتقييم جميع الحلول البديلة التي تم حصرها في المرحلة السابقة، ويجب أن تتم عملية التقييم وفقاً لمعايير واعتبارات موضوعية.

ث-**اختيار البديل الأفضل (اتخاذ القرار):** يقوم متخذ القرار بعملية المفاضلة بين البدائل المتاحة بناءً على النتائج المتوقعة من كل بديل، ومقارنتها مع الأهداف الموضوعة، ومن ثمَّ اختيار البديل الأنسب.

ج- **تنفيذ القرارومتابعته:** في هذه المرحلة يتم وضع القرار موضع التطبيق الفعلي.

خصائص عملية اتخاذ القرارات:

إن عملية اتخاذ القرارات تشتمل على مجموعة من الخصائص المميزة لها، وهي باختصار (سالم، 2002):

- عملية قابلة للترشيد: فليس بالإمكان الوصول إلى ترشيد كامل للقرار، وإنما يمكن الوصول إلى حد من المعقولية والرشد.
- تتأثر بعوامل ذات صبغة إنسانية واجتماعية.
- تقوم على الجهود الجماعية المشتركة.
- تتصف بالعموم والشمول.
- عملية ديناميكية مستمرة.
- عملية مقيدة وتتسم بالبطيء أحياناً.
- عملية معقدة وصعبة.

نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وترشيد القرارات:

تعتبر مخرجات النظام المحاسبي القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها في اتخاذ مختلف القرارات مهما كان نوعها، ومستواها، فإذا ما كانت هذه المخرجات صحيحة ودقيقة وكافية، أعدت بشكل جيد وفي الوقت المناسب فإنها تصبح مدخلات سليمة لنظام اتخاذ القرار، ويبقى نجاح هذا الأخير متوقف على كفاءة وخبرة متخذ القرار نفسه، وكذلك سلامة مختلف المراحل التي تمر بها هذه العملية، وبالتالي فإن اتخاذ قرار جيد يعتمد بنسبة كبيرة على نوعية، وكفاية المعلومات بالإضافة إلى ذكاء وخبرة متخذ القرار (لعماري، 2010، ص 83).

وبناءً عليه فإن مساهمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد قرارات الإدارة تنحصر في إن هذه النظم تعمل كقاعدة الكترونية ذات مزايا متعددة للاحتفاظ بالبيانات المحاسبية، وتشغيلها لإنتاج معلومات دقيقة وسريعة وواقعية وبالشكل المناسب عند الطلب، وبالتالي هي معلومات ملائمة تُكوِّن صورة واضحة لدي متخذ القرار عن أحداث الماضي، وتضع مؤشرات عن المستقبل، وتفيد بدلالة أكثر وضوحاً عن الحاضر، مما يساهم في تخفيض مخاطر عدم التأكد لدي متخذ القرار، وإتاحة الوقت الكافي (المهدر سابقاً في عمليات الجمع والتحليل في إطار النظام اليدوي) له للتفكير بتعمق في أكبر عدد ممكن من البدائل المتاحة، ومن ثم اختياره للبديل الأفضل في ضوء الموازنة بين المنافع والمخاطر للبدائل المتاحة، وبالتالي سيتوفر عامل الرشد في القرار المتخذ وسينتج عنه أقل ما يمكن من ردود أفعال سلبية (رملي،2004).

مما سبق يتبين لنا أهمية وجود نظام معلومات محوسب بشكل عام، ومحاسبي بشكل خاص يكون قادراً على أن يوفر معلومات وتقارير مناسبة وملائمة تتناسب مع ظروف المخاطرة وعدم التأكد مثل جائحة كوفيد-19، لأن أي قرار يتخذ بناءً على المعلومات الصادرة من نظام المعلومات الخاص بالمؤسسة يكون له تأثيراته وارتداداته الإيجابية أو السلبية على الظرف الطارئ المتمثل لدينا في جائحة كوفيد-19 وكذلك على القطاعات المختلفة في المجتمع.

نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية:

تعتبر المحاسبة الحكومية أداة المديرين الحكوميين لأغراض الرقابة على الايرادات والنفقات الخاصة بالوزارات والمؤسسات الحكومية، وكذلك لأغراض الاحتفاظ بالمستندات الخاصة بالعمليات المالية وبالموجودات المختلفة، وتصنيف البيانات لاستخدامها لأغراض الرقابة وتنفيذ البرامج الحكومية بكفاءة لذلك فإن المحاسبة الحكومية تتطور بشكل مستمر، ليس فقط للوفاء بالاحتياجات الحسابية، بل لتوفير المعلومات المالية المختلفة التي تعتبر ضرورية لأغراض التخطيط وتحليل المشاريع وبرامج العمل واختبارها وإعداد الموازنات اللازمة.

وقد تم تصميم هذا نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في وزارة المالية ليشمل كافة مراحل الدورة المحاسبية وفق المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وكذلك المعايير الرقابية والإدارية العامة ومواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي، ولتبسيط الاجراءات في عمل الإدارات المالية، وتنظيم الاجراءات اليومية، وتسريع انجاز المعاملات المالية، ومساعدة المديرين الماليين بكافة مستوياتهم الإشرافية في اتخاذ القرارات الصحيحة، لذلك فإن النظام المعلومات المحاسبي المحوسب في وزارة المالية يتميز بما يلي (أبوصفية، 2021):

1. معالجة العمليات المحاسبية للدورة المستندية من بداية إدخال الموازنة، وحتى إتمام عملية الصرف وتسجيل تحصيل الإيرادات وإعداد الحساب الختامي.
2. تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، وأنظمة الرقابة الداخلية الفعالة على النظام المالي.
3. سلامة وأمن وسرية البيانات والمعلومات المالية.
4. بناء وتطوير آلية نموذجية للتعامل مع المهام المكلفة بها الوزارة.
5. ضبط عملية التعامل مع مراكز المسؤولية والجهات المستفيدة داخل وخارج الوزارة.
6. تحديد وضبط العمليات والمعاملات المالية.
7. تزويد المدراء والمعنيين ومستخدمي النظام المالي بالتقارير والاستعلامات اللازمة لأغراض المتابعة واتخاذ القرارات المالية والإدارية.

وتشمل الأنظمة المالية المحوسبة المعمول بها في وزارة المالية الفلسطينية في قطاع غزة الأنظمة التالية (وزارة المالية، 2021):

1. أنظمة النفقات.
2. أنظمة الجمارك والإيرادات.
3. أنظمة الرواتب.
4. أنظمة إدارية.

وسنتطرق بشكل مختصر لكل نظام من هذه الأنظمة على حدي:

أ- أنظمة النفقات وتشمل:

1. **النظام المالي العام:** وهو نظام محاسبي يدير جميع العمليات المحاسبية والدورة المستندية للمعاملات بما فيها المطالبات وإصدار الشيكات والقيود المالية، ويتكامل النظام المالي مع النظام القياسي الخاص بالوزارات بحيث يتم استكمال الدورة المستندية الخاصة بالصرف المركزي دون الحاجة إلى إدخال المعاملات.
2. **النظام المالي القياسي:** وهو نظام مالي محاسبي إلكتروني يدير عمليات الصرف في الوزارات المختلفة، ويهدف إلى توحيد إجراءات الصرف في جميع الوزارات وتوفير الرقابة المالية، ويتم تطويره باستمرار لمواكبة محددات الصرف الخاصة بوزارة المالية.
3. **نظام إعداد الموازنة:** وهو نظام جديد تم تطويره بغرض إعداد الموازنة العامة بمنهجية البرامج والأداء، حيث يقوم النظام بعمل تقديرات للموازنة حسب البرامج والمصروفات السابقة مع إتاحة عمل تعديلات عليها.

ب- أنظمة الجمارك والإيرادات وتشمل:

1. **نظام الجمارك والمكوس:** وهو نظام محوسب للعمليات المالية والإدارية في الإدارة العامة للجمارك بحيث يتم متابعة جميع معاملات الجمارك.
2. **نظام المعابر:** وهو يهدف لإدارة جميع العمليات في المعابر المختلفة، وتم تطويره اعتماداً على تعرفة جمركية موحدة، بحيث يتم إعادة هندسة عمليات المعابر وتوحيدها في جميع المعابر.
3. **نظام ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة:** وهو يختص بإدارة جميع المعاملات المالية والإدارية ومتابعة حسابات المكلفين والتقديرات المالية، والتحصيل في ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل.
4. **ضريبة الأملاك:** وهو نظام لتسجيل الأملاك واحتساب الضريبة المستحقة عليها.
5. **نظام إدارة البترول:** وهو نظام مالي وإداري لجميع عمليات بيع وشراء الوقود التي تقوم به الإدارة العامة للبترول، بحيث يدير العمليات الإدارية والعمليات المحاسبية، ويتم من خلاله عمل سندات القبض من الشركات وإصدار طلبات الشراء وغيرها.

ت- أنظمة الرواتب وتشمل:

1. **نظام رواتب المدنيين:** نظام محاسبي متكامل يشتمل على ما يزيد عن 20 تصنيفاً للدفعات الخاصة بالموظفين كل منها يخضع لآلية محددة في الاحتساب ووفق قوانين وأنظمة مختلفة، ويقوم بجميع العمليات الخاصة بالدورة

المستندية الكاملة لصرف رواتب الموظفين، ويحتوي على التقارير والإحصائيات التي تساعد متخذي القرار والإدارة التابعة لعمل الإجراء المناسب وفق البيانات المتاحة.

2. **نظام رواتب العسكريين:** وهو نظام يتم تطويره من حيث إعادة هيكلة قواعد البيانات والواجهات الخاصة بالمستخدمين، بحيث يشتمل على أفضل الإمكانيات التي تساعد في إعداد رواتب العسكريين بدورته المستندية الكاملة وفقاً للأنظمة والقوانين المعمول بها في إعداد رواتب العسكريين.
3. **نظام رواتب المتقاعدين:** يقوم على تطبيق قوانين التقاعد، وهو يعمل بمثابة هيئة التأمين والمعاشات للموظفين العاملين في الحكومة، حيث يشمل النظام متقاعدي الكادر المدني والعسكري، ويمتلك العديد من التقارير والإحصائيات واستكمال الدورة المستندية لصرف رواتب المتقاعدين، ويتم مواكبة المتغيرات التي تطرأ على البيانات وتقوم بالتطوير المستمر على النظام ليلائم القوانين والأنظمة.

ث- أنظمة إدارية: وتشمل:

1. **نظام العهد والمخازن:** وهو نظام لإدارة عمليات الإدخال والصرف من مخازن وزارة المالية وتسجيل العهد على موظفي الوزارة.
2. **نظام الشراء الإلكتروني:** وهو نظام محوسب لمتابعة طلبيات الشراء الإلكترونية لجميع الوزارات بحيث تقوم الوزارات بإدخال طلبات الشراء، ويقوم كل مسؤول بعمل متابعة وتحديث للطلبات لحين اكتمال الدورة.
3. **نظام العهد الحكومية:** نظام محوسب لمتابعة وإدارة العهد في جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية.
4. **نظام الخدمات اللوجستية:** وهو خاص بإدارة المركبات والمولدات وطلبات الصيانة لها.

من خلال استعراضنا للأنظمة المالية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية الفلسطينية يتبين حجم وتنوع نظام المعلومات المستخدم في الوزارة، وكمية البيانات والمعلومات التي تصدر عن هذا النظام، بالإضافة إلى أهمية هذه الأنظمة لمتخذي القرارات بمختلف مسمياتهم لارتباطها بطبيعة عمل الوزارة المالي وما يتطلبه من وجود نظام معلومات قادر على توفير تقارير عن الإيرادات والنفقات الحكومية بكافة أنواعها، وما يرتبط بها من اتخاذ قرارات اقتصادية تؤثر على جهات المجتمع المختلفة من موظفين ومواطنين ومؤسسات خاصة وعامة.

8. إجراءات الدراسة:

منهجية الدراسة:

انطلاقاً من طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إليها، فقدت استندت هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت مصادر جمع البيانات الثانوية بالكتب والمجلات والدوريات والرسائل العلمية ذات العلاقة بنظام المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات وجائحة كوفيد-19، إضافة إلى مصادر البيانات الأولية والتي تمثلت في الاستبيان الذي تم تصميمه لقياس متغيرات الدراسة ذات العلاقة بتأثير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات خلال جائحة كوفيد بالتطبيق على وزارة المالية الفلسطينية في قطاع غزة.

مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في العاملين في وزارة المالية من أصحاب المسميات الإشرافية (رئيس شعبة، رئيس قسم، مدير دائرة، مدير عام، وكيل وزارة) بالإضافة إلى موظفي تكنولوجيا المعلومات المسؤولين عن تصميم وتطوير الأنظمة المالية،

وبلغ عددهم (122)، وقد استخدم الباحث أسلوب المسح الشامل لصغر حجم المجتمع، حيث تم توزيع (122) استبانة على أفراد مجتمع الدراسة، وقد تم استرداد عدد (98) استبانة، وبنسبة استجابة بلغت (80.33%). وتم استبعاد (7) استبانات غير صالحة للتحليل، وبذلك يكون عدد الاستبانات الصالحة (91) استبانة، ويوضح جدول رقم (1) توزيع أفراد عينة وفيما يلي عرض لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

جدول رقم (01) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية

البيانات الشخصية	الفئة	العدد	النسبة %
المؤهل العلمي	بكالوريوس	63	69.2
	ماجستير	24	26.4
	دكتوراه	4	4.4
المجموع		**91**	**%100**
التخصص	إدارة	2	2.2
	محاسبة	79	86.8
	برمجة – تكنولوجيا المعلومات	10	11.0
المجموع		**91**	**%100**
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	2	2.2
	5 وأقل من 10 سنوات	16	17.6
	10 وأقل من 15 سنة	27	29.7
	15 سنة فأكثر	46	50.5
المجموع		**91**	**%100**
المسمى الوظيفي	رئيس شعبة	10	11.0
	رئيس قسم	38	41.8
	مدير دائرة	34	37.4
	مدير عام	8	8.8
	وكيل وزارة	1	1.1
المجموع		**91**	**%100**

أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة حول أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات - دراسة تطبيقية على وزارة المالية في قطاع غزة خلال جائحة كوفيد-19، وتكونت الاستبانة الدارسة من القسم الأول: وهو عبارة عن البيانات العامة عن المستجيب (المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي)، والقسم الثاني: وهو عبارة عن محاور الدراسة وتتكون من (34) فقرة موزعة على أربعة محاور رئيسة هي: المحور الأول: أهمية نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية وتكون من (8) فقرات، المحور الثاني: أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات خلال جائحة كوفيد-19 وتكون من (8) فقرات، المحور الثالث: أثر مخرجات نظام المعلومات المحاسبية المحوسب على جودة التقارير المحاسبية خلال جائحة كوفيد-19 و تكون من (8) فقرات، المحور الرابع: معوقات نظام المعلومات المحاسبية المحوسب وتكون من (10) فقرات. ولقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي بحيث كلما اقتربت الدرجة من (5) دل على الموافقة العالية، كما هو موضح في الجدول التالي جدول رقم (2):

جدول رقم (02) يوضح المحك المعتمد في الدراسة

الدرجة	الدرجة	المتوسط الحسابي (طول الخلية)		الوزن النسبي المقابل له	
		من	إلى	من	إلى
قليلة جدًا	1	1.00	1.79	20.00	35.99
قليلة	2	1.80	2.59	36.00	51.99
متوسطة	3	2.60	3.39	52.00	67.99
كبيرة	4	3.40	4.19	68.00	83.99
كبيرة جداً	5	4.20	5.00	84.00	100.00

صدق أداة الدراسة:

وهذا تحقق من خلال:

1. **صدق أداة الدراسة:** وتم من خلال عرض الاستبانة على ثلاث محكمين من ذوي الاختصاص، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين، وتم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

2. **صدق الاتساق الداخلي:** وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة، والدرجة الكلية للمجال نفسه، وذلك وفق الآتي:

جدول رقم (03) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات " الاستبانة " والدرجة الكلية للمجال

الفقرة	معامل الارتباط أهمية نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية	الفقرة	معامل الارتباط أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات	الفقرة	معامل الارتباط أثر مخرجات نظام المعلومات المحاسبية المحوسب على جودة التقارير المحاسبية	الفقرة	معامل معوقات نظام المعلومات المحاسبية المحوسب
1	.761**	1	.752**	1	.570**	1	.839**
2	.749**	2	.791**	2	.417*	2	.675**
3	.811**	3	.880**	3	.385*	3	.868**
4	.877**	4	.781**	4	.615**	4	.885**
5	.799**	5	.765**	5	.627**	5	.738**
6	.663**	6	.705**	6	.671**	6	.689**
7	.649**	7	.557**	7	.528**	7	.378*
8	.701**	8	.675**	8	.587**	8	.601**
						9	.709**
						10	.661**

* *الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$).

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية "28" تساوي (0.361)

من الجدول السابق تبين أن:

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات كل محور والدرجة الكلية للمحور التي تنتمي له الفقرة، دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك تعتبر محاور الدراسة صادقة لما وضع لقياسه.

3. الصدق البنائي: ويبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة. ويبين جدول (4) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

جدول رقم (4) معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

الرقم	المجال	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
.1	المحور الأول: أهمية نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية	.653**	.000
.2	المحور الثاني: أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات خلال جائحة كوفيد-19	.756**	.000
.3	المحور الثالث: أثر مخرجات نظام المعلومات المحاسبية المحوسب على جودة التقارير المحاسبية خلال جائحة كوفيد-19	.572**	.001
.4	المحور الرابع: معوقات نظام المعلومات المحاسبية المحوسب	.559**	.001

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha \leq 0.05$.

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية "28" تساوي (0.361)

يتبين من الجدول السابق أن محاور الاستبانة تتمتع بمعاملات صدق دالة إحصائياً، وتفي بأغراض الدراسة.

ثبات أداة الدراسة:

وقد تم التأكد من ثبات الاستبانة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ، والصدق الذاتي، والتجزئة النصفية وذلك كما يلي:

جدول (5) طرق قياس ثبات الاستبانة

المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي*	طريقة التجزئة النصفية	
				معامل الارتباط	معامل الثبات
المحور الأول: أهمية نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية	8	0.889	0.943	0.780	0.865
المحور الثاني: أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات خلال جائحة كوفيد-19	8	0.884	0.940	0.741	0.851

المحور الثالث: أثر مخرجات نظام المعلومات المحاسبية المحوسب على جودة التقارير المحاسبية خلال جائحة كوفيد-19	8	0.678	0.823	0.577	0.712
المحور الرابع: معوقات نظام المعلومات المحاسبية المحوسب	10	0.890	0.943	0.715	0.815
جميع المجالات معاً	34	0.779	0.883	0.759	0.796

*الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

يتبين من النتائج الموضحة في جدول (05) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل المحاور، وكذلك قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل المحاور، وأيضا الثبات مرتفع ودال احصائياً، مما يشير أن المقياس يتسم بدرجة جيدة من الثبات.

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية، ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة، وصلاحيتها لتحليل النتائج، والإجابة على أسئلة الدراسة، واختبار فرضياتها.

اختبار التوزيع الطبيعي: Normality Distribution Test

تم استخدام اختبار كولمجوروف– سمرنوف Kolmogorov-Smirnov Test (K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، حيث تبين أن قيمة الاختبار تساوي(0.737)، والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.649)، لجميع محاور الدراسة، هي أكبر من مستوى الدلالة(0.05)، وبذلك فإن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي حيث تم استخدام الاختبارات المعلَمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

وللإجابة على أسئلة الدراسة قام الباحث باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) لتفريغ وتحليل البيانات من واقع الاستبانة، حيث تم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية وهي: (النسب المئوية والتكرارات، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الوزن النسبي، معامل ارتباط بيرسون، معادلة ألفا كرونباخ، واختبار كولمجوروف – سمرنوف، اختبار T-Test في حالة عينة واحدة،T في حالة عينتين (Independent Samples T-Test) ، اختبار One-Way ANOVA) في إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة للدراسة. وقد تم استخدام درجة ثقة (95%) في اختبار كل الفروض الإحصائية للدراسة، بما يعني أن احتمال الخطأ يساوي (5%)، وهي النسبة المناسبة لطبيعة الدراسة.

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

أولاً: نتائج الفرضية الأولى:

وتنص الفرضية على ما يلي:

يوجد أهمية لنظام المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية في قطاع غزة في ظل جائحة كوفيد-19.

تم الإجابة على هذه الفرضية باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، واختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (6) فقرات محور أهمية نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	يتمتع نظام المعلومات المحاسبي المحوسب الحالي بالدقة والخلو من الأخطاء.	3.51	0.72	6.691	.000	70.11	5	كبيرة
2	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المعلومات المطلوبة لمتخذي القرار في الوقت المناسب	3.65	0.78	7.930	.000	72.97	3	كبيرة
3	يتمتع نظام المعلومات المحاسبي المحوسب الحالي بالمرونة في معالجة البيانات.	3.47	0.89	5.086	.000	69.45	6	كبيرة
4	يتضمن نظام المعلومات المحاسبي المحوسب إجراءات رقابية تساعد في تحقيق أهدافها.	3.41	0.94	4.115	.000	68.13	7	كبيرة
5	نظام المعلومات المحاسبي المحوسب له قدرة على استرجاع وتخزين وعرض المعلومات وطباعتها.	3.93	0.70	12.801	.000	78.68	2	كبيرة
6	نظام المعلومات المحاسبي المحوسب له القدرة عالية في اكتشاف الأخطاء وتنبيه المستخدمين لوجود هذه الأخطاء.	3.23	0.93	2.362	.020	64.62	8	متوسطة
7	يوفر نظام المعلومات المحاسبية عنصر السرية، وإعطاء الصلاحيات للمستخدمين كل حسب مهامه.	3.97	0.74	12.515	.000	79.34	1	كبيرة
8	يتميز نظام المعلومات المحاسبي المحوسب المعلومات المحاسبية بسهولة توصيل المعلومات لكافة أصحاب العلاقة.	3.64	0.85	7.153	.000	72.75	4	كبيرة
	الدرجة الكلية للمحور	**3.60**	**0.59**	**9.664**	**.000**	**72.01**		**كبيرة**

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- أن أعلى ترتيب فقرة رقم (7)، وهي (يوفر نظام المعلومات المحاسبية عنصر السرية، وإعطاء الصلاحيات للمستخدمين كل حسب مهامه)، وجاءت بمتوسط حسابي (3.97) والدرجة الكلية(5) أي أنها قد جاءت بوزن نسبي (79.34%)، قيمة الاختبار(12.515)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي(3)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبهما في المرتبة الأولى في هذا المجال.

وهذا يدل على وجود نظام رقابي فعال على أنظمة المعلومات المطبقة، مما يزيد من الثقة بهذه البيانات، وتأكيد على وجود فصل ما بين المهام والصلاحيات يزيد من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي المحوسب.

- أدنى ترتيب فقرة رقم (6)، وهي (نظام المعلومات المحاسبي المحوسب له القدرة عالية في اكتشاف الأخطاء وتنبيه المستخدمين لوجود هذه الأخطاء)، بمتوسط حسابي يساوي(3.23)، وأي أن المتوسط الحسابي النسبي(64.62%)، قيمة الاختبار (2.36)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.020 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأخيرة في هذا المجال.

وهذا يدل على الحاجة إلى تطوير أنظمة المعلومات لسد الثغرات التي تجعله قادراً على اكتشاف الأخطاء، وتنبيه المستخدمين لها لما لهذا الأمر من تأثير على المخرجات النهائية لهذا النظام.

- وبشكل عام قد بلغ المتوسط الحسابي لمحور" **أهمية نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية** " (3.60) (من الدرجة الكلية 5)، وبوزن نسبي يساوي (72.01%)، وقيمة اختبار (ت) (9.66)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (.000) لذلك يعتبر هذا المحور " دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه المحور قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة **كبيرة** من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المحور **وبذلك نقبل الفرضية القائلة بأنه يوجد أهمية لنظام المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية في قطاع غزة في ظل جائحة كوفيد-19**.

ثانياً: نتائج الفرضية الثانية:

وتنص الفرضية على ما يلي:

يوجد أثر لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات خلال جائحة كوفيد-19.

تم الإجابة على هذا السؤال باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، واختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (7) فقرات محور أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات خلال جائحة كوفيد-19

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	ساهمت نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الرشيدة خلال جائحة كوفيد-19	3.35	0.77	4.38	.000	67.03	5	متوسطة
2	ساهمت نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في عملية التخطيط المالي خلال جائحة كوفيد-19	3.14	0.85	1.60	.113	62.86	8	متوسطة
3	تساهم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تصحيح القرارات	3.37	0.85	4.18	.000	67.47	2	متوسطة

	وتعزيزها التأكد من فاعليتها خلال جائحة كوفيد-19							
4	ساهمت نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تقييم أداء المراكز الايرادية خلال جائحة كوفيد-19	3.49	0.87	5.40	.000	69.89	1	كبيرة
5	ساهمت نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في توفير المعلومات اللازمة لخطط مواجهة جائحة كوفيد-19	3.35	0.78	4.30	.000	67.03	5	متوسطة
6	ساهمت نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تقييم أداء الإدارات المالي المختلفة داخل الوزارة خلال جائحة كوفيد-19	3.37	0.71	5.02	.000	67.47	2	متوسطة
7	ساهمت نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تقييم الأداء المالي للوزارات والمراكز التي تتلقى موازنتها من وزارة المالية خلال جائحة كوفيد-19	3.29	0.72	3.79	.000	65.71	7	متوسطة
8	ساهمت نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحديد الموقف المالي للوزارة بدقة خلال جائحة كوفيد-19	3.37	0.78	4.55	.000	67.47	2	متوسطة
	الدرجة الكلية للمحور ككل	**3.34**	**0.57**	**5.77**	**.000**	**66.87**		**متوسطة**

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- أن أعلى ترتيب فقرة رقم (4)، وهي (ساهمت نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تقييم أداء المراكز الايرادية خلال جائحة كوفيد-19، وجاءت بمتوسط حسابي (3.49) والدرجة الكلية(5) أي أنها قد جاءت بوزن نسبي (69.89%), قيمة الاختبار(4.18)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي(3)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبهما في المرتبة الأولى في هذا المجال.

وهذا يدل على اهتمام متخذو القرار بالمرافق والإدارات الايرادية، وذلك نظراً للتأثيرات السلبية التي لحقت بالجانب الاقتصادي خلال جائحة كوفيد-19، والحاجة إلى تحسين الإيرادات لتغطية النفقات.

- أدنى ترتيب فقرة رقم (2)، وهي (ساهمت نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في عملية التخطيط المالي خلال جائحة كوفيد-19، بمتوسط حسابي يساوي(3.14)، وأي أن المتوسط الحسابي النسبي(62.86%)، قيمة الاختبار (1.60)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.113 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأخيرة في هذا المجال.

وهذا يعطي مؤشراً لمتخذي القرار إلى ضرورة تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية بحيث تكون ملائمة لعملية التخطيط المالي بشكل عام، وخلال الأزمات والطوارئ بشكل خاص.

وبشكل عام قد بلغ المتوسط الحسابي لمحور" **محور أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات خلال جائحة كوفيد-19**" (3.34) (من الدرجة الكلية 5)، وبوزن نسبي يساوي (66.87%)، وقيمة اختبار (ت) (5.77)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (.000) لذلك يعتبر هذا المحور " دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه المحور قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة **متوسطة** من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المحور وبذلك نقبل الفرضية القائلة بأنه **يوجد أثر لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات خلال جائحة كوفيد-19.**

ثانياً: نتائج الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية على ما يلي:

يوجد أثر لمخرجات الأنظمة المحاسبية المحوسبة على جودة التقارير المحاسبية في وزارة المالية خلال جائحة كوفيد-19.

وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، واختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (8) فقرات محور يوجد أثر لمخرجات الأنظمة المحاسبية المحوسبة على جودة التقارير المحاسبية في وزارة المالية خلال جائحة كوفيد-19

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	وفرت مخرجات نظام المعلومات المحاسبي التقارير المحاسبية اللازمة للمستفيدين في الوقت المناسب خلال جائحة كوفيد-19	3.60	0.76	7.60	.000	72.09	3	كبيرة
2	التقارير الصادرة عن نظام المعلومات المحاسبي المحوسب تتميز بعد التحيز خلال جائحة كوفيد-19	3.81	0.59	13.05	.000	76.26	1	كبيرة
3	تتميز التقارير المحاسبية الصادرة عن نظام المعلومات المحاسبي المحوسب بالمرونة وإمكانية إعادة معالجتها بما يلائم الجهة المستفيدة منها.	3.54	0.66	7.84	.000	70.77	5	كبيرة
4	تتصف التقارير الصادرة عن نظام المعلومات المحاسبي المحوسب بقدرته على تقديم تغذية عكسية لمتخذ القرار	3.47	0.66	6.88	.000	69.45	7	كبيرة
5	التقارير المحاسبية الصادرة عن نظام المعلومات المحاسبي المحوسب تعرض بصورة صادقة الوضع المالي للوزارة بشكل خاص والحكومة بشكل عام	3.49	0.77	6.16	.000	69.89	6	كبيرة

6	تتميز التقارير الصادرة عن نظام المعلومات المحاسبية بالإفصاح والشفافية	3.44	0.73	5.72	.000	68.79	8	كبيرة
7	تتميز التقارير الصادرة عن نظام المعلومات المحاسبي المحوسبة بأنها حيادية.	3.66	0.72	8.76	.000	73.19	2	كبيرة
8	تتميز التقارير الصادرة عن نظام المعلومات المحاسبي المحوسب بقابليتها للمقارنة ليتمكن المستفيدين من اتخاذ القرارات السليمة.	3.60	0.70	8.27	.000	72.09	3	كبيرة
الدرجة الكلية للمحور		**3.58**	**0.40**	**13.93**	**.000**	**71.57**		**كبيرة**

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- أن أعلى ترتيب فقرة رقم (2)، وهي (التقارير الصادرة عن نظام المعلومات المحاسبي المحوسب تتميز بعدم التحيز خلال جائحة كوفيد-19، وجاءت بمتوسط حسابي (3.81) والدرجة الكلية(5) أي أنها قد جاءت بوزن نسبي (76.26%)، قيمة الاختبار(13.05)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي(3)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبهما في المرتبة الأولى في هذا المجال.

وهذا مؤشر على لزيادة الموثوقية والمصداقية في التقارير الصادة عن الأنظمة المحوسبة، وعدم وجود تحيز في نتائج أو مخرجات هذه الأنظمة.

- أدنى ترتيب فقرة رقم (6)، وهي (تتميز التقارير الصادرة عن نظام المعلومات المحاسبية بالإفصاح والشفافية)، بمتوسط حسابي يساوي(3.44)، وأي أن المتوسط الحسابي النسبي(68.79%)، قيمة الاختبار (5.72)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأخيرة في هذا المجال.

ويُرجح الباحث السبب في ذلك إلى تعدد مصادر الإيرادات الداخلية والخارجية لوزارة المالية، والظروف السياسية المرتبطة بقطاع غزة، مما يجعلها تحجم عن الإفصاح بشكل شفاف عن إيراداتها ونفقاتها بشكل صريح.

وبشكل عام قد بلغ المتوسط الحسابي لمحور" يوجد أثر لمخرجات الأنظمة المحاسبية المحوسبة على جودة التقارير المحاسبية في وزارة المالية خلال جائحة كوفيد19 (3.58) (من الدرجة الكلية 5)، وبوزن نسبي يساوي (71.57%)، وقيمة اختبار (ت) (13.93)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (.000) لذلك يعتبر هذا المحور " دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه المحور قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة **كبيرة** من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المحور وبذلك نقبل الفرضية القائلة بأنه يوجد أثر لمخرجات الأنظمة المحاسبية المحوسبة على جودة التقارير المحاسبية في وزارة المالية خلال جائحة كوفيد19.

ثانياً: نتائج الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية على ما يلي:

يوجد معوقات تواجه نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية في قطاع غزة.

وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، واختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (9) فقرات محور معوقات تواجه نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية في قطاع غزة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	ارتفاع تكلفة تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة.	3.24	1.06	2.180	.032	64.84	8	متوسطة
2	لا يوجد رؤية واضحة من متخذ القرار بخصوص المخرجات المطلوبة من نظام المعلومات المحاسبي	3.16	1.05	1.503	.136	63.30	10	متوسطة
3	عدم وجود كادر فني كافي لتلبية متطلبات تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية.	3.53	1.08	4.666	.000	70.55	2	كبيرة
4	عدم وجود تطوير للكادر البشري العامل في تكنولوجيا المعلومات	3.49	1.00	4.698	.000	69.89	3	كبيرة
5	عدم تلبية نظم المعلومات المحاسبية المتوفرة لمتطلبات متخذي القرار داخل الوزارة	3.18	1.02	1.648	.103	63.52	9	متوسطة
6	عدم مواكبة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة للتطورات التكنولوجية المتلاحقة.	3.26	0.94	2.674	.009	65.27	7	متوسطة
7	عدم وجود حوافز تشجيعية للعاملين في تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة.	4.05	0.83	12.055	.000	81.10	1	كبيرة
8	ضعف اهتمام الإدارة العليا بتطوير أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة.	3.47	1.08	4.180	.000	69.45	4	كبيرة
9	ضعف البنية التحتية التكنولوجية بسبب ظروف الحصار ونقص الامكانيات في قطاع غزة	3.29	1.01	2.687	.009	65.71	6	متوسطة
10	ضعف المعرفة لدى المستخدمين بكيفية التعامل مع أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة.	3.41	0.99	3.923	.000	68.13	5	كبيرة
	الدرجة للمحور ككل	**3.41**	**0.59**	**6.574**	**.000**	**68.18**		**كبيرة**

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- أن أعلى ترتيب فقرة رقم (7)، وهي (عدم وجود حوافز تشجيعية للعاملين في تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة)، وجاءت بمتوسط حسابي (4.05) والدرجة الكلية(5) أي أنها قد جاءت بوزن نسبي (81.10%)، قيمة الاختبار(12.055)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي(3)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأولى في هذا المجال.

ولعل السبب في ذلك هو الوضع الاقتصادي الصعب في قطاع غزة، ولجوء وزارة المالية في قطاع غزة إلى صرف رواتب غير كاملة لموظفيها لا تزيد عن 60% حتى تاريخ كتابه هذه الدراسة، وبالتالي صعوبة صرف حوافز تشجيعية لبعض فئات الموظفين، بينما لا تستطيع صرف الراتب الأساسي للبعض الآخر.

- أدنى ترتيب فقرة رقم (2)، وهي (لا يوجد رؤية واضحة من متخذ القرار بخصوص المخرجات المطلوبة من نظام المعلومات المحاسبي)، بمتوسط حسابي يساوي(3.16)، وأي أن المتوسط الحسابي النسبي(63.30%)، قيمة الاختبار (1.50)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.136 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأخيرة في هذا المجال.

وهذا يدل على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهد من قبل متخذي القرار لتحديد الاحتياجات المطلوبة من الأنظمة المالية الموجودة.

وبشكل عام قد بلغ المتوسط الحسابي لمحور" **توجد معوقات تواجه نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية في قطاع غزة** خلال جائحة كوفيد19 (3.41) (من الدرجة الكلية 5)، وبوزن نسبي يساوي (68.18%)، وقيمة اختبار (ت) (6.57)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (.000) لذلك يعتبر هذا المحور " دال إحصائياً عند مستوى دلالة (.05 $\alpha \leq$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه المحور قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة **كبيرة** من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المحور وبذلك نقبل الفرضية القائلة بأنه **توجد معوقات تواجه نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية في قطاع غزة خلال جائحة كوفيد-19.**

نتائج اختبار الفرضية الخامسة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات اجابات أفراد العينة حول أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات في وزارة المالية في قطاع غزة خلال جائحة كوفيد-19 تعزى للمتغيرات الديموغرافية (المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي).

جدول(10) الفروقات بالنسبة لمتغيرات (المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي)

المحور	المؤهل العلمي	التخصص	سنوات الخبرة	المسمى الوظيفي
	اسم الاختبار "التباين الأحادي"	اسم الاختبار "التباين الأحادي"	اسم الاختبار "التباين الأحادي"	اسم الاختبار "التباين الأحادي"

	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية "Sig."	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية "Sig."	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية "Sig."	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية "Sig."
المحور الأول: أهمية نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية	0.753	0.474	8.059	0.001	0.725	0.540	0.916	0.458
المحور الثاني: أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات خلال جائحة كوفيد-19	0.851	0.431	1.712	0.186	0.329	0.804	0.895	0.471
المحور الثالث: أثر مخرجات نظام المعلومات المحاسبية المحوسب على جودة التقارير المحاسبية خلال جائحة كوفيد-19	2.967	0.057	0.497	0.610	0.347	0.791	0.295	0.880
المحور الرابع: معوقات نظام المعلومات المحاسبية المحوسب	0.550	0.579	1.219	0.300	1.963	0.125	1.763	0.144

وقد تبين من الجدول السابق:

أنه باستخدام اختبار " التباين الأحادي" لمقارنة 3 متوسطات أو أكثر من البيانات، تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لإجابات المبحوثين كانت أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لجميع محاور باستثناء المحور الأول، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية تعزى للمتغيرات الديموغرافية (المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي) حول أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات في وزارة المالية في قطاع غزة خلال جائحة كوفيد-19.

وهذا يدل على موافقة أفراد العينة بمختلف مؤهلاتهم وخبراتهم ومسمياتهم الوظيفية على أهمية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لإجابات المبحوثين كانت أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمحور الأول، وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة معنوية تعزى لمتغير (التخصص) حول أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات في وزارة المالية في قطاع غزة خلال جائحة كوفيد-19 ولصالح فئة برمجة – تكنولوجيا المعلومات صاحبة المتوسط الحسابي الأكبر.

ولعل هذه النتيجة تُفسر إلى شعور فئة مبرمجي الأنظمة في الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات بعدم اهتمام الإدارة بهم بشكل خاص، والحاجة إلى زيادة التركيز والاهتمام بهم وباحتياجاتهم.

9. النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

في ضوء تحليل بيانات الاستبانة والإطار النظري للدراسة فقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج أهمها:

1. أهمية مخرجات نظم المعلومات المحاسبي المحوسب في وزارة المالية سواءً لمتخذي القرار داخل الوزارة، أو للمستفيدين من هذه المخرجات خارج الوزارة.
2. قيام وزارة المالية بتصميم وتجهيز العديد من الأنظمة المالية المحوسبة التي تتلاءم مع الأنشطة والأهداف التي تسعى لها.
3. وجود تأثير لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات بشكل عام وخلال جائحة كوفيد-19 بشكل خاص.
4. نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في وزارة المالية له القدرة على اكتشاف الأخطاء وتنبيه المستخدمين لها.
5. مساهمة نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في تقييم المراكز الايرادية خلال جائحة كوفيد-19.
6. تساهم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في التخطيط المالي بشكل متوسط.
7. تميز التقارير الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بعدم التحيز.
8. وجود ضعف في الإفصاح والشفافية بخصوص التقارير الصادرة عن نظام المعلومات المحاسبي المحوسب.
9. عدم وجود حوافز تشجيعية للعاملين في تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية.
10. وجود معوقات بشرية ومادية متنوعة تواجه تطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء نتائج التحليل الإحصائي يوصي الباحث بما يلي:

1. ضرورة قيام متخذي القرار في وزارة المالية بوضع رؤية وأهداف واحتياجات واضحة للمخرجات والتقارير والنماذج المطلوب الحصول عليها من أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة.
2. ضرورة اهتمام الوزارة بمتطلبات مستخدمي مخرجات نظام المعلومات المحاسبية بأنماطها المختلفة، وذلك بالإفصاح عن تلك المخرجات بشكل شفاف وغير متحيز.
3. العمل على تطوير المستمر لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من خلال:
   - زيادة قدرة هذه النظم على سد الثغرات الموجودة في الأنظمة الحالية، وبما يضمن من تحسين قدرتها على اكتشاف الأخطاء وتنبيه المستخدمين لها.
   - تهيئة النظم لتكون عنصراً فاعلاً في عملية التخطيط المالي واتخاذ القرارات ورسم السياسات في الوزارة.
   - وجودة خطة خاصة للتعامل مع نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تتلاءم مع ظروف الطوارئ والأزمات.
   - توفير المتطلبات البشرية والمادية والتكنولوجية التي تحتاجها أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية في قطاع غزة.
   - المواكبة المستمرة للمستجدات التقنية في مجال نظم المعلومات المحاسبية.
4. ضرورة الاهتمام بتطوير مؤهلات وخبرات مصممي ومطوري نظم المعلومات المحاسبية، وتوفير الحوافز المناسبة لهم بما يضمن استمرارية قدرتهم على العطاء والتطور.

5. تنمية قدرات متخذي القرار من خلال دورات تدريبية وورش عمل لزيادة قدرتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة، والتعامل مع ظروف الطوارئ والأزمات.
6. ربط نظام المعلومات المحاسبي بأنظمة المعلومات الأخرى للوصول إلى نظام معلومات متكامل قادر على المساعدة في اتخاذ القرارات الإدارية بشكل رشيد.

لائحة المراجع

1. أبوصفية، محمد، مدير عام الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات: وزارة المالية الفلسطينية في قطاع غزة، 2021/09/08.
2. أبومحسن، أحمد، مدى توافق نظم المعلومات المحاسبية للمصارف مع متطلبات نظام الإفصاح الإلكتروني الموحد "دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية 2019". رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم، السودان، (2020).
3. إسبر، سعيد عزيز وآخرون، معوقات استخدام نظم المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية – دراسة ميدانية على الشركات الصناعية العاملة في الساحل السوري. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد الأربعون، العدد (4)، (2018).
4. بروبة، إلهام، أهمية نظام المعلومات المحوسب في اتخاذ القرارات المالية في منظمات الأعمال، مجلة نور للدراسات والأبحاث، المجلد (6)، العدد (10)، (2020).
5. بلال، زروق عثمان، أثر خصائص المعلومات المحاسبية على جودة اتخاذ القرارات – دراسة ميدانية في الشركات الصناعية بمحافظة ظفار – سلطنة عمان. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (27)، العدد (3)، (2019).
6. جمعة، عاصم سعيد، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في منشآت الأعمال-دراسة ميدانية على المنشآت الصناعية في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، (2017).
7. حلس، رائد، تقدير موقف: تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد الفلسطيني. مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، فلسطين: غزة، (2020).
8. رملي، فياض حمزة، مساهمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد قرارات الإدارة – دراسة حالة الشركة السودانية للاتصالات المحدودة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، (2004).
9. سالم، كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق. دار الثقافة، ط7 ، عمان، (2002).
10. سعد، محمد الطاهر، وآخرون، المعلومات المحاسبية وأثرها على اتخاذ القرار – دراسة تطبيقية على مصنع الأعلاف صرمان. مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد (3)، (2017).

11. عابد، أحمد مزهر، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية. مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة واسط، العدد (34)، (2019).
12. العباسي، علاء عبد السلام، دور نظام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة – دراسة تطبيقية على عينة من المنظمات الحكومية العاملة في محافظة ميسان بالعراق. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (24)، العدد (4)، (2016).
13. عبد الله، لغواطي، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات – حالة مؤسسة سونطراك مركب-GL2Z. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير قسم المالية والمحاسبة، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، (2014).
14. لعماري، أحمد، المعلومات المحاسبية وترشيد القرار في ظل تطبيق النظام المالي والمحاسبي بالجزائر. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المركز الجامعي بالوادي، العدد (1)، السنة الأولى، (2010).
15. محمد، السماني عطا، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الانفاق الرأسمالي (دراسة ميدانية على الشركات السعودية). المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، العدد (25)، (2021).
16. مشرفي، حسن، نظرية القرارات الإدارية- مدخل كمي في الإدارة. الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، (2017).
17. نذير، حاجي، عملية ترشيد القرارات الإدارية في ظل الإدارة الإلكترونية ببلدية البليدة. مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد (4)، العدد (2)، (2020).
18. نصير، أحمد إرشيد، دور نظم المعلومات المحاسبية في تعزيز كفاءة القرارات الإدارية في المستشفيات الجامعية الأردنية (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جدارا، الأردن، (2018).
19. وزارة المالية، دليل الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات. فلسطين: غزة، (2021).
20. Etzioni, Oren. "The World-Wide Web: Quagmire or Gold Mine?" Communications of the ACM. 39 (11), pp. 65-68, (2016).
21. Francis, udeh, And Others. Accounting information system as aids to managerial performances. Scientific research journal, Vol (5), (2016).
22. Hashem, Firas. Role of Computerized AIS Applications in Preserving Organizational Financial Performance during COVID19 Moderating Role of Accountants Experience, International Business Research, 14 (4), 87-100, (2021).
23. Dalci, Ilhan and Others. "Benefits of Computerized Accounting Information Systems on the JIT Production Systems". In Review of Social, Economic & Business Studies, vol. (2), 45-64, (2002).
24. Romney Marshall, And Others, Accounting Information Systems. 13 Th, by Pearson Education, Inc. prentice hall, New Jersey, (2015).

25. Al-Hattami, Hamood Mohd and Others, the role of Accounting Information System AIS in rationalizing human resource related decisions- A case study of selected commercial banks in Yemen. International Journal of Management Studies, Vol.–VI, Special Issue 2, 84-91, (2019).
26. Uzrail, Ayman, and Others, Moderating Effect of the Adoption of Computerized Accounting Information Systems and the Perceived Effect on Financial Performance–A Study of Palestinian. International Journal of Creative and Innovative Research In All Studies, Vol. (2) Issue. (2), 63-74, (2019).

التدقيق المحاسبي ودوره في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية
دراسة ميدانية لعينة من مدققي الحسابات الخارجيين في الجزائر

The role of Accounting Audit in achieving the quality of accounting information
Afield study of a sample of external Auditors in Algeria

د. خالد بعاشي
المركز الجامعي إليزي 33000، الجزائر

الملخص:
هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية وذلك في إطار حوكمة المؤسسات. ولتحقيق هذا الهدف تم تطوير استبيان وتوزيعه على عينة من مدققي الحسابات الخارجيين .
وتوصلت الدراسة إلى أن التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق الممثلة أساسا في المصداقية، السرية، النزاهة والشفافية إضافة إلى الكفاءة المهنية تساهم بدرجة عالية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، من خلال زيادة ملائمتها وموثوقيتها، وجعلها أكثر قابلية للمقارنة.
الكلمات المفتاحية: معايير التدقيق المحاسبي، جودة المعلومات المحاسبية، مدقق حسابات خارجي، حوكمة المؤسسات.

Abstract:
This study aimed to identify the extent to which the external auditor's compliance with auditing standards contributes to achieving the quality of accounting information in economic institutions within the framework of corporate governance. To achieve this study, a questionnaire was developed and distributed to a sample of external auditors.
The study found that the external auditor's commitment to auditing standards, mainly represented in credibility, confidentiality, integrity and transparency, in addition to professional competence, contributes to a high degree to achieving the quality of accounting information, by increasing its relevance and reliability, and making it more comparable.
Key words: Accounting Auditing Standards; quality of accounting information; external auditor; corporate governance.

مقدمة:

تعد مهنة التدقيق المحاسبي من المهن المهمة والفعالة والضرورية من أجل حماية المؤسسات من مخاطر متنوعة تختلف على حسب اختلاف طبيعة النشاط والأعمال، حيث تبرز قيمة وأهمية هذه المهنة إذا تم تفعيلها وتوظيفها على الوجه الأمثل، وعلى حسب المعايير والأخلاق المهنية المنظمة لها، لذلك تقع على عاتقها مسؤوليات كبيرة تجاه المؤسسة وعملائها والمساهمين وأصحاب المصالح ومجلس الإدارة. حيث تعد معايير الأداء المهني الخاصة بمهنة التدقيق المحاسبي عنصرا مهما للمهنة التي تعمل على توفير المعلومات الضرورية والملائمة لمستخدميها، وتعمل على مساعدة الإدارة التنفيذية في القيام بمهامها وإدارة أعمالها في بيئة رقابية فعالة، مما يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذلك حماية أصول وممتلكات وأنشطة المؤسسة من التلاعب والفساد وسوء الاستخدام.

ومن أجل تمكين المدقق الخارجي من القيام بمسؤولياته كاملة فلابد من منحه صلاحيات تتمثل أهمها في حرية الاطلاع على أية بيانات أو معلومات أو مستندات دون قيود أو حدود، حتى يستطيع إبداء رأي واضح ودقيق فيما يتعلق بنتائج أعمال التدقيق. بالإضافة إلى ضرورة التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق لما لها من أهمية بالغة في إعطاء معلومات ذات قيمة ومنفعة لمستخدميها. ولذلك نجد أن وظيفة التدقيق الخارجي قد تطورت من مجرد البحث عن الأخطاء والانحرافات إلى أداة فعالة في خدمة الإدارة، حيث أصبح التدقيق الخارجي يساهم في تطوير نظام الرقابة الداخلية ويساعد الإدارة على التسيير أو تدعيم ما يسمى بحوكمة المؤسسات، وكذلك المساهمة في تقييم وإدارة المخاطر، والمساهمة في تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقييم الأداء والفعالية، والعمل على تحسين المعلومة المحاسبية وإيصالها إلى مستخدميها في وقتها المناسب.

تتجلى إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: **هل التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق يساهم في الرفع من جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها؟**

وانطلاقا من إشكالية الدراسة الرئيسية يمكننا استنباط الأسئلة الفرعية التالية:

- **هل التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق يؤدي إلى زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية؟**
- **هل التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق يؤدي إلى زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية؟**
- **هل التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق يؤدي إلى زيادة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة؟**

أما الفرضيات التي تسعى الدراسة لإثباتها فتتمثل فيما يلي:

- **التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق يساهم في زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية.**
- **التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق يساهم في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.**
- **التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق يساهم في زيادة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.**

وفيما يخص أهمية الدراسة فهي تتجلى في أهمية التدقيق الخارجي بحد ذاته، كونه عنصر أساسي للرقابة الخارجية المطبقة على المؤسسات الاقتصادية، لا يمكن الاستغناء عنه. إضافة إلى أهمية معايير التدقيق الخارجي ممثلة في المعايير العامة للتدقيق ومعايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقرير التي تساهم في تنظيم مهنة التدقيق الخارجي وتضبط عمل المدقق الخارجي، وتساعده في أداء مهامه على أحسن وجه.

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق على جودة المعلومة المحاسبية، ومعرفة مدى مساهمة معايير التدقيق (المعايير العامة، معايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقرير) في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال:

- محاولة التعرف على أهم معايير التدقيق الخارجي.
- معرفة مدى التزام المدققين الخارجيين الجزائريين لمعايير التدقيق.
- معرفة مدى مساهمة التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق في زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية.
- معرفة مدى مساهمة التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية وجعلها قابلة للمقارنة.

أولا: ماهية التدقيق المحاسبي

تُعد مهنة تدقيق الحسابات من أكثر المهن طلبا في الوقت الراهن، حيث لاقت اهتماما متزايدا من طرف كافة المؤسسات الاقتصادية، نظرا لأهمية مخرجات هذه الأخيرة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة من طرف مستخدمي المعلومات المالية المدققة والمفصح عنها من طرف المؤسسات محل التدقيق.

1- مفهوم التدقيق المحاسبي

عرفت جمعية المحاسبين الأمريكيين التدقيق المحاسبي على أنه "عملية منظمة وممنهجة لجمع الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق. (مجيد حاسم: 2003، ص108)

كما يعرف التدقيق المحاسبي أيضا على أنه النشاط الذي يطبق باستقلالية وفقا لمعايير الإجراءات المترابطة والفحص بقصد التقييم ومدى الملائمة، ودرجة الثقة وسير جميع أجزاء النشاط داخل المؤسسة، وهذا وفق المعايير المحددة له. (Becour and Bouquin: 1996, p12)

ويُعرف البعض الآخر على أنه "فحص للمعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها أو شكلها القانوني." (التميمي: 2009، ص17)

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن التدقيق المحاسبي هو عمل فني يقوم به شخص كفء، مستقل ومحايد يتمثل أساسا في فحص الحسابات والتأكد من مصداقية المعلومات التي تحتويها، والتحقق من مدى احترام المبادئ المحاسبية في إعداد هذه المعلومات، وذلك للخروج برأي فني محايد حول مدى نزاهة وعدالة القوائم المالية المفصح عنها.

2- أهمية التدقيق المحاسبي

التدقيق المحاسبي هو نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها. ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. وتتجلى أهمية التدقيق المحاسبي في كونه وسيلة تهدف إلى خدمة عدة أطراف في المجتمع، ومن هذه الأطراف نجد:

1-2 **أهمية التدقيق المحاسبي بالنسبة للمؤسسة:** التدقيق المحاسبي مهم بالنسبة لإدارة المؤسسة، حيث تُستخدم مخرجاته في عملية التخطيط واتخاذ القرارات الاقتصادية اللازمة، كما أن الرقابة على التدقيق تجعل من عمل المدقق حافز للقيام بمهمته على أكمل وجه. ويُعتبر تقرير المدقق الخارجي بمثابة شهادة معتمدة بكفاءة وفعالية أدائها وإشرافها للمهام الموكلة إليها ودليل لمستخدمي القوائم المالية بأن الإدارة مارست مسؤولياتها بطريقة سليمة ودقيقة. (المطارنة: 2009، ص19)

2-2 **أهمية التدقيق المحاسبي بالنسبة للأطراف المتعاملة مع المؤسسة:** تتجلى أهمية التدقيق المحاسبي بالنسبة للأطراف المتعاملة مع المؤسسة التي تستخدم القوائم المالية وتعتمد عليها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها وذلك من خلال:

- بالنسبة للدائنين والموردين تتجلى أهميته في اعتمادهم على تقرير المدقق الخارجي حول صحة وسلامة القوائم المالية وصدق تمثيل مركزها المالي، وهذا لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير.
- المستثمرون يعتمدون على القوائم المالية المدققة من طرف مدقق الحسابات الخارجي عن اتخاذ أي قرار في توجيه المدخرات والاستثمارات بحيث تحقق لهم أكبر عائد مع التقليل من نسبة المخاطرة. (أمين عبد الله: 2004، ص16)
- البنوك التجارية ومختلف مؤسسات القرض تعتمد على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة عند فحصها للمراكز المالية للمؤسسات التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات ائتمانية. كما نجد رجال الاقتصاد يعتمدون أيضا على هذه القوائم في تقديرهم للدخل القومي وفي التخطيط الاقتصادي. (يعقوب: 2015، ص15)
- الهيئات الحكومية وأجهزة الدولة تعتمد أيضا على القوائم المالية المدققة من طرف المدقق الخارجي في أغراض كثيرة منها التخطيط والمتابعة والإشراف والرقابة على المؤسسات الاقتصادية، تحديد الأوعية الخاضعة للضريبة، وتأكيد التزامها بمختلف اللوائح والقوانين.

3- أهداف التدقيق المحاسبي

تطورت أهداف التدقيق المحاسبي بتطور مهنة التدقيق بحد ذاتها، حيث لم يعد الهدف منه هو اكتشاف الأخطاء وفقط، بل توسع ليشمل التحقق الميداني والفحص الدقيق للبيانات المحاسبية، ولهذا نجد أهداف عامة وثانوية للتدقيق المحاسبي كما يلي:

1-3 **الأهداف العامة للتدقيق المحاسبي:** تتمثل فيما يلي: (بوسنة: 2011، ص8-9)

- اكتشاف وتقليص فرص ارتكاب الأخطاء والغش.
- مساعدة الإدارة على وضع سياسات واستراتيجيات ملائمة واتخاذ القرارات المناسبة.
- التأكد من صحة القوائم المالية وإبداء رأي فني محايد عن مدى عدالة المركز المالي للمؤسسة.
- حماية حقوق المساهمين.

2-3 **الأهداف الثانوية للتدقيق المحاسبي:** تتمثل فيما يلي:

- تحقيق المزيد من الشفافية على القوائم المالية المعروضة وطمأنة مستخدميها وتمكينهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.
- مساعدة إدارة المؤسسة في تحديد السياسات الإستراتيجية لها.
- مساعدة مصلحة الضرائب في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة.
- مساعدة محاسبي المؤسسات وتكوينهم للعمل على تذليل الصعوبات والتقليص من فجوة ارتكاب الأخطاء في التسجيلات المحاسبية.

4- معايير التدقيق المحاسبي

هناك بعض المعايير أو الإرشادات العامة التي تساعد مدقق الحسابات على الوفاء بمسؤولياته تجاه مستخدمي القوائم المالية، يجب عليه مراعاتها، منها المعايير العامة أو الشخصية، معايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقرير. (Alvin and Loebbecke; 1980, p14)

4-1 المعايير العامة للتدقيق المحاسبي: من بين المعايير العامة أو الشخصية الواجب توفرها في مدقق الحسابات نجد:

- **التدريب والكفاءة:** حيث أن الكفاءة المهنية تُعد من القواعد الضرورية الواجب توفرها في شخص مدقق الحسابات ويجب أن تتوفر لديه مواصفات فنية تظهر تلك الكفاءة. كما يجب أن يتمتع مدقق الحسابات بالتدريب والتأهيل العلمي والعملي المناسب حتى تزيد ثقة مستخدمي القوائم المالية في شخصه. (المطارنة: 2009، ص39). كما تُعبر الكفاءة عن قدرة مدقق الحسابات في استثمار قدراته المختلفة بأفضل صورة، والتزامه بمعايير المهنة الفنية والأخلاقية، وأن يسعى على الدوام لتحسين كفاءة وجودة خدماته، وأن يؤدي مسؤوليته المهنية على أكمل وجه. والسعي إلى الامتياز في أداء مسؤولياته المهنية بكفاءة وإخلاص، مع الاهتمام بمصالح العملاء أفضل اهتمام وبما يتفق مع مسؤولية المهنة تجاه المجتمع وبصفة عامة.
- **الاستقلالية والحياد:** لكي يمتلك المدقق ثقة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة محل التدقيق يجب أن يتمتع بالاستقلالية والحياد عند إبداء رأيه الفني، حيث الاستقلالية تعني أن يكون المدقق أمينا، نزيها صادقا ويكشف عن كل الحقائق في تقريره، ولا يتأثر بطرف معين. كما أن الاستقلال الكامل لمدقق الحسابات يعد من المعايير العامة للتدقيق ويعتبر من أهم القواعد العامة التي يجب توفرها في شخصه حتى يقوم بعملية فحص وتدقيق الحسابات بجدية وصرامة. (يعقوب: 2015، ص60)
- **الموضوعية :** يجب على المدقق مراعاة أرفع مستويات الموضوعية في جمع وتقييم وتبليغ المعلومات المتعلقة بالنشاط أو العمل الذي يكونون بصدد فحصه. ويجب عليهم مراعاة التقييم المتوازن لكل الظروف ذات الصلة، وكذلك مراعاة ألا يتأثروا في تكوينهم لأرائهم أو أحكامهم بمصالحهم الشخصية أو بآراء أو تأثيرات الآخرين.

كما على المدقق الالتزام بما يلي : (الاتحاد الدولي للمحاسبي: 2009، ص02)

- عدم المشاركة في الأنشطة أو العلاقات التي قد تتعارض مع مصالح المؤسسة التي يعمل بها.
- ألا يقبل أي شيء من شأنه أن يسيء إلى تقديره المهني.

- أن يُفصح عن كافة الحقائق المادية المعلومة والتي قد يؤدي عدم الإفصاح عنها إلى تحريف أو تشويه تقاريره عن الأنشطة التي تجري مراجعتها.

- **المصداقية** :ويقصد بها الثقة في المعلومات التي يقدمها مدقق الحسابات إلى المجتمع الذي هو في حاجة ماسة إلى صحة المعلومات، والتي تعكس جودة الإفصاح وقدرته على إنجاز عمله بشكل دقيق وبالوقت المناسب، كما تضمن المصداقية مدى الوفاء بالوعود ومراعاة ظروف العملاء، ومدى المعرفة التي يتمتع بها مدققو الحسابات بأصول العمل التدقيقي. (عوض: 2004، ص24)
- **النزاهة والشفافية:** وتعني أن يتصف مدقق الحسابات بالعدل وأن يتحلى عند قيامه بعمله بالنزاهة والعفة والصدق والموضوعية والأمانة والاستقامة في أدائه لواجباته، وأن يتجرد من المصالح الشخصية، وألا يخضع حكمه لأراء الآخرين، وألا يقوم عن علم بالإفصاح عن المعلومات على غير حقيقتها. (الحمود: 2011، ص08)
- **السرية** :وتعني التزام المدققين باحترام سرية المعلومات التي يحصلون عليها عن أعمال العميل، أو رب العمل أثناء قيامهم بعملهم المهني، وعدم إفشاء المعلومات التي توصل إليها من خلال عمله المهني، أو استخدامها لمنفعته الخاصة أو لمنفعة طرف ثالث، إلا بموافقة محددة من أصحاب العلاقة.

2-4 معايير العمل الميداني: تتمثل أساسا فيما يلي:

- **الإشراف والتخطيط:** يجب على المدقق أن يقوم بعملية التخطيط لما سوف يقوم به عند البدء بعملية التدقيق، وذلك بوضع مجموعة من الخطط والسياسات التي تكفل تحقيق الهدف الرئيسي للتدقيق والذي يتمثل أساسا في تمكين مدقق الحسابات من إبداء رأيه الفني المحايد للتحقق من مدى عدالة وصدق القوائم المالية المعروضة.
- **تقييم نظام الرقابة الداخلية:** يجب على المدقق أن يقوم بدراسة كافية لنظام الرقابة الداخلية عند قيامه بالاختبارات، لكي يكون أساسا سليما يعتمد عليه أثناء القيام بمهمة التدقيق وليجري على ضوئه تحديد مدى الفحوصات التي يجب أن تقتصر عليها أعمال التدقيق. (أمين عبد الله: 2004، ص19)
- **كفاية أدلة وقرائن الإثبات:** يجب أن يحصل مدقق الحسابات على أدلة وقرائن كافية ومقنعة عن طريق الفحص والملاحظة والاستفسار وإرسال المصادقات للجهات المعنية. (المطارنة: 2009، ص38).

3-4 معايير إعداد التقرير: يعتبر تقرير مدقق الحسابات المنتج النهائي لعملية التدقيق، الذي من خلاله يعلن عن نهاية التدقيق ويُرسل النتائج إلى مستخدمي القوائم المالية، حيث أن هذا التقرير هو مفيد جدا بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية إذ يساعدهم على اتخاذ القرارات الملائمة وفي الوقت الملائم. ومن بين المعايير الواجب الالتزام بها من طرف المدقق عند كتابة التقرير نجد:

- يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليه والمقبولة قبولا عام. (المطارنة: 2009، ص44). ومن هذه المبادئ نجد: مبدأ الحيطة والحذر، مبدأ الثبات، مبدأ الشمول، مبدأ الأهمية النسبية ومبدأ الإفصاح.
- يجب أن يوضح التقرير ثبات الطرق المحاسبية المستخدمة واستمراريتها، وأن الإجراءات المتبعة لعرض قائمة المركز المالي تخلو من التحيز وتعبر بصدق عن موجودات المؤسسة.

- يجب أن يوضح التقرير مدى كفاية المعلومات المفصح عنها والتأكد من صدقها.
- يجب أن يتضمن تقرير المدقق رأيه الفني المحايد حول عدالة وصدق القوائم المالية المفصح عنها، أو توضيح أسباب عدم إمكانية إبداء هذا الرأي.

على ضوء ما تقدم في هذا الجزء من البحث، نستنتج أن التدقيق المحاسبي هو عمل فني يقوم به شخص محايد يمتاز بالكفاءة العملية والمهنية اللازمة، تتمثل مهمته الأساسية في فحص حسابات المؤسسات محل التدقيق للخروج برأي نزيه خالي من التحيز حول مدى تمثيل المعلومات المفصح عنها للصورة الصادقة وللوضعية المالية للمؤسسة.

ثانيا: جودة المعلومات المحاسبية

تلعب المعلومات المحاسبية دورا هاما في اتخاذ القرارات الاقتصادية من طرف مستخدمي القوائم المالية، إذ بدونها لا يمكن اتخاذ أي قرار، لهذا فالمؤسسات الاقتصادية هي مطالبة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بحساباتها في الوقت المناسب وبالكم المناسب وأن تتصف هذه المعلومات بالجودة.

1- تعريف المعلومات المحاسبية:

هناك تعاريف عديدة للمعلومات المحاسبية نذكر منها:

المعلومات المحاسبية هي عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي، كما أن المعلومات تمثل لغة وإدارة الاتصال ما بين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي يتطلب من تلك المعلومات أن تكون فعالة، وذات كفاءة ومفيدة في اتخاذ القرار. (النقيب:2014، ص33)

وعرفت أيضا بأنها مجموعة من البيانات المالية التي تم جمعها وتبويبها ومعالجتها بطريقة منطقية جعلتها ذات فائدة ومنفعة بغرض الاستخدامات الإدارية في داخل وخارج الوحدة الاقتصادية، وهي بذلك تمثل المخرجات في نظام المعلومات المحاسبية، ولها تأثير في عملية اتخاذ القرار (العميد وحسن: د ت، ص15)

كما عرفت أيضا بأنها المعلومات الناتجة من تشغيل البيانات المالية في نظام المعلومات المحاسبية والتي تستخدم في زيادة المعرفة لدى مستخدمي القرارات الاقتصادية. (آدم يحي:2017، ص44)

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نقول أن المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مخرجات النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة، التي من شأنها أن تبرز الوضعية المالية للمؤسسة.

2- مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

جودة المعلومات المحاسبية تعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها. (حامدي:2011، ص98)

3- خصائص جودة المعلومات المحاسبية:

من خصائص جودة المعلومات المحاسبية نجد: (حامدي:2011، ص100-101)

1-3 **الملائمة:** تعني أن تكون للمعلومات القدرة على التأثير على عملية اتخاذ القرار، ولذلك من الواجب أن تكون للمعلومات المحاسبية قدرة تنبؤية حتى تكون ملائمة، وبصفة عامة تعتبر المعلومات ملائمة إذا كان عدم وجودها من شأنها اتخاذ قرار مختلف عن ذلك الذي يُتخذ في حالة وجودها.

2-3 **الموثوقية:** تكون المعلومات موثوق بها عندما يجد المستفيد منها أنها تعكس الأحداث الاقتصادية التي تعبر عنها بصدق وموضوعية وغيرها من الخصائص الفرعية.

3-3 **الثبات:** يقصد به الانتظام في استخدام الطرق والسياسات المحاسبية في المؤسسة وعدم تغييرها من دورة إلى أخرى، دون أن يكون ذلك قاعدة مطلقة، إذ يمكن تغييرها بشرط وجود مبرر لذلك وينتظر منه أن يؤدي إلى الحصول على معلومات ذات جودة أحسن، إضافة إلى وجوب الإفصاح عن ذلك في الدورة التي حدث فيها مع توضيح الآثار المترتبة عن ذلك.

4-3 **القابلية للمقارنة:** يقصد بها إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية في المكان والزمان بمعنى أن يكون بالإمكان إجراء مقارنة بين المعلومات المحاسبية بين عدة فترات لنفس المؤسسة، أو لعدة مؤسسات مماثلة.

4- قياس جودة المعلومات المحاسبية:

إن قياس جودة المعلومات يبقى نسبي، لكن أن تكون المعلومة بجودة أفضل من لا جودة وهذه بعض المعايير لقياس الجودة وهي: (الغالي وبلقاسم:2018، ص 335-336)

1-4 المنفعة: هي استخدام المعلومة من أجل منفعة معينة، وتكمن جودة المنفعة في كميات المعلومات وسهولة الحصول عليها كما يمكن التمييز بين عدة أشكال للمنفعة:

- **منفعة شكلية:** تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم.
- **منفعة زمنية:** الحصول عليها وقت الحاجة لاستخدامها.
- **منفعة مكانية:** سهولة الحصول عليها.
- **منفعة تقييمة (تصحيحية):** أهميتها في تقييم القرارات المتخذة.

2-4 الدقة: المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي.

3-4 التنبؤ: كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة.

4-4 الفعالية: هي العلاقة بين الأهداف والنتائج أي مدى تحقيق المعلومة للأهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها.

5-4 الكفاءة: هي العلاقة بين الاستخدام والنتائج، أي أن تكون المعلومة بأقل التكاليف وبأكثر منفعة من ورائها.

ثالثا: مساهمة التدقيق المحاسبي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية)

بعد تطرقنا في الجانب النظري إلى التعريف بمتغيرات الدراسة، سنتطرق في هذا الجانب إلى العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال التطرق إلى مساهمة التدقيق المحاسبي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

1- أدوات الدراسة ومصادر جمع البيانات الأولية:

1-1 مصادر جمع البيانات:

بالنسبة للجانب النظري للدراسة فتم الاستعانة بمجموعة من المصادر ممثلة في بعض الكتب والمقالات والأطروحات، أما في الجانب الميداني فقمنا بتصميم استبيان لجمع المعلومات من عينة الدراسة.

2-1 أدوات الدراسة:

بهدف جمع المعلومات المتعلقة بالبحث، قمنا بتصميم استبيان وتم تقسيمه إلى جزأين، الجزء الأول يتناول البيانات الشخصية والمهنية لعينة الدراسة، أما الجزء الثاني تناولنا فيه ثلاث محاور كما يلي:

المحور الأول : التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق ودروه في زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

المحور الثاني : التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق ودروه في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

المحور الثالث : التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق ودروه في زيادة قابلية المعلومات المحاسبية المفصح عنها للمقارنة.

2- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات (محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين) المرخص لهم بمزاولة مهنة التدقيق في الجزائر، والبالغ عددهم (**3077**) بعنوان نشاط 2021، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: يوضح عدد مدققي الحسابات في الجزائر بعنوان نشاط 2021

مدققي الحسابات	شخص طبيعي	شخص معنوي	المجموع
محافظ حسابات	2729	16	2745
خبير محاسبي	323	09	332
المجموع	**3052**	**25**	**3077**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مقرر وزارة المالية رقم 165 المؤرخ في 14 أفريل 2021 المحدد لقوائم المهنيين المسجلين في جداول المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بعنوان نشاط 2021

أما عينة الدراسة فتتكون من مدققي الحسابات (محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين) الناشطين في بعض الولايات (إليزي _ ورقلة _ وادي سوف _ بسكرة _ غرداية _ الأغواط _ تيارت)، حيث تم توزيع عينة مقصودة مقدرة بـ 60 استمارة استبيان على مدققي الحسابات الناشطين بهذه الولايات (عن طريق التواصل المباشر وعن طريق الإيميل)، وتم استرجاع **49 استمارة** صالحة للتحليل. وتم استخدام مقياس Likert الخماسي لمعرفة اتجاهات إجابات المستجوبين بخصوص درجة مساهمة التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، والجدول الموالي يوضح درجات المقياس والفئة التي يقع فيها المتوسط الحسابي لكل درجة.

الجدول رقم 02: مقياس Likert الخماسي

الاتجاه	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
فئة المتوسط الحسابي	[1.80 -1]	[2.60 -1.81]	[3.40 -2.61]	[4.20-3.41]	[5 -4.21]
درجة المساهمة	منعدمة	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جدا

المصدر: من إعداد الباحث

تم حساب حدود الفئات عن طريق حساب المدى حيث : المدى = القيمة الكبرى – القيمة الصغرى.

أي المدى = 5-1 = 4، طول الفئة = المدى / عدد التكرارات أي طول الفئة = 5/4 = 0.8 ومنه نضيف الطول 0.8 بالتدرج إلى الفئات ابتداء من الفئة الأولى لنحصل على فئات المتوسط الحسابي الموافقة لكل درجة كما هو موضح في الجدول السابق.

3- صدق وثبات الاستبيان:

تم التحقق من صدق الاستبيان من خلال عرضه على مجموعة من المحكمين من أساتذة ومهنيين في ميدان المحاسبة والتدقيق، وذلك للحكم على مدى صلاحيته كأداة لجمع البيانات، وتم الأخذ بنصائحهم مع إجراء التعديلات المطلوبة ليخرج الاستبيان في صورته النهائية القابلة للتوزيع على عينة الدراسة.

ولاختبار ثبات الاستبيان تم حساب معامل ألفا كرونباخ، والجدول التالي يوضح النتائج كما يلي:

الجدول رقم 03 : معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

الرقم	محاور الاستبيان	عدد العبارات	معامل كرونباخ ألفا	الصدق
01	التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق ودروه في زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية المفصح عنها .	07	0,812	0,901
02	التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق ودروه في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها.	07	0,687	0,828
03	التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق ودروه في زيادة قابلية المعلومات المحاسبية المفصح عنها للمقارنة.	07	0,711	0,843
	جميع المحاور	**21**	**0,739**	**0,859**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن معاملات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان تتراوح بين (0,642 – 0,743) وهي معاملات مقبولة، وكذلك معامل ألفا كرونباخ لجميع محاور الاستبيان بلغ (0,721) وهذا يدل على أن قيمة الثبات مقبولة، وكذلك قيمة معامل الصدق والذي يمثل الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ، لجميع محاور الاستبيان تتراوح بين (0.801-0.862)، في حين قيمة معامل الصدق لمحاور الاستبيان مجتمعة بلغت (0,841) وهي قيمة جيدة تدل على أن أداة الدراسة ذات صدق كبير مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار فرضياتها.

4- تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

4-1 خصائص أفراد مجتمع الدراسة: نوضحها من خلال الجدول التالي

الجدول رقم 04 : خصائص أفراد مجتمع الدراسة

المتغير	البيان	التكرار	النسبة المئوية	المجموع	
الوظيفة	محافظ حسابات	39	%79.59	49	%100
	خبير محاسبي	10	%20.41		
المؤهل العلمي	شهادة الكفاءة المهنية في المحاسبة والتدقيق	12	%24.49	49	%100
	جامعي	37	%75.51		

الخبرة المهنية في تدقيق الحسابات	أقل من 5سنوات	14	%28.57			
	6 إلى 10 سنوات	20	%40.82	49	%100	
	أكثر من 10 سنوات	15	%30.61			
الإطلاع على معايير الأداء المهني لمهنة التدقيق	نعم	49	% 100	49	%100	
	لا	00	% 00			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة والمتمثلين أساسا في مدققي الحسابات (خبراء محاسبين ومحافظي الحسابات)، مستواهم التعليمي جيد، فنجد أن 75.51 % من المبحوثين يمتلكون شهادات جامعية، وكذلك نجد أن 30.61 % من المبحوثين يمتلكون خبرة مهنية تفوق 10 سنوات، كما أن كافة المبحوثين هم على اطلاع على معايير الأداء المهني لمهنة تدقيق الحسابات.

2-4 تحليل نتائج محاور الدراسة

1-2-4 تحليل نتائج المحور الأول:

تم تحليل نتائج فقرات المحور الأول من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من أجل تحديد اتجاه أراء أفراد العينة، ومعرفة درجة مساهمة التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق في زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (05) : نتائج فقرات المحور الأول

الفقرة رقم	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
01	0	0	0	0	2	4.08	12	24.49	35	71.43	4.62	0.421
02	0	0	0	0	0	0	8	16.33	41	83.67	4.87	0.395
03	0	0	0	0	0	0	14	28.57	35	71.43	4.72	0.465
04	0	0	0	0	2	4.08	10	20.41	37	75.51	4.65	0.471
05	0	0	0	0	0	0	15	30.61	34	69.39	4.70	0.554
06	0	0	0	0	2	4.08	17	34.69	30	61.22	4.61	0.523
07	0	0	0	0	0	0	8	16.33	41	83.67	4.87	0.395
المحور الأول											**4.72**	**0.302**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات SPSS

الجدول السابق يوضح لنا نسب التوزيع التكراري وقيم الأوساط الحسابية والانحراف المعياري لمتغيرات معايير التدقيق المحاسبي ومدى مساهمتها في زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية، وقد أكد أفراد العينة على ما يلي :

- هناك اتفاق تام بين أغلب المبحوثين (71.43 %) على أن التزام مدقق الحسابات بمعايير التدقيق يزيد من القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.62 وهو أكبر من 4.21 وبالتالي أفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة الأولى وبانحراف معياري قدره 0.421. في حين نسبة المحايدين لم تتعد 4.08 %

- يرى أغلب أفراد عينة البحث (83.67 %) بمتوسط حسابي قدره 4.87 من أصل 5 أن التزام مدقق الحسابات بالأمانة والحياد في العمل يزيد من دقة المعلومات المحاسبية.
- كما نجد أن معظم المستجوبين بنسبة 71.43% يرون أن اهتمام مدقق الحسابات بالموضوعية وبالعملاء يزيد من قيمة وكمية المعلومات المحاسبية، حيث تراوح المتوسط الحسابي بين 4.65 و 4.72 من أصل 5 .
- ويرى 69.39 % من المبحوثين أن اهتمام مدقق الحسابات ببذل العناية المهنية والجهد في العمل يساعد في تقديم المعلومات في الوقت المناسب إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4.70، وكذلك اتفق معظم المستجوبين على أن التزام مدقق الحسابات بالتخطيط والإشراف السليم يزيد من شمولية المعلومات المحاسبية. أما المحايدون فلم تتعدى نسبتهم 4.08 %
- كما يرى غالبية المبحوثين بنسبة (83.67 %) أن التزام مدقق الحسابات بتقييم نظام الرقابة الداخلية يزيد من قيمة ومصداقية المعلومات المفصح عنها من طرف المؤسسة.

2-2-4 تحليل نتائج المحور الثاني:

تم تحليل نتائج فقرات المحور الثاني من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من أجل تحديد اتجاه أراء أفراد العينة، ومعرفة درجة مساهمة التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (06) : نتائج فقرات المحور الثاني

الفقرة رقم	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
08	0	0	0	0	0	0	17	34.69	32	65.30	4.59	0.344
09	0	0	2	4.08	0	0	10	20.41	37	75.51	4.51	0.686
10	0	0	0	0	2	4.08	13	26.53	34	69.37	4.57	0.643
11	0	0	0	0	0	0	10	20.41	39	79.59	4.72	0.461
12	0	0	0	0	0	0	22	44.90	27	55.10	4.49	0.512
13	0	0	0	0	2	4.08	17	34.69	30	61.22	4.55	0.564
14	0	0	0	0	3	6.12	6	12.24	40	81.63	4.81	0.564
المحور الثاني											**4.60**	**0.334**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات SPSS

الجدول رقم (06) يوضح لنا نسب التوزيع التكراري وقيم الأوساط الحسابية والانحراف المعياري لمتغيرات معايير التدقيق ومدى مساهمتها في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، وقد أكد أفراد العينة على ما يلي :

- 65.3 % أفراد العينة يوافقون بشدة على أن قيام المدقق الخارجي بالتخطيط والإشراف السليم لعملية التدقيق يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.59 من أصل 5 بانحراف معياري قدره 0.344

- معظم أفراد العينة (75.51 %) بمتوسط قدره 4.51وبانحراف معياري قدره 0.686يوافقون بشدة على أن التزام المدقق الخارجي بالأمانة والاستقامة في عمليات التدقيق يمكن من التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية. في حين غير الموافقون لم تتعد نسبتهم 4.08%

- 69.37 % من المبحوثين بمتوسط قدره 4.57 وانحراف معياري 0.643 بشدة على أن التزام المدقق الخارجي بتطبيق مبدأ التماثل يزيد من اكتمال شمولية المعلومات المحاسبية.

- يرى معظم المهنيين في ميدان التدقيق(عينة الدراسة) بمتوسط حسابي يتراوح ما بين 4.49 و 4.72 أن التزام المدقق الخارجي بمراقبة الحسابات بدقة وبنظرية القيد المزدوج واهتمامه بمستخدمي المعلومات المحاسبية يزيد من قابلية هذه الأخيرة للتحقق.

- غالبية أفراد عينة الدراسة (61.22 %) يوافقون بشدة (متوسط حسابي 4.55 أكبر من 4.21) على أن اهتمام المدقق الخارجي بكفاءته المهنية والاجتهاد في العمل يزيد من جودة المعلومات المحاسبية.

- يوافق بشدة غالبية أفراد العينة بنسبة (81.63%) أن التزام المدقق الخارجي بالتأكد مما إذا كانت القوائم المالية قد أُعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يساهم في زيادة موثوقيتها.

3-2-4 تحليل نتائج المحور الثالث:

سنقوم بتحليل نتائج فقرات المحور الثالث من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من أجل تحديد اتجاه أراء أفراد العينة، ومعرفة درجة مساهمة التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق في زيادة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (07) : نتائج فقرات المحور الثالث

الفقرة رقم	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
15	0	0	0	0	1	2,04	14	28.57	34	69.39	4.59	0.434
16	0	0	0	0	0	0	10	20.41	39	79.59	4.73	0.465
17	0	0	0	0	0	0	20	40.81	29	59.18	4.56	0.565
18	0	0	0	0	0	0	20	40.81	29	59.18	4.56	0.565
19	0	0	0	0	0	0	13	26.53	36	73.47	4.69	0.434
20	0	0	0	0	0	0	11	22.45	38	77.55	4.70	0.345
21	0	0	0	0	0	0	08	16.32	41	83.67	4.81	0.512
	المحور الثالث										**4.66**	**0.323**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات SPSS

الجدول رقم (07) يوضح لنا نسب التوزيع التكراري وقيم الأوساط الحسابية والانحراف المعياري لمتغيرات معايير التدقيق المحاسبي ومدى مساهمتها في زيادة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، وقد أكد أفراد العينة على ما يلي:

- 69.39 % من المبحوثين يؤكدون على إتباع مدقق الحسابات الخارجي لمبدأ الاستمرارية في عملية المراجعة بصورة دورية يُقلل من الأخطاء مما يساعد على قابلية المقارنة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.59 بانحراف معياري قدره 0.434. أما نسبة الحياد فكانت ضعيفة (2.04 %).
- أغلب المبحوثين (79.59 %) يوافقون بشدة على أن اهتمام المدقق الخارجي بالمبادئ والفروض المحاسبية يقلل من التكلفة الاقتصادية للمعلومات. حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.73 بانحراف معياري قدره 0.465.
- أكد 59.18 % من المبحوثين على أن اهتمام المدقق الخارجي بالموضوعية يزيد من اتساع المعلومات المحاسبية. وبلغ المتوسط الحسابي 4.56 بانحراف معياره قدره 0.565.
- أشار 59.18 % من عينة الدراسة إلى أن التزام المدقق الخارجي بمراقبة تطبيق الفروض والمبادئ المحاسبية في العمليات يجعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة، إذ بلغ المتوسط الحسابي 4.56 بانحراف معياري 0.565
- أكد 73.47 % من المبحوثين أن التزام المدقق الخارجي بتطبيق مبدأ الاتساق والتماثل من خلال المقارنة بين الفترات المالية المختلفة مما يمكن إدارة المؤسسة من المقارنة مع المؤسسات الأخرى، حيث قدر المتوسط الحسابي بـ 4.69 بانحراف معياري 0.434
- يرى معظم المبحوثين بنسبة 77.55 % أن قيام المدقق الخارجي بعملية المراجعة وفقا للتخطيط والإشراف السليم يساعد في قابلية المعلومات للمقارنة.
- كما يرى غالبية المبحوثين بنسبة 83.67 % أن قيام المدقق الخارجي بالتأكد من من ثبات الطرق المحاسبية المطبقة داخل المؤسسة محل المراجعة يساهم في زيادة قابلية قوائمها المالية للمقارنة.

3-4 اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار الفرضيات سنستخدم اختبار T للعينة الواحدة.

1-3-4 اختبار الفرضية الأولى: تنص الفرضية الأولى على ما يلي:

H1 : يساهم التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق في زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية. ونتائج هذه الفرضية موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (08) : نتائج اختبار T للعينة الواحدة للمحور الأول

البيان المحور	المتوسط الحسابي	قيمة T	درجة الحرية	مستوى المعنوية sig
المحور الأول	4.72	122.34	48	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن قيمة المتوسط الحسابي للمحور الأول تساوي 4.72 وهي تقع في الفئة الرابعة [4.21- 5]، ومنه فدرجة مساهمة التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق في زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية **عالية جدا**، كما أن مستوى الدلالة المعنوية يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أن: **التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق يساهم بدرجة عالية في زيادة جودة المعلومات المحاسبية.**

2-3-4 اختبار الفرضية الثانية: تنص الفرضية الثانية على ما يلي:

H1 : يساهم التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، ونتائج هذه الفرضية موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (09) : نتائج اختبار T للعينة الواحدة للمحور الثاني

البيان المحور	المتوسط الحسابي	قيمة T	درجة الحرية	مستوى المعنوية sig
المحور الثاني	4.60	92.354	48	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (09) يتضح لنا أن قيمة المتوسط الحسابي للمحور الثاني تساوي 4.60 وهي تقع في الفئة الرابعة [4.21- 5]، ومنه فدرجة مساهمة التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية عالية جدا، كما أن مستوى الدلالة المعنوية يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أن **التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق يساهم بدرجة عالية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.**

3-3-4 اختبار الفرضية الثالثة: تنص الفرضية الثالثة على ما يلي:

H1 : يساهم التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق في زيادة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، ونتائج هذه الفرضية موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10) : نتائج اختبار T للعينة الواحدة للمحور الثالث

البيان المحور	المتوسط الحسابي	قيمة T	درجة الحرية	مستوى المعنوية sig
المحور الثالث	4.66	95.657	48	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (10) يتضح لنا أن قيمة المتوسط الحسابي للمحور الثالث تساوي 4.66 وهي تقع في الفئة الرابعة [4.21- 5]، ومنه فدرجة مساهمة التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق في زيادة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة عالية جدا، كما أن مستوى الدلالة المعنوية يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أن **التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق يساهم بدرجة عالية في زيادة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.**

خاتمة:

تناولنا في هذه الدراسة موضوع مدى مساهمة التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وذلك في إطار ما يعرف بحوكمة المؤسسات، من خلال قياس مدى مساهمة التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق في زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية وفي زيادة موثوقيتها وقابليتها للمقارنة. وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق يساهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

- معايير التدقيق عامل أساسي لنجاح مهمة التدقيق في المؤسسات الاقتصادية.
- التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق المنصوص عليها يزيد من الثقة ويبث الطمأنينة في نفوس مستخدمي المعلومات المحاسبية.
- الأمانة والحياد من طرف المدقق الخارجي تزيد من دقة المعلومات المحاسبية.
- التوقيت المناسب لعملية التدقيق يزيد من موثوقية وصدق المعلومات المحاسبية.
- الاستقامة والأمانة في عمليات التدقيق يمكن من التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية.
- التزام المدقق الخارجي بمراقبة تطبيق الفروض والمبادئ المحاسبية في العمليات يجعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة.

وفي ضوء النتائج المتوصل إليها نوصي بما يلي:

- ضرورة التزام المدققين الخارجيين بكافة معايير التدقيق لما لها من دور في إعطاء معلومات محاسبية ذات جودة.
- ضرورة التزام المدققين الخارجيين بالتكوين وتجديد المعارف لما لها من دور فعال في تحسين الكفاءة المهنية.
- ضرورة منح الاستقلالية التامة للمدققين وذلك بعدم تدخل الإدارة في مهامهم.
- ضرورة تطوير معايير الأداء المهني لمهنة التدقيق وتحديثها من حين لآخر لكي تتماشى مع الواقع المعاصر.

الملاحق

الاستبيان

في إطار التحضير لدراسة بعنوان " **التدقيق المحاسبي ودوره في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية – دراسة عينة من مدققي الحسابات الخارجيين في الجزائر**-" ولأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة، نرجو منكم التعاون في الإجابة على الأسئلة الواردة في هذا الاستبيان، وذلك بوضع إشارة (X) في المكان المناسب، علما أن إجاباتكم ستستخدم لأغراض البحث وفقط وشكرا لتعاونكم.

القسم الأول: المعلومات الشخصية والمهنية:

1. الوظيفة: خبير محاسبي(.....)محافظ حسابات (.....)
2. المؤهل العلمي:شهادة الكفاءة المهنية في المحاسبة والتدقيق (.....) جامعي (.....)
3. الخبرة المهنية: أقل من 5سنوات (.....) من 6 إلى 10 سنوات(.....) أكثر من 10 سنوات (.....)
4. هل أنت على اطلاع بمعايير الأداء المهني لمهنة التدقيق المحاسبي ؟ نعم(.....) لا (.....)

القسم الثاني: معلومات حول متغيرات الدراسة

الرجاء منكم قراءة العبارات الواردة في هذا الاستبيان، وإعطاء رأيكم في مدى مساهمتها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية:

المحور الأول: مدى مساهمة التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق في زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية.

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

01	التزام المدقق الخارجي بتطوير مهاراته العلمية والفنية يزيد من القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية المفصح عنها من طرف المؤسسة.					
02	التزام المدقق الخارجي بالأمانة والحياد في العمل يزيد من دقة المعلومات المحاسبية المفصح عنها من طرف المؤسسة.					
03	اهتمام المدقق الخارجي بالموضوعية اتجاه زملاء المهنة يزيد من كمية المعلومات المحاسبية المفصح عنها من طرف المؤسسة.					
04	التزام المدقق الخارجي واهتمامه بالعملاء وأصحاب المصالح يزيد من قيمة المعلومات المحاسبية المفصح عنها من طرف المؤسسة.					
05	اهتمام المدقق الخارجي ببذل العناية المهنية والجهد في العمل يساعد في تقديم المعلومات بالكم المناسب وفي الوقت المناسب.					
06	التزام المدقق الخارجي بالتخطيط والإشراف السليم والمناسب يزيد من شمولية المعلومات المحاسبية المفصح عنها من طرف المؤسسة.					
07	التزام المدقق الخارجي بتقييم نظام الرقابة الداخلية يزيد من قيمة ومصداقية المعلومات المفصح عنها من طرف المؤسسة.					

المحور الثاني : مدى مساهمة التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية:

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	التخطيط والإشراف السليم لعملية التدقيق من طرف المدقق الخارجي يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها من طرف المؤسسة.					
02	التزام المدقق الخارجي بالأمانة والاستقامة في عمليات التدقيق يمكن من التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية.					
03	التزام المدقق الخارجي بتطبيق مبدأ التماثل يزيد من اكتمال شمولية المعلومات المحاسبية.					
04	التزام المدقق الخارجي بمراقبة الحسابات وبنظرية القيد المزدوج يزيد من قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق.					
05	اهتمام المدقق الخارجي بمستخدمي المعلومات المحاسبية يزيد من قابليتها للتحقق.					
06	الاهتمام بالكفاءة المهنية للمدقق الخارجي والاجتهاد في العمل يزيد من جودة المعلومات المحاسبية.					
07	التزام المدقق الخارجي بالتأكد مما إذا كانت القوائم المالية قد أُعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يساهم في زيادة موثوقيتها.					

المحور الثالث: مدى مساهمة التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق في زيادة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة:

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	إتباع مدقق الحسابات الخارجي لمبدأ الاستمرارية في عملية المراجعة بصورة دورية يُقلل من الأخطاء مما يساعد على قابلية المقارنة.					
02	اهتمام المدقق الخارجي بالمبادئ والفروض المحاسبية يقلل من التكلفة الاقتصادية للمعلومات.					
03	اهتمام المدقق الخارجي بالموضوعية يزيد من اتساع المعلومات المحاسبية.					
04	التزام المدقق الخارجي بمراقبة تطبيق الفروض والمبادئ المحاسبية في إعداد القوائم المالية يجعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة.					
05	التزام المدقق الخارجي بتطبيق مبدأ الاتساق والتماثل من خلال المقارنة بين الفترات المالية المختلفة مما يمكن إدارة المؤسسة من المقارنة مع المؤسسات الأخرى.					
06	قيام المدقق الخارجي بعملية المراجعة وفقا للتخطيط والإشراف السليم يساعد في قابلية المعلومات للمقارنة.					
07	قيام المدقق الخارجي بالتأكد من من ثبات الطرق المحاسبية المطبقة داخل المؤسسة محل المراجعة يساهم في زيادة قابلية قوائمها المالية للمقارنة.					

لائحة المراجع:

1. إبراهيم أحمد العميد وسيد محمد حسن، مبادئ نظم المعلومات المحاسبية، مطابع دار الهندسة، القاهرة، (دت)
2. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات: الناحية العملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2004
3. عوض أمال محمد، الاختيار التكيفي لاستراتيجيات قياس وضبط مخاطر الأعمال وتأثيره على جودة الأداء المهني في المدققة، المعهد العالي للإدارة والتكنولوجيا، أكاديمية المدينة، مصر، 2004
4. غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر _الناحية النظرية_ دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2009
5. كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014
6. مجيد حاسم الشرع، المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003
7. هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009
8. الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية للمحاسبة وأعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، مبادئ المهنة، 2009

9. بوخروبة الغالي ودواح بلقاسم، مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية والإفصاح المحاسبي، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الجزائر، العدد السادس، جوان 2018
10. الحمود نهاية، الحاكمية وأثرها في أداء الشركات الصناعية الأردنية، ماجستير، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن،2011
11. بوسنة حمزة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2011
12. حامدي علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011
13. خالد يوسف آدم يحي، أثر التزام مراجعي الحسابات بقواعد السلوك المهني على جودة المعلومات المحاسبية، ماجستير في المحاسبة، جامعة النيلين، 2017
14. يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة، التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015
15. 8. J.C.Becour, H.Bouquin, Audit Opérationnel, Economica, Paris, 2emeEdition, 1996
16. 9.A Arens Alvin, James K Loebbecke, Auditing an Integrated Approch, Prentice-Hall, Newjersy, Second edition, 1980

التصنيف المنفرد والمرحلي للمستويات الاقتصادية باستخدام نماذج يزن
"دراسة تحليلية مقارنة لنظرية رستو"

Single and Interim Classification of Economic levels by Yazin Models
A comparative Analytical Study of Aristotle's theory

ذي يزن الاعوش

اليمن

الملخص:

يسعى البحث الحالي إلى دراسة مراحل التطور الواقعي للاقتصاد لغرض ايجاد تصنيفات علمية تعبر عن المستويات الاقتصادية، وقد تم اعتماد منهج مزدوج لتحقيق هذا المسعى, حيث أن عمق وأتساع البحث تطلب اجراء دراسة وصفية تحليلية من نوع خاص تدرس الاقتصاد بأكثر من منظور، فقد تم اجراء الدراسة الوصفية على عدد من المظاهر الاقتصادية والتي يمتد بعضها حتى القرن السادس عشر ما يستدعي الدراسة التاريخية لتطور الاقتصاد, كما تطلبت الدراسة وجود أوجه تحليلية للتمييز بين فروقات الأوضاع الاقتصادية وتطورها وذلك لتحديد كل من المراحل والمستويات الاقتصادية مع وجود جزء من الدراسة يركز على المقارنة مع نظرية رستو, ومن اهم نتائج الدراسة وجود سبع مستويات اقتصادية تعبر عن تطور الاقتصاد حسب التغير المجتمعي والتكنلوجي, وتحديد العوامل الناقلة للمستويات الاقتصادية وتصميم نماذج التصنيف والنقل المسماة بنماذج (يزن), وتفوق نماذج المستويات الاقتصادية في تسعة جوانب على نظرية رستو والتي تتضمن خمسة مراحل.

الكلمات المفتاحية: المستويات الاقتصادية، التطور الاقتصادي، التقدم التكنلوجي.

Abstract

This research focuses on studying the stages of economic development for the purpose of finding scientific classifications that reflect the economic levels. A dual approach was adopted as the depth and breadth of the research required conducting a descriptive and analytical study of a special kind that studies the economy with more than one perspective. The descriptive study was conducted on a number of economic aspects, which Some of them extend up to the sixteenth century, and this also required the presence of historical depth in the study, for this reason there were many historical sources and citations, which was considered an urgent necessity to complete the research. With a part of the study focusing on comparison with Aristotle's theory, and one of the most important results of the study is the existence of seven economic levels that reflect the development of the economy according to societal and technological change, identifying the factors that transmit economic levels, designing classification and transfer models which called (Yazin) models, and the superiority of economic levels models over Aristotle's theory on nine sides.

Key words : Economic Levels, Economic Development, Technological Progress.

مقدمة:

يقاس التطور الإنساني والحضاري بدرجة تطور وتقدم العلوم والتي تبنى بشكل تراكمي يمكن تمييزه من خلال التصنيفات العلمية السائدة, والأمر ذاته ينطبق على الاقتصاد كعلم وكمجال حيث يوجد العديد من التصنيفات, فمن حيث الحداثة يوجد الاقتصاد الكلاسيكي والحديث ومن حيث الايدلوجية يوجد الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي, استخدام هذه التصنيفات في تقييم الاقتصاد محدودة حيث تتطلب عملية التقييم وجود مقاييس توضح وضع الاقتصاد, لذا نجد انه من الضروري تقييم الاقتصاد من حيث المستوى لغرض معرفة الخصائص والمقومات والإمكانيات المتاحة، وما هو مطلوب لنقل الاقتصاد إلى المستوى التالي ما يساعد على وضع خطط التنمية والاستراتيجيات اللازمة لبناء وإدارة الاقتصاد.

إشكالية البحث: تتمثل اشكالية البحث في التساؤل عن مدى امكانية تصنيف الاقتصاد الى مستويات ومراحل حسب درجة التطور الانساني والتكنلوجي؟

فرضيات البحث:

1. تعريف المستوى الإقتصادي أساس لازم لتصنيف الإقتصاد حسب المستوى.
2. يبدا الاقتصاد بمستوى بدائي (اقتصاد روبنسون) مقصور على الانشطة الدنيا كالصيد والرعي والزراعة البدائية والاعتماد على المقايضة.
3. التحول الى التشكل الحضاري يرفع الاقتصاد الى درجة تسمى بالاقتصاد البسيط تشمل الزراعة الدائمة والحرفية والتعدين.
4. في المجتمعات الناشئة يرتفع الاقتصاد الى مستوى يسمى باقتصاد المجتمع يتميز بظهور دور الدولة وتكون الأنظمة المالية البسيطة ونشؤ الاسواق الثابتة والمؤقتة.
5. تطور المجتمعات يخلق مستوى الاقتصاد الصناعي اليدوي.
6. تطور مستوى الصناعة اليدوية يخلق مستوى الصناعة الحديثة.
7. نضج الاقتصاد الصناعي يخلق مستوى الاقتصاد الخدمي المنظم.
8. دمج التكنولوجيا الانتاجية وتكنولوجيا الحاسوب والاتصالات مع المستويات الصناعية والخدمية يخلق مستوى الاقتصاد الرقمي.
9. قد يشمل الإقتصاد أكثر من مستوى ويصنف بمتعدد المستويات.
10. التقدم العلمي قد يساعد في ظهور مستويات جديدة للاقتصاد.
11. وجود إمكانية في تطبيق التصنيف المرحلي للمستويات الإقتصادية.
12. وجود إمكانية لبناء نماذج تعمل على توصيف المستويات الإقتصادية وخصائصها.
13. تصنيف الاقتصاد إلى مستويات يساعد تحديد العامل الناقل وتطوير الإقتصاد.
14. نماذج يزن للمستويات الإقتصادية تتفوق على نظرية رستو في مراحل النمو.

أهمية البحث:

1. يعمل على وضع مستويات ومراحل علمية للاقتصاد.
2. يساعد في تطوير الإقتصاد من خلال شروط وعوامل انتقال الإقتصاد لمستويات أعلى.
3. عمل تكميلي انتقادي لنظرية رستو في تنمية الإقتصاد.

منهج البحث: نظراً لخصوصية موضوع البحث فقد تم اعتماد منهج مزدوج (وصفي – تحليلي)، حيث أن عمق وأتساع البحث تطلب اجراء دراسة وصفية تحليلية من نوع خاص تدرس الإقتصاد بأكثر من منظور فقد تم اجراء الدراسة الوصفية على عدد من المظاهر الإقتصادية والتي يمتد بعضها حتى القرن السادس عشر وهذا أيضاً تطلب وجود العمق التاريخي في الدراسة, لهذا السبب تعددت المصادر والاقتباسات التاريخية بشكل كبير والذي تم اعتباره ضرورة ملحة لإكمال البحث, كما تطلبت الدراسة وجود أوجه تحليلية للتمييز بين فروقات الأوضاع الإقتصادية وتطورها وذلك لتحديد كل من المراحل والمستويات الإقتصادية مع وجود جزء من الدراسة يركز على المقارنة مع نظرية رستو.

الفرضية الأولى، تعريف المستوى الإقتصادي أساس لازم لتصنيف الإقتصاد حسب المستوى:

تصنيف الإقتصاد إلى مستويات يقوم على أساس اختلاف الاقتصاديات فيما بينها,[1] غير أن الاختلاف قد يأخذ أوجه متعددة كاختلاف طبيعة الإنتاج أو حجم الإقتصاد ككل أو الاختلاف الجذري في طبيعة الإقتصاد, فما هو إذن الاختلاف الذي ننشده ليكون أساس لتصنيف مستويات الإقتصاد؟ الاختلاف في درجة التقدم هو الذي ستبنى عليه هذه الدراسة, فبالنظر إلى اقتصاد انغولا نجد أنها الاعلى في نسبة الصناعة من إجمالي الناتج المحلي والتي تبلغ 61.4% عام 2017[2] وهذا يعني أن أكثر من نصف الناتج المحلي يأتي من قطاع الصناعة, ولكن ماهي هذه الصناعات؟ فقد يكون هذا القطاع قائم على الصناعات البسيطة أو معتمداً على الصناعات التعدينية كالمناجم والحقول النفطية, كما أنه ليس من المنطقي مقارنة ارتفاع نسبة الصناعة في انغولا بالقطاع الصناعي في اليابان والذي يشكل 30.1%من إجمالي الناتج المحلي,[3] ومن ناحية أخرى لا يمكن نفي الصفة الصناعية السائدة في انغولا, الجانب الأهم في هذه المقارنة غير المتكافئة يتمثل بالتساؤل الآتي: هل مستوى الصناعة في أنغولا أياً كانت تكافئ الصناعات اليابانية؟ بالتأكيد لا, وهذا بالاستنتاج المنطقي بل والبديهي وإلا لوجدنا منتجات صناعية وتكنولوجية لأنغولا تنافس المنتجات اليابانية في الأسواق العالمية, وهنا تظهر أهمية تحديد المستويات الإقتصادية ولكن قبل ذلك ينبغي إيجاد تعريف المستوى الإقتصادي, وللقيام بذلك يجب دراسة عناصر مهمة ومؤثرة في الإقتصاد.

تطور المجتمع: هل المجتمع عنصر رئيسي ومؤثر في العملية الإقتصادية؟ وما علاقة هذا الأمر بالمستوى الإقتصادي؟ للإجابة على الشطر الأول من السؤال يتوجب التطرق إلى تعريف الإقتصاد, وليس أي تعريف بل الذي يلائم الواقع الحالي والمبني على متطلبات الحاضر, وعليه فإن تعريف الإقتصاد يشير إلى أنه عملية تحديد الدولة والمجتمع للبدائل الممكنة واتخاذ القرارات وفق الواقع المحيط لكيفية توظيف الإمكانيات والمقومات المتوفرة من أجل استخدام الموارد الطبيعية

1 ذي يزن الاعوش, بناء تعريف لعلم الإقتصاد وفق متطلبات الواقع الإقتصادي الحديث (دراسة تحليلية إنتقادية لتعريف الإقتصادي بول ساموبلسون الحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد)، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي المانيا برلين العدد 18 ص 246.

2 https://en.wikipedia.org List of countries by GDP sector composition/ تم الاطلاع في 21\5\2020

3 المرجع السابق نفسه

والانسانية المتاحة بكفاءة لإنتاج وتوفير منتجات بكميات محددة وتوزيعها على المجتمع لتلبية الإحتياجات حالياً وفي المستقبل القريب,[1] ويلاحظ في التعريف أن المجتمع عنصر رئيسي ومؤثر في العملية الإقتصادية كونه شريك رئيسي في تحديد البدائل الممكنة واتخاذ القرارات الإقتصادية, أما بخصوص الشطر الثاني من التساؤل فيبنى على أساس الربط بين التطور المجتمعي وتقدم الإقتصاد حيث أن التغير الزمني واختلاف عوامل الواقع والبيئة المتمثلة بالتطور الإنساني والحضاري وتقدم التكنولوجيا والعلوم يفرض ضرورة تغير معطيات الإقتصاد,[2] وهذا ما يؤكد أن المجتمع وتطوره له ارتباط بالمستوى الإقتصادي.

الاحتياجات: من حيث معرفة علاقة الاحتياجات بالمستوى الإقتصادي فلا يزال الأمر متعلق بتعريف الإقتصاد, وبأخذ تعريف (ليونيل روبنز) في مقالة نشرها عام 1932 حيث يقول: «الاقتصاد هو علم يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات والموارد النادرة ذات الاستعمالات المتعددة",[3] وما يهم في هذا التعريف عبارتين هما" السلوك الإنساني والعلاقة بين الغايات والموارد" وبالنظر إلى الغايات فمن البديهي أن الغايات الإنسانية بشكل عام في عصر التقدم والتكنولوجيا ستختلف عن الغايات قبل 100 سنة بالتالي سيترتب عليه الاختلاف في السلوكيات والعلاقات,[4] وباعتبار أن اشباع الاحتياجات من أهم الغايات الإقتصادية فهذا يدل على الارتباط في تغير الاحتياجات من حيث النوع والكم والتعدد وعلاقته بتطور المجتمع وتقدم الإقتصاد بالتالي علاقته بالمستوى الإقتصادي.

الموارد الإقتصادية: تعتبر الموارد الإقتصادي عنصر أساسي في جميع التعاريف التي تتحدث عن الإقتصاد وفي جزء كبير من النظريات والقواعد الإقتصادي حيث أنها حجر الأساس التي من خلالها تقوم العملية الإنتاجية بالتالي إشباع الحاجات, ومن الملاحظ عند الحديث عن الموارد الإقتصادية يتم التركيز على جانب واحد من حيث درجة الندرة والوفرة, ولكن هل يوجد تحديد معين للموارد التي يتطلبها الإقتصاد من حيث الكم والنوع؟ من ناحية فإن هذا الأمر مرتبط بتطور المجتمع واحتياجاته ومن ناحية أخرى مرتبط بدرجة التقدم الإقتصادي, فكما هو الحال في المجتمعات البدوية التي تقوم اقتصادياتها على الرعي نجد أن مواردها الإقتصادية لا تتعدى الثروة الحيوانية معتمدة على المراعي ومصادر المياه, ومن البديهي أن خصائص الموارد ستختلف كلما تقدم الإقتصاد حتى في حالة الندرة كما هو الحال في اليابان والتي تعاني من شحة الموارد حيث تغطي هذه الشحة من خلال استيراد المواد الخام,[5]هذا يؤكد ارتباط الموارد الإقتصادية التقدم الإقتصادي والمجتمعي ما يعني وجود العلاقة بالمستوى الإقتصادي.

العمليات الإنتاجية والتقدم التكنولوجي: العمليات الإنتاجية والتقدم التكنولوجي يمثلان العنصر الأقوى من حيث العلاقة بالمستوى الإقتصادي, فالاقتصاديات الأقوى مرتبطة بالتقدم التكنولوجي والعمليات الإنتاجية الأكثر فاعلية وكفاءة, ويمكن ملاحظة هذا الأمر بالنظر إلى الإقتصاديات الضعيفة ومقارنتها مع نظرياتها الأقوى, ففي 2017 تصدرت

1 ذي يزن الاعوش، بناء تعريف لعلم الإقتصاد مرجع سابق، ص 250.

2 ذي يزن الاعوش، بناء تعريف لعلم الإقتصاد مرجع سابق ص 234.

3 حسن النجفي، علم الاقتصاد، القاموس الاقتصادي -- مطبعة الإدارة المحلية -بغداد 1977. https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 4\6\2021.

4 ذي يزن الاعوش، بناء تعريف لعلم الإقتصاد مرجع سابق ص 234.

5 الاقتصاد والصناعة موقع اليابان. نسخة محفوظة 04 أغسطس 2017 على موقع واي باك مشين، https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 30\11\2022

سيراليون المرتبة الأولى عالمياً في نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي والتي بلغت 60.7%[1] وكون سيراليون الأولى عالمياً في نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي لا يعني أنها تحتل نفس المرتبة في العمليات الإنتاجية والتكنولوجيا الزراعية, وعند المقارنة مع القطاع الزراعي في استراليا نجد أن التكنولوجيا الزراعية وصلت إلى مستويات متقدمة, وكمثال على ذلك ما قام به مهندسون من جامعة سيدني الأسترالية بتطوير روبوت فريدا مخصصاً للعناية بالأراضي والحقول الزراعية على شكل عربة صغيرة مزودة بأربع أرجل متحركة محمولة على عجلات، ما يعطيه القدرة على العمل والتنقل بسهولة بين الحقول والأراضي الزراعية كما زوده مصمموه بكاميرات متطورة موصولة بنظام مستقل يعتمد على الذكاء الصناعي، يخوله التعرف على الأعشاب الضارة في الحقول والاقتراب منها، ورشها بالمبيدات بواسطة ذراع أوتوماتيكية متحركة تسمح باستهداف النبتة الضارة دون إلحاق الأذى بالمزروعات,[2] وهذا ما يؤكد علاقة العمليات الإنتاجية والتقدم التكنولوجي بالمستوى الإقتصادي.

درجة التنظيم: التنظيم عنصر ملازم لدرجة التطور والتقدم الإقتصادي بل ويعتبر شرط لتحقق ذلك, ويمكن ملاحظة هذا من خلال نموذج أرستو والذي يفترض أن النمو الاقتصادي يحدث في خمس مراحل أساسية متفاوتة الطول,[3] يبدأ هذا النموذج بمرحلة المجتمع التقليدي ويدخل تحت هذا التعريف كل العالم السابق لعصر "نيوتن" ابتداء بالمجتمعات البدائية وحتى بعض المجتمعات الحالية في الأزمنة الحديثة, وهو عالم يتميز بأنه لا يمتلك الإمكانيات الهائلة التي يوفرها العلم والتكنولوجيا، أو لا يحسن استعمالها بشكل منهجي منظم في سبيل الإنتاج,[4] ويلاحظ العبارة الأخيرة التي تصف المرحلة بانعدام الاستعمال المنهجي المنظم للإمكانيات وفي هذا إشارة إلى علاقة التنظيم بالمستوى الإقتصادي.

درجة تدخل وتأثير الدولة: الدولة هي الإطار الشامل الذي يتضمن العديد من المكونات الأساسية لنشؤ الحضارة المدنية كالأنظمة والمؤسسات القانونية والسياسية والاجتماعية وبالتأكيد الإقتصادية, كما أن للدولة دور مهم في نشؤ واستقرار وتطور هذه المكونات, ومن الملاحظ أن التعاريف السابقة للإقتصاد لا تشير إلى دور الدولة ومنها تعريف بول ساموبلسون الأمر الذي شكل أبرز الانتقادات الموجهة للتعريف بتجاهله لدور الدولة,[5] وهذا يشير إلى ضرورة معرفة علاقة الدولة بالإقتصاد, حيث يرى فريق من الإقتصاديين أن الدول لها دور في نمو الإقتصاد وذلك من حيث التدخل المباشر, وفي هذا الشأن يوجد نظريتين هما نظرية النمو المتوازن ونظرية النمو غير المتوازن.

نظرية النمو المتوازن حيث إن نظرية النمو المتوازن هي النظرية الاقتصادية التي ابتكرها الخبير الإقتصادي راغنار نوركسي (1907 -1959), وتفترض أن الحكومة في أي بلد غير متطور بحاجة إلى القيام باستثمارات كبيرة في عدد من

1 List of countries by GDP sector composition مرجع سابق

2 أستراليا تستعرض روبوتا متطورا للعناية بالحقول الزراعية, https://arabic.rt.com/, تم الاطلاع في 3\7\2022.

3 Rostow, W. W. (1960). "The Five Stages of Growth-A Summary". The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto. Cambridge: Cambridge University Press. pp. 4–16.

4 خشيب، جلال، النمو الاقتصادي: مفاهيم ونظريات، شبكة الألوكة الإلكترونية، نقلاً عن : بخاري، عبلة عبد الحميد، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظرية النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، ص: 40.

5 ذي يزن الاعوش, بناء تعريف لعلم الإقتصاد مرجع سابق ص 238.

الصناعات في وقت واحد,[1] وذلك سيؤدي إلى توسيع حجم السوق وزيادة الإنتاجية وتوفير الحافز لدى القطاع الخاص للاستثمار,[2] أما نظرية النمو غير المتوازن والتي صاغها العالم الإقتصادي بيرو سنة 1955 وطورها كلا من سنجر وهيرشمان وغيرهم تقوم فكرتها على أنه " إذا قامت الدولة بتركيز وتدفق الموارد الإقتصادية المتاحة لها في عدد محدود من النشاطات الاقتصادية التي تلعب دور الريادة في تحريك عجلة النمو الإقتصادي بحيث يترتب على هذا التدفق المركز تقدم وتوسع هذه النشاطات سيخلق هذا قوة تجذب بمقتضاها نشاطات أخرى مساعدة ذات ارتباطات جانبية بالنشاطات الأساسية " مثال: في حالة قيام الدولة بدفع معظم مواردها لتنمية القطاع الزراعي مثلاً بحيث يترتب على ذلك الدفع تقدم القطاع الزراعي فسوف تشهد الدولة حدوث نقلة نوعية في الانشطة السابقة للزراعة (كالآلات الزراعية والمبيدات ..), كذلك حدوث نقلة نوعية في الانشطة التالية للزراعة (مثل الصناعات الغذائية , والتسويقية ..) وبالتالي تحدث التنمية الإقتصادية في الدولة,[3] كلا النظريتين تثبتان وجود علاقة مباشرة ذات تأثير قوي بين دور الدولة وتنمية الإقتصاد,[4]وما تم ذكره يدعم سياق التعريف الحديث للإقتصاد والذي يشير إلى علاقة الدولة بالإقتصاد بعبارة (عملية تحديد الدولة والمجتمع للبدائل الممكنة واتخاذ القرارات وفق الواقع المحيط)[5]، وهذا يشير إلى أن درجة وجود الدولة ومدى تأثيرها ينعكس على الوضع الإقتصادي, ومعنى هذا أن درجة تدخل وتأثير الدولة له علاقة بالمستوى الإقتصادي.

مما سبق نلاحظ العناصر المرتبطة بالمستوى الإقتصادي، وعليه يمكن تعريفه بأنه **الوصف التفصيلي لدرجة تقدم الإقتصاد من حيث تطور البيئة الاجتماعية والتكنولوجية والتي تحدد نوعية الاحتياجات المطلوبة والموارد الاقتصادية المستهدفة والعمليات الإنتاجية بالإضافة إلى درجة التنظيم وتأثير الدولة في الإقتصاد**,[6] وبالتأكيد أن الوصف التفصيلي لدرجة تقدم الإقتصاد سيختلف حسب اختلاف العناصر المذكورة سابقاً ابتداءً من تطور المجتمع وانتهاءً بدور الدولة محدداً بذلك خانات واضحة المعالم تؤطر الإقتصاد ووضعة, وإثبات ذلك سيكون من ناحيتين, المنطق الإقتصادي ودراسة الفرضيات التالية, وبهذا تم إثبات الفرضية, الجدير بالذكر أن تعريف المستوى الإقتصادي بحد ذاته ليس كافياً ولا يعتبر دليل علمي يحتج به حيث ستظهر تساؤلات إقتصادية بحته من الناحية المهنية والناحية العلمية عن حقيقية المستويات الفعلية والمتحققة في الواقع الإقتصادي؟ وكيف يمكن تحديد المستوى الإقتصادي؟ وما هي فائدة تحديد المستويات في عملية تطوير الإقتصاد؟ هذا ما سيتم إثباته من خلال دراسة الفرضيات اللاحقة.

الفرضية الثانية، يبدا الاقتصاد بمستوى بدائي (اقتصاد روبنسون) مقصور على الانشطة الدنيا كالصيد والرعي والزراعة البدائية والاعتماد على المقايضة:

1 L. Anderson, William. Say's Law: Were (Are) The Critics Right Ludwig Von Mises Institute, https://ar.wikipedia.org/ مؤرشف 27. صفحة
من الأصل (PDF) 2014 مارس 09 في ,

2 Gaur, K.D. (1995). Development and Planning. University of Michigan: Sarap & Sons. P 82. ISBN 81-85431-54-X.

3 نظرية النمو غير المتوازن https://jordanianeyespassion.wordpress.com/ تم الاطلاع في 13\6\2021.

4 ذي يزن الاعوش, بناء تعريف لعلم الإقتصاد مرجع سابق ص 239.

5 المرجع السابق نفسه ص 250.

6 تعريف الباحث.

كما هو الحال في معظم المجالات العلمية وبالأخص الإنسانية منها، تبدأ دراسة الأساس من نقطة الصفر والمتمثلة بالبدائية البشرية والشيء ذاته ينطبق على الإقتصاد، معنى هذا أن أول مستوى للإقتصاد يفترض أن يكون المستوى البدائي، فهل هذا المستوى موجود بالفعل؟ وما الذي يثبت هذا الاعتقاد؟ بالبحث في مجال الفكر الإقتصادي وبالأخص التاريخي نجد ما يسمى باقتصاد روبنسون كروزو وهو إطار عمل بسيط لدراسة مسائل أساسية في علم الاقتصاد, يفترض هذا الإطار وجود مستهلك واحد ومنتج واحد وسلعتين,[1] والتسمية "روبنسون كروزو" تعود إلى الرواية التي تحمل نفس الاسم والتي ألفها دانييل ديفو في 1719, ويعد اقتصاد روبنسون كروزو تجربة فكرية حيث وجد الكثير من اقتصاديين التجارة الدولية نتائج عملية من هذه القصة البسيطة لما تتيح من تبسيط لتعقيدات العالم الحقيقي, الافتراض الضمني هو أن دراسة اقتصاد العميل الواحد ستقدم تبصراً مفيد إلى كيفية عمل اقتصاد العالم الحقيقي ذو العملاء الاقتصاديين الكثر, وتصف هذه المقالة دراسة كل من سلوك المستهلك وسلوك المنتج والتوازن بصفتها جزء من الاقتصاد الجزئي, وفي حقول أخرى لعلم الاقتصاد، يستخدم إطار عمل اقتصاد كروزو للشيء نفسه على سبيل المثال في المالية العامة يستخدم اقتصاد روبنسون كروزو لدراسة الأنواع المتعددة من السلع العامة وأبعادًا محددة للمنفعة الجمعية,[2] وفي اقتصاد النمو، ويستخدم اقتصاد كروزو أيضًا لبناء نماذج نمو للبلدان النامية وتحت النامية بهدف الدخول في مسار نمو مستقر باستخدام تقنيات الادخار والاستثمار.[3]

بالنظر الى ما سبق نجد بأنه تم الاستناد على رواية أدبية لوضع اساس مبسط للاقتصاد ومن ثم العمل على استخدامه في تطبيقات اقتصادية عليا, معنى هذا أن مفهوم اقتصاد روبنسون هو قاعدة نظرية بالنسبة لهم, ولكن هل من الممكن أن يكون هذا النموذج الاقتصادي موجود فعلياً على أرض الواقع؟ من حيث المنطق فإن الوجود الفعلي لهذا المستوى مشروط بوجود المجتمعات البدائية , وبالتأكيد أن حالة البدائية لابد وأن تكون مصحوبة بحالة انعدام التعليم وتدني الحضارة الى أدنى مستوياتها بحيث أن الاعتماد الرئيسي سيكون على مهارات البقاء لتوفير الحاجات الرئيسية مثل الغذاء والمأوى, فهل من المعقول وجود مثل هذه الحالة في الألفية الثالثة والتي تسعى فيها البشرية الى اكتشاف الفضاء الخارجي؟ من أجل اختبار صحة هذا الأمر ينبغي البحث عن التجمعات البدائية وبالتأكيد فإن محطتنا الأول هي قارة أفريقيا والمعروفة بتدني المستويات الحضارية فيها.

قبيلة الهادزا الافريقية: هي مجموعة عرقية أصلية في شمال وسط تنزانيا ، تعيش حول بحيرة اياسي في وسط الوادي المتصدع وفي هضبة سيرينجيتي المجاورة, واعتبارًا من عام 2015 هناك ما بين 1200 و 1300 شخص من الهادزا يعيشون في تنزانيا، ولكن ما يقرب من 300 فرداً فقط لا يزالون على قيد الحياة استنادًا إلى الوسائل التقليدية للبحث عن الطعام,[4] وهذا ما يمثل دليل واقعي للمجتمع البدائي, وبالرغم من إثبات الحقائق السابقة عن الشعوب البدائية إلا أنه من الممكن

1 R. Varian, Hal (December 3, 2009). Intermediate Microeconomics - A modern approach, Eighth Edition. W. W. Norton & Company.P 739.

2 Hillman, A. L. (2009). "page 138". Public Finance and Public Policy - Responsibilities and Limitations of Government Second). New York: Cambridge University Press .P 859 ISBN 978-0-511-64127-5

3 R. Varian, Hal, op. cit., P 739.

4 Hadza people https://en.wikipedia.org/wiki/Hadza_people 2020\5\14 تم الاطلاع في

ظهور انتقادات حول شذوذ الحالة, وهذا أمر معروف في مجال البحث العلمي حيث لا يبنى على حالات نادرة ويتطلب الأمر إثبات أكثر من حالة, لذا لابد من إثبات متعدد وذلك بالحالات الآتية:

شعب الباجاو (غجر البحر): قد تمثل القبيلة الافريقية حالة نادرة بالنظر الى تعداد القبيلة مقارنة بالمجتمعات البشرية الهائلة, ولكن ماذا عن مجتمع بمئات الألاف ! في هذا نشير الى شعب الباجاو والمعروف بغجر البحر حيث يبلغ عدد شعب الباجاو في ماليزيا فقط 436,672 نسمة[1] وشعب الباجاو أو شعب ساما باجاو شعب يعيش في منطقة سواحل جنوب شرق آسيا، تحديدًا منطقة ارخبيل سولو التابع لدولة الفلبين، وجزيرة بورنيو ومجموعة جزر ميندناو، مما يجعل شعب الباجاو مشتتاً جغرافياً وسياسياً بين إندونيسيا والفلبين وماليزيا, ويتميزون بمعيشتهم في المياه على متن بعض الزوارق الخشبية البسيطة والبيوت المقامة فوق سيقان خشبية عالية, وشعب الباجاو لا يعرفوا النقود ويعيشون على مقايضة الأسماك والسلع الزراعية.[2]

شعب الماساي: هم مجموعة قومية نيلية شبه رُحَّل يتمركزون في كينيا وشمال تنزانيا, ويبلغ عدد سكان الماساي 841 ألف حسب إحصاء 2009 مقارنة بـ377 ألف في عام 1989,[3] يتمحور نمط حياة شعب الماساي التقليدي حول قطعان الماشية التي تشكل المصدر الرئيسي للغذاء, لذا تُقاس ثروة الفرد منهم بما يمتلك من الماشية والأطفال إذ يُعتبر القطيع المؤلف من خمسين ماشية ثروة كبيرة إلى جانب عدد كبير من الأطفال, في حين أن الفرد الذي يمتلك الكثير من القطعان دون الأطفال أو بالعكس، يُعتبر من الفقراء.[4]

الحالات السابقة تمثل تأكيد لوجود المستوى الإقتصادي البدائي, ومن ناحية أخرى نجد أن هذه الحالات تثبت أهم سمات الاقتصاد البدائي والتي تتركز في السعي لتوفير الحاجات الأساسية مثل الغذاء والملبس عن طريق الموارد الطبيعية البسيطة وباستخدام الوسائل والأساليب البدائية, وكذلك استخدام المقايضة لتبادل المنفعة وتوفير السلع غير المتوفرة, وهذا يثبت وجود مجتمعات بدائية بمستوى بدائي للاقتصاد والذي يعتبر البذرة الأولى لنشؤ الاقتصاديات بمختلف اشكالها وأنواعها.

المستوى الاقتصادي البدائي: هو المستوى الاقتصادي الذي يقوم على الأنشطة الإنسانية البدائية مثل الصيد والرعي والزراعة لغرض اشباع الاحتياجات الأساسية واللازم للبقاء كالغذاء والملبس والمأوى, بهذا تم إثبات الفرضية.

الفرضية الثالثة، التحول الى التشكل الحضاري يرفع الاقتصاد الى درجة تسمى بالاقتصاد البسيط تشمل الزراعة الدائمة والحرفية والتعدين:

انتقال الجماعات الانسانية من حالة التنقل والترحال الى الاستقرار وتكوين التجمعات السكانية المستقرة (القرى والمدن الصغيرة) يعمل على توجيه المجتمع إلى الاقتصاديات المستقرة والتي تعتمد على الزراعة البسيطة والمشغولات الحرفية والتعدين البدائي, ويوجد الكثير من هذه المجتمعات وخصوصاً في البلدان النامية, الغريب في الأمر وجود أحد هذه

1 شعب الباجاو https://w.likco.cc/detail1381740.html 2020\5\14 تم الاطلاع في

2 شعب الباجاو https://ar.wikipedia.org/ 2020\5\14 تم الاطلاع في

3 شعب الماساي, https://ar.wikipedia.org.2022\7\5 تم الاطلاع في /

4 Northern Tanzania with Kilimanjaro and Zanzibar by Phillip Briggs (2006), page 200.

المجتمعات في واحده من أكثر الدول المتقدمة وهي الولايات المتحدة الأمريكية, وهذا المجتمع يعرب بطائفة الآميش المسيحية، وتم اختيار مجتمع الآميش بسبب وضوح الخصائص, الجدير بالذكر أن وضع طائفة الآميش يعود الى معتقداتهم والتي حجزتهم عن التطور الحضاري والاقتصادي لقرون كما سيأتي ذكره لاحقاً, وهذا ما يجعل من الآميش نموذج حي للاقتصاديات القديمة .

البعد التاريخي: الآميش هي مجموعة بروتستانتية أمريكية تضم حوالي 200.000 شخص ينحدرون من أصول أوروبية مسيحية جاؤوا إلى الولايات المتحدة قبل ما يقارب القرنين هربًا من الاضطهاد الديني, ويعتقد الأميش أن عقيدتهم الدينية وطريقة عيشهم لا ينفصلان ويعتمدان على بعضهما البعض, ونشأت طائفة الآميش في أوروبا بعد انشقاقهم عن الإخوة المينونايت السويسريين عام 1692 بسبب معاملة الأعضاء الذين ثبتت إدانتهم بخرق العقيدة, وصل الأميش الأول إلى بنسلفانيا في ثلاثينيات القرن التاسع عشر هربًا من الاضطهاد في أوروبا.[1]

النشاط الاقتصادي: يقوم الأميش بإنتاج العديد من احتياجاتهم وتربية الحيوانات لإنتاج اللحوم وزراعة الذرة للطعام وتغذية الحيوانات وزراعة الخضار للطعام وللبيع وتصنع نساء الأميش معظم الملابس, لكن هذه الطائفة ليست مكتفية ذاتياً بشكل كامل وتعتمد على المجتمع الخارجي لتلبية متطلبات أخرى.[2]

الوضع الاجتماعي: لا ينخرط الأميش في سياسات الدولة أو السياسة الوطنية، وبصفتهم دعاة سلام فهم لا يخدمون في الجيش كما أنهم يتنصلون من الضمان الاجتماعي ومعظم أنواع التأمين وغالبًا ما يجمعون مواردهم لمساعدة عائلات الأميش المحتاجين.[3]

من الملاحظ أن طائفة الأميش تمثل الارتقاء اللاحق للمستوى الإقتصادي البدائي، غير أن هذا الارتقاء لا يتجاوز التحول من مهارات البقاء إلى الأنشطة الإقتصادية البسيطة وهذا ما يثبت حقيقة وجود المستوى الاقتصادي البسيط والذي يعتمد على التشكل الحضاري البسيط والتنظيم الذاتي.

المستوى الاقتصادي البسيط: هو التحول الأولي لمستوى الاقتصاد البدائي بحيث ترتقي الأنشطة الى مستوى شبه منتظم معتمد على الأدوات الحرفية البسيطة واستخدام للموارد الطبيعية بشكل افضل مما هو عليه في المستوى البدائي وإنتاجية تسمح بإشباع احتياجات اكثر من المستوى السابق وتمكن من نشؤ بسيط لعمليات التبادل التجاري، وبهذا تم إثبات الفرضية.

الفرضية الرابعة، في المجتمعات الناشئة يرتفع الاقتصاد الى مستوى يسمى باقتصاد المجتمع يتميز بظهور دور الدولة وتكون الأنظمة المالية البسيطة ونشؤ الاسواق الثابتة والمؤقتة:

1 The Amish https://www.bbc.co.uk/religion تم الاطلاع في 2020\5\26

2 المرجع السابق نفسه

3 Amish https://www.britannica.com/topic/Amish تم الاطلاع في 2020\5\26

تطور المجتمعات الإنسانية من البدائية وشبه البدائية إلى المدنية الحضارية يرافقه وبشكل منطقي متزامن تطور الإقتصاد, بالإضافة إلى ذلك يظهر تطور أخر وهو دور الدولة وخصوصاً في المراحل الأولى من النشوء, وكمثال على هذا الجانب سنتطرق لوضع اليمن في فترة حكم الأئمة وذلك لأثبات وجود مستوى إقتصاد المجتمع.

اليمن في حكم الأئمة (1918-1962): قامت المملكة المتوكلية اليمنية عام 1918 بقيادة الإمام يحيى حميد الدين والتي كانت مملكة منغلقة على العالم وتتبنى سياسة انعزالية خوفاً من أن تسقط بلاده لسلطة القوى الاستعمارية المتحاربة عقب الحرب العالمية الأولى وبالذات إيطاليا وبريطانيا، وكذلك لإبعاد المملكة عن التيارات القومية التي ظهرت في المنطقة العربية تلك الفترة وساعده في ذلك أن جل المجتمع اليمني على أيامه كانوا من المزارعين يعيشون في قرى مكتفية ذاتيًا,[1] هذا الانغلاق تسبب في تباطؤ النمو الحضاري لليمن لفترة نصف قرن ما جعل الإقتصاد يسير على وتيرة ثابتة وفي جوانب محدودة كما هو موضح في الآتي:

الزراعة: كانت الزراعة هي المجال الرئيسي لسكان اليمن فهناك على الأقل 88.6% من السكان يعيشون في الريف منهم 67.3% يعملون بالزراعة[2]، واعتمدت الزراعة بشكل عام على الامطار الموسمية وهذا ما مثل المشكلة الأولى أمام المزارعين مما دفع اليمنين الى بناء السدود لمواجهة فترات الجفاف.[3]

التعدين: اشتهرت اليمن بالتعدين منذ القدم، وكانت أهم المعادن المستخرجة هي الذهب والفضة والنحاس والحديد، وقد ظلت عمليات التعدين في اليمن بدائية بالرغم من أهمية هذا القطاع والسبب أن ظروف الإنتاج وأدواته ظلت على ماهي عليه منذ العصور القديمة التي شهدت اكتشاف هذه المناجم.[4]

الصناعة: تركزت الصناعات في فترة ما قبل الثورة اليمنية على السلع التي تلبي احتياجات المجتمع كصناعة السيوف والخناجر والأدوات المنزلية ومعدات الزراعة والمنسوجات، وجميع هذه الصناعات اعتمدت على المصادر الطبيعية،[5] وبالرغم من وفرة هذه المصادر الا أن الانتاج كان بكميات ضئيلة بسبب بدائية وسائل الإنتاج.

الأسواق: كانت الاسواق منشرة في المدن الرئيسية والأرياف على حد سواء، وتمثلت في نوعين رئيسين هما الأسواق الثابتة كسوق الملح في صنعاء القديمة، والأسواق المؤقتة التي تدعى بأسماء أيام الاسبوع كسوق السبت أو سوق الأثنين , وكانت العمليات التجارية تنفذ بالنقد أو بالمقايضة, وتخضع هذه الاسواق لسلطة صاحب السوق أو الزعيم القبلي والبعض منها تحت حماية الدولة,[6] هذا الأمر يشير إلى التدخل المحدود للدولة في الإقتصاد والتأثير الأكبر كان للمجتمع ومن يمثلوه.

1 ثورة 26 سبتمبر اليمنية https://www.wikiwand.com/ar تم الاطلاع في 27\5\2020

2 احمد عبيد بن دغر , اليمن تحت حكم الأمام احمد , مكتبة مدبولي مصر ,2005, ص 26.

3 المرجع السابق نفسة ص 25.

4 منير الكيال , اليمن , صحيفة الجمهورية السورية , عدد خاص باليمن , 3 يوليو 1957, ص 2.

5 أحمد عبيد بن داغر، مرجع سابق، ص 26 - 27.

6 المرجع السابق نفسه .

العملة و البنوك: لم تمتلك اليمن عملة وطنية خاصة بها حيث ظل التعامل بالريال النمساوي (ماريا تريزا) حتى قيام الثورة ,[1] كما أنه لم يكن هناك أي تواجد للبنوك أو مؤسسات مالية رسمية في اليمن بما فيها البنك المركزي, كما أن المحاولات التي استهدفت إنشاء بنك مركزي قد انتهت بالفشل, ففي عام 1955 وافق الأمام مبدئياً على مشروع انشاء البنك المركزي اليمني ثم توقف فجاءة دون سابق إنذار.[2]

مؤسسات و أنظمة المالية العامة: منذ استقلال اليمن من الحكم العثماني في 1918 لم تنشأ وزارة المالية وحتى عام 1948, حيث تم أنشاء وزارة المالية بقرار من الأمام أحمد, ولم تمتلك الوزارة أي لوائح أو أنظمة, وكان منتسبي الوزارة مفتقرين للخبرة والتأهيل وحسب وصف الطبيبة الألمانية (كلوديا فايان) أن الوزارة كانت تدار بطريقة فوضوية للغاية, ولم تركز الوزارة الا على جباية الضرائب والجمارك وتحصيل الزكاة وتوجيه الإيرادات الى النفقات العسكرية والحكومية والمصاريف الملكية,[3] وحسب هذه الحقائق فإن وزارة المالية في تلك الفترة لم تكن سوى وزارة شكلية أو بالأصح أدارة لجباية الضرائب, وهذا يعني انعدام التأثير على الإقتصاد من خلال السياسات المالية والتي لها دور كبير في دفع العجلة الإقتصادية من خلال إدارة ايرادات ونفقات الدولة.

مما سبق نجد أن اقتصاد اليمن قبل 1962 اعتمد بشكل رئيسي على الإنتاج الزراعي والصناعات البسيطة والتي بالكاد كانت تلبي احتياجات المجتمع وذلك في ظل أنظمة مالية بسيطة تفتقر للكفاءة والمهنية مع دور سلبي للدولة في إدارة الاقتصاد، وهذا يثبت أن الاقتصاد السائد في اليمن قبل ثورة سبتمبر تمثل في اقتصاد المجتمع.

مستوى اقتصاد المجتمع: وهو المستوى الذي تتعزز فيه الاساليب والأنشطة وترتفع الى مستوى الأعمال والمهن القائمة على الحرفية والأدوات الإنتاجية، وفي هذا المستوى تأخذ التبادلات التجارية حجم أعلى تظهر معه الأسواق الثابتة والمؤقتة وبعض الأنظمة المالية البسيطة ووجود بسيط لدور الدولة، وبهذا تم إثبات الفرضية.

الفرضية الخامسة، تطور المجتمعات يخلق مستوى الاقتصاد الصناعي اليدوي:

يعتبر مستوى إقتصاد المجتمع نقطة الإنطلاق نحو المستويات الصناعية حيث أن توطن الحرفية في المجتمع وتوارثها عبر الأجيال مع استدامة الأسواق يعمل على تطور العملية الإنتاجية وبالأخص إذا حدث تزامن مع التطور العلمي، هذا الأمر يعمل على تحول الأعمال من الحالة اليدوية والحرفية الى الصناعة اليدوية،[4] ومصطلح الصناعة اليدوية يشير إلى المراحل الإقتصادية التي مرت بها أوربا منذ القرن السادس عشر كما سيأتي ذكره لاحقاً.

المصانع اليدوية: ظهر هذا النوع من نظم الإنتاج أثناء القرن السادس عشر واستمر حتى القرن الثامن عشر خاصة في المملكة المتحدة , وقد نشأت فكرة المصنع اليدوي على يد أحد الأغنياء حيث قام بإنشاء مصنع يعمل بداخلة عدد من العمال المستأجرين, وكان صاحب المصنع تحت ظل هذا النظام يمتلك المال المستثمر (الأرض, البناء, الآلات, المواد

1 وثائق الخارجية المصرية , تقرير سوري , حول التجارة الخارجية مع البلدان العربية وغير العربية , محفظة رقم 353 ملف رقم 2 , عام 1954

2 الأهرام , العدد 24988, تاريخ 26 إبريل 1955 ص 1.

3 أحمد عبيد بن داغر، مرجع سابق، ص 43 .

4 سعود خضير , علم الاجتماع الصناعي والإنتاج /https://books.google.com ص 65

الخام) وكانت الأدوات والآلات المستخدمة مصنوعة من الخشب والحديد وتعتمد على القوة الجسمانية للعمال,[1] الجدير بالذكر أن مثل هذه الصناعات لاتزال قائمة إلى يومنا هذا كما هو الحال في مصر حيث تحتل الحرف اليدوية والصناعات التقليدية مساحة واسعة من التراث المصري يعتمد فيها الصانع على مهاراته الفردية الذهنية واليدوية، باستخدام الخامات الأولية المتوفرة في البيئة الطبيعية المحلية أو الخامات الأولية المستوردة, وتنعكس أهمية الحرف والصناعات اليدوية في أنها تدل على جوانب الهوية الوطنية للدولة المنتجة للحرف والصناعات اليدوية، ويمكن أن تحقق مصر مكاسب مادية رائعة من اهتمامها وتدعيمها للحرف اليدوية، حيث إن حجم التجارة العالمية للحرف اليدوية والتقليدية يفوق 100 مليار دولار, وقد أدركت كثير من البلاد أهمية استثمار تراثها الحرفي، فعملت على إقامة آلاف الورش والمصانع, وبالتالي إلى خلق مئات الألوف وربما الملايين من فرص العمل لشبابها، وإلى فتح أسواق لتصريف منتجاتها في كل مكان، ما جعلها تتحول من دول فقيرة، أو دول مستهلكة لما ينتجه غيرها من أزياء وأثاث ومفروشات وأدوات منزلية وكافة احتياجات الحياة اليومية، إلى دول غنية من عائد تصدير منتجاتها الغزيرة من الحرف اليدوية لمختلف أنحاء العالم، إضافة إلى تعميقها للبعد الثقافي كدول ذات إرث حضاري يجعلها تقف باعتداد أمام الدول المتقدمة في عصر العولمة، بلا ميزة تنافسية غير إبداعها الشعبي,[2] أما من حيث دور الدولة في هذا المستوى فيظهر من خلال تزامن ظهور الأنظمة المالية والمصرفية بشكلها الرسمي والمنظم بالتزامن مع بداية ظهور المصانع اليدوية في أوربا حيث كان أول ظهور البنك المركزي في السويد سنة 1668[3] و الذي كان يهدف الى تامين تمويل الدولة مقابل امتياز اصدار النقد واسست بريطانيا ثاني بنك مركزي سنة 1694 و الذي اسس بمرسوم ملكي لأجل تمويل خزانة الملك مقابل حق اصدار النقد كذلك.[4]

مستوى الاقتصاد الصناعي اليدوي: هو المستوى الذي تتحول فيه الأنشطة الحرفية والاساليب الإنتاجية إلى الأطر المنظمة لعوامل الإنتاج والتي تقوم على استخدام الآلات البسيطة والعمالة والجهد الجسدي لتلبية ارتفاع الطلب نتيجة زيادة السكان، وفي هذا المستوى يبدأ دور الدولة في الظهور بشكل جزئي، وبهذا تم إثبات الفرضية.

الفرضية السادسة، تطور مستوى الصناعة اليدوية يخلق مستوى الصناعة الحديثة:

تحول الأنشطة الإقتصادية من الحرفية إلى الصناعة اليدوية يظهر قابلية التطور الطبيعي في العمليات الإقتصادية والمرتبط بشكل طردي ملازم للتطور الإنساني, وبالتأكيد فإن مزيد من التطور الإنساني سيصاحبه المزيد من التطور الإقتصادي وخصوصاً مع دخول عنصر ثالث مؤثر على كلا الجانبين وهو التطور العلمي, وهذا سيكون نتيجته ما يمكن تسميته بمستوى الصناعة الحديثة, وكان أول ظهور لهذا المستوى عند نشؤ الثورة الصناعية والتي تعرف بانتشار وإحلال العمل اليدوي بالمكننة, وقد شهدت بلدان أوروبا الغربية خلال القرن الثامن عشر نهضة علمية شاملة فتنوعت الأبحاث والتجارب لتشمل مختلف فروع العلم ولتؤدي إلى اختراعات واكتشافات مهمة كانت السبب المباشر في قيام الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر, وهذه ثورة كان لها الأثر البالغ على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سواء

1 المرجع السابق نفسه.

2 إبراهيم عبد المنعم إبراهيم , الصناعات اليدوية ...تراث وطني ومصدر جذب للاستثمار , دراسات محلية , https://sis.gov.eg/ تم الاطلاع في تاريخ 2020\5\29.

3 محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود و البنوك ، الطبعة ال الربعة ،مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة، 1958 ، ص 251 .

4 شقيري نوري موسى و اخرون ، المؤسسات المالية المحلية و الدولية ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان، الاردن ، 2019 ، ص 57 .

في أوروبا أو خارجها , وقد شمل التطور الصناعي العديد من الميادين فازدهرت صناعة الغزل والنسيج وظهرت المصانع والأفران عالية الحرارة لصهر الحديد, وأصبحت الآلات بحاجة إلى مصادر جديدة للطاقة فاستخدم الفحم الحجري ثم البخار في القرن التاسع عشر، ثم الكهرباء في القرن العشرين التي انتشرت في تشغيل المحركات والآلات وفي تسيير البواخر والقاطرات,[1] وفي هذا المستوى تصبح العملية الإنتاجية والاقتصادية أكثر تنظيماً, وفيه ظهرت نظريات الاقتصاد ومفاهيم الإدارة والعمل وتعددت الطرق والأساليب الإنتاجية ومثال على ذلك النظرية الكنزية والتي لا يعدو ظهورها عن كونها تعبيرا عن تغير الأوضاع الاقتصادية وتمثل مظهراً من مظاهر الدول الصناعية المتقدمة,[2] كما أن في هذا المستوى تظهر الإيديولوجية الاقتصادية والتي تعبر عن وجهة النظر حول الطريقة التي يجب أن يعمل بها الاقتصاد وإلى أي حد كالرأسمالية والاشتراكية, من ناحية أخرى فإن الارتقاء إلى مستوى الصناعة الحديثة يعمل على نشؤ الشركات المنظمة التي تتطلب وسائل تمويل متعددة الأمر الذي ساعد على التزامن في نشؤ الأنظمة المالية الحديثة مثل الأسواق المالية ومثال على ذلك سوق لندن للأوراق المالية عام تأسس في 1801,[3] ومن الملاحظ أن خصائص هذا المستوى تلائم واحدة من أهم النظريات الإقتصادية من حيث المفهوم والتطبيق والتوافق الزمني لنشوء النظرية, وهي نظرية تقسيم العمل والتي تعرف بأنها طريقة لتنظيم الإنتاج تقضي بأن يتخصص كل عامل بجزء من العملية الانتاجية, حيث أن التخصص في العمل يعطي مخرجات أعلى لأن العامل يصبح أكثر مهارة في إنجاز مهمة محددة، كما أن الاستعانة بماكينات متخصصة لإنجاز مهمات فرعية بشكل أدق,[4] وقد تم التأكيد على أهمية تقسيم العمل في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي من قبل آدم سميث (1776) في كتابه ثروة الأمم, فأكد سميث أن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة مهارة العامل وإلى توفير الوقت اللازم للإنتاج، كما أن التخصص الذي يترتب على تقسيم العمل يؤدي إلى الوصول إلى أفضل الطرق لأداء العمل وإلى اختراع الأدوات التي تساعد العامل على زيادة الإنتاج ايضا, كما أكد على أن تقسيم العمل وما ينطوي عليه من تخصص يؤدي إلى إدخال تحسينات مستمرة على عملية الإنتاج وتؤدي التحسينات بدورها إلى الزيادة المستمرة للإنتاج.[5]

مستوى الاقتصاد الصناعي الحديث: هو المستوى الناشئ عن تطور المستوى الصناعي اليدوي نتيجة تطور العلم وبروز دور الدولة وارتقاء الأنظمة المالية، وفيه يتم تحويل الصناعة من المكائن ووسائل الإنتاج اليدوية الى العمليات الألية وأدراج عنصر المكننة مما يرفع درجة التنظيم واستغلال الموارد وتخفيض التكاليف بالتالي زيادة الانتاجية.

الفرضية السابعة، نضج الاقتصاد الصناعي يخلق مستوى الاقتصاد الخدمي المنظم:

كما لاحظنا في مستوى اقتصاد المجتمع فإن تطور العملية الاقتصادية يصاحبها نشؤ للأنظمة المالية البسيطة وظهور لبعض الخدمات التجارية والحكومية, الأمر ذاته يحدث مع المستويات الصناعية اليدوية والحديثة ولكن بشكل أكبر وأوسع, وتم اعتبار النطاق الخدمي كمستوى اقتصادي نظراً لدرجة تأثير على الاقتصاد كما أن في الوقت الحالي توجد

1 الثورة الصناعية /https://ar.wikipedia.org تم الاطلاع في تاريخ 1\6\2020.

2 فهمي جدعان , حصاد القرن , مؤسسة عبد الحميد شومان , اكتوبر 2006, ص 49

3 سوق لندن للأوراق المالية, https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 21\6\2022.

4 تقسيم العمل, https://ar.wikipedia.org/, بول سام ولسون - ويليام د. نوردهاوس - الاقتصاد - ترجمة هشام عبد الله - مراجعة د. أسامة الدباغ, تم الاطلاع في 2\12\2022

5 تقسيم العمل, https://ar.wikipedia.org/, جريدة الاتحاد آدم سميث وكتابه ثروة الأمم, تم الاطلاع في 2\12\2022.

اقتصاديات كاملة تقوم على القطاع الخدمي بنسبة تتجاوز 90% من الناتج المحلي كما هو الحال في هونج كونج في العام 2017,[1] ولمعرفة علاقة مستوى الاقتصاد الخدمي بالمستويات الصناعية يتوجب علينا العودة الى مراحل الثورة الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حيث كانت بريطانيا أسبق دول العالم في تحقيق النهضة الصناعية, فمنذ منتصف القرن الثامن عشر انطلقت بها الثورة الزراعية التي أدت إلى تحسن المستوى المعيشي لسكان الأرياف فتزايد إقبالهم على استعمال المعدات الزراعية المتطورة واعتماد جانب من مدخراتهم في تطوير المشاريع الصناعية, كما أدت الثورة الزراعية وإدخال الآلات وطرق الاستغلال الحديثة إلى سيطرة الملكيات الكبيرة والاستغناء عن نسبة هامة من العمال الزراعيين فتوفرت بذلك يد عاملة رخيصة وكثيرة العدد للمصانع,[2] من خلال التحليل القائم على المنطق الاقتصادي فإن التأثير التي تحدثه المستويات الصناعية على الاقتصاد و الاساليب الانتاجية وطرق الإدارة سيؤدي الى توسع ونمو الأعمال والقطاعات وهذا ما يتطلب المزيد من عناصر الإنتاج وتحديداً المال , فأول المظاهر المنطقية لهذه التأثيرات سيكون نشؤ شركات المساهمة, وما يؤكد هذا الأمر ظهر نوع جديد من الشركات هي شركة الأموال في بداية القرن السابع عشر والتي تقوم أساسا على تجميع رؤوس الأموال الضخمة لتستغلها في مشاريع عجزت أمامه الأفراد وشركات الأشخاص بإمكانيتها المحدودة هذا من ناحية, ومن ناحية أخرى تقوم شركات الأموال على تحديد مسؤولية الشريك بقدر نصيبه من رأس المال, ولقد كان المحرك الأساسي في ظهور شركات الأموال حركة الاستكشافات الجغرافية في القرن الخامس عشر لما حققته البعثات البحرية الأولى من أرباح طائلة في سنة 1533 فأنشأ التجار الإنجليز (أخوية) وشركة التجار المغامرين لاستكشاف المناطق والإقليم والجزر المجهولة وسعت هذه الشركة بالتجارة في منطقة موسكو ومع تعدد الرحلات وتراكم الأرباح أصبحت هذه الشركة بحق أصل (شركة مساهمة) بصورتها الحالية إحدى المؤسسات القانونية الرئيسية للرأسمالية تجارية,[3] ظهور هذا النوع من الشركات هو البذرة الأولى لنشؤ الأسواق المالية وبالنظر إلى تاريخ تأسيس سوق لندن المالية في 1801[4] نجد أن السوق المالية نشئت في الفترة الزمنية ذاتها, وبالتأكيد سيصاحب هذا التغير في القطاع المالي تطور في العديد من المجالات الخدمية كالتجارة الدولية والنقل والخدمات القانونية وغير ذلك, وهذا ما يثبت الرابط بين المستوى الحديث والمستوى الخدمي المنظم وفي هذه النقطة بالذات تظهر تساؤلات مهمة للغاية: فهل مستوى الاقتصاد الصناعي يخلق مستوى الاقتصاد الخدمي المنظم؟ (أي مرحلة متقدمة أو أعلى، بذلك فهي مرحلة انتقالية من حيث الانتقالات التاريخية في التطور الاقتصادي) أم هل مستوى الاقتصاد الخدمي المنظم يصاحب مستوى الاقتصاد الصناعي؟ (مرحلة متوازية من حيث التعايش والتزامن التاريخي في التطور الاقتصادي بذات العصر الزمني)[5] في حقيقة الأمر أن مستوى الاقتصاد الصناعي يخلق مستوى الاقتصاد الخدمي المنظم نظراً للاحتياجات التي تصاحب نشوء ونضج المستوى الحديث, وهو بذلك مستوى سابق للمستوى المنظم, ومن ناحية أخرى يبقى كلا المستويين دون أن يطغى احدهما على الأخر ويستمران بشكل متوازي بسبب الاحتياج والتكامل فيما بينها, الجدير بالذكر

1 List of countries by GDP sector composition https://en.wikipedia.org/ تم الاطلاع في 2020\5\21

2 Kiely, Ray (Nov 2011). "Industrialization and Development: A Comparative Analysis". UGL Press Limited: 25-26

3 J.MAILLOH histoire de faits économique :paris :1952.p221

4 سوق لندن للأوراق المالية https://ar.wikipedia.org/ تم الاطلاع في 2020\6\3.

5 ملاحظات المحكم.

أن هذا المستوى له ظهور قوي في وقتنا الحاضر, حيث يمثل قطاع غايه في الأهمية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمةكما هو الحال في الصين والموضح في الجدول التالي:

الجدول (1) قطاعات الناتج المحلي الصيني 2017

الدولة\ الاقتصاد	اجمالي الناتج المحلي(US$MM)(PPP)	الزراعي	الصناعي	الخدمي
الصين	23,210,000	7.9%	40.5%	51.6%

المصدر https://en.wikipedia.org/List of countries by GDP sector composition

مستوى الاقتصاد الخدمي المنظم: هو المستوى الذي يكون نشؤه مصاحب للمستويات الاقتصادية الصناعية, وفيه تظهر مؤسسات الأنظمة المالية والحكومية والتجارية التي تلبي حجم النشاط الاقتصادي والإنتاجي للمستوى الصناعي.

وبهذا تم إثبات الفرضية.

الفرضية الثامنة، دمج التكنولوجيا الانتاجية وتكنولوجيا الحاسوب والاتصالات مع المستويات الصناعية والخدمية يخلق مستوى الاقتصاد الرقمي

شهدت العقود الثلاث الماضية تسارع عجيب في التكنولوجيا وتقنية المعلومات ابتداءً من بشبكة الأنترنت وحتى برامج الواقع الافتراضية والبرمجيات الذكية التي تحاكي الذكاء الإنساني وهذا ما ساعد في نشؤ مستوى حديث من مستويات الإقتصاد والمعروف بالاقتصاد الرقمي والذي يتصف بانتشار استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة الفرص والنمو الاقتصادي وتحسين تقديم الخدمات العامة, وللاقتصاد الرقمي دور حاسم في إنشاء مجتمعات "ذكية" حيث تستخدم جميع الجهات الفاعلة –السلطات الحكومية وقطاع الأعمال والمواطنون خاصة الشباب والنساء – أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها لاتخاذ قرارات فعالة,[1] ولخلق مستوى الاقتصاد الرقمي يتطلب الأمر دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الأنشطة والعمليات الاقتصادية الخدمية والصناعية , وهذا ما يتمثل في الآتي:

الحكومة الإلكترونية: عبارة عن نظام حديث تتبناه الحكومات باستخدام الشبكة العنكبوتية العالمية والإنترنت في ربط مؤسساتها بعضها ببعض، وربط مختلف خدماتها بالمؤسسات الخاصة والجمهور عموماً، ووضع المعلومة في متناول الأفراد وذلك لخلق علاقة شفافة تتصف بالسرعة والدقة تهدف للارتقاء بجودة الأداء, ويعتقد أن أول استخدام لمصطلح "الحكومة الإلكترونية" قد ورد في خطاب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عام 1992, وتعرف الحكومة الإلكترونية بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين أسلوب أداء الخدمات الحكومية, و بصيغة أخرى تعنى تغير أسلوب أداء الخدمة من أسلوب يتصف بالروتين والبيروقراطية وتعدد وتعقد الإجراءات إلى أسلوب معتمد على استخدام

1 آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية, اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا, الأمم المتحدة الأسكوا , E/ESCWA/TDD/2017/2 , ص 4.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين أداء الخدمات الحكومية بهدف تقديمها للمواطن بطريقة سهلة عبر شبكة الانترنت مما يوفر الكثير من الجهد والمال لها فتنخفض بذلك تكلفة أداء الخدمة.[1]

النقود الإلكترونية: يعرف البعض النقود الالكترونية بأنها عبارة عن القيمة المخزونة او وسيلة الدفع المدفوعة مسبقاً وتكون فيها الأموال مسجلة او القيمة متوفرة ومخزونة على جهاز الكتروني في حيازة المستهلك[2]. وفي الوقت الراهن توجهت الكثير من الدول المتقدمة نحو التعامل النقدي الإلكتروني الكامل ومن هذ الدول هولندا حيث أن التعامل يكاد ينعدم التعامل بالنقود الورقي.[3]

البنوك الإلكترونية: وهي البنوك التي يقوم عملائها (المرخص لهم) ببعض أو كل العمليات المصرفية (التقليدية و المتاحة من البنك) و التأثير على النظام المحاسبي للبنك فوراً (مباشرة من خلال الشبكات الإلكترونية) أو لاحقاً (غير مباشرة من خلال منافذ البنك أو خط تليفون) و هو بعيد عن البنك و ذلك مباشرة عندما يكون متصلاً باستخدام حاسبه الآلي المجهز لهذا الغرض بالبنك من خلال شبكة إلكترونية للاتصال كالويب لتنفيذ عمليات مصرفية إلكترونية والمحاسبة عنها آنياً, أو غير مباشرة عندما يتعامل مع البنك بإحدى وسائل الدفع لنقود إلكترونية كبطاقات الائتمان و بطاقة الصراف الآلي من أحد المنافذ المتصلة بالبنك لتنفيذ هذه العمليات.[4]

الأسواق الالكترونية: الأسواق الإلكترونية هي أسواق متصلة عبر شبكات اتصالات حديثة ومدعومة بأجهزة كمبيوتر عالية السرعة, وفي السوق الإلكترونية لا يجب أن يكون المشترون والبائعون في نفس الموقع الفعلي من أجل التفاعل, المثال الكلاسيكي على الأسواق الإلكترونية هو سوق ناسداك للأوراق المالية والذي تم إطلاقها في السبعينيات, وهي عبارة عن شبكة إلكترونية ضخمة تربط المستثمرين والوسطاء والتجار مما يسمح للأطراف المختلفة بتبادل المعلومات وشراء وبيع الأوراق المالية, مع التطور الهائل للإنترنت ستلعب الأسواق الإلكترونية دورًا أكثر أهمية في حياة الناس اليومية, فقد أصبحت شبكة الويب العالمية الواجهة العالمية للأسواق الإلكترونية.[5]

المصانع الذكية: في الآونة الأخيرة تم استخدام التكنولوجيا بشكل كبير في الأنظمة الصناعية وخصوصاً الصناعات المتقدمة والثقيلة الأمر الذي أدى إلى ظهور مصطلح التصنيع الذكي وهو فئة واسعة من الصناعات التحويلية التي تستخدم التصنيع المتكامل بالكمبيوتر والمستويات العالية من القدرة على التكيف والتغيرات السريعة في التصميم وتكنولوجيا المعلومات الرقمية وتدريب القوى العاملة التقنية الأكثر مرونة,[6] ويتمثل هدف الشركات في تحقيق الاتصال والربط الرقمي بين خط الإنتاج برمته، وبين كل جزء من العملية المصورة على شاشة مراقبة أو حاسوب لوحي, ويتم برمجة المعلومات وفقا للغرض المطلوب ويمكن عندئذ أن تنظم خطوط الإنتاج نفسها بحيث يتم رصد مختلف مواد التصنيع

1 حكومة إلكترونية https://ar.wikipedia.org/ تم الاطلاع في تاريخ 4\6\2020.

2 Electronic money and Relevant legal and Regulatory Issuers. In http://www.Lawer.20m.com/English/articles/e-money.htm

3 لورين كوميتيه , بلدان توشك فيها النقود على أن "تنقرض" مقابل البطاقات البنكية , https://www.bbc.com/ تم الاطلاع في تاريخ 6\6\2020.

4 رشدي عبد اللطيف وادي , أهمية و مزايا البنوك الإلكترونية في قطاع غزة بفلسطين ومعوقات انتشارها , الجامعة الإسلامية غزة , ص6.

5 Electronic Markets https://www.encyclopedia.com/.2020\6\5 تم الاطلاع في تاريخ

6 Davis, Jim; Edgar, Thomas; Porter, James; Bernaden, John; Sarli, Michael (2012-12-20). "Smart manufacturing, manufacturing intelligence and demand-dynamic performance."

ومعالجتها على خط الإنتاج، وتقوم الأنظمة بتقديم المعلومات وإصلاح الأخطاء، ويمكن طلب المزيد من المواد بشكل آلي في حالة انخفاض مستوى المخزون,[1] وكحالة واقعية تقوم العديد من الشركات الألمانية الكبيرة بتطوير تقنيات حسب الطلب والحاجة من أجل الرقمنة, وهذا يسري على قطاع صناعة السيارات وقطاع الطيران، تماما كما يسري على شركات اللوجستية والبرمجة, وحتى قطاع بناء الآلات يعمل جاهدا باستمرار من أجل التوصل إلى آلات أكثر ذكاء.[2]

مستوى الاقتصاد الرقمي: هو المستوى الذي يتم فيه تنفيذ الأنشطة والعمليات الخدمية والصناعية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقنيات الذكاء الاصطناعي, وفيه تتصف العمليات الاقتصادية والانتاجية بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية, وفي هذا المستوى يظهر دور وأهمية اقتصاد المعرفة الذي يعتبر المحرك الرئيسي لمستوى الاقتصاد الرقمي, وبهذا تم إثبات الفرضية.

الفرضية التاسعة، قد يشمل الإقتصاد أكثر من مستوى ويصنف بمتعدد المستويات:

تنتقل الإقتصاديات من مستوى لأخر عبر فترات زمنية طويلة نسبياً وذلك تبعاً لدرجة تقبل المجتمع للتغير وحاجته إليه, وما يثبت هذا الأمر نظرة رستو فيما أسماه بمرحلة الاتجاه نحو النضج حيث يعتبر "رستو" أنه لا بد من مرور ثلاثة أجيال تكون قد عاشت في جو النمو لبلوغ هذه المرحلة التي يزداد فيها الاقتصاد تعقيداً,[3] معنى هذا أن الإقتصاديات لا تنتقل من مستوى إلى أخر دفعة واحدة وهذا ما يثبت وجود ما يمكن تسميته بالمرحلة الانتقالية والتي تتضمن أكثر من مستوى, ولكن ما الذي يحكم على تصنيف الإقتصاد بمتعدد المستويات؟ سؤال منطقي للغاية وبالأخص مع الأمثلة السابقة عن شعب الباجاو وطائفة الأميش, فهل من المنطقي وصف الإقتصاد الأمريكي بأنه متضمن لمستوى الإقتصاد البسيط لمجرد احتواءه على طائفة الأميش؟ بالتأكيد لا حيث أن ما يحدد تعدد المستويات درجة تأثير المستوى في الناتج المحلي, لذلك ومن باب المنطق الإقتصادي يوصف الإقتصاد بمتعدد المستويات إذا تضمن مستويين أو أكثر وبنسب مؤثرة في الإقتصاد مثلما هو الحال في صادرات قطاع الحرف اليدوية في مصر والتي ارتفعت إلى 197 مليون دولار خلال أول تسعة أشهر من 2021,[4] الجدير بالذكر أن تعدد المستويات قد يأخذ أكثر من صورة وذلك من حيث التجانس كالآتي:

التعدد المتجانس: تعدد المستويات الإقتصادية التي تشترك في قطاع إقتصادي واحد كتعدد المستويات في القطاع الزراعي بحيث يشمل المستوى الصناعي اليدوي والصناعي الحديث كما هو الحال في مصر حيث تتعد المستويات الصناعية لتصل إلى أربع مستويات وهي الصناعة البدائية, الصناعة البسيطة, صناعة المجتمع, الصناعة المركبة.[5]

التعدد غير المتجانس: ويقصد به تعدد المستويات في عدد من المجالات الإقتصادية كالمستوى الرقمي في مجال الاتصالات والخدمات والمستوى الصناعي اليدوي في مجال الصيد البحري كما هو الحال في غينيا والتي تمتلك حوالي ثلث

---

1 المصانع الذكية في قلب العصر الصناعي الرابع في ألمانيا https://alarab.co.uk/ تم الاطلاع في تاريخ 5\6\2020.

2 صناعة 4.0: شركات تستجمع قواها , https://www.deutschland.de/ تم الاطلاع في تاريخ 6\6\2020.

3 خشيب، جلال، مرجع سابق، ص: 40.

4محمود أحمد, 13\12\2021, مبلغ 197 مليون دولار صادرات الحرف اليدوية خلال أول 9 أشهر, https://hotinformationonline.com/, تم الاطلاع في 5\12\2022.

5 ليلى جبريل, ما لاتعرفه عن الصناعة في مصر, 25\2\2022, https://mqaall.com/, تم الاطلاع في 3\12\2022.

احتياطيات البوكسيت في العالم، والتي يتم تكريرها وصهرها لصنع الألمنيوم والتي تعتبر أساس للعديد من الصناعات,[1] كما أن غينيا تنتج كميات ضخمة من هذه المادة حيث احتلت المرتبة الرابعة في انتاج البوكيست لعام 2014 بمقدار 19,300 طن في السنة[2] وقد دفعت هذه الإمكانية البلاد إلى التوسع المستمر في قطاع تعدين البوكسايت في السنوات الأخيرة، مما جعل الاستثمارات متوسعة, وتلعب آلات المناجم السطحية في فيرتجن دوراً حاسماً في عملية التطوير هذه، حيث تعتمد العديد من عمليات تعدين البوكسيت في البلاد على تكنولوجيا فيرتجن باعتبارها تقنية استخلاص قياسية,[3] وهذا ما يشير إلى وصول غينيا إلى المستوى الصناعي الحديث ولكن فقط في مجال التعدين في حين أن القطاعات الأخرى لا تزال في مستويات إقتصادية متدنية بالرغم من امتلاك غينيا إمكانات كبيرة في قطاعي الزراعة وصيد الأسماك حيث توفر الأرض والمياه والظروف المناخية فرصًا للزراعة والصناعات الزراعية, وكذلك إمكانيات للاستثمار والأنشطة التجارية في جميع هذه المجالات، غير أن المشكلة تكمن في تدني البنية التحتية لغينيا,[4] والتي تعتبر شرط رئيسي لتطور المستويات الإقتصادية كما سيأتي ذكره في دراسة الفرضيات اللاحقة, ما سبق يثبت إمكانية احتواء الإقتصاد على أكثر من مستوى, وفي مثل هذه الحالة فإن المنطق الإقتصادي يقتضي العمل على توحيد المستويات الإقتصادية أو على الأقل التقارب فيما بينها من حيث الخصائص وذلك لرفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف وتسهيل إدارة المستوى والاقتصاد ككل, وبهذا تم إثبات الفرضية.

الفرضية العاشرة، التقدم العلمي قد يساعد في ظهور مستويات جديدة للاقتصاد:

من خلال الفرضيات السابقة ونتائجها نلحظ وبشكل واضح التغير والتطور المتتابع للإقتصاد وارتباطه بالتغيرات الحضارية والتكنولوجية ما يثبت حقيقة أن للاقتصاد خاصية التغير المرتبطة بالواقع وحتى وأن كان هذا التغير يتصف بالبطيء وخصوصاً في المستويات الأولى إلا أنه يمكن ملاحظة تسارع درجة التغير في الآونة الأخيرة وبالأخص مع تطور التكنولوجيا, فقبل خمسين سنة من الأن من كان يتوقع أن تصل اقتصاديات بعض الدول إلى مستوى الإقتصاد الرقمي! لذا فإن إمكانية تحقق مستوى جديد قابلة للتحقق وبدرجة كبيرة, فقد يكون المستوى الرقمي هو أحدث المستويات التي من الممكن ملاحظتها في الوقت الراهن وبالتأكيد أنه ليس الأخير, فالتقدم التكنولوجي والتطور العلمي يكشف عن مجالات حديثة ذات تأثير عالي على الاقتصاد مثل الهندسة الوراثية وتقنية النانو, بالتالي فإن هذا التقدم ساهم في ظهور أنشطة حديثة, ومن هذه المجالات مجال الفضاء الخارجي حيث أن تطور تكنولوجيا الفضاء أدت الى ظهور أولي لبعض الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية, ومثال على ذلك السياحة الفضائية والتي يقصد بها السفر الترفيهي إلى الفضاء، سواء على المركبات المملوكة للحكومة مثل روسيا سويوز ومحطة الفضاء الدولية (ISS) أو على المركبات التي تمتلكها شركات خاصة , فمنذ رحلة أول سائح فضاء في العالم وهو رجل الأعمال الأمريكي دينيس تيتو في 28 أبريل 2001 اكتسبت سياحة الفضاء أهمية جديدة مع توفر المزيد من فرص السياحة دون المدارية والمدارية,[5] ولم يقتصر الأمر على السياحة الفضائية حيث

1 Major Guinea bauxite mine https://www.reuters.com/article/guinea-mining-idAFL8N1N19YY تم الاطلاع في تاريخ 4\12\2022.

2 قائمة الدول حسب إنتاج البوكسايت , https://ar.wikipedia.org/wiki تم الاطلاع في تاريخ 4\12\2022.

3 غينيا: تعدين البوكسيت مع آلات المناجم السطحية يزيد من الربحية, https://www.plantandequipment.com/, تم الاطلاع في 4\12\2022.

4 "Agriculture - Guinea - average, growth, area, crops, tariff, system, sector" ،www.nationsencyclopedia.com تم الاطلاع في 4\12\2022.

5 Space Business·Recreational space travel https://www.britannica.com/explore/space/space-tourism/. تم الاطلاع في 5\6\2020

توجهت المراكز العلمية والجهات الاقتصادية والسياسية إلى أبعد من ذلك بتوجه الأنظار الى أنشطة التعدين في الفضاء الخارجي, ويمكن ملاحظة هذا التوجه من خلال تصريح لكريس لويكي، رئيس شركة تعدين الكويكبات "بلانتري ريسورسز"، وكبير المهندسين فيها : "من الهم أن نعرف أن التعدين أمر سيحدث- إنه يحدث فعلا", و لدى الشركة قمر واحد في الفضاء حاليا، والقمر التالي الذي سيطلق ستكون له القدرة على البحث عن الماء على الكويكبات القريبة من الأرض، باستخدام أجهزة استشعار للتصوير بالأشعة تحت الحمراء, وفي غضون ذلك تتطلع شركات أخرى إلى استخراج الماء وموارد أخرى على القمر,[1] هذا الأمر أدى الى جذب المستثمرين ورؤوس الأموال والشركات الخاصة نحو هذا المجال, وفي هذا الإطار توجد ثلاث شركات حالياً تحتل صدارة السبق في سباق الشركات الخاصة لـ "خصخصة" الأنشطة الفضائية، وتلك الشركات هي "سبيس إكس" و"بلو أوريجين" و"فيرجين جالاكتيك"،[2] ولكن, هل نتحدث هنا عن مستويات غريبة وغير معروفة كاقتصاد الفضاء أو إقتصاد النانو؟ بالرغم من وجود الدور الواضح للتقدم العلمي في خلق مجالات اقتصادية جديدة إلا أنه لا يمكن اعتبارها كمستويات اقتصادية (متحققة) كأن نقول على سبيل المثال مستوى تقنية النانو أو مستوى اقتصاد الفضاء, ولكي يتم اعتبارها كمستويات اقتصادية حديثة يتطلب ذلك:

1. ثبوت الجدوى الاقتصادية والقيمة الاقتصادية المضافة.
2. انعكاس تطبيقات هذه المستويات على جميع مجالات الاقتصاد.
3. انتشار المجالات على مستوى الاقتصاديات المحلية والدولية.
4. تحقق دور فعال في تحسين أوجه الحياة العامة وحل المشاكل الإقتصادية.

وبهذا تم إثبات الفرضية.

الفرضية الحادية عشر، وجود إمكانية في تطبيق التصنيف المرحلي للمستويات الإقتصادية:

من خلال دراسة الفرضيات السابقة يتضح أن المستويات المرصودة في الواقع الإقتصادي تتمثل في سبع مستويات, وهنا يظهر تساؤل منطقي وعلمي, فهل يوجد ترابط بين المستويات من ناحية التسلسل الزمني أو الخصائص المشتركة؟ هذا ما يمكن الإجابة عنه من خلال التصنيف المرحلي لمجاميع المستويات كالآتي:

المرحلة الأولى النشؤ: لتحديد الترابط بين المستويات ينبغي إيجاد العلاقات من حيث الزمن والتطور التسلسلي والخصائص المتقاربة, وعلى هذا الأساس يمكن البدء بالمستويات الثلاث الأولى والمتمثلة في الإقتصاد البدائي, الإقتصاد البسيط, إقتصاد المجتمع, ومن الملاحظ أن هذه المستويات تترابط فيما بينها من حيث التتابع الزمني والتطور ومن ناحية أخرى فهذه المستويات ترتكز على الفطرة البشرية والجهد الإنساني الذاتي كموجه لإيجاد طرق إقتصادية تعمل على إشباع الإحتياجات الأولية, لذا فيمكن جمع هذه المستويات في مرحلة يمكن تسميتها بالنشؤ, ولتأكيد ارتباط المستويات وتصنيفها ضمن مرحلة واحدة ينبغي إيجاد عامل مشترك من حيث علاقة الأنشطة لكل مستوى بالذي يليه, ومن الملاحظ أن العامل المشترك يتمثل في تطور العمل والأداء, وعليه يمكن تعريف مرحلة النشؤ بأنها المرحلة التي تبدأ فيها ملامح

1 هل يمكننا التعدين في الفضاء قريبا؟ سارا كروداس صحفية علمية , https://www.bbc.com/ تم الاطلاع في 5\6\2020

2 سباق محموم بين 3 شركات خاصة للاستثمار في صناعة الفضاء , https://www.aleqt.com/ تم الاطلاع في 5\6\2020

الإقتصاد في الظهور وتعتمد على الجهد البسيط والتنظيم الذاتي واستغلال محدود للموارد لا يصل إلى حد الكفاية الكاملة في إشباع الحاجات.[1]

المرحلة الثانية النهضة: بالنظر إلى هذه المرحلة نجد أن المستويات ذات العلاقة تتمثل في الإقتصاد الصناعي اليدوي, الإقتصاد الصناعي الحديث, الإقتصاد الخدمي المنظم, والرابط بين هذه المستويات يتمثل في التسلسل كما هو الحال في مستويات المرحلة السابقة, كما أن مستويات النهضة تشترك في عدة عوامل أبرزها وجود دور الدولة وتطور العلم ودرجة التنظيم, لذا يمكن ضمها في مرحلة النهضة, أما عن العامل المشترك فيتمثل في تطور كل من العلم, التنظيم, التقنية, وعليه يمكن تعريف مرحلة النهضة بأنها المرحلة التي تأخذ فيها الأنشطة الإقتصادية شكل الإنتاج المنظم واستخدام المكائن مع وجود أنظمة مساندة وخدمية ودور بارز للدولة.[2]

المرحلة الثالثة التقدم: لهذه المرحلة خصوصية تميزها عن المراحل السابقة, فمن الملاحظ اكتمال مرحلتي النشوء والنهضة, أما مرحلة التقدم فلا تتضمن سوى مستوى واحد وهو مستوى الإقتصاد الرقمي, فهل هذا يعني الحصر؟ أم أن هناك احتمالية لشمول مرحلة التقدم لمستويات أخرى؟ بالتأكيد أن الإقتصاد الرقمي لا يمثل سوى مدخل لتحقق مستويات أكثر تقدم كما تم إثباته في الفرضية العاشرة فلا نعلم ما هو المستوى القادم فقد يكون مستوى إقتصاد مرتبط بتقنيات النانو[3] أو اقتصاد مرتبط بالصناعة البيولوجية,[4] ومع أنه يصعب تحديد المستويات المحتملة في مرحلة التقدم إلا أنه من الممكن تحديد العامل المشترك وذلك استناداً على التميز لمستوى الإقتصاد الرقمي عن باقي المستويات حيث أن الفرضية العاشرة تساعد على تحديد العامل المشترك لهذه المرحلة فيما يخص مستوياتها والمتمثل في تطور الأبحاث العلمية, وعليه يمكن تعريف مرحلة التقدم بأنها المرحلة التي يتقدم فيها الإقتصاد بالاندماج مع التكنولوجيا الحديثة والتقنيات الرقمية وذلك من خلال تطور البحث العلمي وتطبيقاته في جميع أوجه الحياة العامة بالشكل الذي يساعد تطور العملية الإقتصادية من استغلال الموارد وحتى تلبية الإحتياجات,[5] الجدير بالذكر أن من الضروري التفريق بين المصطلحات المتشابهة في العوامل المشتركة ودلالاتها تجنباً للالتباس وتحديداً العامل المشترك لمستويات مرحلة النهضة والمتمثل في تطور العلم, التنظيم والتقنية والعامل المشترك لمرحلة التقدم والمتمثل في تطور الأبحاث العلمية, الأمر الذي يبنى عليه تساؤل منطقي: ما هو الفرق بين تطور العلم في مرحلة النهضة وتطور الأبحاث العلمية في مرحلة التقدم؟ تطور العلم والمقصود به تطور العلوم بحد ذاتها من حيث الاكتمال والتشكل, ففي تطور العلم تظهر الاكتشافات والاختراعات واستخدامات العناصر الطبيعية والصناعية بشكل لم يكن معروف من قبل, أما تطور الأبحاث العلمية فيقصد به تطور استخدامات العلم, وفي تطور الأبحاث العلمية تتطور الاكتشافات والاختراعات والاستخدامات السابقة وظهور اكتشافات واختراعات واستخدامات جديدة مستندة على سابقتها نتيجة تطور التقنيات والأبحاث العلمية وكمثال

1 تعريف الباحث.

2 تعريف الباحث.

3 تقنية النانو, https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 5\7\2022.

4 تقنية حيوية صناعية, https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 5\7\2022.

5 تعريف الباحث.

للتوضيح اختراع جوزيف نيكولاس كونيو أول نموذج لسيارة تعمل بمحرك سنة 1769م[1] وهذا ما يمثل تطور العلم الميكانيكي, بالمقابل تطور صناعة السيارات القائمة على التقنيات الرقمية,[2] وهذا ما يمثل تطور الأبحاث العلمية في صناعة السيارات, وبهذا تم إثبات الفرضية.

الفرضية الثانية عشر، وجود إمكانية لبناء نماذج تعمل على توصيف المستويات الإقتصادية وخصائصها:

لبناء نماذج توصف المستويات الإقتصادية لا بد من أساس يستند عليه, وبالتأكيد أن تعريف المستوى الإقتصادي سيكون الأساس العملي لهذه النماذج, وبحسب نص التعريف المذكور مسبقاً في الفرضية الأولى فأن المستوى الإقتصادي هو الوصف التفصيلي لدرجة تقدم الإقتصاد من حيث تطور البيئة الاجتماعية والتكنولوجية والتي تحدد نوعية الاحتياجات المطلوبة والموارد الاقتصادية المستهدفة والعمليات الإنتاجية بالإضافة إلى درجة التنظيم وتأثير الدولة في الإقتصاد, وبالنظر إلى عناصر التعريف يوجد ستة مرتكزات لبناء نموذج لتحديد المستوى والخصائص, هذه العناصر تتمثل في: المستوى الإقتصادي, المجتمع, الأساليب, التنظيم, تأثير الدولة, نسبة تأثير الدولة, وعليه يمكن بناء نموذج المستويات الإقتصادية وتخصيصه (نموذج يزن 7) والموضح بالجدول الآتي:

الجدول (2) المستويات الإقتصادية (يزن 7)

المستوى الإقتصادي	المجتمع	الأساليب	التنظيم	تأثير الدولة	نسبة تأثير الدولة*
الإقتصاد البدائي	فردي ومجموعات بدائية	مهارات البقاء	منعدم	منعدم	%0
الإقتصاد البسيط	تجمعات غير مستقرة	الأدوات البدائية	فردي ذاتي	منعدم	%0
إقتصاد المجتمع	تجمعات مستقرة بسيطة	الأدوات الحرفية	جماعي شبه ذاتي	تأثير محدود	%20-0
الإقتصاد الصناعي اليدوي	مجتمع متحضر	التصنيع الحرفي	تنظيم بسيط	تأثير جزئي	%40-20
الإقتصاد الصناعي الحديث	مجتمع متقدم	الإنتاج المكني	تنظيم إداري	تأثير مرتفع	%60-40
الإقتصاد الخدمي المنظم	مجتمع عالي التقدم	الإنتاج الخدمي	تنظيم شامل متقدم	تأثير شبه كامل	%80-60
الإقتصاد الرقمي	مجتمع ذكي مرتبط بالعولمة	الإنتاج التكنلوجي	تنظيم ذكي إلكتروني	تأثير كامل	%100-80

إعداد الباحث

* تم تحديد نسبة تأثير الدولة بصورة تقديرية بناءً على أوجه التدخل في الإقتصاد كتدخل الدولة في إقتصاد المجتمع من خلال الواجبات المالية والأنظمة البسيطة وتدخل الدولة في الاقتصاد الرقمي من خلال الحكومة الالكترونية وأتمتة أنظمة النقد والأسواق المالية والإقتصادية.

من الملاحظ أن نموذج المستويات الإقتصادية لا يتضمن تحديد الإحتياجات لكل مستوى مع أن هذا العنصر له أهميته الخاصة, وهذا يرجع إلى ضرورة تفصيل الإحتياجات وربطها بكل مستوى مع بيان الإحتياجات المشتركة بين المستويات

1 سيارة, https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 26\11\2022.

2 أحدث التقنيات التكنولوجية في السيارات الجديدة, https://alamalsayarat.com/ تم الاطلاع في 26\11\2022.

وهذا ما يتطلب بناء نموذج مستقل لاحتياجات المستوى تم تخصيصه بنموذج (يزن 8), وفي هذا النموذج تم تفصيل الإحتياجات بناءً على خصائص المستوى الإقتصادي وبذلك تم تحديد سبعة تصنيفات للإحتياجات.

الجدول (3) احتياجات المستوى الإقتصادي (يزن 8)

مستوى الحاجات	المستوى الإقتصادي	احتياجات انسانية	احتياجات مجتمعية	السوق والإدارة البسيطة	الإدارة وتأثير الدولة	خدمات أساسية	خدمات منظمة	خدمات تقنية
الأول	الإقتصاد البدائي	✓						
الثاني	الإقتصاد البسيط	✓	✓					
الثالث	إقتصاد المجتمع	✓	✓	✓				
الرابع	الإقتصاد الصناعي اليدوي		✓	✓	✓			
الخامس	الإقتصاد الصناعي الحديث			✓	✓	✓		
السادس	الإقتصاد الخدمي المنظم				✓	✓	✓	
السابع	الإقتصاد الرقمي					✓	✓	✓

إعداد الباحث

ومن خلال تركيبة الجدول (3) يظهر تساؤل منطقي, لماذا تختفي الإحتياجات بشكل متتابع وتدريجي مع تقدم المستوى ؟ في حقيقة الأمر أن هذه الإحتياجات لا تختفي فعلياً حيث أن وجودها مطلوب في جميع المستويات فعلى سبيل المثال الاحتياجات الإنسانية والمتمثلة في الغذاء والمأوى هي احتياجات ملازمة للوجود الإنساني أياً كان المستوى, غير أن الأمر متعلق بدرجة الاهتمام بهذه الإحتياجات ومدى كونها محور للإقتصاد, ففي المستويات المتقدمة الغذاء والمأوى ليست المحور الرئيسي بالرغم من وجودها إلا في حالات الأزمات الحادة كالحروب والكوارث والتي تعتبر حالات استثنائية نظراً لندرة حدوثها وفترات تحققها مقارنة بالأوضاع المستقرة, هذه الإجابة تقودنا إلى تساؤل عكسي عن سبب ظهور احتياجات في مستويات متقدمة بالرغم من أنها مطلوبة في مستويات أولية كاحتياجات الخدمات الأساسية والمتمثلة في الأمن, القضاء, المعاملات الرسمية, القانون, الخدمات العامة, فهذه الاحتياجات مطلوبة في المستوى الرابع ولم تظهر في النموذج؟ الإجابة بنفس المنطق تتمثل في مدى ضرورة هذه الاحتياجات للمستوى وشدة الطلب عليها, حيث ترتفع الحاجة للخدمات الأساسية في المستوى الخامس, مما سبق نجد أن نموذج (يزن 8) عمل على تصنيف الإحتياجات بصورة عامة غير أن التعامل مع هذه الإحتياجات يتطلب تفصيلات دقيقة كما هو الحال في سلم ماسلو[1] ومن ناحية أخرى فإن تحديد الإحتياجات يساعد في عملية نقل وتطور المستوى, لذلك تطلب الأمر بناء نموذج خاص لتفصيل الإحتياجات استناداً على خصائص كل من المجتمع والمستوى الإقتصادي تم تسميته بنموذج توصيف احتياجات المستوى الإقتصادي (يزن 9): والموضح بالجدول الآتي:

الجدول (4) توصيف احتياجات المستوى الإقتصادي (يزن 9)

الاحتياجات	التوصيف

1 أبراهام ماسلو (1943). "A theory of human motivation". Psychological Review. 50 (4): 370–96. معرف الوثيقة الرقمي: 10.1037/h0054346 – via psychclassics.yorku.ca نسخة محفوظة 22 يناير 2018 على موقع واي باك مشين https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 28\11\2022.

احتياجات انسانية	الغذاء, الملبس, المأوى
احتياجات مجتمعية	التجمعات السكانية, الأعراف المنظمة, الأمان الذاتي
السوق والإدارة البسيطة	الاسواق البسيطة, تنظيم التعاملات البسيطة, الأمن المحدود
الإدارة وتأثير الدولة	النقد الرسمي, الأنظمة المالية, الأسواق الدائمة
خدمات أساسية	الأمن, القضاء, المعاملات الرسمية, القانون, الخدمات العامة
خدمات منظمة	خدمات الاستثمار, خدمات النقل والملاحة البحرية, خدمات الأنظمة المالية المتقدمة
خدمات تقنية	الأنظمة الذكية, المعاملات الإلكترونية, النقود الإلكترونية والرقمية, الأسواق الافتراضية

إعداد الباحث

وبهذا تم إثبات الفرضية

الفرضية الثالثة عشرة، تصنيف الاقتصاد إلى مستويات يساعد تحديد العامل الناقل وتطوير الإقتصاد:

التغيير والتطور هو هي السنة الطبيعية للاقتصاد, وهذه السنة في التغيير والتطور مرتبطة بعوامل مؤثرة ومساعدة وهذا ما تثبته الحقائق العلمية والدلائل والبراهين وقواعد المنطق وفي شتى مجالات الحياة, وفيما يخص موضوع هذه الدراسة فمن المنطقي أن تغير وتطور الإقتصاد سيرتبط بعوامل ناقلة, ولكي نثبت هذا الأمر ينبغي أولاً تعريف عملية نقل المستوى الإقتصادي, وذلك استناداً إلى المنطق الإقتصادي حيث يمكن تعريفه بأنه الجهد الموجه والمقصود لتطوير أنشطة وعناصر المستوى الإقتصادي وإضافة أنشطة وعناصر أخرى تعمل على الانتقال لمستوى أعلى مع الحفاظ على الهوية الأصلية لطبيعة الإقتصاد,[1] وهنا لابد أن نفرق بين النقل التلقائي والنقل المقصود للمستويات, حيث أن النقل التلقائي هو التغير الطبيعي للمستوى دون أي تدخل وهذا ما يستعرق فترات زمنية طويلة كونه مرتبط بالتغير الإنساني وتطور العلوم اللذان يأخذان وقتهما في التحقق, أما النقل المقصود فهو التدخل المخطط له مسبقاً نحو أهداف محددة, وهذا يقودنا إلى التقاطع بين مفهوم نقل المستوى ومفهوم التنمية والتي تشير إلى العملية التي تتحسن من خلالها الصحة العامة والرفاهية والمستوى الأكاديمي لعامة سكان الأمة, ويشير أيضًا إلى حجم الإنتاج المحسن بسبب التقدم التكنولوجي, وتعرف أيضا بأنها التحسن النوعي في حياة مواطني أي بلد ويتم تحديده بشكل أكثر ملاءمة من خلال مؤشر التنمية البشرية وتعتمد التنمية الشاملة للبلد على العديد من المعايير مثل خلق فرص العمل، والتقدم التكنولوجي، ومستوى المعيشة، وظروف المعيشة، ودخل الفرد، ونوعية الحياة، وتحسين احتياجات احترام الذات، والناتج المحلي الإجمالي، وتطوير الصناعة والبنية التحتية ، إلخ,[2] وبتعريف أخر للتنمية بأنها الزيادة في الإنتاج القومي خلال فترة معينة من الزمن نتيجة لوجود تقدم تكنولوجي و فني في الوحدات الإنتاجية القائمة أو الوحدات الإنتاجية المراد إنتاجها,[3] من خلال التعريف الأول للتنمية نلحظ وجود التدخل المقصود والموجه, أما في التعريف الثاني فنلحظ الربط بين التنمية وبين السببية والمتمثلة في التطور التكنلوجي, وفي كلا التعريفين نستخلص إثباتات في وجود عوامل مؤثرة تعمل على تغير الإقتصاد وكذلك وجود القدرة المقصودة على تغيير الإقتصاد, وهذا يثبت جانبين, الأول وجود عوامل ناقلة للمستويات الإقتصادية, الثاني وجود

1 تعريف الباحث.

2 Top 9 Differences Between Economic Growth and Economic Development, https://byjus.com/, 2021\5\10 تم الاطلاع في

3 الشرفات علي, التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع, العوائق, سبل النهوض, دار جليس الزمان للنشر والتوزيع, عمان الأردن, 2010, ص4

القدرة على إدارة العوامل الناقلة, وكمثال واقعي لعملية النقل التوجه الصيني لتطوير الزراعة والذي بدأ بإطلاق خطة الإصلاح الزراعي في 30 يونيو 1950 حين تم الإعلان عن قانون الإصلاح الزراعي لجمهورية الصين الشعبية الذي قرر إلغاء النظام الإقطاعي لملكية الأراضي وتم عام 1951 تطبيق الإصلاح الزراعي بين 320 مليون فلاح، أي 80% من سكان الأرياف الصينية, حيث اعتمدت الحكومة الصينية منذ ذلك الوقت على تطوير تقنيات الزراعة كما تم تطبيقه في 2017 بما يسمى بتقنيات الزراعة المعدلة, وقد تم تطبيق زراعة الأرز الهجين في الصين من خلال برنامج تجريبي لزراعة الأرز في تربة مالحة قلوية في مناطق تشمل منطقة شينجيانغ ومقاطعة هيلونغجيانغ. من خلال تقنية التسلسل الجيني الأمر الذي دفع بالإقتصاد الزراعي في الصين إلى تجاوز مشكلة النقص في الإحتياجات الغذائية والوصول إلى توازن الحجم الإجمالي وفائض في سنوات الحصاد.[1]

لنجاح عملية النقل ينبغي تحديد الأسلوب الملائم وهذا ما يقود إلى ضرورة معرفة مفهوم العامل الناقل وتعريفة بأنه العنصر المميز للمستوى المتقدم عن السابق له بحيث إذا تم تطبيقه على المستوى السابق يعمل على تغيير عناصر الإقتصاد وملامحة بتطور العمليات الإنتاجية واستغلال الموارد وتغير مستوى الإحتياجات بالشكل الذي ينقل الإقتصاد للمستوى التالي,[2] وما يساعد في تحديد العامل الناقل معرفة شروط النقل والتي لا يتم النقل وتحقق الناقل إلا بتحققها.

نقل الإقتصاد البدائي: عملية نقل الإقتصاد البدائي تمثل تحول حضاري أكثر من كونها تحول إقتصادي, إذ أن عملية النقل الإقتصادي مرتبطة بالتغير الحضاري للمجتمع البدائي شرط أساسي, لذلك فإن الأمر متعلق بخصائص المستوى التالي لمستوى الإقتصاد البدائي والذي لابد من تعريفه لتحديد متطلبات النقل وهذا ما نتحدث فيه عن الإقتصاد البسيط والذي يعرف بأنه التحول الأولي لمستوى الاقتصاد البدائي بحيث ترتقي الأنشطة الى مستوى شبه منتظم معتمد على الأدوات الحرفية البسيطة واستخدام للموارد الطبيعية بصورة افضل من المستوى البدائي وإنتاجية تسمح بإشباع احتياجات اكثر من المستوى السابق وتمكن من نشؤ بسيط لعمليات التبادل التجاري.

شروط الانتقال:

1. الاستقرار وتكوين تجمع متحضر: فمن الملاحظ أن الفارق الجوهري بين الإقتصاد البدائي والبسيط يتمثل في استقرار المجتمع كما هو الفرق بين شعب الباجاو وطائفة الإميش, غير أن تكوين مجتمع بسيط له شروطه الخاصة والتي منها المقومات الطبيعية كالمياه والمناخ والأرض القابلة للزراعة وغير ذلك من شروط الاستقرار حيث أن هذه المقومات بحد ذاتها تعتبر نواه لتكوين مستوى اقتصادي جديد, من ناحية أخرى فإن الاستقرار يفتح المجال لنشؤ احتياجات جديدة بخلاف احتياجات الإقتصاد البدائي وهذا ما يقود إلى الشرط الثاني لنقل المستوى.

1 ذي يزن الاعوش, بناء أسس التعامل مع المشكلة الإقتصادية وفق إعادة الصياغة للمفهوم العلمي للمشكلة, المجلة الدولية للدراسات الإقتصادية, العدد 20, فبراير 2022 ص 162, 163.

2 تعريف الباحث.

2. تنوع الاحتياجات: مع تكون المجتمعات الحضارية البسيطة تظهر احتياجات جديدة لم تكن موجودة في المستوى السابق ما يؤدي إلى نشوء أنشطة جديدة لتلبية هذه الإحتياجات مثل أعمال البناء والتشييد والزراعة البسيطة وخدمات المجتمع الأساسية.
3. ارتقاء الأنشطة واستخدام الأدوات الحرفية البسيطة: الأنشطة الناشئة لتلبية الاحتياجات الجديدة تتطلب ارتقاء في التنفيذ بالتالي استخدام أدوات الحرفية أكثر فاعلية مما كان عليه المستوى السابق كاستخدام المطرقة والإزميل في أعمال البناء والتي لم يكن لها أي احتياج في المستوى البدائي.

العامل الناقل: استخدامات الأدوات الحرفية البسيطة حيث تم التحديد لهذا العامل نظراً لدرجة التأثير البالغة, وبالنظر إلى الشرطين الأول والثاني نجد أنه بالرغم من اهميتهما إلى أن تأثيرهما معدوم بدون تحقق الشرط الثالث وسيظل المستوى البدائي على حاله إذا لم يتم استخدام تطبيقات الأدوات الحرفية البسيطة.

نقل الإقتصاد البسيط: تظهر الحاجة لنقل الإقتصاد البسيط كنتيجة للنمو الطبيعي, فالأسرة الواحدة ستتحول إلى ثلاث أسر خلال ثلاثة عقود كأقصى تقدير وهذا ما سيؤدي إلى توسع نطاق الإحتياجات من حيث الكم والنوع وهذا ما سيؤدي إلى ظهور نوع أخر من الإحتياجات وهي الإدارة البسيطة والتنظيم الأولي ما سيكون الدافع الأول للانتقال إلى المستوى التالي والمعروف باقتصاد المجتمع وهو المستوى الذي تتعزز فيه الاساليب والأنشطة وترتفع الى مستوى الأعمال والمهن القائمة على الحرفية والأدوات الإنتاجية, وفي هذا المستوى تأخذ التبادلات التجارية حجم أعلى تظهر معه الأسواق الثابتة والمؤقتة وبعض الأنظمة المالية البسيطة ووجود بسيط لدور الدولة.

شروط الانتقال:

1. قابلية التحول إلى المجتمع المتحضر في ظل وجود للدولة: من الملاحظ أن التحول ليس نقطة الإنطلاق الأساسية بل يسبقه شرط القابلية, والسبب في ذلك أن المجتمع هو الأساس في إنشاء الدولة وليس العكس[1,2] وفي حالة عدم تقبل المجتمع إلى التحول لن يكون هناك وجود للمجتمع الحضاري والدولة.
2. قابلية تحول الأنشطة الحرفية البسيطة إلى الحرفية الدائمة: قابلية التحول إلى الحرفية الدائمة شرط لارتقاء الإقتصاد وذلك بالنظر إلى متطلبات إقتصاد المجتمع بحيث تصبح الحرفية الدائمة نشاط متخصص يضمن جانبين وهما الجودة وتلبية الطلب المتزايد, الأمر الذي يقود إلى ارتفاع مستوى التبادلات التجارية ونشؤ الأسواق وهذا ما يمثل الشرط التالي.
3. ارتفاع مستوى التبادلات التجارية ونشؤ الأسواق: هذا الشرط ما هو إلا نتيجة منطقية لتوسع نطاق وحجم المجتمع الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع الطلب, وبتزامن ارتفاع الطلب مع قابلية التحول إلى الحرفية الدائمة فمن المنطقي ارتفاع مستوى التبادلات التجارية ونشؤ الأسواق الأمر الذي يعتبر نواة لبناء الأنظمة المالية البسيطة.

1 علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني، قراءة أولية، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 2004، ص 22.
2 صالح السنوسي، إشكالية المجتمع المدني العربي، العصبية والسلطة والغرب، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2011، ص: 21.

4. إمكانية بناء الأنظمة المالية البسيطة: تحقق الشروط السابقة يترتب عليه ظهور الحاجة لوجود الأنظمة المالية البسيطة, غير أن تحقق هذا الشرط يتطلب وجود أسس مساعدة تمكن من بناء الأنظمة البسيطة ومن هذه الأسس وجود الوحدات المساعدة في التبادل والمتمثلة بالنقد المعدني الأمر الذي يمثل ضرورة في هذا المستوى حيث أن المستويات البدائية والبسيطة تقبل التعاملات على أساس المقايضة كما هو مثبت سابقاً, غير أن المستويات اللاحقة تتطلب التعامل النقدي الذي يمثل النواة لنشوء الأنظمة المالية المتقدمة

العامل الناقل: التنظيم والإدارة البسيطة حيث يلاحظ أن هذا العامل هو المشترك بين جميع الشروط السابق ذكرها.

نقل إقتصاد المجتمع: النقل في هذا المستوى بالذات يمثل تغير كامل لمعطيات الإقتصاد حيث أن هذا المستوى هو نقطة التقاء مرحلتي النشوء والنهضة, وكما هو الحال في نقل جميع المستويات ينبغي تعريف المستوى التالي وهو الإقتصاد الصناعي اليدوي الذي تتحول فيه الأنشطة الحرفية والاساليب الإنتاجية إلى الأطر المنظمة لعوامل الإنتاج والتي تقوم على استخدام الآلات البسيطة و العمالة والجهد الجسدي لتلبية ارتفاع الطلب نتيجة زيادة السكان, وفي هذا المستوى يبدأ دور الدولة في الظهور بشكل جزئي.

شروط الانتقال:

1. زيادة السكان وتكون الثروة: حيث أن التحول نحو الصناعة اليدوية يتطلب وجود سوق مجدية وهذا ما لا يتحقق إلا بزيادة السكان, ومن ناحية أخرى فإن خصائص المستوى ذاته (إقتصاد المجتمع) ينبغي أن تزيد من حجم الثروة لدى الإفراد نتيجة التأطر في ظل الدولة ونشوء الأسواق وارتفاع التبادلات وفي حال عدم تحقق هذا الجزء بزيادة الثروة فهذا يعني ارتفاع معدلات الفقر وهذا أمر وارد في حالة الدول الناشئة والتي تعتمد بشكل كبير على الجبايات المالية كما حصل في اليمن إبان الحكم الأمامي قبل ثورة 1962.[1]
2. وجود حاجة لرفع الطاقة الإنتاجية للأنشطة الحرفية, فمن المنطقي أن تحقق الشرط السابق بزيادة السكان وتكون الثروة سينعكس على حجم الطلب العام في المجتمع, بالتالي فإن ارتفاع الطلب سيؤدي إلى خلق ضغوط على السوق ما يتطلب رفع الإنتاج وهذا ما يمثل أمر بالغ الصعوبة وخصوصاً مع الوصول إلى الطاقة الإنتاجية القصوى في السوق و قلت مستوى الخبرات والمهارات ما يجبر المنتجين إلى التحول نحو الأطر الصناعية اليدوية وهذا ما يقود إلى الشرط التالي.
3. .قابلية تحول الأنشطة الحرفية للأطر المنظمة, وفي هذا الشرط ينظر إلى درجة النضج في الأنشطة الحرفية وهل وصلت إلى درجة تسمح لتحولها إلى الأطر المنظمة, وفي هذه النقطة يوجد اتفاق مع نظرية رستو فيما يخص الشرط للوصول إلى مرحلة الاتجاه نحو النضج, حيث يعتبر "رستو" أن هذه المرحلة يزداد فيها الاقتصاد

1 احمد عبيد بن دغر مرجع سابق، ص 43).

تعقيداً،[1] وتتطلب ارتفاع نسبة الفنيين والعمال ذوي المهارات المرتفعة,[2] وهذا ما يشير إلى دور المهارات العالية في التأثير على الإقتصاد ونقل المستوى.

العامل الناقل: بالنظر إلى الشروط السابقة نجد أن العامل الناقل ما هو إلا مزيج من تطور الأنشطة الحرفية وقابليتها للتأطر في ظل توسع الطلب الناشئ عن النمو السكاني وتوسع الأسواق, وهذا ما يقودنا إلى ما يسمى بالقدرات الإنتاجية والتي تعرف بأنها "الموارد الإنتاجية وقدرات تنظيم المشاريع وروابط الإنتاج التي تحدد مجتمعة قدرة بلد ما على إنتاج السلع والخدمات وتمكّنه من النمو والتطور, وتتكون العناصر الرئيسية للقدرات الإنتاجية من الموارد الإنتاجية والقدرات في مجال ريادة المشاريع وروابط الإنتاج,[3] ولأن مفهوم القدرات الإنتاجية مفهوم متقدم يمكن تطبيقه واستخدامه في مستويات متقدمة فإن علاقة هذا المستوى بالقدرات الإنتاجية تتمثل في نشوء ونمو هذا الجانب, وعليه فإن العامل الناقل يتمثل في نشوء ونمو القدرات الإنتاجية.

نقل الإقتصاد الصناعي اليدوي: تحول الأنشطة الحرفية للأطر المنظمة كأحد شروط تحقق الإقتصاد الصناعي اليدوي يحقق التخلص من تقييد الإنتاج عما كان عليه في المستويات السابقة نتيجة تدني سقف الطاقة الانتاجية بسبب الانحصار في الإنتاج الحرفي البسيط والفردي, حيث يستطيع الحرفي الماهر تحقيق الإنتاج المضاعف عما كان عليه سابقاً من خلال معمل أو مصنع يدوي, غير أن المشكلة التي سيواجهها تتمثل في ارتفاع مستوى الطلب بشكل يفوق الطاقة الإنتاجية بسبب نمو السكان أو ارتفاع الصادرات أو أي عامل مؤثر أخر, وبالطبع أن الحل المتاح يتمثل في انشاء المزيد من المعامل والمصانع اليدوية غير أن هذا الأمر يتسبب في نشوء مشكلة أخرى بسبب التكاليف الطردية للعمالة والآلات والإنشاءات وهنا تظهر دواعي تحقيق القاعدة الإقتصادية المعروفة بالكفاءة الإنتاجية والتي تعني تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة[4] وهنا تنشأ الحاجة إلى تطوير تقنيات الإنتاج, وهذا ما يمكن اعتباره الدافع الأول للانتقال للمستوى الإقتصادي التالي, بالإضافة إلى ذلك فهناك عامل أخر وهو تأثر الإقتصاد الصناعي اليدوي بشكل مباشر بتغير البيئة المحيطة كارتقاء الدولة وتطور العلم ودرجة تحضر المجتمع, وهذا ما يدفع للانتقال إلى مستوى الإقتصاد الصناعي الحديث الناشئ عن تطور المستوى الصناعي اليدوي نتيجة تطور العلم وبروز دور الدولة وارتقاء الأنظمة المالية, وفيه يتم تحويل الصناعة من المكائن ووسائل الإنتاج اليدوية الى العمليات الألية وأدراج عنصر المكننة مما يرفع درجة التنظيم واستغلال الموارد وتخفيض التكاليف بالتالي زياد الانتاجية.

شروط الانتقال:

1. تطور العلم واستخدام التطبيقات التقنية, وهذا ما يمثل الشرط الأساسي ونقطة النقل الرئيسية للمستوى, فنشؤ المستوى الصناعي الحديث متلازم مع التطور العلمي كما تم ذكره في الفرضية السادسة, حيث أن نشؤ

---

1 الكيالي، دعبد الوهاب، المؤلف الرئيسي_ رئيس التحرير، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر(بيروت) الجزء الأول، الطبعة الرابعة،1969، ص: 240.

2 خشيب، جلال، مرجع سابق، ص: 40.

3 أقل البلدان نمواً, القدرات الإنتاجية للعقد الجديد مؤتمر الأمم المتحدة, 2020الأونكتاد ص 32.

4 "Productive Efficiency"، Economics Help،2017 مؤرشف من الأصل في 11 أغسطس ، https://ar.wikipedia.org/, .2022\11\28 تم الاطلاع في

نهضة علمية شاملة في بلدان أوروبا الغربية خلال القرن الثامن عشر كانت السبب المباشر في قيام الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر.[1]

2. قابلة تحول الأساليب التقليدية للإنتاج المكني, ولفهم أهمية وتأثير هذا الشرط ينبغي طرح تساؤل مهم: هل كل الأساليب التقليدية قابلة للتحول إلى الإنتاج المكني؟ قبل الجزم بالإيجاب بالقابلية لجميع الأساليب للتحول المكني وأن التكنولوجيا قادرة على أي شيء ينبغي أن نعلم بوجود لأنشطة لم يتمكن التطور العلمي والتكنولوجيا من تحويلها إلى الإنتاج المكني, ومن هذه الأنشطة انتاج وجمع اللؤلؤ الطبيعي والذي ظل مكتسب للأساليب التقليدية كما هو الحال في البحرين والتي بقيت على حالها حتى الوقت الراهن, ولاتزال البحرين تحتفظ بصدارة إنتاج اللؤلؤ في العالم بالرغم من منافسة اللؤلؤ الصناعي والذي لا يرقى إلى مستوى اللؤلؤ الطبيعي,[2] وهذا ما يثبت أن التكنولوجيا لم تحقق مستوى الجودة ذاته ما أبقى على حرفة استخراج اللؤلؤ على حالها, لذا فإن قابلية التحول من الأساليب التقليدية للإنتاج المكني من الشروط المهمة لانتقال المستوى.
3. ارتقاء الأنظمة المالية, قبل الحديث عن هذا الشرط علينا الالتفات إلى الترابط بين شروط النقل سواء المتتابع أو المتوازي, فمثلما أن قابلية التحول إلى الإنتاج المكني مرتبطة بتطور العلم, كذلك تطبيق التحول له متطلبات مالية وبعدة أشكال, فتمويل الآلات والإنتاج المكني يتطلب تكاليف باهضة, ومن ناحية أخرى يوجد شكل أخر من المتطلبات المالية وهي الخدمات المالية لتلبية توسع العمليات الإنتاجية وارتفاع الطلب بالإضافة إلى ظهور أساليب حديثة في التمويل والتي يترتب عليها نشوء الأسواق المالية وهذ ما يقتضي ارتقاء الأنظمة المالية كشرط لانتقال المستوى.
4. بروز دور الدولة وإنشاء بنى تحتية حيوية, حيث أن هذا الشرط يعتبر أساس لتحقق الشرطين الأول والثالث, فالدولة هي المسؤول الأول عن إنشاء البنى التحتية, وهذه المسؤولية تأتي وتلقى على عاتق الدولة تبعاً لتوسع المجتمع ونمو السكان, ومن ناحية أخرى فإن ظهور دور الدولة وتأثيرها يحفز تطور المجتمع بشكل عام حيث أن البنى التحتية بشكل عام تساعد بشكل غير مباشر على تقدم العلم وارتقاء الأنظمة, كما أن جزء من البنى التحتية ترتبط بشكل مباشر بهذه الجوانب مثل ما هو الحال في عملية تطور العلم وذلك أن للدولة دور بارز في هذا الجانب من كإنشاء الجامعات والمكاتب العامة ومراكز الأبحاث وتمويل العمليات البحثية والعلمية.

العامل الناقل: بالرغم من أهمية الشروط السابقة وتأثيرها على الإقتصاد الصناعي اليدوي إلى أن الشرط الأول هو الركيزة الأساسية, فحتى لو تحققت جميع الشروط الأخرى فسيظل الإقتصاد في نفس المستوى مالم يتم تطوير الوسائل الإنتاجية والتحول إلى المكننة, لذا فإن العامل الناقل يتمثل في التطبيقات العلمية وتحويلها إلى وسائل إنتاج.

نقل الإقتصاد الصناعي الحديث: فيما يخص الإقتصاد الصناعي الحديث يوجد خصوصية في نقل هذا المستوى عن غيره, وهذه الخصوصية لا تتعلق بالمستوى في حد ذاته بل في المستوى التالي, ولفهم هذا الجانب لابد من الرجوع إلى تعريف نقل المستوى والذي يقصد به الجهد الموجه والمقصود لتطوير أنشطة وعناصر المستوى الإقتصادي وإضافة

1 الثورة الصناعية، مرجع سابق.

2 نورة النعيمي, اللؤلؤ البحريني... تراث يستعصي على التزييف بمساعدة تقنيات عصرية, https://www.independentarabia.com/, تم الاطلاع في 22\11\2022.

أنشطة وعناصر أخرى تعمل على الانتقال لمستوى أعلى مع الحفاظ على الهوية الأصلية لطبيعة الإقتصاد, بالنظر إلى تفاصيل التعريف نلحظ وجود عنصرين رئيسيين وهما تطوير الأنشطة والعناصر الموجودة أصلاً في الإقتصاد وكذلك إضافة أنشطة وعناصر أخرى, وفي نقل الإقتصاد الصناعي الحديث لا يحتاج الأمر إلى الإضافة بل إلى التطوير وهذا ما يمكن تمييزه في خصائص الإقتصاد الخدمي المنظم والذي يعرف بأنه المستوى الذي يكون نشؤه مصاحب للمستويات الاقتصادية الصناعية, وفيه تظهر مؤسسات الأنظمة المالية والحكومية والتجارية التي تلبي حجم النشاط الاقتصادي والإنتاجي للمستوى الصناعي, ومن خلال التعريف نلمس جانبين هما المصاحبة للمستويات الإقتصادية وظهور الأنظمة مع بقاء المستوى الصناعي على خصائصه (بدون تطور), ما يعني نشوء مستوى إقتصادي موازي, لذا فإن نشوء مستوى الإقتصاد الخدمي المنظم إلى جانب مستوى الإقتصاد الصناعي الحديث أشبه بتجديل حبل مع أخر للحصول على ثالث أشد متانة مع بقاء الخصائص للكل وإمكانية التميز, كذلك يجب التفريق بين الأنظمة الخدمية التي تعتبر جزء من المستويات الإقتصادية السابقة كالأنظمة المالية في الإقتصاد الصناعي الحديث وبين المستوي الخدمي القائم بذاته كمستوى مستقل, كما أنه لا يمكن إنكار أن الأنظمة الخدمية التي هي في الأصل جزء من المستويات الإقتصادية السابقة هي أيضاً النواة الأساسية لنشوء مستوى الإقتصاد الخدمي المنظم, الجدير بالذكر وجود حالات استثنائية لبعض الإقتصاديات المعتمدة بشكل كامل على الإقتصاد الخدمي والتي تعتبر وضع استثنائي غير خاضع لنماذج المستويات الإقتصادية.

شروط الانتقال:

1. وصول مستوى الإقتصاد الصناعي الحديث إلى حد النضج الكامل, حيث تختفي أي ملامح للمستوى السابق (الصناعي اليدوي) وتصبح خصائص المستوى الصناعي هي السائدة, ومن المنطق أن نضج المستوى سيؤدي إلى وصول النشاط إلى حدود مرتفعة, وهذا ما يقود إلى الشرط التالي.
2. وصول نشاط المستوى الصناعي الحديث إلى درجة تتطلب حد عالي من الخدمة المنظمة, وهو الحد الذي يعجز فيه القطاع الخدمي المرتبط بالاقتصاد عن تلبية متطلباته ما يدفع بالقطاع الخدمي إلى التطور إلى درجة تظهر سماته على الإقتصاد الصناعي من خلال التأطير في مؤسسات متكاملة وهذا ما يقود إلى الشرط الثالث.
3. قابلية تأطير العمليات الخدمية المنظمة في مؤسسات متكاملة, بحيث يؤدي تطور القطاع الخدمي إلى انفصال أجزاء نتيجة ارتفاع النشاط عن المؤسسات الشاملة والتي كانت متبنيه أساساً للنشاط ونشوء مؤسسات خدمية متخصصة ومتكاملة كانفصال صناديق الاستثمار العقاري بنشاط مستقل عن المؤسسات المالية, وعليه فقابلية تأطير العمليات الخدمية المنظمة في مؤسسات متكاملة تبعاً لتطور القطاع الخدمي شرط لنقل المستوى.

العامل الناقل: تطور واستقلال الأنظمة الخدمية.

نقل الإقتصاد الخدمي المنظم: نقل هذا المستوى أيضاً نقل استثنائي ذو خصوصية عن غيره, حيث أن الانتقال إلى المستوى الرقمي يتطلب التأثير على المستوى الخدمي المنظم بشقية الخدمي والصناعي, وهذا ما يظهر بوضوح في تعريف الإقتصاد الرقمي كونه المستوى الذي يتم فيه تنفيذ الأنشطة والعمليات الخدمية والصناعية باستخدام تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات وتقنيات الذكاء الاصطناعي, وفيه تتصف العمليات الاقتصادية والانتاجية بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية, وفي هذا المستوى يظهر دور وأهمية اقتصاد المعرفة الذي يعتبر المحرك الرئيسي لمستوى الاقتصاد الرقمي.

شروط الانتقال:

1. ارتفاع نشاط المستوى الصناعي والخدمي إلى حد يتطلب الأتمتة, حيث يصل كل من الطلب والإنتاج إلى حد لا تستطيع الأنظمة الإنتاجية ولا الخدمية تلبيتها ما يستدعي أتمتة الأنظمة لتحقيق مستويات أعلى من الإنتاج مع تحقيق أقل قدر ممكن من التكاليف.
2. قابلية تطبيق الأنظمة الخدمية والإنتاجية الذكية: قابلية تطبيق الأنظمة الخدمية والإنتاجية الذكية مرتبطة بالعديد من العوامل والتي منها تقبل المجتمع لخاصية التعامل مع التكنولوجيا, حيث أن لهذا الأمر تأثير بالغ في الانتقال إلى المستوى الرقمي, ويمكن ملاحظة هذا التأثير من خلال تطبيق الشمول المالي والذي يُقصد به أن يُتاح لكل فرد من أفراد المجتمع إمكانية الحصول على جميع الخدمات المالية التي تلبي احتياجاته بسهولة ويسر وبأسعار ميسورة من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية والاستدامة,[1] وبالنظر إلى التعريف نلحظ عبارة ذات معنى عميق وهي الإتاحة في الحصول على جميع الخدمات المالية لكل فرد في المجتمع, غير أن المنطق يطرح تساؤل مهم حول كيفية تحقيق الشمول المالي في مجتمعات يصل سكانها إلى عشرات وربما مئات الملايين؟ الإجابة عن هذا التساؤل يكمن في جانبين, الأول, فيتمثل في تقبل أفراد المجتمع للتعامل مع هذه الأنظمة, أما الثاني يتمثل في وجود أنظمة تكنولوجيا واتصالات مصرفية واسعة الانتشار وعالية الكفاءة وهذا ما يقود إلى الشرط التالي وهو إنشاء بنية تكنلوجية متكاملة.
3. إنشاء بنية تكنلوجية متكاملة: كما هو ملاحظ في الشرط السابق ضرورة وجود أنظمة تكنولوجيا واتصالات مصرفية واسعة الانتشار وعالية الكفاءة لتحقيق الشمول المالي وذلك إلى جانب تقبل المجتمع, حيث أن تحقيق هذين الجانبين سيؤدي إلى أتمتة التعاملات الفردية والتجارية والاستثمارية بالشكل الذي يحول التعامل من النقد المادي إلى النقد الإلكتروني كما هو حال النظام النقدي في هولندا,[2] ما يؤكد أن أنشاء بنية تكنلوجية متكاملة شرط للانتقال إلى المستوى الرقمي.
4. ارتباط المستوى الصناعي والخدمي المنظم بالعولمة: ارتفاع درجة النشاط الخدمي والإنتاجي سيؤدي وبشكل منطقي إلى نمو التجارة الخارجية عن طريق ارتفاع حجم الصادرات والواردات ما سيترتب عليه ارتفاع حجم المعاملات وفي جميع الجوانب التجارية والاستثمارية والإقتصادية, هذا الأمر يتطلب الارتباط بالأنظمة العالمية كأنظمة البنوك والأسواق المالية الأمر الذي سيؤدي إلى التوجه التدريجي نحو الإقتصاد الرقمي.

العامل الناقل: التطبيقات التكنلوجية والرقمية وأتمتة الأنظمة.

نقل الإقتصاد الرقمي: هنا يظهر التحدي الحقيقي أمام الحكومات والإقتصاديين في الوقت الراهن وذلك لعدة أسباب:

1 حنان الطيب, الشمول المالي, صندوق النقد العربي, 2020, ص 5.

2 لورين كوميتيه , بلدان توشك فيها النقود على أن "تنقرض" مقابل البطاقات البنكية , https://www.bbc.com/ تم الاطلاع في تاريخ 6\6\2020

1. عدم وصول هذا المستوى إلى النضج الكامل من حيث التطبيق وإلى الانتشار الكامل من حيث النطاق, فالدول التي انتقلت إلى مستوى الإقتصاد الرقمي لا تزال في بداية الطريق, كما أن المستوى لكثير من الدول النامية التي لم يرتقي أصلاً إلى المستوى الحديث أو الخدمي المنظم ناهيك عن المستوى الرقمي.
2. ظهور العوامل المؤثرة سلباً على نمو الإقتصاديات ناهيك عن انتقالها كجائحة كورونا والتي ضربت الإقتصاد العالمي في 2020.[1]
3. حالات الركود الإقتصادي المحتملة وبالأخص الحالات العميقة مثل فترة الكساد العظيم في عام 1927, بالإضافة إلى ذلك الحالات التي حصلت في الوقت الراهن كأزمة الدين الأوربي والركود الإقتصادي الذي حدث جراء وباء كورونا في 2020.[2]
4. عدم الوضوح لأي ملامح تخص المستوى التالي بسبب اتجاه الدول إلى احتكار الأبحاث العلمية وتطبيقاتها.[3]

لذلك فإن الانتقال إلى المستوى التالي يتطلب ثورة إقتصادية وعلمية بل وسياسية إن صح التعبير.

شروط النقل: قائمة على خصائص المستوى التالي المستهدف.

العامل الناقل: بالرغم من مجهولية خصائص المستوى التالي وشروط النقل إلا أن تطبيقات الابحاث المتقدمة تمثل الاحتمال الأكبر كونها العامل الأبرز والأكثر تأثيراً على الإقتصاد الرقمي.

مراحل تطور الصناعات والمهن: بالرغم من إثبات وجود مراحل ومستويات لتطور الإقتصاد إلا أن المنطق الإقتصادي والعلمي يتطلب إثبات وجود مراحل لتطور الصناعات والمهن وربطها بالمستويات, وهذا ما يمكن إثباته بطريقتين كالآتي:

الطريقة الأولى: المنطق الاستنباطي وهو أحد أشكال الاستنتاج المستخدم في قياس الجدل عندما تعتمد صحة البرهان على منطقية الفرضية العامة أو المبدئية, بمعنى أخر أن الوصول إلى النتائج العامة يساعد في الوصول إلى النتائج الفرعية,[4] واستناداً على هذه القاعدة فإن من المنطقي أن تطور الإقتصاد عبر المراحل وانتقال المستويات ما هو إلا إنعكاس لتطور الصناعات والمهن والعكس صحيح.

الطريقة الثانية: إسقاط التطور التاريخي للمهن وذلك من خلال تحديد التغيرات التي مرت بها مهنة معينة (الغزل وصناعة الملابس) وإسقاط هذه التغيرات على المستويات الإقتصادية وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول (5) مراحل تطور الصناعات والمهن

المستوى	تطور المهن
البدائي	الجلود وأوراق الأشجار[5]

1 ذي يزن الاعوش, التأثيرات الإقتصادية لوباء كورونا, المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية, المركز الديمقراطي العربي, المانيا, برلين العدد 10 مارس 2020 ص 205.

2 ذي يزن الاعوش, الإجراءات اللازمة لمواجهة الركود الاقتصادي المحتمل جراء جائحة كورونا, مؤلف جماعي تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها المركز الديمقراطي العربي فبراير 2021 ص 39.

3 ذي يزن الاعوش, الإجراءات اللازمة لمواجهة الركود الاقتصادي المحتمل جراء جائحة كورونا, مرجع سابق ص 52.

4 المعجم الفلسفي, مجمع اللغة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية, 1983م - 1403هـ. ص 12.

5 إنسان بدائي, https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 21\11\2022.

الاقتصاد البسيط	الغزل كنشاط بدائي بسيط[1]
اقتصاد المجتمع	حرفة الغزل كنشاط مستقل[2]
الإقتصاد الصناعي اليدوي	المصانع اليدوية للغزل[3]
الإقتصاد الصناعي الحديث	مصانع الغزل والنسيج[4]
الإقتصاد الخدمي المنظم	الأنظمة الخدمية المساندة للمجال*
الاقتصاد الرقمي	المصانع الرقمية[5]

إعداد الباحث

*المقصود بالأنظمة الخدمية المساندة للمجال كافة المؤسسات والأنظمة المقدمة للخدمات المرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بمهنة الغزل وصناعة الملابس مثل بورصة القطن.

بناء نموذج نقل المستويات الإقتصادية: في تحديد العوامل الناقلة ينبغي مراعاة العلاقات الارتباطية وذلك لرفع الكفاءة في نماذج المستويات, حيث أن العوامل الناقلة ترتبط بالمستويات والتي بدورها ترتبط بالعوامل المشتركة التي تجمع المستويات في مراحل رئيسية وهذا يدعو إلى تصميم نموذج تم تسميته بنموذج النقل للمستويات الإقتصادية (يزن 10) والموضح بالجدول الآتي:

الجدول (6) نموذج النقل للمستويات الإقتصادية (يزن 10)

المرحلة	العامل المشترك	المستوى	شروط النقل	العامل الناقل
النشؤ	تطور العمل والأداء	الإقتصاد البدائي	الاستقرار وتكوين تجمع متحضر.	الإنتاج الحرفي واستخدام الأدوات الحرفية البسيطة
			تعدد وتنوع الاحتياجات.	
			ارتقاء الأنشطة واستخدام الأدوات الإنتاجية.	
		الإقتصاد البسيط	قابلية التحول إلى المجتمع المتحضر في ظل وجود للدولة.	التنظيم والإدارة البسيطة
			قابلية تحول الأنشطة الإنتاجية إلى الحرفية الدائمة.	
			ارتفاع مستوى التبادلات التجارية ونشؤ الأسواق.	
			إمكانية بناء الأنظمة المالية البسيطة	
		إقتصاد المجتمع	زيادة السكان المصحوب بارتفاع الطلب	نشوء ونمو القدرات الإنتاجية
			وجود حاجة لرفع الطاقة الإنتاجية للأنشطة الحرفية.	
			قابلية تحول الأنشطة الحرفية للأطر المنظمة.	
النهضة	تطور العلم, التنظيم والتقنية, تطبيقات	الإقتصاد الصناعي اليدوي	تطور العلم واستخدام الاختراعات التقنية.	التطبيقات العلمية وتحويلها إلى وسائل إنتاج
			قابلة تحول الأساليب التقليدية للإنتاج المكني	
			ارتقاء الأنظمة المالية	
			بروز دور الدولة وإنشاء بنى تحتية حيوية	
			وصول مستوى الإقتصاد الصناعي الحديث إلى حد النضج الكامل.	

1 Yafa, Stephen (2005). Cotton: The Biography of a Revolutionary Fiber. Penguin Group. https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 21\11\2022.

2 ريتشارد آركرايت, https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 21\11\2022.

3 Karl Marx (1867). Chapter 16: "Machinery and Large-Scale Industry." Das Kapital. https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 21\11\2022.

4 ريتشارد آركرايت, https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 21\11\2022.

5 تطبيق الأتمتة الكهربائية في صناعة الغزل والنسيج المستعملة, https://ar.wzchengshi.com/, تم الاطلاع في 24\11\2022.

	القدرات الإنتاجية	الإقتصاد الصناعي الحديث	درجة نشاط للمستوى الحديث تتطلب حد عالي من الخدمة المنظمة.	تطور واستقلال الأنظمة الخدمية
			قابلية تأطير الخدمات التنظيمية في مؤسسات متكاملة.	
		الإقتصاد الخدمي المنظم	ارتفاع نشاط المستوى الخدمي إلى حد يتطلب الأتمتة.	التطبيقات التكنلوجية والرقمية وأتمتة الأنظمة
			قابلية تطبيق الأنظمة الخدمية والإنتاجية الذكية.	
			إنشاء بنية تكنلوجية متكاملة.	
			ارتباط المستوى الصناعي والخدمي المنظم بالعولمة	
التقدم	تطور الأبحاث العلمية	الإقتصاد الرقمي	قائمة على خصائص المستوى التالي المستهدف	تطبيقات الابحاث المتقدمة

إعداد الباحث

هنا يظهر التساؤل الأهم في هذه الدراسة, ما هي الفائدة التطبيقية لنموذج (يزن 10) وباقي النماذج ككل؟ تكمن الفائدة التطبيقية لهذه النماذج في جانبين, الأول كون نماذج يزن تساعد في تقييم الإقتصاد وتحديد المستوى الفعلي, أما الثاني في أن تحديد مستوى الإقتصاد يساعد في تحديد الإجراءات اللازم تنفيذها وإدراجها في استراتيجية التنمية الملائمة لنقله إلى المستوى التالي.

ملاحظة: يوجد أمر مهم وهذا الأمر خطير للغاية على الإقتصاد وهو اندثار المستوى, حيث يجب الحذر من الوقوع في اللبس ما بين عملية النقل والاندثار للمستويات الإقتصادية, فعملية نقل المستوى الإقتصادي ما هي إلا إضافة وتطوير لجميع عناصر الإقتصاد مع بقائها على الهوية الأساسية, أما اندثار المستوى فهو في حقيقة الأمر اضمحلال المستوى الإقتصادي بصورة مقصودة أو غير مقصودة نتيجة امتصاص عناصر المستوى ومقوماته بسبب العوامل البيئية المحيطية كالاستيراد والدمج الحضاري وتأثيرات الدولة,[1] وقد يبدو للوهلة الأولى أن هذا أمر جيد إلا أن الواقع غير ذلك حيث أن الاندثار يقضي على أنشطة إقتصادية هي في الأصل نواة لصناعات عملاقة في المستويات المتقدمة كما هو الحال في الصناعات الحرفية في اليمن حيث أن الصناعات التي اشتهرت بها اليمن منذ الأزل مهددة اليوم بالانقراض وذلك بسبب تشويه صورتها وجودتها نتيجة إغراق السوق اليمنية بشكل عام وأسواق صنعاء القديمة بشكل خاص بالمنتجات والسلع الفضية الأجنبية والتي تقلد الصناعات اليمنية تماماً بمستوى جودة رديئة وأسعار رخيصة مقارنة بالصناعات اليمنية،[2] وكمثال واضح لاندثار المستوى الإقتصادي تناقص أعداد أفراد شعب الباجاو الذين يولدون ويعيشون في الماء كأسلافهم بسبب الاندماج الثقافي مع الشعوب المجاورة وجهود البرامج الحكومية الماليزية لضم وتوطين شعب الباجاو,[3] فبدلاً من امتصاص شعب الباجاو ينبغي العمل على تطويرهم ورفع مستواهم مع الحفاظ على أنشطتهم وبقاء الهوية الأصلية للإقتصاد بحيث تتطور هذه الأنشطة الاقتصادية وتصبح عناصر مؤثرة في الناتج المحلي الماليزي.

وبهذا تم إثبات الفرضية.

1 تعريف الباحث.

2 عبدالرحمن مطهر, موروث أصيل مهدد بالاندثار, يناير 28, 2016, الثورة نت, http://althawrah.ye/archives/374661, تم الاطلاع في 21\6\2022.

3 شعب الباجاو https://ar.wikipedia.org/ تم الاطلاع في 14\5\2020

الفرضية الرابعة عشر، نماذج يزن للمستويات الإقتصادية تتفوق على نظرية رستو[1] في مراحل النمو:

لفهم دور تحديد المستويات الاقتصادية في نقل وتطوير الإقتصاد يجب التطرق لنظريات التنمية الاقتصادية، والنظرية الأقرب في هذا الجانب هي نظرية رستو لمراحل النمو والتي تتفق جزئياً مع فلسفة المستويات الاقتصادية حيث تشير هذه النظرية الى أن الاقتصاد يمر بعدة مراحل في عملية النمو.

نظرية مراحل النمو لرستو:

تعد مراحل رستو لنموذج النمو الاقتصادي أحد النماذج التاريخية الرئيسية للنمو الاقتصادي, ويفترض النموذج أن النمو الاقتصادي يحدث في خمس مراحل أساسية متفاوتة الطول.[2]

المجتمع التقليدي: ويدخل تحت هذا التعريف كل العالم السابق لعصر "نيوتن" ابتداء بالمجتمعات البدائية وحتى بعض المجتمعات الحالية في الأزمنة الحديثة, وهو عالم يتميز بأنه لا يمتلك الإمكانيات الهائلة التي يوفرها العلم والتكنولوجيا، أو لا يحسن استعمالها بشكل منهجي منظم في سبيل الإنتاج.

توفر شروط مرحلة الانطلاق: حيث يطرح الانتقال من المجتمع التقليدي إلى مرحلة الانطلاق مشكلات معقدة، ويتطلب توافر شروط معينة. فمن وجهة نظر اقتصادية خالصة يجب أن يؤدي معدل الاستثمار إلى زيادة في الإنتاج يفوق بوضوح عدد السكان, إلا أن هذا لا يكفي إذ ينبغي تأسيس بنية تحتية اقتصادية وهذا لا يتم إلا من خلال سلطة سياسية راغبة في ذلك, فالتغييرات الاجتماعية والنفسية التي تسمح بالخروج من مرحلة المجتمع التقليدي، تحدث (كما يقول "رستو") " تحت تأثير مد قومي واضح.

مرحلة الانطلاق: لا يمكن فصلها عما أسماه صاحب النظرية "روح المبادرة" لدى مجموعة من الناس، يكونون قادرين على توجيه القسم الأعظم من المداخيل نحو قطاعات إنتاجية قابلة للنمو السريع (الصناعة القطنية في بريطانيا، صناعة الخشب في السويد، السلاح في روسيا واليابان والمانيا..)

مرحلة الاتجاه نحو النضج: يعتبر "رستو" أنه لا بد من مرور ثلاثة أجيال تكون قد عاشت في جو النمو لبلوغ هذه المرحلة التي يزداد فيها الاقتصاد تعقيداً، وتزداد الصادرات، وتقل الواردات، ويتم فيها الاستفادة القصوى من التكنولوجيا, وقد بلغت بريطانيا هذه المرحلة عام 1840، والولايات المتحدة عام 1900، وألمانيا وفرنسا عام 1910، واليابان عام 1940، وروسيا وكندا عام 1950 [3] وقد حدد ارستو أهم التغيرات التي تأخذ مكانها في هذه المرحلة فيما يلي:

– التحول السكاني من الريف إلى الحضر، وتحول الريف ذاته إلى شكل أكثر حضارة.

– ارتفاع نسبة الفنيين والعمال ذوي المهارات المرتفعة.

---

1 والت ويتمان روستو, (1916 – 2003 م), https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 10\1\2023

2 Rostow, W. W. (1960). "The Five Stages of Growth-A Summary". The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto. Cambridge: Cambridge University Press. pp. 4–16. Archived from the original on 2013-02-23.

3 الكيالي، عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 240).

– انتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات والرأسماليين إلى فئة المدربين التنفيذيين.

– النظر إلى الدولة في ظل سيادة درجة من الرفاهية المادية، وكذا الفردية على أنها المسؤولة عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين.[1]

مرحلة الاستهلاك الجماهيري الواسع: وفيها تسعى الدولة المعنية نحو العظمة والقوة وتوفير الحد الأقصى للأمن والأمان للجميع، ورفع القدرة الشرائية للسكان.[2]

أوجه تفوق نماذج يزن للمستويات الاقتصادية على نظرية ارستو:

1. **التقسيم الاقتصادي:** نظرية رستو تقسم الاقتصاد من حيث الخصائص والشروط باستثناء مرحلة المجتمع التقليدي, أما نماذج المستويات فيقسم من حيث طبيعة الاقتصاد المرتبطة بالبيئة المحيطة ودرجة التطور الحضاري والتقدم العلمي والتكنلوجي.
2. **التصنيف:** نظرية رستو لم تراعي التفصيل العميق في تصنف المراحل الاقتصادية وعملت على الدمج في أكثر من مرحلة حيث جعلت جميع الإقتصاديات السابقة لعصر النهضة في تصنيف المجتمع التقليدي ابتداءً بالمجتمعات البدائية وحتى بعض المجتمعات الحالية في الأزمنة الحديثة, أما نموذج المستويات يصنف الاقتصاد إلى 7 مستويات مفصلة ودقيقة ضمن ثلاث مراحل رئيسية.
3. **دور الدولة:** نظرية رستو لم تنظر إلى دور الدولة إلا في المرحلتين الرابعة والخامسة وبشكل مختصر وغير واضح, أما نماذج المستويات فتركز على دور الدولة ودرجة تواجدها وتأثيرها في جميع المستويات الإقتصادية.
4. **النظرة المستقبلية:** نظرية رستو تتوقف عن النظر إلى مستقبل الإقتصاد عند مرحلة الاستهلاك الجماهيري الواسع في حين أن نماذج المستويات تفتح المجال لتحقق مستويات حديثة.
5. **التطور الإقتصادي:** تركز نظرية رستو على تطور الإقتصاد من خلال شروط مجتمعة في المرحلة الثانية أما نماذج المستويات فتركز على التطور الإقتصادي من خلال العوامل الناقلة وشروط النقل لكل مستوى كما أنها وضعت عامل مشترك للمستويات لكل مرحلة من المراحل الرئيسية.
6. **الإحتياجات:** نظرية رستو لم تتطرق إلى الاحتياجات ونوعيتها في أي من المراحل في حين أن نماذج يزن تحدد الاحتياجات لكل مستوى.
7. **التنظيم:** نظرية رستو لم تتطرق للتنظيم كعنصر مؤثر إلا في مرحلة المجتمع التقليدي في حين أن نماذج يزن تشير لدرجة التنظيم ودوره في كافة المستويات.
8. **تأثير التقدم العلمي والتكنلوجي:** نظرية رستو لم تتطرق إلى تأثير التقدم العلمي والتكنلوجي بأي شكل من الأشكال في حين أن نماذج يزن توضح التأثير التدريجي والمتراكم للتقدم التكنلوجي على مستويات الإقتصاد.

1 يتم ذكر (خشيب، جلال، مرجع سابق ص: 40.

2 الكيالي، د عبد الوهاب، مرجع سابق ص: 241.

9. **القطاع الخدمي:** نظرية رستو لم تتطرق إلى دور القطاع الخدمي وعلاقته بالإقتصاد إلا من خلال إشارة بسيطة وغير مفصلة في المرحلة الأخيرة في حين أن نماذج يزن تفرد مستوى كامل وهو المستوى الخدمي المنظم.

وبهذا تم إثبات الفرضية.

الاستنتاجات:

1. استخلاص تعريف للمستوى الإقتصادي من خلال ربط العوامل المؤثرة في تغيير الإقتصاد والمتمثلة بتطور المجتمع, الإحتياجات, الموارد الإقتصادية, العمليات الإنتاجية والتقدم التكنلوجي, درجة التنظيم, درجة تدخل وتأثير الدولة, بإثبات علاقة هذه العوامل على تغير الإقتصاد تم تحديد تعريف المستوى الإقتصادي بأنه الوصف التفصيلي لدرجة تقدم الإقتصاد من حيث تطور البيئة الاجتماعية والتكنولوجية والتي تحدد نوعية الاحتياجات المطلوبة والموارد الاقتصادية المستهدفة والعمليات الإنتاجية بالإضافة إلى درجة التنظيم وتأثير الدولة في الإقتصاد.
2. بدراسة وإثبات سبع فرضيات تبدأ من الفرضية الثانية إلى الفرضية الثامنة تم إثبات وجود سبع مستويات إقتصادية متحققة على الواقع تمثلت في الآتي:
   - مستوى الاقتصاد البدائي.
   - مستوى الاقتصاد البسيط.
   - مستوى اقتصاد المجتمع.
   - مستوى الاقتصاد الصناعي اليدوي.
   - مستوى اقتصاد الصناعة الحديث.
   - مستوى الاقتصاد الخدمي المنظم.
   - مستوى الاقتصاد الرقمي.
3. إثبات إمكانية احتواء الإقتصاد على أكثر من مستوى ويصنف بمتعدد المستويات.
4. إثبات إمكانية إسهام التقدم التكنلوجي والعلمي في ظهور مستويات جديدة للاقتصاد .
5. تصنيف التغير الإقتصادي إلى مراحل من خلال الربط بين المستويات الإقتصادية من حيث الخصائص والتتابع الزمني والمنطقي, وتمثلت هذه المراحل في الآتي:
   - مرحلة النشوء وتشمل مستوى الإقتصاد البدائي, البسيط, إقتصاد المجتمع.
   - مرحلة النهضة وتشمل مستوى الاقتصاد الصناعي اليدوي, الصناعة الحديثة, الخدمي المنظم.
   - مرحلة التقدم وتشمل مستوى الاقتصاد الرقمي مع احتمالية كبيرة لنشوء مستويات متقدمة لاحقة.
6. تصميم وبناء نماذج تعمل على توصيف المستويات الإقتصادية وخصائصها متمثلة في نماذج يزن (7, 8, 9, 10).
7. تصنيف الاقتصاد إلى مستويات يساعد تحديد العامل الناقل وتطوير الإقتصاد.
8. نماذج يزن للمستويات الإقتصادية تتفوق على نظرية رستو في مراحل النمو من تسعة جوانب.

9. وجود علاقة إيجابية متلازمة بين تصنيف الإقتصاد إلى مستويات ومراحل وبين إعداد وإدارة خطط التنمية, وذلك متمثل في الآتي:

- وجود سبع مستويات إقتصادية متحققة على الواقع وتنصيف المستويات ضمن ثلاثة مراحل يساعد في تحديد وضع الإقتصاد وبأي مستوى وفي أي مرحلة.
- تحديد وضع الإقتصاد يساعد في تحديد المستوى المستهدف والمطلوب الانتقال أليه.
- تحديد المستوى المستهدف لعملية الانتقال يساعد في تحديد شروط الانتقال والعوامل الناقلة.
- تحديد الوضع والهدف والشروط والعوامل الناقلة يساعد في اختيار الاستراتيجيات الملائمة.
- اختيار الاستراتيجيات الملائمة يساعد في إعداد وإدارة خطط التنمية.

لائحة المراجع:

1. أبراهام ماسلو (1943). "A theory of human motivation". Psychological Review. 50 (4): 370–96. معرف الوثيقة الرقمي:10.1037/h0054346 – via psychclassics.yorku.ca, https://ar.wikipedia.org/,
2. إبراهيم عبد المنعم إبراهيم , الصناعات اليدوية ...تراث وطني ومصدر جذب للاستثمار , دراسات محلية , https://sis.gov.eg/
3. أحدث التقنيات التكنولوجية في السيارات الجديدة, https://alamalsayarat.com/
4. احمد عبيد بن دغر , اليمن تحت حكم الأمام احمد , مكتبة مدبولي ,2005.
5. أستراليا تستعرض روبوتا متطورا للعناية بالحقول الزراعية, https://arabic.rt.com/,
6. آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية, اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا, الأمم المتحدة الأسكوا , E/ESCWA/TDD/2017/2.
7. اقتصاد (علم), القاموس الاقتصادي - حسن النجفي - مطبعة الإدارة المحلية - بغداد, العراق 1977., https://ar.wikipedia.org/,
8. الاقتصاد والصناعة موقع اليابان. نسخة محفوظة 04 أغسطس 2017 على موقع واي باك مشين, https://ar.wikipedia.org/,
9. أقل البلدان نمواً, 2020, القدرات الإنتاجية للعقد الجديد مؤتمر الأمم المتحدة الأونكتاد
10. إنسان بدائي, https://ar.wikipedia.org/,
11. تطبيق الأتمتة الكهربائية في صناعة الغزل والنسيج المستعملة, https://ar.wzchengshi.com/,
12. تقسيم العمل, https://ar.wikipedia.org/, بول سام ولسون - ويليام د. نوردهاوس - الاقتصاد - ترجمة هشام عبد الله - مراجعة د. أسامة الدباغ,
13. تقسيم العمل, https://ar.wikipedia.org/, جريدة الاتحاد آدم سميث وكتابه ثروة الأمم,
14. تقنية النانو, https://ar.wikipedia.org/,
15. تقنية حيوية صناعية, https://ar.wikipedia.org/,
16. ثورة 26 سبتمبر اليمنية https://www.wikiwand.com/ar
17. الثورة الصناعية https://ar.wikipedia.org/
18. حكومة إلكترونية https://ar.wikipedia.org/

19. حنان الطيب, الشمول المالي, صندوق النقد العربي, 2020.
20. خشيب، جلال، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، شبكة الألوكة الإلكترونية، نقلاً عن : بخاري، عبلة عبد الحميد، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظرية النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث
21. ذي يزن الاعوش, الإجراءات اللازمة لمواجهة الركود الاقتصادي المحتمل جراء جائحة كورونا, مؤلف جماعي تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها المركز الديمقراطي العربي فبراير 2021
22. ذي يزن الاعوش, التأثيرات الإقتصادية لوباء كورونا, المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية العدد 10 مارس 2020
23. ذي يزن الاعوش, بناء أسس التعامل مع المشكلة الإقتصادية وفق إعادة الصياغة للمفهوم العلمي للمشكلة, المجلة الدولية للدراسات الإقتصادية, العدد 20, فبراير 2022
24. ذي يزن الاعوش, بناء تعريف لعلم الإقتصاد وفق متطلبات الواقع الإقتصادي الحديث (دراسة تحليلية إنتقادية لتعريف الإقتصادي بول ساموبلسون الحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد) المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية العدد 18
25. راشد البراوي , الجنوب السياسي في اليمن , مجلة دراسات الخليج , العدد 47 – يناير 1977
26. رشدي عبد اللطيف وادي , أهمية و مزايا البنوك الإلكترونية في قطاع غزة بفلسطين ومعوقات انتشارها , الجامعة الإسلامية غزة
27. ريتشارد آركرايت, https://ar.wikipedia.org/,
28. سباق محموم بين 3 شركات خاصة للاستثمار في صناعة الفضاء , https://www.aleqt.com/
29. سعود خضير , علم الاجتماع الصناعي والإنتاج https://books.google.com/
30. سوق لندن للأوراق المالية https://ar.wikipedia.org/
31. سيارة, https://ar.wikipedia.org/,
32. الشرفات علي, التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع, العوائق, سبل النهوض, دار جليس الزمان للنشر والتوزيع, عمان الأردن, 2010,
33. شعب الباجاو https://ar.wikipedia.org/
34. شعب الباجاو https://w.likco.cc/detail1381740.html
35. شقيري نوري موسى و اخرون ، المؤسسات المالية المحلية و الدولية ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان الاردن ، 2019.
36. صالح السنوسي، إشكالية المجتمع المدني العربي، العصبية والسلطة والغرب، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2011
37. صناعة 4.0: شركات تستجمع قواها , https://www.deutschland.de/
38. عبدالرحمن مطهر, موروث أصيل مهدد بالاندثار, يناير 28, 2016, الثورة نت, http://althawrah.ye/,
39. علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني، قراءة أولية، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 2004،
40. غينيا: تعدين البوكسيت مع آلات المناجم السطحية يزيد من الربحية, https://www.plantandequipment.com/,
41. فهمي جدعان , حصاد القرن , مؤسسة عبد الحميد شومان, المملكة الأردنية الهاشمية, اكتوبر 2006
42. قائمة الدول حسب إنتاج البوكسايت , https://ar.wikipedia.org/wiki

43. الكيالي, عبد الوهاب، المؤلف الرئيسي_ رئيس التحرير، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر(بيروت) الجزء الأول، الطبعة الرابعة
44. لورين كوميتيه , بلدان توشك فيها النقود على أن "تنقرض" مقابل البطاقات البنكية , https://www.bbc.com/
45. ليلى جبريل, ما لاتعرفه عن الصناعة في مصر, 25\2\2022, https://mqaall.com/,
46. محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود و البنوك ، الطبعة ال الربعة ،مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة، 1958
47. محمود أحمد, 13\12\2021, مبلغ 197 مليون دولار صادرات الحرف اليدوية خلال أول 9 أشهر, https://hotinformationonline.com/,
48. المصانع الذكية في قلب العصر الصناعي الرابع في ألمانيا https://alarab.co.uk/
49. مجمع اللغة العربية. (1983 – 1403هـ). المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
50. منير الكيال , اليمن , صحيفة الجمهورية السورية , عدد خاص باليمن , 3 يوليو 1957
51. نظرية النمو غير المتوازن https://jordanianeyespassion.wordpress.com/
52. نورة النعيمي, اللؤلؤ البحريني https://www.independentarabia.com/,
53. هل يمكننا التعدين في الفضاء قريبا؟ سارا كروداس صحفية علمية , https://www.bbc.com/
54. وثائق الخارجية المصرية , تقرير سوري , حول التجارة الخارجية مع البلدان العربية وغير العربية , محفظة رقم 353 ملف رقم 2 , عام 1954 الأهرام , العدد 24988
55. والت ويتمان روستو, (1916 – 2003 م), https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 10\1\2023
56. Agriculture - Guinea - average, growth, area, crops, tariff, system, sector" ، www.nationsencyclopedia.com.
57. Amish https://www.britannica.com/topic/Amish
58. Davis, Jim; Edgar, Thomas; Porter, James; Bernaden, John; Sarli, Michael (2012-12-20). "Smart manufacturing, manufacturing intelligence and demand-dynamic performance."
59. Electronic Markets https://www.encyclopedia.com/
60. Electronic money and Relevant legal and Regulatory Issuers. In http://www.Lawer.20m.com/English/articles/e-money.htm
61. Gaur, K.D. (1995). Development and Planning. University of Michigan: Sarap & Sons.. ISBN 8185431-54-X.
62. Hadza people https://en.wikipedia.org/wiki/Hadza_people
63. Hillman, A. L. (2009). " Public Finance and Public Policy - Responsibilities and Limitations
64. Karl Marx (1867). Chapter 16: "Machinery and Large-Scale Industry." Das Kapital. https://ar.wikipedia.org/
65. Kiely, Ray (Nov 2011). "Industrialization and Development: A Comparative Analysis". UGL Press Limited: 25-26
66. L. Anderson, William. Say's Law: Were (Are) The Critics Right Ludwig Von Mises Institute,https://ar.wikipedia.org/

67. List of countries by GDP sector composition https://en.wikipedia.org/
68. Major Guinea bauxite mine https://www.reuters.com/article/guinea-mining-idAFL8N1N19YY
69. Northern Tanzania with Kilimanjaro and Zanzibar by Phillip Briggs (2006), page 200.
70. New York: Cambridge University Press .ISBN 978-0-511-64127-5
71. Productive Efficiency" ،Economics Help، https://ar.wikipedia.org/,
72. R. Varian, Hal (December 3, 2009). Intermediate Microeconomics - A modern approach, Eighth Edition. W. W. Norton & Company .
73. Rostow, W. W. (1960). "The Five Stages of Growth-A Summary". The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto. Cambridge: Cambridge University Press. pp. 4–16. Archived from the original on 2013-02-23.
74. Space Business·Recreational space travel https://www.britannica.com/explore/space/space-tourism/.
75. The Amish https://www.bbc.co.uk/religion
76. Top 9 Differences Between Economic Growth and Economic Development, https://byjus.com
77. Yafa, Stephen (2005). Cotton: The Biography of a Revolutionary Fiber. Penguin Group. https://ar.wikipedia.org./

القاعدة الرأسمالية لملاءة رأس المال وفق لجنة بازل (III) للرقابة المصرفية
دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية التجارية للمدة 2008–2020
دراسات

The capital base according to the Basel (III) Committee on Banking Supervision
An analytical study of a sample of Iraqi commercial banks for the period (2008-2020)

حيدر جعفر عبدالحسن، أ.د رضا صاحب ابو حمد آل علي

العراق

الملخص:

سعى هذا البحث إلى تطبيق المصارف العراقية الاهلية من الالتزام بالقواعد والمعايير المفروضة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال قياس القاعدة الرأسمالية لملاءة رأس المال المصرفي الى صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر وفق لجنة بازل (III) للرقابة المصرفية. ويهدف البحث إلى مدى إمكانية تطبيق المصارف العراقية الاهلية من تطبيق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية

تناول البحث المنهج التحليلي المالي في المجال المعرفي والتجريبي لأنموذج وفرضيات البحث، تم تجميع بيانات البحث لعينة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية البالغ عددها (3) مصارف خلال مدة زمنية من (2008-2020)، كونها تمثل جزء من الإقتصاد الوطني في البلد والتي باتت تواجه تحديات كبيرة سببها التغييرات المتسارعة من ظروف صحية وأمنية وسياسية .

ظهرت نتائج التحليل المالي لمجتمع عينة البحث بان صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر لها علاقة قوية وارتباط في إدارة المخاطر المصرفية من خلال القاعدة الرأسمالية، فالقطاع المصرفي يعمل ضمن بيئة تتسم بالديناميكية المستمرة والمعقدة المصحوبة بالمخاطر والتهديدات التي يتوجب على إدارات هذه المؤسسات تجنبها أو مواجهتها.

جاءت هذه البحث في محاولة للمساهمة في الكشف على قياس نقاط القوة ونقاط الضعف وكيفية مساهمة صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر من خلال القاعدة الرأسمالية وفق لجنة بازل (III) للرقابة المصرفية في إستغلال نقاط القوة وتذليل نقاط الضعف المخاطر التي تواجه المصارف.

الكلمات المفتاحية: لجنة بازل (III)، ادارة المخاطر المصرفية، القاعدة الرأسمالية، المصارف العراقية.

Abstract :

This research sought to diagnose and measure the net risk-weighted assets and their relationship to the capital base according to the Basel (III) Committee on Banking Supervision. The research aims to increase the limitations of research based on the cognitive, organizational and empirical aspects of these relationships through a survey of some previous studies.

The research was designed with a descriptive analytical approach through deductive analysis in the cognitive and experimental field of the research model and hypotheses. The research data was collected for a sample of Iraqi commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange, which numbered (3) banks during a period of time from (2008-2020), as they represent a part From the national economy in the country, which is now facing great challenges caused by the rapid changes in health, security and political conditions.

The results of the financial analysis of the research sample community showed that the net risk-weighted assets have a strong relationship and correlation in banking risk management through the capital base.

This research came in an attempt to contribute to revealing the measurement of strengths and weaknesses and how the net risk-weighted assets contribute through the capital base according to the Basel (III) Committee on Banking Supervision in exploiting the strengths and overcoming the risks facing banks.

Keywords: Basel Committee (III), Banking Risk Management, The capital base, Iraqi Banks.

مقدمة:

يعد القطاع المصرفي من أحد أهم القطاعات الرئيسة في الإقتصاد العراقي ، لما له دور جوهري في تعبئة المدخرات وتمويل الإستثمارات بالإضافة الى الدور الذي يلعبه كونه يمثل حلقة الإتصال مع العالم الخارجي فأصبح القطاع المصرفي من خلال إتساعه وتنوع نشاطاته المصرفية التي يطل منها العالم علينا ونطل عليه إذ أصبح تطور هذا القطاع وتنوعه مقياساً لقياس صحة وسلامة إقتصاد البلد ، وعلى الرغم من التطور الكبير والسريع الذي حققته المؤسسات المالية المصرفية إلا أنها تتعرض إلى تحديات كبيرة في ظل الانفتاح الاقتصادي.

حيث أثبتت معظم الدراسات على أن قدرة المصارف على تطبيق تعليمات وقواعد متطلبات التنظيمية التي تقررها لجنة بازل للرقابة المصرفية، من خلال دراسة وتحليل المخاطر الصرفية حيث أثبتت الدراسات والبحوث التجريبية في السنوات الأخيرة ، بأن الالتزام بقواعد وتعليمات لجنة بازل للرقابة المصرفية أصبحت لها أولوية لجميع إعمال المصارف ، بحيث يمكن للمصرف حماية مصالحها مع تحقيق أهدافها من خلال هذه القواعد التي يمكن أن تضمن تحقيق الأهداف المرجوة وتقليل التحديات والتهديدات .

المبحث الأول : منهجية البحث

اولاً : أهمية البحث:

1. تسليط الضوء على أحد المواضيع المهمة وهي القاعدة الرأسمالية وفق متطلبات لجنة بازل (III) ونسبتها إلى صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر للمصارف التجارية العراقية.

2. بيان أهمية أستخدام متطلبات القاعدة الرأسمالية وفق لجنة بازل (III) والذي يعد من الوسائل الرقابية لتفادي الأزمات المصرفية.

اولاً : أهمية البحث:

1. تسليط الضوء على أحد المواضيع المهمة وهي القاعدة الرأسمالية وفق متطلبات لجنة بازل (III) ونسبتها إلى صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر للمصارف التجارية العراقية.

2. بيان أهمية أستخدام متطلبات القاعدة الرأسمالية وفق لجنة بازل (III) والذي يعد من الوسائل الرقابية لتفادي الأزمات المصرفية

ثالثاً: فرضية البحث:

لا توجد علاقة ارتباط ذي دلالة معنوية لنسبة صافي الموجودات المرجحة بالمخاطروعلاقتها بالقاعدة الرأسمالية للمصارف التجارية العر اقية.

ر ابعاً: مشكلة البحث :

تتضح معالم مشكلة البحث الحالية عبر تأطيرها بالتساؤل الآتي:

(1) **ما مدى إمكانية تطبيق صافي الموجودات المرجحة بالمخاطروعلاقتها بالقاعدة الرأسمالية ؟**

ومن خلال التساؤل الرئيس تتفرع منه التساؤلات الفرعية الأتية:

(2) ما هو واقع تطبيق نسبة صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر وعلاقتها بالقاعدة الرأسمالية في المصارف التجارية العراقية محل البحث؟

(3) هل تطبيق نسبة صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر تخدم المصارف التجارية للمصارف محل البحث؟

(4) مدى مساهمة القاعدة الرأسمالية لملاءة رأس المال المصرفي العراقي في زيادة الربيحة والاستقرار المصرفي؟

خامساً : مجتمع البحث وعينته:

يتضمن مجتمع الدراسة بكافة شركات القطاع المصرفي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أما عينة الدراسة اقتصرت على (3) مصارف تجارية عراقية وهي (مصرف الاستثمار العراقي/مصرف الاهلي العراقي/الائتمان العراقي) ومن أسباب اختيار المصارف عينة الدراسة الآتي :

1. أن المصارف عينة الدراسة جميعها مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ووجود تقارير مالية متكاملة ومدققة من أجهزة التدقيق الخارجي.

2. أن المصارف عينة الدراسة كانت من أكثر المصارف نشاطآ في التداول لأسهمها خلال السنوات واقلها انقطاعآ للتداول من المصارف الأخرى.

سادساً: حدود البحث:

(1) **الحدود المعرفية:** تكونت الحدود المعرفية للدراسة في ثلاثة محاور رئيسية يتمحور الأول تطبيق تعليمات لجنة بازل (III) للرقابة المصرفية في القطاع المصرفي العراقي الخاص , والمحور الثاني يشير الى إدارة المخاطر المصرفية.

(2) **الحدود المكانية للدراسة :** تتمثل الحدود المكانية للدراسة في قطاع المصرفي العراقي للمصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

(3) **الحدود الزمانية للدراسة:** تتمثل الحدود الزمانية للجانب التطبيقي في القطاع المصرفي العراقي الخاص للمدة (2008-2020).

المبحث الثاني: الإطارالنظري للدراسة

أولاً: مفهوم ملاءة رأس المال المصرفي

لقد وردت في الأدبيات المالية والمصرفية مقاييس عديدة وكثيرة لملاءة رأس المال المصرفي أوما يطلق عليها البعض بمقاييس الأمان أومقاييس مدى متانة أوملاءة رأس المال في المصارف التجارية، وأن النظرة الأساسية بالنسبة لهذه المعدلات تدور في أطار حقوق المساهمين ولا تكفي بالنظر إلى رأس المال، بمعنى أن رأسمال هو جزء من حقوق الملكية وأن بقية عناصر حقوق الملكية تساند رأس المال (عبدالحميد،172:2010). ووردت هناك عدة تعاريف في ملاءة رأس

المال المصـــرفي حيث عرف (الطيب وشـــحاتيت،358:2011)على انها مدى قدرة وكفاءة المصـــارف التجارية في قياس وتوجية ومراقبة المخاطر التي تواجه المصـرف من أجل السـيطرة عليها وتحجيمها وامكانية أتخاذ القرارات التي تتفق مع اسـتراتيجية وسـياسـية المصـرف. علاوة على ذلك تشـير الملاءة المصـرفية على أنها امتلاك المصـرف رأس مال معين لحمايته من أي مخاطر التي قد يخسر الزبائن ودائعهم نتيجة الخسائر التي وقع فيها المصرف (محمد،346:2014).

ثانياً: لجنة بازل (III) للرقابة المصرفية

بازل III هي انعكاس او رد فعل للازمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008 والتي كان من اهم اسبابها قيام المصارف بزيادة الرافعة المالية بصورة مفرطة فضلا عن النقص في السيولة والذي ادى الى انخفاض مستوى الملاءة المالية مما ادى الى انخفاض مستوى ثقة الجمهور بالمصارف. لذا ركزت هذه الاتفاقية على زيادة صلابة الانظمة المصرفية في مواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها.(Basel, 2014: 4). وقد تمت المصادقة على بازل III في عام 2010 من قبل ممثلي الدول الاعضاء حيث تناولت مجموعة من التعديلات للمحاورالثلاثة التي جاءت بها بازل (II) لمعالجة نقاط الضعف التي كانت تعاني منها، والهدف من ذلك هو جعل النظام المصرفي اكثر مرونة لامتصاص او التقليل من تأثير المخاطرالتي من الممكن ان يتعرض لها المصرف وذلك عن طريق تعزيز رأس المال من خلال زيادة الموارد الذاتية للمصارف بهدف تقييد الرافعة المالية (Basel , 2011: 2).

ثالثاً: التعديلات الرئيسية التي تضمنتها لجنة بازل (III) للرقابة المصرفية

هناك ثلاث تعديلات رئيسة قامت بها لجنة بازل (III) والتي تسببت في تعقيد وصعوبة الاعمال المصرفية، هي كالاتي:- (داوود وجدوع، 2017: 273)

1. شددت لجنة بازل (III) على المصارف في تعريف ما يشكل رأس المال المصرفي من خلال اضافة شريحة اخرى له وهي رأس المال الاحتياطي لمواجهة الازمات المالية مما تسبب في احتياج المصارف الى قدر اكبر من رأس المال، ويتم حساب رأس المال كنسبة من قاعدة الموجودات المرجحة بالمخاطر.
2. ركزت لجنة بازل (III) على موقف السيولة المصرفية على المدى القصير لجعل المصارف اكثر مرونة في مواجهة المخاطر المصرفية اذ وضعت ضوابط جديدة لتغطية نسبة السيولة على اساس مخزون المصارف من الموجودات السائلة العالية الجودة (والمقصود بها انها موجودات من الممكن تحويلها الى نقد بسهولة) مقسومة على صافي التدفقات النقدية خلال مدة 30 يوم، وهذه النسبة تقيس قدرة المصرف على تحويل موجوداته الى نقد خلال 30 يوم ويجب ان لا تقل هذه النسبة عن 100%.
3. أبرز التعديلات الاكثر اهمية هو تحقيق التوافق الافضل ما بين الموجودات والمطلوبات من خلال نسبة التمويل صافية ونسبة التمويل المستقرة، وتكون هذه النسبة من خلال قسمة قيمة التمويل المتاح على قيمة التمويل المطلوب كما يجب ان لا تقل هذه النسبة عن 100%.

ثالثاً: متطلبات لجنة بازل (III) للرقابة المصرفية

1. **تحسين جودة وبنية قاعدة رأس المال المصرفي:**

ترى بازل ان مكونات رأس المال لم تعد كافية لامتصاص الخسائر لذا فمن الضروري تدعيم جودة وحجم رأس المال لضمان الاستمرارية في عمليات الائتمان المصرفي، لذا اقرت بازل(III) زيادة متطلبات الشريحة الاولى من رأس المال والتي تتضمن حقوق الملكية وادوات مالية اخرى من (4%) إلى (6 %) من خلال زيادة نسبة حقوق لمساهمين من(2 % إلى 4.5%) اي ان رأس المال الاساسي يتكون من (4.5%) حقوق المساهمين و(1.5%) رأس مال اضافي، فضلا عن اضافة رأس مال احتياطي بنسبة (2.5%) كاسهم عادية للوقاية من الافراط في منح الائتمان مما زادت من كمية رأس المال الاساسي الذي تحتفظ به المصارف لتصل الى (7%) لمواجهة الازمات المالية، اما في حالة انخفاضه عن النسبة فيجب على السلطات الرقابية ان تفرض قيودا على الارباح الموزعة في المصارف او المنح والمكافأت المالية للموظفين (Basel , 2010: 12)، كما وتم رفع نسبة كفاية رأس المال الى (10.5%) بعدما كانت (8%) من خلال زيادة نسبة حقوق المساهمين من اجمالي رأس المال المصرفي لذا يلاحظ ارتفاع رأس مال الشريحة الاولى الاجمالي الحالي من (4.5%) إلى (7%) لذلك يجب على المصارف ان تزيد من نسبة الاسهم الممتازة ثلاثة اضعاف لتصل الى (7%) لمواجهة التقلبات والصدمات المستقبلية واخيرا اضافت بازل III على المصارف شرط وهو الاحتفاظ بنسبة تتراوح بين (0% و2.5%) من رأس المال (حقوق المساهمين) لمواجهة اثار الدورات الاقتصادية، وكذلك زيادة نسبة كفاية رأس المال من (8% الى 10.5%) من خلال زيادة الرسملة المطلوبة اتجاه عمليات التورق و التسنيد وغيرها من الادوات المركبة الاخرى والغاية من كل ذلك هو الحد من الارباح الموزعة، كما وسعت بازل (III) الى تحسين الافصاح والشفافية لدى المصارف لان الافصاح عن هيكلية رأس المال المصرفي كان غير كافيا مما تسبب في انهيار العديد من المصارف رغم امتلاكها نسبة مرتفعة من كفاية رأس المال ولكن السبب الحقيقي كان انخفاض نسبة حقوق المساهمين من اجمالي رأس المال. (محسن، 2017: 264) **وأن معادلة كفاية رأس المال بموجب اتفاقية بازل (III) بالشكل الاتي:-** (البنك المركزي العراقي،3:2018).

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{(\text{رأس المال الاساسي} + \text{رأس المال المساند} + \text{رأس المال التحوطي})}{\text{مخاطر التشغيلية} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر الائتمان}} \geq 10.5$$

ويمكن حساب إجمالي رأس المال أو القاعدة الرأسمالية (بسط المعادلة) عن طريق حاصل ضرب جمع كل من رأس المال الأساسي ورأس المال المساند بالإضافة إلى القروض متوسطة الأجل اي يتم الحصول على رأس المال الأساسي من قائمة المركز المالي للمصرف اي جمع

(رأس المال المدفوع + الارباح غير الموزعة + كافة الاحتياطيات + حقوق الاقلية) ثم يستبعد منها (الشهرة + العجز في المخصصات + المساهمات في رأس المال + أخرى)، وأن التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة بان جميع ماذكر بخوص رأس المال الأساسي من استبعادات فهي مطروحة من رأس المال الممتلك اي أن رأس المال الممتلك يساوي رأس المال الأساسي، اما بخصوص رأس المال المساند يتكون من التخصيصات العامة والدين الثانوي (الشمري ونعمة،138:2016)، ويمكن الحصول على هذه البنود من خلال الميزانية العومية لكل سنة للمصارف عينة الدراسة من ارقام الدليل المحاسبي (25/22/21) علاوة على الاموال التي يقترضها المصرف لأجل خمس سنوات.

الجدول (1) حساب كفاية رأس المال

راس المال الاساسي		رأس المال المساند	
+	رأس المال المدفوع	+	التخصيصات العامة

+	كافة الاحتياطيات	+	الدين الثانوي
+	الأرباح غير الموزعة	=	إجمالي رأس المال المساند
+	حقوق الأقلية	+	قروض متوسطة الأجل
-	الشهرة	=	إجمالي رأس المال
-	المساهمات في رأس المال		
-	العجز في التخصيصات		
-	أخرى	هذا فيما يخص بسط المعادلة	

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات

اما مقام المعادلة تشمل مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق

- فإن حساب الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان يتم حسابها من خلال حاصل جمع كل الموجودات المرجحة بالمخاطرة سواء داخل أو خارج الميزانية العمومية وترجح الموجودات وفق متطلبات بازل (III) على وفق اوزان ترجيحية وهي (0،20،50،100).
- وأن قياس مخاطر التشغيل الذي تعتبر من المخاطر الاساسية والمهمة لأي مؤسسة مالية وكونها تحتل المرتبة الثانية بعد مخاطر الائتمان (نارجس وعكاش،277:2018).

حيث يتم قياس المخاطر التشغيلية عن طريق المعادلة الآتية : (البنك المركزي العراقي،29:2018).

$$\text{مخاطر التشغيل} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات عن ثلاث سنوات سابقة}}{3} \times 0.15\ \%$$

قياس مخاطر السوق والتي تعبر عن الخسائر الناتجة نتيجة التحركات غير المتوقعة في أسعار السوق المالية المحتفظ بها، أو هي الخسائر المسجلة داخل وخارج الميزانية العمومية (سمية،43:2020)، والتي تؤثر سلباً على ارباح المصرف والقاعدة الرأسمالية، اي عبارة عن إجمالي الاستثمارات في الاوراق المالية مضروبة في الوزن الترجيحي لها (10%).

المبحث الثالث: إدارة المخاطر المصرفية

أولاً: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية:

اتفق كلاً من (Turner, 2007:1521) و (Amponsah & Williams , 2012 : 25), بأن مفهوم المخاطر هو التأثير السلبي على ربحية العديد من مصادر مميزة , يمكن أن تأتي مصادر عدم التأكد إما من السوق أو الزبون , إن الإدارة غير الكفوءة يمكن أن تؤدي في تخفيض القيمة , أما الإدارة الكفوءة والتي تتضمن تقييم المخاطر ومعالجة المخاطر والإبلاغ عنها , ينصب تركيز الإدارة الجيدة على تحديد هذه المخاطر ومعالجتها بما يتماشى مع قابليتها وإمكاناتها , ولذلك يجب إدارتها والسيطرة عليها من أجل منع المؤسسات النابضة بالحياة من الخسائر ومساعدتها على تحقيق أهدافها , ووصفها كلاً من (الغانمي وعبد اليمة , 2022 : 232) , وحسب ماعرفت في قاموس (Webster) بأنها إمكانية التعرض إلى الخسارة أو الضرر أو المجازفة ، أي أنها تتضمن احتمالية حصول أحداث غير مرغوب بها .

أما بالنسبة للمخاطر المصرفية فقد عرفها (ال شبيب ,231:2012) بإنها التقلبات في القيمة السوقية للمصرف أو إنها عبارة عن وجود فرصة تتعرض فيها الأنشطة للإنحراف عن خططها في أي مرحلة من مراحلها وإن جزء من مخرجات عملياتها التشغيلية يصعب التنبؤ بها .

وبعد ان تم الإيضاح المبسط لمفهوم المخاطر يمكننا الان ان نبين مفهوم إدارة المخاطر المصرفية , فقد عرفها كلاً من (Amponsah & Williams , 2012 :17) , بأنها التطوير المنطقي والتنفيذ لخطة التعامل مع الخسائر المحتملة , أي هي استراتيجية للتخطيط المسبق لموارد ما قبل الخسارة , وقد ظهرت تعريفات مختلفة لإدارة المخاطر في المؤلفات .

ثانياً: أبعاد إدارة المخاطر المصرفية:

هي مجموعة من الركائز الأساسية وعلى أساسها يتم تطبيق إدارة المخاطرالمصرفية , ويتم توضيحها كالاتي:

(1) تقييم المخاطر:

بعد تحديد وفهم المخاطر المحتملة يجب أن تجري المؤسسة عملية تقييم لهذه المخاطر من حيث شدتها واحتمالية حدوثها ، فبعض المخاطر من السهل قياسها وتقييمها فيما يتعذر قياس وتقييم البعض الآخر ، وتكمن الصعوبة في تحديد مساراتها ومعدل حدوثها هذا من جانب ، ومن جانب أخر فأن تقييم شدة النتائج عادة ما يكون صعباً في الموجودات غير المادية (الشمري وعلي , 2018 : 66) , وحسب ما أورده كلاً من (Amponsah & Williams , 2012:25) بأن تقييم المخاطر يتعلق بتحديد وتحليل المخاطر الداخلية أو الخارجية التي قد تقف عائقاً في طريق تحقيق أهداف المؤسسة , إذ يشكل تقييم المخاطر أساسًا للتحليل الذي يحدد كيفية إدارتها, بسبب الطبيعة المتغيرة لبعض المخاطر ، هناك حاجة إلى آليات خاصة لتحديد هذه المخاطر.

(2) مر اقبة المخاطر:

وفق ما أشار إليه (الخياط , 337:2019) , بأن مراقبة المخاطر جزء من خطة التخفيف , إذ تقوم بمتابعة كل المخاطر من رصد وتتبع المخاطر الجديدة والحالية بشكل مستمر ، بالإضافة إلى مراجعة عملية إدارة المخاطر الشاملة وتحديثها وفقاً للمواقف المختلفة والمتغيرة , ووصفها كل من (الشمري وعلي , 2018 : 67) بأنها مراقبة ومتابعة الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة ، وأي انحرافات أخرى يمكن أن تحدث ، أن المراقبة الدقيقة لدورة المخاطر من شأنها المساهمة في فعالية مراقبة المخاطر والسيطرة عليها ، وتحديد نقاط الضعف وتحسين الإجراءات المتخذة .

(3) الإستجابة للمخاطر:

تحدد إدارة المؤسسات الإستجابة الأكثر فعالية لمواجهة مخاطرها , هناك خيارات مختلفة لأنشطتها كتجنب المخاطر ، وقبول المخاطر ، وتخفيف المخاطر أو تقاسم المخاطر, فإنه يركز أيضًا على تطوير مجموعة من الإجراءات لمواءمة المخاطر, بعد الحصول على مجموع كافة المخاطر من مختلف الفئات ، حيث أشار(Kinyar,2020 : 49) بأن فريق الإدارة يقوم بفحص محفظة المخاطر بالكامل والرد وفقًا لذلك, يتم تصنيف المخاطر وعرضها في فئات مختلفة بناءً على الإرتباط بينهما , سيساعد هذا الإرتباط في الكشف عن حالة المصرف, تدعم رؤية الحافظة للمخاطر المديرين التنفيذيين في إتخاذ استجابات فعالة لها بناءً على نظرة كاملة للمصرف.

(4) مر اقبة الأنشطة:

أشار كلاً من (Amponsah & Williams , 2012 :25) أن مراقبة الأنشطة تعني السياسات والإجراءات التي تساعد على ضمان تنفيذ توجيهات الإدارة , وتحديد السياسات والإجراءات الواجب تنفيذها, إذ تضمن معالجة المخاطر المحددة ومن ثم العمل على مواجهة هذه المخاطر أو تقليلها أو القضاء عليها كما يمكن أن تركز على النتائج أو الإجراءات الروتينية , لذلك فإن مراقبة الأنشطة سواء ضمن أنظمة تكنولوجيا المعلومات أو الأنظمة اليدوية لها أهداف متنوعة ، ويتم تطبيقها عند مختلف المستويات التنظيمية أو الوظيفية ، وأكد (الطائي ومحمد , 2017 : 142) بأن مراقبة الأنشطة هي مجموعة من السياسات والإجراءات التي يتم تصميمها ووضعها من قبل الإدارة لتحقيق أهداف المؤسسة حيث تساعد على ضمان تنفيذ وتوجيه الإدارة للتأكد من القيام بالأنشطة الضرورية للتعرف على الأخطار عند تحقيق أهدافها.

المبحث الرابع: التحليل المالي

تعد كفاية رأس المال الركيزة الأساسية لحماية أموال المودعين ومواجهة مخاطر السوق التي يمكن أن يتعرض لها المصرف أثناء عمله،حيث فرضت تعليمات لجنة بازل المصرفية على المصارف أن تكون نسبة كفاية رأس المال أكبر او تساوي (10.5%)، وترتفع هذه النسبة قليلاً وفق تعليمات البنك المركزي العراقي إلى (12%) لغرض مراعاة الظروف الطارئة وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل نسبة كفاية رأس المال من خلال مؤشر كفاية رأس المال المصرفي خلال المدة(2008-2020) بموجب معادلة بازل (III) للمصارف عينة الدراسة .

أولاً: التحليل المالي لمصرف الاستثمار العراقي

يلاحظ من الجدول (2) ادناه أن قيمة الوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال على وفق متطلبات لجنة بازل لمصرف الشرق الأوسط خلال سنوات الدراسة بلغت (0.76) وهي نسبة تفوق المعدل المقرر(10.5%)، على وفق متطلبات لجنة بازل (III)، وكذلك تفوق الحد الادنى (12%) على وفق متطلبات البنك المركزي العراقي. سجل المصرف أعلى نسبة له في سنة 2017 (1.09) بسبب الزيادة في رأس المال الأساسي بمقدار(283083000) الف دينار بالمقارنة مع سنة 2016 ، كذلك سجل ارتفاع في رأس المال المساند والقروض في تلك السنة بمقدار(20404459) الف دينار، وكانت أدنى نسبة مسجلة في سنة 2011 إذ بلغت (0.33) وهي نسبة مرتفعة قياسا بالمتطلبات الخاصة بلجنة بازل والبنك المركزي العراقي ، ومن خلال المعطيات نجد إن كفاية رأس المال لمصرف الاستثمار العراقي نسبة جيدة، وكذلك نمو جيد للموجودات، وقادراً في متابعة الأعمال المصرفية.

الجدول (2) نسبة صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2008-2020)

السنة	رأس المال الأساسي	رأس المال المساند + القروض	مخاطر الائتمان	بنود خارج الميزانية	مخاطر السوق	مخاطر التشغيل	النسبة
2008	47046438	14232436	22143280	38764767	1233419	2149452	0.95
2009	62522443	9261329	37174302	59010433	1433848	2719101	0.72
2010	88455196	6791485	96629331	178224822	3779306	2744787	0.34
2011	117107674	6386000	171887500	197601979	3232010	2848452	0.33

0.46	2938557	3385370	64849081	221245051	16685000	118557667	2012
0.50	3666876	4250028	121044354	289126342	22368000	186356658	2013
0.79	5114287	3790438	155666604	223204138	23309000	283749256	2014
0.94	6915024	36932320	83857483	190334580	18294630	279554000	2015
0.87	7531459	16982722	172886663	151406678	21560000	283082677	2016
1.09	9159029	2040730	80139226	187859113	20404459	283083000	2017
0.94	7264488	2544333	81680973	251991517	39610686	283102000	2018
0.90	5911471	2637101	99565838	226284702	40610686	260626000	2019
1.04	2366888	2585876	101372251	213779483	66446949	265274450	2020
0.76						Average	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتمادعلى التقارير المالية السنوية للمصارف عينة الدراسة

ثانياً: التحليل المالي لمصرف الاهلي العراقي

يلاحظ من الجدول(3) أن قيمة الوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال على وفق متطلبات لجنة بازل لمصرف الاهلي العراقي خلال سنوات الدراسة بلغت (0.64) وهي نسبة تفوق المعدل المقرر(10.5%)، على وفق متطلبات لجنة بازل (III)، وكذلك تفوق الحد الادنى (12%) على وفق متطلبات البنك المركزي العراقي. سجل المصرف أعلى نسبة له في سنة 2012 (1.21) بسبب الزيادة في رأس المال الأساسي بمقدار(154660445) الف دينار بالمقارنة مع سنة 2013 ، كذلك سجل ارتفاع في رأس المال المساند والقروض في تلك السنة بمقدار(8796140) الف دينار، وكانت أدنى نسبة مسجلة في سنة 2020 إذ بلغت (0.40) وهي نسبة مرتفعة قياسا بالمتطلبات الخاصة بلجنة بازل والبنك المركزي العراقي ، ومن خلال المعطيات نجد إن كفاية رأس المال لمصرف الاهلي العراقي نسبة جيدة، وكذلك نمو جيد للموجودات، وقادراً في متابعة الأعمال المصرفية.

الجدول(3) نسبة صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر لمصرف الاهلي العراقي للمدة (2008-2020)

السنة	رأس المال الأساسي	رأس المال المساند + القروض	مخاطر الائتمان	بنود خارج الميزانية	مخاطر السوق	مخاطر التشغيل	النسبة
2008	31080958	2227663	28264438	5242160	15319706	2149452	0.65
2009	51766985	2259110	41575567	4116659	19732000	2035010	0.80
2010	52913474	3183268	56869716	54091643	11546291	1685906	0.45
2011	105416986	6148156	74680196	75593652	16335759	1097479	0.67
2012	154660445	8796140	79604420	52650492	1943512	1330315	1.21
2013	168479898	12460854	158868847	144819570	32785606	2454894	0.53
2014	263429187	19166780	205513005	202119323	13805967	3730319	0.66
2015	264352677	33569458	224305021	190666953	2542082	4966628	0.71
2016	287838883	20512000	211029297	232934520	1615153	5386949	0.68
2017	285704651	30914000	203626208	310859012	2548973	6227499	0.61
2018	257849745	16484000	246493213	285608765	27013364	6560659	0.48
2019	256641507	28094154	277576150	352694460	59092583	5389198	0.41
2020	307483051	87766074	452847537	449489585	72195505	4634013	0.40

Average	0.64

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف عينة الدراسة

ثالثاً: التحليل المالي لمصرف الائتمان العراقي

يلاحظ من الجدول (4)أن قيمة الوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال على وفق متطلبات لجنة بازل لمصرف الائتمان العراقي خلال سنوات الدراسة بلغت (0.55) وهي نسبة تفوق المعدل المقرر(10.5%)، على وفق متطلبات لجنة بازل (III)، وكذلك تفوق الحد الادنى (12%) على وفق متطلبات البنك المركزي العراقي. سجل المصرف أعلى نسبة له في سنة 2018 (1.98) بسبب الزيادة في رأس المال الأساسي بمقدار(313498305) الف دينار بالمقارنة مع سنة 2017 ، وسجل رأس المال المساند والقروض في تلك السنة بمقدار(5380879) الف دينار، وكانت أدنى نسبة مسجلة في سنة 2010 إذ بلغت (0.18) وهي نسبة مرتفعة قياسا بالمتطلبات الخاصة بلجنة بازل والبنك المركزي العراقي، ومن خلال المعطيات نجد إن كفاية رأس المال لمصرف الائتمان العراقي ونسبة جيدة، وكذلك نمو جيد للموجودات، وقادراً في متابعة الأعمال المصرفية.

الجدول(4) نسبة صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر لمصرف الاهلي العراقي للمدة (2008-2020)

السنة	رأس المال الأساسي	رأس المال المساند + القروض	مخاطر الائتمان	بنود خارج الميزانية	مخاطر السوق	مخاطر التشغيل	النسبة
2008	93069873	24390395	210613938	59740464	143788661	712895	0.28
2009	111912636	23841534	203320966	71075956	173142378	2477717	0.30
2010	135093460	22715402	385511906	117836762	356742378	3521788	0.18
2011	151965487	22687248	248349883	99914590	226294788	4189627	0.30
2012	175547483	12116885	379276451	64979070	359114788	4215416	0.23
2013	197079367	13105150	406341148	189305124	391570000	4683948	0.21
2014	290171143	14320663	423492183	191628080	408720000	5190623	0.30
2015	301809851	6830449	323476445	15288165	306460000	4570033	0.47
2016	306898511	55697979	429454479	100611245	421680000	3950062	0.38
2017	315456738	71969107	312955683	66903733	308092353	3198936	0.56
2018	313498305	5380879	86637366	64121821	8044883	2609775	1.98
2019	297126650	5067642	69789131	63345160	58700942	2238451	1.56
2020	293699445	11281100	13984216	42523457	789474000	1687842	0.36
Average		0.55					

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف عينة الدراسة.

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

(1) معدلات ملاءة رأس المال في المصارف العراقية الاهلية عينة الدراسة تزيد كثيراً عن الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال وفي جميع المقاييس النافذة سواء الواردة في اتفاق بازل (III) 10.5%، او قانون المصارف العراقية او تعليمات

البنك المركزي العراقي (12%)، وتعزى أحد أسباب هذه الزيادة إلى الزيادات السنوية المطردة في رؤوس اموال المصارف التي تمثل بسط المؤشر مقابل تباطؤ نمو الموجودات المصرفية المرجحة بالمخاطرة مقارنة بالاستثمارات القصيرة الاجل.

(2) الغرض من معايير كفاية رأس المال المصرفي هو التأكد من أن المصرف يحتفظ بحد أدنى من أمواله الذاتية لمواجهة تلك المخاطر التي يتعرض لها، بغية استيعاب أيّ خسائر متوقعة، مع إعطاء أصحاب المصارف والمديرين حافزاً لإدارة المصرف على نحو سليم.

(3) يلاحظ أن المصارف التجارية العراقية عملت على زيادة نسبة كفاية رأسمالها عن النسبة المقررة على وفق معيار لجنة بازل وتعليمات البنك المركزي العراقي، على الرغم من الأوضاع غير الطبيعية ، التي يمر بها القطاع المصرفي العراقي ويعد هذا مؤشر إيجابي اتجاه عمل المصارف.

ثانياً: التوصيات

(1) تزويد البنك المركزي العراقي المصارف التجارية بالمقررات الصادرة عن لجنة بازل فيما يتعلق بمشروع المعايير الجديدة أولاً بأول، وحثها على إبداء ما لديها من آراء .

(2) تنسيق وعقد ندوات ومحاضرات للمختصين بهذا المجال من القطاع المصرفي والعاملين بالمصارف لتعريفهم بالتعديلات الجديدة لبازل (III) .

(3) إجراء البنك المركزي العراقي عدداً من المسوحات لمعرفة ممارسات إدارة المخاطر لدى المصارف التجارية ليتاح معرفة التأثير المتوقع الذي قد ينتج عند تطبيق المعايير الجديدة .

(4) ضرورة مشاركة المصارف التجارية العراقية (الخاصة، والحكومية) في المؤتمرات والندوات، التي تعقدها المؤسسات الدولية لهذا الغرض مثل صندوق النقد الدولي، والمعهد الدولي المالي، ولجنة بازل.

لائحة المراجع:

1. آل شبيب، دريد كامل , 2012 , إدارة المصارف المعاصرة ، دار المسيرة ،الأردن.
2. الخياط، أحمد مصبح. (2019). تصور مقترح لتطوير إدارة الأعمال في ضوء مدخل إدارة المخاطر بمؤسسات الأعمال الكويتية. المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة, 49(4)
3. الشمري، حسن شاكر وعلي , حيدر حمودي , 2018. " نظرية المالية السلوكية كمدخل لإدارة المخاطر الفاعلة" , جامعة الكوفة , كلية الإدارة والإقتصاد , مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية .
4. الطائي , علي والتميمي ، محمد (2017) ، " دور القياديةالرؤيوية في أداء فرق العمل "، مجلة كلية التراث الجامعة ,العدد (21) ، ص 30-1.
5. الغانمي , أحمد جبار كعيد وعبد اليمة , عادل مجيد , 2022 . " أثر قياس المخاطرة المالية على معدل نمو القيمة السوقية للأسهم العادية " . كلية الإدارة والإقتصاد , جامعة كربلاء , مجلة الإدارة والإقتصاد , المجلد 11 , العدد 41 .

6. عبد الحميد، عبد المطلب، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية -أزمة الرهن العقاري الامريكي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2010.
7. الشمري، صادق راشد، نعمة، نغم حسين، ادارة المصارف وجودة الخدمة المصرفية الواقع والتطبيقات العملية، دار نشر الكتاب، العراق(2016).
8. الطيب، سعود موسى، شحاتيت، محمد عيسى، تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية، مجلة الدراسات العلوم الادارية، مجلد38، العدد2، (2011).
9. نارجس، معمري، عكاش، سمير ايت، لجنة بازل III وتغطية المخاطر التشغيلية، مجلة معارف قسم العلوم الاقتصادية، العدد25، (2018).
10. سمية، أحمد ميلي، انعكاسات بازل (II،III) على ادارة المخاطر البنكية مع الاشارة الى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية،مجلة العلوم الادارية والمالية،المجلد4،العدد2،(2020).
11. محمد، سعد، قياس كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية وفقاً لاتفاقية بازل II ،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية،كلية الادارة والاقتصاد-جامعة بغداد،المجلد20،العدد75،(2014).
12. البنك المركزي العراقي، قسم تحليل اداء المصارف ومراقبة المخاطر(2018).
13. Amponsah, J., & Williams, B. K. N. (2012). Risk Control Systems in the Bankning Sector: A Case of Intercontinental Bank Ghana LTD.
14. Kinyar, Ali. (2020). The Effect of the Adoption of Enterprise Risk Management on Firm Value: Evidence from North American Energy and Natural Resources Sector. University of Wales Trinity Saint David (United Kingdom).
15. Turner, P. (2007). Are banking systems in East Asia stronger?. Asian Economic Policy Review, 2(1), 75-95. Venus, Merlijn, (2013), "Demystifying Visionary Leadership In search of the essence of effective vision communication" PhD thesis the Erasmus University Rotterdam.
16. Basel Committee (2014) Basel III leverage ratio framework and disclosure requirements.
17. Basel Committee (2011) Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems.

القطاع الخاص ودوره في تحقيق التنمية المستدامة
في مدن الحزام شبه الصحراوي بليبيا مدينة بني وليد أنموذجاً

The private sector and its role in achieving sustainable development
In the cities of the semi-desert belt in Libya Bani Walid city as a model

أ.د عبدالسلام محمد أحمد الحاج
كلية التربية . جامعة بني وليد . ليبيا

الملخص:
تراجعت أعداد المنخرطين في القطاع العام الأمر الذي سبب في اتجاه القادرين على العمل إلى القطاع الخاص ، و هذا يُعد انتقالاً نوعياً في حركة النشاط الاقتصادي ، و لذلك تبرز تساؤلات عدة أهمها (ما مدى المساهمة الفعلية للقادرين على العمل في حركة النشاط الاقتصادي في منطقة بني وليد) ، (هل تأثر القطاع الخاص في منطقة الدراسة بالتدفق المالي الذي توفره المرتبات) ، (إلى أي مدى يمكن أن يساهم القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة) ، و الإجابة على هذه التساؤلات تهدف إلى رسم صورة واضحة لتأثير الإطار الجغرافي على النشاط الاقتصادي في المناطق شبه الصحراوية ، التعرف على ملامح القاعدة الاقتصادية في هذه المنطقة ، و توضيح دور القطاع الخاص في إحداث التنمية المستدامة ، و لتحقيق هذه الأهداف برز منهج دراسة الحالة الذي درست على أساسه المدينة لأنها تمثل أنموذجاً مثالياً في المنطقة شبه الصحراوية في ليبيا ، و تبيّن الدراسة أن صغار السن من القادرين عن العمل هم الأكثر إنخراطاً في القطاع الخاص ، و خَلُصت الدراسة إلى أن القطاع الخاص يرتبط بالقطاع العام بإعتماده على التدفق المالي الذي يوفره هذا القطاع من خلال المرتبات التي تحرك القطاع الخاص ، و توصي الدراسة بوضع استراتيجية على مستوى الدولة تهتم بالقطاع الخاص ، بما يساعد على إدماجه في الخارطة الاقتصادية للدولة ، و إعداد الدراسات و الخطط و البرامج الخاصة بالأنشطة الاقتصادية حتى يتسنى توجيهها نحو الإتجاهات التي تضمن استدامتها و و نجاعتها .

الكلمات المفتاحية: التدفق المالي، التنمية المستدامة، القاعدة الاقتصادية، القطاع الخاص، النشطين اقتصادياً.

Abstract :
The number of those involved in the public sector has declined, which caused the trend of those who are able to work to the private sector, and this is considered a qualitative transition in the movement of economic activity, and therefore several questions arise, the most important of which is (what is the extent of the actual contribution of those who are able to work in the movement of economic activity in the Bani Walid region), (Has the private sector in the study area affected by the financial flow provided by salaries), (To what extent can the private sector contribute to achieving sustainable development in the region), The answer to these questions aims to draw a clear picture of the impact of the geographical framework on economic activity in the semi-desert regions, to identify the features of the economic base in this region, and to clarify the role of the private sector in bringing about sustainable development, and to achieve these goals, the case study approach that I studied emerged. Based on the city because it represents an ideal model in the semi-desert region of Libya, The study shows that young people who are able to work are the most involved in the private sector, and the study concluded that the private sector is linked to the public sector by relying on the financial flow provided by this sector through salaries that drive the private sector, and the study recommends the development of a strategy at the state level Interested in the private sector, which helps to integrate it into the economic map of the state, and the preparation of studies, plans and programs related to economic activities so that it can be directed towards directions that ensure its sustainability and efficiency.

Keywords: financial flow, sustainable development, economic base, private sector, economically active.

مقدمة:

يبرز القطاع الخاص كأحد أهم روافد التنمية المستدامة إذا ما تم توظيفه التوظيف الأمثل من حيث محافظته على البيئة و ضمان استمرارية الأداء و حفظ حق الأجيال القادمة ، و لذلك تشجع الحكومات الأنشطة الخاصة و تدعمها و تشرف عليها و تنظمها و ذلك لضمان مساهمتها الفاعلة في تحقيق التنمية ، و في الدول ذات البيئة الهشة كالبيئات الصحراوية تحرص الحكومات على تنظيم الأنشطة الخاصة لضمان الاستدامة فتسن القوانين و اللوائح التنظيمية لكي لا تترك الباب مفتوحاً أمام الجشع المدمر للبيئة الذي يحوّل الاقتصاد الأخضر إلى الاقتصاد البني الحدي الذي يسهم إلى حد كبير في دمار البيئة و استهلاك رأس المال الطبيعي بما يؤثر سلباً على حقوق الأجيال القادمة ، و في الحزام شبه الصحراوي تبدو الحاجة ملّحة لاتباع أنماط خاصة من الأنشطة تتوافق مع قدرة البيئة على التحمل ، و تحافظ على رأس المال الطبيعي قدر المستطاع ، و تمثل مدينة بني وليد أنموذجاً مثالياً يمكن من خلاله رصد دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة بالمناطق شبه الصحراوية ذات الطبيعة المشابهة ، و التعرف على أهم الأنشطة التي توطنت في المدينة و أثبتت نجاحها و يمكن التعويل عليها في خلق فرص العمل و دعم الاقتصاد الوطني و ضمان استمراريتها لتساهم في تحقيق التنمية المستدامة في هذه المناطق .

مشكلة البحث :

في الدول النامية تتعدد التوجهات و المنهجيات لبناء الهياكل الاقتصادية الفاعلة التي باستطاعتها النهوض بالاقتصاد الوطني و لذلك تعكف الحكومات على صياغة الخطط و البرامج التي تساهم بشكل فعال في هذا البناء ، و في العقود الأخيرة من القرن العشرين و بانتصار الفكر الرأسمالي على الفكر الماركسي الشيوعي برز القطاع الخاص كأحد أهم المرتكزات الأساسية للاقتصاد الوطني و ذلك لما يتيحه من فرص عمل و يساهم به في الرفع من مستوى المعيشة و تنامي معدلات الدخل ، و ليبيا لم تكن بمعزل عن هذا التحول و نشط بها القطاع الخاص عقب فشل فكرة الاقتصاد الاشتراكي المملوك للشعب ، و مع هذه النهوض بدأن بؤر النشاط الخاص في الظهور و برزت مناطق دون غيرها لما توفر لها من مقومات و ظل النطاق شبه الصحراوي هو الأقل من حيث التفضيل لممارسة الأنشطة الاقتصادية الخاصة ، و حيث أن بني وليد تُعد من أكبر التجمعات الحضرية في هذا النطاق برزت بها بعض ملامح النشاط الاقتصادي الخاص و تعتبر أنموذجاً مثالياً يمكن من خلاله رصد شكل القطاع الخاص و اتجاهات تطوره خاصة مع تراجع أعداد المنخرطين في الأعمال الوظيفية بقطاعات الدولة و إتجاه من هم في سن العمل إلى القطاع الخاص بمختلف أشكاله ، و هذا يُعد انتقالاً نوعياً في حركة النشاط الاقتصادي ، و لدراسة هذا الانتقال يبرز تساؤل مفاده (ما هو دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة) و تنبثق منه التساؤلات الآتية :

- ما مدى المساهمة الفعلية للقادرين على العمل في حركة النشاط الاقتصادي في منطقة بني وليد
- هل تأثر القطاع الخاص في منطقة الدراسة بالتدفق المالي الذي توفره المرتبات .
- إلى أي مدى يمكن أن يساهم القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة

فرضيات البحث :

ضبط هذه الدراسة بفرضيات يمكن التحقق منها بواسطة الدراسة الميدانية التي تستهدف القطاع الخاص بالمنطقة ، و هذه الفرضيات هي :

- القطاع الخاص يعتمد بشكل كبير على الفئات العمرية الأصغر من السكان الذين هم في سن العمل (15 – 64)
- دائرة المشاركة في القطاع الخاص تتسع على مستوى العمل و الإدارة و تتقلص على مستوى الملكية.
- تتأثر عائدات الأنشطة الخاصة صعوداً و هبوطاً بالتدفق المالي الناتج عن المرتبات التي تعطيها الدولة لمنتسبي قطاعاتها الوظيفية المختلفة .
- القطاع الخاص يؤسس لقاعدة اقتصادية مستدامة في منطقة الدراسة .

أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- رسم صورة واضحة لتأثير الإطار الجغرافي على النشاط الاقتصادي في المناطق شبه الصحراوية .
- التعرف على ملامح القاعدة الاقتصادية في المنطقة شبه الصحراوية التي تمثل بني وليد أنموذجاً مثالياً يمكن اعتماده في إعداد خطط و برامج تستهدف هذه المنطقة .
- توضيح دور القطاع الخاص في إحداث التنمية المستدامة في المناطق شبه الصحراوية .
- رصد انعكاس انخراط القادرين على العمل في الوظائف الإدارية على حركة النشاط الاقتصادي بالمناطق شبه الصحراوية .

منهجية البحث :

يعتمد هذا البحث منهج دراسة الحالة الذي يُبنى على دراسة الحالة بكل خصوصيتها التي فرضتها الظروف الجغرافية (الطبيعية و البشرية) و أثرت في تطوّرها و استقراء ما ستؤول عليه مستقبلاً ، حيث سيتم تحليل البيانات الخاصة بها ، رصد كل ما يتعلق بالقطاع الخاص وفق ما تفرضه ظروف المنطقة و خصوصيتها ، و لذلك اعتمدت الدراسة الميدانية على استبيان تم توزيعه على بعض العاملين بالقطاع الخاص ، و تم اختيار عيّنة عشوائية من مؤسسات القطاع الخاص تمثلت فيما يعادل 5 % من إجمالي المؤسسات التي يتجاوز عددها 300 مؤسسة خاصة بمختلف تنوّعاتها و مجالات عملها فكان عدد استمارات الاستبيان 100 استمارة القابل منها للتحليل 84 استمارة ، و تم استخدام تطبيق S . P . S . S لتحليل نتائج الاستبيان إحصائياً ، و قسم البحث إلى قسمين الجانب الوصفي المتعلق بالمنطقة و الأدبيات المتعلقة بالقطاع الخاص و الجانب العملي الخاص بنتائج الدراسة الميدانية .

أولاً : الجانب الوصفي :

1. الظروف الطبيعية لمنطقة بني وليد :

تقع مدينة بني وليد ضمن النطاق شبه الصحراوي الانتقالي بين المناطق الشمالية التي تتأثر بمناخ البحر المتوسط و نطاق الإقليم الصحراوي الجاف ضمن ما يسمى بإقليم القبلى في الركن الشمالي الغربي من ليبيا ، و الذي يُصنف من النطاقات الجافة و شبه الجافة حسب معادلة دي مارتون ، حيث تتراجع كمية المطر جنوباً بشكل واضح ، بالإضافة لعدم انتظامها، و يُصنف إقليم القبلى كمنطقة انتقال بين القمم القافزة المتضرسة التي يمثلها الجبل الغربي في شمال غرب ليبيا و السهول الصحراوية في الجنوب الشرقي، الأمر الذي جعل مدينة بني وليد تقع ضمن منطقة هضبية تخترقها مجموعة من الأودية مثل سوف الجين و زمزم و تنيناي و المردوم و تماسلة و غيرها من الأودية الصغيرة و التي في غالبها

تنحدر من الغرب نحو الشــرق و التي تتميز بموســمية الجريان حســب كميات الأمطار الشــتوية التي تســقط بكميات متفاوتة. و تغطي مدينة بني وليد مســاحة من الأرض تقدر بـــ 119710 كم2 تقريباً ، و تقع فلكياً بين دائرتي عرض 31 ° و 32.8 ° شمالاً وبين خطي طول 13.30 ° و 15 ° شرقاً على ارتفاع 360 متر فوق سطح البحر (مركز البحزث الصناعية، 977 ، 1)[1] .

و الموقع الجغرافي لمدينة بني وليد ضمن المناطق الشمالية الغربية من ليبيا جعلها تتربع على مساحة جغرافية شاسعة و قريبة من المراكز الحضرية الكبرى فهي لا تبعد عن العاصمة طرابلس أكثر من مائة وثمانين كيلو متراً ، و عن مصراتة و زليتن بأكثر من مائة و خمســين كيلومتر و ترهونة أقل من مائة كيلومتر كما جعل منها أيضــاً منطقة جغرافية تشــترك حدودها مع المناطق الساحلية من جهة والمناطق الداخلية من جهة أخرى، والذي منحها الفرصة كي تصبح حلقة وصل بين المناطق الشمالية والجنوبية من جهة وأن تتوسط مجموعة من الأودية الكبيرة من جهة أخرى.

و نظراً لوقوع بني وليد في الطرف الشمالي الغربي من ليبيا، فإن مُناخها بشكل عام يغلب عليه المُناخ الصحراوي والشبه الصــحراوي والذي يرجع في مرجعه إلى عدد من الأســباب أهمها الموقع الفلكي للمدينة بين دائرتي عرض للمدينة 31 ، 32.8 شــمالاً وكذلك موقعها إلى الجنوب من الجبل الغربي، والذي يشــكل حاجزاً طبيعياً أمام وصــول المؤثرات البحرية القادمة من البحر صــوب المنطقة، إضــافة إلى إمتداد ظهيرها الاقتصــادي الواســع و الذي يقع جزء كبير منه ضــمن المُناخ القاري (حدود ، 2003 ، 21)[2]

كل هذه المؤثرات جعلتها تتأثر بالمُناخ القاري والشــبه صــحراوي بوجه عام، حيث لايحد من هذه المؤثرات إلا وقوع المنطقة وخاصــة الجزء الشــمالي الغربي منها ملاصــقاً لمنطقة التداخل بين مُناخ البحر المتوســط والمُناخ الشــبه صحراوي (علي ، 2006 ، 6)[3]

بالنظر إلى توزيــع درجــات الحــرارة بمدينة بني وليد ، يتبيّن أن درجات الحرارة تأخذ شكل المنحنى في ارتفاعها في أشهر الصيف وانخفاضها في أشهر الشتاء ، حيث يلاحظ أن أعلى معدل لها يسجل في شهر أغسطس بحيث يتجاوز المعدل الشهري 30.1 مْ في حين يسجل شهر يناير أدنى درجات الحرارة فكان المعدل الشهري 13.5 مْ (امقيلي ، 1995 ، 179) [4]

كما يلاحظ من خلال متوسطات الحرارة في المدينة و بغض النظر عن التطرفات في الحرارة سواءً بالارتفاع أم الانخفاض أن درجات الحرارة في الأشــهر نوفمبر وديســمبر ويناير تنخفض بدرجة تجعلها تخرج عن حدود الراحة الحرارية ، وفي الأشــهر مايو و يونيو و يوليو و أغســطس ترتفع لتتجاوز حدود الراحة ، أما بقية الأشــهر فلا تتجاوز حدود الراحة بشــكل عام ، وهذا بالطبع ليس بصورة مستديمة ، إذ أن تطرفات الطقس تجعل بعض الشــهور خارج حدود الراحة ، وهي نظرياً بداخلها ، وتدخل شــهوراً أخرى وهي بالأســاس خارج حدود الراحة ، وبالنظر إلى تطرفات الحرارة في المدينة يلاحظ أنها

1 مركز البحوث الصناعية (1977)، خريطة ليبيا الجيولوجية - لوحة بني وليد، الكتيب التفسيري، طرابلس .

2 . حدود ، أبوصاع محمد علي (2003) ، تقويم مخطط مدينة بني وليد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب و العلوم ، جامعة المرقب ، بني وليد >

3 . علي ، سليمان أبوشناف (2006) التباين المكاني لأمراض الكلى و المسالك البولية في شعبيتي بني وليد ، و مصراتة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب و العلوم ، جامعة المرقب ، ترهونة

4 مقيلي ، امحمد عياد (1995)، المناخ، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، تحرير مصطفى الهادي بولقمة وسعد خليل القزيري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت .

تتجاوز حدود الراحة الحرارية ارتفاعاً و انخفاضاً في كل أشهر السنة تقريباً ، و هذا بالطبع يؤثر سلباً و إيجاباًعلى النشاط الاقتصادي بالمنطقة . (حدود ، مرجع سابق ، 24)

وبالنظر إلى المتوسطات الشهرية لسرعة الرياح ، يلاحظ أن الرياح تزداد سرعتها في أشهر مارس وأبريل ومايو و ديسمبر ، وتقل في الفترة ما بين أغسطس وأكتوبر ، بحيث يصل أعلى معدل في شهر أبريل بـــ 10 عقدة في الساعة ، وتهب على المدينة نفحات قوية ، تصل إلى سرعات تُصنف معها الرياح بأنها هوجاء شديدة حسب تصنيف الأدميرال الإنجليزي بوفورت Beoufort ، فقد تتجاوز في بعض الأحيان 40 عقدة في الساعة ، و يلاحظ أن أغلب الرياح التي تهب على المنطقة في أغلب فصول السنة هي الرياح الشرقية والرياح الجنوبية الشرقية، وهى رياح حارة في مجملها وعادة ما تكون محملة بالأتربة والغبار، مما يتسبب في ارتفاع درجات الحرارة بالمنطقة، وإثارة الأتربة وحجب الرؤية وهلاك المزروعات وتكدس الرمال على الطرقات وبجوار المباني (عبدالمولى ، 2010 ، 40) ([1]).

أما الأمطار على منطقة الدراسة فلا تهطل بصورة مستمرة ومنتظمة وإنما يكون هطولها على فترات متقطعة وغير منتظمة، وذلك تبعاً لمرور الأعاصير الجوية ومدى قوتها وضعفها. فالرياح الشمالية والشمالية الغربية تلعب دوراً لابأس به في سقوط أغلب أمطارها على الساحل لأن حافة الجبل الغربي تقف حائلاً أمام توغل الأمطار نحو الداخل، خاصة وأن معدلها السنوي العام لايتعدى حدود 83 مم في أغلب الأحوال، وأن موسم سقوطها يبدأ من شهر "أكتوبر" إلى شهر "مارس" حيث إن أعلى معدل شهري لها سجله شهر فبراير بواقع13.7 مم يليه شهر أكتوبر13 مم ثم شهر مارس 11.6 مم وشهر ديسمبر 10.4 مم وأخيراً شهر نوفمبر بواقع 10.2 مم (عبدالمولى ، 2010 ، 42) ([2]).

و على صعيد موارد المياه تُعد المياه الجوفية المصدر الرئيس في المنطقة و ذلك لافتقارها لكل مظاهر الجريان السطحي الدائم ، حيث تندرج منطقة بني وليد ضمن حوض الحمادة الحمراء . سوف الجين الذي يغطي أجزاءً واسعة من شمال غرب ليبيا بمساحة تُقدر بـ 240 ألف كيلو متر مربع ، تظهر به العديد من الخزانات الجوفية التي تعود لعصور و أزمنة جيولوجية مختلفة ، و لذلك دأبت السلطات المحلية في مختلف التجمعات العمرانية على إيجاد الوسائل الناجعة للتزود بالمياه ، و ذلك من خلال إدارة الطلب على المياه و إدارة التزود بها ، و إنشاء الأطر التنظيمية و القانونية و المؤسسية الكفيلة باستمرارية التدفق ، كذلك رفع كفاءة المياه في مختلف الأغراض الحياتية و الزراعية و الصناعية ، وذلك بغية توفير إمدادات مائية مستدامة لهذه التجمعات ، مع ملاحظة أن هناك بوناً شاسعاً فيما بين الاحتياجات المائية و الاستعمالات الفعلية للمياه إذ غالباً ما تفوق كميات المياه المستعملة لأي غرض كمية الاحتياجات ، وذلك لعدد من الأسباب أهمها درجة الوعي المجتمعي المتعلقة بترشيد المياه

جدول رقم (1)إمدادات المياه في مدينة بني وليد

نوع الإمداد	شبكة عامة	بئرخاص	تنقية	ماجن	أخرى	الإجمالي
عدد الأسر	8138	184	61	1406	408	10197
%	79.8	1.8	0.6	13.8	4.0	100

المصدر : مصلحة الإحصاء و التعداد ، النتائج النهائية لتعداد 2006 م ، ص 256

1 عبد المولى ، رمضان عبد المولى (2010)، مقومات الجذب السياحي وإمكانية استغلالها لتفعيل حركة نشاط السياحي بمنطقة بني وليد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس

2 عبد المولى ، عبدالمولى رمضان ، مرجع سابق

أما التربة في المنطقة بشكل عام و الأودية على وجه الخصوص بالفقر في المواد و المركبات الغنية بما يقلل من الغطاءات النباتية ، و هي في مجملها تربات فقيرة تتميز بتفككها و كبر حجم حبيباتها خاصة تلك التربات التي تغطي الهضاب و السفوح خارج الأودية ، فتظهر بالمنطقة التربة الرملية الجافة التي تتكون من مواد أصل متباينة، فمنها مواد أصل متبقية أو محلية من الحجر الرملي أو الحجر الجيري تعرضت للتجوية وخاصة الطبيعية منها، ومنها مواد أصل منقولة بفعل الرياح أو الرياح والمياه معاً . ويرجع عدم تطور قطاعات التربة التابعة لهذا الصنف كذلك إلى المناخ الجاف وفقر الغطاء النباتي ، وينتشر هذا النوع من الترب الرملية حديثة التكوين المنقولة بفعل الرياح في مناطق واسعة من المنطقة ويرجع ذلك إلى الطبيعة الصخرية وندره الغطاء النباتي. بعكس المناطق الأخرى من المنطقة والتي يكون فيها الغطاء النباتي كثيف مثل وادي بني وليد و بعض الأودية كوادي غبين و ميمون و بعض الجهات بوادي سوف الجين ، في حين تظهر تربة الوديان الرسوبية في مصبات الأودية وعلى ضفافها حيث يرتبط توزيعها بنظام التصريف المائي إذ تكثر في المناطق الشديدة التقطع بالمجاري المائية وتتباين في صفاتها وخصائصها حسب طبيعة السطح الطبوغرافية لمنطقة الإرساب وإلا أنها تظل عميقة في مناطق الإرساب ومصاب الأودية حيث تختلط بالحصى والأحجار، و تعتبر نسبياً من أفضل أنواع الترب المتواجدة من حيث خواصها الطبيعية والكيمائية وارتفاع خصوبتها فهي عبارة عن طبقات رسوبية تكونت بفعل النقل والترسيب بمياه الأودية. إلا أن مواقعها في بطون الأودية ومصابها جعلها عرضه لخطورة الانجراف، وعند اختيارها للاستثمار يجب التحديد وبشدة على وضع سبل وتحوطات للحد من خطورة الانجراف بهذا النوع من الأراضي (الحاج ، 2018 ، 309)([1]).

و لأن المنطقة شبه صحراوية تعتبر فقيرة نباتياً ، حيث توجد بها نباتات حولية تزدهر عقب سقوط المطر في الوديان و الوهاد التي تتجمع بها مياه المطر فيما يعرف محلياً بـ (القرارة) و التي تسمى بمسميات محلية عديدة منها الحميض و الحنزاب و الخبيز و الغرّام و غيرها ، في حين توجد بالأودية نباتات معمرة تقاوم الجفاف بأساليب عديدة منها ما تكون ذات جذور عميقة أو درنية أو بها طبقات شمعية أو أوراقها صغيرة جداً لتقلل من عمليات النتح ، و هي الأخرى لها مسميات محلية عديدة كالشيح و الزريقة و الروبيا و الحرمل و غيرها أما الأشجار فهي متنوعة و تختلف في مظهرها الخضري و أحجامها و أشكالها من نوع إلى آخر ، فعلى سبيل المثال هناك أشجار الطلح و الجداري و السدر و غيرها من الشجيرات التي لها مردود اقتصادي إذا ما أُحسن استغلالها ، و يمكن قيام بعض المشروعات الخاصة باستخلاص العقاقير الطبية من هذه الشجيرات ، مثل ما يقوم به البعض من استخلاص زيت البطوم الشجرة ذات الانتشار في أودية المنطقة . (عبدالمولى، مرجع سابق، 49)

2. الظروف البشرية لمنطقة بني وليد :

من خلال النظر في التعدادات المتعاقبة يلاحظ أن أعلى معدل نمو سكاني شهدته المنطقة كان خلال الفترة التعدادية من1984 -1995 بمعدل 4.9 % و أن هذا المعدل أعلى من معدل نمو سكان الدولة البالغ نحو 3.3 % و يرجع السبب في ذلك إلى أن المنطقة خلال تلك الفترة نالت بعض حصتها من الرعاية من قبل الدولة، والمتمثلة في حركة تطور العمران والخدمات الصحية والتعليمية ،وانتشار المشاريع الزراعية والذي من أهمها مشروع وادي المردوم الزراعي الأمر

1 الحاج ، عبدالسلام محمد أحمد ، (أبريل2018)التنمية المستدامة للأودية الجافة في منطقة بني وليد (الفرص . التحديات) ، بحث منشور ، مجلة الأبحاث العلمية للمؤتمر الجغرافي الرابع لتقنية المعلومات المكانية ،عدد خاص ، طرابلس .

الذي اضطّر العديد من السكان المهاجرين من هذه المنطقة في السابق أن يعودوا ويستقروا بها، كما يوجد عامل آخر أيضاً ساعد وبشكل كبير في زيادة معدلات النمو في المنطقة خلال تلك الفترة والمتمثل في ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات نتيجة لتوفر الرعاية الصحية وإقبال العديد من الشباب على الزواج في سن مبكرة، إضافة إلى تحسين الأحوال المعيشية وانتشار المباني والمنشآت التي شيدتها الدولة أو القطاع الخاص، وكذلك منح العديد من القروض السكنية وتوفر العلاج المجاني مع انخفاض أسعار البضائع والمنتجات. (الحاج ، 2014 ، 201)([1])

أما عن معدل نمو سكان المنطقة خلال الفترة التعدادية 1995 – 2006 يلاحظ بأنه منخفض كثيراً عن معدل النمو خلال الفترة التعدادية السابقة، فهو لايتعدى حدود0.9 % ، إضافة إلى أنه منخفض جداً عن معدل نمو سكان البلاد بأكملها بشكل عام والذي يمثل حوالي 1.9 % خلال الفترة نفسها، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى السياسة السكانية التي كانت تنتهجها الدولة في تلك الفترة، فقد كانت تشجع على زيادة عدد السكان في كل المناطق وتدعمه بالطرق المباشرة وغير المباشرة، في حين تراجعت عن ذلك ،نتيجة لعدة أسباب من أهمها عدم منح الدولة القروض للموطنين بالشكل الذي منحتهم به في السابق، وكذلك توقفها عن إنشاء المشاريع والمراكز الخدمية والتي من شأنها أن تساعد على زيادة معدلات النمو في الدولة بشكل عام والمنطقة بشكل خاص، مما اضّطر الكثير من الشباب العزوف عن الزواج في سن مبكرة نتيجة للارتفاع الواضح في أسعار العديد من البضائع، إضافة إلى عدم زيادة مرتبات الموظفين في القطاع العام والخاص ووقوفها على ماهي عليه حتى مع زيادة ارتفاع الأسعار، كذلك دخول المرأة مجال العمل جنباً إلى جنب مع الرجل إضافة إلى انتشار الوعي الإجتماعي بين سكان المنطقة بشكل خاص وليبيا بشكل عام، حيث الإقتناع بفكرة الأسرة الصغيرة قليلة الأطفال وكذلك لجوء العديد من الأزواج إلى فكرة تباعد فترات الإنجاب مما انعكس سلباً على معدلات المواليد والذي أنعكس بدوره أيضاً على انخفاض معدل نمو السكان في المنطقة بشكل خاص وليبيا بصفة عامة خلال نفس الفترة. (الحاج ، 2014 ، 206)

جدول رقم (2) معدلات النمو السكاني في منطقة بني وليد (1984 ، 2006)

السنة	بني وليد	معدل النمو(*)	الدولة	معدل النمو	نسبة سكان لني وليد من سكان الدولة
1984	43146	-	3231059	-	1.2
1995	56980	2.9	4389739	3.3	1.4
2006	67640	1.7	5298152	1.9	1.2

المصدر: عبد المولى رمضان عبد المولى، مقومات الجذب السياحي وإمكانية استغلالها لتفعيل حركة نشاط السياحي بمنطقة بني وليد، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس 2010 م ص 70

و بحساب الزيادة المستقبلية في أعداد السكان على مستوى المنطقة و الدولة جدول رقم (3) يلاحظ أنه محدوداً ، حيث لم يتجاوز 1.6 مرة للتعداد الأساس ، وبذلك يمكن القول بأن الآوضاع المستقبلية للسكان لن تختلف كثيراً عما

1. الحاج ، عبدالسلام محمد أحمد (2014) ، النمو السكاني و انعكاسه على تحقيق التنمية المستدامة في منطقة بني وليد ، بحث منشور ، المؤتمر الدولي الثاني عن نظم المعلومات و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة طرابلس ، طرابلس يناير 2014

(*) تم حساب معدل النمو بالمعادلة التالية : $ر = \frac{ك_2}{ك_1} - 1 \times 100$ / ف

عليه الأوضاع الحالية للسكان ، و بالتالي لن تتغيّر الخطط و البرامج التنموية الحالية و إن حدث فيها تعديل سيكون وفق ما تقتضيه المتغيرات التي يفرضها الزمن .

جدول رقم(3) التوقعات المستقبلية لسكان منطقة بني وليد و الدولة (2000 .2030 م)

السنة / المنطقة	2000	2005	2010	2020	2030
بني وليد	69911	83319	96105	113751	130718
الدولة	5125519	6097556	6971700	8251791	9482606

مصلحة التخطيط العمراني ، السياسة المكانية الوطنية (2006 .2030 م) ، الطبعة الأولى ، طرابلس 2008م ، ص 49

3. القطاع الخاص :

في العقود الأخيرة التي شهدت تطوّراً تكنولوجياً هائلاً فيما عرف بثورة المعلومات ، و انتقال الإستثمار خارج الحدود الوطنية و اعتباره عابراً للقارات ، بدأ بروز القطاع الخاص كبديل للقطاع العام الذي يمثل عبئاً ثقيلاً على أغلب الدول ، و ذلك لما له من مرونة و جاهزية لتحمل المخاطر ، و الكفاءة الانتاجية و السعي وراء زيادة الإنتاج و تحسين الجودة و تخفيض التكلفة ، و لذلك يعتبر القاعدة الرئيسة لتحقيق النشاط الاقتصادي الحقيقي القائم على إنتاج الثروة و توفير فرص العمل ، بما يساعد على خلق تطوّر مستمر و وتيرة متسارعة على المدى البعيد (بودخدج ، 2011 ، 3)([1])، و يعرف على أنه القطاع الذي يملكه أفرادٌ و يديرونه بمعرفتهم ، وفق ما تقتضيه آليات السوق ، و و المنافسة في الإطار الجغرافي الذي ينشط فيه ، و تتجاوز ملكية الأفراد فيه 51 % من إجمالي رأس المال ، و قد يكون هؤلاء الأفراد من داخل الدولة التي يقوم بها النشاط أو خارجها ، و يكون هدفه رفع مستويات الربح بالدرجة الأولى (أبو سخيلة ، 2015 ، 76)([2]) ، و يستخلص أن القطاع الخاص كمفهوم عام يتضمن كافة الأنشطة التي يديرها الأفراد بمجهوداتهم الخاصة سواءً كانوا منفردين أو بالمشاركة مع غيرهم أياً كان الإطار الجغرافي الذي يمارسون فيه هذا النشاط ، و بالتالي يشمل هذا المفهوم جتى المستثمرين الأجانب ، و تستهدف هذه الأنشطة رفع مستوى الربح الخاص بصاحب النشاط و كل محاولات التطوير تستهدف هذا الرفع بالدرجة الأولى ، و انعكاس تطرّر هذه الأنشطة على الوضع الاقتصادي للدولة غالباً ما يكون بغير مباشر ، فلا يطال الدولة من أرباح هذه الأنشطة إلا من خلال ما تفرضه من رسوم و ضرائب تجبى من أصحاب هذه الأنشطة وفق قوانين و تشريعات تُسن لهذا الخصوص ، كذلك تنعكس قيمة هذه الأنشطة على الوضع الاقتصادي للدولة من خلال ما توفره من فرص للشباب الباحثين عن العمل ، و ما تخلقه من تنّوع في النشاط و ما تستغله من قدرات و إمكانات الدولة بشكل مخطط له و مدروس ، و يمكن ضبطه من خلال المتابعة الدقيقة من قبل الدولة لئلا يتحول الاقتصاد من أخضر . يمثل حلاً ناجعاً لما تعانيه المجتمعات من بطالة و نفاذ في الموارد ، لما يقدمه من معالجات فعّالة لكثير من المشكلات المزمنة ، كالهشاشة البيئية الناجمة عن سوء الاستغلال ، و البطالة المترتبة على تناقص فرص العمل ، و إعطائه وزناً متساوياً للتنمية الاقتصادية و العدالة الاجتماعية و الاستدامة البيئية ، و يؤدي بشكل متزن إلى

1 بودخدج ، كريم ، مسعود ، (20 – 21 ، نوفمبر 2011) رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري و التحضير لمرحلة ما بعد البترول ،جيجل . الجزائر

2 . أبو سخيلة ، كمال جمال (2015) ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الوضعي و الإسلامي : دراسة مقارنة و قياسية على الاقتصاد الفلسطيني (1996 – 2013) ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية التجارة . الجامعة الإسلامية ، غزة

تآكل الفقر في المجتمعات النامية ، و عدم تقويض قاعدة الموارد الطبيعية التي تعتبر المخزون الاستراتيجي للأجيال القادمة . إلى البني ذو الأثر السلبي على البيئة و المجتمع ، و الذي يعتمد على فكرة الاستغلال الأعلى للموارد في الزمن الأقل بأقل معدل من التكلفة و الجهد (الحاج ، 2019 ، 68)([1])

القطاع الخاص في ليبيا :

بذلت ليبيا جهوداً مضنية في سبيل تطوير اقتصادها و ضخت للقطاع العام أموالاً طائلة تجاوزت في الفترة (1996 – 1972) حوالى 100 مليار دولار إلا أن العائدات من كل المشاريع التي أنفقت عليها هذه الأموال لا تكاد تذكر (أبوشيبة ، المالطي ، 2019 ، 465)([2]) ، و لذلك بدأ التفكير الجاد في تشجيع القطاع الخاص لما يملكه من قدرات تنظيمية تساعد على خلق حالة تشغيلية لكل المشاريع الاقنصادية ، و مع أن ليبيا ركزت في الخطط التنموية في مرحلة ما بعد تدفق إيرادات النفط على القطاع العام إلا أن الخطط التنموية ابتداءً من الخطة الثلاثية (1973 – 1975) استهدفت بشكل واضح تحقيق الأهداف الاستراتيجية مثل تنويع الانتاج و تقليل الاعتماد على النفط و تحقيق الاكتفاء الذاتي و تقليص الفوارق في الدخل ، و مع ذلك لم يساهم القطاع الخاص في الخطة الخمسية (1976 – 1980) بأكثر من 13 % من إجمالي الاستثمارات (بعيرة ، الأوجلي ،2020 ، 161)([3]) ، و تنامت هيمنة القطاع العام من خلال العديد من القوانين و التشريعات ، حيث صدرت قوانين تهيمن من خلالها الدولة على شركات التأمين و استيراد السيارات و الوكالات التجارية النقل البحري و التجارة الخارجية و غيرها ، خاصة في حقبة ما عرف بالاقتصاد الاشتراكي الذي تؤول فيه ملكية كل مظاهر النشاط الاقتصادي للدولة ، و مع منتصف الثمانينات بدأت الدولة تعدل عن توجهها الاشتراكي إلى الدفع بالمواطنين للمساهمة في الأنشطة الخدمية و الإنتاجية من خلال صدور بعض القوانين المنظمة لعمل التشاركيات مثل القانون رقم (9) لسنة 1985 م بشأن الأحكام الخاصة بالتشاركيات و الذي تبعه القانون رقم (8) لسنة 1988 م بشأن بعض الأحكام الخاصة بالنشاط الاقتصادي ثم قرار اللجنة الشعبية العام رقم (724) لسنة 1989 م بشأن أسس تطبيق الملكية الجماعية للوحدات الاقتصادية (بعيرة ، الأوجلي ، مرجع سابق ، 166)([4]) ، و اتساقاً مع ذلك بدأ النشاط الخاص في الظهور بوضوح مع مطلع التسعينات من القرن الماضي ، و تنوّعت الأنشطة الاقتصادية الخاصة ، و مع كل ذلك لازالت مساهمة القطاعات غير النفطية ضعيفة ، حيث شكل ما يقارب 32 % من الناتج المحلي و 7 % من الإيراد العام في سنة 2014 م ثم ارتفع في العام 2017 م إلى 13 % ، و هذا التغيّر مرجعه إلى ارتفاع قيمة الواردات الخارجية من الرسوم و الضرائب على الاعتمادات المستندية و مستندات أخرى برسم التحصيل (الحاسي ، 2020 ، 13)([5]) .

---

1 الحاج ، عبدالسلام محمد أحمد ، (مارس 2019) الضوابط الجغرافية للاقتصاد الأخضر في المناطق شبه الصحراوية في ليبيا ، بحث منشور بمجلة العلوم الاقتصادية و السياسية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية . جامعة بني وليد السنة السابعة ، العدد الثالث عشر

2 أبوشيبة ، يونس الطيب ، المالطي ، عبدالفتاح أبوبكر ، (2019/9/21) الشراكة بين القطاعين العام و الخاص لتحسين بيئة عمل المشروعات الصغرى و المتوسطة في ليبيا ، بحث منشور ضمن فعاليات مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى و المتوسطة في الاقتصاد الليبي ، مصراتة

3 بعيرة ، أنس أبوبكر مصطفى ، الأوجلي ، لجين نوري ، (2020) سياسات تنظيم و إدارة القطاع الخاص في ليبيا بين الماضي و الحاضر تحليل كيفي في تدابير التشريع و التنظيم 1977 – 2019 ، مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد السادس و العشرين ، العدد الثاني ، جامعة بنغازي ، بنغازي

4 المرجع السابق

5 الحاسي ، عبدالله حامد ، (2020) دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا : الواقع و التحديات ، الإسكوا ، الأمم المتحدة ، بيروت . لبنان .

و مما تجدر الإشارة إليه هو أفساح الدولة المجال أمام المنخرطين في هذه الأنشطة فنشطت التجارة و الخدمات و بدأت المنافسة بين القطاعين العام و الخاص ، خاصة في القطاعين التعليمي و الصحي ، و قطاع النقل الجوي ، و بدأت ملامح النشاط الاقتصادي في ليبيا تتغيّر من الشكل العام إلى التنوّع و من الترهل و الركود إلى الفاعلية و التنافس .

فرص الاستثمار في ليبيا :

تأسيساً على أهمية الاستثمار في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال إضافته لطاقات جديدة و تحديث القائم منها و رفع من حدة المنافسة لزيادة الإنتاج ، تحاول ليبيا كغيرها حذب الاستثمارات الأجنبية لتحريك عجلة الاقتصاد و ذلك من خلال تهيئة المناخ الاستثماري المتمثل في مجمل الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و القانونية و الإدارية المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية (الخفيفي ، 2005 ، 2)([1]) ، و بنظرة سريعة لهيكلية الاقتصاد الليبي يلاحظ أن مكونات الاقتصاد الليبي بها خلل واضح من حيث عدم تناسب مساهمة هذه المكونات في الناتج المحلي ، حيث لم تزد مساهمة قطاعات الزراعة و الصناعات غير النفطية ، و التجارة و السياحة عن 7 % لكل منها في حين تراجعت نسبة مساهمة السياحة إلى ما دون 1 % في حين إقتربت مساهمة قطاع النفط و الغاز من 45 % (مصرف ليبيا المركزي ، 2013 ، 65)([2]) ، و هذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على حاجة الاقتصاد الليبي إلى دخول المستثمرين المحليين و الأجانب لتفعيل هذه القطاعات و إنخراطها بشكل فعال في الناتج المحلي ، و هذا الإنخراط يعتمد على الإستقرار في المقام الأول لأنه يوفر البيئة الآمنة للمستثمر و التي تتضمن القوانين و المؤسسات و الحماية و التي ترتبط بعلاقة طردية بحجم الاستثمارات و تنوّعها ، كذلك يعتمد على البنية التحتية الجيدة التي تعتبر من أهم عوامل الجذب و من الدوافع الأساسية للتنافسية التي ترفع من معدلات النمو ، و بالإضافة إلى ذلك تأتي المؤسسات الراعية و القدرات البشرية من بين العوامل التي تساعد على تهيئة مناخ الاستثمار في ليبيا ، و بالتالي يمكن القول بأن فرص الاستثمار في ليبيا مواتية عقب تحقق الاستقرار و إصلاح المؤسسات و ضبط الأمن ، و مع أن ليبيا تعاني من تدني في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تحتاج إلى تحسين في الأطر التشريعية من أجل دعم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن رصد أهم فرص الاستثمار في ليبيا في قطاعات متعددة ففي القطاع الصناعي يمكن الاستثمار في صناعات النفط و الغاز و الصناعات المتوسطة و الخفيفة كالصناعات الغذائية ، و في القطاع المصرفي و التأمين و السياحة و الزراعة ، و يمكن نجاح هذه الفرص إذا ما وجدت الإرادة السياسية و التشريعية و التنفيذية ، و وضوح الأهداف الاقتصادية ، و وجود مقاربة بين سياسة دعم الاستثمار الأجنبي و سياسة دعم الاستثمار المحلي ، و تكاملية بين فروع الشركات الأجنبية و أدوات الإنتاج المحلي و ربط سياسة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة ، و توفر خارطة استثمارية واضحة لأهم المشاريع المطروحة للاستثمار الأجنبي المباشر و القطاعات التي تشملها و الأهداف المراد تحقيقها و الخدمات المتوفرة لخدمة هذه الاستثمارات (الفارسي، الشحومي ، 2006 ، 14 – 19)([3]).

---

1 الخفيفي ، علي حمد فرج ، (2005) سياسات تحسين مناخ الاستثمار في ليبيا ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الاقتصاد .جامعة بنغازي (قار يونس سابقاً) ، بنغازي .

2 إدارة البحوث و الإحصاء .(2013) مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية 2013 ، المجلد 53 ، الربع الثاني ، طرابلس .

3 .الفارسي ، عيسى محمد ، الشحومي ، سليمان سالم ، (29 أبريل 2006) البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي ، بحث مقدم للمؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى ، طرابلس ،

القطاع الخاص في المناطق شبه الصحراوية :

تُعد المناطق الصحراوية و شبه الصحراوية في ليبيا من أكثر المناطق ندرة في النشاط الاقتصادي و إن وجدت بعض الأنشطة فلا تكاد تتجاوز التجمعات الحضرية المتناثرة في أرجاء الدولة ، باستثناء مناطق استغلال النفط المتمثلة في الحقول و المواني في خليج سرت و بعض بقع النشاط الزراعي في الأودية و الواحات بالصحراء الليبية ، و منطقة بني وليد كإحدى مناطق الحزام الصحراوي تُعتبر أنموذجاً مثالياً يمكن القياس عليه في كل مناطق ليبيا و ذلك لوجود مدينة بني وليد كإحدى أكبر مدن الحزام شبه الصحراوي في ليبيا ، و تُعد بؤرة اقتصادية متنوّعة بها العديد من الأنشطة الزراعية و الصناعية و التجارية و الخدمية ، و التي توفر الكثير من فرص العمل ، و بالنظر إلى ملامح النشاط الاقتصادي في ليبيا بشكل عام و في المنطقة على وجه الخصوص يمكن ملاحظة ما يلي :

- اقتصاد ليبيا باعتمادها شبه الكلي على النفط يُعد أقل الاقتصادات النفطية تنوّعاً في العالم ، و مع تدخل الحكومة و تحول ليبيا للنظام الإشتراكي أصبح القطاع الخاص راكداً فلم تتجاوز نسبة مساهمته الفعلية 2 % من الناتج المحلي في العام 2006 م (البنك الدولي ، 2006 ، vi)([1]) و إن ارتفعت قليلاً في السنوات اللاحقة .
- تُعد المناطق شبه الصحراوية من أضعف المناطق مساهمة في النشاط الاقتصادي ، و ذلك لضعف الموارد الطبيعية و البشرية ، فقلة المساحات الصالحة للزراعة فيها و صغر الملكيات الخاصة في بعض الأودية و التنازع عليها في أودية أخرى أدى إلى قلة مساهمة القطاع الزراعي في توفير فرص العمل و التقليل من نسب البطالة فيها .
- ترسخ مفهوم الدولة الخادمة في أذهان الناس ولّد حالة من عدم الثقة لديهم في القطاع الخاص ، و بالتالي أصبح من لا يعمل بأحد قطاعات الدولة يعتبر عاطل عن العمل ، و بالتالي ارتبط مفهوم البطالة بعدم الحصول على فرصة عمل في قطاعات الدولة .
- ضعف التنافسية و عدم تشجيع الدولة عليها قلل من مساهمة القطاعات الصناعية و الخدمية في الناتج المحلي .
- القطاعات الخدمية في المناطق شبه الصحراوية لا تتجاوز المناطق الحضرية ، بحيث لا توجد المراكز الخدمية الخاصة في المناطق الريفية .
- يعتمد القطاع الخاص الإنتاجي على العنصر الأجنبي بشكل شبه رئيس ، فالزراعة و الرعي و المصانع الصغيرة و الورش و أعمال البناء و التشييد عمالتها في الغالب وافدة من دول الجوار .

القطاع الخاص في منطقة بني وليد :

بنظرة فاحصة لمنطقة بني وليد بشكل عام و للمدينة بشكل خاص يلاحظ أن القطاعات الاقتصادية في بني وليد تأخذ شكل حلقات ابتعاداً عن المركز الذي تتمركز به الخدمات الإدارية و تحيط بها في الحلقة الأولى التجارة و الخدمات الصحية و التعليمية ، و في الحلقة الثانية تظهر الأنشطة الصناعية و ما يتعلق بها ، و في الحلقة الثالثة تظهر الأنشطة و الزراعية و في الحلقة الأخيرة يكون نشاط الرعي ، هذا من حيث التوزيع الجغرافي في رقعة المدينة و ما جاورها ، أما من حيث الكثافة و الإيرادات فتأتي التجارة أولاً تليها الخدمات الصحية و التعليمية و الصناعية و الزراعة و الرعي و تربية الحيوانات .

1 البنك الدولي ، (2006)الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، تقرير اقتصادي السنة المالية 2006 ، طرابلس .

شكل رقم (1) تدرّج الأنشطة الاقتصادية من مركز المدينة إلى خارجها

من عمل الباحث 2021

و من خلال البيانات المسجلة بقطاع الاقتصاد ببلدية بني وليد يتبين أن عدد الأنشطة الاقتصادية الخاصة المسجلة بلغ 120 نشاط في مختلف المجالات التجارية و الخدمية و الزراعية و الصناعية ، جدول رقم (4) مع أن بعض الأنشطة مسجل بقسم التراخيص و غير موجود على أرض الواقع كبعض الصناعات مثل شركات صناعة الدقيق و شركات صناعة الحليب و مشتقاته ، و غيرها ، و التي يستفيد أصحابها من الاعتمادات و التحويلات الخارجية دون العمل على أرض الواقع ، و بالمقابل هناك من يعمل في الأنشطة التجارية و المقاهي و خدمات التصوير دون الحصول على تراخيص لمزاولة هذه الأنشطة ، وبالتالي أصبح من الصعوبة بمكان حصر الأنشطة الفعلية داخل المدينة و ما جاورها دون إجراء مسح شامل بفرق بحثية متخصصة .

جدول رقم (4) التراخيص الصادرة عن مكتب التراخيص بمر اقبة الاقتصاد و الصناعة بني وليد

نوع النشاط	العدد	%
الشركات	1446	49.4
الصناعات الخفيفة	516	17.6
الأنشطة المهنية و الحرفية و التدريبية	295	10.1
الأنشطة التجارية	632	21.6
الأنشطة العامة	16	0.6
الأنشطة المتجولة	20	0.7
الإجمالي	2925	100

المصدر : مراقبة الاقتصاد و الصناعة ، بيانات غير منشورة 2021

من خلال الجدول السابق يتبيّن أن تسجيل الشركات هو الأعلى نسبة و يُعزى ذلك لاستفادة من العطاءات التي تعطيها الدولة و المتمثلة في أعمال البناء و التشييد و التوريدات المختلفة و التجهيز المكتبي و الفني و تجدر الإشارة إلى أن عدد شركات المقاولات هو الأعلى ، حيث بلغ عدد التراخيص الممنوحة 726 ترخيص تليها شركات شركات الاستيراد و النظافة العامة بعدد تراخيص 277 و 111 ترحيص على التوالي ، في حين استحوذت صناعة الطوب الأسمنتي و المخابر على النصيب الأوفر من الرخص الصناعية بعدد 265 للأولى و 126 للثانية ، و هذه الأرقام لا تمثل الأعداد الحقيقية بالمنطقة التي تقل عنها بكثير ، و بعض التراخيص سجلها أصحابها لسحب الأسمنت و الدقيق و بيعه في السوق السوداء ، أما

الأنشطة المهنية و الحرفية و التدريبية البالغة نسبتها 10.1 % فالعدد الأعلى تمثل في تراخيص ورش الحدادة 75 ترخيص و ورش النجارة 56 ترخيص، و تصدرت أنشطة بيع المواد الغذائية و بيع الغاز المنزلي تراخيص الأنشطة التجارية بعدد 169 للأولى و 129 للثانية (الاقتصاد و الصناعة ، 2021 ، 2 ، 3)([1]) .

و من خلال الدراسة التي قام بها الباحث في شهر يونيو 2021 م تبيّن أن النشاط التجاري هو الأكثر شيوعاً في منطقة الدراسة ، حيث بلغت نسبته 35.7 % من عينة الدراسة ، في حين لم تتجاوز نسبة الأنشطة الخدمية 19.1% و الصناعية و الزراعية 11.9 % و يعمل بهذه الأنشطة أيدي عاملة ليبية في غالبها مع أن العنصر الأجنبي يعمل في 33.3 % من هذه الأنشطة و يتركز عملهم بالأنشطة الحرفية و الإنتاجية كالورش و المزارع ، و تبيّن أن أعمار الذين يعملون بالأنشطة الخاصة لا تتجاوز أعمارهم الأربعين سنة ، حيث بلغت نسبة العاملين بالقطاع الخاص دون هذه السن 69.1 % في حين كانت نسبة العاملين الذين تجاوزت أعمارهم الخمسين سنة 9.5 % من إجمال العاملين بالعينة ، و تبيّن أن هناك علاقة إرتباط عكسية قوية بين العمر و ملكية النشاط بلغت 0.753 – ، أي أن أغلب الذين يديرون الأنشطة الاقتصادية الخاصة هم من صغار السن سواءً من حيث الملكية أو من حيث العمل لحساب الغير ، و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على إنخراط الفئات العمرية الصغرى من فئات العمر القادرة على العمر في القطاع الخاص و هذا أمر مشجع ، و يساهم بشكل كبير في استمرار القطاع الخاص و تطوّره .

جدول رقم (5) العلاقة بين العمر و ملكية النشاط

	البيان	العمر
ملكية النشاط	Correlation Coefficient	-0.753-**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	42
	نوع العلاقة	عكسية قوية

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر : الدراسة الميدانية يونيو 2021

و بذلك تتحقق صحة الفرضية التي اعتمدتها الدراسة و التي تنص على أن (**القطاع الخاص يعتمد بشكل كبير على الفئات العمرية الأصغر من السكان الذين هم في سن العمل (15 – 64)**)، و ذلك سواءً من حيث ملكية النشاط أو من العمل به لصالح الغير ، و بيّنت النتائج أن ملكية الأنشطة الخاصة لا تكتسب صفة المشاركة ، حيث تبيّن أن 85.7 % من أصحاب الأنشطة الخاصة يملكونها منفردين دون أن يشاركوا أحداً في ملكيتها ، في حين بلغت نسبة الذين يشاركون أنشطتهم الاقتصادية الخاصة 14.3 % و هؤلاء الشركاء لا يتجاوز عددهم إثنان و بالتالي تُعد المشاركة في الأنشطة الخاصة محدودة إلى حد كبير ، و هذا الأمر يختلف عن المشاركة في إدارة النشاط ، حيث بلغت الذين يعملون لصالح الغير منفردين دون مشاركة غيرهم 33.3 % فقط في حين بلغت الذين يتشاركون مع غيرهم في إدارة هذه الأنشطة كعاملين بها لصالح مالكها 66.7 % منهم 23.8 يعملون ضمن فرق عمل تضم أكثر من أربعة أشخاص ، و هذا يؤكد حقيقة مهمة

1 الاقتصاد و الصناعة ، (2021) مراقبة ، كشف بالتراخيص الصادرة ، بيانات غير منشورة ، بني وليد ،

مفادها أن المشاركة في إدارة الأنشطة أكثر من المشاركة في ملكيتها ، و بالتالي تصدق الفرضية القائلة بأن (**دائرة المشاركة في القطاع الخاص تتسع على مستوى العمل و الإدارة و تتقلص على مستوى الملكية**) ، و مع أن المشاركة واسعة على مستوى العمل بالقطاع الخاص إلا أن الفكرة السائدة التي رسخها مفهوم الدولة الخادمة التي تضطلع بتوفير فرص العمل لمواطنيها ، جعلت عدد من العاملين بالقطاع الخاص لا يعتبرونه فرصة عمل يمكن الاعتماد عليها بشكل مستديم و هؤلاء بلغت نسبتهم 45.2 % من أفراد العينة ، الأمر الذي يعكس وجهة نظر الناس نحو القطاع الخاص ، إذ يعتبرونه عملاً مؤقتاً إلى حين الحصول على عمل بالدولة ، و هذا ما تؤكده نسبة العاملين بالقطاع الخاص و هم بالأساس من العاملين بالقطاع العام ، حيث بلغت 61.9 % من إجمالي أفراد العيّنة .

و مما تجدر الإشارة إليه هو أن تقاضي العاملين بالقطاع الخاص مرتبات شهرية هم النسبة الأعلى حيث بلغت نسبتهم 74.1 في حين بلغت نسبة العاملين بالحصة 25.9 % ، و هؤلاء يعملون بالقطاعات الإنتاجية كالورش و المصانع الصغيرة و المزارع ، و بالنظر لمرتبات العاملين بالقطاع الخاص يلاحظ أن المرتبات غير مشجعة للإستمرار لأنها مرتبات منخفضة نسبياً ، حيث تجاوزت نسبة من يتقاضون أكثر من 500 دينار 21.1 % ، و هي نسبة منخفضة مقارنة بنسبة من يتقاضون مرتبات أقل من هذه القيمة و التي بلغت 78.9 % ، و مع أن الذين يعملون بالحصة نسبتهم قليلة حيث بلغت 21.4 % إلا أن حصصهم من إيرادات الأنشطة التي يمارسونها بلغت الثلث في كل أفراد العيّنة ، و مما تجدر الإشارة إليه هو العلاقة الطردية القوية بين عدد ساعات العمل و قيمة المرتب و مقدار الحصة من الإيرادات ، حيث ترتفع قيمة المرتب و مقدار الحصة بإزدياد عدد ساعات العمل ، جدول رقم (6) .

جدول رقم (6) العلاقة بين عدد ساعات العمل و قيمة المرتب

	البيان	قيمة المرتب	الحصة من الإيرادات
عدد ساعات العمل	Correlation Coefficient	0.796**	0.874**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000
	N	19	19
	نوع العلاقة	طردية قوية	طردية قوية

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر : الدراسة الميدانية يونيو 2021

كذلك بيّنت نتائج الدراسة الميدانية أن إيرادات القطاع الخاص متفاوتة من نشاط إلى آخر ، و إن كانت في المجمل مشجعة ، حيث تجاوزت نسبة الذين تفوق إيراداتهم الشهرية حاجز الثلاثة آلاف دينار 70.3 % من أفراد العينة ، و هذه الإيرادات هي الناتج الشهري مكن ممارسة النشاط و الذي يعود ريعه إلى صاحب النشاط ، و هو غير متضمن المصاريف التي يتطلبها النشاط بما فيها مرتبات العاملين ، و بالتالي كانت العلاقة بين الرغبة في ممارسة النشاط و فيمة الإيرادات الشهرية طردية قوية ، حيث بلغت 0.725 ، مما جعل أغلب أفراد العيّنة الذين ترتفع إيرادات أنشطتهم الاقتصادية الخاصة يفكرون في الإستمرار في ممارسة هذه الأنشطة ، و يعدون خططاً مستقبلية لتطويرها و النهوض بها مما يحقق الإستدامة في هذه الأنشطة .

و مما يؤخذ بعين الإعتبار هو أن أغلب الأنشطة الخاصة الممارسة بالمدينة و ضواحيها و توابعها العمرانية تمارس بشكل جزئي من اليوم ، حيث لا يتجاوز زمن ممارسة النشاط 12 ساعة في المجمل و إن كانت النتائج أشارت إلى أن العاملين بالأنشطة الخاصة الذين لا تتجاوز ساعات عملهم 5 ساعات سواءً كانت بالصباح أو المساء لم تتجاوز نسبتهم 38.2 % في حين بلغت نسبة الذين يعملون طول النهار 52.4 % من أفراد العيّنة ، و هذا يؤكد ما ذهبت إليه الدراسات التي تناولت القطاع الخاص من أن العاملين به هم الأكثر بقاءً في أعمالهم من نظرائهم في القطاع العام ، أما الذين يعملون بشكل متقطع و غير محدد بزمن فهؤلاء نسبتهم قليلة بلغت 7.1 % و هذا ما يعكس عدم تقييد أصحاب الأنشطة الخاصة أنفسهم و العاملين معهم بزمن محدد خلال النهار ، و هؤلاء غالباً ما يمارسون أنشطة الزراعة و الأعمال الحرفية في الورش بمختلف تخصصاتها ، و مما تجدر الإشارة إليه هو أن عدد ساعات العمل في الأعمال التجارية و الخدمية ترتبط بفترات إرتياد الزبائن المستفيدين مما تقدمه هذه الأعمال ، حيث تبيّن أن أغلب الزبائن يرتادون مواقع القطاع الخاص في فترات غير محددة بتوقيت معيّن هم النسبة الأكبر حيث بلغت 45.2 % ، أما من حيث إرتيادهم في الصباح أو المساء فكانت الفترة الصباحية هي الأكثر إكتظاظاً باالزبائن ، حيث تبيّن أن ما نسبته 38.1 % من الأنشطة الخاصة أغلب مرتاديها و المستفيدين منها يأتون إليها صباحاً.

و بما أن بني وليد كغيرها من المدن الليبية يتقاضى أغلب القادرين على العمل من سكانها مرتبات من القطاع العام ، مما جعل التدفق المالي فيها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بنزول المرتبات ، و من خلال البيانات تبين أن أكثر من 25 ألف نسمة في مدينة بني وليد يتقاضون مرتبات من القطاع العام بتدفق مالي يقترب من العشرين مليون دينار شهرياً ، و هذا انعكس على فترات ارتياد الزبائن و تدفقهم الذي ارتبط بشكل واضح بنزول المرتبات ، حيث تبيّن أن 88.1 % من أفراد العيّنة يؤكدون أن هناك ارتباط وثيق بين نزول المرتبات آخر الشهر و تدفق الزبائن على القطاع الخاص بمختلف خدماته التي يقدمها ، مع أن أكثر من نصف هذه الأنشطة تتأثر بالموسمية ، حيث تنشط في مواسم و تتراجع في بقية أشهر السنة ، حيث تبيّن أن 54.8 % من هذه الأنشطة تعتبر موسمية ، و ترتبط بمناسبات الأعياد و المناسبات الاجتماعية و مواعيد الدراسة و مواسم الخضر و الفاكهة في المزارع المحصولية التي تعتمد زراعة محاصيل معينة بالسنة ، و هذا ما أكده أصحاب الأنشطة من أفراد العيّنة الذين يؤكدون أن إيرادات أنشطتهم الخاصة تتأثر بنزول المرتبات ، حيث بلغت نسبتهم 83 % من جملة أفراد العيّنة ، و هذا ما يؤكد حقيقة مهمة و هي أن القطاع الخاص ترتبط استمراريته باستمرار تدفق المرتبات مما يؤكد الفرضية القائلة (**تتأثر عائدات الأنشطة الخاصة صعوداً و هبوطاً بالتدفق المالي الناتج عن المرتبات التي تعطيها الدولة لمنتسبي قطاعاتها الوظيفية المختلفة**) ، و التخلص من هذه الارتباط يحتاج إلى خطط طويلة الأجل تهدف إلى توطين القطاع الخاص و تشجيع المواطنين على ممارسته و إعتباره بديلاً رئيساً للقطاع العام من خلال إرساء خطط و برامج على مستوى الدولة .

و مما يؤكده أفراد العيّنة هو تأثر الأنشطة الاقتصادية الخاصة بتغيّر مستويات الصرف في السنوات الأخيرة ، حيث يرى 88.1 % أن أنشطتهم تتأثر بشكل سلبي من تغيّر قيمة الدولار الأمريكي بالدينار الليبي ، و هذا التغيّر صعوداً و هبوطاً كان له أثراً سلبياً على بعض الأنشطة من حيث توفر المواد الخام و قطع الغيار و البضائع التي يتاجر بها التجار مما أدى إلى ارتفاع أسعارها مما قلل من الإقبال على كثير من الخدمات و المنتجات نتيجة لهذا الإرتفاع ، و بدأت ثقافة محاربة الغلاء بالاستغناء تسود عند كثير من المستفيدين مما تقدمه هذه الأنشطة الخاصة .

و من خلال الدراسة الميدانية لوحظ أن مدينة بني وليد بحكم موقعها المتوسط في إقليم القبلى أصبحت مركزاً إقتصادياً يقصده المستفيدين من مختلف المناطق المجاورة ، و أكد 78.6 % من أفراد العيّنة أن بعض زبائنهم من خارج منطقة بني وليد ، مع أن بعض الأنشطة تتأثر سلباً بالظروف المناخية التي تسود في المناطق الصحراوية كالعواصف الغبارية و الأمطار ، و تبيّن أن ما نسبته 66.7 % لاحظوا أن أنشطتهم تتأثر بالظروف الطبيعية و خاصة العواصف الغبارية التي تؤثر بشكل سلبي على 25 % من الأنشطة في حين يرى 75 % من أفراد العيّنة أن الأمطار هي الأكثر تأثيراُ على حركة الزبائن .

و يعتبر تدفق المستفيدين من خارج بني وليد عاملاً مشجعاً لأن يتطوّر بها القطاع الخاص و يكون جاذباً للمستفيدين و الأيدي العاملة الماهرة مما يؤسس لقاعدة اقتصادية مستدامة بالمنطقة لأن القطاع الخاص في منطقة بني وليد يتصف بالديناميكية و الإستمرارية و هو ما يعطية صفة الاستدامة ، حيث تبيّن أن مالكي الأنشطة الإنتاجية و العاملين بها يعتبرونها فرص عمل ينبغي التمسك بها و هؤلاء بلغت نسبتهم 54.8 % من إجمالي العيّنة ، و هذا ما أكدته العلاقة بين الذين لديهم الرغبة في تطوير أنشطتهم الخاصة و بين الذين لديهم الرغبة في الإستمرار و كانت طردية قوية ، جدول رقم 7

جدول رقم (7) العلاقة بين الرغبة في استمرار النشاط و وجود خطط مستقبلية لتطويره

	البيان	استمرار النشاط
وجود خطط لتطويره	Correlation Coefficient	0.725*
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	42
	نوع العلاقة	طردية قوية

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر : الدراسة الميدانية يونيو 2021

فرص الاستدامة بالقطاع الخاص

مما سبق يتضح أن القطاع الخاص في منطقة بني وليد رغم تنوّعه لا يزال محدوداً في انتشاره و توفيره لفرص العمل ، حيث لا يزال يعتبره السكان قطاعاً ثانوياً لتوفير الدخل و تحقيق الرفاه و مع ذلك ينمن النهوض به و تطويره من خلال إعداد الخطط و البرامج الكفيلة بنقله لأن يكون المصدر الأول للدخل و التقليل من الاعتماد على القطاع العام ، و يمكن رصد فرص الاستدامة لهذا القطاع و التي تتمثل فيما يلي :

- الموقع الجغرافي الذي تتمتع به بني و ليد كإحدى نقاط الإتصال بين شمال ليبيا ممثلاً في المدن الكبرى من مصراتة شرقاً إلى زوارة غرباً و أظهرتها الاقتصادية و جنوب ليبيا بما فيه من مواد خام متنوعة ، مما يضمن توسعاً مضطرداً للقطاع الخاص في المدينة و ظهيرها الاقتصادي و يجعل منها سوقاً نشطاً لتبادل المنتجات بين الشمال و الجنوب إذا ما أُحسن استغلال الموقع و إعداد الخطط و البرامج التي تضمن حسن الإستفادة منه .
- بني وليد المدينة تقع وسط إقليم القبلى الذي تقطعه العديد من الأودية تتمثل في وادي سوف الجين و روافده و هذه الأودية تتصف بالخصوبة في مصباتها و بوجود حياة شجرية تصلح لأن تكون أراضي رعوية إذا ما أُحسن استغلالها ، و بذلك يمكن أن ينشط القطاع الخاص في مجال الزراعة و بالتالي تساعد على إنتاج المواد الخام التي تؤسس عليها صناعات

عديدة كالأغذية و المنتجات الجلدية و الصوفية و تنشط عليها الصناعات التقليدية و الحرفية التي يمكن إعادة توطينها بالمنطقة ، و بالتالي يمكن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة .

- من خلال تتبع النمو السكاني في مدينة بني وليد لوحظ أن السكان في تزايد مستمر ، و هذا التزايد أظهرته إسقاطات السكان التي يتوقع من خلال أن يتجاوز عدد سكان المدينة في العام 2030 أكثر من 130 ألف نسمة ، مع بقاء الشكل العام للهرم السكاني ذو القاعدة العريضة على حاله ، و هذا يعني إستمرار الهبة الديمغرافية المتمثلة في إرتفاع نسب الفئات العمرية الدنيا من السكان مما ينعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي الخاص بتوفير الأيدي العاملة الماهرة و المدربة شريطة تفعيل التدريب المهني و الحرفي .
- ديناميكية القطاع الخاص التي تساعده على التأقلم مع مختلف الظروف الجغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية تضمن استقراره و تطوّره بحيث يعتبر قطاعاً متجدداً و تتوفر به فرص العمل على مدار الزمن بل تزيد هذه الفرص بتوسعه و انتقاله من حالة الركود و التقوقع التي فرضتها الظروف إلى التوسع و الإنتشار مع فرص استقرار الدولة .
- مما أوضحته الدراسة الميدانية تبيّن أن التنوّع سمة يمتاز بها النشاط الخاص في مدينة بني وليد ، و هذا التنوّع سواءً في الأنشطة الخدمية أم الإنتاجية ضمان استدامة للنشاط الاقتصادي في المدينة ، و يمكن تأسيس فكر اقتصادي غير نمطي في مدن الحزام شبه الصحراوي تماشياً مع حركة النشاط الخاص المتنوعة في المدينة ، و يمكن إعتبارها أنموذجاً يُحتذى و يُقتدى به .

الخاتمة:

مما تقدم خَلُصت الدراسة إلى أن القطاع الخاص في مدينة بني وليد .كإحدى مدن الحزام شبه الصحراوي التي تتأثر بالظروف الطبيعية التي يفرضها الإقليم الصحراوي على المنطقة .يُعتبر قطاعاً واعداً في طريقه للنمو و الإستمرار و يُعد أحد ملامح التنمية المستدامة في المنطقة ككل و في المدينة على وجه الخصوص ، و يمكن التعويل عليه في إرساء قاعدة اقتصادية مستدامة و متنوّعة في المنطقة ، تساعد على الإستيطان و تقلل من هجرة الشباب من الأرياف و المدن الصغيرة إلى المدن ، حيث يوفر فرص عمل متنوّعة في عديد المجالات الاقتصادية ، و تبيّن من خلال نتائج الدراسة الميدانية ما يلي :

- أن الفئات العمرية الدنيا من القادرين عن العمل هم الأكثر إنخراطاً في القطاع الخاص، من حيث العمل والملكية
- خَلُصت الدراسة إلى أن القطاع الخاص يرتبط إرتباطاً وثيقاً بالقطاع العام، وذلك بإعتماده على التدفق المالي الذي يوفره القطاع العام من خلال المرتبات التي يتقاضاها الموظفون بقطاعات الدولة المختلفة والتي تحرك القطاع الخاص في أوقات شبه محددة في الشهر.

وتأسيساً على ما سبق توصي الدراسة بما يلي:

- وضع استراتيجية على مستوى الدولة تولي القطاع الخاص أهمية كبيرة، بما يساعد على إدماجه في الخارطة الاقتصادية للدولة.
- إعداد الدراسات والخطط والبرامج الخاصة بالأنشطة الاقتصادية في المنطقة بوجه عام والخاصة على وجه الخصوص، حتى يتسنى توجيهها نحو الإتجاهات التي تضمن استدامتها ونجاعتها.

- العمل على إعداد منظومات مؤسساتية تشرف على الأنشطة الخاصة وتتابعها لضمان الحفاظ على بيئات الأعمال التي تنشط فيها وبالتالي تحقق أهم مبادئ التنمية المستدامة وهو الحفاظ على البيئة من التدهور وضمان حق الأجيال القادمة فيها.
- العمل على صياغة تشريعات وقوانين ولوائح تنظم عمل الأنشطة الخاصة واستغلالها للموارد الطبيعية، وتساعد على التوسع في ريادة الأعمال التي تمثل البيئة الحاضنة لكل المشاريع الخاصة بمختلف أحجامها ومجالات عملها.
- تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب وذلك بضمان الحماية القانونية لأعمالهم وتوفير البيئة الآمنة لممارسة أنشطتهم.
- تشجيع المصارف العاملة بالدولة على تبني بعض المشاريع الخاصة لكي تساهم في توسع النشاط الخاص، وذلك بإعطاء القروض متوسطة وطويلة الأجل والتسهيلات لتدوير عجلة الاقتصاد في هذه المناطق والمساعدة في توطين الأنشطة الخاصة فيها.
- توسيع دائرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لضمان التناغم والانسجام فيما بينهما لإحداث التكامل الاقتصادي بما يخدم القطاعين.
- إعداد خطط تنموية خاصة بالمناطق الصحراوية وشبه الصحراوية على أن تولي هذه الخطط أهمية بالغة لدور القطاع الخاص في تطويرها وتنميتها بشكل مستدام.

لائحة المراجع

1. مركز البحوث الصناعية (1977)، خريطة ليبيا الجيولوجية - لوحة بني وليد، الكتيب التفسيري، طرابلس .
2. حدود، أبوصاع محمد علي (2003) ، تقويم مخطط مدينة بني وليد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب و العلوم ، جامعة المرقب ، بني وليد <
3. علي، سليمان أبوشناف (2006) التباين المكاني لأمراض الكلى و المسالك البولية في شعبيتي بني وليد ، و مصراتة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب و العلوم ، جامعة المرقب ، ترهونة
4. مقيلي، امحمد عياد (1995)، المناخ، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، تحرير مصطفى الهادي بولقمة وسعد خليل القزيري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت .
5. عبد المولى، رمضان عبد المولى (2010)، مقومات الجذب السياحي وإمكانية استغلالها لتفعيل حركة نشاط السياحي بمنطقة بني وليد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس
6. الحاج، عبدالسلام محمد أحمد ، (أبريل2018)التنمية المستدامة للأودية الجافة في منطقة بني وليد (الفرص . التحديات) ، بحث منشور ، مجلة الأبحاث العلمية للمؤتمر الجقرافي الرابع لتقنية المعلومات المكانية ،عدد خاص ، طرابلس .

7. الحاج، عبدالسلام محمد أحمد (2014) ، النمو السكاني و انعكاسه على تحقيق التنمية المستدامة في منطقة بني وليد ، بحث منشور ، المؤتمر الدولي الثاني عن نظم المعلومات و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة طرابلس ، طرابلس يناير 2014
8. بودخدج، كريم، مسعود، (20 – 21 ، نوفمبر 2011) رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري و التحضير لمرحلة ما بعد البترول ،جيجل. الجزائر
9. أبو سخيلة، كمال جمال (2015) ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الوضعي و الإسلامي : دراسة مقارنة و قياسية على الاقتصاد الفلسطيني (1996 – 2013) ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية التجارة. الجامعة الإسلامية ، غزة
10. الحاج، عبدالسلام محمد أحمد ، (مارس 2019) الضوابط الجغرافية للاقتصاد الأخضر في المناطق شبه الصحراوية في ليبيا ، بحث منشور بمجلة العلوم الاقتصادية و السياسية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية . جامعة بني وليد السنة السابعة ، العدد الثالث عشر
11. أبوشيبة، يونس الطيب ، المالطي ، عبدالفتاح أبوبكر ، (2019/9/21) الشراكة بين القطاعين العام و الخاص لتحسين بيئة عمل المشروعات الصغرى و المتوسطة في ليبيا ، بحث منشور ضمن فعاليات مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى و المتوسطة في الاقتصاد الليبي ، مصراتة
12. بعيرة، أنس أبوبكر مصطفى ، الأوجلي ، لجين نوري ، (2020) سياسات تنظيم و إدارة القطاع الخاص في ليبيا بين الماضي و الحاضر تحليل كيفي في تدابير التشريع و التنظيم 1977 – 2019 ، مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد السادس و العشرين ، العدد الثاني ، جامعة بنغازي ، بنغازي
13. الحاسي، عبدالله حامد ، (2020) دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا : الواقع و التحديات ، الإسكوا ، الأمم المتحدة ، بيروت. لبنان .
14. الخفيفي، علي حمد فرج ، (2005) سياسات تحسين مناخ الاستثمار في ليبيا ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الاقتصاد. جامعة بنغازي (قار يونس سابقاً) ، بنغازي .
15. إدارة البحوث و الإحصاء. (2013) مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية 2013 ، المجلد 53 ، الربع الثاني ، طرابلس .
16. الفارسي، عيسى محمد ، الشحومي ، سليمان سالم ، (29 أبريل 2006) البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي ، بحث مقدم للمؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى ، طرابلس ،
17. البنك الدولي، (2006)الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، تقرير اقتصادي السنة المالية 2006 ، طرابلس .
18. الاقتصاد و الصناعة، (2021) مراقبة ، كشف بالتراخيص الصادرة ، بيانات غير منشورة ، بني وليد ،

المصطلحات الاقتصاديّة من الآيات القرآنيّة والسنّة النبويّة

Economic terminology from The Holy Qur’an and the Sunnah

نبيل بن عرفة

الجامعة التونسية، تونس المدينة، تونس

الملخص:

إن القرآن الكريم، بصفته منهج الحياة البشرية، لا يقتصر على بيان البعد الروحي(العبادات) بل يدعمه بضبط البعد الاقتصادي(المعاملات) حيث ينشط الأفراد والمؤسسات وفق استراتيجيات وهياكل ومبادئ قيادية متنوّعة. وفي كل مجال اقتصادي، تتولد اختصاصات فنيّة تصوغ أدوات اصطلاحية لا يحصل التمكن العلمي من دون تحديد ماهيتها. فلا معنى لترادف الأفكار أو تقابلها دون اتفاق على ماهية الألفاظ ومعانيها ومقاصدها. وتزداد الحاجة الى تحديد الماهِية حين تصدر المصطلحات عن القرآن العظيم والسنة النبوية الشريفة. في هذا الإطار، يسعى الباحث الى دراسة المصطلحات الاقتصادية الإسلامية ليعالج الاختلافات البيّنة بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي فضلا عن الأخطاء الشائعة على المستوى التطبيقي .

في هذا السّياق، اتبع الباحث منهجي الاستقراء والتحليل فتوصّل الى جملة من النتائج والتوصيات تتعلق بالمصطلحات (السّلطان، المدين، الأجل... الخ)، بحديث «الخراج بالضمان »، وبالقوة التفاوضية لدى عملاء المصارف خاصّة .

الكلمات المفتاحية: اقتصاد، مصطلحات، إسلامية، مخاطرة، عائد، مصرف.

Abstract :

The Holy Qur’an, as an encyclopedia of human life, is not limited to spiritual dimension, but supports it with economic transactions carried out by institutions according to its strategies, structures and leadership principles. From each economic field, technical specializations are branched out formulating idiomatic tools. Scientific mastery does not happen without specifying what they are. There is no meaning for ideas to be synonymous or contradictory, in absence of agreement on the nature of the terms, their meanings and their intentions. The need to clarify the terms becomes more urgent when their sources are the Great Qur’an and the honorable Prophet‘s Sunnah. In this context, the researcher seeks to study Islamic economic terminology to address the obvious differences between linguistic definition and idiomatic definition, as well as the common errors at the applied level, according to the methodologies of induction and analysis.

The researcher reached a number of conclusions and recommendations related to the terminology (power, debtors،term…etc.),to Prophet’s hadith “income is against guarantees” and to bargaining power for bank customers in particular.

Key words : Economy, terminology, Islamic, risk, return, bank.

مقدمة:

1. **موضوع البحث:** دراسة المصطلحات الاقتصادية الإسلامية باعتبارها أدوات ضرورية لتأسيس مبادئ الإدارة والحوكمة والقيادة ... الخ
2. **مشكلة البحث:** تتمثل مشكلة البحث في الاختلافات البيّنة بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي والأخطاء الشائعة على المستوى التطبيقي.
3. **أهداف البحث:** يهدف البحث إلى دراسة المصطلحات الاقتصادية كما وردت في المعاجم اللغوية والمراجع الاصطلاحية الإسلامية لمعالجة الأخطاء الشائعة لغةً واصطلاحًا والتمهيد للموسوعة البحثية.
4. **المنهج:** اتبع الباحث في هذا العمل المنهجين التاليين:

4.1. المنهج الاستقرائي بدراسة الآية والوصول، من خلال تقاطع التفاسير، الى إظهار القاعدة الكليّة التي يمكن الاستفادة منها في المحال الاقتصادي ويتجلى المنهج من خلال:

- اختيار مراجع التفاسير وفق المعايير التالية: العمق لغةً واصطلاحًا ومعنًى(تفسيري ابن عاشور والزمخشري)، البعد الفقهي من خلال أقوال الفقهاء واختلافاتهم وأدلتهم (ابن كثير)، التفسير الميسّر المختصر واعتماد المرجّح(السعدي) وتفسير القرآن بالقرآن وبالسنّة النبويّة الشريفة (الطبري)
- استقراء التفاسير والنظر في تقاطعاتها لترجيح التفسير محل التقاطع والأخذ بالبيانات التفسيرية المتجانسة مع التقارير العلمية المعتمدة.

4.2. المنهج التحليلي من خلال تحليل التفاسير لاستجلاء تقاطعاتها واختلافاتها من جهة ومقارنتها بالتعريف اللغوي من جهة أخرى.

5 . **هيكلة البحث:** يحتوي على:

أ- ملخّصِ البحث.

ب- مقدّمةِ البحث في موضوعه، أهدافه، منهجيته، أهميّته، حدوده والدراسات الأخرى ذات العلاقة.

ت- البحثِ مفصّلٍ في تسعة مباحث:

المبحث الأول: المغرم ، المبحث الثاني: المغنم، المبحث الثالث: المرغم، المبحث الرابع: الأجل والمقدار

المبحث الخامس: مصطلحات التجارة ، المبحث السادس: الاقتصاد، المبحث السابع: الحارث والزارع

المبحث الثامن: المدينون ، المبحث التاسع: النفل والفيء

ث- النتائج والتوصيات

6. **حدود البحث:**

لا يتبع الباحث المنهج الاستنباطي في المجال الفقهي قطعًا لعدم الاختصاص، وفي المجال الاقتصادي أيضا، قدر الإمكان، حتى لا يُحمّلَ الآية معنى اقتصاديا لا تحمله بل يعتمد تقاطع التفاسير البيّنة لإظهار البعد الاقتصادي.

7. الدراسات السابقة

(عبد الرزاق وورقية، 2008،التطور المصطلحي في الاقتصاد الإسلامي)[1]: عرّف الباحث لفظي "المصطلح" و"الاقتصاد"ثمّ بيّن وظائف المصطلحات وذكر أن تطور التأليف الاصطلاحي واكب تطور النشاط الاقتصادي وفق أربعة مسارات من بينها التأصيل من الكتاب والسنة. لكن الباحث اعتبر المصطلحات ألفاظا "تواضَعَ" عليها الفقهاء ولعلّه يقصد المواضعة للدلالة على المشاركة في ضبط ماهية الألفاظ.

(البعلي، 2009،)[2] : قدّم الكاتب تعريفات عدّة من بينها التبادل، والتسعير ثمّ ذكر أهم أدوات التحليل الاقتصادي هما التجربة التاريخية والإحصاء. ولقد خلص الى تعريف الاقتصاد الإسلامي. لكن الكتاب يعوزه البعد التطبيقي حيث هيمن البعد الوصفي في تقديم دراسة الجدوى.[3]

(رفيق المصري، 2010)[4] : طرح مصطلح تعظيم المنافع كمعيار للرشاد مستشهدا بقول ابن تيمية ثم ضرب مثلا من خلال إنماء مال اليتيم. كما استشهد بقوله في بيان جواز تعظيم الأثمان والأرباح والأجور.

المصطلحات الاقتصادية الإسلامية

يُعدُّ تحديد المصطلحات أساسا منهجيّا، بالتالي وجب تحديد الماهية اللفظية قبل المعالجة الاقتصادية.

المبحث الأول: مصطلح المغرم

المطلب الأول: التعريف اللغوي: غَرِمَ غُرْمًا، وَغَرَامَةً أي أُلزِم ما لا يجب عليه.وغرِم الدَّيْن معناه أدَّاه عن غيره. وغَرِمَ في التجارة: خسِرَ والغُرْمُ: ما ينوبُ اَلإِنْسانَ في ماله من ضرر. والغَارِمُ :الذي يلتزم ما ضَمِنه وتكفَّل به.[5]

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي في القرآن الكريم والسنة الشريفة

قالتعالى:﴿ أَمْ تَسْئَلُهُمْ أَجْرًا فهُمْ مِنْ مَغْرَمٍ مُثْقَلُونِ ﴾(الطور;38)

وقال أيضا:﴿ وَمِنَ الأَعْرَابِ مَنْ يَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ مغْرَمًا﴾(التوبة;99)

فسّر ابن عاشور اللفظ الوارد في آية الطور بما يُفرض على أحد من عوض يدفعه. والمُثقل المُحمَّل بشيء ثقيل وهو هنا مستعار لمن يطالب بالدفع. ووجه الاستعارة في عسر الأداء شبيه بثقل الحمل.[6] وعرّف اللفظ الوارد في آية التوبة بما يُدفع من مال قهرا أو ظلمًا كالإتاوات المالية.وفسّر صاحب الكشاف اللفظ الوارد في سورة الطور بالتزام الإنسان ما ليس عليه

---

1 (2008) Abderrazak Ourkia https://prod.kau.edu.sa التطور المصطلحي في الاقتصاد الإسلامي، ص562-564 شوهد في جانفي2021

2 أصول الاقتصاد الإسلامي،(2009) ، ص240 شوهد في https://islamsyria.com › show Library

3 مرجع سابق ص 241

4 (2010) https://iei.kau.edu.sa › Files الإعجاز الاقتصادي في القرآن الكريم ،ص129-130 شوهد في جانفي 2021

5 قاموس ومعجم المعاني - قاموس عربي عربي(2021) https://www.almaany.com.

6 ابن عاشور، محمد الطاهر،تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ج27، ص 75 -76

فزهّدهم ثقله عن إتباعك.[1] وعن اللّفظ الوارد في الآية 99 غرامة وخسران. والغرامة ما ينفقه المرء وليس يلزمه.[2] وأوجز ابن كثير في تفسيره قائلا:المغرم أدنى شيء يتبرمون منه لأنّه يشق عليهم.[3] وفي سورة التوبة هو غرامة وخسارة.[4]وقال السعدي عن اللفظ الوارد في الآية 99 هو الخسارة والنقص لا يؤديهما إلا كرها.[5] وفي سورة الطور "المغرم" أن يلتزم الإنسان بدفع المال جبرا. والثقل العجز عن الأداء. [6]وقال الطبري عن مغرم المشركين طَاعَة اللّه وأداء المال فَهُمْ مِنْ ثِقَله عليهم لَا يَقْدِرُونَ عَلَى إِجَابَة الرسول. وعن اللفظ الوارد في آية التوبة يقول: يعني غُرْمًا لَزِمَهُ لَا يَرْجُو لَهُ ثَوَابًا وَلَا يَدْفَع بِهِ عِقَابًا.[7]

المطلب الثالث:مقارنة التفاسير والاستدلال اللّغوي: تقاطع ابن كثير من جهة مع صاحب الكشاف في اعتبار المغرم غرامة،ومن جهة أخرى مع السعدي في اعتباره خسارة. وتقاطع ابن عاشور مع الطبري في اعتبار الالتزام بالدفع مطلقا لا يكون للغير بالضرورة وهو حال الغرامة. لكن الطبري أدرج الى جانب المعنى المادي للمغرم (النفقة)المعنى التعبدي والعقائدي (الطاعة والتوحيد) ورادفه بالغرم إذ لا نفع فيه بجلب منفعة أو بدفع ضرر. واعتبر ابن عاشور المقصد متأرجحا بين تغيير الحال من جهة (أقول هو المحمود كصرف الإتاوات العادلة النافعة في مصارف الخير) والعد والحساب من جهة أخرى (وهو المذموم). وهذا العدّ يُحمل على وجه الخسارة مجازا لما فيه من الإلهاء عن ذكر الله كما في قوله تعالى في سورة "الهُمزة" بالتالي فان تقاطع التفاسير يفضي الى اعتبار المغرم غرامة وخسارة.

المطلب الرابع: التحليل الفني:المغرم أن يلتزم الإنسان ما ليس عليه من الإنفاق أو هو ما يفرض على أحد من عوض يدفعه وهو غرم أي حمالة يتحملها الغارم كما في سهم الزكاة إذْ "الغارمين" المدينون الذين ضاقت أموالهم عن أداء ما عليهم من ديون. واعتُبِرَ الأجر من المغرم إذ فيه عبئ ويكون هذا من جهة الدافع. أما من جهة القابض فهو كسب محلّ السعي والأخذ.بالتالي لدينا:

المغرم (عبئ نقدي، تكلفة، محل دفع) ≠ (مكسب، إيراد، محل قبض)

ولكن ما المقصود بالعبء النقدي؟ هل الدَّيْن عبء؟ هل المعنى القرآني يترادف مع المعنى المحاسبي؟

وجوابه بتوفيق اللّه هو: العبء النقدي مبلغ محلّ دفع بقطع النظر عن طبيعته. فقد يكون دَيْنًا أو بدلا لعيْن أو نظير عمل كأجر. فهو غُرم دون أن يكون بالضرورة ذا ثقل على المدين. ووجه الثقل، إن وُجد، يكون في العسرة أو الظلم أو أدنى من ذلك كالإلزام النقدي دون بيان مردّه سوء التصرف. وان كانت علّة الثقل واضحة في الظلم فإنها كامنة أيضا في القوانين القاصرة من ذلك مثلا تعميم الدعم الغذائي والصحي في حين أن الفقراء أولى. وكذا الحال في الإلزام دون بيان لسوء تصرّف كأن تُجْبَرَ على دفع سعر مشط مرد غلائه سوء إدارة الإنتاج في اليد والآلة وغيرها من الأصول، بالتالي فان المعنى القرآني للمغرم الذي هو العبء النقدي أوسع من التعريف المحاسبي حيث لا يشمل الدَّيْن ويقتصر على ما يدرج في التكلفة.

---

1 الزمخشري أبي القاسم جار اللّه محمود لن عمر الخوارزمي،(د.ت)، لكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، دار المعرفة، بيروت لبنان، المجلد 4، ص26

2 مرجع سابق، المجلد2، ص209

3أين كثير الدمشقي، الحافظ، تفسير القران العظيم، (ج4، ص 281) دار الكتب العلمية طبعة جديدة منقحة مصححة بيروت،(2006)

4 مرجع سابق، ج2، ص363

5عبد الرحمان السعدي ' تفسير كلام المنّان، ج3، ص 286

6 مرجع سابق ج7، ص 198

(2021) 7 https://www.alro7.net › aya

رسم بياني رقم1: اصطلاح "المغرم" بين القرآن والمحاسبة

التعريف المحاسبي للمغرم	التعريف القرآني للمغرم	
تكلفة	دين	تكلفة
المغرم	المغرم	

المصدر: من تصور الباحث استندا لمصطلحات القرآن الكريم والسنة النبوية، المعيار المحاسبي التونسي رقم 1 ومبادئ المالية الإسلامية

أمّا مزاوجة الغرم بالغنم فهذا مبدأ أساسي في المالية الإسلامية حيث يرتبط الخراج بالمخاطرة وينعدم بانعدامها وإلا مُنِع شرعًا. وأصل المبدأ ما روي عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «أنّ رجلا ابتاع غلاما فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم ثم وجد به عيبا فخاصمه إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فرد عليه، فقال الرجل: يا رسول الله قد استغل غلامي، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم:«الخراج بالضمان» .[1] والمعنى،أنّ على المشتري تحمل تلف الأصل بعد قبضه. ويؤيد هذه القاعدة: ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ربحِ ما لم يُضمن »[2]. ولئن أشكل هذا الحديث في وجود حديث الشاة المصراة الذي رواه البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «لا تُصرّوا الإبل والغنم.فمن ابتاعها بعْدُ فانه بخيرِ النَّظَرَيْن بعد أن يحتلبها. إن شاء أمسك وان شاء ردها وصاعَ تمر [3]»فلا تعارض، حيث اعتبر الحافظ ابن حجر أن صاع التمر المأمور برده مع المُصراة إنَّما هو عِوضٌ عن اللبن الذي كان موجودًا في ضرع المصراة وقت العقد فهو هو جزء منها كأحد أعضائها وليسعن اللبن الحادث بعد الشراء، فخراج المشتري إنَّما هو الحادث بعد العقد والقبض.[4] وّحجة وجود اللبن قبل العقد ما دلّ عليه اللفظ إذ يعني ربط الضرع لجمع الحليب.

المبحث الثاني: المغنم

المطلب الأول: التعريف اللغوي: غنِمَ يَغنَم، غَنْمًا وغَنيمةً، أي ربح ونال.والغُنْمُ ما يُؤخذ قهرًا أو عنوة. والغُنْم بالغُرْم مثل يُضرب لمن يتحمَّل الضَّرر أو الخسارة مقابل الرِّبح.[5]

المطلب الثاني:التعريف الاصطلاحي في القرآن الكريم والسنة الشريفة

قال تعالى:﴿ تَبْتَغُونَ عَرَضَ الحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اَللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ ﴾(النّساء; 93).

وقال سبحانه:﴿سَيَقُولُ المخَلَّفُونَ مِنَ الأَعْرَابِ إذا اِنْطَلَقْتُمْ إلىَ مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ...﴾(الفتح ; 15)

وقال أيضا:﴿ وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً يأْخُذُونَهَا وكَان اَللهُ عَزِيزًا حَكِيمًا 19 وعَدَكُمُ اللهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لكُمْ هَذه وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنْكُمْ وَلِتَكُونَ آيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ وَيَهْدِيَكُمْ صِراطًا مُسْتَقِيمًا 20 وأُخْرَى لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا قدْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا وَكَانَ اَللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا 21﴾(الفتح;19-21).

1سنن أبو داود ,باب البيوع، الحديث رقم 284/3 https//ferkous.com

2 سنن الترمذي كتاب البيوع، الحديث رقم 1232 https://islamweb.net › library

3 صحيح البخاري، الحديث رقم 2004 ص 519

4فتح الباري 362/4 https://ketabonline.com books

5قاموس ومعجم المعاني سبق تخريجه

يقول ابن عاشور عن اللّفظ الوارد في الآية 99هو جمع غنيمة ولم يعرّفها هنا.[1] وعن الآية 15 يرى أنّ اللّفظ استعمل مجازا كناية على عزوة خيبر ليفيد الخروج إليها مع النصرة إذ جعلها اللّه غنيمة لأهل بيعة الرضوان.[2] وعن الآية 19 يقول: هي ارض خيبر وأنعام ومتاع وحوائط واعتبرها "كثيرة" لتعدد نوعها.[3] وعن الآية الموالية قال هي مغانم أخرى.[4] ويرى صاحب الكشّاف عن آية النساء الغنيمةَ الحطامُ.[5] وعن لفظ الآية 15 هو غنائم خيبر.[6] وعن لفظ الآية 19 أعاد التفسير وزاد بأن قال: خيبر ارض ذات عقار وأموال[7] وعن الآية 20، هو ما بقي من مغانم للمؤمنين الى يوم القيامة.[8] وأورد ابن كثير في تفسير الآية 93 قول ابن عباس في الغنيمة بوصفها رزق حلال.[9] وعرّف لفظ الآية 15 بأنها مغانم خيبر لأهل الحديبية.[10] وعن الآية 19 هي الخير العام المتصل بفتح خيبر وكانت أرضا ذات عقار وأموال وفتح سائر البلاد والعز والنصر في الدنيا والآخرة.[11] وعن الآية الموالية هي جميع الغنائم الى اليوم.[12] وأما السعدي فقد اعتبر اللّفظ الوارد في آية النساء الثواب الجزيل الباقي.[13] وعن الآية 15 المغانم غنائم. وعن الآية 19 هي غنائم خيبر لأهل الحديبية جزاءً لهم.[14] وعن الآية الموالية هي كل غنيمة الى يوم القيامة.[15] وفسّر الطبري لفظ لآية99 قال: يَعنِي الله رِزْقَه وَفَوَاضلَ نِعَمه. وفي تَأْوِيل الآية15هي مَا أَفَاءَ اللَّه مِنْ غَنَائِم خَيْبَر لأَهْل الْحُدَيْبِيَة عِوَضًا مِنْ غَنَائِم أَهْل مَكَّة. وعن قَوْله:{وَمَغَانِم كَثِيرَة} هي أَمْوَال خَيْبَر لِأَهْلِ بَيْعَة الرِّضْوَان. وأمّا عن قَوْله:{وَأُخْرَى لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا} أي وَعَدَكُمْ رَبّكُمْ فَتْح بَلْدَة أُخْرَى.[16]

المطلب الثالث: مقارنة التفاسير والاستدلال اللّغوي: تقاطعت التفاسير في اعتبار الغنم مكسبا حسيّا هو المال بأصنافه كما قال ابن عاشور والطبري ومثال العقار ضربه صاحب الكشاف. وأضاف ابن كثير بقوله هو الرزق فتقاطع هنا مع الطبري الذي زاد الفضل والرزق. ثم عمّم فوصف المغنم بالخير كله والتقى مع السعدي في تجاوز المعنى الحسّي بأن ضمّنا في معنى الغرم الرّفعة والعزّة، بالتالي فان المعنى الاصطلاحي للغنم هو المكسب الحسيّ أي المال بأصنافه، وأما اعتبار الخسارة مقابلا للغنم في التعريف اللّغوي والاستدلال بالمثل "الغُنْم بالغُرْم" ففيهما قصور اصطلاحي من زاوية المالية الإسلامية لإهمالهما عنصر الشك المحمول على المخاطرة.

1 التحرير والتنوير، ج5، ص166-168، سبق تخريجه
2 مرجع سابق، ص166-167
3مرجع سابق، ج25،ص173-176
4مرجع سابق، ص 176 -177
5 الكشّاف، ج1، ص 555)، سبق تخريجه
6 مرجع سابق، (ح3، ص545-546
7مرجع سابق، ح3، ص546
8 مرجع سابق، ح3،ص546)
9تفسير ابن كثير، (ج1، ص 517 -516 ، سبق تخريجه
10 مرجع سابق، ج4، ص172
11مرجع سابق، ص174-173
12 مرجع سابق، ص174
13 تفسير السعدي، (ج2، ص 133، سبق تخريجه
14 مرجع سابق، ج7،ص104
15مرجع سابق، ص104

16https://www.alro7.net › ay (2021)

المطلب الرابع: التحليل الفني: المغانم أموال متحصل عليها في جميع أصنافها كالعقارات والنقود وكلّ ذي منفعة.ومغانم الدنيا معجّلة فانية. وأمّا مغانم الآخرة فهي مؤجلة باقية.بالتالي فانّ تعجيل الأموال أو تأجيلها جائز. فقد يُعجّل النقد وتؤجل السلعة وهذا سَلَمٌ وقد يكون العكس وهذا بيع بأجل. والغرم المقابل للغنم لا يعني تحقق الخسارة بل إمكانية حدوثها. لان وقوعها يعني نزولها من موضع الشك والتحوّط الى منزلة الواقع واجب التحليل والاستدراك. والضمان مصطلح أوسع من الخسارة. فقد يكون كذلك في البيع والاشتراء إذ هي نتيجة تجاريه. وقد يكون الضمان عبئا كإصلاح عطب أو تعديل عيب وقد يكون سداد ديْن، فمصطلحا الضمان والشك محمولان على المخاطرة وما احتمال الخسارة إلا وجه من وجوها.

المبحث الثالث: المرغم

المطلب الأول:التعريف اللغوي:رَغِمَ أو رَغَمَ رَغْمًا، ومَرْغَمًا أي ذَلَّ.ورغَمَ أَنْفُه أي لَصِقَ بالتُّرَاب. وما لي مَرْغِمٌ أي لا منْع ولا دَفْع. ومُراغَمَ: الحِصن والملجأ.[1]

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي في القرآن الكريم والسنة الشريفة

قال الله تعالى:﴿ **وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً**﴾**(النساء;99)**

اعتبر ابن عاشور المرغم من الرغام أي التراب. وقد يكون من راغم غيره أي غالبه بمعنى يجد مكانا يستقر فيه ويغلب. وعطف السعة في حال التأويل الأول عطف للتفسير (أحسبه يعني سعة التنقل والسفر) وفي الحال الثاني عطف ملائمة في الراحة ورضا النفس (أحسبه يعني فسحة المكان والنفس).[2] وأورد ابن كثير قول ابن عباس هو التحول من أرض الى أرض وقول الثوري التزحزحً عما يكره.والظاهر عند ابن كثير، أن المقصود هو المنع الذي يتحصن به ضدّ الأعداء. وعرّف "السعة" بالرزق.[3] ويقول الزمخشري: مراغما مهاجرا ومفارقا قومه على رغم أنوفهم.[4] ويعتبر السعدي أنّ في هذه الآية حثّ على الهجرة لما فيها من مصالح الدِّين والسعة في الدنيا إذ المراغمة اسم جامع لكل ما فيه إغاضة لأعداء الله واستشهد بحال الصحابة المهاجرين. ويقول الطبري المراغم مَنْ يُفَارِق أَرْض الشِّرْك وَأَهْلهَا هَرَبًا بِدِينِهِ إِلَى أَرْض الْإِسْلَام وَالْمُؤْمِنِينَ ولهم سَعَة فِي أَمْر دِينهمْ.[5]

المطلب الثالث: مقارنة التفاسير والاستدلال اللّغوي: تقاطع ابن عاشور من جهة مع ابن كثير في اعتبار المرغم التحصن، ومن جهة أخرى مع الزمخشري والطبري في اعتباره الهجرة حسًّا وقد أضاف صاحب الكشاف الهجرةَ معنًى (هجرة القوم) وفي كليهما كُرهُ. بالتالي جمعت التفاسير التعريفين اللغويين باعتبار المرغم هجرة للاستقرار والمنع على كُره. والسعة فسحة المكان عند ابن عاشور والطبري وزاد الأول النفس والثاني الدِّين واعتبره ابن كثير الرزق ولم يتعرض له الزمخشري هنا وعمّم السعدي لتكون دينًا ودُنيَا.

المطلب الرابع: التحليل الفني: في اللفظ معنى ماديٌّ هو الاتقاء من المكروه، وآخر مجازي يُقصد منه الأرزاق يسعى إليها المهاجر كارهًا. ولقد زادت الهجرة بفعل العولمة الاقتصادية خاصة بين الدول ذات التكتل الاقتصادي. وما يزيد في قوة

1قاموس ومعجم المعاني سبق تخريجه

2 التحرير والتنوير، ج4 ص180-181، سبق تخريجه

3 تفسير بن كثير، ج1، ص 519-520 ، سبق تخريجه

4 الكشاف، ج1، ص557 ، سبق تخريجه

(https://www.alro7.net 20215)

تدفق العمالة التدهور الاقتصادي والاجتماعي وهذا ما حصل في تونس مثلا بعد الثورة حيث أفاد تقرير التنمية البشرية للعالم العربي في 2016 أن تونس تأتي في المركز الثاني عربيا من حيث هجرة الأدمغة إلى الخارج. والمستمرون أيضا يبحثون عن أنسب نُصْبِ اقتصادي بمعيار المردودية وذلك بنقل الصناعات نحو البلدان ذات اليد العاملة الرخيصة و/أو المواد الأولية البخسة وان كانت هذه الصيغة في تراجع بحكم تحوّل الصناعة من شكلها التقليدي الى شكلها التكنولوجي القائم على المكننة ثم الروبوتات. كما لا حضنا في العقود الأخيرة هيمنة معيار "الجنة الضريبية" في تنقل المستثمرين حيث يسعون الى تقليب المال حيث يكون النظام الجنائي اقل حدّة. كما أنّ المبالغة في الإضرابات المهنية كما حصل مثلا في تونس بعد الثورة تسبب في تدهور الاستثمار المباشر الخارجي وتحوله الى بلاد أخرى حيث تجاوز عددها 35000 إضرابا في اقل من سنتين والذي اعتبره الباحث في العلوم السّياسيّة Jeremy Jennings سببا رئيسيا لنزوح المستثمرين لعلهم يرغمون.[1]

البحث الرابع: الأجل والمقدار

المطلب الأول: التعريف اللغوي: مِقْدارُ الشيءِ مثلُه في العدد أَو الكيل أَو غيرهما.فهو على قَدْره أي وافقه وساواه.وقَدّرَ فلانٌ: تمهَّلَ وفكَّر في تسوية أمْرٍ وتهيئته.

وأَجِلَ: تأَخَّر.وأَجَّلَ يُؤجِّل، تأجيلاً حدَّد الشيء فهو مؤقّت بوقت يُحَدَّدُ لانتهاء الشيء أَو حُلُولِهِ. واستأجلَ يستأجل، استئجالاً، طلب تأجيل الدَّيْن أي تأخيرَه.[2]

المطلب الثاني:التعريف الاصطلاحي في القرآن الكريم والسنة الشريفة

قال الله تعالى:﴿ **وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ**﴾**(الرعد: 9)** وقال أيضا:﴿ **كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى**﴾**(الرعد :2)**

عرّف ابن عاشور الأجل المسمى في الآية 2 بالمدة المعيّنة، [3] وفسر المقدار في الآية 9 بالعلم والتفصيل فلا شيوع ولا إبهام[4].وفسّر ابن كثير الأجل في الآية 2 بقيام الساعة. [5] ولتفسير لفظ الآية 9 أورد قول قتادة الذي رادفه بالوقت المعلوم. وقال الزمخشري المقدار أي قدر واحد لا يتجاوزه ولا ينقص عنه.[6] واعتبر السعدي الأجل المسمى وقتا محددا. وعن الآية 9 المقدار بمعنى لا يتأخر ولا يتقدم، لا يزيد ولا ينقص.[7] وفسّر الطبري اللفظ الوارد فيا لآية 2 بأنّهِ وَقْتٌم عْلُوم، والّلفظ الوارد في الآية 9 بأنه لَا يُجَاوِز شَيْء مِنْ قَدْر الله عَنْ تَقْدِيره.[8]

المطلب الثالث: مقارنة التفاسير والاستدلال اللّغوي: تقاطعت التفاسير في تعريف الأجل بالوقت المحدد أو المعلوم بلفظ الطبري ما عدا ابن عاشور حيث رادفه بالمدة وهنا اختلاف لا يستهان به في المجال المالي: فأن نقول الأجل ثلاثة أشهر ليس كقولنا الأجل في نهاية ثلاثة أشهر وهذا قول ابن كثير ووافقه السعدي حيث اعتبر المنتهى توقيتا محددا وان

1 ألفة قدارة ،الإضرابات التي صارت في تونس ما بعد الثورة" ، مجلة الصدى، (2013). https://essada.net

2قاموس معجم المعاني سبق تخريجه

3التحرير والتنوير , ج13، ص 81 ، سبق تخريجه

4 مرجع سابق، ص 98

5تفسير بن كثير،ج2، ص 470، سبق تخريجه

6 الكشاف، ح2، ص 349 سبق تخريجه

7 تفسير السعدي، ج4، ص 93 سبق تخريجه

8https://www.alro7.net › ay

لم يسمّه ولكنه قصده حين أشار الى يوم القيامة وهو المؤقت عند الله وتفرد بمعرفته كما في الآية 187 من سورة الأعراف، وصاحب الكشاف لم يتعرض للأجل هنا، وأما المقدار فقد اجمعوا على كونه قدْر الشيء المحدد فلا زيادة ولا نقصان، وهذا حال الكيل مثلا ولا تقدم ولا تأخر وهذا حال الأجل. وهنا دقة من السعدي كأنه يريد القول بأن الأجل يدخل في المقدار. لكن ابن كثير خالف حين فال أن المقدار أجل وهو ما لا نراه كما لم يره أصحابه الأربعة إذ الأجل حالة من أحوال المقدار حيث ضبطه وقياسه في الزمن ويتعداه الى الضبط في المساحة والوزن وغيرهما مع إشارة هامة من الطبري بتقديم التدبير والتقدير في تحديد ماهية المقدار وهنا استشراف. وزاد ابن عاشور فنزع عن الضبط صفة الشيوع والإبهام وأحسبه يعني المعلومية لرفع الجهالة ومن ثمة الغرر.بالتالي فان التقاطع يقضي الى الاعتبار الأجل بالوقت المعلوم والمقدار ضبط وقيْس للاستشراف.

المطلب الرابع: التحليل الفني: يمثل تحديد الأجل مرجعا للتدبير والضبط والمتابعة ماليا وإداريا. والأجل هو منتهى المدة، فالقول بان الأجل هو المدة لا يصح لأنها مجموعة آجال ممكنة، وتحديد الأجل معناه تحديد آخر الفترة، فإذا كانت فترة الإمهال شهر فمعنى ذلك أن للمدين مثلا 30 أجلا ممكنا لخلاص الدّين إن كان الحساب بعدد الأيام وله أن يسدد قبل ذلك. فان تم الاتفاق على حلول الأجل بعد 30 يوما فليس للمدين أن يتجاوزه . فمن الخطأ حينئذ القول بان الأجل شهر لان الشهر هنا مدة ويترتب عنه أننا نمدّد في المدّة وليس في الأجل فيتولد عن التمديد أجل جديد ومجموعة أيام أخرى يمكن خلاص الدين خلالها. وتحديد الأجل بالاتفاق يمنع التنازع وهذا مقصد شرعي عظيم، فلكل اجلٍ ربحٌ لطرف وتكلفة للطرف الآخر وجب التفاوض عليه عند التعاقد ثم يُشْفعُ بحسن القضاء والاقتضاء دِينًا وأخلاقا. والمقدار أجل عند ابن كثير حالة خاصة لأنّه مقدار زمني وليس كل مقدار أجل.

مثال تطبيقي: محل عقد المرابحة:آلة، ثمن البيع: 120.000د بنسبة ربح أصلي8%، الأجل: نهاية شهر

نسبة ربح التأجيل: 2 % أو3 % في حال التمديد بـ 15 يوما.

المعالجة الماليّة والشرعية تتمحور حول:

1 --حساب الربح في حال الأجل الأول

2-حساب الربح في حال الأجل الثاني واستنتاج التكلفة الإضافية.3-بيان الموقف الشرعي من هذه الزيادة

المعالجة: أ- ضوابط تمهيدية:

- يمكن احتساب الدين الدوري باعتبار الأداء على القيمة المضافة أو من دونه فلا تأثير ما دامت النسبة المالية متجانسة في البسط والمقام:

مدة استخلاص ديون العملاء = ديون مدينة " أ.ق.م" / قيمة البيوع بأجل " د.أ.ق.م" / 360 يوما

بعدد الأيام

ومنه لدينا: ديون مدينة = مدة الاستخلاص * قيمة البيوع بأجل / 360 يوما

- قاعدة الربح الأصلي هي تكلفة الأصل "د. أ.ق.م' القابل للطرح. فان لم يُطرح أُدرج في التكلفة.

–الربح الحال لا يجر ربحا شرعيا الا إذا اسْتُثْمِرَ فوجب عدم إدراجه في قاعدة ربح التقسيط(ق.ر.ت).

ب-المعالجة المالية: 1-في حال الأجل العادي:

دين مدين "د.أ.ق.م"=المدة * قيمة البيع بالأجل د.أ.ق.م/360يوما=(360/30) *20.000=10.000د

ق.ر.ت=10.000د/ (1+8%)=59,26د أو بطريق أخرى الربح الحال الشهري=8889 /12=740,7

ق.ر.ت=10.000-740,7=9259,26ربح التقسيط الشهري=9259,26 *2% /12 =15 ,43

ربح التقسيط سنويا= 15,43* 12 مرة = 85,19د الربح الإجمالي =8889 +185,19 = 9074,07 د

2- في حال التمديد:

دين د.أ.ق.م=(360/45)*20.000د=15.000دق.ر.ت=15.000 د/(1+ 8%) =13888,89

ربح التقسيط شهر ونصف=13888,89 * 3% * (45/ 360)=52,08 د

ربح التقسيط سنوي= 52,08 *8=16,67 د الربح الإجمالي= 8889د +416,67د =9305,56 د

فيما يلي حساب مفصّل مع اعتبار:

- ث.ج د اق م: ثمن جملي دون " أ.ق.م "مع ربح التقسيط والربح ا الأصلي

- ر.ح.س: ربح حال سنوي

3- تسبّ التمديد في زيادة التكلفة بمقدار 231د وهو الفارق في الثمن وهي جائزة شرعا إن كان العميل مُخيّرا مسبقا بين: الدفع الفوري فلا يتحمل إلا الربح الأصلي بنسبة 8%، أو الخلاص في الأجل العادي فيتحمل الربحين: الحال بنسبة 8%وبالتقسيط بنسبة 2% دون ربح مركب أو بانتهاء 45 يوما فيزيد ربح التقسيط بـ231د.

أمّا إن كان الأجل المتفق عليه عاديا ثم عجز العميل عن السداد حينها، فطلب إمهالا بِـ15 يوما فهذه الزيادة ممنوعة شرعا لأنها ربا النسيئة فوجب الإمهال أي الانظار، ودليل ذلك قوله تعالى:﴿ ﴿ **وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾(البقرة ; 280).

						نسبة				ن.ربح تقسيط	ن.ربح تقسيط
		ن. ربح حال			مدة أولى	ا.ق.م		مدة ثانية		30يوما	45يوما
		8%			30	19%		45		2%	3%
أجل	تكلفة	ر.ح.س	ثمن د,أق,م	ا,ق,م,	ث,م,ا,ق,م	ق, رت	دين دوري	ربح تقسيط	ربح جملي	ث ج د ا.ق.م	
عادي	111111	8889	120000	22800	142800	9259,26	10000	185,19	9074,07	**120185**	
ممدّد	111111	8889	120000	22800	142800	13888,89	15000	416,67	9305,56	**120417**	
								زيادة		الفارق	
								231		231	

البحث الخامس: مصطلحات التجارة

المطلب الأوّل: التعريف اللغوي: الشَّاري هو المشتري والشَّاري البائع. نقول شَراهُ شِرًى أي باعَهُ.والشِراء مصدر شَرى أي دفع الثمن وأخذ السلعة. والبَيع مصدر باعَ جمْعه بُيوع حيث يلتزم البائع بالتنازل عن ملكيّة شيء ويلتزم فيه المشتري بدفع ثمنه. والابتياع والبيع من الأضداد.ونقول اِبْتَاعَ لَهُ البَضَائِعَ: نَابَ عَنْهُ فِي شِرَائِهَا. [1]

1 قاموس ومعجم المعاني، سبق تخريجه

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي في القرآن الكريم والسنة الشريفة

قال الله تعالى:﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اِشْتَرَوْا الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ ﴾(البقرة; 15) وقال:﴿إِنَّ اَللَهَ اِشْتَرَى مِنَ المُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وأمْوالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ اَلْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اَللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقّا فِي التَّوْراةِ وَالإنْجِيلِ والْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمْ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وذَلِكَ هُوَ اَلْفَوزُ اَلعَظِيمُ ﴾(التوبة ; 112)

وقال تعالى:﴿وَأَسَرُّوهُ بِضَاعَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَعْمَلُونَ. وَشَرَوهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّاهِدِينَ وَقَالَ الَّذِي اِشْتَراهُ مِن مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَى أَنْ يَنفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا﴾(يوسف; 19-21)

يفسر صاحب الكشاف الاشتراء في الآية الأولى بأنّ فيه إعطاء بدل وأخذ آخر وهذا استبدال. والربح فضل على رأس المال والتجارة صناعة فيكون الربح من شراء فبيع. ويرى الزمخشري إسناد الخسران الى تجارتهم وليس لأصحابها إسنادا مجازيا بان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كما تلبست التجارة بالمستثمرين.[1] ويقول عن اللفظ الوارد في الآية الثانية أنّ الله مثّل إثابتهم بالجنة على بذلهم أنفسهم وأموالهم في سبيله بالشروى وأعلى لهم الثمن. وروي أن الأنصار حين بايعوا رسول الله على العقبة قال عبد الله ابن رواحة اشترط لربك ولنفسك ما شئت، قال صلى الله عليه وسلم: " اشترط لربي أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا واشترط لنفسي أن تمنعوني مما تمنعون منه أنفسكم". قال فإذا فعلنا ذلك فما لنا قال(ص): " لكم الجنة ". قالوا ربح البيع لا نقيل ولا نستقيل.[2] ويقول عن آيتي سورة يوسف: أسروه أي أخفوه من الرفقة وقيل أخفوا أمره، وبضاعةً نصب حال أي مالا لتجارة.وشروه باعوه. وبخس أي ناقص القيمة أو ناقص العيار. ومعنى "معدودة" قليلة تُعدّ عدّا ولا توزن. واشتراه معناه دفع ثمنا ليحصل عليه أي ابتاعه.[3] وقال السعدي عن الآية الأولى: اشتروا أي بذلوا في السلعة الأموال وجعل الهدى الذي هو سبيل الصلاح بمنزلة الثمن فبذلوه رغبة في السلعة التي هي الضلالة فهذه تجارة خاسرة.[4]واعتبر في آية التوبة أن الله اشترى بنفسه الكريمة من المؤمنين أنفسهم وأموالهم فهي السلعة المبيعة وأحب الأشياء للإنسان والعوض أكبر الاعواض جنات النعيم. وصفة العقد والمبايعة بان يبذلوا لله نفوسهم في جهاد أعدائه لإعلاء كلمته وهو عقد صدر من الله مؤكدا بأنواع التأكيدات بأن الوعد موثق في أشرف الكتب التي جاء بها الرسل أولو العزم. وجرى العهد والتبايع على يدي أشرف الرسل رسول الله (ص).[5]وعن آيتي سورة يوسف يقول **السعدي** جعل السيارةُ يوسفَ ضمن بضاعتهم فلما جاء إخوته اشتروه واستوثقوا منهم فيه. ولم يكن الثمن قصدهم بل تغييبه عن ابيه وكانوا فيه زاهدين فباعوه بثمن قليل. [6] ويقول ابن كثير عن الآية الأولى بذلوا الهدى ثمنا للضلالة فما ربحت تجارتهم وما كانوا راشدين.[7] ويرى في **آية التوبة أن الله** عاوض عباده المؤمنين بالجنة عن أنفسهم وأموالهم. قال قتادة والحسن البصري بايعهم الله وأغلى ثمنهم. والنعيم المقيم لمن وفى بهذا العقد[8] ويقول عن الآيات 19-21 **أسرّه** السيارة وقالوا

1 الكشاف، ج1، ص192-191، سبق تخريجه

2مرجع سابق، ج2، ص 216

3مرجع سابق،ج2، ص 308-،309

4 تفسير السعدي، ج1، ص 53

5 مرجع سابق، ج3، ص302-303

6 مرجع سابق، ج4، ص 14

7تفسير بن كثير، ج1، ص54

8مرجع سابق، ج2، ص 371

تبضّعناه من أصحاب الماء. وُروي عن ابن عباس أنّ أخوة يوسف باعوه بثمن قليل وهو الأرجح لأنهم زهدوا فيه وعن مجاهد البخس هو النقص والزهد انعدام الرغبة.[1] وفسّر ابن عاشور آية البقرة قائلا: الاشتراء افتعال من الشِّرى وفعله شَرى الذي هو بمعنى باع كما اشترى بمعنى ابتاع. ثم فنّد قول بعض اللغويين بان شرى يستعمل بمعنى اشترى بسبب سوء التأمل في قوله تعالى "وشروه بثمن بخس" فاعتبروا الضمير عائدا الى المصريين مع أن معاده(عوده) الى السيارة ودليل ذلك قوله تعالى " كانوا فيه من الزاهدين" وهذا حال البائع أما المشتري فراغب فيه. ولقد استعمل لفظ الاشتراء على وجه الاستعارة لمعنى الاستبدال وهو هنا استبدال خاسر. ثم عرف التجارة على أنها زنة "الضائع" معناها التصدي الاشتراء لقصد بيعها بثمن أوفر مما اشترى به. والربح نجاح التجارة يطلق على ما زاد على رأس المال. وقال ابن عاشور إن إسناد الربح (أو عدمه) الى التجارة مجاز عقلي لان التجارة سبب الربح في نفيه وإثباته (أحسبه يعني انعدامه وتحققه). وعن آية التوبة اعتبر اللفظ على وجه الاستعارة للوعد بالجزاء عن الجهاد، جزاءٌ ورد باللاّم للاستحقاق مؤجلاكما البيع في حال السّلَمْ وأورد قول الطّيبي إذ قال ألزم اللّه البيع من جانبه بضمان إيصال الثمن إليهم بقوله "وعدا عليه حقا" وزاد اللّه بان عيّن الصكوك المثبت فيها هذه المبايعة وهي الكتب الثلاث ورأى ابن عاشور ألاّ تمثيل في تركيب الآية بخلاف ما ذكره الطيبي[2] ويفسر ابن عاشور آيتي سورة يوسف بان أسروه بضاعة للمتاجرة به لان لفظ "البضاعة" يكون للبيع. وشرى بمعنى باع واشترى بمعنى ابتاع كما رهن وارتهن، كرى واكترى. والدراهم جمع درهم وهو المسكوك. والزهادة قلّة الرغبة في الشيء وذلك بسبب نقص لقيمة. وأما لفظ'المشتري' فهو من يدفع الثمن ويتسلم المبيع لان الاشتراء يدل على دفع العوض. فان لم يكن دافع الثمن مالكا المبيع يكتب الموثقون أن الشراء لفلان ليدخل في ملكه. ولكن المعنى هنا أن المشترى من دفع الثمن فملكه وان لم يتولى الاشتراء بنفسه. وجوابه أن المشترى هنا، بحسب سياق الآية، هو المالك دون ذكر دفعه للثمن والاشتراء بنفسه وعلل ابن عاشور ذلك بان القصد من الآية هو التملك.[3]وأمّا الطبري فقد رادف "اشتروا "بِـ اخْتَارُوا " لِأَنَّ الْعَرَب تَقُول: اشْتَرَيْته " يَعْنُونَ اخْتَرْته عَلَيْهِ. وفي قوله"فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتهمْ دلالة عَلَى أَنَّ مَعْنَى اشْتَرَوْا اسْتِبْدَالُ وَأَخْذ عِوَض. وعن اللفظ الوارد في أية التوبة أورد الطبري قَولَ قَتَادَة: قالَ: ثَامَنَهُمْ اللَّه فَأَغْلَى لَهُمْ الثَّمَن.وقسّر الآية الواردة في سورة يوسف يَعْنِي باعَ إِخْوَة يُوسُفَ يُوسُفَ،لأنّ الْعَرَب تَقُول اشْرِ لِي أَيْ بِعْ لِي.وأما عن قوله"بِثَمَنٍ بَخْس" أي مَنْقُوص لِزُهْدِهِمْ فِيهِ.[4]

3.5. مقارنة التفاسيروالاستدلال اللّغوي: يبدو من خلال القواميس اللغوية ألاّ فرق بين الشراء والاشتراء. ولقد علق ابن عاشور على هذا الترادف بأنه لا أصل له. وأما التفاسير فقد تقاطعت جميعها في اعتبار الشراء بيعا والاشتراء دفعا للثمن والتبضع بلفظ ابن كثير وتسلم المبيع بلفظ ابن عاشور الذي بيّن الفارق اللغوي بين الفعل ومطاوعة الفعل لغةً وتقاطع مع الطبري في تعريف الشراء والاشتراء بالاستبدال. أمّا عن البخس فلقد تقاطعت التفاسير في اعتباره نقصا واختلفت في شكله فاعتبره كل من الكشاف وابن عاشور نقصا في القيمة وزاد الكشاف في العيار في حين اعتبره كل من الطبري وابن كثير

1مرجع سابق، ج2،ص446

2التحرير والتنوير، ج11، ص 37-39، سبق تخريجه

3 مرجع سابق، ج12 ،ص 243-245

4https://www.alro7.net ›

2021ay

والسعدي نقصا آو قلة بلفظ السعدي دون ربطه بالقيمة. وأورد الطبري كما ابن عاشور لفظ الاستبدال مع الإشارة الى الخلط عند الناس بين الاشْتَرَاء والشِّرَاء فوجب اعتبار التعريف الاصطلاحي مطلقا دون التعريف اللغوي.

4.5. التحليل الفني: الاشتراء طلب البضاعة بعوض فهو الابتياع نقيض البيع. والشراء إعطاء الشيء بعوض فهو البيع نقيض الابتياع. والشراء بثمن بخس دليل زهد الشاري في المبيع. بالتالي فان التعريف الاصطلاحي أدق من التعريف اللغوي. وأمّا الربح والخسارة فهما نتيجة الاستبدال. فالربح بمفهومه الدنيوي أن يزيد ثمن الشراء عن ثمن الاشتراء وهو هنا ربح بالمعنى التجاري يتحقق على رأس المال فيكون حاملا للبعد النقدي فلا يعبر غالبا عن القيمة العادلة للأصل محل العقد لاعتبارات عديدة أخرى تكون مناط التربح كالكمية وتخيّر مصادر التزود وترشيد مسالك التوزيع وغيرها. فلا يصح القول بان الربح يتحقق ببخس السلعة عند الاشتراء دون اعتبار مناط التربح الأخرى. بالتالي لدينا العلاقة التالية:

ومن الاستعارة المجازيّة المبينة آنفا، ستخلص جواز تأجيل السلعة لتكون دينا سلعيا وهذا سلم مقابل تعجيل البدل وهو هنا المال والنفس. فإذا جاز تأجيل السلعة فمن باب أولى القبول بتأجيل الثمن مقابل تعجيل السلعة فهذا العرف التي جرت عليه البيوع وهو البيع بأجل. ويمنع تأجيل البدلين لأنه بيع كالئ بكالئ المحرم شرعا. كما وجب التنبيه الى الضوابط الشرعية للاستبدال خاصة إن كان محل العقد نقودا غير العملة الأجنبية.فمن بين الضوابط المتعلقة بتبادل النقود شرطا الفورية والتساوي لاتحاد الجنس واتحاد النوع، فان كان محل التبادل عملة أجنبية انتفى شرط التساوي لاختلاف النوع وان اتحد الجنس (ذهب بفضة، ذهب بمسكوكات، دينار بدرهم ...الخ)، مصداقا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلّم:"لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل و لا تُسفُّوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلا بمثل، و لا تُسفُّوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا غائبا بناجز "[1] وقوله أيضا:" لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا سواءً بسواء، والفضة بالفضة إلا سواءً بسواء، وبيعوا الذهب بالفضّة والفضّة بالذهب كيف شئتم".[2]أمّا توثيق العقد فيكون في مراجع مكتوبة مع بيان شروط العقد لتجنب الإقالة والاستقالة لاحقا وما يترتب عنهما من تنازع ومن ثمة تعطل المصالح. اعتبارا لما سبق بيانه فنيّا، يمكن صياغة العلاقات التالية:

- **المشتري= دافع العوض (النقود) ⬅ الاشتراء يمثّل البعد النقدي للمعاملة**
  - لا يكون المشتري بالضرورة مالكا فوجب التنصيص ليدخل الأصل في ملك الموكل وعليه ضمانه

رسم بياني رقم 2: الفرق بين المشتري والمالك وشرط الضمان

المصدر: من عمل الباحث

1صحيح البخاري الحديث رقم 2031، ج1،ص517

2 مرجع سابق الحديث رقم 2029، ص516-517

المبحث السادس: الاقتصاد

المطلب الأوّل: التعريف اللغوي: قصَدَ يَقصِد، قَصْدًا، فهو قاصِد.قصَدَ فِي مَشْيِهِ مَشَى مُعْتَدِلاً سهلاً. قال ابن عرفة: سفراً قاصداً أَي غيرَ شاقٍّ.ورَجُلٌ قَصْدٌ لَيْسَ بِالْجَسِيمِ وَلاَ بِالنَّحِيفِ. والاِقْتِصاد ادِّخَارَ،فاقْتَصَدَ فِي نَفَقَتِهِ معناه صَرَفَ بِحِسَابٍ ووَفَّرَ وقيل توسَّط بين الإفراط والتقتير.[1]

المطلب الثاني:التعريف الاصطلاحي في القرآن الكريم والسنة الشريفة

قال الله تعالى:﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُواْ التَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُواْ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ**﴾**(المائدة ;68)**

وقال أيضا:﴿ **وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَالظُّلَلِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ**﴾**(لقمان ;31)**

يفسّر ابن عاشور المقتصد بغير المسرف ويرى الإسراف في اصطلاح القرآن استرسال كما في قوله تعالى:﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾**(الزمر; 53)**. كما يطلق المقتصد" على المعتدل في الأمر لأنه مشتق من القصد وهو الاعتدال.[2] وفي الآية الثانية المقتصد هو المتوسط بين طرفين كالتوسط بين الصلاح وضدّه.[3] ويرى ابن كثير الاقتصاد أوسط مقامات هذه الأمة. [4] وفي تفسير الآية 31 أورد قول ابن زيد في "مقتصد" بأنه مرادف للمتوسط في العمل واعتبره صائبا وموافقا لقول الله تعالى «فمنه مظالم لنفسه ومنهم مقتصد" (فاطر،32).[5] ويفسر صاحب الكشاف " الأمة المقتصدة" بطائفة حالها حال أمم غير مفرطة في عداوة رسول اللّه.[6] وفسّر اللفظ الوارد في سورة لقمان بأنه المتوسط في الكفر واعتبر المقتصد نادرا.[7] ويقول **السعدي** هي أمّة عاملة عملا غير قويّ [8] ولفظ "مقتصد" في سورة لقمان معناه المقصّر لم يشكر الله على وجه الكمال.[9] وأما الطبري فقد روي عن قَتَادَة أنها جماعة قَائِلَة الْحَقّ وعَنْ مُجَاهِد لم ي فَسَقُوا فِي الدِّين وَلم يغلَوا. وعن اللفظ الوارد في سورة لقمان معناه يقتصد فِي قَوْله وَإِقْرَاره بِرَبّه. [10]

المطلب الثالث: مقارنة التفاسير والاستدلال اللّغوي: تقاطع المفسرون في كون الاقتصاد اعتدال كما في التعريف اللغوي الّذي تفرّد بنَسْب الدقّة والسهولة والتوفير الى الاقتصاد كما تفرد الطبري بنسب الحق إليه وصلاح الأمر به، .بالتالي نعتبر الاقتصاد اعتدال فيه صلاح يظهر في التوفير دون تقصير في النفقة.

---

1 قاموس ومعجم المعاني - قاموس عربي-عربي، سبق تخريجه

2 التحرير والتنوير، ج6، ص 254 سبق تخريجه

3 التحرير والتنوير، ج21، ص 188-191 سبق تخريجه

4 ابن كثير، ح2، ص 74 سبق تخريجه

5 مرجع سابق، ج3، ص 421

6 الكشاف، ح1، ص 630

7 مرجع سابق، ج3، ص 237

8 السعدي، ح2، ص 319

9 مرجع سابق، ج6، ص 172

10https://www.alro7.net › ay 2021

المطلب الرابع: التحليل الفني: الإسراف في اصطلاح القرآن استرسال. والاقتصاد نقيض الإسراف ليعبر عن الوقف عند الحدّ أي الاعتدال لأنه مشتق من القصد فلا إفراط في شتى المجالات من بينها الإنفاق لكن دون تقصير فيتحقق حينئذ الصلاح والمنفعة في المال والأعمال. بالتالي: **الاقتصاد = اعتدال≠ الإسراف = استرسال**

المبحث السابع: الحرث ليس الزرع

المطلب الأول: التعريف اللغوي: زَرَعَ الحَبَّ يَزْرَعُه زَرْعاً وزِراعةً: أي بَذَره، والزَّرْعُ نبات كل شيء يُحرث.وزَرَعَ الأَرْضَ: أَلْقَى فيها البَذْرَ. وزَرَعَ اللَّهُ الزَّرْعَ :أَنْبَتَهُ وَنَمَّاهُ، وزرَع البستانيُّ الأشجارَ: غرسها. وحرَثَ يَحرُث ويَحرِث، حَرْثًا، فهو حارِث للأرْضَ أي شَقَّها لِتُصْبِحَ قابِلَةً لِلزِّراعَةِ والغَرْسِ. وقيل الحَرْث هو الزرع.[1]

لمطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي في القرآن الكريم والسنة الشريفة

قال الله تعالى:﴿**أَفَرَأيتم مَّا تحْرُثُونَ 66 أَأَنْتُمْ تزْرَعُونَهُ أَمْ نحْنُ الزَّارِعُونَ** ﴾**(الواقعة ; 66-67)**

يفسر بن عاشور الحرث بشق الأرض ليُزرع فيها أو يُغرس. والمعنى تحرثون له أي لأجله وهو النبات. الزرع هو الإنبات وقد نسبه اللّه الى نفسه فيكون قصر الزرع أي إنباته على الله وهو قصر مبالغة لعدم الاعتداد بزرع الإنسان لأنه ليس الخلق الأول.[2] ويقول صاحب الكشاف: الحرث بذر الحب والعمل في الأرض والزرع إنبات فنماء الى بلوغ الغاية. قال رسول الله (ص) «لا يقولنّ أحدكم زرعت ولْيقل حرثت".[3] وبيّن السعدي المعنى بأنّ غاية ما تفعلونه أنكم تشقون الأرض وتلقون فيها البذر أمّا إنباته وإخراج سنبله وثمره وتنميته ونضجه فمن الله تعالى.[4]وقاله ابن كثير معتبرا الحرث شق الأرض وإثارتها والبذر فيها في حين أن زرع النبات من الله يقر قراره وينبته في الأرض.[5] وفسّر الطبري قائلا: أَأَنْتُمْ تُصَيِّرُونَهُ زَرْعًا، أَمْ نَحْنُ نَجْعَلهُ كَذَلِكَ؟ وَأورد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم المبيّن سلفا.[6]

المطلب الثالث: مقارنة التفاسير والاستدلال اللّغوي: نلاحظ اختلافا بين المعاجم في تعريف الزرع حيث رادفت اغلبها هذا اللفظ بالحرث وهو ما أشار إليه ابن عاشور.وتفرّد معجم المعاني الجامع باعتبار الحرث شق الأرض استعداد للزرع وهنا فصل بين اللفظين فتوافق مع التفاسير التي تقاطعت كلها في اعتبار الحرث شق لأرض وبذر الحب من جهة والزرع إنبات ونماء النبتة من جهة أخرى.

المطلب الرابع: التحليل الفني: الزرع في اصطلاح القرآن إنبات وهو الخلق الأول للنبات تفرد به اللّه تعالى فلا شريك له. والحرث في اصطلاح لقرآن والسنة النبوية الشريفة شق الأرض وبذر الحب وهو فعل الإنسان بتسخير من الله حيث يستغل الإنسان خلق الله الأول الذي هو خلق النبتة بمعنى الاستفادة ممّا أودعه اللّه في النبتة من خصائص نذكر من بينها الاوبار الماصّة للماء، والنتح للتخلص منه عند ارتفاع درجة الحرارة بواسطة الثغور الموجودة على الأوراق، وصناعة النسغ الخام والنسغ الجاهز ومرور كل واحد منهما في وعائه صعودا للأول وصولا لباقي الأعضاء، ونزولا بالنسبة للثاني من الأوراق الى

1قاموس ومعجم المعاني - قاموس عربي-عربي، سبق تخريجه

2 التحرير والتنوير، ج4، ص272 ،سبق تخريجه

3 الكشاف،ج4، ص56-57،سبق تخريجه

4مرجع سابق، ج3، ص 271-272

5 ابن كثير، ج4، ص272،سبق تخريجه

20216https://www.alro7.net › ay

أسفل النبتة.فهذا الاستعداد الموهوب من اللّه الى النبتة للنماء يستغله الإنسان بالتغذية والسقي والرعاية. وعلى هذا الوجه يكون النشاط الفلاحي للإنسان حرثًا بالأساس واستفادةً من زرع الله.

النشاط الفلاحي للإنسانّ: نشاط حرثي ونشاط استغلالي لخلق الله النباتي

المبحث الثامن: المدين

المطلب الأول التعريف اللغوي: المَدِينُ:العَبْد، والمِدْيان: مَنْ يُقرض أو يقترض كثيرًا. ودايَنَه: عامله بالدَّيْن. وأَدان: اقترض فصار مَدِينًا وقيل أَقرض فصار دائنًا. وادَّان:اقترض وكثر عليه الدَّيْنُ.[1]

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي في القرآن الكريم والسنة الشريفة

قال الله تعالى:﴿ فَلَوْلاَ إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِيْن 89 تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِين ﴾**(الو اقعة ; 90 -89)**

فسر ابن عاشور مدينين بمجازين.[2] وأورد ابن كثير قول بن جبير غير مصدقين أنكم تدانون وتجزون، فردوا هذه النفس إن استطعتم، وفيه تهكم.[3] وقال صاحب الكشاف مدين أي مربوب من دان السلطان الرعية إذا ساسهم ومعنى "غير مدينين' ترجعون الروح الى البدن بعد بلوغه الحلقوم. فالمدين لا يرجع الروح ولا يملك أمره.[4] واختصر السعدي وأحسن بقوله: المدين المبعوث والمعاد والمجازى والمحاسب.[5] ويقول الطبري اختلف أهل التأويل فَقَالَ بَعْضهمْ: غَيْر مُحَاسَبِينَ. وَقَالَ آخَرُونَ: غَيْر مَجْزِيّينَ. وَأَوْلَى الْأَقْوَال فِي ذَلِكَ بِالصَّوَابِ قَوْل مَنْ قَالَ: غَيْر مُحَاسَبِينَ[6]

المطلب الثالث: مقارنة التفاسير والاستدلال اللّغوي: تقاطعت التفاسير في مرادفة لفظ المدين بالمُعاد، عدا الطبري الذي رجّح المحاسب ولا يكون ذلك إلا بعد المَعاد أي البعث. فكأني به تقاطع مع أصحابه الأربعة في اعتبار "المُعاد " ثم تعداه لعلّته الذي هو الحساب، وفي الاختزال بلاغة،وتلاق بذلك مع ابن عاشور وابن كثير والطبري حين أردفوا اللّفظ أيضا بالجزاء، وتقاطع التفاسير القرآنية هنا، يتكامل مع التعريف اللغوي الحامل لمعنى الارتباط المجازي كما هو حال العبد والمطيع من جهة والمقترض من جهة أخرى وهو المرتبط دون ريب بعقد السداد. بالتالي تولد عن هذا التقاطع اعتبار المدين المعاد للحساب والجزاء.

المطلب الرابع: التحليل الفني: المدين، في اصطلاح القرآن،هو المعاد والمحاسب والمجازى. ويكون المعنى في مجال المعاملات المالية المحكوم بالانصياع لدائنه بخلاص ما عليه والمحاسب على ما في ذمته من دين والمعاد للحساب أي المدعو عند الأجل لخلاص الدين والمجازى إما بغرامة في حال التأخير وفق الضوابط الشرعية (لا ينتفع منه الدائن وتصرف في أوجه الخير) أو بالتخفيف من الدّين من باب حسن الاقتضاء.

المدين ماليا: المحكوم بالسداد والمحاسب والمدعو عند الأجل

المبحث التاسع: النفس والشيء

1قاموس ومعجم المعاني،قاموس عربي-عربي، سبق تخريجه

2 التحرير والتنوير، ج25، ص 345-346، سبق تخريجه

3 ابن كثير، ح4، ص365-366; ج4سبق تخريجه

4 الكشاف، ح4،ص 59 ، سبق تخريجه

5 السعدي، ج7، ص 278 ، سبق تخريجه

20216https://www.alro7.net › ay

المطلب الأول: التعريف اللغوي: نفَلَ يَنفُل نَفْلاً. نفل الْقَائِدُ جُنْدَهُ، أي جَعَلَ لَهُمْ مَا غَنِمُوهُ. فالنَّفَلُ:غنيمة وقيل عطيَّة منها زيادةً على النصيب المُستحَقّ بالقسمة.

والفَيْء جمع أفياء وفُيوءٌ مصدر فاء يَفيء، فَيْئًا إذا رجع. فَاءَ الْغَنِيمَةَ: أخذها والفيء الخَرَاجُ والغنيمةُ تُنالُ بلا قتال.[1]

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي في القرآن الكريم والسنة الشريفة

قال الله تعالى: ﴿ **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلْ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ**﴾ **(الأنفال; 1)**

وقال أيضا:﴿**وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ..**﴾ **(الأنفال; 41)**

فسّر ابن عاشور النفل بالغنيمة وهي المغنم فهما مترادفان.وبمقتضى اللغة ما يأخذه الغزاة عند القتال غصبًا. والفيء دون قتال، وفد جاء ذلك في سورة الحشر. والنفل ليس حقا مستقلا بالحكم ولكنه ما يعطيه الإمام من الخمس زائدا على السهم من الغنيمة على ما يرى من الاجتهاد وهذا قول مالك وقد عمل به الخلفاء الثلاثة بعد رسول الله.[2]وجعل الله خمس الغنيمة حقا للّه وللرسول و5/4 للغزاة. والابتداء باسم اللّه تعالى إنما هو إشارة الى ان ذلك الخمس حق اللّه يصرفه حيث يشاء وقد وكّل رسول اللّه في ذلك ومن يخلفه من أئمة المسلمين. وقد ثبت في الصحيح أنّ النبيّ (ص) كان يأخذ من الخمس نفقته ونفقة عياله ويجعل الباقي مجعل مال اللّه. وفي الصحيح أيضا ان النبيّ (ص) قال" أيّمَا قرْيَةٍ أتَيْتُمُوهَا وأقْمُتمْ فيهَا فسَهْمُكُمْ فيهَا وأيَّما قرْيَةٍ عَصَتْ اللَّه ورسُولِه فَانَّ خُمُسهَا لِلّه وَلِرسُولِهِ ثُمَّ هِيَّ لكُمْ"[3] فقيس عليه خمس الغنيمة. واعتبر **ابن كثير** الغنيمة المال المأخوذ من الكفار بايجاف الخيل والركاب. والفيء ما اخذ منهم بغير ذلك كالأموال التي يصالحون عليها والجزية والخراج ونحو ذلك. ويرى في الآية توكيد لتخميس كل قليل وكثير وأورد ابن كثير، من أكثر من وجه، أحاديث تقر بالخمس لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم كما ورد سلفًا. كما أورد ما كان اصطفاه صلى الله عليه وسلم لنفسه من رواية الإمام احمد والترمذي ان رسول الله تنفل سيفه ذا الفقار يوم بدر فقال العلماء ان الخمس يتصرف فيه الإمام بالمصلحة للمسلمين كما يتصرف في مال الفيء. وقال ابن تيمية هذا قول مالك وأكثر السلف وهو اصح الأقوال.[4] واعتبر صاحب الكشاف النفل ما زاد عن السهم في المغنم وقال أن مالك يرى الأمر موكول الى نظر الإمام فيصرف الخمس في صالح المسلمين.[5] وقال السعدي الغنيمة ما يؤخذ من الكفار قهرا والخمس للّه والباقي لكم أيها الغانمون بحسب ما قسمه رسول اللّه.وأما الخمس فيقسم الى خمسة أسهم سهم للّه ولرسوله يصرف في مصالح المسلمين عامة لان الله ورسوله غنيّان عنه و5/4 للباقي.[6]وفصّل **الطبري حيث روى** عَنْ قَتَادَة أنّ الْفَيْء كان فِي هَؤُلَاءِ، ثُمَّ نُسِخَ ذَلِكَ فِي سُورَة الْأَنْفَال، فَنَسَخَتْ هَذِهِ مَا كَانَ قَبْلهَا فِي سُورَة الْحَشْر, وَجُعِلَ الْخُمُس لِمَنْ كَانَ لَهُ الْفَيْء فِي سُورَة الْحَشْر. والْغَنِيمَة ما يُوصَل إِلَيْهِ مِنْ مَال بِغَلَبَةٍ. فَأَمَّا الْفَيْء، فَإِنَّهُ مِنْ غَيْر إِيجَاف خَيْل وَلَا رِكَاب. ومعنى"أَنَّ لِلَّهِ خُمُسه": قَالَ بَعْضهمْ: هنا مِفْتَاح كَلَام، معناه فَأَنَّ لِلرَّسُولِ خُمُسه. وروي عن قَتَادَة، قَالَ: كَانَتْ الْغَنِيمَة تُقْسَم خَمْس أَخْمَاس، فَأَرْبَعَة أَخْمَاس لِمَنْ قَاتَلَ عَلَيْهَا، وَيُقْسَم الْخُمُس الْبَاقِي

1قاموس معجم المعاني الجامع، سبق تخريجه

2التجرير والتنوير، ج10، ص 6- 9 سبق تخريجه

3 صحيح مسلم بشرح النووي ح6 ص 289 ، باب حكم الفيء

4 ابن كثير، ح2،ص 295- 296 ، سبق تخريجه

5 الكشاف، ج2، ص 140و158 -159، سبق تخريجه

6 السعدي، ج3،ص 169- 170 ، سبق تخريجه

عَلَى خَمْسَة أَخْمَاس، فَخُمُس لِلَّهِ وَالرَّسُول. وعنَ اِبْن عَبَّاس:كَانَتْ الْغَنِيمَة تُقْسَم عَلَى خَمْسَة أَخْمَاس، أَرْبَعَة بَيْن مَنْ قَاتَلَ عَلَيْهَا، وَخُمُس وَاحِد يُقْسَم عَلَى أَرْبَعَة:لِلَّهِ،وَلِلرَّسُولِ، وَلِذِي الْقُرْبَى، يَعْنِي قَرَابَة النَّبِيّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَمَا كَانَ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ فَهُوَ لِقَرَابَةِ النَّبِيّ، وَلَمْ يَأْخُذ مِنْ الْخُمُس شَيْئًا. وأورد الطبري أقوالا أخرى ثم رجّح بأن قال: وَالصَّوَاب مِنْ الْقَوْل فِي ذَلِكَ عِنْدنَا، أَنَّ سَهْم رَسُول اللَّه مَرْدُود فِي الْخُمُس , وَالْخُمُس مَقْسُوم عَلَى أَرْبَعَة أَسْهُم عَلَى مَا رُوِيَ عَنْ اِبْن عَبَّاس.[1]

المطلب الثالث: مقارنة التفاسير والاستدلال اللّغوي: النفل والفيء في اللّغة غنيمة وخراج بقتال أو من دونه. وتقاطع المفسرون في اعتبار النفل غنيمة عدا صاحب الكشاف لكنه التقى مع ابن عاشور في اعتباره زيادة على سهم الغنيمة. وأمّا الفيء فهو ما كان دون قتال عند ابن عاشور وابن كثير والطبري ولم يتعرض السعدي وصاحب الكشاف لهذا التحديد هنا. واختلف الطبري عن ابن عاشور حيث اعتبر آية الأنفال ناسخة لآية الحشر لتخصيص أهل الفيء بالخمس. بالتالي فان النفل والفيء غنيمة توجب الخمس(5/1) ولإمام المسلمين التصرف فيه وهو المرجح وليس خمس الخمس(25/1) كما في رواية قتادة ولا خمس الربع (20/1) كما في رواية ابن عباس. وتقديم لفظ الجلالة عز لفظ الرسول في الخمس إنما هو مفتح كلام كما عبره عنه بعضهم أو توكيل من الله كما وصفه ابن عاشور وهذا الذي يبدو الأولى من ناحية المعنى في التصرف.

المطلب الرابع: التحليل الفني: تختلف مكاسب الأمة، وفي سبيل الحصول عليها تُبذل جهود مضنية ونفقات معتبرة والغاية منه تحصيل المنفعة العامة وإنزالها منازلها كتحسين البنية التحتية والارتقاء بالخدمات الصحية والتعليمية وغيرها. من هذه المكاسب مثلا الغلة ثمرة الصفقات التجارية الدولية. وحتى تنتفع الأمة من هذه الثمرة فلا بد من إخضاع مكاسب الصفة الى تقنية التخميس. والتخميس فنيّا شبيه من ناحية الطرح بالضريبة ومحلها بيت مال المسلمين. ويصرف الباقي لمن جاهد في الحصول عليها في أدواتهم ورواتبهم وتجهيزاتهم في مختلف مراحل عملهم من الاستشراف الى الاغتنام مرورا بالتنفيذ (الدراسات التجارية، التسويق الدولي، انجاز العقود، دراسة المخاطر، الاتصالات' مصاريف الوساطة ' أجور الموظفين والعمال وعمولات الأطراف الأخرى،...).ويعتبر ولي الأمر مؤتمنا على الخمس يديره حيث مصلحة الأمة. والسؤال هنا ممّا يخصص له راتبه لتأمين نفقته، من الخمس ام من الأخماس الأربعة باعتباره من المجاهدين الذين وجبت لهم الأخماس الأربعة وفيها رواتبهم؟وجوابه بعون الله بما ورد في تقاطع التفاسير حيث الخمس مخصص لولي الأمر تخصيصا بيّنا توكيلا من الله فيكون نفقته منه وباقي الخمس يردّ الى بيت المال وهو محل الوكالة في التصرف. فالمعيار المعتبر هنا ليس طبيعة النفقات (والا طرحت نفقة ولي الأمر من 5/4 الغنيمة) ولكنه المعيار الوظيفي حيث أُفرِدَ أعلى هرم وظيفي (وظيفة الولاية) بمُخصّصه الذي ينفق منه لنفعه ولنفع الرعيّة (الدبلوماسية الاقتصادية عبر وزارة الخارجية مثلا) وهو المعمول به في مختلف الأنظمة السياسية حيث يكون لمؤسسة الرئاسة ميزانيتها الخاصة مع شيء من الاختلاف في مسألة الراتب اذْ يخصص من ميزانية الدولة بصفته موظفا ساميا.

المبحث العاشر: محور الحجة والسلطان وأدواته

)20211https://www.alro7.net › ay(

المطلب الأول: التعريف اللغوي: سلِطَ يسلط سَلاطة. والسُّلْطَانُ الملِكُ أَو الوالي ذو النفوذ والسيطرة والسيادة. وسُلْطَانٌ مُبِينٌ :حُجَّةٌ بَيِّنَةٌ [1] وسلَّط الرَّجلَ: أطلق له القدرة ومكّنه منه وجعل له سُلْطة.[2]

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي في القرآن الكريم والسنة الشريفة

قال اللّه تعالى:﴿ فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴾(إبراهيم ; 13)

وقال سبحانه:﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَى وَأَخَاهُ هارُونَ بِآيَاتِنَا وسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾(المؤمنون;46)

وقال أيضا:﴿الَّذِينَ يُجادِلُونَ فِي ءَايَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِسُلْطَانٍ أَتَاهُمْ. كَبُرَمَقْتًا عِندَ اللَّهِ وَعِندَ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾(غافر;35)

وقال تعالى:﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُجادِلُونَ فِي ءَايَاتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِسُلْطَانٍ أَتَاهُم إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُم بِبالِغِيهِ﴾ (غافر;55)

وقال:﴿ وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْناهُ إِلَى فِرْعَوْنَ بِسلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾(الذاريات;38)

وقال تعالى:﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيه فَلْيَأْتِ مُسْتَمِعُهُمْ بِسُلطَانٍ مُّبِينٍ ﴾(الطور; 35-36)

يفسّر ابن عاشور اللّفظ الوارد في الآية 13 بالحّجة لا احتمال فيها لغير ما دلّت عليه.[3] وفي الآية (المؤمنون ; 46) هو الحجة الواضحة والباء للملابسة أي بعثناه ملابسا للحجج البينة [4]. وعن آيتي سورة غافر، اعتبر المجادلة تكرار الاحتجاج لإبطال مراد المخالف. والباء للاستعانة بالشيء. والمعنى أنهم يكررون الاحتجاج باللّجاج والاستهزاء. ومعنى ' أتاهم" أي ظهر في عقولهم. و"كبر مقتا" أي اشتد الغضب عليهم بسبب جدالهم وفي الآية إسناد لكراهية الجدال دون علم وحجة مصداقا لقوله تعالى"وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما (الفرقان ; 63) وقوله '...وإذا مروا باللغو مروا كراما"(الفرقان ; 72). وعن الآية 55 بيان أثَر الكِبْرِ في المجادلة حيث يُدرك الإنسان خواطرُ تشعره بأنه أعظم من غيره فلا يرضى بمساواته.[5] وفي الآية الأخيرة حجة واضحة وهي هنا السمع.[6] ويفسر ابن كثير اللّفظ الوارد في الآية 13بما هو خارق.[7]وفي الآية (المؤمنون;46) هو الحجج والبراهين القاطعات.[8]واعتبر اللفظ الوارد في(غافر ;35)الذين يدفعون الحق بالباطل ويجادلون بغير دليل فان الله يمقت ذلك.[9]وعن الآية 55 يردون الحجج بالشبه فلا برهان. [10] وأضاف في تفسيره للآية الأخيرة بأن يأت الذي يستمع لهم بحجة ما هم فيه من الفعال والمقال.[11] وفسّر الزمخشري اللّفظ الوارد في الآية 13بالحّجة البيّنة.[12]وكذا في(غافر; 35). [13] ولم يرد تفسير 'سلطان' في الآية 55 ولكن أشار صاحب الكشاف الى المعنى حيث قال دفعوا الآيات بالجدال. [14]وفي الآية

1معجم المعاني الجامع سبق تخريجه

2 المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية(1411 هـ-1990 م)..إبراهيم مدكرو و شوقي، جمهورية مصر العربية ص317-318

3 التجرير والتنوير، ج 13، ص 200 ، سابق تخريجه

4 مرجع سابق، ج18، ص 63

5 مرجع سابق، ج24، ص 141-144 و172-173)

6مرجع سابق، ص 72-73

7تفسير ابن كثير، ج1، ص496 ، سبق تخريجه

8مرجع سابق،ح3،ص231

9مرجع سابق، ح1،ص 71-72

10 مرجع سابق ص 75-76

11مرجع سابق، ج4، ص222-223

12تفسير الكشاف، ج2، ص 369-370

13 مرجع سابق، ح3،ص 428

14 مرجع سابق، ج3،ص 432

اعتبر المعجزة حجة وأمّ الآيات.[1]وأضاف في تفسير آيتي الطور بأنه حجة واضحة تصدق استماع مستمعهم وفي الأمر علم وحكمة. [2]وفسر السعدي اللّفظ الوارد في الآية 13بالحّجة البينة.[3]ووصفها في تفسير الآية 46 بالظاهرة.[4] وفصّل في آيتي سورة غافر فقال بدايةً هو برهان بدليل شرعي او عقلي ثمذ اعتبر من جادل الحق مغلوب.[5]وفي آية الطور ربط الحجة ووضوحها بالوعي تصدقه.[6] وأمّا الطبري فقد فسّر اللفظ الوارد في الآية 13 بقوله هو حُجَّةٌ تُبَيِّن لَنَا حَقِيقَته وَصِحَّته وكذا تفسيره في الآيات الأخرى مع اعتبار الحجة لا تُدفع إلا بالحجة في الآية (غافر ; 35)والخصام سبيل من لا حجة له في الآية 55.ثم ربط الحجة بالصدق في تفسيره للفظ الوارد في الآية 35 من سورة الطور.[7]

المطلب الثالث: مقارنة التفاسير والاستدلال اللّغوي:تقاطع المفسرون الخمسة في اعتبار السلطان الحجة وتباين تفسير المبين عندهم ففُسّر بالواضح عند ابن عاشور والسعدي والقاطع لا احتمال فيه عند ابن كثير وابن عاشور والموافق للعقل عند صاحب الكشاف والسعدي والمطابق للحقيقة والصدق عند الطبري. والتباين هنا إنما هو في ظاهر أقوالهم لان كل قول عندهم في صفة المبين يحيل الى العقل والعلم كما أشار الى ذلك بعضهم ولم يشر إليه البعض الآخر لكنهم عَنَوْه حين قالوا بالقطع ونفي التردد وتتطابق القول مع الحقيقة. والحقيقة تصل الى المحاور بطرق شتى منها طريق الاستماع.

المطلب الرابع: التحليل الفني: السلطان المبين،في اصطلاح القرآن،هو الحجة الظاهرة، دلالتها مؤكدة لا احتمال فيها اذْ هي ملابسة للحقيقة. وتظهر الحجة أو البرهان بدليل عقلي او شرعي فتكون مصدر الغلبة في التفاوض كما الحال في عقود البيع لتعليل التخفيض في السعر أو زيادة الأجل أو في المجال الاستثماري بيان جدوى المشروع. وأما الجدال دون حجة فهو لَغْو يُعطِّل المصالح ويُذهب الثقة بين الأطراف الاقتصادية.في هذا السياق أشير الى غياب تعليلٌ لفظ «السلطان" برغم عمق البعد اللغوي لدى ابن عاشور وصاحب الكشاف. فلا مناص من استكمال تقاطع التفاسير بالرجوع الى المعاجم وتنويع مصادرها للتدبر في علّة اللفظ برغم هيمنة مُرادِفيْه قولاً وكتابةً هما الحجة والدليل. فبالرجوع الى التعريفين اللّغويين وجدت ذات المعنى عند ابن خلدون في معرض بيانه لمراتب الملك والسلطان مستعملا لفظ «الاستبداد على الخلاقة " بمعنى الهيمنة في تأمين السلطان لأمور الدين والدنيا واعتبر ذلك من معانيه ومن مقتضيات الوظائف السلطانية.[8]

يتبيّن لنا من هذا العرض أنّ علّة اللفظ بما يحمله من قوة وسلطة وتمكين، فيكون المراد به قوة الحجة والسلطة في بيان الدليل وتتجلى وجاهة تقديم اللفظ عن مرادفيْه في مجالات عدّة من بينها مثلا:

-بيان الوضع المالي استنادا الى القوائم المالية (الموازنة، قائمة النتائج، جدول التمويل، الخ) بشرط المصداقية.

1مرجع سابق، ج3،ص33

2مرجع سابق ج4،ص 26

3تفسير السعدي، (ح4، (ص 127-128

4 مرجع سابق، ج3، ص 353

5مرجع سابق، ج7، ص 538/529

6 مرجع سابق، ج7، ص 196 -197

)20217https://www.alro7.net › ay (

8مقدمة ابن خلدون، فصل في مراتب الملك والسلطان وألقابها، ص217-218

- بيان الموقف الشرعي بالرجوع الى النصوص ذات العلاقة كالمعيار الشرعي رقم 8 الخاص بالمرابحة للآمر بالشراء عند انتقاد المصارف الإسلامية في مسألة التراخي في البحث عن وكيل غير العميل في حين أن المعيار نص صراحة على "تجنب توكيل العميل قدر الإمكان". [1]

-التفاوض بين الشركة من جهة ومزوّديها وعملائها من جهة أخرى على بنود العقد، فلا حظّ لها الاّ بالسلطة التفاوضية المستمدة من دليل قانوني أو عرف تجاري أو معيار شرعي.

-رفض العميل تحميله مصاريف رفع اليد مرتين في حال تمويل عقار واحد بقرضيْن إذ لا يتخلص من الرهن وتبعاته إلا بالرفع النهائي. ومرد هذا التعسفِ صورُ في الجانب القانوني يمكّن بعض المصارف من التملّص من المسؤولية القانونية والمالية. ولعل انحراف التأويل تجلّى في أبشع صوره بفرض فوائد التأخير عن سداد القروض الذي تسببت فيه جائحة "كورونا" في تونس مما دفع مرصد "رقابة" الى رفع شكوى إلى مجلس المنافسة بشأن تشكيل وفاق بين البنوك التونسية العمومية والخاصة مخالف لقانون المنافسة، ترتب عنه توظيف هذه الفوائد الربوية. ولم تكتفي هذه المؤسسات بل أضافت عمولات أيضا على هذه الأقساط. واعتُبر القرار دليلا على سوء الحوكمة المصرفية وتحايل على مناشير البنك المركزي ضحيتها المواطن واستفادة سيّئة من الأزمة الصحية. [2]

اعتبارا لما سبق فان السلطان المبين هو الحجة البيّنة حاملة للقوة التفاوضية. لكن هذه القوة لا تستقر إلا في نظام اقتصادي عادل يقوم على قانون متكامل منضبط قدر الإمكان لا يترك مجالا للتحيّل و لأي شكل من الاعتداء. وحتىّ يكون التفاوض مجديا فعلى الطرفين التحلي بالتعقل.وشرط التعقل حسن الاستماع لأنه دليل على اعتبار الفكر المغاير ويزداد هذا الاعتبار حين يتزود الطرف الآخر بقوة البرهان فيشير الى ثغرات القول المقابل وضعف سنده وربما حتى تناقضاته فيحمي نفسه من التعدي عليها و بالحد الأدنى التقليل منه. وعلى هذا الاعتبار فانّ الاستماع دأْبُ الحكماء لأنه يحيل الى العقل وقد بدا لي رابط التعقل والاستماع في قوله تعالى:

﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَّسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُمَّ وَلَوْ كَانُوا لاَ يَعْقِلُونَ﴾(يونس، 42).

الخاتمة

لقد توصل الباحث الى جملة من النتائج والتوصيات من بينها:

1. النتائج

أ-ثمة أخطاء شائعة سواء على المستوى اللغوي أو على المستوى التطبيقي. من ذلك مثلا لفظ الشراء.

ب-المعنى القرآني للغرم الذي هو العبء النقدي أوسع من المعنى المحاسبي.

ت-التعريف اللغوي والاصطلاحي للفظ "المُصراة " رفع الإشكال بين قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «الخراج بالضمان »وحديثه عن الشاة المصراة، فلا تعارض.

أ- القدر ضبط دون تفاوتٍ زيادةً أو نقصانًا كما في الكيل مثلاً، وتأخرا أو تقدما كما في الاجل أيضًا.

1المعيار ا شرعي8، (1416 هـ). البند 3/1/3 . ص8

2 خاد هدوي، (2021)، قضية ضد القطاع المصرفي التونسي، https://alarab.co.uk › 01(-2021)

ب- الاقتصاد وضع الحد للضبط والاعتدال بحسب القصد

ت- النشاط الفلاحي للإنسان نشاط حرثي شقًّا وبذرًا ونشاط استغلالي لزرع الله.

ث- الإهلاك متدرج فان كان تاما أصبح فناءً وبوارًا.

ج- أَعتبِرُ الجُعل مرادفا للأجر ومعيار الترادف هنا معاوضة العمل ويختلف عنه في شرط الاستحقاق.

ح- السلطان المبين معناه قوة الحجة الواضحة في مجالات عديدة من بينها القوة التفاوضية بين الشركة وعملائها.

2. التوصيات

في ضوء جملة أهم النتائج المبيّنة سلفًا أوصي بما يلي:

أ- مراجعة قواميس اللغة بغية تعديل التعريفات التي تستشهد بالآيات القرآنية.

ب- ب-التدقيق في المصطلحات المحاسبية من ذلك مثلا تسمية العبء المدرج في قائمة النتائج المحاسبية " عبئ التكلفة" لفصله عن الدَّيْن في الذمّة باعتباره غرما فعبئًا بذاته. وأما عبئ الدَّيْن الذي هو ربح البائع كما في المرابحة فهو "عبئ التكلفة" عند المشتري.

ت- كما لا ينتقل الضمان الى المشتري المالك الا بعد دخول الأصل في ملكه فلا حق له في الخراج الا الذي يكون بعد الدخول كما تبين من حديث الشاة المصراة.

ث- الأجل قدر زمني يجب اعتباره في التكلفة فيُقدَّرُ ويُحسب قبل إقراره كما في البيع بأجل.

ج- نشر ثقافة الاقتصاد باعتبارها اعتدالا أي إنفاقا بحسب القصد وليس تقليلا للنفقات وهذا دور الباحثين والإعلام المعني بالشأن الاقتصادي.

ح- اعتبار نشاط الإنسان في القطاع الزراعي نشاطا حرثيًّا بالأساس ونشاطا استغلاليا لخلق الله النباتي لان أصل الزراعة خلق الله النباتي وهبته لخلقه البشري.

خ- يمكن وصف الأصول مكتملة الإهلاك كالآلات الصناعية بالفانية أو البائرة. أما المخزون عديم الطلب فهو كاسد وليس محل إهلاك فليس ببائر.

د- على العملاء عموما وعملاء المصارف خصوصا التزود بالحجج الواضحة بمختلف أصنافها خاصة البراهين القانونية لتكون مصدر قوتهم عند التفاوض والدفاع عن مصالحهم.

لائحة المراجع:

1. ابن خلدون ، عبد الرحمان المالكي الحضرمي. (1425 هـ). مقدمة ابن خلدون. ط2. دار الشرق العربي. بيروت. لبنان.
2. ابن شرف النووي، الإمام محي الدين أبو زكريا يحي. تحقيق: د. محمد تامر. (1425هـ، 2005 م). ط2. صحيح مسلم بشرح النووي. دار الفجر للتراث. القاهرة. مصر
3. ابن عاشور، محمد الطاهر.(1404هـ، 1984 م). تفسير التحرير والتنوير. د.ط. الدار التونسية للنشر. تونس.
4. ابن عرفة، نبيل.، (2017). "ربح المرابحة: الشفافية ماليا لرفع الجهالة شرعيا". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. العدد 17: ص13-24

5. ابن كثير الدمشقي، الحافظ.(1426هـ، 2006 م). تفسير القران العظيم. ط2. دار الكتب العلمية. لبنان.
6. البخاري، الإمام عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن بردزبه الجعفي. تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا. (1421 هـ، 2001 م). صحيح البخاري، ط1. دار التقوى للتراث. مصر
7. أبي عبد المعز، محمد علي. (2021). "تبيان الأحكام لحديثِ:«الخراج بالضمان" https://ferkous.com
8. المديني, توفيق. (2022). "قراءة في إحصائيات الهجرة الدولية بتونس".مجلة العربي. https://arabi21.com
9. البعلي، عبد الحميد محمود. (2009). أصول الاقتصاد الإسلامي.د.ط. دارالراوي للنشر. د.مكان.
10. البنك المركزي التونسي.(2017). "اللوائح المصرفية-مرصد الخدمات المصرفية". https://gov.tn/RégBan
11. الزمخشري، أبي القاسم جار اللّه محمود بن عمر الخوارزمي.(د.ت)." الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل". د.ط . دار المعرفة. بيروت .لبنان.
12. الترمذي. (2021). "سنن الترمذي : كيتاب البيوع" http ;//islamweb.net
13. السعدي، عبد الرحمان بن ناصر. (د.ت)." تفسير كلام المنّان". د.ط. د.دار النشر.
14. الطبري، أبو جعفر. (2021). https://www.alro7
الفقي، محمد حامد، (2021). "تحقيق حديث المصراة: رواية ودراية " https://ketabonline.com
15. حسين شحاته، حسين. (2021)." أساسيات النظام الاقتصادي الإسلامي" دار المشورة www.darelmashora.com
16. خوجة، عزالدين. (2013)." الموسوعة الميسرة في المالية الإسلامية" ط1. مركز الامتثال للمالية الإسلامية. تونس.
17. دار المراجعة الشرعية، (/17-18أفريل2007). " الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الإسلامية ". مؤتمر: حوكمة الشركات المالية، الرياض، https://iefpedia.com
18. المصري، رفيق. (2021). " الإعجاز الاقتصادي في القرآن الكريم". مركز الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز. السعودية. https://iei.kau.edu.sa
19. وورقية، عبد الرزاق. (2008). " التطور المصطلحي في الاقتصاد الإسلامي". https://prod.kau.edu
20. معجم المعاني: الجامع والمعجم الوسيط،.(2021). www.almaany.com
21. هيئة الخبراء المحاسبين التونسية.(2008) المعيار المحاسبي التونسي رقم.تونس.
22. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2005).المعيار الشرعي للمرابحة رقم8. www.aoifi.com
23. 23-البنك المركزي التونسي، اللوائح المصرفية-مرصد الخدمات المصرفية، مراجع في2017، https://oif.bct.gov.tn/.../Reglementaion_Bancaire_Janv2017

بحوث التسويق كأداة لتحقيق الميزة التنافسية للشركات الصناعية
(دراسة حالة: مجموعة جياد الصناعية)

Marketing research as a tool to achieve the competitive advantage of industrial companies
(Case study: Giad Industrial Group)

د. شرف الدين سليمان أحمد حسن، أستاذ التسويق المساعد جامعة شندي، السودان

د. عثمان أحمد حسن المنصور، باحث في إدارة الأعمال، السودان

الملخص:

هدفت الدراسة للتعرف على بحوث التسويق كأداة لتحقيق الميزة التنافسية للشركات الصناعية، ومعرفة العلاقة بين بحوث التسويق وتحقيق الميزة التنافسية للشركات الصناعية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات من عينة قصدية ميسرة قدرها (50) فرداً من العاملين بمجموعة جياد الصناعية، وقد تم تحليل الاستبانة عن طريق برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ترابطية إيجابية بين بحوث التسويق وتحقيق الميزة التنافسية، كما أن استخدام الشركات الصناعية لبحوث التسويق يحافظ على العملاء الحاليين ويجذب العملاء المرتقبين وبالتالي يحقق الميزة التنافسية للشركات الصناعية. أوصت الدراسة بأنه يجب على شركة جياد زيادة الإهتمام باستخدام مخرجات بحوث التسويق في تقديم خدماتها وأن تهتم ببحوث تطوير المنتجات، وأن تهتم برأي المستهلك في جودة المنتج باستمرار.

الكلمات المفتاحية: التسويق، بحوث التسويق، الميزة التنافيسة، المستهلك.

Abstract

The study aimed to identify marketing research as a tool to achieve the competitive advantage of industrial companies and to know the relationship between marketing research and achieving the competitive advantage of industrial companies. The study used an analytical-descriptive approach and relied on the questionnaire as a tool for collecting data from the participants; 50 samples from the employees of Giad Industrial Group were collected. The statistical analysis program (SPSS) was applied to analyze the data. The study concluded that there is a positive correlation between marketing research and the achievement of competitive advantage and that the use of marketing research by industrial companies maintains existing customers, attracts potential customers, and thus achieves competitive advantage. The study recommended that Giad should increase its interest in using the outputs of marketing research in providing its services, and pay attention to product development research, and pay attention to the consumer's opinion of the quality of the product constant.

Keywords : Marketing, Marketing research, the competitive advantage, the consumer's opinion.

الإطار العام للدراسة:

الإطار المنهجي:

تمهيد:

إن سعي الإنسان لإشباع حاجاته المتعددة والمتجددة، واختلاف رغبات الأفراد في إشباع تلك الحاجات باختلاف ثقافاتهم وأديانهم وحضاراتهم وشخصياتهم وغيرها، وكذلك اختلاف طلباتهم باختلاف مقدراتهم الشرائية؛ يتطلب ذلك من المنظمات القيام ببحوث التسويق لمعرفة هذه الحاجات والرغبات وما يطلبونه بالفعل، وإنتاج المنتجات المناسبة التي تشبعها وبأداء يتناسب مع توقعاتهم وذلك لتحقيق رضا المستهلك وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية للشركات عموماً والشركات الصناعية خاصة، والمُلفِت للانتباه أن هنالك ضعف في الوعي بأهمية بحوث التسويق كآلية لتحقيق أهداف الشركات، وبالتالي جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهمية الموضوع والتعرف على دوره في تحقيق الميزة التنافسية للشركات الصناعية بالتطبيق على مجموعة جياد الصناعية .

مشكلة الدراسة:

بالرغم من أن بحوث التسويق تُعد أحد ركائز العمليات البيعية والاهتمام بها يُحقق أهداف المنظمات، إلا أنه الموضوع لم يجد الاهتمام الكافي من قِبل المؤسسات، وتكمن مشكلة هذه الدراسة في الإجابة على السؤل الرئيسي التالي: - إلى أي مدى تؤثر بحوث التسويق في تحقيق الميزة التنافسية للشركات الصناعية؟ .

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال:

أ. أهمية بحوث التسويق في المؤسسات الصناعية وأنه من المواضيع الهامة والحيوية والمتجددة.

ب. توفير معلومات عن بحوث التسويق تفيد الباحثين والأكاديميين ومتخذي القرارات التسويقية.

ج. إثراء المكتبة العربية بدراسات حول بحوث التسويق وأثره في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في قياس العلاقة الترابطية بين بحوث التسويق وتحقيق الميزة التنافسية ويتفرع منها:

أ. التعرف على بحوث التسويق وعناصرها والأساليب والطرق المختلفة فيه والتي تنعكس على المنتجات التي تُقدم من قِبل الشركات الصناعية.

ب. دراسة العلاقة بين عناصر بحوث التسويق وتأثير كل عنصر في تحقيق الميزة التنافسية.

ج. بيان طرق استخدام بحوث التسويق بالشركات الصناعية.

د. التعرف على بحوث التسويق في مجموعة شركة جياد الصناعية وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية لها خلال الفترة (2017 – 2021م).

فرضية الدراسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ترابطية بين بحوث التسويق وتحقيق الميزة التنافسية.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي في عرض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والمنهج الاستنباطي في دراسة مشاكل وفرضيات الدراسة والمنهج الوصفي التحليلي في جمع وتحليل بيانات الدراسة الميدانية إلى جانب دراسة الحالة، بالإضافة لاستخدام برنامج (SPSS) لتحليل ومعالجة بيانات الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات عبر الطرق الإحصائية المختلفة.

حدود الدراسة :

الحدود الزمانية : خلال الفترة من (2017م _2021م) .

الحدودالمكانية : ولاية الخرطوم – مجموعة شركة جياد الصناعية.

مجتمع الدراسة : مجموعة العاملين بشركة جياد الصناعية.

مصادروأدوات جمع المعلومات :

المصادر الأولية : تتمثل في : المقابلة والاستبانة والملاحظة.

المصادر الثانوية : تتمثل في الكتب والمراجع والمجلات والدوريات المتخصصة ذات الصلة بموضوع الدراسة بالإضافة إلى شبكة المعلومات الدولية.

تنظيم الدراسة :

تتكون هذه الدراسة من أربعة محاور تتمثل في أساسيات الدراسة والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، والإطار النظري لبحوث التسويق والميزة التنافسية، بالإضافة إلى الدراسة الميدانية بمجموعة شركة جياد الصناعية.

كما اشتملت الدراسة على خاتمة وتشتمل على: النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية وقائمة المراجع التي تمت الاستعانة بها في كتابة الدراسة.

ثانياً: الدراسات السابقة:

1/ دراسة (الأشقر،2022م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر بحوث التسويق من خلال الأبعاد الأربعة (بحوث المنتج، بحوث المنافسة، بحوث الإعلان، بحوث التوزيع) على تحقيق الميزة التنافسية بالمصنع قيد الدراسة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي، بالإضافة إلى استخدام الأسلوب الميداني في جمع البيانات باستخدام استمارة الاستبيان قام بتطويرها الباحث بالاعتماد على بعض الدراسات السابقة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبحوث المنافسة على تحقيق الميزة التنافسية بالمصنع قيد الدراسة، بينما لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية إلى (بحوث المنتج وبحوث الإعلان وبحوث التوزيع) على تحقيق الميزة التنافسية بالمصنع قيد الدراسة. وقد عرضت الدراسة مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في الاهتمام ببحوث التسويق وتفعيل دورها في تحقيق الميزة التنافسية بالمصنع قيد الدراسة. يتضح الفرق بين الدراسة الحالية والسابقة في أن الدراسة الحالية أشمل حيث تناولت بحوث المبيعات وبحوث المستهلك وبالتالي هي أكبر وأشمل، وكما اختلفت في مجال ومكان التطبيق.

2/نافع ، الدماك، 2022م

هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والميزة التنافسية المستدامة في المنظمات الحكومية الكويتية . وتوصل الدراسة إلى نتائج أهمها توجد اختلافات ذات دلالة معنوية حول مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات للعاملين بالمنظمات الحكومية الكويتية وفقاً للعوامل الديمغرافية. توجد فروق معنوية في إدارك مدي توفر أبعاد الميزة التنافسية المستدامة بالمنظمات الحكومية الكويتية.. وأوصت الدراسة بتكثيف الدورات التكوينية للعاملين تماشيا مع التطورات التكنولوجية الحديثة، وهو ما يزيد ثقة العامل بنفسه بأنه بمستوى التحديات الجديدة، مما ينعكس إيجابا على رفع الروح المعنوية وكفاءة أداء العمل. ضرورة الاهتمام بتطوير نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالشكل الذي يساهم في مواكبه التطورات المستمرة للتغيرات التكنولوجية من خلال الاهتمام بالنظم الداخلية للاتصالات وتطويرها بالشكل الذي يساهم في تحقيق الاستجابة السريعة للطلبات وتقديم الخدمات . يتضح الفرق في المتغير الأول للدراستين وبالتالي اختلفت المشكلة والفروض ومكان التطبيق (ليبيا) وكذلك اختلفت النتائج التي تم التوصل إليها.

3/ دراسة (موسى،2019م):

تناولت هذه الدراسة أثر بحوث التسويق على الاستراتيجيات التسويقية. تمثلت مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية: إلى أي مدى تؤثر بحوث التسويق على استراتيجية المنتج؟ وكيف تؤثر بحوث التسويق على استراتيجية التسعير؟ وما أثر بحوث التسويق على استراتيجية الترويج والتوزيع بالمجموعة؟. وهدفت الدراسة إلى معرفة أثر بحوث التسويق على استراتيجيات التسويق بالتطبيق على مجموعة شركات معاوية البرير للصناعات الغذائية، والتعرف على مدى اهتمامها بالبحث التسويقي. ومن نتائج الدراسة: الاهتمام بالبحث التسويقي بمجموعة شركات معاوية البرير للصناعات الغذائية ساعد في بناء استراتيجيات تسويقية ناجحة، ساهمت بحوث التسويق في زيادة المبيعات بالمجموعة، كشفت الدراسة أنه لا يوجد قسم مخصص لبحوث التسويق بالمجموعة. ومن توصيات الدراسة ضرورة إنشاء قسم مخصص لبحوث التسويق بالمجموعة، ضرورة إجراء دورات تدريبية خاصة بالتسويق والبحث التسويقي بشكل مستمر لتأهيل الكوادر بالمجموعة، عمل المزيد من الدراسات والأبحاث في مجال البحث التسويقي لأنه يساهم بصورة مباشرة في زيادة المبيعات. يتضح الفرق في المتغير الثاني للدراستين وبالتالي اختلفت المشكلة والفروض والنتائج التي تم التوصل إليها.

4/ دراسة (مختار،2017) :

تناولت هذه الدراسة دور بحوث التسويق في الأداء التسويقي للشركات العاملة في صناعة المياه الغازية. وانحصرت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية: هل يؤدي عدم توفر البيانات والمعلومات إلي تعويق بحوث التسويق؟ هل تجد بحوث التسويق الاهتمام اللائق من قبل الجهات المعنية؟ هل يؤثر القصور في بحوث التسويق علي الأداء التسويقي للمنشآت؟ وتمثلت أهداف الدراسة في: المساهمة في سد الفجوات التي قد تكون في الأدبيات الخاصة بموضوع البحث، إلقاء المزيد من الضوء علي أهمية بحوث التسويق في رفع كفاءة الأداء التسويقي لكافة المنظمات. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها: أن الشركة موضع البحث لا تعتمد علي الدراسات التسويقية في توفر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، الشركة تعتمد كثيراً علي الخبرة الشخصية للإدارة في اتخاذ القرارات بما فيها تلك القرارات التسويقية الاستراتيجية كالمنتجات الجديدة، الشركة لا تتبنى مفهوم الجودة الشاملة ويقتصر مفهوم الجودة لديها في جودة المنتجات. ومن أهم التوصيات: الأخذ

بمفهوم الجودة الشاملة والعمل علي الحصول علي شهادة الجودة العالمية (الأيزو) مع تبني مفهوم التسويق الداخلي الذي يعتبر أحد الاتجاهات الحديثة في التسويق. يتضح الفرق في المتغير الثاني للدراستين وبالتالي اختلفت المشكلة والفروض والنتائج التي تم التوصل إليها.

الإطار النظري:

أولاً: بحوث التسويق:

بحوث التسويق هي: جمع وتسجيل وتحليل البيانات المتعلقة بالمشاكل التسويقية للسلع والخدمات.(بازرعة،1988، 1)

بحوث التسويق هي: نظام يشمل عمليات جمع وتسجيل وتحليل البيانات المتعلقة بتسويق المنتجات، تعتمده المؤسسات التجارية والوكالات التي تبحث عن حلول.(المساعد ،1997، ،273)

وتعرف بحوث التسويق بأنها: كافة الأنشطة التي تهدف إلى جمع البيانات، والمعلومات المطلوبة، من مصادرها الأساسية، وتحليلها بأنسب أساليب التحليل، وتقديم التقرير النهائي.(عبيدات ،2003، 13)

وقد عرف معهد الإدارة البريطاني بحوث التسويق بأنها: جمع وتسجيل وتحليل الحقائق حول المشكلات التي تتعلق بتحويل المنتجات من المُنتج إلى المستهلك النهائي.(عبدالمحسن ،2006، 27)

أهمية بحوث التسويق:

تبرز أهمية بحوث التسويق فيما يلي:

أ. الأفراد: هناك العديد من المواقف المتعارف عليها في الأدبيات الإنسانية، والتي يتعرض لها الأفراد أثناء حياتهم ويفترض بأنها حلقات من النجاح أو الفشل.

ب. الأسر: تهتم العديد من البحوث التسويقية بالتعرف على حاجات ورغبات المستهلكين وأذواقهم حسب قدراتهم الشرائية.(عبدالمحسن ،2006، 70)

ج. على مستوى الدولة: تلعب بحوث التسويق دوراً هاماً في التخطيط الاقتصادي الوطني؛ حينما تمد أجهزة التخطيط في الدولة بالصورة الحقيقية لهيكل العرض والطلب، والتناسق أو التضارب بينهما لمجموعات المنتجات المختلفة في السوق. كما تساهم أيضاً في التنبؤ باحتياجات المستهلكين في السنوات القادمة. (المغربي، 2013، 67)

د. على مستوى المنظمة: فإنه من الصعب وضع قائمة تضم كل الفوائد التي تعود على المنظمة نتيجةً لممارستها لبحوث التسويق؛نسبةً لتعدد هذه الفوائد سواء كانت على مستوى المنظمة ككل أو على مستوى النشاط التسويقي. وعلى هذا النمط تلعب بحوث التسويق دوراً حيوياً في اتخاذ القرارات الإدارية والرقابية سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المنظمة. (المغربي، 2013، 68)

مجالات بحوث التسويق:

عموماً نجدأن بحوث التسويق تتضمن العديد من البحوث الفرعية ومن أبرزها:

أولاً: بحوث السوق: إن بحوث السوق هي نظام يصمم لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بحالة خاصة تواجهها الشركة. وهي أداة من خلالها تستطيع الشركة أن تتعرف على معدلات الاستهلاك، وحالة العرض والطلب، والحالة التنافسية في الأسواق، إضافةً إلى تحديد نسب الأرباح واحتمالات التطور والتغيير فيها.(الربيعابي وعباس،2014، 72)، ومن خلال بحوث السوق يتم تحديد حجم السوق المحلي والأجنبي، وتقسيم السوق إلى قطاعات.(عبدالمحسن، 2006، 30).

ثانياً: بحوث المنتج: هي عملية تحديد المنتجات الجديدة التي قد تنجح وتحديد أفضل طريقة لتطويرها وبيعها، وتبحث في المنتجات التي سوف تكون ممكنة باستخدام التكنولوجيا المتاحة أو في المستقبل القريب. وأثناء تطوير المنتج الجديد تساعدنا أبحاث المنتج في الجوانب التي تهم المستهلكين، مثل السعر والتصميم.(dictionary.cambridge،2021).

وتتعلق بحوث المنتج بتصميم وتنمية خيارات المنتجات الجديدة، وتحسينات المنتجات الحالية والتنبؤ باتجاهات المستهلكين وتفضيلاتهم المرتبطة بطراز المنتج وأدائه وجودة المواد الداخلة في الصنع، والغلاف ... إلخ.

ثالثاً: بحوث التسعير: بحوث التسعير تشمل جميع السياسات السعرية وطرق واستراتيجيات تسعير المنافسين لمنتجاتهم.(عزام وآخرون،157)

وتشير بحوث التسعير إلي كافة المجهودات والفعاليات التي تشمل عمليات جمع وتبويب وتحليل الحقائق والمعلومات المرتبطة بالأسعار والمعتمدة من قبل الشركات بما يجعلها ملبية للأهداف والسياسات المرسومة. ومن أهم المجالات التي تركز عليها بحوث التسعير هي:سياسات التسعير المعتمدة في الشركة، تسعير المنتج، المرونة السعرية والطلب على المنتج، والاستجابة للتغييرات الحاصلة في السعر.(الجنابي، 95)

رابعاً: بحوث الإعلان والترويج: وتشمل جميع الطرق والأساليب والوسائل التي يمكن استخدامها لتنشيط المبيعات وأساليب الترويج والإعلان.(عزام وآخرون ،157)

خامساً: بحوث التوزيع: تشير بحوث التوزيع إلي كافة المجهودات والنشاطات التي تشمل عمليات جمع وتبويب وتحليل الحقائق والمعلومات المرتبطة بالقنوات التوزيعية للشركات التسويقية.(أبوبكر،97)

بحوث التوزيع تدرس أفضل المنافذ الممكنة لتوزيع منتجات الشركة، وتحدد أسس اختيار الموزعين، كما تحدد أماكن منافذ التوزيع الخاصة بالشركة، وتقيم علاقات مع الموزعين، وتتابع التوزيع المادي للمنتجات (المخازن، النقل، ...إلخ).(عبدالحميد،218)

تهتم بحوث التوزيع بتحديد أساليب التوزيع ومنافذه وسياساته، وتحديد العلاقة مع الموزعين، وتهتم بالنقل والتخزين....(مختار ،2007، 88)

وتشتمل هذه البحوث على فحص دقيق وشامل لكافة الأنشطة البيعية للشركة وعلاقات التوزيع في السوق، ويتم ذلك من خلال تحليل المبيعات والمناطق البيعية وأداء رجال البيع في المناطق وأفضل الطرق لتوزيع المنتجات في الأسواق.(أبوبكر، 232)

سادساً: بحوث المستهلك: تشمل كل ما يتعلق بخصائص المشترين أو المستهلكين وما يتعلق بقرار الشراء والعوامل المؤثرة على هذا القرار.(عزام ،157)

تشير بحوث المستهلك إلي كافة المجهودات والأنشطة التي تتضمن عمليات جمع وتحليل وتفسير البيانات التي تهتم بالقرار الشرائي للمستهلكين والعوامل المؤثرة فيه،مثل العوامل الاقتصادية والنفسية والبيئية وغيرها، وبشكل عام تركز بحوث المستهلك على مساعدة إدارة التسويق علىتحديد خصائص الفئة الاستهلاكية التي تتعامل معها، كالعمر والدخل والجنس والمهنة والثقافة... الخ.(الجنابي، 92)

سابعاً: بحوث المبيعات: بحوث المبيعات تقيس جدوى وفاعلية السياسات البيعية، وتقوم بتقييم البدائل وتختبر الوسائل والأساليب البيعية الجديدة، وتساعد في تحديد وتقييم المناطق البيعية، وتحدد معدلات المقابلات البيعية لكل فئة من المستهلكين، وتساعد في تحديد الحصص البيعية، وكذلك تحليل المبيعات، وتحديد أسس الرقابة على البائعين.(عواد ، 2012، 162) ، وتشمل كذلك الفحص الدقيق والشامل للأساليب والوظائف البيعية والتوزيعية لمنتجات الشركة في الأسواق المحلية والدولية.

ثانياً: الميزة التنافسية:

مفهوم الميزة التنافسية:

تعد الميزة التنافسية هدفاً رئيساً تسعى إليه جميع المنظمات، إلا أن تحديدها لا يتم إلا من خلال تحديد واستعمال ناجح لاستراتيجية تنافسية محددة . واحدة من أقوى التحديات التي تواجه المؤسسات اليوم هي الاستجابة بكفاءة وفاعلية في بيئة الأعمال المتغيرة والتي تكتسب و تطور الميزة التنافسية.

عرِّف مصطلح الميزة التنافسية بأنه التفوق مع حالة أو شرط أو قائد سير بعض الإجراءات، أما التنافسية فهي الانتماء إلى الاتصاف أو الاستناد إلى المنافسة. (الكرخي،2015م)

وعرِّفت الميزة التنافسية للمنظمة بأنها ما يمكن أن تتحقق في حالة ما إذا كان باستطاعتها أن تحتفظ بمستوى مرتفع من الإنتاجية مقابل انخفاض في التكاليف وارتفاع في الحصة السوقية دون أن يكون ذلك على حساب الأرباح. (قدور،2008: 208).

و كما عرِّفت الميزة التنافسية بأنها وصول المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية بتلك المستعملة من قبل المنافسين بمجرد وصول المؤسسة لعملية الإبداع. (حيدر،2002: 8).

كما تعرَّف الميزة التنافسية بأنها مجال تمتع فيه المنظمات بقدرة أعلى من منافسيها في استغلال الفرص الخارجية أو الحد من التهديدات. (المرسي وآخرون،2002: 174).

وأيضا هناك خمس مجالات هي الابتكار والتكنولوجيا الجديدة، وتعديل الطلب أو الطلب الجديد، شريحة من الزبائن الجدد والتغيرات في التكاليف. (الكرخي،2015م)

أهمية الميزة التنافسية:

تتمثل أهمية الميزة التنافسية المستدامة في كونها معياراً للمنظمات الناجحة لتميزها بإيجاد النماذج الفريدة والجديدة التي يصعب تقليدها أو استنساخ فوائدها.

إن أهمية الميزة التنافسية تتمثل من خلال خصائصها الآتية:

1. تقدم دعماً هاماً يسهم في نجاح الأعمال.
2. تتصف بالديمومة وصعوبة تقليد المنافسين لها.

3. تقدم التوجيه والتحفيز لعموم المنظمة.
4. تحدد بالاعتماد على حاجات ورغبات العميل.
5. توافر الانسجام الفريد بين المنظمة والغرض في البيئة.

أهداف الميزة التنافسية:

1. كثافة الأرباح والسعي لتحقيقها: فالأرباح هدف رئيسي من أهداف المؤسسات ذات المزايا التنافسية.
2. الانفتاح الواسع على الآخرين: بمعنى القفز من مرحلة الانغلاق على الذات إلى مرحلة الانفتاح على الآخرين.
3. التوغل في السوق العالمية: ويقصد به التحول من تغطية السوق المحلية إلى تغطية أسواق عالمية وهذا للوصول إلى درجة متقدمة من السيطرة والتحكم في هذه الأسواق.(النسور،2009).
4. الإطّلاع المباشر على أهم الاكتشافات والبحوث العلمية: حيث تهدف المؤسسة إلى التحول من البحث عن حل المشكلة أو اللازمة إلى التفوق بالاكتشاف والبحث والزيادة في آفاق غير مسبوقة من العلم والمعرفة.

خصائص الميزة التنافسية:

إن الميزة التنافسية تتميز و تتصف بعدة خصائص منها:(الزغبي ،2005: 138).

1. أنها تؤدي إلى تحقيق التفوق والأفضلية على منافسيها.
2. أنها تنبع من داخل المنظمة وتحقق قيمة لها.
3. أنها تنعكس على كفاءة أداء المنظمة في أنشطتها أو في قيمة ما تقدم للمشترين أو كليهما.
4. أنها تحقق لمدة طويلة ولا تزول بسرعة عندما يتم تطويرها وتجديدها.
5. تبنى وتصاغ على اختلاف وليس على تشابه.
6. تؤسس على المدى الطويل باعتبارها أنها تختص بالفرص في المستقبل.

أبعاد الميزة التنافسية:

إن مصطلح الأبعاد التنافسية التي تعرف بأنها مجموعة متناسقة من أهداف التصنيع لاكتساب ميزة تنافسية، وغالباً ما تستخدم عدة تسميات أو مصطلحات مثل الأساليب أو سمات اختيار الاستراتيجية والأبعاد التنافسية.(النجار،2004: 75). **ويتم تحديد الأبعاد التنافسية و أبعادها من خلال تحديد المعايير الاتية:**

1. **الجودة**: انخفاض معدل العيوب، أداء المنتج، المعولية، وإصدار الشهادات و الاهتمام البيئي.
2. **الكلفة**: القدرة على الإدارة الفاعلة وكلفة الإنتاج، بما في ذلك الجوانب المتصلة بها مثل النفقات العامة والمخزون والقيمة المضافة.
3. **التسليم**: ويمكن اسنادها إلى وقت التسليم كالسرعة في تسليم المنتج أو الخدمة للعملاء وكذلك السوق في وقت تقديم منتج جديد.
4. **المرونة**: تمثل القدرة على توزيع الموارد استجابة للتغيرات في الاتفاقات التعاقدية .
5. **التركيز على العميل**: من خلال تلبية حاجات العميل وتشمل خدمات ما بعد البيع، وتقديم ودعم المنتجات والمعلومات عن العملاء.
6. **المعرفة**: تتضمن إدارة المعرفة والإبداع وتنمية المهارات.

مصادر الميزة التنافسية:

هناك نوعين من المزايا التنافسية هما: ميزة تنافسية داخلية وميزة تنافسية خارجية:

1. **الميزة التنافسية الداخلية:**

تكون الميزة التنافسية داخلية عندما تكتسب المؤسسة الأفضلية بتحكمها في تكاليف الإنتاج وإدارة وتسيير المنتوج. (خليل،1994: 77).

2. **الميزة التنافسية الخارجية:**

تكون الميزة التنافسية الخارجية عندما يمكن تقديم منتوج متنوع ذو نوعية متميزة والتي تنشئ قيمة للمشتري إما عن طريق تخفيض تكاليف الاستعمال أو عن طريق تحسين أداء الاستعمال.

دراسة الحالة (مجموعة جياد الصناعية):

أولاً: نبذة عن الشركة:

جياد الصناعية هي مدينة صناعية تقع على بعد 50 ميلاً جنوب الخرطوم في السودان تمتلكها وتشغلها مجموعة جياد الصناعية. تأسست المجموعة في عام 1993.

أسست مجموعة جياد الصناعية على رؤيا أن تكون كبرى المجموعات الصناعية في أفريقيا، وفق رسالة مفادها قيادة النهضة الصناعية والزراعية والتنموية وأن تكون من رواد الصناعة في المنطقة ومن أكبر دعامات الاقتصاد الوطني. تقوم المدينة الصناعية بتصنيع وتجميع سيارات الركاب، والشاحنات، والحافلات والدراجات النارية والمركبات محرك صغير؛ و تصنيع أسلاك الفولاذ والألومنيوم والنحاس، والكابلات والأنابيب المعدنية، والمعدات الزراعية والضاغط، والدهانات والطلاء؛ تقوم بتصنيع المعدات الطبية؛ يملك ويعمل ويدير ممتلكات عقارية مثل المجمعات الصناعية وغيرها من الممتلكات؛ تصنيع وتوزيع الأثاث. (WWW.GIAD.COM 2021)

مجالات العمل: تتركز عمل المجموعة في الأنشطة الآتية:

1- صناعة المركبات. 2- الصناعات المعدنية. 3- الصناعات الإلكترونية. 4- صناعة الطيران. 5- صناعة البحرية. 6- التعدين. 7- الصناعات الزراعية. 8- النقل. 9 - الطاقات البديلة والمتجددة. 10- البني التحتية والإنشاءات. 11- تقنيات الفضاء. 12- الأثاثات والمعدات الطبية . 13-صناعة البطاريات. 14- صناعة الغزل والنسيج. 15-صناعة الجلود. 16- تنمية الصادرات الزراعية.

17- تنمية الصادرات الحيوانية. 18- البحث والتطوير.

بحوث التسويق في مجموعة جياد الصناعية:

لدى شركة جياد قسم خاص بالتسويق وبالتالي يهتم ببحوث التسويق والدراسات التسويقية اللازمة في كل المراحل التسويقية (المنتج والتسعير والترويج والتوزيع) وتسعى دوماً للاستفادة من التطورات التكنولوجية في سبيل تحقيق أهدافها التسويقية والذي بدوره يُعزز من ميزتها التنافسية من بين الشركات الصناعية. (WWW.GIAD.COM 2021)

ثانياً: إجراءات وتحليل بيانات الدراسة:

أداة الدراسة: تم تصميم الاستبانة بشكل خاص لجمع البيانات بالاعتماد على الدراسات السابقة والمراجع. وتم توجيه الاستبانة إلى عينة ميسرة تتكون من 50 مفردة من موظفي شركة جياد لصناعة السيارات والشاحنات المحدودة (القابضة)، وقد تم ملء 30 استبانه صالحة للتحليل. وتتكون الاستبانة من جزئين: الجزء الأول يتضمن المعلومات الشخصية للمبحوثين وهي: (النوع، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة في مجال العمل)، والجزء الثاني يتضمن عبارات الفرضية.

عبارات الاستبانة: تم توجيه عبارات الاستبانة على المبحوثين وقد احتوت الاستبانة على (10) أسئلة وعلى كل فرد من عينة الدراسة تحديد إجابة واحدة على كل سؤال وفق مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق مطلقاً).

ثبات وصدق الاستبانة: تم استخدام طريقة ألفا كرنباخ لقياس ثبات وصدق الاستبانة، وقد تبين أن كُلاً من مقياس الثبات والصدق مرتفعان مما يطمئن على استخدام الاستبانة وتفاصيل ذلك في الجدول أدناه:

جدول (1) قيمة معامل ألفا كرونباخ للثبات والصدق:

قيمة معامل الارتباط ألفا كرونباخ للثبات	.864
قيمة معامل الارتباط ألفا كرونباخ للصدق على النحو التالي:	
لدى شركة جياد وحدة خاصة ببحوث التسويق	.718
تهتم الشركة بمخرجات بحوث التسويق في تقديم خدماتها	.837
تقوم الشركة بدراسة السوق لمعرفة حاجات ورغبات المستهلك	.543
تهتم الشركة ببحوث تطوير المنتجات	.775
تهتم الشركة برأي المستهلك في جودة المنتج.	.678
تراعي الشركة القدرة الشرائية للمستهلك عند تسعير المنتجات	.749
يُعدل السعر إذا اعتبره المستهلك مرتفعاً وكان تعديله ممكناً	.790
تروج الشركة منتجها في المكان الذي يوجد فيه المستهلك	.794
محتوى الإعلان يراعي الشريحة المستهدفة بالمنتج	.636
تحدد الشركة أسس اختيار الموزعين استناداً على بحوث التوزيع	.744

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة معامل ارتباط ألفا كرونباخ للثبات تساوي 0.864 وهي أكبر من0.7 ممايعني أن إجابات المستقصى منهم على عبارات الاستبانة تتميز بدرجةِ ثباتٍ عالٍ. ونلاحظ أن قيم معامل ارتباط ألفا كرونباخ للصدق كلها أكبر من 0.4 ممايعني أن عبارات الاستبانة تتميز بدرجة صدق عالية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: لتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضيتها؛ تم استخدام الطرق الإحصائية التالية: العرض البياني والتوزيع التكراري للإجابات، والنسبة المئوية، والوسط الحسابي والوسيط والمنوال، والإنحراف

المعياري واختبار مربع كاي لاختبار فرضيات الدراسة. ولتطبيق الطرق والأساليب الإحصائية المذكورة أعلاه على البيانات التي تم الحصول عليها من إجابات العينة تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) الذي يعد من أكثر الحزم الإحصائية دقة في الوصول إلى النتائج.

تطبيق أداة الدراسة: وُزعت الاستبانة على عينة الدراسة الموضحة أعلاه، وتم تفريغ البيانات في برنامج SPSS، حيث تم تحويل المتغيرات الوصفية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لاأوافق، لاأوافق مطلقاً) إلى متغيرات كمية (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب، واستخدم الباحثان المقياس الترتيبي Ordinal لكل المتغيرات، فيما عدا متغيري النوع وخيار (أخرى أذكرها) في متغيري التخصص العلمي وسنوات الخبرةاستخدم الباحثان معهما المقياس الإسمي Nominal، وكذلك متغيري العمر وسنوات الخبرة استخدم الباحثان معهما المقياس الرقمي Scale.

ثانياً: تحليل البيانات الشخصية:

جدول (2) تحليل البيانات الشخصية:

البيانات	التصنيف	العدد	النسبة	التحليل
النوع	أنثى	9	%30	يُلاحظ أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث؛ وهذا ملاحظ في سوق العمل السوداني بشكل عام وقد يرجع ذلك إلى أسباب عديدة خارج نطاق هذا البحث.
	ذكر	21	%70	
	المجموع	30	%100	
العمر	50 سنة فأكثر	3	%10	يُلاحظ أن أكثر الفئات العمرية مشاركة في العينة هي فئة (أقل من 30 سنة) وتمثل نصف العينة ثم فئة (30 وأقل من 40 سنة) وتمثل حولي ربع العينة وذلك يعكس؛ أن غالبية العينة وبالتالي مجتمع البحث من الشباب وهي الفئة الأكثر نشاطاً.
	40 وأقل من 50 سنة	4	%13.3	
	30 وأقل من 40 سنة	8	%26.7	
	أقل من 30 سنة	15	%50	
	المجموع	30	%100	
المؤهل العلمي	فوق الجامعي	7	%23.3	يُلاحظ أن 3% فقط من أفراد العينة مؤهلهم العلمي ثانوي، وبقية أفراد العينة مؤهلهم العلمي جامعي وفوق الجامعي؛ مما يعني أن معظم أفراد العينة وبالتالي مجتمع البحث مؤهلين علمياً.
	جامعي	22	%73.3	
	ثانوي	1	%3.3	
	أخرى	0	%0	
	المجموع	30	%100	
التخصص العلمي	أخرى أذكرها	11	%36.7	يلاحظ أن ثلث أفراد العينة تخصصهم إدارة أعمال، ثم الاقتصاد 10% ونظم المعلومات 10% مما يعني أن غالبية تخصصات أفراد العينة لها علاقة بموضوع البحث (بحوث التسويق).
	اقتصاد	1	%3.3	
	محاسبة	7	%23.3	
	إدارة أعمال	11	%36.7	
	المجموع	30	%100	
التخصص العلمي خيار أخرى أذكرها	التخصصات المذكورة + مفردة لم تذكر تخصصها	20	%66.7	يُلاحظ أن استجابات 10% من خيار أخرى أذكرها تخصصهم العلمي تسويق وبالتالي فإن هذه النسبة تساند التحليل في النقطة السابقة الذي ينص على أن (غالبية تخصصات أفراد العينة لها علاقة بموضوع البحث).
	تسويق	3	%10.0	
	تصميم جرافيك	1	%3.3	
	لغة إنجليزية	1	%3.3	
	محاسبة تكاليف	1	%3.3	
	هندسة	4	%13.3	
	المجموع	30	%100	
المسمى الوظيفي	أخرى أذكرها	0	%0	يُلاحظ أن خيار أخرى أذكرها اختياره يمثل 0% وهذا يعني أن أفراد العينة مسماهم الوظيفي إما موظف -وهو الأكثر- وإما رئيس قسم أو مدير إدارة.
	موظف	18	%60.0	
	رئيس قسم	8	%26.7	
	مدير إدارة	4	%13.3	
	المجموع	30	%100	

سنوات الخبرة في مجال العمل	25 سنة فأكثر	1	%3.3	يُلاحظ أن نسبة 50% من أفراد العينة خبرتهم أقل من 5 سنوات، ولكن توجد نسبة 20% من أفراد العينة خبرتهم ما بين 15 إلى 25 سنة مما يعني وجود عدد كبير ممن يتمتعون بخبرات طويلة وبإمكانهم نقل هذه الخبرات للموظفين الجدد لاسيما وأن معظمهم جامعيين.
	15وأقل من 25 سنة	6	%20.0	
	5 وأقل من 15 سنة	8	%26.7	
	أقل من 5 سنوات	15	%50.0	
	المجموع	30	%100	

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

ثالثاً: تحليل عبارات الاستبانة:

جدول (3) تحليل عبارات الاستبانة:

رقم	العبارة	الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية	التحليل
1	لدى شركة جياد وحدة خاصة ببحوث التسويق.	لا أوافق مطلقاً	1	%3.3	إذا جمعنا نسبة الموافقة مع نسبة الموافقة بشدة نجد أن العبارة تمت الموافقة عليها بنسبة 83.3% ويتضح من ذلك؛ أن لدى شركة جياد وحدة خاصة ببحوث التسويق.
		لا أوافق	1	%3.3	
		محايد	3	%10.0	
		أوافق	15	%50.0	
		أوافق بشدة	10	%33.3	
		المجموع	30	%100	
2	تهتم الشركة بمخرجات بحوث التسويق في تقديم خدماتها.	لا أوافق مطلقاً	1	%3.3	إذا جمعنا نسبة الموافقة مع نسبة الموافقة بشدة نجد أن العبارة تمت الموافقة عليها بنسبة 66.7% ويتضح من ذلك؛ أن الشركة تهتم بمخرجات بحوث التسويق في تقديم خدماتها.
		لا أوافق	4	%13.3	
		محايد	5	%16.7	
		أوافق	14	%46.7	
		أوافق بشدة	6	%20.0	
		المجموع	30	%100	
3	تقوم الشركة بدراسة السوق لمعرفة حاجات ورغبات المستهلك.	لا أوافق مطلقاً	0	%0	إذا جمعنا نسبة الموافقة مع نسبة الموافقة بشدة نجد أن مجموع الموافقة على العبارة بلغ نسبة 80% ويتضح من ذلك؛ أن الشركة تقوم بدراسة السوق لمعرفة حاجات ورغبات المستهلك.
		لا أوافق	1	%3.3	
		محايد	5	%16.7	
		أوافق	15	%50.0	
		أوافق بشدة	9	%30.0	
		المجموع	30	%100	
4	تهتم الشركة ببحوث تطوير المنتجات	لا أوافق مطلقاً	0	%0	إذا جمعنا نسبة الموافقة مع نسبة الموافقة بشدة نجد أن نسبة الموافقة الكلية على العبارة بلغت 63.3% وأن الذين لم يوافقوا على العبارة نسبتهم 6.7% وبقية أفراد العينة محايدين. ويتضح من ذلك؛ أن الشركة تهتم ببحوث تطوير المنتجات
		لا أوافق	2	%6.7	
		محايد	9	%30.0	
		أوافق	10	%33.3	
		أوافق بشدة	9	%30.0	
		المجموع	30	%100	
5	تهتم الشركة برأي المستهلك في جودة المنتج.	لا أوافق مطلقاً	1	%3.3	إذا جمعنا نسبة الموافقة مع نسبة الموافقة بشدة نجد أن العبارة تمت الموافقة عليها بنسبة 86.7% ويتضح من ذلك؛ أن الشركة تهتم برأي المستهلك في جودة المنتج.
		لا أوافق	0	%0	
		محايد	3	%10.0	
		أوافق	17	%56.7	
		أوافق بشدة	9	%30.0	
		المجموع	30	%100	
6	تراعي الشركة القدرة الشرائية للمستهلك عند تسعير المنتجات	لا أوافق مطلقاً	0	%0	إذا جمعنا نسبة الموافقة مع نسبة الموافقة بشدة نجد أن العبارة تمت الموافقة عليها بنسبة 60% ويتضح من ذلك؛ أن الشركة قد تراعي القدرة الشرائية للمستهلك عند تسعير المنتجات.
		لا أوافق	5	%16.7	
		محايد	7	%23.3	
		أوافق	15	%50.0	
		أوافق بشدة	3	%10.0	
		المجموع	30	%100	

7	يُعدل السعر إذا اعتبره المستهلك مرتفعاً وكان تعديله ممكناً	لا أوافق مطلقاً	0	%0	إذا جمعنا نسبة الموافقة مع نسبة الموافقة بشدة نجد أن العبارة تمت الموافقة عليها بنسبة 46.7% ويتضح من ذلك؛ أن الشركة قد لا تُعدل سعر منتجها إذا اعتبره المستهلك مرتفعاً وكان تعديله ممكناً.
		لا أوافق	5	%16.7	
		محايد	11	%36.7	
		أوافق	9	%30.0	
		أوافق بشدة	5	%16.7	
		المجموع	30	%100	
8	تروج الشركة منتجها في المكان الذي يوجد فيه المستهلك	لا أوافق مطلقاً	1	%3.3	وإذا جمعنا نسبة الموافقة مع نسبة الموافقة بشدة نجد أن العبارة تمت الموافقة عليها بنسبة 56.7% ويتضح من ذلك؛ أن ترويج الشركة لمنتجها في المكان الذي يوجد فيه المستهلك ضعيف.
		لا أوافق	3	%10.0	
		محايد	9	%30.0	
		أوافق	11	%36.7	
		أوافق بشدة	6	%20.0	
		المجموع	30	%100	
9	محتوى الإعلان يراعي الشريحة المستهدفة بالمنتج	لا أوافق مطلقاً	1	%3.3	إذا جمعنا نسبة الموافقة مع نسبة الموافقة بشدة نجد أن الموافقة على العبارة نسبتها 70% ويتضح من ذلك؛ أن محتوى الإعلان بالشركة يراعي الشريحة المستهدفة بالمنتج.
		لا أوافق	1	%3.3	
		محايد	7	%23.3	
		أوافق	15	%50.0	
		أوافق بشدة	6	%20.0	
		المجموع	30	%100	
10	تحدد الشركة أسس اختيار الموزعين استناداً على بحوث التوزيع	أوافق بشدة	0	%0	إذا جمعنا نسبة الموافقة مع نسبة الموافقة بشدة نجد أن العبارة تمت الموافقة عليها بنسبة 50% ونسبة عدم الموافقة 3.3% فقط، أما المحايدون فنسبتهم 46.7 ويتضح من ذلك؛ أنه لا يمكننا القول بأن الشركة تحدد أسس اختيار الموزعين استناداً على بحوث التوزيع.
		لا أوافق	1	%3.3	
		محايد	14	%46.7	
		أوافق	13	%43.3	
		أوافق بشدة	2	%6.7	
		المجموع	30	%100	

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

رابعاً: عرض ومناقشة واختبار الفرضية:(هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية ترابطية بين بحوث التسويق وتحقيق الميزة التنافسية):

جدول رقم(4) عرض ومناقشة واختبار عبارات الاستبانة:

رقم	العبارة	قيمة مربع كاي المحسوبة	القيمة الاحتمالية لمربع كاي	التفسير	الوسط الحسابي	الوسيط	المنوال	التفسير	الانحراف المعياري
1	لدى شركة جياد وحدة خاصة ببحوث التسويق.	131.525	.000	نجد أن قيمة مربع كاي المحسوبة (131.525) وهي معنوية عند مستوى معنوية مشاهد (.000) وهو أقل من مستوى المعنوية النظري (.05) بما يعني رفض الفرض العدمي (لا يوجد لدى شركة جياد وحدة خاصة ببحوث التسويق) وقبول الفرض البديل وهو (لدى شركة جياد وحدة خاصة ببحوث التسويق).	4.07	4	4	يوضح لنا المنوال أن أكثر إجابات المستقصى منهم تكراراً كانت أوافق، وكذلك الوسط الحسابي والوسيط يوضحا ميل إجابات المستقصى منهم نحو الموافقة على العبارة، أما الانحراف المعياري (.944) لمقياس متدرج من 5 نقاط فيدل على أن إجابات المستقصى منهم منتشرة في فترة ضيقة لحدٍ ما حول الوسط الحسابي (4.07).	.944

2	تهتم الشركة بمخرجات بحوث التسويق في تقديم خدماتها.	68.328	.000	نجد أن قيمة مربع كاي المحسوبة (68.328) وهي معنوية عند مستوى معنوية مشاهد (.000) وهو أقل من مستوى المعنوية النظري (.05) بما يعني رفض الفرض العدمي (لا تهتم الشركة بمخرجات بحوث التسويق في تقديم خدماتها) وقبول الفرض البديل وهو (تهتم الشركة بمخرجات بحوث التسويق في تقديم خدماتها).	3.67	4	4	يوضح لنا المنوال أن أكثر إجابات المستقصى منهم تكراراً كانت أوافق، وكذلك الوسط الحسابي والوسيط يوضحا ميل إجابات المستقصى منهم نحو الموافقة على العبارة، أما الانحراف المعياري (1.061) لمقياس متدرج من 5 نقاط فيدل على أن إجابات المستقصى منهم منتشرة في فترة واسعة لحدٍ ما حول الوسط الحسابي (3.67).	1.061
3	تقوم الشركة بدراسة السوق لمعرفة حاجات ورغبات المستهلك.	58.525	.000	نجد أن قيمة مربع كاي المحسوبة (58.525) وهي معنوية عند مستوى معنوية مشاهد (.000) وهو أقل من مستوى المعنوية النظري (.05) بما يعني رفض الفرض العدمي (لا تقوم الشركة بدراسة السوق لمعرفة حاجات ورغبات المستهلك) وقبول الفرض البديل وهو (تقوم الشركة بدراسة السوق لمعرفة حاجات ورغبات المستهلك).	4.07	4	4	يوضح لنا المنوال أن أكثر إجابات المستقصى منهم تكراراً كانت أوافق، وكذلك الوسط الحسابي والوسيط يوضحا ميل إجابات المستقصى منهم نحو الموافقة على العبارة، أما الانحراف المعياري (.785) لمقياس متدرج من 5 نقاط فيدل على أن إجابات المستقصى منهم منتشرة في فترة ضيقة لحدٍ ما حول الوسط الحسابي (4.07).	.785
4	تهتم الشركة ببحوث تطوير المنتجات	19.311	.000	نجد أن قيمة مربع كاي المحسوبة (19.311) وهي معنوية عند مستوى معنوية مشاهد (.000) وهو أقل من مستوى المعنوية النظري (.05) بما يعني رفض الفرض العدمي (الشركة لا تهتم ببحوث تطوير المنتجات) وقبول الفرض البديل وهو (تهتم الشركة ببحوث تطوير المنتجات).	3.87	4	4	يوضح لنا المنوال أن أكثر إجابات المستقصى منهم تكراراً كانت أوافق، وكذلك الوسط الحسابي والوسيط يوضحا ميل إجابات المستقصى منهم نحو الموافقة على العبارة، أما الانحراف المعياري (.937) لمقياس متدرج من 5 نقاط فيدل على أن إجابات المستقصى منهم منتشرة في فترة ضيقة لحدٍ ما حول الوسط الحسابي (3.87).	.937
5	تهتم الشركة برأي المستهلك في جودة المنتج.	80.557	.000	نجد أن قيمة مربع كاي المحسوبة (80.557) وهي معنوية عند مستوى معنوية مشاهد (.000) وهو أقل من مستوى المعنوية النظري (.05) بما يعني رفض الفرض العدمي (الشركة تهتم الشركة برأي المستهلك في جودة المنتج.) وقبول الفرض البديل وهو (تهتم الشركة برأي المستهلك في جودة المنتج.).	4.10	4	4	يوضح لنا المنوال أن أكثر إجابات المستقصى منهم تكراراً كانت أوافق، وكذلك الوسط الحسابي والوسيط يوضحا ميل إجابات المستقصى منهم نحو الموافقة على العبارة، أما الانحراف المعياري (.574) لمقياس متدرج من 5 نقاط فيدل على أن إجابات المستقصى منهم منتشرة في فترة ضيقة لحدٍ ما حول الوسط الحسابي (.845).	.845

6	تراعي الشركة القدرة الشرائية للمستهلك عند تسعير المنتجات.	35.967	.000	نجد أن قيمة مربع كاي المحسوبة (35.967) وهي معنوية عند مستوى معنوية مشاهد (.000) وهو أقل من مستوى المعنوية النظري (.05) بما يعني رفض الفرض العدمي (الشركة لا تراعي الشركة القدرة الشرائية للمستهلك عند تسعير المنتجات) وقبول الفرض البديل وهو (تراعي الشركة القدرة الشرائية للمستهلك عند تسعير المنتجات.).	3.53	4	4	يوضح لنا المنوال أن أكثر إجابات المستقصى منهم تكراراً كانت أوافق، وكذلك الوسط الحسابي والوسيط يوضحا ميل إجابات المستقصى منهم نحو الموافقة على العبارة، أما الانحراف المعياري (.900) لمقياس متدرج من 5 نقاط فيدل على أن إجابات المستقصى منهم منتشرة في فترة ضيقة لحدٍ ما حول الوسط الحسابي (3.53).	.900
7	يُعدل السعر إذا اعتبره المستهلك مرتفعاً وكان تعديله ممكناً	14.590	.002	نجد أن قيمة مربع كاي المحسوبة (14.590) وهي معنوية عند مستوى معنوية مشاهد (.000) وهو أقل من مستوى المعنوية النظري (.05) بما يعني رفض الفرض العدمي (لا تُعدل الشركة السعر إذا اعتبره المستهلك مرتفعاً وكان تعديله ممكناً) وقبول الفرض البديل وهو (يُعدل السعر إذا اعتبره المستهلك مرتفعاً وكان تعديله ممكناً).	3.47	3	3	يوضح لنا المنوال أن أكثر إجابات المستقصى منهم تكراراً كانت محايد، وكذلك الوسط الحسابي والوسيط يوضحا ميل إجابات المستقصى منهم نحو المحايدة من العبارة، أما الانحراف المعياري (.973) لمقياس متدرج من 5 نقاط فيدل على أن إجابات المستقصى منهم منتشرة في فترة ضيقة لحدٍ ما حول الوسط الحسابي (3.47).	.973
8	تروج الشركة منتجها في المكان الذي يوجد فيه المستهلك	47.098	.000	نجد أن قيمة مربع كاي المحسوبة (47.098) وهي معنوية عند مستوى معنوية مشاهد (.000) وهو أقل من مستوى المعنوية النظري (.05) بما يعني رفض الفرض العدمي (الشركة لا تروج منتجها في المكان الذي يوجد فيه المستهلك) وقبول الفرض البديل وهو (تروج الشركة منتجها في المكان الذي يوجد فيه المستهلك).	3.60	4	4	يوضح لنا المنوال أن أكثر إجابات المستقصى منهم تكراراً كانت أوافق، وكذلك الوسط الحسابي والوسيط يوضحا ميل إجابات المستقصى منهم نحو الموافقة على العبارة، أما الانحراف المعياري (1.037) لمقياس متدرج من 5 نقاط فيدل على أن إجابات المستقصى منهم منتشرة في فترة واسعة لحدٍ ما حول الوسط الحسابي (3.60).	1.037
9	محتوى الإعلان يراعي الشريحة المستهدفة بالمنتج	82.098	.000	نجد أن قيمة مربع كاي المحسوبة (82.098) وهي معنوية عند مستوى معنوية مشاهد (.000) وهو أقل من مستوى المعنوية النظري (.05) بما يعني رفض الفرض العدمي (محتوى الإعلان لا يراعي الشريحة المستهدفة بالمنتج) وقبول الفرض البديل وهو (محتوى الإعلان يُراعي الشريحة المستهدفة بالمنتج).	3.80	4	4	يوضح لنا المنوال أن أكثر إجابات المستقصى منهم تكراراً كانت أوافق، وكذلك الوسط الحسابي والوسيط يوضحا ميل إجابات المستقصى منهم نحو الموافقة على العبارة، أما الانحراف المعياري (.925) لمقياس متدرج من 5 نقاط فيدل على أن إجابات المستقصى منهم منتشرة في فترة ضيقة لحدٍ ما حول الوسط الحسابي (3.80).	.925

10	تحدد الشركة أسس اختيار الموزعين استناداً على بحوث التوزيع	69.803	.000	نجد أن قيمة مربع كاي المحسوبة (69.803) وهي معنوية عند مستوى معنوية مشاهد (.000) وهو أقل من مستوى المعنوية النظري (.05) بما يعني رفض الفرض العدمي (الشركة لا تُحدد أسس اختيار الموزعين استناداً على بحوث التوزيع) وقبول الفرض البديل وهو (تحدد الشركة أسس اختيار الموزعين استناداً على بحوث التوزيع).	3.53	3.50	3	يوضح لنا المنوال أن أكثر إجابات المستقصى منهم تكراراً كانت محايد، أما الوسط الحسابي والوسيط فيوضحا ميل إجابات المستقصى منهم نحو الموافقة على العبارة، أما الانحراف المعياري (.681) لمقياس متدرج من 5 نقاط فيدل على أن إجابات المستقصى منهم منتشرة في فترة ضيقة لحدٍ ما حول الوسط الحسابي (3.53).	.681

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م.

مناقشة الفرضية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية ترابطية بين بحوث التسويق وتحقيق الميزة التنافسية:

يوضح الجدول (4) أعلاه نتائج اختبار كاي تربيع، حيث نجد أن قيم كاي تربيع المحسوبة في جميع العبارات عالية وذات دلالة إحصائية معنوية وهي بذلك تخبرنا بمدى بُعد التكرارات المشاهدة (التكرارات التي تم رصدها فعلا من عينة الدراسة) عن المتوقعة (قيمة مفترضة نظرية يتوقع حدوثها في المجتمع)، وتقوم اختبارات إحصاء كاي تربيع بتحديد اتفاق أو عدم اتفاق التوزيع التكراري المشاهد لبيانات العينة مع المتوقع له، وكلما كان هذا الإحصاء كبيراً كان هناك احتمال أكبر لوجود ارتباط بين المتغيرين (أو الظاهرتين). وهذا يحدث لأن الإحصاء يكون كبيراً كلما كان التكرار المشاهد للخلية يختلف كثيراً عن التكرار المتوقع لها، على افتراض أن المتغيرين مستقلان. وتمت مقارنة القيم المحسوبة مع القيم المتوقعة (.000)(.002/) وهي أقل من مستوى المعنوية النظري (.05) وبذلك تم رفض جميع الفروض العدمية وقبول الفروض البديلة كما فصلت أعلاه، والفروض البديلة في هذه الاستبانة تعبر بالتفصيل عن فرضية الدراسة (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية ترابطية بين بحوث التسويق وتحقيق الميزة التنافسية)؛ ويعني ذلك وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المستقصى منهم على تلك العبارات، ولمعرفة لصالح من تميل تلك الفروق نلاحظ أن قيم المنوال لأغلب عبارات هذه الفرضية هي 4أو قريبة من 4 كما في العبارة رقم 10، ويستثنى من جميع العبارات العبارة رقم 7 حيث كانت قيمة المنوال والوسيط والوسط الحسابي جميعها تميل إلى الحياد؛ وهذا يعني أن أكثر إجابات المستقصى منهم على هذه العبارات كانت أوافق وكذلك الوسط الحسابي والوسيط يوضحا ميل إجابات المستقصى منهم نحو الموافقة على تلك العبارات.

مما سبق نستنتج أن فرضية الاستبانة: (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية ترابطية بين بحوث التسويق وتحقيق الميزة التنافسية) متحققة لصالح الموافقين.

النتائج:

1. لدى شركة جياد وحدة خاصة ببحوث التسويق مما ساعد في تحقيق الميزة التنافسية لها.
2. تهتم شركة جياد بمخرجات بحوث التسويق في تقديم خدماتها للعملاء.
3. دراسة السوق لمعرفة حاجات ورغبات المستهلك ساعد الشركة في جذب عملاء جدد وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية .
4. تهتم ببحوث تطوير المنتجات، الأمر الذي أدي إلى تعزيز جودة المنتجات للشركة.

5. تراعي الشركة القدرة الشرائية للمستهلك عند تسعير المنتجات، وتُعدل سعر منتجها إذا اعتبره المستهلك مرتفعاً.
6. تُروج الشركة لمنتجاتها بالشكل الصحيح والطريقة العلمية المناسبة والوسيلة المناسبة مما عزز من ميزة الشركة التنافسية.
7. تحدد الشركة أسس اختيار الموزعين استناداً على بحوث التوزيع وبالتالي ساعد ذلك في انتشار منتجات الشركة.

توصيات الدراسة:

1. ينبغي على شركة جياد زيادة الإهتمام باستخدام مخرجات بحوث التسويق في تقديم خدماتها.
2. يجب على شركة جياد أن تهتم ببحوث تطوير المنتجات.
3. على شركة جياد أن تهتم برأي المستهلك في جودة المنتج باستمرار.
4. ينبغي على شركة جياد مراعاة القدرة الشرائية للمستهلك عند تسعير منتجاتها.
5. على شركة جياد تُعدل سعر منتجها إذا اعتبره المستهلك مرتفعاً ما لم يتسبب هذا التعديل في خسائر حالية ومستقبلية.
6. يجب على شركة جياد أن تُروج منتجها في المكان الذي يوجد فيه المستهلك.
7. ينبغي على شركة جياد الإهتمام ببحوث التوزيع.

لائحة المراجع:

1. بازرعة، محمود صادق ،1988 بحوث التسويق للتخطيط والرقابة، ط5، القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
2. المساعد، زكي خليل ،1997، التسويق في المفهوم الشامل، عمان، الأردن: دار زهران.
3. عبيدات، محمد، 2003، بحوث التسويق، ط2، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
4. عبد المحسن، توفيق محمد ،2006، بحوث التسويق وتحديات المنافسة الدولية، القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.
5. المغربي، محمد الفاتح محمد بشير، 2013، بحوث التسويق، القاهرة، مصر: دار النشر الجامعية.
6. الربيعابي، سعدون حمود وعباس، حسين وليد حسين ع،2014، التسويق مدخل معاصر، عمان، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.
7. مختار، محمد موسى محمد ،2007، دور بحوث التسويق في الأداء التسويقي للشركات العاملة في صناعة المياه الغازية بولاية الخرطوم، الخرطوم، السودان: رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهري.
8. عواد، فتحي أحمد ذياب ،2012، أصول التسويق –في المنظمات المعاصرة، عمان، الأردن: دار الرضوان للنشر والتوزيع.
9. عزام، زكريا أحمد وآخرون،2008، مبادئ التسويق الحديث، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
10. الجنابي، فارس عبد الله كاظم ،2009م بحوث التسويق، الخرطوم، السودان: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة.
11. أبوبكر، مصطفى محمود ،2015، سلوك المستهلك- وإدارة الاستراتيجية لممارسة نشاط التسويق في المنظمات المعاصرة، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
12. عبد الحميد، طلعت أسعد ،2005، التسويق الفعال، مصر: مطبعة النيل.

13. الكرخي، مجدي(2015) ، إدارة الجودة الجودة الشاملة المفاهيم النظرية وأبعادها التطبيقية في مجال الخدمات، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
14. قدور، بن نافلة (2008)، مكانة بحوث التسويق الدولي في إكساب المؤسسة ميزة تنافسية،جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، رسالة دكتوراه غير منشورة.
15. حيدر، معالي فهمي (2002)، نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الإسكندرية: الدار الجامعية، مصر .
16. المرسي، جمال الدين محمد وآخرون، (2002)، التفكير الاستراتيجي والإداري الإستراتيجية، الإسكندرية: الدار الجامعية.
17. عبد الحميد، طلعت أسعد (2002)، التسويق الفعال، دار الكتب المصرية، القاهرة.
18. النسور، عبد الحكيم عبد الله (2009)، الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية في ظل الافتتاح الاقتصادي الاقتصادي، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، رسالة دكتوراه غير منشورة.
19. الزغبي، علي حسن (2005)، نظم المعلومات الاستراتيجية مدخل الاستراتيجي، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
20. النجار، فريد راغب (2004)، المنافسة والترويج التطبيقي، دار وائل للنشر والطباعة، عمان الاردن.
21. خليل، نبيل مرسي، (1994)، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية، مصر.
22. مختار، محمد موسى محمد،2017م، دور بحوث التسويق في الأداء التسويقي للشركات العاملة في صناعة المياه الغازية بولاية الخرطوم، (الخرطوم، السودان: جامعة، السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة،
23. موسى، آلاء عبدالحافظ.2019م، أثر بحوث التسويق على الاستراتيجيات التسويقية دراسة حالة مجموعة شركات معاوية البرير للصناعات الغذائية، (شندي، السودان: جامعة شندي، رسالة دكتوراه غير منشورة.
24. نافع، وجيه عبد الستار محمد، الدماك، محمد مسلم. 2022م، دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في المنظمات الحكومية الكويتية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد 13، العدد 6، كلية التجارة ، جامعة مدينة السادات.
25. الأشقر، صلاح علي. 2022م، بحوث التسويق وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، مجلد 19، عدد 1، كلية الاقتصاد، ليبيا.
26. WWW.GIAD.COM 2021
27. https://dictionary.cambridge.org/amp/english/product-research, 2 June 2021.

دور اقتصاد المعرفة فى تحقيق التنمية المستدامة

Role of Knowledge Economy in Realizing Sustainable Development

عواطف خضر حمد الخضر

أستاذ مساعد اقتصاد، جامعة البيان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان

الملخص:

أضحت المعرفة الركيزة الاساسيه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهى نتاج التعلم والخبرة المتراكمة وتعتمد على الفهم والادراك البشرى، لذلك تعاظم الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا فى الدول المتقدمة من خلال الاعتماد على السياسات والتشريعات الكفيلة بدعم انشطة البحث العلمى وتعظيم منافعة الى جانب توفير البنية الأساسية المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال التى تساعد على نشر، تخزين، استعمال وتحويل المعارف وسهولة الوصول اليها عند الحاجة ولن يتحقق ذلك الامن خلال التركيز على العنصر البشرى الذى يمثل العصب الاساسى لاقتصاد المعرفة.

يمثل اقتصاد المعرفة نتيجة مترتبة على التراكم الهائل للمعارف المكتسبة من توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال بمختلف اشكالها، ويمتاز بانه اقتصاد وفرة لاعتماده على المعلومات كمورد بديلا للموارد الطبيعية وكذا بقدرتة على تعميم وانتشار المنافع المترتبة على استخدامة وبالتالى فهو يمثل حجر الزاوية لتحقيق التنمية المتوازنة، وهو قائم على الإبتكار، والمعرفة المعلوماتيّة والفنيّة، والذكاء.

تناقش هذة الدراسة المساهمة الفاعلة لأقتصاد المعرفة فى ترقية الاداء الاقتصادى وتحقيق التنمية المستدامة لانه يتميز بقدرتة على توليد المعرفة واستخدامها لتحقيق الكفاءة في العملية الانتاجية واعتماده على التعليم والتدريب التي تجعل العاملين يواكبون التطورات في مجالات المعرفة واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كبنية تحتية من اجل بناء نظام معرفي يمتاز بالسرعة والدقة، بجانب أرتكازة على منظومة البحث والتطوير في عمليات التنمية والاعتمادعلى الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة الشئ الذى تسبب فى احداث ثورة اقتصادية فتحسن الاداء الاقتصادى وزادت معدلات النمو والتنمية وتم توفير اغلب حاجات الافراد كمتطلب اساسى لتحقيق التنمية المستدامة فى الدول التى قامت بتوظيف المعرفة كمورد اقتصادى بجانب تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الكلمات المفتاحية: المعرفة، اقتصاد المعرفة، تكنولوجيا المعلومات، التنمية المستدامة.

Abstract

Knowledge became the basic pedestal for economic, social and political development, it is resulting of learning and cumulative expertness, and depending on understanding and human cognition so the interesting of science and technology increased in advanced countries, through depending on polices and legislatives that support the activities of scientific research and predisposing the essential infrastructure of information technology and telecommunications that helps in publishing, storing , using and moving knowledge and reaching them easily, This could be achieved when we concentrate on developing abilities of human resource since it represents important base of knowledge economy. Knowledge economy is a result of accumulated knowledge obtained from employing information technology and communication, Its main characteristics are availableness since it depends on information instead of natural resources , bases on innovation, technical and information knowledge, cleverness so represents corner stone in realizing balanced development.

This study discusses efficient contribution of knowledge economy in improving of economic performance and realizing of sustainable development since it characterized by ability of making and using of knowledge in production, dependence on learning and training of workers to become more qualified, employing of technology and communication as basic infrastructure, dependence on research, and on qualified specialized human resource, all these lead to economic revolution and availability of most needs as main requirement of realizing sustainable development in countries that employ knowledge as an economic resource beside information technology and communication.

Key words : Knowledge, Knowledge Economy, Information Technology, Sustainable Development.

مقدمة

ان التغيرات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي بفعل التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واتساع مفهوم الاقتصاد المعرفي وتطبيقاته ادى الى زيادة الطلب على المعلومات وتقلصت حياة المنتجات وانخفضت التكاليف بفعل التقنيات الحديثة وازدادت المنافسة، كل ذلك مهد الى ظهور وتطوير مفاهيم جديدة لأجل احداث التنمية الاقتصادية والتي يعد الاقتصاد المعرفى من اهم وسائلها من خلال اعتماده على البحث والتطوير وبحث ومعالجة المعلومات لجميع المؤسسات الحكومية والخاصة والبلدان والتكتلات الاقتصادية.

وهذا يعني أن فرصاً أكبر من أجل الابتكارات، والإنتاجية، وخلق فرص العمل، والنمو الاقتصادي يمكن الآن تحقيقها من خلال تطبيق التقدم الهائل في تقنية المعلومات والإنترنت، والتقنيات متناهية الصغر لمعالجة مشكلات سوق العمل والمجتمع عموما، في مجالات الصناعة، والرعاية الصحية والتمويل، ووسائل الإعلام. ولا شك في إن الاستثمار في أسواق تقنية المعلومات سيكون جوهر الاقتصاد القائم على المعرفة.

تتناول الدراسة الدور الذي يمكن ان يقوم به اقتصاد المعرفة فى ترقية الاداء الاقتصادى من خلال عدد من المحاور التى تتضمن تعريف المعرفة وخصائصها، وماهية إقتصاد المعرفة، أهميته وخصائصه وركائزة ومقارنته بالاقتصاد التقليدى واهم العوامل المؤثرة عليه بجانب أهمية واهداف وخصائص التنمية المستدامة، وتوضيح المساهمة الفاعلة لاقتصاد المعرفة، تقنية المعلومات والاتصال فى تحقيقها. وفى الختام تقدم الدراسة بعض التوصيات حول أفضل الطرق لتوظيف المعرفة والتكنولوجيا فى الاقتصاد.

أهداف الدراسة:

- محاولة توضيح التصورات التي يمكن ان تكون عليها متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي والوصول الى مرحلة الكفاية في بناء المعرفة.
- تحديد الكيفية التي تتمكن من خلالها الاقتصادات من تكوين المحتوى المعرفي المناسب على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.
- تحديد المعوقات والصعوبات على صعيد الانتاج المعرفي ومواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة.

أهمية الدراسة:

يستمد الموضوع أهميته من الدور الرائد الذى تسهم به المعرفة باعتبارها عنصر أساسى في التحول الكبير نحو اقتصاد المعرفة، هذا الاقتصاد الذي يركزعلى الاستثمار في الموجودات الفكرية والمعرفية غير الملموسة أكثر من تركيزه على الموارد المادية الملموسة، الأمر الذي له أيضا علاقة وتأثير مباشر وغير مباشر على التنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة:

تعتمد ترقية الاداء الاقتصادى وتحقيق استدامة التنمية على تغيير المفاهيم والتطبيقات السائدة والتكيف مع المستجدات وعلى راسها استخدام المعرفة، التكنولوجيا والاتصال وترتب على ذلك ظهور اقتصاد المعرفة الذى يمثل

وسيلة لإحداث التكيف مع التطو ا رت المتسارعة، وهدفا في ظل عجز المنظومة الاقتصادية التقليدية القائمة على توظيف موارد قابلة للنفاذ بعكس اقتصاد المعرفة.

اسئلة الدراسة:

- ما هي المعرفة وماذا نقصد باقتصاد المعرفة؟
- ما هي أهم مقومات ومميزات اقتصاد المعرفة؟
- ماهي التنمية المستدامة وما أبعادها؟
- مدى مساهمة اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة ؟
- منهجية الدراسة: اتبعت الدراسة منهج التحليل الوصفى.
- فرضية الدراسة: الفرضية الرئسية هى الدور الايجابى لأقتصاد المعرفة فى تحقيق التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة:

1- محمد سعد ابوالفتوح _ أكاديمية الشروق

اقتصاد المعرفة وأثرة فى تحقيق التنمية المستدامة بماليزيا دراسة قياسية عن الفترة 1990-2019

تهدف الدراسة إلى تحليل تجربة ماليزيا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التحول إلى اقتصاد المعرفة، وإمكانية استفادة مصر منها وذلك لإثبات فرضية أن تطبيق اقتصاد المعرفة بماليزيا له آثار إيجابية في تحقيق التنمية المستدامة.

ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم استخدام المنهج الاستنباطى في تحليل الظاهرة اعتمادًا على الأسلوب الوصفي التحليلي والنماذج القياسية المبنية على تحليل السلاسل الزمنيةوذلك بهدف تحليل التطور الذي حدث لكل من مؤشرات التنمية المستدامة واقتصاد المعرفة بماليزيا خلال فترة الدراسة. وخلصت الدراسة الى مجموعة نتائج ايجابية مثل زيادة معدلات النمو للناتج القومى ودخل الفرد، خفض العجز فى الميزان التجارى، خفض معدلات الفقر والبطالة، زيادة الانفاق الحكومى على التعليم والصحة، تزايد الاعتماد على بنية معلوماتية ودعم الابتكار، تدريب وتاهيل المورد البشرى، زيادة عدد النساء العاملات، وبذل جهود اكثر للحفاظ على البيئة.

2- د. عدنان مناتى صالح _ كلية بغداد للعلوم الاقتصادية دور اقتصاد المعرفة فى التنمية المستدامة مع اشارة للتجربة العراقية

تهدف الدراسة الى صياغة رؤية لدور اقتصاد المعرفة فى تحقيق التنمية المستدامة بخاصة فى العراق بما يحقق نهوضة الاقتصادى والاجتماعى والبيئى. وهى قائمة على فرضية ان اقتصاد المعرفة يخدم التنمية المستدامة ويحققها وان منظومتة لها دور فاعل فى ذلك، وقد اعتمدت الدراسة منهج التحليل الوصف الاستنباطى. خلصت الدراسة الى مجموعة نتائج اهمها:أن تنمية راس المال البشرى هى محرك التنمية المستدامة،لكل تجربة تنموية خصوصيتها وتحدياتها، لاقتصاد المعرفة جوانب سالبة صاحبت التجارب التنموية، وتعطل التنمية المستدامة فى العراق نتيجة لضعف الانفتاح على العالم ومحدودية استخدام التكنولوجيا حتى 2003 وبعد ذلك ساهمت المشكلات المرتبطة بالغزو الامريكى فى تعطيل تطبيق اقتصاد المعرفة وبالتالى التنمية المستدامة.

1-مفهوم المعرفة

تعد اول اشارة لمصطلح المعرفة في الادبيات الاقتصادية في عام 1945 من قبل الباحث فريدريك هايك في بحثه؛ (استخدام المعرفة في المجتمع) والذي تضمن ان المعرفة تعد سلعة . اما اولى المحاولات الحقيقية لدراسة المعرفة كونها سلعة كانت من قبل العالم فرتزماكلوب في كتابه (انتاج المعرفة وتوزيعها في الولايات المتحدة الامريكية) والذي يعد مرجعاً في هذا المجال . بعدها تناول الكاتب خومالوفي كتابه (اسس نظرية المعرفة) تحليلاً بان المعرفة في اصلها او غالبها هي سلعة وحدد لغرض قياسها وحدة تسمى (knowt) واظهرت النظريات اللاحقة لقياس المعرفة في التسعينيات خطأها بسبب الاعتماد على افتراضات غير صحيحة".1

وقد "اضحت المعرفة المحدد الاساس للإنتاجية ومقدرات الدول التى تحدد تبعا لفجوة المعرفة وليس فجوة الدخل.

وتقسم المعرفة من الناحية الاقتصادية ومجالات النشاطات الانتاجية كافة كما انها، تمثل الاطار الفكري والنظري للاقتصاد المعرفي".2

1-1 تعريف المعرفة:

عرّفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) المعرفة بأنها "مورد يمكن الاستفادة منه واستخدامه في توفير الثروة وتعزيز جودة الحياة"3 .

المعرفة تعني أنها: "منتوج للتفسير والترجمة والتحليل الإنساني، وهي موجود معنوي غير ملموس لكن لنا قدرة قياسه وهو يخلق الثرو ة للمنظمة"4 . تعرف المعرفة كذلك بأنها" مزيج من المعلومات والتكنولوجيا والخبرة والمهارات والحكمة والتي تحمل سمات الابتكار والإبداع والتجديد وقدرة الفرد على تخزين تلك المعلومات إلى الحد الذي يمكنه الإفادة منها"5.

وعليه يمكن أن نقول أن :

المعرفة = المعلومات المختزنة + القدرة على الاستفادة من هذه المعلومات

1 محمد انس ابو الشامات / اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 28 العدد الاول، 2012، ص526.

2 برنامج الامم المتحدة، تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002، خلق الفرص للاجيال القادمة، ص17

3 الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبنى على المعرفة، نيويورك، 2003، ص 2

4 Thomas H Davenport, Laurence Prusak: Working Knowledge, How Organization Manage What They Know, Harvard business school press, 2000, USA, P: 03

5 ربحى مصطفى عليان/ ادارة المعرفة، دار صفاء للتوزيع، الاردن، 2008، ص: 59

فالمعرفة تعني الإدراك والفهم والتعلم وترتبط بحالة ما، أو واقع أو جانب أو مشكلة معينة، واستنادا إلى البيانات والمعلومات المتوفرة عنها والمتعلقة بها.

2-1 خصائص المعرفة :

تتسم المعرفة إذا ما اعتبرت سلعة اقتصادية عن غيرها من السلع بعدد من السمات منها:

- سلعة غير مادية أي غير ملموسة.
- قابلة للتغير المستمر أي أنها غير ثابتة وتتغير بتغير المعلومات.
- نتاج العلم والتعلم، والخبرة.
- تراكمية وغير قابلة للنضوب لا تهلك بالاستخدام المتواصل.
- متسلسله ومترابطة أي انها غير منتهية لا تفنى بالانتقال من شخص لآخر.
- لها القدرة على تخطي المسافات والحدود والإفلات من القيود الضريبية والجمركية خاصة إذا كانت رقمية.

3-1 الذكاء الاقتصادي والمعرفة :

هنالك علاقة مترابطة بين الذكاء الاقتصادي والاقتصاد المعرفي كون الاول يعد من اهم وسائل الثاني ، وان تزايد الاهتمام بالذكاء الاقتصادي كوسيلة في عمليات التنمية "ناتج عن اتساع تطبيقات الاقتصاد المعرفي ، وان كلاهما يستند على المعلومات المتأتية من البيانات والتي يتم حيازتها ثم تحليلها لغرض اتخاذ القرار الذكي اقتصادياً فيما يتعلق بالذكاء الاقتصادي ، وتلك المعلومات هي ذاتها التي تستخدم من أجل انتاج المعرفة لتكون مورداً اقتصادياً ومصدراً لتكوين الثروة فيما يتعلق بالاقتصاد المعرفي. فضلاً عن ان اهم مؤشرات الاقتصاد المعرفي هو مؤشر البحث والتطوير ، وهو ذاته يعد اول عناصر الذكاء الاقتصادي المتعلق بالسياسة التنافسية والتي اضحت منافسة معرفية بالدرجة الاولي."[1].

2- أقتصاد المعرفة

اتسعت تطبيقات أقتصاد المعرفة وساهم بفاعلية فى تحقيق التنمية الشئ الذى دفع دول كثيرة صوب هذا الاقتصاد والذي يرتكز على الاستثمار في راس المال البشري ويعتمد على منظومة البحث والتطوير والتعليم المستمر. واطلقت عليه تسميات متعددة منها اقتصاد المعلومات والاقتصاد الرقمي فضلاً عن الاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الشبكي واقتصاد اللاملموسات. واخيراً شاع مصطلح الاقتصاد المعرفي أو أقتصاد المعرفة والذي يعد نمطاً متطوراً للتسميات السابقة.

1-2 تعريف أقتصاد المعرفة:

عرف برنامج الامم المتحدة الانمائي الاقتصاد المعرفى بانه "انتاج المعرفة ونشرها واستخدامها في جميع المجالات في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والمجتمع المدني وفي الحياة لغرض الوصول للحياة الانسانية الراقية واقامة التنمية الانسانية وبناء القدرات البشرية والتوزيع الناجح لها، في حين عرفه باحث اخر بانه فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية

1 نبيل مهدى، محمد نعمة محمد/ الذكاء الاقتصادى المدخل الى الاقتصاد المعرفى، جامعة القادسية - 2018، ص 62-63

يستند الى فهم جديد لدور المعرفة والموارد البشرية في التطور الاقتصادي ، وتقدم المعرفة الجزء الاكبر من القيمة المضافة ويعتمد اساساً على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"1.

ومن التعاريف السابقة يمكن صياغة تعريفاً شاملاً للاقتصاد المعرفي وهو نمط اقتصادي جديد يستند على المعلومات والمعرفة ويستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصيغة رقمية لإنتاج المعرفة بسرعة وبأقل كلفة وتحويلها الى مورداً اقتصادياً يكون مصدراً للثروة ويساهم في التنمية المنشودة .

2-2 خصائص اقتصاد المعرفة:

ويتسم اقتصاد المعرفة ببعض من السمات والخصائص اهمها: القدرة على توليد المعرفة واستخدامها لتحقيق الكفاءة في العملية الانتاجية.

- الاعتماد على التعليم والتدريب التي تجعل العاملين يواكبون التطورات في مجالات المعرفة واستخدام التكنولوجيا.
- الارتكازعلى منظومة البحث والتطوير في عمليات التنمية باعتماده على الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة في مجال التقنيات الحديثة.
- ارتباط الاقتصاد المعرفي بالذكاء وقدرته على الابتكار وهو ما يميزه عن الاقتصاد التقليدي.
- السعى الى مُواكبةِ التنمية المُستدامة في مُختلفِ أنواع الاقتصاديات الاقليمية والدولية،
- المساهمة في توفيرِ الحوافز التي تدعمُ الإنتاج المحلي، والقدرة التنافسية.

3-2 ركائز اقتصاد المعرفة:

"يعتمد اقتصاد المعرفة على اربعة ركائز اساسية"2:

- الابتكار(البحث والتطوير).
- التعليم
- البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الحاكمية الرشيدة.

4-2 العوامل المُؤثرة على اقتصاد المعرفة:

هناك عدة عوامل تؤثر وتدفع باتجاه الإقتصاديات القائمة على المعرفة وأهمها:

- الثورة التكنولوجية.
- العولمة الاقتصادية.
- تحريرُ السياسات الاقتصادية

1 برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2003 ، ص38 .

2 World Bank, "Knowledge assessment methodology: knowledge economy index (KEI), Washington, 2012.P.1.

- الانتشار الواسع والسريع لشبكات الكمبيوتر والإنترنت.
- ثورة المعلومات.
- التجارة الإليكترونية.

3- التنمية المستدامة في ظل اقتصاد المعرفة

1-3 تعريف التنمية المستدامة:

يتم تعريف التنمية المستدامة بكثير من الطرق، ولكن التعريف الأكثر شيوعاً هو "مستقبلنا المشترك" والذي يعني تلبية إحتياجات الحاضر دون المساس بالاحتياجات التي توفر حياة متوازنة وصحية للأجيال القادمة في المستقبل وظهر هذا المفهوم لأول مرة في عام (1987) في تقرير صدر عن لجنة برونتلاند"، والذي جاء ليحذر من المخاطر البيئية المترتبة عن النمو الاقتصادي، والعولمة، والنمو السكاني، والتصنيع، ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لهذه المشكلات. يعتبرُ مفهوم الاستدامة مفهوماً عالمياً، يتطلب تحقيق أهدافه التعاون الدولي بين جميع الجهات مثل الحكومات، والشركات، والمجتمعات، والأفراد، لأنّ هذه الأهداف عالمية وتنطبق على جميع البلدان في جميع أنحاء العالم، كما أن مفهوم التنمية المستدامة لا يقتصر فقط على الحدود البيئية التي يعيش بها الفرد على الرغم من أنها أحد المبادئ الأساسية لهذا المفهوم،بل يتعداهاً الى تحقيق مجتمعات قوية وصحية يسودها العدل، تعمل على تلبية جميع الاحتياجات الحالية والمستقبلية لجميع الأفراد، كذلك الإهتمام بمستوى رفاهية الفرد، وضمان التماسك الإجتماعي وتكافؤ الفرص[1]"

2-3 شروط تحقيق التنمية المستدامة:

من اجل تحقيق تنمية مستدامة يجب إحراز تقدم ملحوظ في القدرات البشرية من خلال تحسين نوعية التعليم، والرعاية الصحية، مما قد يؤدي الى ارتفاع الدخل الفردي، وبالتالي تحقيق قرارات بيئية سلمية، اعتماد نهج الإقتصاد الدائري، وتقليل الطلب على الموارد، مما يؤدي الى العمل باستخدام موارد أقل، عدم استخدام الكربون في أنظمة الطاقة، واعتماد الطاقة النظيفة، المحافظة على المحيط الحيوي والمحيطات، والتعامل مع أنظمة غذائية أكثر كفاءة واستدامة . اعتماد نمط المدن الذكية، والتي بدورها ستفيد سكان العالم والبيئة .تسخير العلوم، والتكنولوجيا، والابتكار، والثورة الرقمية ككل لدعم التنمية المستدامة.

3-3 أهداف التنمية المستدامة:

تعتبر أهداف التنمية المستدامة والتي تسمى أيضاً باسم (الأجندة العالمية 2030)هي مجموعة من الأهداف وضعتها الأمم المتحدة، وتم الموافقة عليها من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، حيث يمكن تلخيصها فيما يلي:

- - القضاء على الفقر والجوع.
- - توفير مياه نظيفة وصرف صحي نظيف.
- - توفير فرص التنمية التي تتمثل في توفير التعليم الشامل وفرص العمل للجميع.
- - تحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين.

1 ثابت الطاهر/ المفاهيم التنموية بالمنطقة العربية، مؤتمر الاسبوع العربي للتنمية المستدامة، القاهرة – مايو 2017، ص 3-4

- المحافظة على البيئة والنظم الأيكولوجية المختلفة.
- تحقيق السلام والعدل.
- إنشاء مجتمعات تحقق مفهوم الإستدامة.
- تعزيز الابتكار، والإهتمام بالبنية التحتية.
- توفير حياة صحية، وتحقيق الرفاهية للأفراد.

4-3 دورتقنية المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة:

في هذا العصر الذي تحدد فيه التكنولوجيا القدرات التنافسية تستطيع تقنية المعلومات أن تلعب دوراً مهماً في التنمية المستدامة، إذ يمكن تسخير الإمكانات اللا متناهية التي توفرها تقنية المعلومات من أجل إحلال تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية، وذلك من خلال تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلي":1

- تعزيز أنشطة البحث والتطوير لتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيات الحيوية، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.
- تحسين أداء المؤسسات الخاصة من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة، فضلاً عن استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا.
- تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار.
- وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي .بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع العمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

الخاتمة

اقتصاد المعرفة يعنى اجمالا الاستخدام المكثف للمعرفة فى كل الانشطة، وله أهمية كبيرة فى المجتمعات التى تسعى لتحقيق التنمية باعتباره اقتصاد وفرة يسعى لتوظيف المعرفة والعنصر البشرى بديلا للاستغلال غير العقلانى للموارد الطبيعية والأضرار بالبيئة، ويجب ان تعطى عملية بناء اقتصاد المعرفة اكبر قدر من الاهمية ويوضع هدفا عاما لأى دولة وتوفر له قاعدة أسياسية تتضمن موارد بشرية مؤهلة خبيرة وملمة بالجوانب المختلفة للتكنولوجيا الحديثة اللازمة والمتوفرة فى الدولة بما فيها تكنولوجيا الاعلام والاتصال حيث تعمل الموارد البشرية على رفع القدرة الانتاجية، ونجد أن المنفعة من المعرفة لا تتوقف على مضمونها المجرد وإنما على مدى إسهام هذا المضمون في إيجاد حلول لقضايا هامة في مجتمع معين وفي وقت معين، والمعرفة إذا اكتنزت ولم تستغل جيدا أصبحت قيمتها مساوية للصفر. نجد أن اقتصاد المعرفة يسهم فى تحقيق التنمية المستدامة المتوازنة التى تتضمن مجموعة ابعاد متكاملة بيئية، اقتصادية، اجتماعية وتكنولوجية ويهدف الى تحقيق مستويات مقبولة من الرفاهية للأجيال الحالية والقادمة على حد سواء.

التوصيات

1 صحيفة الوحدة /التنمية المستدامة ودورها فى تنمية المجتمعات، العدد،8699 ، 21 تموز 2016

- اعطاء الاهمية القصوى لموضوع اعادة هيكلة التعليم وبكافة مراحله وتقوية البحث العلمي والتطوير والحث على الابتكار.
- مواكبة التغييرات التكنولوجية المتسارعة لإستيعابب التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبقية المعارف الانسانية، ومحاولة ممارستها ميدانياً.
- وضع الآليات والتصورات للتغلب على التحديات التي تواجه التحول نحو الاقتصاد المعرفي.
- الاهتمام بالحوافز التي تخلق الطلب على المعرفة، وتغطي تطوير المهارات، وتشجع المنافسة وتعزز روح المبادرة وتساعد على اكتشاف المواهب.
- الاستفادة من التجارب الرائدة في تطبيقات الاقتصاد المبني على المعرفة في الدول المتقدمة في هذا المجال، تنظيم ومراجعة البيئة التشريعية والقانونية الداعمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- دعم المبتكرين وتسويق مبتكراتهم في إطار الاقتصاد المعرفي وقوانين حماية الملكية الفكرية.
- بناء المعرفة الجديدة من خلال الاهتمام بالبحوث الأساسية، وزيادة الإنفاق المخصص لنشاطات البحث والتطوير، ونقل التقنية وتوطيدها.
- التوسع في الربط الإلكتروني وتطبيقاته المتمثلة في الحكومة الإلكترونية، والأعمال الالكترونية، والتجارة الإلكترونية، والتنوع في خدمة الإنترنت، بما يساهم في بناء القواعد المتينة لاقتصاد المعرفة.

لائحة المراجع:

1. اقتصاد المعرفة ودورة فى تحقيق التنمية المستدامة، www.yobabylon.edu.iq
2. الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، (2003)،
3. (دن)، اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الانسانية، العدد 17.
4. برنامج الامم المتحدة، (2002)، تقرير التنمية الانسانية العربية، خلق الفرص للاجيال القادمة.
5. برنامج الامم المتحدة الانمائي، (2003)، تقرير التنمية الانسانية العربية.
6. دور اقتصاد المعرفة فى تحقيق التنمية، www.alnilin.com
7. ربحى مصطفى عليان، (2008)، ادارة المعرفة، دار صفاء للتوزيع، الاردن.
8. مساهمة الاقتصاد المعرفى فى التنمية المستدامة، www.mawdoo3.com
9. معلومات عن التنمية المستدامة، psh.techlib.cz
10. محمد انس ابو الشامات، (2012)، اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 28، العدد الاول.
11. نبيل مهدى، محمد نعمة محمد، (2018)، الذكاء الاقتصادى المدخل الى الاقتصاد المعرفى، جامعة القادسية.
12. DeSimone, L. & Popoff, F. (1997). Eco-efficiency : The business link to sustainable development. Cambridge : MIT Press.

13. Dyllick, T. Hockerts, K. (2002), Beyond the business case for corporate sustainability, Business Strategy and the Environment,
14. Edmunds, David S.; Shelby, Ryan; James, Angela (2013), Tribal Housing, Code sign, and Cultural Sovereignty , Science, Technology & Society, & Human Values. 38.
15. Issue Brief: Smart-Growth: Building Livable Communities, (2008), American Institute of Architects, Paul-Marie Boulanger.
16. Schaltegger, S. & Sturm, A. (1998), Eco-Efficiency by Eco-Controlling. Zürich.
17. Sustainable development indicator, citiesprogramme.com.
18. Thomas H Davenport, Laurence Prusak, (2000), Working Knowledge, How Organization Manage What They Know, Harvard business school press, USA.
19. World Bank, (2012), Knowledge assessment methodology: knowledge economy index (KEI), Washington.
20. Young, William; Tilley, Fiona (2006), Can businesses move beyond efficiency The shift toward effectiveness and equity in the corporate sustainability debate, Business Strategy and the Environment, ISSN 1099-0836.

دور التكامل الإقليمي في تعزيز اقتصاديات السياحة لدول حوض البحر الأحمر في ظل آثار جائحة كورونا

The role of regional integration in enhancing the tourism economies of the Red Sea basin countries in light of the effects of the Corona pandemic

د. محمد زروق محمد ابراهيم عثمان

أستاذ مشارك، كلية الاقتصاد جامعة شندي، قسم الاقتصاد

الملخص:

يهدف البحث الي التعريف بفيروس كورونا المستجد, وتتمثل مشكلة البحث في الإجابة على السؤال: هل تأثرت اقتصاديات السياحة في دول حوض البحر الأحمر بانتشار مرض فيروس كورونا المستجد؟، وأهمية البحث من أهمية قطاع السياحة، ويفترض البحث أن هناك علاقة بين التكامل الإقليمي لدول حوض البحر الأحمر وبين تعافي اقتصاديات السياحة فيها، وأعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وخلص البحث الى نتائج أهمها أن انتشار فيروس كرونا أثر على نشاط السياحة في دول حوض البحر الأحمر، ويوصي البحث بضرورة تبادل أفضل التجارب والممارسات لتسريع تعافي الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: وباء، فيروس، كورونا المستجد، اقتصاديات السياحة، الاقتصاد الدولي، التكامل الإقليمي.

Abstract

The research aims to introduce the emerging corona virus, and the research problem is to answer the question: Are the tourism economies in the countries of the Red Sea basin affected by the spread of the emerging corona virus disease ?, and the importance of research from the importance of health security and international stability, and the research assumes that there is a relationship between the regional integration of countries The Red Sea Basin and the recovery of its tourism economies, and the research relied on the descriptive approach and the analytical approach, and the research concluded with the most important results that the spread of the Corona virus affects international tourism activity.

Key words: pandemic, virus, emerging corona, tourism economics, international economy, regional integration.

مقدمة

شهد النشاط السياحي الدولي نمواً كبيراً ومتواصلاً من حيث الإيرادات السياحية وعدد السياح الوافدين، 1,235 مليون سائح في 2019، بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 4.4 % , وقدرت العائدات الناجمة عنهم حوالي، 122 مليار، بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 6,2%. وبلغت عائدات السياحة الدولية في 2016 ما يناهز 34,3 مليار دولار لليوم أو ما يعادل 988 دولار لكل سائح وافد ما نتج عنه آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية شملت كل بقاع المعمورة (1)، ومع نهاية العام 2019 شهد العالم انتشار وباء عرف بأسم (فيروس كورونا المستجد)، الذي توفيت بسببه أعداد كثيرة وأصاب أعداد أكثر وانتشر حول العالم (2), وفي هذا البحث سنتناول التكامل الإقليمي في مواجهة أثر انتشار هذه الجائحة وتداعياتها على اقتصاديات السياحة الدولية بالتركيز على السياحة في دول حوض البحر الأحمر.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية:

- هل يؤثر فيروس كورونا المستجد على اقتصاديات السياحة الدولية؟
- هل يؤثر فيروس كورونا المستجد على السياحة والسفر في دول حوض البحر الاحمر؟
- هل تتأثر العمالة والوظائف المباشرة في قطاع السياحة لدول حوض البحر الأحمر بفيروس كورونا المستجد ؟
- هل يتأثر الناتج المحلي الإجمالي لدول حوض البحر الأحمر بانتشار فيروس كورونا المستجد؟
- هل يكون للتكامل الإقليمي دور في التخفيف من الآثار السالبة لجائحة فيروس كورونا على السياحة في دول حوض البحر الأحمر

أهمية البحث: من أهمية قطاع السياحة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

أهداف البحث: يهدف البحث الي:

- التعريف بالفيروسات وفيروس كورونا المستجد
- توضيح مفهوم السياحة واقتصاديات السياحة والاقتصاد الدولي
- ابراز دور التكامل الإقليمي في التخفيف من أثر الجائحة على قطاع السياحة .

فروض البحث: يفترض البحث أن هناك علاقة بين التكامل الإقليمي لدول حوض البحر الأحمر وبين تعافي اقتصاديات السياحة فيها من أثر انتشار مرض فيروس كورونا المستجد.

حدود البحث :

الحدود المكانية: دول حوض البحر الأحمر

الحدود الزمانية: 2020م

1 منظمة السياحة العالمية، www.wto.com

2 التجاني عبد القادر، ما بعد كورونا، أزمة كورونا وانعكاساتها علي علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مركز بن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر، قطر، 2020م. ص 61.

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي ويعتمد في جمع المعلومات على المراجع والمصادر والتقارير المتخصصة والأخبارية وشبكة الانترنت.

هيكل البحث: يتكون البحث من

الإطار المنهجي: ويشمل خطة البحث

الإطار النظري: ويشمل

المبحث الأول: نشأة وتطور فيروس كورونا المستجد

المبحث الثاني: مفهوم اقتصاديات السياحة

الدراسة التحليلية: وتشمل

قياس أثر فيروس كورونا المستجد على اقتصاديات السياحة في دول حوض البحر الأحمر

المبحث الأول: تعريف ومفهوم فيروس كورونا المستجد

أولاً: تعريف الفيروسات:

الفيروسات مفردها فيروس، وتعني (سُم) وهو عامل ممرض صغير لا يمكنه التكاثر إلا داخل خلايا كائن حي آخر، وهي صغيرة جداً في الحجم وتصيب جميع أنواع الكائنات الحية، وأنواعها عديدة تنتشر بالعديد من الطرق ولا تؤثر المضادات الحيوية في علاجها، ودراستها معروفة ب(علم الفيروسات(وهو تخصص في علم الأحياء الدقيقة .(1)

ثانياً مفهوم فيروس كورونا المستجد:

أُطلق على المرض الناجم عن الفيروس الذي ظهر في «ووهان» بالصين في 2019م، أسم مرض (19-COVID) وهو مشتق من: "CO" هما أول حرفين من كلمة كورونا (corona)، و "VI" هما أول حرفين من كلمة فيروس (virus)، و "D" هو أول حرف من كلمة مرض بالإنجليزية (Disease) وهو فيروس جديد يرتبط بعائلة الفيروسات الذي يتسبب بمرض (سارز)، وأعراضه الحُمى والسعال وضيق التنفس والتهاب الرئة، وهو شديد الخطورة بسبب سرعة الانتشار والعدوى ويستطيع البقاء لساعات طويلة(.(2

ثالثاً: نشأة وتطورفيروس كورونا المستجد:

بدأ الحديث عن فيروس كورونا المستجد في ديسمبر 2019م بمدينة (ووهان) عاصمة إقليم (هوبي) وسط الصين(3)، وسرعان ما انتقل المرض ليصل الي أكثر من (208) منطقة ودولة حول العالم في مستوى مرتفع جداً كما وصفته منظمة الصحة العالمية(4)، والجدولين التاليين يوضحان ذلك:

---

1 آيزاك بوحوش، أستاذ الأمراض المعدية، جامعة تورنتو، قناة الجزيرة مباشر، برنامج هاشتاج، الأحد، 22 مارس2020م، الساعة12 مساءاً بتوقيت مكة المكرمة

2 دينا صعب، النشرة الاخبارية، قناة فرانس 24، 31 يناير 2020م، الساعة 1 صباحاً بتوقيت مكة المكرمة

3 النشرة الاخبارية، قناة الجزيرة، الجمعة 31 يناير 2020م، الساعة 4 مساء بتوقيت مكة المكرمة

4 مدير منظمة الصحة العالمية، المؤتمر الصحفي للإحاطة الإعلامية بتطورات فيروس كورونا المستجد، قناة العربية الإخبارية، الجمعة28 فبراير2020م، الساعة 5 مساءاً بتوقيت مكة المكرمة

جدول رقم (1) الإصابة والوفاة بفيروس كورونا المستجد في الصين من 2019/12/23م -أبريل 2020م

التاريخ	عدد الإصابات	عدد الوفيات
ديسمبر 2019 الي يناير 2020م	11000	213
فبراير 2020م	80000	2934
مارس 2020م	81300	3032
ابريل 2020م	81990	3339

المصدر: إعداد الباحث من بيانات (مراكز طبية ومراصد جامعية ووكالات أنباء وتقارير صحفية متخصصة)

يلاحظ أنتشار المرض بسرعة وارتفاع الوفيات ونسبتها الي الإصابات بحلول أبريل 2020م حوالي 4,1%.

جدول (2) الإصابة والوفاة بفيروس كورونا المستجد خارج الصين ديسمبر2019م الي أكتوبر2020م

البيان	العدد	نماذج لبعض الدول من جميع قارات العالم
وفيات	1,107 مليون	فلبين، هونج كونج، امريكا، اليابان، فرنسا، ايران، الامارات، ايطاليا، استراليا، تايلاند، اسبانيا، الأردن، فلسطين، سلطنة عمان، المغرب، تونس، الجزائر، الهند، باكستان، هولندا، بلجيكا، روسيا، سعودية، قطر،بحرين، كويت، أثيوبيا، لبنان، مصر، السودان، تونس، المغرب، ليبيا، برازيل، مكسيك
إصابات	(40) مليون إصابة	بريطانيا، المانيا،ايطاليا، استراليا، أمريكا، فرنسا، سنغافورة، ماليزيا, الأمارات العربية، الفلبين, الهند، فيتنام، كوريا الجنوبية، تايلاند، كمبوديا، ايران، مصر، افغانستان، باكستان، الكويت، البحرين، العراق، لبنان، اسبانيا، كرواتيا، اليونان،فلندا، السويد، النرويج، جورجيا، رومانيا، لتوانيا، نيجيريا، قطر، الاكوادور، ايرلندا، لكسمبورج، الأردن، السعودية، تونس، لتوانيا، المغرب، سنغال، اثيوبيا، السودان، جنوب افريقيا, ليبيا، موريتانيا، تونس، المغرب، الجزائر، البرازيل.. وغيرها من جميع الدول

المصدر: إعداد الباحث من بيانات (مراكز طبية ومراصد جامعية ووكالات أنباء وتقارير صحفية متخصصة)

من الجدول يتضح أن متوسط نسبة الوفيات من الإصابات الكلية بلغت 5,9% حتى شهر أبريل وانخفضت الي 2% بنهاية شهر أكتوبر 2020م، وأن الوباء سريع الانتقال وكثيف الانتشار في العالم في وقت وجيز.

المبحث الثاني: أهمية اقتصاديات السياحة:

أولاً: مفهوم السياحة: السائح هو كل شخص مسافر إلى مكان غير مكان بيئته المعتاده لمدة لا تزيد عن (12) شهر ولا يكون الغرض الأساسي من رحلته ممارسه نشاط يدر عليه دخل من المكان الذي يزوره. والخدمات السياحية التى يمكن تقديمها للسائح تشتمل على: الإقامة، النقل، الثقافه، الترفيه والمتحف والألعاب، الخدمات المالية، تأجير البضائع، المطاعم، امتلاك مسكن ثانوى .(1)والسياحة الدولية تشمل أنشطة الأفراد المتمثلة في السفر إلى أماكن خارج أماكن

1 - علي عثمان العراقي، اقتصاديات السياحة في السودان، دراسة حالة منطقة البجراوية، ، مطبعة القصواء، الخرطوم، 2015م

إقامتهم المعتادة والدائمة والمكوث بها مدة لا تتجاوز (12) شهراً لقضاء أوقات ممتعة أوممارسة أنشطة أو لغيرها من الأغراض، وتشمل صناعة السياحة جميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بشكل مباشرة أو غير مباشر بتوفير السلع والخدمات للسياح، مثل النقل والاتصالات والفنادق والسكن والأغذية والمشروبات والخدمات الثقافية والترفيهية والخدمات المصرفية والمالية وخدمات الترويج والدعاية، وبهذه الشبكة من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والبنية التحتية اللازمة لدعمها تعتبر السياحة من أكبر القطاعات في العالم وعنصراً مهماً من عناصر التجارة الدولية((1

ثانياً: أهمية اقتصاديات السياحة: تعتبر السياحة مورداً اقتصادياً وأحد أهم القطاعات الاقتصادية الحديثه لما يتجمع فيها من عوامل انتاج وصناعات سياحية ورأس مال وعمل، وبرز اتجاه يعتمد السياحة كمنهج للتنمية المستدامة وتخفيف وطاة الفقر(.(2

ثالثاً: مفهوم الاقتصاد الدولي: هو من فروع علم الاقتصاد يهتم بدراسة ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول من خلال تدفق السلع والخدمات والمدفوعات والسياسات التي تنظمها ومتابعة تأثيرها على رفاهية أفراد المجتمع(3)، وتسمى مجموعة العلاقات بين الشركات والمنظمات والأفراد الذين يقيمون في حدود دول مختلفة أسم (العلاقات الاقتصادية الدولية) وتشمل الخدمات المصرفية الدولية، النقل الجوي والبحري والتأمين والسفر، السياحة الدولية، نقل الملكية الفكرية والتكنولوجيا(4)، وتتناول العلاقات الاقتصادية الدولية جميع أوجه النشاط الاقتصادي من حركات الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال(5)، ويربط المصالح بكافة العلاقات وتأمين انتقال متبادل للموارد والمنتجات والدخول والمعلومات. يركز على اقتصادات الحركة الخارجية للنشاطات البشرية والنقدية والتكنولوجية والسلع والخدمات، تغلب عليه سيطرة بعض الاقتصاديات الأكثر تقدماً وعقد اتفاقيات وتكتلات واتحادات بينها(.(6

رابعاً: مفهوم التكامل الإقليمي: يشير الي تحرير حركة الأفراد والبضائع والخدمات في ربوع بلدان المنطقة الواحدة لتسهيل عملية نقل البضائع عبر الحدود، وجعل وسائل النقل والطاقة والاتصالات تربط بين الأفراد المتواجدين في دول مختلفة بشكل أكبر، وجعل حركة الأفراد بين الحدود أكثر تحرراً، والسماح برؤوس الأموال والمنتجات بالتنقل خارج الحدود الوطنية، فمصطلح الإقليم يستخدم للدلالة على شكل من أشكال التموقع الجغرافي أو الحكومات أو الروابط الاقتصادية أو حتى تشكيلات ذات خصوصيات اجتماعية وثقافية، ويعتبر التكامل عملية يتم عن طريقها جمع مختلف الأجزاء والعناصر والمكونات تحت إطار شامل، يمكن أن يكون إطاراً قانونياً لتحقيق غايات أو أهداف معينة، لذلك فإن مفهوم التكامل الإقليمي يشار إليه أيضاً بالإقليمية regionalisation حيث يربط إجمالي عملية جمع الأقاليم في نطاق مشترك من خلال إطار محدد بغرض تحقيق بعض المرامي والغايات والأهداف، ويتوقف نجاح عملية التكامل الإقليمي

1 - منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، السياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات، 2017م

2 - المنظمة العربية للسياحة: www.ato.com شوهد الخميس 15 أكتوبر 2020م، الساعة 10 مساء بتوقيت مكة المكرمة

3 أحمد عبد الله إبراهيم، الاقتصاد الدولي والعولمة الاقتصادية،(الخرطوم : شركة مطابع السودان المحدودة 2012م)،ص1-7

4 رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة،ج1، عمان : دار الرضا للنشر، 2000م

5 محمود يونس ، نظريات التجارة الدولية ،(بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر ،1986)

6 جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي ، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع 2014م)،ص62-63

على مدى حصول الفوائد الاقتصادية، وتعزيز شرعية الفاعلين الرئيسيين والقيادة ووجود مؤسسات رسمية مشتركة، كما برزت في الساحة الدولية عدة تكتلات أو مجموعات إقليمية هدفها النهوض بأجندتها واهتماماتها المشتركة، على سبيل المثال، قطاعات التجارة والاقتصاد والسياحة والنقل والتنمية والسياسة ومن أمثلة هذه التكتلات (الأتحاد الأوربي، الجامعة العربية، رابطة دول جنوب شرق آسيا، الكوميسا..الخ)، ومن هنا فالتكامل الإقليمي من شأنه أن يعزز للتجارة الدولية والأنشطة السياحية والأنشطة العابرة للحدود وتقديم دور مهم في النهوض بالنمو الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي.

خامساً" جهود منظمة السياحة العالمية في مواجهة فيروس كورونا المستجد:

منظمة السياحة العالمية (World Tourism Organization)هي منظمة تابعة للأمم المتحدة مقرها (مدريد)، وأعضائها (145) بلداً، وحوالي (350) عضواً يمثلون القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية والاتحادات السياحية والسلطات السياحية المحلية، وتهتم بشؤون الدول من الناحية السياحية وتصدر الإحصائيات المتعلقة بالطلب والعرض السياحي على مستوى العالم، كما تهدف الي نقل الخبرات والتجارب الدولية لقطاع السياحة، والإسهام في بناء قدرات العاملين. وتعزيز الشراكة في التنمية السياحية. وترويج السياحة كآلية للسلام وأداة للتعاون المشترك في الحفاظ على التنوع الثقافي والاقتصادي، وتتيح العضوية فيها الاستفادة من الفرص المنتظمة للاجتماع والتشاور مع صناع القرار للنشاط السياحي. كما تقوم بتطوير نظام حسابات السياحة الفرعي لقياس أهمية وأثر السياحة في الاقتصاديات الوطنية، وبرقابة وتحليل الإتجاهات حول العالم، وإعداد التقارير حول تدفق الرحلات السياحية، وحجم الإنفاق على السياحة(.(1، وأتخذت المنظمة مجهودات في مواجهة الآثار السالبة لفيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة، كإعلان الإجراءات الصحية للحد من تفشي المرض، وتعزيز الشعور بالمسؤولية والتعاون بين الدول للتصدي والتخفيف من أثر المرض، وأطلقت حملة بعنوان "ابقوا في المنزل اليوم للسفر غدًا" كما أقرت المنظمة بأن قطاع السياحة مثل بقية القطاعات التنموية تأثر بهذه الأزمة لكنها تعمل للمساهمة في إجراءات للتعافي لا سيما بعد أن تأثرت صناعة السياحة بشدة، حيث أن الفيروس يمثل تحديًا عالميًا يجب أن يواجهه الجميع معًا، وستكون السياحة موجودة لمساعدة الناس على التعافي من هذه الأزمة، وستلعب دورًا رئيساً في رفع مستوى الإنعاش الاقتصادي في دول العالم، حيث أظهرت السياحة مرات عديدة قدرتها على التعافي من الأزمات(.(2

سادساً: أثر فيروس كورونا المستجد على اقتصاديات السياحة الدولية:

كان تاثير الفيروس على مناشط سياحية وثقافية دورية ودولية لها عائدات مالية واقتصادية على الأفراد والدول وتوقعت منظمة السياحة العالمية خسائر في هذا القطاع بنحو (50) مليار دولار(3)، وتأثر قطاع النقل بخسائر كبيرة خاصة النقل الجوي لتوقف السفر وإغلاق الحدود والمعابر بسبب الفيروس وأعلن الاتحاد الدولي للنقل الجوي عن

1 - منظمة السياحة العالمية، www.wto.com شوهد بتاريخ الخميس 15 أكتوبر 2020م، الساعة 11 مساء بتوقيت مكة المكرمة

2 - بسمة الميمان، المدير الإقليمي لمنظمة السياحة العالمية لمنطقة الشرق الأوسط، وكالة الأنباء السعودية، 5 مايو 2020م، الساعة 6 مساءاً بتوقيت مكة المكرمة

3 منظمة السياحة العالمية، قناة العربية الإخبارية، الخميس 12 مارس2020م، الساعة 7 مساءاً بتوقيت مكة المكرمة

خسائر في قطاع الطيران الدولي بنحو (252) مليار دولار(1)، وتأثر عدد كبير من المناشط الرياضية في كثير من المناطق خوفاً من تفشي الفيروس وخسائر مادية كبيرة للأندية الرياضية وافلاس بعضها بسبب وقف النشاط وحقوق البث التلفزيوني والرعاية والتزامات تخفيض رواتب اللاعبين والعاملين فيها بنسبة تصل الي 50% وتأثير ذلك على القطاع السياحي من خلال أن معظم المناشط الرياضية الدولية هي دوافع توجه حركة السياحة.

المبحث الثالث: أثر كورونا المستجد على اقتصاديات السياحة في حوض البحر الأحمر

أولاً: نبذة تعريفية عن حوض البحر الأحمر والدول المطلة عليه:

(1) جغرافية وطبوغرافية البحر الاحمر: يعدّ البحر الاحمر أخدوداً مائيّاً، يفصل بين قارتي آسيا وإفريقيا، وتبلغ مساحته (437) ألف كم2، وطوله (2250) كم من قناة السويس إلى باب المندب، ومتوسط عرضه (280) كم.، وقد كانَ البحر الأحمر ممرّاً بين الشرقِ والغرب، وحلقةَ وصلٍ بين الهند وبقيّة العالم، كالدول العربيّة والإفريقيّة والأوروبيّة، يتصل البحر الأحمر من خلال مضيق باب المندب وخليجِ عدنٍ مع المحيط الهنديّ جنوباً، ويتصل من خلالِ قناة السويس بالبحر الأبيض المتوسّط شمالاً، كما يحدّه خليج العقبة وشبه جزيرة سيناء. وجغرافيّاً: فالدّول الواقعة على البحر الأحمر اكتسبت أهميّة سياسيّة استراتيجيّة، فهي تتحكّم بممرّ مهم يصلِ الدّول ببعضها، فهي تتحكّم بالملاحة الدوليّة. وطبيعيّاً: فالأمطار الموسميّة في البحر الأحمر تغذّي الجانب الزراعيّ لدول حوضه، ومياه البحر الأحمر تُستخدم كمصدرِ مياهٍ للاستخدام البشريّ والزراعيّ([2]).وتقع على طول البحر الأحمر ثمانِ دولٍ (السودان، المملكة العربية السعودية، مصر، الإردن، فلسطين، جيبوتي، اريتريا) السودان يقع على البحر الأحمر ميناء بورتسودان، الذي يعدّ أكبر وأشهر الموانئ في السودان. والأردن تتصل بالبحر الأحمر من خلال منطقة العقبة، التي تعدّ المنفذ المائيّ الوحيد للأردن مع دول العالم، وتقع جنوب المملكة على بعد (350) كم من العاصمة عمّان. وفي مصر تتمثّل المنطقة الممتدة على طول ساحل البحر الأحمر لمصر بمحافظةٍ تدعى محافظة البحر الأحمر وتعدّ من أكبر المحافظات في مصر. أما السعوديّة فقد استغلّت ساحل البحر الأحمر لتبني عليه أكبر وأهم ميناء في المملكة، ميناء جدّة الإسلاميّ. إذ يستقبل الميناء أكثر من (4) آلاف سفينة سنويّاً. ويشكّل الميناء نقطة استقبال لحجّاج البيت الحرام من الدول الإفريقيّة. واكتسبت اليمن - وبُنّها المُسمى موكا - الشهرة من خلال البحر الاحمر، الذي كان يصل اليمن بالدول الأخرى من خلال ميناء المخا اليمنيّ، وهو من أقدم وأهم المراكز التجاريّة الواقعة على سواحل البحر الأحمر لقربه من الممر الدوليّ، ومضيق باب المندب وبحر العرب، ولدولة جيبوتي ميناء رئيسيّ يقع على مدخل البحر الأحمر جنوباً، ويمدّ الدولةَ بإيراداتٍ مهمّةٍ من خلال تجارة الترانزيت ونقل البترول. أما فلسطين المحتلّة افتتحت دولة الكيان الصهيونيّ ميناء إيلات، الواقع على الجهة الشماليّة لخليج العقبة عام 1955. وتمتلك إرتريا ميناءًا مطلّاً على البحر الأحمر، يقع في مدينة مصوع،

1 الإتحاد الدولي للنقل الدولي، تقرير رسمي، قناة العربية الإخبارية، الخميس 26 مارس2020م، الساعة 10 مساءاً بتوقيت مكة المكرمة

2 - عاتكة البرديني، كم دولة مطلة على البحر الأحمر، صفحة موقع موضوع دوت كوم الإلكتروني/www.mawdoo3.com، شوهد بتاريخ الجمعة 16 أكتوبر2020م، الساعة 2 ظهراً بتوقيت مكة المكرمة

(2) مميزات البحر الأحمر: البحر الأحمر ذا أهميّة كبيرة في العديد من الجوانب، اقتصادياً: فمخزون النّفطِ في البحر الأحمر يعطيه أهميّة كبيرة، بالإضافة للثروة الملحيّة والسمكيّة، ومختلف أصنافِ الحيواناتِ والنباتيّة البحريّة، كالؤلؤ والمرجان والمحار والإسفنج. أما حضارياً: فقد نشأت حضارات وإمبراطوريّات على سواحله، وكانَت له أهميّة لدى العرب فأطلقوا عليه اسم بحر القلزم، وتبرز هنا فرصة لتكوين تكتل للتكامل الاقليمي لدول حوض البحر الأحمر لوجود قواسم مشتركة ثقافية واجتماعية واقتصادية.

شكل رقم (1) يوضح خريطة طبوغرافية للبحر الأحمر

المصدر: الموسوعة الحرة ويكيبيديا http:wikimedia.org/wikipedia/commons/a/a2/Red_Sea_topographic_map-ar.png

ثانياً: مؤشرات استجابة دول حوض البحر الأحمر في مكافحة فيروس كورونا المستجد:

بعد انتشار مرض فيروس كورونا المستجد اتبعت معظم دول حوض البحر الأحمر خطط وتدابير صحية واقتصادية وسياسية وأمنية واجتماعية وثقافية بما يتناسب مع وضعها وطبيعتها تفاوتت بين الوقاية باتباع سياسات الحجر الصحي

والتباعد الاجتماعي، وخطط اقتصادية بتخفيف الآثار السالبة على الاقتصاد وتأمين سلاسل الإمدادات الطبية والغذائية ([1])، وبدا واضحاً ضعف الميزانيات العامة والنظم الصحية والأمنية داخل بعض الدول مثل (اليمن) وعدم الاستقرار السياسي (السودان)، إلا أن هناك نماذج جديرة بالنظر (السعودية، الأردن) التي استفادت من تجارب الدول الأخرى في التعامل مع مثل هذه الأوبئة، وفي أغلب دول الحوض تقدم ملوك ورؤساء ورؤساء الحكومات بخطابات لرعاياهم طالبوهم بالتوحد والتعاون في مواجهة تفشي المرض وأعلنت حالة الطوارىء الصحية وقوانين الدفاع في الحرب ضد فيروس كورونا المستجد ك(السعودية، الأردن، السودان، مصر، فلسطين) وسارعت السلطات الي تجهيز المستشفيات وحشدت الكوادر الطبية والصحية في المعركة مع كورونا المستجد، ثم قامت بادخال قوات من الجيش والطوارىء وتشغيل خطوط الانتاج للمواد الطبية بالمصانع وطلبت من الدول المنتجة تسهيل شراء الحاجات الطبية العاجلة (. ([2]

ويلاحظ هنا أنه لم تكن هناك استراتيجية موحدة لمواجهة هذه الجائحة لعدم وجود تكتل رسمي لدول حوض البحر الاحمر، ولم يكن هذا الوضع مرتبط بدول حوض البحر الأحمر فحسب بل إن كثير من التكتلات الإقليمية والدولية القائمة رسمياً ودستورياً بدت في ظل هذه الجائحة أضعف بكثير من وحدتها الظاهرة ويدل على ذلك إغلاق الحدود الفاصلة بين الدول، وعدم تمكّن التكتلات من إنقاذ الدول الأعضاء فيها الأكثر تضررًا من تفشّ الفيروس (كالاتحاد الأوربي) مثلاً.

ثالثاً: أثر فيروس كورونا المستجد على اقتصاديات السياحة في دول حوض البحر الأحمر:

نستعرض هنا بيانات مؤشرات اسهام قطاع السياحة في الناتج المحلي والوظائف المباشرة في القطاع وعدد السياح الوافدين في آخر احصاءات قبل بروز الأزمة الصحية وعائدات السياحة بالدولار في عام 2019م قبيل الأزمة ونسبة التراجع والانخفاض في الخسائر وحجوزات السفر أثر انتشار الفيروس على قطاع السياحة وذلك على النحو الآتي:

جدول (3) يوضح تأثير فيروس كورونا على السياحة في دول حوض البحر الأحمر

الدولة	اسهام السياحة في الناتج المحلي 2019	العاملين في المنشآت السياحية عام 2019	عدد السياح الوافدون عام 2019	الايرادات بالدولار عام 2019م	نسبة التراجع في أعداد السياح والخسائر في 2020م
المملكة العربية السعودية	**8%**	670 ألف توظيف نسبة 10% من العمالة الوطنية	17,994 مليون سائح يمثلون 32% من السياح لمنطقة الشرق الأوسط	50 مليار	اقتصار الحج على أعداد محدودة للمقيمين بالداخل وتعليق الزيارة والعمرة والتأشيرة السياحية لأكثر من (7) شهور
مصر	**15%**	300 ألف	12 مليون سائح	12,6 مليار	إلغاء أكثر من 80% من الحجوزات وخسائر وافلاس لشركات السفر والسياحة

1 كمال محمد شاعر، التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا علي النظام السياسي العربي، واقع ومستقبل الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء جائحة كورونا (ج2)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2021م, ص103.

2 جميلة السعيدي، أثر جائحة كورونا المستجد علي الاقتصاد العالمي، كتاب جماعي، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، 2020م.

الأردن	**9,9%**	53 ألف	5,3 مليون سائح	5,8 مليار	إلغاء أكثر من 90% من الحجوزات وخسائر وافلاس لشركات السفر والسياحة
السودان	**0,80%**	10 ألف	955 ألف سائح	988 مليون	توقف حركة السفر والمطارات والمعابر لأكثر من (7) شهور
اليمن	**0,12%**	**1000**	366 ألف سائح	116 مليون	*
فلسطين	**0,37%**	**3000**	432 ألف سائح	1,046 مليار	*
جيبوتي	**0,43%**	**3000**	63 ألف سائح	30,9 مليون	*

المصدر: إعداد الباحث من بيانات (احصاءات منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز البحوث والاحصاءات 2019، تقارير صحفية استقصائية متخصصة)

(*) لا تتوفر معلومات

من الجدول يتضح أن اسهام قطاع السياحة في الناتج الملحي الأجمالي للمملكة العربية السعودية بلغ نحو 8% ويستوعب قطاع السياحة حوالي 10% من الوظائف وعدد السياح تجاوز 17 مليون سائح بلغت جملة ايرادات القطاع 50 مليار دولار عام 2019م، وفي 2020م انخفضت ايرادات السياحة لتوقف التأشيرات السياحية وتعليق الزيارة والعمرة واقتصار الحج على عدد محدود من المقيمين داخل المملكة العربية السعودية، وأن اسهام السياحة في الناتج الملحي الأجمالي لمصر بلغ نحو 15% ويستوعب القطاع حوالي 300 ألف وظيفة مباشرة وعدد السياح تجاوز 12 مليون سائح بلغت جملة ايرادات القطاع 12,6 مليار دولار عام 2019م، وفي 2020م انخفضت ايرادات السياحة بسبب إلغاء 80% من حجوزات السياحة، وأن اسهام السياحة في الناتج الملحي الأجمالي للأردن 9,9% ويستوعب القطاع حوالي 53 ألف وظيفة وعدد السياح بلغ 5,3 مليون سائح وبلغت جملة ايرادات القطاع 5,8 مليار دولار عام 2019م، وفي 2020م انخفضت ايرادات السياحة بسبب إلغاء 90% من حجوزات السياحة، وأن اسهام السياحة في الناتج الملحي الأجمالي للسودان 0,80% ويستوعب القطاع حوالي 10 ألف وظيفة وعدد السياح بلغ 955 ألف سائح وبلغت جملة ايرادات القطاع 988 مليون دولار عام 2019م، وفي 2020م انخفضت ايرادات السياحة بسبب توقف 90% من حركة السياحة بسبب الجائحة وعدم الاستقرار السياسي، وأن اسهام السياحة في الناتج المحلي الأجمالي لليمن 0,12% ويستوعب القطاع حوالي 1000 ألف وظيفة وعدد السياح بلغ 366 ألف سائح وبلغت جملة ايرادات القطاع 116 مليون دولار عام 2019م، وفي 2020م انخفضت ايرادات السياحة بسبب الجائحة وعدم الاستقرار الأمني والسياسي، وأن اسهام السياحة في الناتج الملحي الأجمالي لفلسطين 0,37% ويستوعب القطاع حوالي 3000 ألف وظيفة وعدد السياح بلغ 432 ألف سائح وبلغت جملة ايرادات القطاع 1,046 مليار دولار عام 2019م، وفي 2020م انخفضت ايرادات السياحة بتوقف حركة السفر بسبب الجائحة وعدم الاستقرار السياسي، أما جيبوتي فإن اسهام قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0,43%، وينشط في القطاع حوالي 3000 ألف وظيفة، بلغ عدد السياح 63 ألف سائح، وبلغت ايرادات القطاع 30,9 مليون دولار عام 2019م ولا تتوفر معلومات عن أثر الجائحة على السياحة فيها.

عرض ومناقشة الفرضيات والنتائج:

في ظل العولمة والعلاقات الدولية المتشابكة والتكامل الإقليمي، أدى إنتشار مرض فيروس كورونا المستجد إلى معاناة إنسانية أوقفت حركة السياحة والنقل في أنحاء العالم، واغلقت الحدود بين الدول والمحلات التجارية ومرافق العمل والدراسة، وفرضت الحجر الصحي على السكان، والغيت الاجتماعات والأنشطة والفعاليات الدولية والمحلية، وتأثرت أسواق السياحة المحلية والإقليمية والدولية، ودخل الاقتصاد العالمي في حالة من الركود، وافترض البحث أن بوسع التكامل الإقليمي أن يحفز السياحة ويسرع من تعافيها، ودل على ذلك التدابير التي اتبعتها الحكومات والتي استرشدت فيها على تجارب بعضها البعض واعتمدت على مجهودات منظمة السياحة العالمية ومكاتبها الإقليمية، كالحزم التحفيزية الاقتصادية من دعم لريادات الأعمال والعمال وتبادل التجارب وأفضل الممارسات لابتداع مصادر للتمويل وظروف أكثر جذباً لاستثمارات القطاع الخاص ومد جسور التفاهم الثقافي وتقوية الروابط الثقافية بين الشعوب وتعزيز التنسيق بين السلطات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وتستعد هذه التكتلات الإقليمية للتكيف والازدهار في مرحلة ما بعد الأزمة وتسريع انتقال قطاع السياحة والسفر إلى مسار أكثر استدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً, وضمان جاهزية قطاع السياحة في مواجهة الأزمات بالمستقبل، خاصة أن قطاع السياحة من القطاعات المرنة والتي تتعافى بشكل سريع من الأزمات، وهو ما تابعناه في الأزمات العالمية السابقة كالأزمة المالية العالمية عام 2008م.

وبنفس الوضع تنطبق هذه الحالة على إقليم دول حوض البحر الأحمر التي تأثرت السياحة فيها كغيرها من الأقاليم الأخرى وينتظر أن يكون للتكامل الإقليمي دور كبير في تخفيف الآثار السالبة لهذه الأزمة والانطلاق نحو تعافي الاقتصاد والقطاع السياحي فيها.

الخاتمة:

تناول البحث التكامل الإقليمي في مواجهة أثر فيروس كورونا المستجد على اقتصاديات السياحة بالتركيز على دول حوض البحر الأحمر، وأستعرض البحث تعريف ونشأة وانتشار الفيروس كجائحة عالمية لها تداعيات كبيرة على الإنسانية، وعرض البحث مفهوم اقتصاديات السياحة الدولية وأهمية التكامل الإقليمي ودوره في التخفيف من أثر تفشي مرض كورونا المستجد على الاقتصادات الدولية وخاصة قطاع السياحة، وفي الجزء الأخير استعرض البحث بيانات أثر فيروس كورونا المستجد على اقتصاديات السياحة في دول حوض البحر الأحمر هذا الإقليم من العالم الذي يتميز بجواذب ومقاصد سياحية نادرة ومتنوعة، وخلص البحث الي نتائج أهمها:.

أولاً: النتائج:

1- هناك تأثير لفيروس كورونا المستجد على السياحة الدولية قدرتها منظمة السياحة العالمية بانخفاض النشاط بنحو 90% عما كان قبل الأزمة الصحية.
2- هناك دور يمكن أن يقوم به التكامل الإقليمي للتخفيف من الآثار السالبة لجائحة فيروس كورونا المستجد على السياحة الدولية والسياحة في دول حوض البحر الأحمر.
3- هناك تاثير لفيروس كورونا على شركات السفر والسياحة حيث إلغيت من 80 الي 90% من الحجوزات م أدي الي خسائر وإفلاس عدد كبير منها .

4- هناك تأثير لفيروس كورونا على الوظائف في قطاع السياحة حيث قدرت منظمة المؤتمر الإسلامي تعطل أكثر من 100 مليون عامل على مستوى العالم وأكثر من 25 مليون عامل على مستوى الشرق الأوسط وأكثر من 2 مليون عامل بقطاع السياحة في دول حوض البحر الأحمر.

5- هناك تاثير لفيروس كورونا على النقل حيث تراجعت ايرادات شركات الطيران الدولي وخسائر على عائداتها تقدر بنحو (252) مليار دولار.

ثانياً: التوصيات: يوصي البحث بالآتي:

1- تشجيع السياحة الدولية وتعزيز التكامل الإقليمي واتخاذ التدابير اللازمة لدعم هذا القطاع وتقويته لاستدامته في مجابهة الأزمات المتوقعة في المستقبل.

2- على الدول أن تخصص ميزانيات احتياطية للطوارىء ووضع خطط وسياسات مرنة تستوعب التغيرات التي يمكن أن تنشأ لأسباب بيئية وصحية وينبغي أن تركز الدول على دعم اقتصادات مواطنيها بتأمين الغذاء والرعاية والضمان خاصة الذين يعتمدون في دخلهم على المنتجات السياحية.

3- تجنب الأسباب التي تؤدي الي ظهور الأوبئة والتي غالباً ما تكون متعارضة مع السلوك السليم والبيئة والإنذار المبكر في حالة حدوثها.

لائحة المراجع:

1. أحمد عبد الله إبراهيم، الاقتصاد الدولي والعولمة الاقتصادية، (الخرطوم: شركة مطابع السودان المحدودة 2012م).
2. التجاني عبد القادر، ما بعد كورونا، أزمة كورونا وانعكاساتها علي علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مركز بن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر، قطر، 2020م
3. الاتحاد الدولي للنقل الجوي.
4. آيزاك بوحوش، أستاذ الأمراض المعدية، جامعة تورنتو، قناة الجزيرة مباشر.
5. بسمة الميمان، المدير الإقليمي لمنظمة السياحة العالمية لمنطقة الشرق الأوسط.
6. جميلة السعيدي، أثر جائحة كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي، كتاب جماعي، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، 2020م.
7. جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع 2014م)
8. دينا صعب، النشرة الاخبارية، قناة فرانس ٢٤ بريس.
9. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة، ج1، عمان: دار الرضا للنشر، 2000م
10. عاتكة البرديني، كم دولة مطلة على البحر الأحمر، صفحة موقع موضوع دوت كوم الإلكتروني/www.mawdoo3.com،
11. علي عثمان العراقي، اقتصاديات السياحة في السودان، دراسة حالة منطقة البجراوية، مطبعة القصواء، الخرطوم، 2015م
12. محمود يونس، نظريات التجارة الدولية، (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر ،1986)

13. كمال محمد شاعر، التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على النظام السياسي العربي، واقع ومستقبل الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء جائحة كورونا (ج2)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2021م
14. منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز البحوث والاحصاءات، احصاءات 2019
15. منظمة السياحة العالمية، www.wto.com
16. منظمة الصحة العالمية Www.who.net
17. موسوعة ويكيبيديا،
18. واقع ومستقبل الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء جائحة كورونا (ج١)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2021م.
19. wikimedia.org/wikipedia/commons/a/a2/Red_Sea_topographic_map-ar.p

دور المراجعة الإستراتيجية في تقويم الأداء المالي للمصارف السودانية: دراسة ميدانية على بنك أم درمان الوطني

The Role of Strategic Audit in Evaluating the Financial Performance of Sudanese Banks: A field Study on Omdurman National Bank

د. عبد السلام عوض خير السيد، أستاذ المحاسبة المشارك، كلية العلوم الإدارية، جامعة المغتربين، السودان

د. عادل محمد محمود محمد، أستاذ المحاسبة المساعد، كلية الفجر للعلوم والتكنولوجيا، السودان

الملخص:

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم اعتماد بعض منظمات الاعمال في السودان وخاصة المصارف للمراجعة الاستراتيجية كوسيلة فاعلة لتحسين أدائها المالي. هدفت الدراسة إلى معرفة مدى اهتمام المصارف السودانية بالمراجعة الاستراتيجية وأهميتها ومزاياها المتعددة، وإلقاء الضوء على معوقات تطبيق المراجعة الإستراتيجية في المصارف السودانية ووضع الحلول المناسبة لها. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتم استخدام الاستبانة لجمع بيانات الدراسة الميدانية من عينة من مجتمع الدراسة الذي يتمثل في العاملين ببنك ام درمان الوطني، حيث تم توزيع عدد (200) استبانة على منسوبي البنك وقد استرجعت (180) استبانة وبنسبة 90%. كما تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)في تحليل البيانات. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، فحص مدى مشاركة أعضاء مجلس الادارة في القرارات الاستراتيجية ساهم في تقويم الاداء المالي، وفحص حوكمة المنظمة ساهم في تقويم الأداء المالي وذلك من خلال تقويم طرق الافصاح والشفافية للمصرف. وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها، تشجيع المصارف السودانية على إنشاء اقسام للمراجعة الإستراتيجية للمساعدة في تقويم الأداء المالي، وابتكار إستراتيجيات مصرفية جديدة لمساعدة المصارف السودانية على تقويم أدائها المالي.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الإستراتيجية، تقويم الاداء المالي، المصارف السودانية.

Abstract

The problem of the study represented in non-adopting of some business organizations in Sudan, especially Banks, to strategic auditing as an effective mean to improve their financial performance. The study aimed to identify the extent of Sudanese banks' interest with strategic audit and its multiple advantages, to highlight the obstacles of implementing strategic audit in Sudanese banks and determines the reliable solution. The study adopted descripted analysis approach. And the questionnaire used to collect the field study's data from a sample of study's community which represented in the employees of Omdurman national bank where (200) questionnaires distributed on the study's sample and only (180) questionnaires were collected at 90%. Also the statistical analysis program (SPSS) used to analyze the study's data. The study found several results, among which is that, examining the extent of board of director members' participation in strategic decisions contributed in evaluating financial performance, and examining organization governance contributed to evaluate the financial performance. The study recommended several recommendations, among which is that; encourage the Sudanese banks to established strategic audit department to help in evaluating financial performance, and innovating new banking strategies to help the Sudanese banks to evaluates their financial performance.

Keywords: Strategic audit, evaluating financial performance, Sudanese banks.

مقدمة

برزت المراجعة الاستراتيجية كإحدى المفاهيم الحديثة في المراجعة والتي تعمل على تحقيق استراتيجيات الادارة من خلال تجويد وتقويم الاداء الرقابي والمالي للمؤسسات المالية بصفه عامة، واضحت بالضرورة ان تكون المراجعة الاستراتيجية جزء أصيل من منظومة العمل المالي والاداري ضمانا للجودة. ولأن منظمات الاعمال في السودان بمختلف انواعها وخاصة المصارف تعمل في بيئة يسودها التنافس، لكونها ليست بمنأى عن تلك التطورات التي انتظمت العالم، جاءت هذه الدراسة لتتناول دور المراجعة الاستراتيجية في تقويم الاداء المالي للمصارف السودانية.

أولاً: الإطار المنهجي

1. مشكله الدراسة:

تتمثل المشكلة الأساسية لهذه الدراسة في التساؤل عن ما اذا كانت المراجعة الإستراتيجية تلعب دوراً في تقويم الأداء المالي للمصارف السودانية، وتتفرع منها الأسئلة التالية:

أ. هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مراجعة حوكمة المنظمة وتقويم الاداء المالي للمصارف؟

ب. هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين فحص بيئة المنظمة وتقويم الاداء المالي للمصارف؟

2. فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مراجعة حوكمة المنظمة وتقويم الاداء المالي للمصارف.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين فحص بيئة المنظمة وتقويم الاداء المالي للمصارف.

3. أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية العلمية في بيان مفهوم المراجعة الاستراتيجية ودورها في تقويم الاداء المالي للمصارف السودانية، وبيان مدي ادارك وإلمام إدارات المصارف السودانية بأهمية المراجعة الاستراتيجية. أما الأهمية العملية فتتمثل في توضيح كيفية الاستفادة من المراجعة الاستراتيجية في رفع كفاءة الاداء المالي للمصارف السودانية، ومحاولة التعرف على خطوات المراجعة الاستراتيجية وبيان كيفية تطبيقها في المصارف السودانية.

4. أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي للدراسة هو معرفة دور المراجعة الإستراتيجية في تقويم الأداء المالي للمصارف، وتفرعت منه الاهداف الفرعية التالية:

أ. معرفة مدى اهتمام المصارف السودانية بالمراجعة الاستراتيجية والاستفادة من مزاياها المتعددة.

ب. تشجيع المصارف السودانية على اعتماد المراجعة الإستراتيجية في مراجعة أدائها المالي والاداري بغرض تقويمه.

ج. القاء الضوء على معوقات تطبيق المراجعة الإستراتيجية في المصارف السودانية ووضع الحلول المناسبة لها.

5. منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لوصف مشكلة الدراسة، صياغة الفرضيات، تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات والاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

6. مصادر جمع البيانات:

أ. المصادر الأولية: استمارة الاستبيان.

ب. المصادر الثانوية: الكتب، الدوريات، المجلات العلمية، الرسائل الجامعية، الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والإنترنت.

7. حدود الدراسة:

أ. الحدود الموضوعية: ركزت الدراسة على معرفة دور المراجعة الإستراتيجية في تقويم الأداء المالي للمصارف.

الحدود المكانية: بنك ام درمان الوطني.

ب. الحدود الزمانية: 2023م

ج. الحدود البشرية: عدد من العاملين في بنك ام درمان الوطني بفروعه المختلفة.

ثانياً: الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة التي قام بها عدد من الكتاب والباحثين موضوع المراجعة الاستراتيجية كأحد أبرز الاتجاهات الحديثة في المراجعة، كما تناول البعض موضوع تقويم الاداء المالي لأهميته بالنسبة للمنظمات، كلٍ حسب وجهة نظره، ولأغراض هذا البحث سوف يتناول الباحثان فيما يلي بعض هذه الدراسات.

دراسة: رضوان، وزينب، (2016)[1]: تهدف الدراسة إلى تقويم الاداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في سوريا بإستخدام المؤشرات المالية خلال الفترة (2009- 2015)، والى دراسة العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمصارف المدروسة. حيث تمت دراسة العلاقة بين تقويم الأداء المالي كمتغير تابع مقاسا بمعدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الودائع، وربحية السهم، وبين المتغيرات المستقلة الآتية: القدرة على جذب المدخرات، توظيف الأموال، السيولة والمخاطر، الربحية، والأزمة في سوريا. تم استخدام اساليب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية من خلال تقدير نموذج الإنحدار المجمع ونموذج الآثار الثابتة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين توظيف الأموال وتقويم الاداء المالي للمصارف المدروسة، وجود علاقة سلبية ذات دلالة احصائية بين الربحية وتقويم الأداء المالي للمصارف المدروسة. كما اوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها، عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين كل من القدرة على جذب المدخرات، السيولة والمخاطر، الأزمة في سوريا وتقويم الأداء المالي للمصارف المدروسة.

1 رضوان العمار ، و زينب مهنا، (2016)، دور المؤشرات المالية في تقويم الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد (38) العدد (6)، ص ص 199--216

دراسة: عثمان، (2017)[1]: هدفت الدراسة إلى التعرف على المراجعة الإستراتيجية بغرض الاستخدام والاستفادة منها في تقويم أداء شركات السكر السودانية، إمكانية تطبيق المراجعة الإستراتيجية أو التأكيد من تطبيقها لما توفرها لإدارة الشركة من تحديد لمواطن الضعف والخلل وتقديم الحلول والإجراءات التصحيحية اللازمة لضمان سلامة الخطط الإستراتيجية في ظل متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية والتي تؤدي بدورها إلى تقويم الاداء المالي والاستراتيجي بشكل موضوعي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، أن اهمية المراجعة الإستراتيجية تتمثل في كونها تقدم مقترحات الحلول التصحيحية، كلما زاد التزام الشركة بإجراء المراجعة الإستراتيجية بصورة منتظمة زادت عمليات تقويم الأداء الإستراتيجي. أوصت الدراسة بعدة توصيات منها، إنشاء إدارات متخصصة بشركات السكر بالسودان تعني بالتخطيط الإستراتيجي، على الدولة مراجعة التزام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية والمحافظة على البيئة.

دراسة: عبد الله، (2020)[2]: هدفت الدراسة إلي اختبار العلاقة بين أبعاد المراجعة الإستراتيجية المتمثلة في (فحص البيئة الداخلية، فحص البيئة الخارجية، حوكمة المصرف، وتقويم ورقابة الإستراتيجية، والبدائل الإستراتيجية)، والحد من المخاطر المصرفية كمتغير تابع أول وترشيد قرارات الإستثمار المصرفي كمتغير تابع ثاني. توصلت الدراسة إلى أن إستخدام أبعاد المراجعة الإستراتيجية المتمثلة في (فحص البيئة الداخلية، وفحص البيئة الخارجية، وحوكمة المصرف، والبدائل الإستراتيجية، وتقويم والرقابة الإستراتيجية) ساهمت في الحد من المخاطر المصرفية وترشيد قرارات الإستثمار المصرفي مما يعني تقويم الاداء المالي للمصرف. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها، تفعيل دور الهيئات التشريعية والرقابة من أجل العمل علي تطوير القوانين واللوائح المنظمة لمهنة المراجعة ومواكبة التطورات المستمرة. ضرورة وضع معايير للمراجعة الإستراتيجية في السودان من قبل مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة.

دراسة: موسى، (2020)[3]: هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين المراجعة الإلكترونية وتقويم الأداء المالي وتعزيز دور المراجعة الإلكترونية في دعم إتخاذ القرارات المالية من خلال البيانات التي يعطيها النظام. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات التالية هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الإلكترونية ووضع نظم رقابية لتقويم الأداء المالي، استخدام أدوات المراجعة الإلكترونية يساهم في إعداد تقارير سريعة ودقيقة، تطبيق انظمة المراجعة الإلكترونية يساهم في تقليل وكشف التجاوزات المالية. وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج منها، المراجعة الإلكترونية تؤدي الي تحسين إجراءات وأساليب المراجعة الداخلية، إلمراجعة الإلكترونية تساعد في عملية اتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية من خلال زيادة الثقة في القوائم المالية. وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها، ضرورة تطوير إجراءات وأساليب المراجعة في ظل المعالجة الإلكترونية للمعلومات والتحديث المستمر لها لتواكب التقدم والتطور السريع، ضرورة ادخال المعالجة الإلكترونية في المراجعة على مستوى الدولة اعتبارها ضرورة ملحة من اجل رفع مستوى عملية المراجعة.

---

1 عثمان الطيب عثمان فضل، (2017)، المراجعة الاستراتيجية ودورها في تقويم الأداء المالي والاستراتيجي في شركات السكر بالسودان، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم.

2 عبد الله محمد ابراهيم، (2020)، دور المراجعة الإستراتيجية في الحد من المخاطر المصرفية وترشيد قرارات الإستثمار بالسودان، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم.

3 موسى خالد محمد، 2020م، دور المراجعة الإلكترونية في تقويم الأداء المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم.

دراسة: سمية، (2021)[1]: هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية الإستراتيجية ومساهمتها الفاعلة في حل الإشكاليات التي تواجه إدارة المنشأة وتقليلها، اختبار درجة كفاءة الوسائل التقنية للمراجعة الداخلية الإستراتيجية والعمل بها في الشركات التجارية كمصدر أساسي في اتخاذ القرار. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، تعتبر المراجعة الداخلية الإستراتيجية احد عناصر الرقابة الداخلية كما أنها وسيلة فعالة تهدف إلى مساعدة الإدارة في تنفيذ سياساتها الإدارية التي تكفل حماية الأصول وضمان دقة البيانات المالية مما يساهم في تقويم الاداء المالي، تعتبر المراجعة الداخلية الإستراتيجية أداة من أدوات الاتصال وتبادل المعلومات بين المستويات الإدارية وتفعيل خاصية كفاءة العاملين. وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها، تبصير الشركات بأهمية وجود وحدة للمراجعة الداخلية الإستراتيجية، ضرورة تناول الباحثين في الجامعات والمعاهد العليا لمواضيع المراجعة الداخلية الإستراتيجية لما لها من أهمية في الشركات التجارية في السودان.

دراسة: Najm، (2022)[2]: هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم المراجعة الاستراتيجية لمنظمات الاعمال، بالاضافة إلى تصميم برنامج عمل مقترح لتطوير إجراءات المراجعة الداخلية التي تشمل إجراءات وخطوات المراجعة الاستراتيجية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، ان أدوات المراجعة الاستراتيجية يمكن تطويرها من خلال اعتماد برنامج مراجعة يشمل خطوات واجراءات للمراجعة الاستراتيجية من قبل المراجع الداخلي، وان المراجعة الداخلية لا تضيف قيمة للمنشاة دون الاخذ في الاعتبار دراسة أهدافها واستراتيجياتها عند تخطيط وتنفيذ عمليات المراجعة الداخلية. اوصت الدراسة بعدد من التوصيات، أهمها، الحاجة إلى استخدام أدوات المراجعة الاستراتيجية من قبل المراجع الداخلي، والعمل على توسيع نطاق عمل المراجعة الداخلية ليشمل البيئة الداخلية للمنظمة.

يتضح للباحثين من خلال عرض الدراسات السابقة، أن دراسات (عثمان، 2017)، و(عبد الله، 2020)، و(سمية، 2021)، (Najm, 2022)، جميعها ركزت على موضوع المراجعة الاستراتيجية كمتغير مستقل مع محاولة معرفة علاقتها بمتغيرات تابعة اخرى بما في ذلك تقويم الاداء المالي، بينما اهتمت دراسة (موسى، 2020) بتقويم الاداء المالي ولكن من خلال المراجعة الإلكترونية، وكذلك دراسة (رضوان، وزينب، 2016) التي ركزت على تقويم الاداء المالي ولكن من خلال استخدام المؤشرات المالية، وتختلف دراسة الباحث عنها بتناولها دور المراجعة الإستراتيجية في تقويم الأداء المالي للمصارف، كما أن هنالك اختلاف في الحدود الزمانية والمكانية.

ثالثاً: الإطار النظري للمراجعة الإستراتيجية:

1. مفهوم المراجعة الإستراتيجية:

1 سمية ابراهيم عبدالله عبدالباري، (2021)، دور المراجعة الداخلية الاستراتيجية في ترشيد اتخاذ القرار في الشركات التجارية، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

2 Najm K. J., (2022), using modern strategic audit tools to develop and improve internal auditing in the Iraqi environment, international journal of research in social sciences & humanities, Jul-Sep 2022 Vol. 12, Issue 3; 169-198

تأتى المراجعة الإستراتيجية لتكون البوصلة التى توجه المنظمات وتحدد لها الإتجاه الصحيح الذى يجب عليها ان تسير فيه للوصول إلى ما تريد. عرفت بأنها: تقييم شامل لكافة العوامل التى تؤثر بشكل ملموس على نمو المنظمة اقتصاديا 1. كما عرفت أيضاً بأنها فحص ودراسة العوامل الخارجية والداخلية الخاصة بالمنظمة، بما فى ذلك خطوات اختيار البديل الأمثل وتنفيذه، ثم تقييم ورقابة مدى نجاحه2.

مما سبق يستطيع الباحثان تعريف المراجعة الإستراتيجية بأنها تقييم منهجي لكافة مراحل الإدارة الإستراتيجية بهدف تقويم الأداء المالي وغير المالي للمنظمة، اكتشاف الإنحرافات التى قد تحدث فى المستويات التنظيمية المختلفة ومعالجتها، بما يضمن تحقيق رؤية المنظمة ورسالتها، وإنجاز أهدافها الإستراتيجية كما هو مخطط.

2. أهمية المراجعة الإستر اتيجية:

تبرز أهمية المراجعة الإستراتيجية فى كونها وسيلة فعالة تزيد من قدرة الإدارة على تعديل خياراتها الإستراتيجية بصورة مستمرة، وذلك بسبب التغيرات المستمرة فى العوامل البيئية المختلفة، أى القيام بعمليات التقويم والمراجعة باستمرار، لذلك فهي تعكس حالة تكيف المنظمة مع بيئتها الخارجية والداخلية وتعد بمثابة إختبار لدرجة موائمة الخطط والإجراءات والسياسات والبرامج مع متغيرات البيئة3.

يلاحظ الباحثان إن المراجعة الإستراتيجية ليس هدفاً في حد ذاتها وإنما هي وسيلة يمكن عن طريقها الوصول إلى نتائج تساعد في اتخاذ الإجراءات التصحيحية للاستمرار في تطبيق الإستراتيجيات.

3.أهداف المراجعة الإستر اتيجية:

تتمثل أهداف المراجعة الاستراتيجية فيما يلي:[4]

أ. تحديد الموارد المالية والإدارية الواجب استغلالها لضمان نجاح المنظمة في المستقبل.

ب. تعين نقاط الخلل بين نتائج أداء المنظمة الراهن وأسلوبها الإستراتيجي فى ظل المتغيرات البيئية، واقتراح الإستراتيجيات التى تمكن المنظمة من الاستخدام الأمثل لمواردها.

ج. مراجعة افتراضات الإدارة نحو التغيير في العديد من المجالات ومنها الهيكل العام للصناعة، الوضع التنافسي، متطلبات عملائها الرئيسية.

يلاحظ الباحثان أن الهدف الأساسي للمراجعة الإستراتيجية يتمثل في دراسة الوضع الإستراتيجي للمنظمة في ضوء تحديد نقاط القوة و الضعف وتحديد الفرص والتهديدات للمنظمة لتجنب الأنشطة التي لا تضيف قيمة.

---

1 دعاء عبد الفتاح شحاتة، (2012)، دور المراجع الداخلي فى مراجعة الإستراتيجية وانعكاسه على كفاءة وفعالية الأداء فى منظمات الأعمال، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص38

2 يوسف أبوبكر محمد، (2005)، إدارة المزايا التنافسية للمنشأة والدور التيسيري والتأثيري للمراجعة الإستراتيجية: إطار مقترح، جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية العدد (1)، الجزء (1)، ص3

3 دعاء عبد الفتاح شحاتة، مرجع سابق، ص40

4 سليمان احمد شوقي، (2018)، المراجعة الإستراتيجية في منظمات الأعمال، القاهرة، جامعة الأزهر، ص2

4. أنواع المراجعة الإستراتيجية:

يرى البعض أن المراجعة الإستراتيجية تتضمن ثلاثة أنواع من المراجعة هما1:

أ. **المراجعة الخارجية:** تهدف المراجعة الخارجية إلى وضع قائمة محددة من الفرص التي تستفيد منها المنظمة والتهديدات التي ينبغي تفاديها، وتشمل عملية المراجعة الخارجية الإستراتيجية اشتراك أكبر عدد ممكن من المديرين، والعاملين في عملية الإدارة الإستراتيجية بالقدر الذي قد يؤدي إلى زيادة تفهمها وتقبلها من قبل أعضاء المنظمة والالتزام بها.

ب. **المراجعة الداخلية:** تتطلب المراجعة الداخلية جمع وتشغيل المعلومات عن عمليات المنظمة، فالإدارة التسويقية (التمويل، المحاسبة والإنتاج، أنظمة المعلومات، الحاسب الآلي)، ولابد من ترتيب العناصر الرئيسية بصورة جماعية بالمقارنة مع المراجعة الخارجية، فإن عمليات إجراء المراجعة الداخلية توفر المزيد من الفرص للمشاركين في مجال تفهم العلاقة بين وظائفهم وإداراتهم وأقسامهم والمنظمة ككل وتعد هذه ميزة كبيرة.

ج. **مراجعة حوكمة المنظمة:** تتمثل أهمية حوكمة المنظمات في التأكد على حماية مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها، حماية أصول المنظمة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح و تعزيز اثرهم في مراقبة الأداء، تحسين إدارة المنظمة وقيمة اسهمها والقيمة الإقتصادية لها.

مما سبق يستنتج الباحثان ان الحوكمة ضرورية في المنظمة لأنها تحدد مسؤوليات كل فرد في المنظمة وكذلك حماية أصولها وحقوق المساهمين وأصحاب المصالح كافة.

5. أدوات المراجعة الإستراتيجية:

تتمثل أدوات المراجعة الإستراتيجية في الاتي2:

أ. **أدوات التقييم التقليدية:** تتمثل أدوات التقييم التقليدية في الأدوات المستخدمة في المراجعة الإدارية والتي تنقسم إلى: التكاليف المعيارية، نظم الموازنات، التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية، الجدول: يلعب عامل الوقت دوراً أساسياً في نجاح الإستراتيجية وتمثل عمليات الجدولة أداة مهمة لتخصيص استخدام الموارد المرتبطة بالوقت أو من خلال ترتيب توالي العمليات المتداخلة مع بعضها.

ب. **أدوات التقييم الحديثة:** تتمثل أدوات التقييم الحديثة فى مجموعة من الأدوات التي ظهرت حديثاً لتقييم أداء المنظمة وبصفة خاصة في الأجل الطويل، ومن أشهر تلك الأدوات بطاقة التقييم المتوازن للأداء.

يتضح للباحثين ان أدوات التقييم كلها مفيدة في قياس أداء المنظمة وخاصة بطاقة الأداء المتوازن لدورها في قياس الأداء المالي والإداري.

رابعا الإطار النظري لتقويم الأداء المالي:

1. مفهوم تقويم الأداء المالي:

---

1 خير اشرف موسى ، (2013)، مدحل مقترح للمراجعة الإدارية الإستراتيجية بهدف دعم القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال، جامعة بور سعيد، كلية التجارة، مجلة البحوث المالية والتجارية ، المجلد الرابع عشر ، العدد 1، ص153

2 دعاء عبد الفتاح شحاتة، مرجع سابق، ص42

عرف تقويم الأداء المالي بأنه متابعة تنفيذ القطاعات الاقتصادية الكلي للأهداف المحددة مسبقاً وبيان الانحرافات وأسبابها واقتراح الحلول المناسبة والسريعة لها1. كما عرف تقويم الأداء المالي من الناحية المحاسبية بأنه: "يقصد به قياس كفاءة وفعالية تلك المنظمة في تحقيق أهدافها وينظر إليه من عدة نواحي على سبيل المثال من الناحية المالية على أنه إيجاد مصادر التمويل اللازمة وتسخير الموارد المتاحة في تسيير نشاطات الوحدة بما في ذلك ترشيد إنفاق الأموال2.

يستطيع الباحثان تعريف تقويم الأداء المالي على أنه قياس لما تم إنجازه من عمل للوصول إلى النتائج المطلوبة والعمل على مقارنتها بالنتائج المستهدفة ومن ثم إيجاد الانحرافات وتحديد أسبابها واقتراح الحلول اللازمة لتصحيح تلك الانحرافات حتى يتم تحقيق أهداف المنظمة المطلوبة.

2. أهمية تقويم الأداء المالي:

تكمن أهمية تقويم الأداء المالي فيما يلى3:

تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية، تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد مما يسمح بالحكم على الكفاءة، الدور الذي يلعبه في كشف نقاط القوة والضعف أي قياس حالة التقدم أو التأخر في المؤسسة وأن الأداء الجيد يصبح شرطا أساسيا لتأمين بقاء المنظمة في بيئة تنافسية، تساهم في ترشيد قرارات منظمات الأعمال بتحديد هدفها الوظيفي الذي يحث على قيمتها السوقية.

يستنتج الباحثان أن تقويم الأداء المالي يلعب دوراً كبيراً في تحديد نقاط القوة والضعف معالجتها على المديين الطويل والقصير التي تساهم في بقاء المنظمة وترشيد قرارتها.

3. المراحل التى تمر بها عملية تقويم الأداء المالي:

تتمثل مراحل تقويم الأداء المالي في الآتي4 :

أ. جمع البيانات والمعلومات الإحصائية.

ب. تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بالنشاط

ج. تحديد الانحرافات

د. متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات.

يلاحظ الباحثان أن مراحل تقويم الأداء المالي ضرورية ومهمة وان تكون متتابعة تبدأ بجمع البيانات وتحليها لتحديد الانحرافات ومتابعة عمليات التصحيح لتلك الانحرافات.

---

1 محمد علي الطويل، (1997)، الإدارة المعاصرة-المدخل-المشاكل-الكفاءة، القاهرة: دار الفرجاني للنشر، ص254

2 سمير بيومي فهمي، وأحمد محمد موسى، (1996)، مشاكل وحدة استخدام النسب المالية في تقويم الأداء المالي، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الإقتصاد والمحاسبة، العدد 357، ص53

3 شادية عبد الله محمد، (2006)، دور المعلومات المحاسبية فى تقويم الاداء المالي والمحاسبي لبنك السودان، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، ص21

4 فاطمة خضر احمد، (2012م)، المعايير الدولية ودورها فى تقويم الاداء المالي للمصارف، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غر منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، ص14

4. وسائل تقويم الأداء المالي:

هنالك وسائل عديدة لتقويم الأداء المالي منها1:

أ. **التقارير المالية:** التقرير المالي هو عملية تجهيز وتقديم المعلومات المالية والإحصائية عن سير الأداء والموقف المالي للمنظمة وتشمل أكثر من الغرض العام الذي تحمله القوائم المالية المحددة بالرغم من أن الأهداف الرئيسة للاثنين متحدة.

ب. **نظام محاسبة التكاليف المعيارية:** حيث يقتضي هذا النظام تنظيم حساب تشغيل لكل نشاط أو قسم يشمل من جهة كل التكاليف الفعلية ومن جهة ثانية الإنتاج مقيم بتكاليف معيارية ويتم تقويم الأداء من خلال تحليل الفرق بين التكلفة الفعلية والتكلفة المعيارية.

ج. **نظام الادارة بالأهداف:** يتم تقويم الأداء فى هذه الحالة حسب المراحل التالية[2]:

تحديد الأهداف لكل نشاط أو مجموعة وكذلك المؤشرات القياس، تتبع نسب تحقيق الأهداف ومنح المكافآت والعلاوات الإنتاجية على أساس هذه النسب، تقييم الأهداف وإعادة تحديدها فى ضوء نسب تنفيذ الأهداف والظروف المستجدة، النسب المالية ويمكن استخدام هذا الأسلوب لتقويم الأداء الشامل للمنظمة من خلال خمس أنواع من النسب على النحو التالي: نسب السيولة، ونسب الرفع المالي، ونسب النشاط، ونسب هيكل التكلفة، ونسب الربحية.

يتضح للباحثين أن الهدف الرئيس والذي يمثل حجر الزاوية في عملية التخطيط والرقابة في أي منظمة هو تحقيق الربحية، بالتالي طرق التقويم يعتمد بشكل أساسي على الربحية.

خامساً: المراجعة الإستراتيجية وتقويم الأداء المالي للمصارف:

تلعب المراجعة الإستراتيجية دورا هاما في عملية تقويم الاداء المالي لمنظمات الاعمال من خلال أنواع المراجعة الاستراتيجية وذلك على النحو التالي:

1. دور مراجعة البيئة الخارجية في تقويم الأداء المالي للمصارف:

ان مراجعة البيئة الخارجية تتم من خلال فحص وتقييم كافة عناصر البيئة الخارجية التي تؤثر على المصرف، منها البيئة الاجتماعية للتعرف على الفرص والتهديدات الحالية والمستقبلية للمصرف وسواء كانت اقتصادية، تكنولوجية، قانونية، البيئة الخاصة لتحديد الفرص والتهديدات الخاصة بالمصرف والتي تؤثر على صناعتها والمتمثلة في العملاء، المنافسين، العمال، الممولين، الموردين و إيجاز العوامل الخارجية لتحديد التحديات والعناصر الخارجية التي تواجه المصرف في الوقت الحالي والمستقبل3.

2. دور مراجعة البيئة الداخلية في تقويم الأداء المالي للمصارف:

1 أمين السيد لطفي، (2007)، إدارة الأعمال باستخدام معلومات المحاسبة، الإسكندرية: الدار الجامعية، ص14

2 محمد خالد المهايني، (2009)، التحليل المالي ومؤشرات تقويم الأداء، حاله تطبيقيه، سوريا، الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونين، ص6

3 سليمان احمد شوقي، مرجع سابق، ص8

إن البيئة الداخلية بالمصرف والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة عناصر وهي: مراجعة الهيكل التنظيمي للمصرف، ومراجعة الثقافة التنظيمية، ومراجعة إمكانيات المصرف المتمثلة في الموارد المالية، الإنتاج والعمليات، الموارد البشرية، الموارد التسويقية، أنظمة المعلومات، موارد البحوث والعمليات بالمصرف.

3. دور مراجعة حوكمة المنظمة في تقويم الأداء المالي للمصارف:

إن مراجعة حوكمة المصرف تتم من خلال فحص وتقييم الإدارات الإستراتيجية للمصرف، كمجلس الإدارة والإدارة العليا وذلك لتحديد مسؤوليات وصلاحيات كل شخص والمهام الموكلة لهم، مستويات مشاركة أعضاء مجلس الإدارة في القرارات الإستراتيجية، مساهمات مجلس الإدارة في المجالات المختلفة بالمصرف "تنمية المهارات والخبرات، المعرفة، العلاقات، والخصائص المميزة للإدارة العليا من حيث المهارة والخبرة ومواجهه التحديات المستقبلية والأزمات، القرارات الاستراتيجية التي تتخذها الادارة العليا في ضوء أهداف وسياسات ورؤية المصرف[1].

يتضح للباحثين مما سبق ان هنالك علاقة واضحة بين أنواع المراجعة الاستراتيجية الثلاثة المتمثلة في مراجعة البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة، مراجعة حوكمة المنظمة، وتقويم الاداء المالي للمصارف.

سادساً: الدراسة الميدانية

1.إجراءات الدراسة الميدانية:

تم تحديد عينة الدراسة بمواصفاتها العلمية التي تحقق أغراض الدراسة من ذوي الاختصاص من محاسب عام، مراجع داخلي، موظف مخاطر، مراجع خارجي، مدير مالي، رئيس قسم، اخرى، ولتحقيق أغراض الدراسة تم توزيع عدد (200) استمارة على العينة المحددة مسبقاً والمستهدفة من مجتمع الدراسة الذي يشمل العاملين ببنك ام درمان الوطني والبالغ عددهم (1080) فردا، وذلك للتحقق من صحة فرضيات الدراسة، وتم جمع عدد (180) استمارة لتحليلها، وتمثل نسبة (90%) من العينة المبحوثة. للتأكد من الصدق الظاهري للاستبانة وصلاحية أسئلتها من حيث الصياغة والوضوح قام الباحث بعرض الاستبانة على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين في مجال الدراسة، وبعد استعادة الاستبانة من المحكمين تم إجراء التعديلات التي اقترحت عليها. وأجري اختبار الثبات لأسئلة الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ وكانت النتيجة (0.728) وهو يعني أن هنالك ثبات في البيانات كما مبين في الجدول (1) أدناه:

الجدول رقم (1): معامل ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان

م	المحور	عدد العبارات	الثبات
1	المحور الاول	6	0.714
2	المحور الثاني	6	0.700
3	المحور الثالث	6	0.771
	المجموع	**18**	**0.728**

المصدر: معلومات متحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS، 2023م

1 عثمان الطيب عثمان فضل، مرجع سابق، ص52

يوضح الجدول السابق أن معامل كرونباخ لكل عبارات الاستبيان يساوي (0.728) وهو مرتفع وموجب الإشارة لعبارات الاستبيان، أي أن زيادة قيمة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات. ولتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية: التوزيع التكراري للإجابات، النسب المئوية، معادلة سبيرمان – براون لحساب معامل الثبات، الوسط الحسابي والانحراف المعياري والمنوال، اختبار مربع كاي لدلالة الفروض، اختبار (t) للإثبات صحة الفرضيات، الانحدار الخطي البسيط، معامل الارتباط، اختبار f.

2.تحليل البيانات:

المحور الاول: مراجعة حوكمة المنظمة

الجدول رقم (2): التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الاول

م	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أو افق بشدة		لا أو افق		محايد		أو افق		أو افق بشدة	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
1	يتم فحص مدى مشاركة أعضاء مجلس الادارة في القرارات الاستراتيجية	14	%7.8	1	%.6	10	%5.6	83	%46.1	72	%40
2	يتم تقويم طرق الافصاح والشفافية بالمنظمة	2	%1.1	4	%2.2	5	%2.8	72	%40	97	%53.9
3	يتم فحص التسجيل ونقل ملكية الأسهم بالمنظمة	1	%.6	4	%2.2	11	%6.1	82	%45.6	82	%45.6
4	يتم فحص آلية توزيع أرباح المنظمة	3	%1.7	1	%.6	15	%8.3	66	%36.7	95	%52.8
5	يتم فحص آلية انتخاب أعضاء مجلس ادارة المنظمة	15	%8.3	4	%2.2	20	%11.1	68	%37.8	73	%40.6
6	يتم فحص مسؤوليات مجلس ادارة المنظمة	3	%1.7	3	%1.7	13	%7.2	66	%36.7	95	%52.8

المصدر: معلومات متحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS، 2023م

من خلال الجدول(2) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات المحور الذي ينص على "**مراجعة حوكمة المنظمة**" يلاحظ الباحثان في العبارة الأولى "يتم فحص مدى مشاركة أعضاء مجلس الادارة في القرارات الاستراتيجية"، أن (155) مبحوثا وبنسبة (86.1%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و(10) مبحوثين وبنسبة (5.6%) محايد، بينما يوجد (15) مبحوث من العينة من لا يوافقون وبنسبة (8.4%) من العينة المبحوثة. وفي العبارة الثانية التي تنص على " يتم تقويم طرق الافصاح والشفافية بالمنظمة" فان (169) مبحوث وبنسبة (93.9%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، يوجد (5) مبحوثين محايدين وبنسبة (2.8%)، ويوجد (6) مبحوثين لا يوافقون على العبارة، وبنسبة (3.3%). أما في العبارة الثالثة والتي تنص على " يتم فحص التسجيل ونقل ملكية الأسهم بالمنظمة فان (164) مبحوث وبنسبة (91.2%) من

العينة يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (11) مبحوث من العينة ويمثلون نسبة (6.1%) من العينة، ويوجد (5) مبحوثين لا يوافقون على العبارة، وبنسبة (2.6%). أما في العبارة الرابعة التي تنص على " يتم فحص آلية توزيع أرباح المنظمة " نجد أن (161) مبحوث بنسبة (89.5%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (15) مبحوثا ويمثلون نسبة (8.3%)، ويوجد (4) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (2.3%) من العينة المبحوثة. وفي العبارة الخامسة التي تنص على " يتم فحص آلية انتخاب أعضاء مجلس ادارة المنظمة" نجد أن (141) مبحوثا وبنسبة (78.4%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، ويوجد (20) مبحوث محايد بنسبة (11.1%) من العينة المبحوثة، وهناك (19) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (10.5%) من العينة المبحوثة. أما في العبارة السادسة والتي تنص على "يتم فحص مسؤوليات مجلس ادارة وبنسبة (7ان (161) مبحوثا وبنسبة (89.5%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، يوجد (13) مبحوث محايد وبنسبة (7.2%)، ويهناك (6) مبحوث وبنسبة (3.4%) لا يوافقون على العبارة.

الجدول رقم (3): الاحصاء الوصفي والوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الاول

م	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	التفسير
1	يتم فحص مدى مشاركة أعضاء مجلس الادارة في القرارات الاستراتيجية	4.10	4	أوافق
2	يتم تقويم طرق الافصاح والشفافية بالمنظمة	4.43	5	أوافق بشدة
3	يتم فحص التسجيل ونقل ملكية الأسهم بالمنظمة	4.33	4	أوافق بشدة
4	يتم فحص آلية توزيع أرباح المنظمة	4.38	5	أوافق بشدة
5	يتم فحص آلية انتخاب أعضاء مجلس ادارة المنظمة	4.00	5	أوافق بشدة
6	يتم فحص مسؤوليات مجلس ادارة المنظمة	4.37	5	أوافق بشدة

المصدر: معلومات متحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS، 2023م

من خلال الجدول (3) يلاحظ الباحثان من خلال الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الاول الذي ينص على "**مراجعة حوكمة المنظمة**" إن الأوساط الحسابية له تقع في المدي ما بين (4.00- 4.43) والمنوال (5-4) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة بشدة.

الجدول رقم (4): اختبار مربع كاى لعبارات المحور الأول

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
1	يتم فحص مدى مشاركة أعضاء مجلس الادارة في القرارات الاستراتيجية	239.160	1	.000
2	يتم تقويم طرق الافصاح والشفافية بالمنظمة	230.953	2	.000
3	يتم فحص التسجيل ونقل ملكية الأسهم بالمنظمة	311.316	1	.000
4	يتم فحص آلية توزيع أرباح المنظمة	423.513	1	.000
5	يتم فحص آلية انتخاب أعضاء مجلس ادارة المنظمة	292.658	2	.000
6	يتم فحص مسؤوليات مجلس ادارة المنظمة	247.541	1	.000

المصدر: معلومات متحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS، 2023م

لاختبار صحة المحور الذي ينص على " **مراجعة حوكمة المنظمة** " "تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالآتي: (239.160 – 230.953 – 311.316 – 423.513 – 292.658 – 247.541) وبدرجات حرية (1–2) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (.000) وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig يقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور.

المحور الثاني: فحص وتقييم بيئة المنظمة.

الجدول رقم (5): التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثاني

م	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أو افق بشدة		لا أو افق		محايد		أو افق		أو افق بشدة	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
1	يتم فحص البيئة الاجتماعية للمنظمة	12	%6.7	15	%8.3	19	%10.6	62	%34.4	72	%40
2	يتم فحص البيئة الإقتصادية للمنظمة	13	%7.2	9	%5	23	%12.8	63	%35	72	%40
3	يتم فحص البيئة القانونية للمنظمة.	2	%1.1	24	%13.3	13	%7.2	53	%29.4	88	%48.9
4	يتم تقويم مدى توافق الهيكل التنظيمي مع أهداف واستراتيجيات المنظمة	6	%3.3	9	%5	16	%8.9	83	%46.1	66	%36.7
5	يتم فحص الموارد المالية للمنظمة	16	%8.9	3	%1.7	23	%12.8	68	%37.8	70	%38.9
6	يتم فحص انشطة المنظمة	8	%4.4	10	%5.6	19	%10.6	54	305	89	%49.4

المصدر: معلومات متحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS، 2023م

من خلال الجدول (5) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات المحور الثاني الذي ينص على " **فحص وتقييم بيئة المنظمة** "، يلاحظ الباحثان في العبارة الأولى " يتم فحص البيئة الاجتماعية للمنظمة" أن (134) مبحوثا وبنسبة (74.4 %) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و(19) مبحوث وبنسبة (10.6%) محايدون، بينما يوجد (27) مبحوث من العينة لا يوافقون وبنسبة (15%) من العينة المبحوثة. وفي العبارة الثانية " يتم فحص البيئة الإقتصادية للمنظمة " نجد أن (135) مبحوث وبنسبة (75%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهناك (23) مبحوث محايد وبنسبة (12.8%)، و يوجد (22) مبحوث لا يوافقون على العبارة وبنسبة (12.2%). أما في العبارة الثالثة " يتم فحص البيئة القانونية للمنظمة" فان (141) مبحوث وبنسبة (68.3%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (13) مبحوث من العينة ويمثلون نسبة (7.2%) من العينة، و يوجد (26) مبحوثا من العينة وبنسبة (14.4%) لا يوافقون على العبارة. والعبارة الرابعة " يتم تقويم مدى توافق الهيكل التنظيمي مع أهداف واستراتيجيات المنظمة" نجد أن (150) مبحوثا وبنسبة (82.8%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (16) مبحوثا ويمثلون نسبة (8.9%) من العينة، ويوجد (15) مبحوثا لا يوافقون على العبارة وبنسبة (8.3%) من العينة المبحوثة. بينما في العبارة الخامسة " يتم فحص الموارد المالية للمنظمة" نجد أن (138) مبحوث وبنسبة (76.7%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (23) مبحوث ويمثلون نسبة (12.8%) من العينة المبحوثة، ويوجد (19) مبحوثا وبنسبة (10.6%) لا يوافقون على العبارة. وفي العبارة السادسة " يتم فحص انشطة المنظمة " نجد أن (143)

مبحوثا وبنسبة (79.4%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهناك (19) مبحوثا محايدون وبنسبة (10.6%)، ويوجد (18) مبحوثا لا يوافقون على العبارة وبنسبة (10%) من العينة المبحوثة.

الجدول رقم (6): الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني

م	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	التفسير
1	يتم فحص البيئة الاجتماعية للمنظمة	3.92	5	أوافق بشدة
2	يتم فحص البيئة الإقتصادية للمنظمة	3.95	5	أوافق بشدة
3	يتم فحص البيئة القانونية للمنظمة	4.11	5	أوافق بشدة
4	يتم تقويم مدى توافق الهيكل التنظيمي مع أهداف واستراتيجيات المنظمة	4.07	4	أوافق بشدة
5	يتم فحص الموارد المالية للمنظمة	3.96	5	أوافق بشدة
6	يتم فحص انشطة المنظمة	4.14	5	أوافق بشدة

المصدر: معلومات متحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS، 2023م

من الجدول رقم (6) يلاحظ الباحثان من خلال الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني الذي تنص على(**فحص وتقييم بيئة المنظمة**) فان الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.92-4.14) والمنوال (4- 5) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة بشدة.

الجدول رقم (7): اختبار مربع كاي لعبارات المحور الثاني

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
1	يتم فحص البيئة الاجتماعية للمنظمة	216.484	2	.000
2	يتم فحص البيئة الإقتصادية للمنظمة	285.277	1	.000
3	يتم فحص البيئة القانونية للمنظمة	334.866	3	.000
4	يتم تقويم مدى توافق الهيكل التنظيمي مع أهداف واستراتيجيات المنظمة	187.440	1	.000
5	يتم فحص الموارد المالية للمنظمة	289.349	1	.000
6	يتم فحص انشطة المنظمة	332.900	2	.000

المصدر: معلومات متحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS، 2023م

لاختبار صحة المحور الثاني الذ ينص على أن " **فحص وتقييم بيئة المنظمة** "، تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالآتي: (216.484 – 285.277 – 334.866 – 187.440 – 289.349 – 332.900) وبدرجات حرية (1-2- 3) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.00)، وعند مقارنة مستوى الدلالة المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig يقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور.

المحور الثالث: تقويم الاداء المالي للمنظمة

الجدول رقم (8): التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي لعبارات المحور الثالث

م	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
1	يتم استخدام نظام بطاقة الاداء المتوازن	10	%5.6	4	%2.2	11	%6.1	72	%40	83	46.1 %
2	يتم حساب الفرق بين الربح التشغيلي بعد الضرائب وتكلفة التمويل	8	%4.4	7	%3.9	16	%8.9	65	36.1 %	84	46.7 %
3	يتم حساب مؤشرات الربحية	8	%4.4	6	%3.3	14	%7.8	74	41.1 %	78	43.3 %
4	يتم حساب مؤشرات السيولة	11	%6.1	4	%2.2	11	%6.1	69	38.3 %	58	47.2 %
5	يتم حساب مؤشرات التغطية	24	13.3 %	2	%1.1	15	%8.3	64	35.6 %	75	41.7 %
6	يتم حساب مؤشرات الاقتراض	8	%4.4	10	%5.6	17	%9.4	70	38.9 %	75	41.7 %

المصدر: معلومات متحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS، 2023م

من خلال الجدول (8) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات المحور الذي ينص على " **تقويم الاداء المالي للمنظمة**" يلاحظ الباحثان في العبارة الأولى " يتم استخدام نظام بطاقة الاداء المتوازن" ان (155) مبحوثا وبنسبة (86.1%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و(11) مبحوث وبنسبة (6.1%) محايدون، بينما يوجد (14) مبحوث وبنسبة (7.8%) من العينة من لا يوافق على العبارة. وفي العبارة الثانية " يتم حساب الفرق بين الربح التشغيلي بعد الضرائب وتكلفة التمويل " نجد أن (149) مبحوثا وبنسبة (82.8%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، ويوجد (16) مبحوثا وبنسبة (8.9%) محايدون، وهناك (15) مبحوثا لا يوافقون على العبارة ونسبتهم (8.3%) من العينة المبحوثة. وفي العبارة الثالثة " يتم حساب مؤشرات الربحية" فنجد أن (152) مبحوثا وبنسبة (84.4%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون فبلغ عددهم (14) مبحوثا من العينة ويمثلون نسبة (7.8%) من العينة، ويوجد (14) مبحوثا لا يوافقون على العبارة وبنسبة (7.7%). أما في العبارة الرابعة " يتم حساب مؤشرات السيولة" فان (154) مبحوثا و بنسبة (85%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون فبلغ عددهم (11) مبحوثا ويمثلون نسبة (6.1%) من العينة، ويوجد (15) مبحوثا لا يوافقون على العبارة ونسبتهم (8.3%) من العينة المبحوثة. بينما في العبارة الخامسة " يتم حساب مؤشرات التغطية" نجد أن (139) مبحوثا وبنسبة (77.3%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون فبلغ عددهم (15) مبحوثا ويمثلون نسبة (8.3%) من العينة المبحوثة، ويوجد (26) مبحوثا وبنسبة (14.4%) لا يوافقون على العبارة. أما في العبارة السادسة " يتم حساب مؤشرات الاقتراض" فنجد أن(145) مبحوثا وبنسبة (80.6%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، ويوجد (17) مبحوثا محايد وبنسبة (9.4%) من العينة، وهناك (18) مبحوثا وبنسبة (10%) من العينة المبحوثة لا يوافقون على العبارة.

الجدول رقم (9): الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثالث

م	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	التفسير
1	يتم استخدام نظام بطاقة الاداء المتوازن	4.18	5	أوافق بشدة
2	يتم حساب الفرق بين الربح التشغيلي بعد الضرائب وتكلفة التمويل	4.16	5	أوافق بشدة
3	يتم حساب مؤشر الربحية	4.15	5	أوافق بشدة
4	يتم حساب مؤشر السيولة	4.18	5	أوافق بشدة
5	يتم حساب مؤشر التغطية	3.91	5	أوافق
6	يتم حساب مؤشر الاقتراض	4.07	5	أوافق بشدة

المصدر: معلومات متحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS، 2023م

من خلال الجدول (9) يلاحظ الباحثان من خلال الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثالث الذي ينص على (**تقويم الاداء المالي للمنظمة**) ان الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.91-4.18) والمنوال(5) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

الجدول رقم (10): اختبار مربع كاى لعبارات المحور الثالث

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
1	يتم استخدام نظام بطاقة الاداء المتوازن	332.438	1	.000
2	يتم حساب الفرق بين الربح التشغيلي بعد الضرائب وتكلفة التمويل	293.063	1	.000
3	يتم حساب مؤشر الربحية	275.179	2	.000
4	يتم حساب مؤشر السيولة	261.026	1	.000
5	يتم حساب مؤشر التغطية	183.699	1	.000
6	يتم حساب مؤشر الاقتراض	234.452	2	.000

المصدر: معلومات متحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS، 2023م

لاختبار صحة المحور الثلاث الذي ينص على " **تقويم الاداء المالي للمنظمة** " تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالآتي: (332.438 – 293.063 – 275.179 - 261.026 – 183.699 – 234.452) وبدرجات حرية (1-2) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.00)، وعند مقارنة مستوى الدلالة المعنوية المسموح به(0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig يقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور.

3. إختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على ان " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مراجعة حوكمة المنظمة وتقويم الاداء المالي للمصارف". وتهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر مراجعة حوكمة المنظمة وتقويم الاداء المالي، وللتأكد

من صحة الفرضية سيتم إستخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث تم تحديد مراجعة حوكمة المنظمة كمتغير مستقل ممثل بـ(x1) وتقويم الاداء المالي كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول رقم (11): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الأولى

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	2.663	7.509	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.347	4.162	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.98			
معامل التحديد (R^2)	0.89			
اختبار (F)	17.322	النموذج معنوي		
Y = 2.663 + 0.347x				

المصدر: معلومات متحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS، 2023م

يتضح للباحثين من الجدول (11) أن نتائج التقدير قد أظهرت وجود ارتباط قوي بين مراجعة حوكمة المنظمة كمتغير مستقل و تقويم الاداء المالي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.98)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.89)، هذه القيمة تدل على ان مراجعة حوكمة المنظمة كمتغير مستقل تؤثر بـ(89%) على تقويم الاداء المالي (المتغير التابع)، ونموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (17.322) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، ومتوسط أثر مراجعة حوكمة المنظمة على تقويم الاداء المالي يساوي (7) مرات، 4.162: وتعني أن مراجعة حوكمة المنظمة تؤثر على تقويم الاداء المالي بـ 8%. مما تقدم يستنتج الباحثان أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن "هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مراجعة حوكمة المنظمة و تقويم الاداء المالي للمصارف"، قد تحققت.

4. إختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على أن "هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين فحص وتقييم بيئة المنظمة وتقويم الاداء المالي للمصارف". وتهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر فحص وتقييم بيئة المنظمة وتقويم الاداء المالي، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم إستخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث تم تحديد فحص وتقييم بيئة المنظمة كمتغير مستقل ممثل بـ(x1) و تقويم الاداء المالي كمتغير تابع ممثل بـ(y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول رقم (12): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثانية

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	2.991	13.767	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.292	5.326	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.37			
معامل التحديد (R^2)	0.54			
اختبار (F)	28.366	النموذج معنوي		
Y = 2.991 + 0.292x				

المصدر: معلومات متحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS، 2023م

يتضح للباحثين من الجدول (12) أن نتائج التقدير قد أظهرت وجود ارتباط قوي بين فحص وتقييم بيئة المنظمة كمتغير مستقل و تقويم الاداء المالي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.37)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.54)، هذه القيمة تدل على ان فحص وتقييم بيئة المنظمة كمتغير مستقل تؤثر بـ(54%) على تقويم الاداء المالي (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (28.366) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، ومتوسط أثر فحص وتقييم بيئة المنظمة على تقويم الاداء المالي يساوي (13) مرة، 5.326 وتعني أن فحص وتقييم بيئة المنظمة تؤثر على تقويم الاداء المالي بـ54%. مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن "هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين فحص وتقييم بيئة المنظمة وتقويم الاداء المالي للمصارف" قد تحققت.

5. مناقشة نتائج الدراسة:

ان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو معرفة دور المراجعة الإستراتيجية في تقويم الأداء المالي للمصارف، وقد توصلت الدراسة إلى ان فحص مدى مشاركة أعضاء مجلس الادارة في القرارات الاستراتيجية، وتقويم طرق الافصاح والشفافية بالمنظمة يساهم في تقويم الاداء المالي، وهذه النتائج تتفق مع ما توصلت دراسة (عبد الباري، 2021) من أن المراجعة الداخلية الإستراتيجية تعتبر احد عناصر الرقابة الداخلية كما أنها وسيلة فعالة تهدف إلى مساعدة الإدارة في تنفيذ سياساتها الإدارية التي تكفل حماية الأصول وضمان دقة البيانات المالية مما يساهم في تقويم الاداء المالي، كما تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Najm, 2022) من أن المراجعة الداخلية لا تضيف قيمة للمنظمة دون الاخذ في الاعتبار دراسة أهدافها واستراتيجياتها عند تخطيط وتنفيذ عمليات المراجعة الداخلية ، وهذه النتائج تثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مراجعة حوكمة المنظمة وتقويم الاداء المالي للمصارف". كما توصلت الدراسة إلى أن فحص بيئة المنظمة بأبعادها المختلفة يساهم في تقويم الاداء المالي، وان استخدام أدوات المراجعة الاستراتيجية في حساب مؤشرات الاداء المالي المختلفة يؤدي تقويم الاداء المالي، وهذه النتائج تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (عثمان، 2017) من أن كلما زاد التزام الشركة بإجراء المراجعة الإستراتيجية بصورة منتظمة زادت عمليات تقويم الأداء الإستراتيجي، وتتفق أيضا مع ما توصلت إليه دراسة (عبد الله، 2020) من أن إستخدام أبعاد المراجعة الإستراتيجية المتمثلة في (فحص البيئة الداخلية، وفحص البيئة الخارجية، وحوكمة المصرف، والبدائل الإستراتيجية، وتقويم والرقابة الإستراتيجية) ساهمت في الحد من المخاطر المصرفية وترشيد قرارات الإستثمار المصرفي مما يعني تقويم الاداء المالي للمصرف، وهذه النتائج مجتمعة تثبت صحة الفرضية الثانية للدراسة والتي تنص على أن " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مراجعة بيئة المنظمة وتقويم الاداء المالي للمصارف".

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التي أثبتت صحة فرضيات الدراسة، كما اختتمت بعدد من التوصيات وذلك على النحو التالي:

1. النتائج:

بعد الانتهاء من الاطار النظري وإجراء الدراسة الميدانية وتحليل البيانات توصل الباحثان للنتائج التالية:

- ان فحص مدى مشاركة أعضاء مجلس الادارة في القرارات الاستراتيجية يساهم في تقويم الاداء المالي.
- تقويم طرق الافصاح والشفافية بالمنظمة يساهم في تقويم الاداء المالي.
- مراجعة البيئة الخارجية للمصرف لعبت دوراً هاماً في تحديد نقاط القوة والضعف التي بدورها ساعدت في ضبط سلوك التخطيط والتنفيذ و تقويم الأداء المالي لبنك امدرمان الوطني.
- فحص الموارد المالية للمصرف ساهم في تحقيق أهداف المصرف على المدى الطويل والقصير.
- حساب مؤشرات الربحية ساهم في تقويم الاداء المالي للمصرف من خلال بيان قدرة المصرف على تحقيق أرباح وعوائد الاسهم.
- فحص حوكمة المنظمة ساهم في تقويم الأداء المالي من خلال تقويم طرق الافصاح والشفافية للمصرف.

2. التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة يوصي الباحثان بما يلي:

- تشجيع المصارف على إنشاء أقسام للمراجعة الإستراتيجية للمساعدة على تقويم الأداء المالي.
- ابتكار إستراتيجيات مصرفية جديدة تساعد المصارف في تقويم أدائها المالي وتحقيق أهدافها.
- العمل على إجراء دراسة مستقبلية عن دور المراجعة الإستراتيجية في رفع كفاءة التمويل المصرفي.
- زيادة الوعي بالمراجعة الاستراتيجية ومزاياها ودورها في تقويم الاداء المالي وذلك من خلال ورش العمل والمؤتمرات.
- تدريب المراجعين الداخليين في المصارف على كيفية تطبيق المراجعة الاستراتيجية في طبيعة عملهم والدورات التدريبية.

لائحة المراجع:

1. أمين السيد لطفي، (2007)، إدارة الأعمال باستخدام معلومات المحاسبة، الإسكندرية: الدار الجامعية، ص14
2. خير اشرف موسى ، (2013)، مدحل مقترح للمراجعة الإدارية الإستراتيجية بهدف دعم القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال، جامعة بور سعيد، كلية التجارة، مجلة البحوث المالية والتجارية ، المجلد الرابع عشر ، العدد 1، ص153
3. دعاء عبد الفتاح شحاتة، (2012)، دور المراجع الداخلي فى مراجعة الإستراتيجية وانعكاسه على كفاءة وفعالية الأداء فى منظمات العمال، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص38
4. رضوان العمار ، و زينب مهنا، (2016)، دور المؤشرات المالية في تقويم الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد (38) العدد (6)، 2016م، ص ص 199-216
5. سليمان احمد شوقي، (2018)، المراجعة الإستراتيجية في منظمات الأعمال، القاهرة، جامعة الأزهر، ص2

6. سمير بيومي فهمي، وأحمد محمد موسى، (1996)، مشاكل وحدة استخدام النسب المالية في تقويم الأداء المالي، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الإقتصاد والمحاسبة، العدد 357، ص53
7. سمية ابراهيم عبدالله عبدالباري، (2021)، دور المراجعة الداخلية الاستراتيجية في ترشيد اتخاذ القرار في الشركات التجارية، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
8. شادية عبد الله محمد، (2006)، دور المعلومات المحاسبية فى تقويم الاداء المالي والمحاسبي لبنك السودان، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، ص21
9. عبد الله محمد ابراهيم، (2020)، دور المراجعة الإستراتيجية في الحد من المخاطر المصرفية وترشيد قرارات الإستثمار بالسودان، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم.
10. عثمان الطيب عثمان فضل، (2017)، المراجعة الاستراتيجية ودورها في تقويم الأداء المالي والاستراتيجي في شركات السكر بالسودان، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم.
11. فاطمة خضر احمد، (2012م)، المعايير الدولية ودورها فى تقويم الاداء المالي للمصارف، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غر منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، ص14
12. محمد خالد المهايني، (2009)، التحليل المالي ومؤشرات تقويم الأداء، حاله تطبيقيه، سوريا، الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونين، ص6
13. محمد علي الطويل، (1997)، الإدارة المعاصرة-المدخل-المشاكل-الكفاءة، القاهرة: دار الفرجاني للنشر، ص254
14. موسى خالد محمد، 2020م، دور المراجعة الإلكترونية في تقويم الأداء المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم.
15. يوسف أبوبكر محمد، (2005)، إدارة المزايا التنافسية للمنشأة والدور التيسيري والتأثيري للمراجعة الإستراتيجية: إطار مقترح، جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية العدد (1)، الجزء (1)، ص3
16. Najm K. J., (2022), using modern strategic audit tools to develop and improve internal auditing in the Iraqi environment, international journal of research in social sciences & humanities, Jul-Sep 2022 Vol. 12, Issue3, pp 169-198

دور المسؤولية الاخلاقية في تعزيز السمعة المصرفية
دراسة مقارنة بين فروع المصارف الحكومية والاهلية العاملة في محافظة النجف الاشرف

The role of ethical responsibility in enhancing banking reputation
A comparative study between the branches of government and private banks operating in the province of Najaf

أ.م.د زينب هادي الشريفي، اصيل حسن علي
جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد

الملخص:
هدفت الدراسة الحالية الى تحليل دور المسؤولية الاخلاقية بوصفها متغير مستقل في تعزيز السمعة المصرفية بوصفها متغير تابع، وقد جرى اختيار القطاع المصرفي المتمثل بالمصارف الحكومية والأهلية العاملة في محافظة النجف الاشرف مجتمعا مكانياً لإجراء الدراسة في عينه بلغ حجمها (226) موظفا في المصارف المعنية متبنيه الموظف كوحدة اساسية للتحليل. وقد حاولت الدراسة الاجابة على تساؤلات عديدة تكونت منها مشكلة الدراسة، ولعل من أبرزها التساؤل الرئيسي الذي نص على " ما هو دور المسؤولية الاخلاقية في تعزيز السمعة المصرفية. اما اهمية الدراسة الحالية فقد نبعت من اهمية متغيراتها ومن الدراسات العديدة التي اكدت على اهمية تقصي العلاقة بين هذين المتغيرين، فضلا عن اهمية ان تأخذ الادارات المصرفية بالنظر المتغيرات المدروسة بنظر الاعتبار إذا ما ارادت الحفاظ على سمعتها على الامد البعيد. ولتحقيق اهداف الدراسة الحالية المتمثلة بالكشف عن طبيعة العلاقة بين متغيراتها فقد تبنت الباحثة فرضية رئيسة، فرضية الارتباط. اختبرت الفرضيات في ظل انموذج جريء بناؤه باعتماد دراسات سابقة بينت العلاقة البينية بين متغيرات الدراسة. وقد اتبعت الباحثة المنهج المقارن للوصول الى تحقيق اهداف الدراسة وايجاد اجوبة لتساؤلاتها. ولاختبار فرضيات الدراسة استعملت الباحثة العديد من الادوات الاحصائية منها التحليل العاملي التوكيدي، الاوساط الحسابية، الانحراف المعياري والاهمية النسبية. وذلك من خلال البرنامجين الاحصائيين, Spss v.3,SmartPLS v.3 وقد توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات من اهمها وجود علاقة ارتباط بين المسؤولية الاخلاقية والسمعة المصرفية, وقد خرجت الدراسة بجملة من التوصيات, وكان من اهمها ضرورة تفعيل دور الحكومة من خلال فرض القوانين التي تحكم عمل المصارف في اطار المسؤولية الاخلاقية وتفعيل دور القيادات العليا من خلال تفعيل الانظمة الداخلية التي تحكم عمل موظفيها والتي تنعكس بالتالي على تعاملهم مع العملاء وعلى سمعتها في الامد البعيد .

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاخلاقية، السمعة المصرفية، محافظة النجف الاشرف، المصارف.

Abstract
The current study aimed at analyzing the role of ethical responsibility as an independent variable in enhancing banking reputation as a dependent variable. as the basic unit of analysis. The study tried to answer many questions that formed the problem of the study, and perhaps the most prominent of them is the main question that stipulates "what is the role of moral responsibility in enhancing banking reputation? As for the importance of the current study, it stemmed from the importance of its variables and from the many studies that emphasized the importance of investigating the relationship between These two variables, in addition to the importance for banking departments to take into account the studied variables if they want to maintain their reputation in the long term. To achieve the objectives of the current study represented in revealing the nature of the relationship between its variables, the researcher adopted the main hypothesis, the correlation hypothesis. The hypotheses were tested under a model It is boldly built by adopting previous studies that showed the interrelationship between the variables of the study. The researcher followed the comparative approach to reach the achievement of the objectives of the study and find answers to her questions. To test the hypotheses of the study, the researcher used many statistical tools, including confirmatory factor analysis, arithmemeansmean, standard deviation, and relative importancAnandnd that is from Through the two statistical programs, Spss v.3 and SmartPLS v.3, the study reached a number of conclusions from an Its conarern is the existence of a correlation between social responsibility and banking reputation, and the study came out with a number of recommendations, the most important of which was the need to activate the role of the government by imposing laws that govern the work of banks within the framework of social responsibility and activating the role of senior leadership through activating the internal systems that govern the work of its employees, which Thus, it is reflected in their dealings with customers and their reputation in the long term.

Keywords: ethical responsibility, banking reputation, province of Najaf, banks.

مقدمة

تعد السمعة اصل من الاصول المهمة للمنظمة, وذلك لان مستقبلها يعتمد على سمعتها التي تجعلها مميزة عن اقرانها من المنظمات الاخرى التي تتشابه معها في النشاط. ان مفهوم السمعة ليس شيئا طارئا بل ان الانسان التفت اليها منذ القدم، فقد اهتم الافراد بالطريقة التي يراهم بها الغير ولكن الجديد فيها هو ان السمعة لا تقتصر على الافراد بل على المنظمات وعلى وجه الخصوص بدأت تلتفت الى ضرورة المحافظة على سمعتها. و تعد المسؤولية الأخلاقية من اساليب النجاح لأي منظمة، وذلك بسبب اهميتها المرتبطة بعدد من القيم الأخلاقية والإنسانية, والتي لها تأثير على كل من له علاقة بهذه المنظمة مثل المجتمع والموظف والمالكين والمساهمين وكل من له صله بهذه المنظمة .وبناء على ما تقدم تبحث الدراسة الحالية في مشكلة محددة وهي التعرف على العلاقة بين المسؤولية الاخلاقية و السمعة المصرفية. وان من اثر الاهتمام بالمسؤولية الاخلاقية قيام المنظمات والمصارف على وجه الخصوص بتقديم الضروريات وتقديم الخدمات للمجتمع , والعمل على ازدهار وتطوير المصرف ودعمها من قبل جميع افراد المجتمع ودعم اهدافها بحيث يؤدي ذلك الى ان تأخذ المنظمة او المصرف الأسبقية في المنافسة والمحافظة على سمعتها الجيدة, علاوة على ذلك فأن بناء سمعة جيدة للمصارف من خلال المسؤولية الاخلاقية من شأنه ان يعزز نجاح المصرف على المدى البعيد.

المبحث الاول: منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

اولاً: مشكلة البحث:

ان المسؤولية الاجتماعية وتطبيقها تعد من المشاكل التي تواجه القطاع المصرفي في الوقت الحالي وذلك لزيادة وتعالي الاصوات المسانده لها من قبل المجتمعات التي تنشأ بها هذا المصارف لذلك فأن هذه الدراسة جاءت بتساؤل موضح بالتالي:

هل توجد علاقة ارتباط بين المسؤولية الاخلاقية والسمعة المصرفية ؟.

ثانياً: اهداف الدراسة:

تنبع اهمية الدراسة من خلال اهمية المتغيرات التي تناولتها وهي المسؤولية الاخلاقية والسمعة المصرفية لما لها من اهمية في نظر المتعاملين معها وخصوصا بعد اعتماد اغلب شرائح وقطاعات المجتمع على هذا القطاع وتنبع اهمية هذه من اهمية التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين المسؤولية الاخلاقية والسمعة المصرفية .

ثالثاً: اهمية البحث:

تنبع اهمية البحث في الجانب النظري والتطبيقي في بيان العلاقة بين مؤشر جودة الموجودات والدين العام الداخلي ومحاولة تشخيص وبيان أهمية هذه العلاقة.

رابعا: فرضيات الدراسة :

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المسؤولية الاخلاقية والسمعة المصرفية

خامسا : بعض الدراسات السابقة

اولا: الدراسات العربية

دراسة (اسماء ,لخضر,2017) " مساهمة اخلاقيات الادارة في رفع مستوى الاداء الوظيفي داخل المنظمة " هدفة الدراسة الى تفعيل وتوظيف الاخلاق داخل ادارات المنظمة وتقليص الانحرافات ورفع مستوى الاداء الوظيفي , **وتمثلت مشكلة الدراسة** في الاجابة على تساؤل مفاده مامدى مساهمة اخلاقيات الادارة في رفع مستوى الاداء الوظيفي للفرد العامل داخل المنظمة , **مجتمع وعينة الدراسة** تمثل في جامعة طاهري محمد بشار , **توصلت الدراسة** الى وجود اخلاقيات في الادارة اذ تم العمل بها في الحضارة والديانات السماوية وانه التزام مع تطورات الادارة وان الاخلاق تساهم فعلا في رفع وتحسين الاداء الوظيفي , **واوصت الدراسة** بضرورة قيام المنظمات كافة بطرح مسافات ذات صلة بالاخلاق الادارية حتى تصبح من الامور المعروفة لدى الافراد العاملين او اللذين يتعاملون مع هذه المنظمات .

دراسة (صباح ,سليمان, ماضي, 2020)" ابعاد المنظمة الاخلاقية في بناء السمعة التنظيمية " تهدف الدراسة الى بيان اثر توافر ابعاد المنظمة الاخلاقية في بناء السمعة التنظيمية , **مشكلة الدراسة** تمثلة في تساؤل مفاده مااثر توافر ابعاد المنظمة الاخلاقية في بناء السمعة التنظيمية , **مجتمع الدراسة** تمثل في الجامعات الفلسطينية الخاصة , **توصلت الدراسة** الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين سلوك الفرد الاخلاقي والسمعة التنظيمية في الجامعات الفلسطينية الخاصة , **اوصت الدراسة** بضرورة تعزيز السلوك الفرديالاخلاقي لدى العاملين في الجامعات من خلال الاهتمام المستمر بهم وبسلوكهم اليومي واخلاصهم وقيامهم باعملهم بدقة واحتراف .

ثانيا : الدراسات الاجنبية

(Pascual etal;2018: 1-56) "Ethical reputation of financial institutions: Do board characteristics matter?

تهدف الدراسة الى اختبار العلاقة بين المسؤولية الاخلاقية وسمعة المنظمات , إذ اثبتت ان لمجلس الادارة دوراً رئيسياً في تطوير وتنفيذ الاخلاقيات داخل المنظمة إذ تم التأكيد رسميا على المسؤولية الاخلاقية في الولايات المتحدة إذ تؤكد على الامتثال للقانون والممارسات التجارية الاخلاقية ومن ثم فان مجلس الادارة مسؤول بشكل مباشر عن تعزيز ومراقبة السلوك الاخلاقي داخل المنظمات , إذ تم فحص مجموعة كبيرة من الادبيات وعلى وجه الخصوص الخصائص التالية مثل الحجم والاستقلالية والتنوع بين الجنسين حيث تؤثر هذا الخصائص على قرارات المنظمة ونتائجها إذ وضحت الادبيات ان مجالس الادارة لها دور رقابي محوري في المنظمات , وتم الاعتماد في التحليل على **عينة من (43) منظمة من(13) دولة** مختلفة , وتتألف العينة من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار وشركات الخدمات المالية المتنوعة وغيرها , **و اثبتت الدراسة** ان المنظمات ذات مجالس الادارة الاكثر فاعليه في الرقابة والاشراف تتمتع بسمعة اخلاقية افضل ذلك من خلال حجم مجلس الادارة والتنوع بين الجنسين وازدواجية الرئيس التنفيذي وبهذا فان العلاقة ايجابية بين المسؤولية الاخلاقية وسمعة المنظمة.

المبحث الثاني: الجانب النظري للدراسة

أولا المسؤولية الاخلاقية:

يقصد بها ان تعمل المنظمة وفق مبادئ الاخلاق وان تعمل وفق معايير صحيحه وان تمتنع عن تنفيذ الاعمال التي تؤذي الاخرين لان القيم الاخلاقية هي القوة الدافعة وراء انشاء القوانين واللوائح (كريم , 2021: 50) .

ثانيا: مفهوم السمعة المصرف

ان للسمعة اثر كبير على بقاء المنظمة واستمرار اعمالها على الامد البعيد حيث يتم بناء السمعة من خلال تعاملها مع العملاء والموظفين ومن خلال تقديم خدمات عالية الجودة والابداع في الاعمال التي تقوم بها لذلك تعددت المفاهيم التي تبين مفهوم السمعة وتم تناولها من وجهات نظر مختلفة فقد تم تعريفها من قبل (رمضان ,جثير ,2020: 64) بانها الشهرة والحصول على المكانة المرموقة في المجتمع الذي تنشأ فيه وان نجاح المنظمة وفشلها يرتبط بالسمعة الحاصلة عليها من نتيجة اعمالها.كما تم تعريفها من قبل (صالح ,2021 : 597) على انها تمثل جميع الانشطة التي تتعلق بجودة الخدمات والابتكار والسلامة المالية وهي تعتبر مزيج من الثقة والخصائص الايجابية المقدمة الى الزبائن مقابل القيمة التي يدفعونها للحصول على هذه المنتجات والخدمات.

ابعاد السمعة المصرفية :-

1- **تكوين قيمة :** أن المنظمات من خلال تعاملها مع العملاء تكون قيمة لخدماتها ولسمعتها بشكل عام وذلك عن طريق اجراء مسح عن تفضيلات ورغبات العملاء المتعاملين معها والتعرف عليها بشكل جيد وتقديم الخدمات على وفق هذا المسح وهذا سوف يمكن المنظمة من خلق القيمة و سيشعر العملاء بان المنظمة مهتمه بهم وتوفر احتياجاتهم الحالية والمستقبلية (Berthon etal , 2007 : 42). وان بقاء المنظمة يعتمد على الخدمات التي تقدمها والتي تعتمد بالدرجة الاساس على الممارسات الادارية السليمة اذ ان جودة الخدمات تعد من ابرز العوامل التي تسهم بشكل كبير في نجاح وفشل المنظمة (رمضان ,جثير ,2020: 64).

2- **الموارد الاستراتيجية**: ان الميزة التنافسية للمنظمات ترتبط بشكل اساسي بالموارد الاستراتيجية التي لديها والتي تستطيع توفيرها بشكل منتظم وان هذه الموارد يتم خلقها عن طريق معرفة جميع الاصول والقدرات التي تمتلكها المنظمات بمعنى اخر يجب ان تكون هذه الموارد ذات قيمة ونادرة ويصعب تقليدها او استبدالها وهي مصدر تنافسي مستدام (Fensterseifer&Rastoin,2020:3).

3- **الاتصالات :** يمكن تعريف الاتصالات الداخلية المتكاملة بانها جميع الاتصالات الرسمية وغير الرسمية لأجراء الاتصالات الداخلية على جميع مستويات المنظمة كالاتصالات التجارية والاتصالات التنظيمية واتصالات المنظمات التي تعمل المنظمة من خلالها بتوفير المعلومات على جميع المستويات الوظيفية للمنظمة سواء كانت ادارة عليا او معلومات خاصة بموظفيها (Welck&Jackson,2007:182).

المبحث الثالث: الجانب الاحصائي للبحث

التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة

لغرض اجراء التحليل الاحصائي الوصفي (Descriptive Statistics) لا يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الإحصائية للكشف عن طبيعة توجهات المستجيبين ومدى ادراكهم للمتغيرات المبحوثة في المنظمة، فضلاعن التعرف على ترتيب الابعاد من خلال مستوى الاستجابة، لذا لابد من الاعتماد على مجموعة من المقاييس الوصفية المتمثلة

بالوسط الحسابي الذي يوضح استجابة العينة للمتغيرات المبحوثة، ومؤشر الانحراف المعياري الذي يوضح مدى انحراف القيم عن وسطها الحسابي، فضلاً عن تشخيص النسبة المئوية لكل فقرة من الفقرات التي تم قياس الابعاد والمتغيرات من خلالها، باعتماد قيمة الوسط الفرضي وبحدود (3) أي ان قيمة الوسط الحسابي المتحققة التي تزيد عن الوسط الفرضي تعد قيمة مقبولة وبخلافه تعد مرفوضة علماً أن المقياس ليكرت الخماسي (1-5).

أولا: المسؤولية الاخلاقية

1- المسؤولية الاخلاقية في المصارف الحكومية

يوضح الجدول (1) قيم المؤشرات الاحصائية الوصفية المتمثلة بـ(الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف والنسبة المئوية) للبُعد الأول (المسؤولية الاخلاقية في المصارف الحكومية)، إذ يتضح ان البعد قد حقق استجابة مرتفعة وبوسط حسابي (4.31)، مما يعني ان الاستجابة مرتفعة للعينة المبحوثة فيما يخص فقرات البعد المذكور، اما قيمة الانحراف المعياري فقد بلغت(0.87) في حين بلغت النسبة المئوية (0.86)، اما قيم المؤشرات الإحصائية على فقرات البُعد فقد كانت غالبيتها مرتفعة ومتقاربة إلى حد ما إذ حققت الفقرة (8) أعلى استجابة بين الفقرات الأخرى وبوسط حسابي (4.38)، وهذا يدل على اتفاق أفراد العينة على أن نزاهة المصارف وسلوكها الاخلاقي تتجاوز مجرد الامتثال للقوانين واللوائح، في حين حققت الفقرتين (7،10) أدنى استجابة وبوسط حسابي (4.29)، فهذا يشير إلى أن المصارف تدرك المعايير الاخلاقية التي يتبناها المجتمع، تحظى بالمرتبة الاخيرة في اهتماماتهم.

2- المسؤولية الاخلاقية في المصارف الاهلية

يوضح الجدول (1) قيم المؤشرات الاحصائية الوصفية المتمثلة بـ(الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف والنسبة المئوية) للبُعد الأول (المسؤولية الاخلاقية في المصارف الاهلية)، إذ يتضح ان البعد قد حقق استجابة مرتفعة وبوسط حسابي (4.33)، مما يعني ان الاستجابة مرتفعة للعينة المبحوثة فيما يخص فقرات البعد المذكور، اما قيمة الانحراف المعياري فقد بلغت(0.82) في حين بلغت النسبة المئوية (0.87)، اما قيم المؤشرات الإحصائية على فقرات البُعد فقد كانت غالبيتها مرتفعة ومتقاربة إلى حد ما إذ حققت الفقرة (8) أعلى استجابة بين الفقرات الأخرى وبوسط حسابي (4.38)، وهذا يدل على اتفاق أفراد العينة على أن نزاهة المصارف وسلوكها الاخلاقي تتجاوز مجرد الامتثال للقوانين واللوائح، في حين حققت الفقرة (6) أدنى استجابة وبوسط حسابي (4.20)، فهذا يشير إلى أن المصارف تعمل بطريقة تتفق مع توقعات المجتمع القيمية والمعايير الاخلاقية، حيث حظيت بالمرتبة الاخيرة في اهتمامات العينة.

الجدول (1) الوصف الاحصائي لمتغير المسؤولية الاخلاقية للمصارف الحكومية والاهلية

المسؤولية الاخلاقية						
i6	4.31	0.82	0.86	4.20	0.77	0.84
i7	4.29	0.91	0.86	4.35	0.79	0.87
i8	4.38	0.77	0.88	4.54	0.73	0.91
i9	4.31	0.90	0.86	4.33	0.93	0.87
i10	4.29	0.94	0.86	4.21	0.88	0.84

على مستوى البعد	4.31	0.87	0.86	4.33	0.82	0.87

ثانياً: متغير السمعة المصرفية

يتكون هذا المتغير من ثلاثة أبعاد فرعية هي كالآتي:

1) **بُعد تكوين القيمة في المصارف الحكومية**

يوضح الجدول (2) قيم المؤشرات الاحصائية الوصفية المتمثلة بـ(الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف والنسبة المئوية) للبُعد الأول (تكوين القيمة في المصارف الحكومية)، إذ يتضح ان البعد قد حقق استجابة مرتفعة وبوسط حسابي (4.09)، مما يعني ان الاستجابة مرتفعة للعينة المبحوثة فيما يخص فقرات البعد المذكور، اما قيمة الانحراف المعياري فقد بلغت(0.92) في حين بلغت النسبة المئوية (0.82)، اما قيم المؤشرات الإحصائية على فقرات البُعد فقد كانت غالبيتها مرتفعة ومتقاربة نوعا ما إذ حققت الفقرة (44) أعلى استجابة بين الفقرات الأخرى وبوسط حسابي (4.30)، مما يدل على أن هناك تتوافق في تخصيص الموارد مع إنشاء القيمة الرمزية في المصارف، في حين حققت الفقرة (21) أدنى استجابة وبوسط حسابي (3.88)، فهذا يدل على المصارف تسهم في الحد من الروتين التنظيمي المرتبط بإنجاز أنشطته المختلفة إذ حظيت هذه الفقرة بالمرتبة الاخيرة في اهتماماتهم.

2) **بُعد تكوين القيمة في المصارف الاهلية**

يوضح الجدول (2) قيم المؤشرات الاحصائية الوصفية المتمثلة بـ(الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف والنسبة المئوية) للبُعد الأول (تكوين القيمة في المصارف الاهلية)، إذ يتضح ان البعد قد حقق استجابة مرتفعة وبوسط حسابي (4.00)، مما يعني ان الاستجابة مرتفعة للعينة المبحوثة فيما يخص فقرات البعد المذكور، اما قيمة الانحراف المعياري فقد بلغت(0.96) في حين بلغت النسبة المئوية (0.80)، اما قيم المؤشرات الإحصائية على فقرات البُعد فقد كانت غالبيتها مرتفعة ومتقاربة نوعا ما إذ حققت الفقرة (20) أعلى استجابة بين الفقرات الأخرى وبوسط حسابي (4.32)، مما يدل على أن المصارف تقدم خدمات عالية الجودة لزبائنها، في حين حققت الفقرة (26) أدنى استجابة وبوسط حسابي (3.72)، فهذا يشير إلى أن المصارف تتنافس من خلال نتائجها غير القابلة للتقليد، حيث حظيت بالمرتبة الاخيرة في اهتماماتهم.

3) **بُعد المورد الاستراتيجي في المصارف الحكومية**

يوضح الجدول (2) قيم المؤشرات الاحصائية الوصفية المتمثلة بـ(الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف والنسبة المئوية) للبُعد الأول (المورد الاستراتيجي في المصارف الحكومية)، إذ يتضح ان البعد قد حقق استجابة مرتفعة وبوسط حسابي (4.29)، مما يعني ان الاستجابة مرتفعة للعينة المبحوثة فيما يخص فقرات البعد المذكور، اما قيمة الانحراف المعياري فقد بلغت(0.89) في حين بلغت النسبة المئوية (0.86)، اما قيم المؤشرات الإحصائية على فقرات البُعد فقد كانت غالبيتها مرتفعة ومتقاربة نوعا ما إذ حققت الفقرة (45) أعلى استجابة بين الفقرات الأخرى وبوسط حسابي (4.49)، وهذا يدل على أن المصارف تعتبر مواردها مصدرا لميزتها التنافسية، في حين حققت الفقرة (47) أدنى

استجابة وبوسط حسابي (4.05)، فهذا يشير إلى أن المصارف تتميز بأنشطتها التسويقية الفاعلة، إذ حظيت هذه الفقرة بالمرتبة الاخيرة في اهتمامات العينة.

4) **بُعد المورد الاستر اتيجي في المصارف الاهلية**

يوضح الجدول (2) قيم المؤشرات الاحصائية الوصفية المتمثلة بـ(الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف والنسبة المئوية) للبُعد الأول (المورد الاستراتيجي في المصارف الاهلية)، إذ يتضح ان البعد قد حقق استجابة مرتفعة وبوسط حسابي (4.13)، مما يعني ان الاستجابة مرتفعة للعينة المبحوثة فيما يخص فقرات البعد المذكور، اما قيمة الانحراف المعياري فقد بلغت(0.96) في حين بلغت النسبة المئوية (0.83)، اما قيم المؤشرات الإحصائية على فقرات البُعد فقد كانت غالبيتها مرتفعة ومتقاربة نوعا ما إذ حققت الفقرة (45) أعلى استجابة بين الفقرات الأخرى وبوسط حسابي (4.26)، وهذا يدل على أن المصارف تعتبر مواردها مصدرا لميزتها التنافسية، في حين حققت الفقرة (48) أدنى استجابة وبوسط حسابي (3.98)، فهذا يشير إلى أن المصارف تهتم بأنشطة البحث والتطوير، إذ حظيت هذه الفقرة بالمرتبة الاخيرة في اهتمامات العينة.

5) **بُعد اتصالات المصرف في المصارف الحكومية**

يوضح الجدول (2) قيم المؤشرات الاحصائية الوصفية المتمثلة بـ(الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف والنسبة المئوية) للبُعد الأول (اتصالات المصرف في المصارف الحكومية)، إذ يتضح ان البعد قد حقق استجابة مرتفعة وبوسط حسابي (4.31)، مما يعني ان الاستجابة مرتفعة للعينة المبحوثة فيما يخص فقرات البعد المذكور، اما قيمة الانحراف المعياري فقد بلغت(0.92) في حين بلغت النسبة المئوية (0.86)، اما قيم المؤشرات الإحصائية على فقرات البُعد فقد كانت غالبيتها مرتفعة ومتقاربة نوعا ما إذ حققت الفقرة (52) أعلى استجابة بين الفقرات الأخرى وبوسط حسابي (4.43)، مما يدل على أن سمعة المصارف تؤثر على خيارات زبائنها، في حين حققت الفقرة (50) أدنى استجابة وبوسط حسابي (4.24)، فهذا يدل على سمعة المصارف تسهم في تكوين صورة ذهنية مميزة عنها لدى المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، إذ حظيت هذه الفقرة بالمرتبة الاخيرة في اهتماماتهم.

6) **بُعد اتصالات المصرف في المصارف الاهلية**

يوضح الجدول (2) قيم المؤشرات الاحصائية الوصفية المتمثلة بـ(الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف والنسبة المئوية) للبُعد الأول (اتصالات المصرف في المصارف الاهلية)، إذ يتضح ان البعد قد حقق استجابة مرتفعة وبوسط حسابي (4.24)، مما يعني ان الاستجابة مرتفعة للعينة المبحوثة فيما يخص فقرات البعد المذكور، اما قيمة الانحراف المعياري فقد بلغت(0.84) في حين بلغت النسبة المئوية (0.85)، اما قيم المؤشرات الإحصائية على فقرات البُعد فقد كانت غالبيتها مرتفعة ومتقاربة نوعا ما إذ حققت الفقرة (52) أعلى استجابة بين الفقرات الأخرى وبوسط حسابي (4.28)، مما يدل على أن سمعة المصارف تؤثر على خيارات زبائنها، في حين حققت الفقرة (50) أدنى استجابة وبوسط حسابي (4.18)، فهذا يشير إلى أن سمعة المصارف تسهم في تكوين صورة ذهنية مميزة عنها لدى المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، حيث حظيت بالمرتبة الاخيرة في اهتمامات العينة.

الجدول (2) الوصف الاحصائي لمتغير السمعة المصرفية للمصارف الحكومية والاهلية

	المصارف الحكومية			المصارف الاهلية		
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية
تكوين القيمة						
i20	4.12	0.90	0.82	4.32	0.97	0.86
i21	3.88	1.11	0.78	4.04	1.22	0.81
i22	3.89	1.02	0.78	4.11	1.01	0.82
i23	4.08	0.89	0.82	4.12	0.95	0.82
i24	4.10	0.84	0.82	3.93	0.98	0.79
i25	4.14	0.90	0.83	3.75	0.95	0.75
i26	4.00	0.91	0.80	3.72	0.98	0.74
i27	4.02	0.82	0.80	3.77	0.93	0.75
i28	4.01	0.88	0.80	3.75	1.01	0.75
i29	3.95	1.00	0.79	3.75	0.93	0.75
i30	4.06	0.98	0.81	3.82	0.97	0.76
i31	4.10	0.95	0.82	3.88	0.98	0.78
i32	4.09	0.90	0.82	3.98	0.95	0.80
i33	3.95	0.88	0.79	4.04	0.82	0.81
i34	4.18	0.93	0.84	3.96	0.98	0.79
i35	4.17	0.89	0.83	3.93	1.10	0.79
i36	4.23	0.87	0.85	3.96	1.00	0.79
i37	4.02	0.93	0.80	4.14	0.88	0.83
i38	4.12	0.94	0.82	4.12	0.85	0.82
i39	4.12	0.83	0.82	4.16	1.01	0.83
i40	4.28	0.97	0.86	4.07	1.03	0.81
i41	4.06	1.12	0.81	4.25	0.87	0.85
i42	4.28	0.91	0.86	4.30	0.94	0.86
i43	4.20	0.85	0.84	4.09	0.87	0.82
i44	4.30	0.83	0.86	4.09	0.87	0.82
على مستوى البعد	4.09	.92	.82	4.00	.96	.80
المورد الاستراتيجي						
i45	4.49	0.66	0.90	4.26	0.79	0.85
i46	4.34	0.82	0.87	4.16	1.01	0.83
i47	4.05	1.01	0.81	4.12	0.98	0.82
i48	4.33	0.97	0.87	3.98	1.04	0.80
i49	4.23	0.99	0.85	4.12	0.95	0.82
على مستوى البعد	4.29	0.89	0.86	4.13	0.96	0.83
اتصالات المصرف						
i50	4.24	0.87	0.85	4.18	0.80	0.84
i51	4.27	0.98	0.85	4.26	0.88	0.85
i52	4.43	0.92	0.89	4.28	0.84	0.86
على مستوى البعد	4.31	0.92	0.86	4.24	0.84	0.85
على مستوى السمعة المصرفية						
	4.23	0.91	0.85	4.12	0.92	0.82

ثانيا: إختبار فرضيات الارتباط

بعد ان تم التاكد من ان البيانات متناسقة وثابته وهي موزعة توزيع طبيعي , سوف يتم التعرف على علاقات الارتباط بين متغيرات وحسب الفرضية ادناه للمصارف الحكومية والاهلية:

الفرضية الفرعية : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المسؤولية الاخلاقية والسمعة في المصارف المعنية.

جدول (3) نتائج معامل علاقات الارتباط بين متغيرات و ابعاد الدراسة على مستوى المصارف الحكومية والاهلية

ت	الابعاد المستقلة	المتغير التابع السمعة المصرفية	المصارف الحكومية		المصارف الاهلية	
			معامل الارتباط	مستوى المعنوية	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	المسؤولية الاخلاقية	السمعة المصرفية	0.316	0.001	0.364	0.003

من خلال جدول (3) يتضح ان المسؤولية الاخلاقية لها علاقة معنوية بالسمعة المصرفية على مستوى المصارف الحكومية لان مستوى المعنوية كان اقل من (0.05), كذلك لها علاقة على مستوى المصارف الاهلية وبمستوى مقبول كذلك لكن العلاقة في المصارف الاهلية اكبر من العلاقة في المصارف الحكومية بشيء قليل. وحسب هذه النتائج تقبل الفرضية على مستوى المصارف المبحوثة.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

يتناول هذا المبحث الاستنتاجات التي تم توصل اليها في الدراسة للمبحثين النظري والتطبيقي التي جاءت نتيجة الاختبارات الإحصائية لفرضيات الدراسة وكالآتي:

- أظهرت نتائج الدراسة ان متغير المسؤولية الاخلاقية ترتبط بالسمعة المصرفية اذ تم قبول فرضيات الارتباط بين المسؤولية الاخلاقية بالنسبة للمصارف الحكومية والأهلية، بينت نتائج الدراسة ان المصارف الحكومية والأهلية على حد سواء لا تسهم في تكوين صورة ذهنية مميزة عنها لدى المساهمين وأصحاب المصلحة.
- اظهرت النتائج ان للمسؤولية الاجتماعية علاقة ارتباط بمتغير السمعة المصرفية حيث ان للسمعة المصرفية تبنى عن طريق التزامها بالمسؤولية الاجتماعية.

ثانيا: التوصيات

تم التوصل الى عدد من التوصيات الجوهرية المقدمة للإدارات المصرفية قيد الدراسة تسهم في تطوير قدراتها على الامد البعيد.

- توصي الدراسة الحكومات الى فرض المزيد من الاجراءات وفرض المزيد من القوانين التي تحد المصارف من المسارات التي تخل بأخلاق المجتمع وعادات وتقاليد هذا المجتمع وفرض العقوبات الازمة في هذا الشأن.
- من الضروري ان تتجه المصارف الى تطبيق مبادئ المسؤولية الاخلاقية على نطاق واسع, خصوصا بعد التطورات وارتفاع الاصوات المساندة لها, وهذا سوف يزيد من حدت المنافسة بين المصارف مما يؤدي الى تحسين سمعتها و خلق قيمة مضافة لها.
- يقع ضمن مسؤولية البنك المركزي توجيه الجهود اللازمة في مجال المسؤوليةالاخلاقية وان لا يقتصر الامر على حماية سمعة المصارف بل يمتد الى حماية المجتمع والحثعلى المعاملات الصحيحة الخالية من الغش او الاحتيال والتعامل بشكل غير ملائم للمجتمع.

لآئحة المراجع:

1. كريم ,حيدر عباس , 2021, المسؤولية الاجتماعية لدى المنظمات الاقتصادية من وجهة نظر الموظفين الاقتصاديين , دراسة تطبيقية , المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية , العدد 1: 50.
2. رمضان , حاتم علي, جثير,سعدون حمود,2020, دور التعافي التسويقي في تحسين سمعة المنظمة ,مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية ,مجلد (26) العدد(124): 64.
3. صالح ,مصطفى رعد,2021,استراتيجيات التسعير ودورها في تعزيز السمعة التنظيمية , مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ,المجلد 17, العدد 56: 597-598.
4. اسماء,حاكم , لخضر ,دولي ,2017, مساهمات اخلاقيات الادارة في رفع مستوى الاداء الوظيفي داخل المنظمة , مجلة البشائر الاقتصادية ,المجلد الثالث , العدد 02.
5. صباح , عبد الرحمن سليمان , سليمان , محمد ابراهيم , ماضي , خليل اسماعيل, 2020 , ابعاد المنظمة الاخلاقية ودورها في بناء السمعة التنظيمية , رسالة ماجستير , جاكعة الاقصى , غزة .
6. 1- Berthon, P. R., Pitt, L. F., McCarthy, I., & Kates, S. M. (2007). When customers get clever: Managerial approaches to dealing with creative consumers. Business Horizons, 50(1), 39-47.
7. 2- Fensterseifer, J. E., & Rastoin, J. L. (2010, February). Wine cluster strategic resources, firm value creation and competitive advantage. In 5. International Conference of the Academy of wine business research.
8. 3- Welch, M., & Jackson, P. R. (2007). Rethinking internal communication: a stakeholder approach. Corporate communications: An international journal.
9. 4- Baselga-Pascual, L., Trujillo-Ponce, A., Vähämaa, E., & Vähämaa, S. (2018). Ethical reputation of financial institutions: Do board characteristics matter?. Journal of Business Ethics, 148(3), 489-510.

محددات البطالة في السودان خلال الفترة من 1990 إلى 2016

Determinants of unemployment in Sudan during the period from 1990 to 2016

د. أنس قريب الله أحمد إبراهيم

جامعة بخت الرضا، السوادان

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد اثر المتغيرات الاقتصادية على التغيير في معدل البطالة في السودان، وقد تم تقدير هذه العلاقة بين معدل البطالة وكل من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، معدل التضخم، وحجم السكان، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك اعتماد على طريقة المربعات الصغرى العاديةOLS وقد أظهرت النتائج على أن كل من الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، وحجم السكان كان لها اثر ايجابي على معدل البطالة، أما معدل سعر الصرف فقد كان أثره سلبيا على معدل البطالة، وقد أوصت الدراسة على زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي مما ينعكس ايجابيا على خفض معدل البطالة في السودان.

كلمات مفتاحية: معدل البطالة، محددات البطالة، المربعات الصغرى العادية، حجم السكان.

Abstract

The study aimed to determine the impact of economic variables on the change in the unemployment rate in Sudan, and this relationship between the unemployment rate and each of the GDP, exchange rate, inflation rate, and population size was estimated, depending on the method of ordinary least squares ((OLS) The results showed that each of the GDP, inflation, population size had a positive impact on the unemployment rate, while the exchange rate had a negative impact on the unemployment rate, and the study recommended an increase in the size of the GDP, which reflects positively on reducing the unemployment rate in Sudan.

Keywords: unemployment rate, Determinants of unemployment, ordinary least squares, population size.

مقدمة

لقد أصبحت مشكلة البطالة تمثل أزمة عالمية ويندر أن لا يوجد بلد لا يعاني منها ومن أثارها ولا خلاف على أنها الآن واحدة من اخطر المشكلات التي تواجهها مختلف دول العالم المتقدمة والنامية على السواء ولذلك كان الاهتمام بمشكلة البطالة على المستويين العالمي والمحلي فقد اهتمت منظمة العمل الدولية في اتفاقياتها توصياتها وتقاريرها بالتامين ضد البطالة وتحقيق التوظيف الكامل1.

بلغ حجم القوى العاملة في السودان للفئة العمرية 15 عام فما فوق 8972098 يمثل العاملون 7309881، حيث بلغت نسبة العاملين من جملة القوى العاملة 81.5%بينما كانت تمثل في عام 1993 91.4%، وأوضحت نتائج المسح 2011م بان أعداد العاطلين عن العمل 1662217 فقد ارتفعت معدلات البطالة من 8.6% في 1993 إلى 18.5 في عام 2011م. حيث نجد معدل النمو السكاني للقوى العاملة خلال الفترة ما بين 1993-2011م قد بلغ 2.2 بينما معدل نمو السكان 2.5، وإذا نظرنا إلى البطالة حسب النوع نجد أن أعلى نسبة للبطالة في الفترة العمرية (20-40) بلغت 51.7%2.

مشكلة الدراسة:

تعد البطالة من بين اهم المشكلات التي عانت منها غالبية المجتمعات المعاصرة على اختلاف أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية، فتظهر هذه المشكلة في الدول المتقدمة والعربية النامية على حد سواء على رقم قرار التطور بين هذه الدول على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، السودان من الدول التي تعاني من ارتفاع معدل البطالة ، مكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس:

- هل توجد علاقة ذات دلاله إحصائية طرديه بين إجمالي حجم السكان ومعدل البطالة.
- هل توجد علاقة ذات دلاله إحصائية عكسية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخم، والإنفاق الحكومي، وسعر الصرف، من جهة ومعدل البطالة من جهة أخري.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مستوى العلاقة بين حجم السكان في السودان وعن عدد السكان العاطلين عن العمل.
- الوقوف على الآثار السلبية للبطالة في السودان التي تخلفها البطالة وكيفية علاجها.

فرضيات الدراسة:

أهم المحددات الاقتصادية للبطالة هي(الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم وحجم السكان الإجمالي وسعر الصرف).

- توجد علاقة ذات دلاله إحصائية طرديه بين إجمالي حجم السكان ومعدل البطالة.
- توجد علاقة ذات دلاله إحصائية عكسية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخم، والإنفاق الحكومي، وسعر الصرف، من جهة ومعدل البطالة من جهة أخري.

---

1 طارق عبد الرؤوف عامر(2015م) أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

2ماجدة خلف الله محمد كروم، الآثار الاقتصادية في المساواة بين الجنسين، الجهاز المركزي للإحصاء ، الدراسات السكانية والاجتماعية النوع الاجتماعي.

منهجية الدراسة:

تم إتباع المنهج القياسي بكافة مراحله من(توصيف، تقدير، تقييم والقدرة علي الاستشراف والتنبؤ)باستخدام التكامل المشترك، وطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

أهمية الدراسة:

إلغاء الضوء على البطالة في السودان حيث تعد البطالة من اهم المشكلات في سوق العمل، حيث تعد البطالة مشكلة اجتماعية واقتصادية.

الدراسات السابقة

هدفت سعاد عبد السلام عريقيب(2022)[1]: الى تحليل ظاهرة البطالة واقعيا في ليبيا، وكذلك تحديد اهم المتغيرات الاقتصادة التي تؤثر على متغير البطالة، وعمل على بناء نموذج اقتصادي لتوضيح العلاقة بين هذه المتغيرات حيث تم استخدام (VECM) في الدراسة، وقد توصل الى عدة نتائج اهمها انه ليس هنالك علاقة سببية بين المتغيرات في المدى القصير، لكن هنالك علاقة تكاملية طويلبة الاجل لكي يرجع الى وضع التوازن، وقد اوصت الدراسة الى العمل على زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، والعدالة في توزيعه، لما له اثر ايجابي في القضاء على البطالة.

هدفت دراسة قطوف صديق (2015)[2]: لمعرفة أهم محددات البطالة في السودان وبناء نموذج انحدار متعدد لتقدير دالة البطالة ولتحقيق مدي وجود مشكله قياسيه في النموذج المقدر حتى نتمكن من استخدامه في عملية التنبؤ،استخدمت الدراسة المنهج التحليلي من استخدام الاقتصاد القياسي الكمي عبر الحزم الحاسوبيةEviews، توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين البطالة والتضخم علاقة موجبه والعلاقة بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي علاقة سالبه خلال فترة البحث.

هدفت دراسة إشر اقه عبد الله محمد علي (2005م)[3]: إلى إلغاء الضوء على مشكلة البطالة بصفه عامه والتعرض لها في السودان باعتبارها احدي عوائق التنمية، وإيجاد بعض المسائل التي تساعد في حلول للمشكلة، توصلت الدراسة إلى قلة المطلوب من القوة العاملة من جهة وافتقار التنسيق الكامل من المسئولين لربط السياسات السكانية والسياسات التعليمية والسكانية وتوزيع الخريجين بالسياسات الاقتصادية ومشكلة البطالة سوف تستمر لان هناك زيادة في معدل الهجرة المعاكسة هذا أن لم يواجه في الاستثمار في القطاع العام والخاص سوف يؤدي ألي زيادة سنوية في معدل البطالة.

1سعاد عبد السلام عريقيب(2022م) محددات البيطالة في ليبيا، دراسة قياسية، المؤتمر الدولي مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل اليبيز

2قطوف صديق(2015م) ،البطالة في السودان ، جامعة بخت الرضا، رسالة ماجستير غير منشورة.

3إشراقه عبد الله محمد علي (2005م) ، مشكلة البطالة في السودان وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في الفترة من (1970-2004م) ، ماجستير في التنمية الاقتصادية ، جامعة النيلين .

هدفت دراسة (ابن حمودة نجيب(2015)[1]: إلى معرفة العلاقة بين البطالة ومحدداتها في دول المغرب العربي خلال فتره زمنيه مدروسة ممتده (1989-2012باستخدام نمازج بانل والتكامل المشترك وتبين الدراسة وجود علاقة طويلة المدي بين البطالة ومحدداتها حيث نجد أن الناتج المحلي الإجمالي وحجم السكان الإجمالي هما المحددان الرئيسيان للبطالة في المدى الطويل، فيما قمنا بالاستغناء عن التضخم نظرا لان العلاقة بينه والبطالة علاقة مبعثره وليست له معنوية إحصائية.

هدفت دراسة الطاهر جليط (2016م)[2]: إلى معرفة العوامل الرئيسية المتحكمة في معدل البطالة في الجزائر في الفترة (1980-2014م) وذلك من بناء نموذج اقتصادي قياسي، حيث خلص البحث الي أن معدل النمو الاقتصادي ، والإنفاق العام وأسعار البترول، هي من أهم محددات البطالة في الجزائر، كما خلصت الدراسة إلى محدودية السياسة النقدية في التأثير علي معدلات البطالة وان سياسة الإنفاق العام ، كانت أكثر تأثيرا علي معدل البطالة من السياسة النقدية.

مفهوم ونشأة و أنواع البطالة

مفهوم وتعريف البطالة:

يمكن تعريف البطالة وفقا للمفهوم العلمي بأنها الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداما كاملاً أو أمثل. ووفقا لذلك يوجد بعدين للبطالة الأول هو عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل والثاني عدم الاستخدام الأمثل لقوة العمل وفيما يتعلق بالبعد الأول فهو يشير إلي حالتي البطالة السافرة والبطالة الجزئية والأولى تتمثل في وجود إفراد قادرون على العمل وراغبين فيه ويبحثون عنه ولكن ليعملون وبالتالي وقت العمل والإنتاج الذي يحققونه يساوي صفر والثانية تتمثل في وجود إفراد يعملون أقل من المعدل الطبيعي المتعارف عليه في المجتمع أو يعملون عدد من الأيام أقل ومن ثم وقت العمل بالنسبة للبطالة الجزئية أقل من الوقت المتعارف عليه في المجتمع، ويطلق على البطالة السافرة والجزئية البطالة الأفقية ، والبعد الثاني للبطالة والذي يتمثل في الاستخدام غير الكفء للعمالة فهو يشير إلي استخدام الفرد في عمل يحقق فيه إنتاجية أقل من حد ادني معين ويطلق على هذا النوع البطالة الرأسية3.

وتعتبر البطالة المقنعة أحد أشكال البطالة الرأسية حيث أنها تشير إلي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن عدد من العمال دون أن يؤثر ذلك على الناتج الكلي ومن ثم هي الحالة التي تنخفض فيها الإنتاجية الحدية إلي الصفر.

تعريف البطالة:

تعد البطالة من أخطر وأكبر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم و الدول، وتختلف حدتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية وتمثل تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي. وإن أي

1ابن حموده نجيب (2015م)،البطالة ومحددات في دول المغرب العربي،في الفتره (1989-2012)، رسالة ماجستير،جامعة قاصدي مرباح –كلية العلوم والتجارة وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية.

2الطاهر جليط (2016م)، دراسة قياسيه لمحددات البطالة في الجزائر للفترة (1980-2014)/، رسالة ماجستير،جامعة جيجل الجزائر.

3عبد الرحمن يسرى احمد – د.عبد القادر محمد عبد القادر – د.احمد رمضان(1996) "النظرية الاقتصادية الكلية الناشر كلية التجارة جامعة الإسكندرية ص 286 .

شخص يتعرض لهذا المصطلح يقر بإمكانية تعريف البطالة على أنها " عدم امتهان أي مهنة". وفي حقيقة الأمر أن هذا التعريف غير واضح وغير كامل، إذ لا بد من إعطاء هذه الظاهرة حجمها الاقتصادي بعيدا عن التأويلات الشخصية1.

قياس البطالة:

معدل البطالة هو عبارة عن البطالة معبراً عنها بنسبةٍ مئوية من القوى العاملة، حيث يُقاس حجمها بقوة العمل غير الموظفة.أي مجموع عدد المتعطلين بالنسبة إلى مجموع السكان في سن العمل، ويُطلق على هذه النسبة معدل البطالة، ويمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية2.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد المتعطلين عن العمل}}{\text{القوى العاملة (العاملون + العاطلون عن العمل)}}$$

ويعتبر معدل البطالة أحد المقاييس الرئيسية لأداء اقتصادٍ ما، وإن السياسة الاقتصادية لكل بلدٍ ترتكز على إبقاء هذا المعدل منخفضاً معظم الوقت قدر الإمكان. ويتأثر معدل البطالة بصورةٍ أكبر بالتغيرات في حجم القوى العاملة.هذه التغيرات قد تكون طويلة الأجل تتعلق بالنمو المستمر والبطيء في حجم قوة العمل، أما التغيرات قصيرة الأجل فتتعلق بندرة فرص العمل.

أنواع البطالة:

البطالة الاحتكاكية: هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني. يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة. و هي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل و أصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل. وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة تربية أطفالها ورعايتهم3.

البطالة الهيكلية: إن هذه البطالة جزئية، بمعنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين، و هي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد . يمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتعددة في أقاليم البلد الواحد. ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة.

البطالة الدورية أو الموسمية: ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال و عدم كفاية الطلب الكلي على العمل، كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية . يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة. وتعادل البطالة الموسمية الفرق

1رمزي زكي(1997) الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت،أكتوبر ص : 39.

2 مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد(2004) مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، ص 328.

3 البشير عبد الكريم(2004) تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص: 152.

الموجود بين العدد الفعلي للعاملين وعددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح و عليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل[1].

البطالة في السودان

كشفت وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل عن ارتفاع نسبة البطالة في السودان من 16.4 % عام 1990 الى 19,9% في عاع 2014م ب 13.7 للذكور و32.5 للاناث وقالت ان النسبةالاعلى وسط الشباب بنسب تتراوح بين 38% بالنسبة للذكور و35% للانثا ارجعتها للنقص في التعليم التقني والمهنيوعدم نمو القطاعات الانتاجحية، واضيف ان النشاط الاقتصادي للذكور يمثل 51% ةللناث 17%دون حساب النشاط الاقتصادي للمراة في المنزل واشارت الى ان الامم المتحدة تتجه لحساب النشاط للمراة في المنزل وقالت ان عملة الاطفال تمثل 5,9% وعتبرتها قليلة بالمقارنة مع دول العالم منها 1.8% في الحضر.

واشير الى انخفاض القوى العاملة في الزراعة الى 47% مقارنة مع 60% عام 1990 ، وقالت ان حملة المؤهلات التقنية والمهنية لا يزيد عن 1% الامر الذي يفسر نسبة البطالة داعية الولة لتكثيف الجهود لتطوير التدريب المهني والتقني.وكشفت عن ازدياد حملة المؤهلات العلمية من 5% عام 1990م الى10.8% الان اعتبرته انجاز كبير واعتبرت المسح انجازكبير يساعد الدولة في الخروج باستراتيجيات وسياسات اكثر تفصيلا لمعالجة نقاط الضعف2

الشكل الرياضي التالي:

$$EU = \beta_0 + \beta_1 ER + \beta_2 POP + \beta_3 GDP + \beta_4 INF + U_I$$

حيث أن:

(EU)= معدل البطالة. (ER)= سعر الصرف. (POP)= حجم السكان. (GDP)= الناتج المحلي الإجمالي. (INF)= معدلات التضخم. (UI)= المتغيرات العشوائية الغير مضمنة في النموذج. (Bi)= معلمات النموذج.

اختبارت جذور الوحدة Unit Root Tests

من الضروري تحديد ما إذا كانت المتغيرات موضع الدراسة ساكنة في مستواها أم عند حساب الفروق الأولى، ويتم ذلك عن طريق اختبار جذر الوحدة، وعلى المستوى التطبيقي هنالك عدة اختبارات يمكن استخدامها من خلال البرنامج لاختبار صفة السكون فى السلسلة ونجد من أهمها

اختبار ديكى فوللر البسيط (Dickey-Fuller ,1979)

فيليبس بيرون (Phillips and Perron , 1988)

1 بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود، مرجع سابق، ص: 380.

2 ربيع الزين محمد (2020م) قياس التضخم على معدل البطالة في السودان، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستر في الاقتصاد، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، ص ص 20-21

نموذج تطبيقى لأختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام برنامج (E-Views): تم إعداد جدول يوضح استقرار متغيرات الدراسة، وفي هذا الجدول استعرضت الدراسة نوع الاختبار ومستوي استقرار المتغيرات وقيمة إحصائية ديكي – فولر ومستوي المعنوية المحدد وهو 5%.

جدول (1) نتائج اختبارADF وفيلبس فيرون

Test	ADF prob			Phprob		
	Level	1ST Difference	2ST Difference	Level	1ST Difference	2ST Difference
EX	0.977	0.01	-	0.977	0.009	-
GDP	0.99	099	0.0012	0.199	0.118	0.000
INF	0.419	0.000	-	0.514	0.000	-
POP	0.789	0.253	0.0014	0.932	0.0084	0.000
UE	0.789	0.001	-	0.789	0.001	-

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات- باستخدام E-views

من جدول(1) أشار اختبار ديكي فولر وفيلبس فيرون لسكون متغير EX سعر الصرف، والتضخم INF، ومعدل البطالة UE عند المستوى الأول 1ST Difference حسب ديكي فولر وفليبس فيرون، أما متغيرات الناتج المحلي الإجمالي GDP وحجم السكان POP فقد كانت هذه المتغيرات ساكنة عند المستوى الثاني ST Difference2، وهذا يعني وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة ومعدل البطالة في السودان.

اختبارات التكامل المشترك:

جدول (2) نتائج اختبار التكامل المشترك لمعادلة محددات البطالة:

Date: 12/11/22 Time: 18:04				
Sample (adjusted): 3 27				
Included observations: 25 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: EX G GDP INF POP UE				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.801392	134.2204	95.75366	0
At most 1 *	0.761625	93.80984	69.81889	0.0002
At most 2 *	0.667826	57.96208	47.85613	0.0042
At most 3 *	0.47176	30.4097	29.79707	0.0425
At most 4	0.393693	14.45458	15.49471	0.0713
At most 5	0.074864	1.945368	3.841466	0.1631
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات - باستخدام E-views

من جدول (2) أشار اختبار الأثر للتكامل المشترك لقبول فرض العدم لوجود أربعة معادلات تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي أن المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة لها علاقة توازنية طويلة المدى.

جدول (3) جدول المربعات الصغرى العادية

Dependent Variable: UE				
Method: Least Squares				
Date: 12/11/22 Time: 18:11				
Sample: 1 27				
Included observations: 27				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	-0.7329	0.225927	-3.24398	0.004
GDP	1.00E-06	3.01E-07	3.336715	0.003
INF	0.021029	0.006027	3.4892	0.002
POP	0.000554	2.14E-05	25.84419	0.000
R-squared	0.84751	Mean dependent var		17.85185
Adjusted R-squared	0.82762	S.D. dependent var		3.042566
S.E. of regression	1.263233	Akaike info criterion		3.44118
Sum squared resid	36.70243	Schwarz criterion		3.633155
Log likelihood	-42.4559	Hannan-Quinn criter.		3.498264
Durbin-Watson stat	2.460198			

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات - باستخدام E-views

المعيار الاقتصادي:

تقييم إشارات معالم معادلة البطالة في السودان:

إشارة معامل معدل سعر الصرف سالبة دالة علي العلاقة العكسية التي تربط بين معدلات البطالة وسعر الصرف وهذا يرتبط بواقع الحال في السودان.

إشارة معامل الناتج المحلي الإجمالي موجبة للعلاقة الطردية التي تربط بين معامل الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة وهذا يتماشي مع النظرية الاقتصادية.

إشارة معامل معدلات التضخم موجباً للعلاقة الطردية التي تربط بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة وهذا لا يتماشي مع النظرية الاقتصادية.

إشارة معامل حجم السكان موجباً للعلاقة الطردية التي تربط بين معامل حجم السكان ومعدلات البطالة وهذا يتماشي مع النظرية الاقتصادية.

المعيار الإحصائي:

اختبار T(المعوية الفرية)

يشير اختبار T كما موضح في جدول (3) لمعنوية المعلمات المقدرة وذلك لان جميع القيم الاحتمالية للمتغيرات كانت اقل من (5%) وهذا يعني رفض فرض العدم القائل بان معلمات النموذج كل على حده مسحوبة من مجتمع معلمته الأصلية تساوي صفر وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن المعلمة لا تساوي صفر، وهذا يدل على ان كل من GDP ، INF، EX، POP كل على حده لها تأثير على معدل البطالة في السودان خلال فترة الدراسة.

اختبار F (المعنوية الكلية للنموذج)

يشير اختبار F كما موضح في جدول (3) إلى معنوية المعلمات المقدرة لان القيمة الاحتمالية لاختبار F اقل من (5%) وهذا يعني رفض فرض العدم الذي ينص على أن معلمات النموذج مسحوبة من مجتمع معلماته الأصلية تساوي صفر أي أن النموذج غير معنوي وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن كل معلمات النموذج لا تساوي الصفر أي أن النموذج معنوي وهذا يعني بان جميع المتغيرات التفسيرية مهمة جدا لمعدل البطالة في السودان خلال فترة الدراسة.

معامل التحديد (القوة التفسيرية للنموذج)

نلاحظ أن قيمة معامل التحديد R^2 كانت تساوي 85% وهذا يعني أن نسبة 85% من المتغيرات المستقلة التي تفسر معدل البطالة في السودان(UE) ظاهرة صراحة في النموذج وهي (EX،GDP، INF، POP)و 15% هي متغيرات مستقلة تفسر معدل البطالة في السودان لكنها غير موجودة في النموذج ومسئول عنها المتغير العشوائي.

المعيار القياسي:

بما ان احصائية ديربن واتسون (Durbin Watson) كانت تساوي 2.46 هذا يشير الى انه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج المقدر لان القيمة واقعة في المنطقة الخالية من الارتباط الذاتي.

جدول (4) نتيجة اختبار التداخل الخطي (برش باقان وقودفري)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.158131	Prob. F(5,21)	0.3621
Obs*R-squared	5.835905	Prob. Chi-Square(5)	0.3225
Scaled explained SS	15.58309	Prob. Chi-Square(5)	0.0081

من جدول (4) يشير اختبار الارتباط الخطي المتعدد الى عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين متغيرات الدراسة، ذلك لان القيمة الاحتمالية لاختبار F كانت اكبر من 5%.

النتائج:

- توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعد البطالة في السودان.
- توجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعد البطالة في السودان.

- توجد علاقة طردية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة في السودان.
- توجد علاقة طردية بين حجم السكان ومعدلات البطالة في السودان.

التوصيات:

- ضرورة العمل على زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي وذلك بتوجيه كل الموارد نحو الإنتاج مما ينعكس ايجابيا في خفض معدل البطالة في السودان.
- تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة بهدف امتصاص البطالة في السودان.
- على حكومة السودان زيادة الاهتمام بإقامة خطط التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل الحقيقي.
- التركيز على مناطق تفشى البطالة وخاصة الأرياف والضواحي القريبة من المدن الكبيرة.
- العمل على تنويع صناديق التمويل الأصغر وتيسير سبل التمويل للخريجين.

لائحة المراجع:

1. ابن حموده نجيب (2015م)، البطالة ومحددات في دول المغرب العربي، في الفتره (1989-2012)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح –كلية العلوم والتجارة وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية.
2. إشراقه عبد الله محمد علي (2005م)، مشكلة البطالة في السودان وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في الفترة من (1970-2004م)، ماجستير في التنمية الاقتصادية، جامعة النيلين.
3. بشير الدباغ وعبد الجبار الجرمود، مرجع سابق، ص: 380.
4. البشير عبد الكريم(2004) تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص: 152.
5. ربيع الزين محمد (2020م) قياس التضخم على معدل البطالة في السودان، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستر في الاقتصاد، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، ص ص 20-21
6. رمزي زكي(1997) الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت، أكتوبر ص: 39.
7. سعاد عبد السلام عريقيب(2022م) محددات البيطالة في ليبيا، دراسة قياسية، المؤتمر الدولي مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل اليبيز
8. طارق عبد الرؤوف عامر(2015م) أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
9. الطاهر جليط (2016م)، دراسة قياسيه لمحددات البطالة في الجزائر للفترة (1980-2014)/، رسالة ماجستير،جامعة جيجل الجزائر.
10. عبد الرحمن يسرى احمد، د.عبد القادر محمد عبد القادر، د.احمد رمضان(1996) "النظرية الاقتصادية الكلية الناشر كلية التجارة جامعة الإسكندرية ص 286 .
11. قطوف صديق (2015م)، البطالة في السودان، جامعة بخت الرضا، رسالة ماجستير غير منشورة.

12. ماجدة خلف الله محمد كروم، الآثار الاقتصادية في المساواة بين الجنسين، الجهاز المركزي للإحصاء، الدراسات السكانية والاجتماعية النوع الاجتماعي.

13. مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد) 2004) مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، ص 328.

الملاحق

Measuring the impact of resource consumption accounting on cost reduction and improving sustainable competitive advantage A case study in Najaf Governorate Water Directorate

Ameer Ageed kadhim Al-ardawe, University of Kufa, Faculty of Administration and Economics, Iraq

Amar Yasir Abdulkadhim Al-Abedi, Ministry of Health, Najaf Health Department, Accounts, Iraq

Mohammed Sadiq Jabbar, University of Kufa, Faculty of Administration and Economics, Iraq

Abstract :
This research aims to apply the concepts of the resource consumption accounting on cost reduction and improving sustainable competitive advantage in Najaf Governorate Water DirectorateAnd statement of the exploited and unexploited costs which the traditional cost accounting system was unable to identify. included the research methodology Discussion of relevant literature and concepts about how consumption accounting uses resources to measure and reduce the operational cost experienced by the product, pure water and water (RO) provide appropriate informationto the managementTo make the necessary decisions to enhance customer satisfaction and improve sustainable competitive advantage.
The most important search resultsResource consumption accounting must be appliedInstead of using traditional systemsIn calculating the operational cost that the product passes through pure water and water(RO) This adversely affects the profit marginIn theNajaf Governorate Water DirectorateThus the cost is reducedand improving sustainable competitive advantage.
The research study has foundThat resource consumptionaccountingAnalysis of production cost into exploited production activities and unexploited production activitiesIt can be excluded in order to reduce the operational costs of the product's net water and water(RO)And work to create sustainable competitive advantage with lower cost and better quality.
Keywords : Resource Consumption Accounting, Cost Reduction, Sustainable Competitive Advantage, value maximization, Eliminate sources of waste and loss in cost activities.

Introduction :

Developments in recent years in all economic, social and technological aspects have made the traditional cost accounting system currentlyapplied Najaf Governorate Water DirectorateInsufficient to handle the cost of operational operationsIt became necessary to implement A new accounting system that analyzes cost activities that add value and can be exploited, and excludes or improves cost activities that do not add value and cannot be exploited.

The research study dealt withThe importance of resource consumption accountingin cost reductionDetermine the value of exploited materials and exclude unexploited materials in order to reach a sustainable competitive advantageAt the lowest cost and best qualityIn contrast to the traditional systems and theories.

Problem and Purpose:

The problem of researchThe accounting system applied the in Najaf Governorate Water DirectorateBased on traditional systems and theories in calculating the total cost of the product net water and water(RO)This adversely affects productive cost and sustainable competitive advantageWith the units adopting economical resource consumption accountingIt has the effect of measuring and determining the cost of activities exploitedAnd excluding or improving the cost of untapped activities in order to reach a sustainable competitive advantageat least costAndbest qualityThe use of resource consumption accountingKey to progress and overcome traditional accounting problemsWhich is based on the total cost of the productIt is also considered as a comprehensive and integrated strategic approachIt is based on the policy of improving value and eliminating sources of waste and loss in the activities of unutilized costs efficiently and effectively in order to achieve sustainable competitive advantage.

1. Literature review:

This section discusses the resource consumption accounting And cost reduction and sustainable competitive advantage improvement

1.1 Resource Consumption Accounting Concept :

The ResourceConsumption Accounting Concept was introduced in 2002 as one of the cost measurement tools that have emerged in the United States and many European countries, as The Resource Consumption Accounting Concept is based on the cost distribution Productivity according to resource consumption, and accounts are made as amount centred(Okutmus,2015:47). in order to include costs associated with each type of resource Produceand to know the relationship between each Produce.(Kadhim& Abdulzahra,2020:3). also defined Resource Consumption Accounting as the introduction to managemention by means of optimal used of economic unity resources while not adding unused resources to products through the application of chirality

principle in the process of allocating the cost of consumed resources product on cost targets, whether being product or services in order to from in reducing costs and increasing both production and profitability in an increasingly (Abdullah& Kadhim,2019:2). It was also defined as Resource Consumption Accounting is a management accounting approach based on creating reliable information to minimize costs and maximize revenues to enhance the product capability of the business, aiming greater success in a highly competitive marketing. At the lowest costing and the best quality (Ahmed & Moosa,2011:755). Through the focus of Resource Consumption Accounting In the field of cost reduction and sustainable competitive advantage improvement can provided three types of information for decision making, namely (Michael &Maleen, 2009:45):

A. costing allocated to cost objects: enables management tomanage product cost by changing quantities of organization outputs andcosts associated with idle resources product are allocated to cost objects. Clear insight is obtained into the causal relationships among resources within the organization modeled, in both an operation view resource quantities product and their associated costs.
B. links between resource pools and cost pools: management can reduce production costs by reducing or eliminating non valuation added activities. This entrance provides linkages information between resources pools and cost pools. enables management to improve the performance eliminate non value-added activities product.
C. quantities of idle resource and their associated costing In light entrance of the Resource Consumption Accounting The concept of sustainable competitive advantage is based into three categories (Allah,2018:86):
   - Productive- The resource is product or provided the services it was designed to accomplish.
   - Non-productive- The resources is engaged in maintenance, set-up, planned standby, waste (poor-quality production), training, and necessary administrative activated (other than their primary work); broken down or ill; on paid vacation, and the like.
   - Idle: The resource is not employed in its primary activity because there is simply no work to do due to lack of demand or designed in excess capacity beyond current demand. This category also includes time that management decides or law/contractual agreements require that no work be done.

1.2 Principles of the Resource Consumption Accounting:

There are principles for the entrance of accounting for consumption You must take into consideration when applied In order to reduce costs and measure sustainable competitive advantage These principles are as follows:

A. Causality: This principle demands that resources flows and their associated costing be modeled to reflect cause-and-effect relationships, eliminating arbitrary allocations between resources pools. Causality demands resources flows and their costing be modeled from resource to. consumers (support and direct) through the value chain on a strict cause and effect basis. If a resource pool does not required output from another resources pool. it will not incur any costs from that resources pool. This means final production and services will not reflect the fall cost defined by generally accepted accounting principles The relevancefor a purely(Ahmed & Moosa,2011:761)

B. Responsiveness : The principles of ensures the compliance with the principles of causality in modeling the resources consumption with main focus on costs behavior. Responsiveness governs the fixed and proportional costing relationship between resources pools. The divisibility of costs achieved by applying the principles of causality and responsiveness supports an extremely wide range of decision and planning scenarios(Inanlou.et.al, 2014: 200)

C. Work: The principle of works is not a universal principle likes causality and responsiveness but is necessary, because sometimes tracing resources flows between cost objects does not yield sufficient information for managerial decisions. It is necessary, in some cases periodically and in some cases continuously, to know what activity is executed in the resource consumption between resource pools (White,2009:70).

1.3 Sustainable Competitive Advantage Concept:

In the recent years, the theory of sustainable competitive advantages has emerged as one of the most promising theoretical framework in the management literature especially in the field of strategic management. is used to describe a superior performers attributes and resource that are unable to be duplicated or imitated by its currents or potential competitors poised to enters an industry (Foon& Nair,2010:65). also defined can be expressed as a specific way of using the resource available and other precise activities to keep the firms separate from its competitors as well as to keep it active and growing(Juszczak& Singh,2016:3) also Sustainable competitive advantage is based on three factors: the sized of the targets market, greater access to resource and customers, and restrictions on the powers of the competitors. Usually a firm can create the sustainable competitive advantage whose managers apply its strategy based on characteristics that cannot be easily copied (Hakkak& Ghodsi,2015:300) On this basis, the sustainable competitive advantage dependson three strategies (Jef et. al.,2015:86).

A. Costs strategy: which is to process the values chain in most efficient way, in order to produced products or services with the lowest prices without jeopardizing the quality.

B. Differentiation strategy: which is to produce a unique products or services,

compare to its competitors, such as better quality, simpler way to operate, better look, in other words the company should have the ability to be creative and innovative.

C. The focus strategy: is also known as a 'niche' strategy. this focus strategy consist of two main variants namely:

- Cost focus where a firm seeks a cost advantage in its target segment.
- Differentiation focus which a firm seeks differentiation in its target segment.

1.4 Cost reductionAnd Measuring sustainable competitive advantage:

A. Cost reduction: is the easiest and most certain way or increase profits in the short term. It can also be a major driver of long - term growth, if handledproperly. Because costs reduction is entirely within thecontrol of the company. Simply determines an area for costs reduction andimplement it. It is completely unlike the uncertainty of trying to increaserevenue, where one must be concerned about pricing, margins, the actionsof competitors, and governmental regulation. Cost reduction is the simplest road to increased profitability and enhanced cash flow(Bragg,2010:7). Nowadays, the product costs should be determined prior to production, in order to develop and identify superior strategy that will lead to a sustainable competitive advantage for the firm. It is necessary to consider all the product's costs at its entire life cycle to have a view of costs. Therefore cost systems evaluation in manufacturing firms has a special importance, because these systems are related to pricing systems, profit margins, corporate values and shareholder wealth(Abbas & Wagdi,2014:1). Resource Consumption Accounting focus on reducing cost product and improving the sustainable competitive advantage through the following (Al Rawi& Hafiz ,2018:33)

- Division of all sections (Resource target activities) into productive and service sections, then each productive and assistant section will be divided into resource pools or cost centers on an Consumption activity basis. The target activities input of each resource pool is determined on a quantitative basis.
- Classificationofactivities Resource target into productive and unproductive activities.
- Calculation the costs of overall inputs Productivity at their initial quality incurred by each pool and the secondary costs transferred to a pool from Resource target activities .
- Identification of output cost drives and cost allocation ratio for the other resource pools or final cost placements From the following equation:
- Fragmentation of the cost of inputs target for each resource pool into fixed and variable e elements based on response principle.
- Determination cost of cost position according to real benefit of the resource.

- Calculation of unused energy of the resource pools and take remedy action

The concept of Resource Consumption Accounting focus on Energy Productivity identification meets the Target in that the purpose of identifying activities is to create value for the customer, and therefore the determination of activities to include only activities that add value to the customer running an operation lean means that an organization stimulates productivity and quality The specified time

B. Measuring sustainable competitive advantage:

Measuring sustainable competitive advantage is the increased rate of attractiveness a firm offers compared to competitors from customers' viewpoints (Hosseini, et.al. 2018:2) The key concept behind the Four Sources Of Measuring sustainable competitive advantage (Hawkes& River, 2017:1) :

- Market Potential - through customer value
- Operational Scalability – through business processes and organizational structure
- Business Sustainability – through investing ahead of the curve in leadership developmentand innovation to control risks and create strength
- Financial Performance – through value focus and complexity reduction

2. Results and discussion:

A case study in the Najaf Governorate Water Directorate

The Najaf Governorate Water Directorate was established in 1979. It is one of the most important formations of the Ministry of Municipalities, Construction and Public Housing, as its importance lies in what it produces and distributes from its products of pure water and water (RO) to meet the needs of consumers of water. It provides its production services to more than one and a half million people. 24 hours a day. Table No. (1) shows data on the actual production capacity, the available production capacity, and the total cost during the year 2022:

Table No. (1)The actual and available production capacity and the total cost

The Details	Actual Energy	Available Energy
Pure water output capacity	16640350	25321500
Water output capacity (RO)	5416450	8564600
Supportive, Administrative And Marketing Production Capacity	22056800	33548200
The total cost of water	57201822397	

Source: Relying on cost calculations and production department

Note that the Directorate of Water of Najaf Governorate does not rely on the metering system to calculate the amount of consumption because the standards are not available for all homes or other sectors and throughout the governorate. It also relies on the total method in determining the cost of the product, as it divides the annual costs

according to the entire quantity of production without extracting or separating the cost of each product separately according to the exploited activities of each product, which led to high production costs and weak sustainable competitive advantage, as shown in the following table:

Table (2) The Cost Of Sustainable Competitive Advantage According To Traditional Accounting

pure water				(RO)Water		
The Details	price	actual energy	Actual sales value	price	actual energy	Actual sales value
The Sales	1800	16640350	29952630000	4000	5416450	16249350000
variable costs			20592656063			34321093438
Profit margin			9359973937			(12655293438)
Fixed costs			13728437375			22880728959
The net loss of sustainable competitive advantage			(4368463438)			(35536022397)

Source: Relying on cost calculations and production department

As a prelude to reducing the cost of operational processes that the producer of pure water and water (RO) passes through, and improving the sustainable competitive advantage, the use of resource consumption accounting is required in order to determine the cost of exploited materials and exclude or improve the cost of unexploited materials through the following steps:

First: Determining productive activities on the basis of resource consumption accounting:

According to the concept of resource consumption accounting, the production activities that the producer of pure water and water (RO) passes through, as they include:

A. The main activities: those activities that are directly related to the production and design of the product, as it includes four productive activities in the process of producing pure water, namely:(Action stations, sedimentation basins, filters and filters, chlorine stations)As for the main activities in the process of manufacturing water (RO), it includes seven production activities, namely(:Action stations, sedimentation basins, filters and filters, chlorine stations, pressure stage, membrane phase, sodium hypochloride phase)

B. Supporting production activities: Those activities that perform the production and design service of the product, as it includes three activities in the process of manufacturing pure water and water (RO), namely:(electrical power, mechanical power, maintenance)

C. Administrative and marketing activities: Those activities that perform administrative services and marketing it to the Directorate of Water in Najaf Governorate and better deliver its product to the customer.

Second: Determining cost vectors on the basis of resource consumption accounting:

After the production, support, administrative and marketing activities that the product passes through have been determined, pure water and water (RO) according to resource consumption accounting, cost drivers will be determined for each activity based on the utilization rate and according to the following equation:

Utilization ratio = actual production capacity / available production capacity …….(1)
Percentage of productive activities using pure water = 16640350 / 26624560 = 0.6….(2)
Percentage of water utilization by productive activities(RO) 5416450 /8124675= 0.7 =…(3)
Percentage of utilization of the supporting, administrative and marketing activities of pure water and water (RO)=22056800/34749235=0.6……(4)

Actually, on this basis, cost vectors will be determined for each activity according to the following table:

Table (3) Cost Drivers Pure Water And Ro Water

No.	Productive Activities	Variable Costs			Fixed Costs	Unit Of Measure
		Direct Materials	Direct Wages	Indirect Industrial Costs		
First	Pure Water Production Activities					
1	Pull Stations	0.096	0.138	0.162	0.204	Cubic Meter
2	Sedimentation Basins	0.102	0.126	0.144	0.228	Kg
3	Filters And Filters	0.09	0.162	0.15	0.198	Cubic Meter
4	Chlorine Stations	0.108	0.168	0.144	0.18	Kg
	Water Production Activities (Ro)					
5	Pressure Stage	0.119	0.161	0.182	0.238	Cubic Meter
6	Membrane Stage	0.133	0.147	0.168	0.252	Units
7	Sodium Hypochloride Phase	0.112	0.189	0.168	0.231	Liter
Second	Support Activities For Pure Water And (Ro)					
1	The Electrical Energy	0.102	0.138	0.156	0.204	Kilowatt
2	Mechanical Energy	0.114	0.126	0.144	0.216	Kilowatt
3	Maintenance	0.09	0.162	0.15	0.198	Times Maintenance
Third	Administrative And Marketing Activities					
1	Administrative	0.096	0.162	0.144	0.198	Number Of Employees
2	Marketing	0.108	0.168	0.144	0.18	Number Of Employees

Source: Relying on cost calculations and production department

Third: Determine the actual cost of each activity on the basis of resource consumption accounting:

After extracting the cost vector of the production, support, administrative and marketing activities, the exploited production cost and the unexploited cost will be determined according to resource consumption accounting for each activity according to the following equation:

Actual cost based on resource consumption accounting = cost wave for each activity * total cost of production……..(5)

Table (4) Exploited production cost according to resource consumption accounting

No.	Productive Activities	Variable Costs			Fixed Costs	Total cost
		Direct Materials	Direct Wages	Indirect Industrial Costs		
First	Pure Water Production Activities					
1	Pull Stations	659690653.7	948305314.7	1113227978	1401842639	4123066586
2	Sedimentation Basins	759331429.6	937997648.3	1071997312	1697329078	4466655468
3	Filters And Filters	721536652.5	1298765975	1202561088	1587380636	4810244350
4	Chlorine Stations	673502926.8	1047671219	898003902.4	1122504878	3741682927
The total cost of pure water		2814061663	4232740157	4285790280	5809057231	17141649331
	Water Production Activities (Ro)					
5	Pressure Stage	681451282.9	921963500.4	1042219609	1362902566	4008536958
6	Membrane Stage	685459819.9	757613485.1	865843983	1298765975	3607683263
7	Sodium Hypochloride Phase	513092730.7	865843983	769639096	1058253757	3206829567
Total cost of water (RO)		1880003834	2545420969	2677702688	3719922297	10823049788
Second	Support Activities For Pure Water And (Ro)					
1	The Electrical Energy	408870769.8	553178100.3	625331765.5	817741539.5	2405122175
2	Mechanical Energy	391691325.7	432921991.5	494767990.3	742151985.4	2061533293
3	Maintenance	257691661.6.5	463844990.9	429486102.7	566921655.6	1717944411
The total cost of supporting activities		1058253757	1449945083	1549585859	2126815181	6184599879
Third	Administrative And Marketing Activities					
1	Administrative	164922663.4	278306994.5	247383995.1	340152993.3	1030766646
2	Marketing	116820219.9	199281551.6	164922663.4	206153329.3	687177764.3
Administrative and marketing cost group		281742883.4	477588546.2	412306658.6	546306322.6	1717944411
The total cost		6034062137	8705694754	8925385486	12202101031	35867243408

Source: Approval of cost accounts and production department

It is noted from the table above that the production cost that has been exploited according to resource consumption accounting has a value of (35867243408) and the production capacity that can be manufactured has a value of (16640350). The consumption accounting system has an effect in measuring and reducing the production

cost that can be exploited and excluding the cost that cannot (RO) Exploiting it with the aim of reaching the sustainable competitive advantage that the product passes through, pure water and water. The following table shows the unexploited cost of each activity according to the equation:

Unused cost = total cost of water - cost based on resource consumption accounting…..(6)

table (5) Unexploited cost

No.	Productive Activities	total cost	Cost based resource consumption accounting	Unutilized costs
First	Pure Water Production Activities			
1	Pull Stations	4123066586	4123066586	2748711057
2	Sedimentation Basins	4466655468	4466655468	2977770312
3	Filters And Filters	4810244350	4810244350	3206829567
4	Chlorine Stations	3741682927	3741682927	2494455284
The total cost of pure water		28569415551	17141649331	11427766220
	Water Production Activities (Ro)			
5	Pressure Stage	5726481369	4008536958	1717944411
6	Membrane Stage	5153833232	3607683263	1546149969
7	Sodium Hypochloride Phase	4581185095	3206829567	1374355528
Total cost of water (RO)		15461499696	10823049788	4638449908
Second	Support Activities For Pure Water And (Ro)			
1	The Electrical Energy	4008536958	2405122175	1603414783
2	Mechanical Energy	3435888822	2061533293	1374355529
3	Maintenance	2863240685	1717944411	1145296274
The total cost of supporting activities		10307666465	6184599879	4123066586
Third	Administrative And Marketing Activities			
1	Administrative	1717944411	1030766646	687177764.3
2	Marketing	1145296274	687177764.3	458118509.5
Administrative and marketing cost group		2863240685	1717944411	1145296274
The total cost		57201822397	35867243408	21334578989

Source: Approval of cost accounts and production department

Fourth: Determine the sustainable competitive advantage:

After the exploited cost activities were identified and the unexploited cost activities were excluded according to resource consumption accounting in order to reduce the cost, develop and build the quality of the product and satisfy the customer efficiently and effectively, in contrast to the traditional systems and theories (Ro) applied in the Najaf Water Directorate in order to reach a sustainable competitive advantage For the product of pure water and water in an integrated form, as in the following table:

Table No. (6)The cost of sustainable competitive advantage according to resource consumption accounting

pure water				(RO)Water		
The Details	price	Sales quantity	Sales value	price	Sales quantity	Sales value
Sales	1800	16640350	29952630000	4000	5416450	21665800000
variable costs				variable costs		
Direct material			3728386037			2736112798
Direct wages			5957178398			4165442548
indirect manufacturing costs			5859427361			4316049008
total variable costs			15544991795			11217604354
Profit margin			14407638205			10448195646
Fixed costs			7781257414			5790045312
Administrative and marketing costs			1030766646			687177764.3
Net profit sustainable competitive advantage			5595614144			3970972569

Source: Approval of cost accounts and production department

CONCLUSION AND DISCUSSION

The Najaf Governorate Water Directorate must abandon the traditional system and theories and the total cost method in calculating the production costs of pure water and water (Ro), as it is not sufficient with the requirements of reducing the production cost and the flow of information necessary for management to make decisions to achieve customer satisfaction and improve sustainable competitive advantage in the contemporary business environment. Since the accounting of resource consumption in the Directorate of Water in Najaf Governorate achieves the most important results, the most important of which is identifying the exploited activities and the unexploited activities, and then linking the production cost to its causes, in addition to reducing the cost and eliminating sources of waste and loss in materials, and focusing on strategies to improve sustainable competitive advantage and optimal use of production capacity While ensuring product quality and thus increasing exploitation rates and exploited value based on available energy.

Based on the results and discussion of the research study, the recommendations that can be taken by the Directorate of Water in Najaf Governorate can be summarized to reduce the cost and improve the sustainable competitive advantage in light of the quality of the product that satisfies the customer by adopting resource consumption accounting as a basis for determining the exploited cost activities and excluding the unexploited cost activities in order to Reducing the production cost experienced by the producer of

pure water and water (Ro), and on the one hand, focusing on as an integrated strategic input based on improving the sustainable competitive advantage at the lowest cost, and the best quality by employing idle energy or unexploited surplus in cost activities, which contributes to increasing energy Productivity and improving competitive advantage by creating value and enhancing the customer's desire for the product Pure water and water (Ro),This will contribute to improving the profitability of the Najaf Water Directorate and preserving the exploitation of productive resources at the lowest cost and quality, while ensuring the quality of the product in all aspects of production activities in an optimal manner.

Bibiliographie

1. *Abbas. Karim& Wagdi. Osama.(2014).Cost System Adoption In Egyptian Manufacturing Firms Combative Study Between ABC And RCA System. International Economic Conference, Sibiu Romania.16(17).*
2. *Abdulllah, HanenSahdat&Kadhim,HatemKarim.(2019), The Use Of Resource Consumption Accounting System And Balanced Scorecard Methods As Integrated Framework In Correcting The Economic Unit Performance: Applied Study,International Journal of Engineering And Applied Sciences 14(10)3210-3225.*
3. *Ahmed, Syed Ajaz&Moosa, Mehboob. (2011), Application of Resource Consumption Accounting System (RCA) in an Educational Institute, Institute of Business Management, Karachi, Pakistan business review.*
4. *Al- Rawi. Abdulkhaliq M & al- Hafiz. HibaAbd.(2018). The Role of Resource Consumption Accounting System (RCA) in Improving Cost Management in the Jordanian Commercial Banks " ،International Journal of Economics and Finance.10 (10).*
5. *Allah, Linda OleishAwad, (2018), The Effect of Integration of Resource Consumption Accounting System and Total Quality on Strategic Cost Management in Sudanese Food Industrial Companies, Sudan University Of Science, Technology College Of Graduate Studies.*
6. *Bragg. S. M. (2010) Cost reduction analysis : tools and strategies Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey.*
7. *Foon, Low Swee& Nair, Praveen Balakrishnan. (2010).Revisiting the Concept of Sustainable Competitive Advantage : Perceptions of Managers in Malaysian MNCs, International Journal of Business and Accountancy, 1 (1), 63-78.*
8. *Hakkak, Mohammad &Ghodsi, Masoud. (2015).Development Of A Sustainable Competitive Advantage Model Based On Balanced Scorecard.International Journal of Asian Social Science, 5(5) : 298-308.*
9. *Hawkes, Richard S. & River, Founder Growth. (2017).The Four Sources Of Competitive Advantage.www.growthriver.com.*
10. *Hosseini, Akram SadaSoltani, Sanaz. &Mehdizadeh, Mohammad. (2018).Competitive Advantage and Its Impact on New Product Development Strategy Case Study : ToosNirro Technical Firm.Journal of Innovation Technology, Market and Company.1(12).*
11. *Inanlou, Inanlou. Hassanzadeh, Mohammad. &Khodabakhshi. Nasrin, (2014), Evaluating The Cost Of Resources Consumed In The Main Activity Of Iran Khodro" Singaporean Journal of Business Economics, and Management Studies.2 (12).*

12. *Jef, Rizgar Abdullah Sabir.Sabr, Sardar Abdullah. &Nader, Karim Amin. (2015).Impact of Management Accounting Techniques on Achieve Competitive Advantage.Research Journal of Finance and Accounting. 6(4).*
13. *Juszczak, Leslaw. N. P, Singh. & Meşter, Liana-Eugenia. (2016).Review of Competitive Advantage Measurements Reference on Agribusiness Sector.Journal of Scientific Research & Reports.12(6) :1-11.*
14. *Kadhim, Hatem Karim&Abdulzahra, Ali Noori. (2020)Evaluation The Performance Of The Economic Unit Using Resource Consumption Accounting System And The Balanced Scorecard, PalArch's Journal of Archaeology of Egypt / Egyptology, 17(7), 12325-12344.*
15. *Michael S. C. Tse, Maleen Z. Gong, (2009), Recognition of Idle Resources in Time-Driven Activity-Based Costing and Resource Consumption Accounting System Models, Journal of Applied Management Accounting Research,7 (2), 41-54.*
16. *Okutmus, Ercument. (2015) , Resource Consumption Accounting System with Cost Dimension and an Application in a Glass Factory, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 5: 46–57 .*
17. *White, Larry. (2009), Resource Consumption Accounting System Manager-Focused Management Accounting, The Journal of Corporate Accounting & Finance.10(1002).*

The Digital Economy and its Impact on the Characteristics of the Labor Market in Saudi Arabia

Maryam Ibrahim AL Hababi, Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University, Saudi Arabia

Prof. Rochdi Ali Taher Feki, Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University, Saudi Arabia

Abstract :

The digital economy is considered a potentially key driver of economic growth. It is changing the labor market in an important way and exposes developed and developing economies to significant challenges. In Saudi Arabia, major structural reforms have been initiated as part of Vision 2030, aiming to create an attractive investment environment and diversify its economy. This important national transformation program identifies digital transformation as a key to realizing sustainable economic development and enhancing innovation and values and is necessarily accompanied by large-scale structural changes in the Saudi labor market. This study examines the impact of the digital economy on the labor market in Saudi Arabia. Results establish that the volume of e-commerce and subscriptions to mobile cellular services significantly affect the unemployment rate. This study also reveals that the Saudi labor market is going through a transitional phase in response to the digital economy, which is expected to result in a model that improves employment opportunities and thus contributes to reducing the unemployment rate.

Keywords : digital economy, labor market, unemployment rate, Saudi Arabia, e-commerce, mobile.

Introduction :

Continuous technical innovation within the digital economy is changing labor markets around the world. In the digital age, the general character of the labor market may put middle-skilled workers at risk of being replaced by computers and robots that perform tasks more efficiently and professionally. Saudi Arabia is one of the world's economies seeking to make progress in digital transformation that is necessarily accompanied by large-scale structural changes in the Saudi labor market, especially considering Saudi Arabia's Vision 2030, which draws plans to achieve economic diversification. Therefore, this study is concerned with discussing and analyzing the impact of the digital economy in Saudi Arabia on one of the most important macroeconomic variables, the unemployment rate, one of the most prominent issues of the labor market.

The importance of this study comes from the great attention directed towards the digital economy and the role entrusted to it to contribute to enhancing the elements of economic growth and supporting the labor market, especially considering the need for Saudi Arabia to face the challenge due to the continuous change in the composition of the Saudi labor market with the presence of unemployment.

The research problem stems from the great interest in digitizing the economy and its role in reducing the level unemployment rate in Saudi Arabia, during the period in which digitization was applied in the Kingdom affected the size of the labor market, and there are indicators and statistics that prompted the researchers to feel that there is an impact on the size of the labor market through what the Saudi General Authority for Statistics issued for the estimates of the labor force survey for the first quarter of 2021, the rate of The total unemployment rate for the entire population decreased to 6.5% compared to 7.4% in the fourth quarter of 2020. The Saudi population's unemployment rate decreased to 11.7% in the first quarter of 2021 compared to 12.6% in the fourth quarter of 2020. Considering the decrease mentioned in The Saudi unemployment rate index, however, is accompanied by the repercussions of the Covid-19 health crisis; This means that this matter related to the decline in the Saudi unemployment rate is due to several factors, the most important of which is the digital transformation that the Kingdom witnessed in the last decade and its impact on the size of the Saudi labor market.

This study tries to answer the research question: What is the impact of the digital economy on the unemployment rate in Saudi Arabia?

The study aims to shed light on the changes that have occurred in the Saudi labor market after the application of the concepts of the digital economy in the business sectors and the economic and social fields, by estimating the relationship between the digital economy and change in the labor market (focusing on the unemployment rate).

The study uses the descriptive approach to review the concept of the digital economy and its indicators and uses the standard approach to estimate the relationship between some indicators of the digital economy represented by the number of subscriptions to mobile cellular services and the volume of e-commerce and the unemployment rate in Saudi Arabia using the method of ordinary small squares (OLS) during the period 2000-2019. The source of the data used is the World Bank dataset.

After the introduction, the second section reviews the most important previous studies, the third section deals with the theoretical framework of the concept of the digital economy, the fourth section deals with the characteristics of the digital economy and the most prominent issues of the labor market in Saudi Arabia, the fifth section is devoted to extrapolating the state of Saudi Arabia in the most prominent indicators of the digital economy and its role in reducing Saudi unemployment, while the sixth section discusses the results of the standard analysis of the impact of the digital economy on the unemployment rate in Saudi Arabia, while the seventh and last section presents the final results of the study and the recommendations emanating from it.

1. Previous studies:

Several studies have examined the impact of the digital economy on macroeconomic variables associated with the labor market.

Zhang et al. (2022) analyze the ability of the digital economy to improve the structure of employment based on data from countries classified under Belt and Road from 2009 to 2019. Using a Panel Data methodology, they found that the digital economy improves the structure of employment and reduces the unemployment rate. **Fodranová & Antalová (2021)** examine how the digital economy can reduce unemployment and reshape the European labor market during the period 2008-2019. They argued that the digital economy has a major role in bringing about developments in the labor market and that the development of technologies is a key factor to meet these new changes. **Lederman & Zouaidi (2020)** explore the relationship between the unemployment rate and the digital economy of a sample of countries during the period 2000-2017. They found a negative relationship between unemployment and digital payments as well as direct correlations between unemployment and Internet use. **AL-Mousawi, Al-Araji, and Nima (2016)** examine the impact of e-commerce, the number of Internet users, the number of mobile phone users, and the number of patents registered on the GDP index and the unemployment rate index, in the United Arab Emirates from 1999 to 2013. Using the method of ordinary least squares delivered the existence of a direct relationship between the unemployment rate and those digital indicators.

2. The theoretical framework of the concept of the digital economy and the labor market:

This section reviews the scope of the definition of the digital economy and links the transactions arising from it to the issues of the labor market, where the concept of the digital economy is addressed as a modern problem that appears due to the successive digital developments and effects on the most aspects of economic and societal life.

2.1 The concept of the digital economy:

The emergence of the digital economy is relatively new and was due to the many complexities imposed by digital technology that has caused a huge flow of data, so societies have become in dire need of a new economy to keep pace with this large flow of data because this data was considered the basis of the new economy and the base on which the operations of the economy as a whole of production, storage, consumption, and exchange are based.

Many factors have pushed the trend towards the digital economy, including information technology and technical development in the means of communication, where there is hardly a category of society that depends on technology and deals with it in all areas of life. The activation of the economy that employs technology in all its forms has great social implications, because it has become closer to all segments of society and not limited to specific people, and thus it has opened the door to new areas of work, employment, and innovation.

As with many economic terms that lack widely accepted definitions; the definition of the digital economy has not been conclusively agreed upon by governments and international organizations and this delay may reflect the speed of technological change, but there are clear concerns to reach a unified global concept of the digital economy and deal with its contents, especially in the fields of business and governmental organizations that have become dependent on the Internet and have adopted the policy of remote work to achieve their productive and economic goals that are accruing to the health of The economy of the country as a whole.

A digital economy refers to an economy based on digital computing technologies that involve running a business through Internet-based markets and the World Wide Web Chohan (2020). The digital economy covers all digitally enabled economic activities and all emerging digital business models Bukht & Heeks, (2017). This concept is a mirror of the OECD definition OECD (2020), that the digital economy encompasses all economic activities that depend on the use of digital inputs, including digital technologies, digital infrastructure, digital services, and data; it also refers to all producers and consumers, including the government, and all those who use digital inputs in their economic activities.

The digital economy may be expressed in two different concepts; first, it is a modern stage of development characterized by the dominance of the benefits of creative work and information, and second, it is a unique concept that targets the information society Makhmudovich & Ugli (2021). To address the consensus on the concepts of the digital economy, the Asian Development Bank is advancing its participation to define the digital economy as the contribution of any economic transaction involving both digital products and digital industries to GDP, ADB (2021). This definition revolves around the axis of the digital classification of industries and products and the identification of their nominal and real contributions to the economy; it is a significant attempt because the consolidation of the requirements of the definition must be based on formative boundaries (amounts) and known structures (methods).

However, these definitions lack an understanding of the cultural impact of digitization on society; not only in terms of consumption but concerning cognitive values that not only bring the problem of measuring the digital economy itself but also raise the question of functional analysis of the interdependence between the digital economy and economic growth Sergeeva & Safronchuk (2021). Accordingly, the digital economy defines the new stage of social and economic development, based on the knowledge that affects social relations and aims at further scientific and intellectual development.

From the above, the digital economy is referred to as an economy based on the production of goods and the provision of services through high-tech electronic digital structures through so-called e-commerce, it is an economic exchange activity resulting from Internet communications between customers by digital means.

The prominent importance of the digital economy lies in the generation and increase of wealth, and the development of the digital economy eliminates many of the problems facing the countries of the world such as the spread of poverty, unemployment, environmental degradation, and wars to which some countries are exposed, and for this reason, many countries have adopted plans and executive programs aimed at qualifying minds technologically and increasing the ability to achieve sufficiency in local production.

The importance also lies in improving productivity with the best quality and lowest costs using the technical means on which the digital economy is based in a way that contributes to improving the management of entrepreneurial projects, thus increasing national income, creating jobs, and contributing to the change of various economic activities Khaloufi, and Zaghlami (2020).

2.2 The labor market considering the transactions of the digital economy:

The digital economy contributes to creating job vacancies and raising labor productivity, especially in ambitious economies that claim to have created 17 million jobs in advanced economies during the period 2009-2011 Bukht & Heeks (2017).

Figure NO. (1): Total Jobs in the Digital Economy, UK 2011-2014

Source: UK Government (2016)

In 2014, there were 2 million jobs in the UK digital economy, up 1.7% compared to 2013 and 7.1% since 2011, the year jobs expanded, with the number of jobs in the digital economy in 2014 accounting for 6.4% of the total of UK jobs that 1.3 million in 2011, as can be seen in Figure NO. (1).

The impact of the digital economy on the labor market can be summed up in four aspects: creating jobs, increasing access to jobs, diversifying job styles, and providing flexible work environments, The League of Arab States (2020). The first aspect: is attributed to the new sectors, products, services, or institutions based on the processes of the digital economy, and the second aspect: the digital economy facilitates job seekers the means to apply for various and many digital jobs that require knowledge of smart technologies and applications, while the third aspect: the digital economy has shown new forms of work and practices that are implemented online and contribute to the organization of work and administrative relations between the employee and the management of the work team, and in the last aspect: The digital economy has resulted in media and platforms through which to operate as an accessible work environment without the constraints of time and space. There are, however, some downside concerns about the disappearance of some of the traditional jobs that may result from the automation processes that the digital economy requires to perform; however, devoting efforts to qualifying and training workers in the skills required by the digital labor market may mitigate those expected damages.

3. Characteristics of the Digital Economy and Labor Market in Saudi Arabia:

Today, the digital economy has become one of the productive aspects that play a leading role in the growth of the economies of many countries, so Saudi Arabia sought to make it within its ambitions to upgrade its economy to the top fifteen ranks globally in line with the directions of Saudi Arabia's Vision 2030, and as an extension of its efforts to overcome obstacles and find solutions to the challenges facing the private sector and accelerate the growth of economic digitization, because of the promotion of investment, the flow of funds, the creation of sustainable digital jobs and the preparation for the next growth phase.

In this section, an overview of the characteristics of the digital economy in Saudi Arabia is addressed by highlighting some of its indicators expressed considering the diverse digital variables that represent the digital economy. In this aspect, work is also being done to identify the state of the Saudi labor market by focusing on the most important variables in it, which are related to the unemployment rate.

3.1 Indicators of the digital economy in Saudi Arabia:

This aspect focuses on the state of Saudi Arabia in two main indicators to represent the digital economy: the number of subscriptions to mobile cellular services, and the exports/imports of ICT goods; noting that the source of these indicators is the World Bank website.

3.1.1 Subscriptions to Mobile Cellular Services:

Subscriptions to public mobile service, as the World Bank defines, providing access to the public telephone network using cellular technology. This indicator is calculated in total or per 100 inhabitants and includes the number of postpaid subscriptions, and the number of active prepaid accounts. The indicator applies to all mobile cellular subscriptions that offer voice communications. It excludes subscriptions via data cards or USB: Universal Serial Bus modems, subscriptions to public mobile data services, private mobile radio, telephone point, radio recall services, and telemetry.

The following figure NO. (2) shows the number of subscriptions to mobile cellular services during the period 2000-2020 per 100 inhabitants in Saudi Arabia.

In 1996, one in every 100 inhabitants in Saudi Arabia owned a cell phone and in 2000 approximately 6 individuals owned a cell phone out of every 100 members of the population, while the subscriptions of individuals to mobile cell phone services in total reached their maximum in 2011 with 54 million subscriptions and approximately 191 subscribers per 100 inhabitants of the Saudi Arabia. After 2012, the total number of subscriptions ranged between (52-53) million subscriptions for four years, followed by a gradual decrease in mobile subscriptions for phones. Overall, there has been an escalating increase in cell phone subscriptions until 2020; though it began to decline by slight thing in 2016.

Figure NO. (2): Subscriptions to Mobile Cellular Services 2000-2020

Source: by the researchers according to the World Development Indicators, World Bank Group

3.1.2 Exports/imports of ICT goods:

Exports/imports of ICT goods (% of total exports/imports of goods) as defined by the World Bank include computers and peripheral equipment, telecommunication equipment, consumer electronic equipment, electronic components, and other (miscellaneous) IT goods.

There was no data available to Saudi Arabia on whether it exported or imported ICT goods during the past millennium; that data was monitored at the beginning of the current millennium. The following figure NO. (3) shows that Saudi exports of technology are proceeding at a steady and weak pace while a convergent upward trend of Saudi imports of technology goods is shown. Perhaps the highest percentage of technical imports reached by Saudi Arabia was in 2011 and the lowest in the first millennium when it began importing them in 2000.

Figure NO. (3): ICT Exports/Imports in Saudi Arabia 2000-2019

Source: by the researchers according to the World Development Indicators, World Bank Group

The data indicate that the ratio of exports of ICT goods to the total exports of Saudi goods during the period 2000-2019 is almost non-existent, which indicates that Saudi Arabia is a non-exporter of technology and does not manufacture them locally but depends on the ownership of technology and information goods on importing them from abroad by less than 10% of the total imports of goods.

3.2 Unemployment rate in the Saudi Arabia:

After Saudi Arabia achieved the lowest value of the unemployment rate in 1999 at 4.35% of the total workforce, and after witnessing an increase in the number of university graduates qualified for the labor market in recent years due to the increase in the absorptive capacity of universities and the high demand for university education from high school students; and despite the increasing revenues of oil that are employed in favor of technological projects and building smart cities with increased productivity and investment in technologies to achieve a prosperous economy and a vibrant society according to Vision 2030; unemployment rates continued to rise with the current millennium until they reached their maximum in 2020 by 7.45% due to the health crisis that affected the global economy and affected Saudi Arabia for its mutual and financial link with the countries of the world, especially with the coincidence of this crisis with the oil shock that occurred at the time and the closures that sometimes resulted in layoffs within some sectors, in addition to the expectations of the sovereignty of disguised unemployment and the influx of foreign workers despite the Emiratization policies in progress. It must be done inside the country, but its effects have not yet been seen and its positives have not been reflected in the state of the Saudi labor market until then.

Unemployment rates in Saudi Arabia during the period 1991 to 2020 can be tracked in the following figure NO. (4):

Figure NO. (4): Saudi Unemployment Rate 1991-2020

Source: by the researchers according to the World Development Indicators, World Bank Group

In the context of the above problems, the aim was to estimate the impact of the digital economy on the labor market by finding the correlation between the unemployment rate and several elements indicative of digitization in the economy, which gives an idea of the level of the digital economy in Saudi Arabia, especially since some of those variables act as a driving force for the economy and change patterns of production and exchanges.

4. Inductive Analysis of the Impact of the Digital Economy on the Saudi Unemployment Rate:

Unemployment is one of the most important social and economic manifestations that assess the level of progress of countries and the well-being of their residents, so the continuous research on the causes of the decline and rise in the unemployment rate is of value to those interested, studied and decision makers who may have some ideas that the digital economy due to its dependence on technology may reduce the labor force and increase the volume of unemployment.

Some argue that technological progress is pessimistic because two-thirds of jobs are vulnerable to automation and their risks in the developing world that are mitigated only through wage cuts and slow technology; the pace of technological acceleration makes society skeptical of the production of new jobs Hernandez, Faith, Prieto Martín, & Ramalingam (2016).

On the contrary, the digitization of the economy has required highly qualified human resources at a high level of education and training, keeping pace with innovations and continuous professional growth, as the technical development of technological innovations has shifted the perception of employers towards employing workers with technical skills for professional integration events that support traditional artisans and encourage the development of their capabilities. This is confirmed by the aforementioned study Hernandez et al. (2016) on the different trends of technology on the global unemployment rate, which confirms that the Internet is the largest generator of jobs in developing and developed countries and that the increase in broadband penetration is associated with the growth of the employment rate and the reduction of the unemployment rate as the Internet created 85,000 jobs in 2012, and the numbers of employment in rural South Africa increased as a result of the expansion of network coverage.

The digital economy enhances the labor force and due to the fact of the work used in the digital economy, it comes to mind that the digital economy has increased unemployment in societies due to the lack of share of workers in the field of production and an increase in services, i.e. the replacement of labor with data, this is from the premise that the basis of the formation of the digital economy is the process of growth

in the number of specialists in computer technologies, but it should be noted that the increase in the flow of data in the digital economy is not a purely quantitative factor; the essence of the economy Digital is the production of digital goods and services related to technology that has accelerated innovation processes and thus develops new solutions to address economic problems. Many governments are seeking to develop the digital economy to meet key challenges, including reducing unemployment, so national digital strategies are keen to deal with economic development issues by establishing pilot projects that seek to increase employment and form an effective public sector Aldhaify (2020).

The digital economy has contributed to the creation of new types of labor and has been keen to create capable human competencies capable of employing digital technology in the development of administrative systems and managing change towards the new digital economy Herzallah & Yusra (2018).

4.1 The Role of the Digital Economy in Reducing Saudi Unemployment:

Unemployment and the implementation of the new digital economy are two main challenges for every country regardless of its economic and social situation, and there is no doubt that Saudi Arabia needs to meet the existing challenge of unemployment through the application of economic digitization and benefit from the innovations that underpin it.

According to what the Saudi General Authority for Statistics issued on its official website for the estimates of the labor force survey for the first quarter of 2021 and within the periodic labor market bulletin for each quarter, it turns out that the total unemployment rate for the entire population (Saudis and foreigners) decreased to 6.5% compared to 7.4% in the fourth quarter of 2020, and the unemployment rate of the Saudi population (males and females aged 15 years or older) decreased to 11.7% in the first quarter of 2021 compared to 12.6% during the first quarter of 2021. The fourth quarter of the previous year 2020.

Light of the mentioned decline in the Saudi unemployment rate index, but this is accompanied by the repercussions of the health crisis of COVID-19, which means that this matter related to the decline in the Saudi unemployment rate is due to several factors, the most important of which is the digital transformation witnessed by Saudi Arabia in the last decade and the digitization of economic institutions, through which the Saudi government faced the negative effects of the pandemic in addition to maintaining the progress towards the development awakening and future vision, which opened wide horizons for new job opportunities and jobs. New adapts to the requirements of the new era. This was a reflection of the great efforts exerted by the Saudi state in all its sectors to face the effects of the Corona pandemic, which reflected negatively on the situation of the workforce in most countries of the world, while the Saudi confrontation with those

repercussions cast a positive shadow on the level of Saudi employment and the revival of the labor market to control unemployment rates, and the proactive decisions taken by the government had clear positive results in reducing job leakage and opening the way to various opportunities that contributed to achieving balance in the Saudi market and maintaining stability. Labor market and economic situation.

In a report published by the Saudi Communications and Information Technology Commission in 2015, estimates indicated that the ICT workforce in Saudi Arabia would reach around 230,000 professionals, but the market still faces a shortage. This highlighted the need to develop the skills of the current Saudi talent pool in ICT, encourage young people to specialize in ICT-related fields to participate in the sector, as well as increase their opportunities to obtain digital skills training through public-private collaboration Merheji, (2021). In 2019, the Ministry of Communications and Information Technology (MCIT) issued the "ICT Strategy 2019-2023", which is in line with the Kingdom's Vision 2030, It seeks to attract leading multinational technology companies to Saudi Arabia, develop the skills of the Saudi workforce with digital skills and technical knowledge to participate in it, and work in the ICT sector and the wider digital economy. The strategy also seeks to promote research and development in Saudi Arabia's startup ecosystem Merheji (2021). The strategy concretely sets a goal of achieving 50% growth in the ICT sector, as well as raising the Saudi ICT workforce to 50% by 2023, along with attracting foreign investment in Saudi Arabia's ICT sector and increasing women's participation in the sector. These goals become even more important when considering that according to the World Economic Forum's 2016 Future of Jobs report, too many Saudi nationals work in sectors of the economy that can be disrupted negatively through digital technologies World Economic Forum (2016). The 2020 strategy features more insights into the needs of the Saudi labor market as the six most important skills identified as being in great demand were complex problem solving, leadership, social impact, analytical thinking, innovation, and active learning strategies along with flexibility, stress tolerance, and critical thinking. "The use of technology, monitoring, and control" came in seventh place World Economic Forum (2016). This highlights that the Saudi workforce needs more than just digital skills to be equipped for such a transformation by reforming the education system to equip Saudi youth equally with the non-technical skills needed for the digital labor market.

4.2 The Role of Digital Programs in Creating Saudi Jobs:

In recent years, the Saudi government has launched several initiatives and programs to provide training to Saudi citizens to equip them for the digital economy, ranging from basic digital literacy programs to programs that provide skills training to operate the latest digital technologies. Close collaboration between the public and private sectors is essential to develop the skills and talents of the Saudi national workforce and ensure its ability to lead digital transformation.

The 2021 ICT Access and Use Survey for Households and Individuals published on the General Authority for Statistics website within the Knowledge and Digital Economy Statistics revealed that 17.89% of the total individual Internet users (15 years and older) at the level of Saudi Arabia are concentrated in their areas of Internet use in searching for a job or sending a job application. While the percentage of individuals using the Internet in Saudi Arabia was 5.11 positions on that purpose in 2018 according to the Access and Use of ICT Survey for Households and Individuals for 2018. The difference as shown in Figure NO. (5) between the two percentages is large and gives an indication that the indicators of the digital economy have had a role in opening up the fields of employment and job creation in Saudi Arabia, and also shows that there is a trend by individuals to search for jobs in digital ways offset by the orientation of establishments and workplaces to receive job applications in the same way and this enables to restrict unemployment rates caused by the difficulty of accessing work sites and knowing employment advertisements where the Internet and other digital means have become Able to provide access to job vacancies and their citizens easily and easily, which reduces the trouble of job seekers.

Figure NO. (5): Using the Internet to Search Jobs in the Saudi Arabia

Source: by the researchers according to data published by the General Authority for Statistics

5. Quantitative Analysis of the Impact of the Digital Economy on the Saudi Unemployment Rate:

The digital transformation that Saudi Arabia seeks under Vision 2030 necessarily comes with large-scale structural changes in the Saudi labor market. Therefore, in this section of the study, the standard (quantitative) approach is used to estimate the relationship that reflects the impact of the variables of the digital economy in Saudi Arabia on one of the most important macroeconomic variables, namely the unemployment rate, which is one of the most prominent issues of the labor market.

5.1 Standard model characterization:

Within the framework of the characterization of the Standard Model for Estimating the Transactions/Variables of the Economic Model, which aims to find the impact of the digital economy on the unemployment rate in Saudi Arabia, the linear regression method was used by the method of ordinary least squares (OLS: Ordinary Least Square) and applied to the EViews-10 program. Data for model variables for the 20-year 2000-2019 time series were collected and sourced from the World Bank Data Collection within the World Development Indicators.

The standard model could be formulated as follows:

$$UN_t = \beta_0 + \beta_1 MOB_t + \beta_2 ECM_t + \varepsilon \qquad t = 2000, \dots, 2019$$

Whereas:

UN: A dependent variable representing the unemployment rate (% of the total labor force).

MOB: An independent variable that expresses the number of subscriptions to mobile cellular services (per 100 inhabitants).

ECM: An independent variable that expresses the volume of e-commerce (exports + imports), and has been calculated by adding exports of ICT goods (% of total exports of goods) to imports of ICT goods (% of total imports of goods), because the study is concerned with the volume of digital exchanges to express the digital economy and not the goal of the volume of trade (the trade balance) produced by export and import teams.

According to economic theory, the size and signals of the parameters are determined, while this can be predicted and the direction of the relationships between variables can be determined based on previous studies as well AL-Mousawi, Al-Araji, and Nima (2016). about the volume of e-commerce, the economic theory assumes that the signal of the export parameter is negative because the increase in exports leads to a decrease in unemployment, while the import parameter is expected to be positive because the increase in imports leads to more unemployment, especially if the quality of the resources that are imported are primary resources that can be used in manufacturing and re-export; the import movement here is considered an engine of the economy because it supports productive power, and therefore digital exchanges are a factor that works to reduce the unemployment rate. As for the number of subscriptions to mobile cellular services, it is expected that their relationship will be positive with the unemployment rate; the uses of digital elements, including the use of mobile cell phones - especially if the quality of uses is related to production and consumption - change the quality of the economy, because the high level of use leads to a decrease in the use of labor and thus an increase in unemployment rates.

5.2 Descriptive statistical characteristics of model variables:

The data of the model variables -see Appendix NO. (1)- can be described using the most common statistical descriptive analysis methods which are illustrated in the following table No. (1):

Table No. (1): Descriptive Statistics of the Model

Statistical descriptive characteristics	Unemployment rate	Ecommerce Volume	Number of subscriptions to mobile cell phones
	UN	ECM	MOB
Mean	5.5651	6.8291	113.0269
Median	5.6200	7.2680	122.0261
Maximum	6.2500	8.2912	191.0315
Minimum	4.5700	4.1809	6.6583
Std. Dev.	0.4264	1.1576	63.7944
Skewness	-0.9500	-0.8909	-0.4207
Kurtosis	3.6645	2.6341	1.7299
Jarque-Bera	3.3763	2.7577	1.9341
Probability	0.1848	0.2518	0.3801

Source: by the researchers based on the outputs of the EViews

The data of the previous table shows that the average of the three variables: unemployment rate, the volume of e-commerce, and the number of subscriptions to mobile cellular services (per 100 inhabitants) amounted to 5.5651, 6.8291, and 113.0269 respectively. The standard deviation value of each was 0.4264, 1.1576, and 63.7944 respectively; this means that there is a weak standard deviation for the previous three variables compared to their arithmetic average, and therefore the variance shows weakness at the level of values of those variables, which indicates that the changes that occurred in the three variables throughout the study period have no significant connotations.

To verify how close the data is to its Distribution Normal, the Jarque-Bera test shown in the previous table is considered, where the null hypothesis is that the data follows the normal distribution if the value of the P-Value is greater than 5%. It is clear from the previous results that the variables under study follow the normal distribution because the probability value of P is: 0.18, 0.25, and 0.38 for the unemployment rate, the volume of e-commerce, and subscriptions to mobile cellular services per 100 inhabitants respectively, all values greater than 0.05, and therefore the no-mantle assumption that the data follows the normal distribution and the rejection of the alternative imposition are accepted. Since the data follows the normal distribution, it is suitable for analysis.

5.3 Analysis of the results of the regression estimation of the model:

The equation of the estimated regression model between the unemployment rate, the volume of e-commerce, and the number of subscriptions to mobile cellular services is as follows:

$$UN_t = 2.7012 + 0.5187 \times ECM_t - 0.0060 \times MOB_t$$

From the regression equation of the standard model, it can be concluded that there is a significant relationship between the unemployment rate and the volume of e-commerce and between the unemployment rate and the number of subscriptions to mobile cellular services per 100 inhabitants in Saudi Arabia.

It turns out that there is a significant relationship between the digital economy and the unemployment rate with an impact that varies according to the indicators of the digital economy, where the results indicate that the nature of the relationship between the unemployment rate and the volume of e-commerce as an indicator indicates the digital economy directly / positively, and the previous equation shows that the increase in the volume of e-commerce by 1% has a moral and positive impact by 0.5187 of the unemployment rate in the Saudi Arabia.

The following table NO. (2) shows the results of the estimation of the regression model:

Table No. (2): Results of Estimating the Regression Model

Model 1: Least Squares Estimation Results				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**P-value**
C	2.7012*	0.6164	4.3819	0.0004
ECM	0.5187*	0.1193	4.3452	0.0004
MOB	-0.0060**	0.0021	-2.7725	0.0130
R-squared	0.5785	Mean dependent var		5.5651
Adjusted R-squared	0.5289	S.D. dependent var		0.4264
S.E. of regression	0.2926	Akaike info criterion		0.5180
Sum squared resid	1.4562	Schwarz criterion		0.6673
Log likelihood	-2.1803	Hannan-Quinn criter.		0.5471
F-statistic	11.6680	Durbin-Watson stat		1.4209
Prob (F-statistic)	0.0006	** indicate statistical significance at the 5% level. * Indicate statistical significance at the 1% level.		

Source: by the researchers based on the outputs of the EViews

The statistical significance of the independent variable shows the volume of electronic commerce by the value of t calculated in absolute terms 4.34. Perhaps this result indicates that the revolution of digitization in the trade process resulted in a renewal of the economic system to become the general character of the labor market dependent on technical devices and digital innovations instead of labor. This is an interesting result and indicates that the support of e-commerce in Saudi Arabia gives the Saudi labor market a phased passage to move to a different formative structure in response to the digital economy. It makes many jobs change in the trade sector. This result can be interpreted as temporary and occurs in the short term as a result of the transitional change like jobs, some of which may be replaced by electronic applications; while in the long run, digital innovations in various sectors may be a factor that can contribute to reducing unemployment rates and a source of employment; because they create jobs for skilled workers who participate in the process of digital development and continuous improvement in the labor market.

This conclusion reached by the researchers above is in line with the results of a study AL-Mousawi, Al-Araji, and Nima (2016) which concluded that there is a direct relationship between the unemployment rate and the volume of e-commerce in the United Arab Emirates during the period 1999-2013, but the relationship was weak by 0.0108% due to the low unemployment rates in the UAE and the weak role of e-commerce on it.

The results of the study in Saudi Arabia in the table above indicate that the nature of the relationship between the unemployment rate and the number of subscriptions to mobile cellular services is inverse/negative, as the previous regression equation shows that the increase in the number of subscriptions to mobile cellular services by 1% has a significant and negative impact by 0.0060% of the unemployment rate in the Saudi Arabia. The statistical significance of the independent variable shows the number of subscriptions to mobile cellular services through the value of t calculated in absolute terms 2.7725. This relationship expresses a significant and exciting role in the impact of mobile cell phones as an indicator of the digital economy and the practices of individuals and employers towards employment through this indicator as a digital method that enhances career opportunities and improves their outputs in the Saudi Arabia. Thus, it can be said that subscriptions to mobile cellular services represent one of the most important and strongest indicators of the level of the digital economy in Saudi Arabia; because it is one of the elements of the digital enabling structure that paves the way for moving the economy and changing the pattern of productive and reciprocal processes through it in the economy.

This latest finding of the inverse relationship between the unemployment rate and the number of subscriptions to mobile cellular services representing the digital economy is consistent and consistent with the conclusion of the study Zhang et al. (2022) on the

ability of the digital economy to improve the structure of employment considering the growth of online consumption that creates more jobs and expands the economic scale. However, this finding is different from that of a study AL-Mousawi, Al-Araji, and Nima (2016), which concluded that there was a positive and significant correlation. A statistic between the unemployment rate and the number of mobile phone users.

The results of the overall regression estimate indicate that the standard model was significant and statistically quality, giving the probability of a value of f less than 5%, and the value of R2 shows that the model explains 57.85% of the changes that may occur in the dependent variable, which is small and may be due to the absence of important elements in the model that have an impact on the unemployment rate.

5.4 Statistical criteria for the quality of the standard model:

To detect that the standard model is free of some common standard problems is of great importance so that the regression model is not estimated on inaccurate data.

Durbin-Watson can be looked at to detect a subjective correlation between random variables, showing a value of 1.42 which means that they are in the acceptance zone between values = 1.00 DL and = 1.68 DU according to the Durbin-Watson table. Thus, there is no problem of self-correlation between random variables, i.e., the results of the model estimate can be accepted and are valuable.

The table No. (3) shows the summary of the results of the test of the standard regression model between the unemployment rate and the volume of e-commerce with the number of subscriptions to mobile cellular services where it appears that it is free of standard problems associated with the difference in variance and self-correlation of the residues, and the problem of the lack of normal distribution of residues.

Table No. (3): Test results of the model free of standard problems

Test Type	Test Name	Model test result
Normal distribution of residues	Histogram-Normality Test	The nihilistic assumption that the random variable (ε_0) follows the normal distribution cannot be rejected, because the probability (0.9949) is greater than 5%.
Contrast difference	Heteroskedasticity Test: White	The nihilistic assumption that the model has no variance difference cannot be rejected, because the probability (0.4552) is greater than 5%.
Self-attachment of residues	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	The nihilistic hypothesis that there is no problem of self-correlation between random variables cannot be rejected because the probability (0.4455) is greater than 5%.

Source: by the researchers based on the outputs of the Eviews

6. Conclusions and recommendations:

6.1 The most important results of the study:

This research highlighted the study and analysis of the impact that the digital economy has had on the unemployment rate in Saudi Arabia during the period 2000-2019, and the theoretical results revealed that the Saudi Arabia's workforce needs to hone its digital skills and equip it for a different digital pattern in the new labor market through the development of the education system. By estimating the regression model by the method of ordinary least squares (OLS) and using the EViews program to study the impact of the digital economy on the unemployment rate in Saudi Arabia based on two indicators of the digital economy, namely: the volume of e-commerce and the number of subscriptions to mobile cellular services, the results of the standard analysis resulted in a significant impact of the digital economy on the unemployment rate as follows:

1. The Saudi unemployment rate responds to the digital economy through e-commerce in the same direction so that it can absorb the structural change in the labor market, as the support of e-commerce in Saudi Arabia gives the Saudi labor market a phased passage to move to a different and renewed formative structure in response to the digital economy, and this makes many jobs in the trade sector witness interim changes to be replaced in the future by the applications of the electronic market, thus creating job opportunities with new and advanced patterns in the labor market.
2. The Saudi unemployment rate responds to the digital economy through subscriptions to mobile cellular services in reverse, which means that subscriptions to mobile cellular services are an indicator of the digital economy that enhances employment opportunities for employers in Saudi Arabia by reducing the unemployment rate.

6.2 Recommendations:

Based on the previous findings, the study recommends the following:

1. Creating an enabling learning environment for the growing modern trends towards the digital economy through innovative education policies and knowledge exchange to refine the digital capabilities supporting the qualification of the workforce for the requirements of the new labor market.
2. Developing the various vital sectors in the country with the emerging transactions resulting from the digital economy.
3. Train the workforce to enable it to deal with the rapid developments in advanced technology.
4. Adapting and harnessing modern technologies to ensure the creation of career opportunities consistent with new educational outcomes.
5. Provide the necessary data for digital variables in detail to help researchers use them in research and development.

Bibiliographie

1. *Aldhaify, M. (2020): The role of the digital economy in managing modern economic relations, Tikrit University, College of Nursing.*
2. *Al-Mousawi, S. Kazem Al-Araji and Zainab Nima (2016): Analysis and measurement of the impact of digital economy variables on the economy of the United Arab Emirates for the period from (1999-2013), Journal of Management and Economics, 5 (18): 183-203.*
3. *Herzallah, Muhammad and Osharif, Yusra. (2018): The digital economy and the characteristics of the new consumer behavior: an analytical study in the variables, returns, and challenges, University Center Abdel Hafeez Boualsouf.*
4. *Khaloufi, Sufian and Rit, Kamal and Zaghlami, Maryam (2020): Assessment of Algeria's Readiness to Access the Digital Economy - An Exploratory Study, Namaa Journal of Economy and Trade, 4(2): 73-96.*
5. *League of Arab States. (2020): The Arab vision of the digital economy, Second Edition.*
6. *ASIAN DEVELOPMENT BANK (ADB). (2021): Capturing the Digital Economy: A Proposed Measurement Framework and Its Applications—A Special Supplement to Key Indicators for Asia and the Pacific 2021.*
7. *Bukht, R., & Heeks, R. (2017): Defining, Conceptualising and Measuring the Digital Economy, Centre for Development Informatics, University of Manchester, UK. Working Paper 68.*
8. *Chohan, U. W. (2020): Some Precepts of the Digital Economy. Critical Blockchain Research Initiative (CBRI) Working Papers, Social Science Research Network (SSRN).*
9. *Fodranová, I. & Antalová, M. (2021): How Can Digital Sharing Economy Reduce Unemployment?, Journal of Technology Management & Innovation, vol.16 no.1 Santiago*
10. *Hernandez, K., Faith, B., Prieto Martín, P., & Ramalingam, B. (2016): The impact of digital technology on economic growth and productivity, and its implications for employment and equality: An evidence review, EVIDENCE REPORT, No. 207, Digital and Technology, Institute of Development Studies 2016 (IDS).*
11. *Lederman, D. & Zouaidi, M. (2020): Incidence of the Digital Economy and Frictional Unemployment International Evidence, Policy Research Working Paper 9170, WORLD BANK GROUP.*
12. *Makhmudovich, M., & Ugli, A., (2021): THE IMPACT OF THE DIGITAL ECONOMY ON THE DEVELOPMENT OF THE WORLD ECONOMY, International Journal of Business, Law, and Education, 2(1).*
13. *Merheji, K. (2021): DIGITAL Transformations in The Middle East and North Africa: A Review Of Egypt, Saudi Arabia, And The United Arab Emirates, Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs (IFI) at the American University of Beirut (AUB).*
14. *OECD, (2020): A ROADMAP TOWARD A COMMON FRAMEWORK FOR MEASURING THE DIGITAL ECONOMY. Report for the G20 Digital Economy Task Force. SAUDI ARABIA, 2020.*
15. *Sergeeva, M. V., & Safronchuk, M. V. (2021): The Concept of Economic Growth Through Digital Economy Perspective, In book: Popkova E.G., Sergi B.S. (eds) Modern Global Economic System: Evolutional Development vs. Revolutionary Leap, ISC 2019. Lecture Notes in Networks and Systems, vol 198. Springer, Cham.*
16. *UK Government. (2016): Digital Sector Economic Estimates- Statistical Release. Department for Culture, Media and Sport.*
17. *World Economic Forum. (2016): The future of jobs: Employment, skills and workforce strategy for the fourth industrial revolution, Global Challenge Insight Report.*
18. *Zhang, J., Zhao, W., Cheng, B., Li, A., Wang, Y., Yang, N., and Tian, Y. (2022): The Impact of Digital Economy on the Economic Growth and the Development Strategies in the post-*

COVID-19 Era: Evidence from Countries Along the "Belt and Road", Front, Public Health 10:856142.

Appendix

Appendix No. (1): Unemployment Rate and Volume of E-Commerce and Mobile Cell Phones Saudi Arabia 2000-2019

Year	Unemployment rate (% of the total labor force)	E-Commerce Volume*	Number of mobile cellular subscriptions per 100 inhabitants
	UN	ECM	MOB
2000	4.57	4.18	6.658398
2001	4.62	4.91	11.92606
2002	5.27	5.26	22.96672
2003	5.56	5.69	32.23199
2004	5.82	5.31	39.6658
2005	6.05	6.72	59.47294
2006	6.25	7.08	80.41371
2007	5.73	6.91	112.7673
2008	5.08	6.56	139.0577
2009	5.38	7.68	168.4711
2010	5.55	7.46	188.0439
2011	5.77	8.29	191.0315
2012	5.52	7.56	181.7876
2013	5.57	7.65	176.7067
2014	5.72	7.56	170.5718
2015	5.59	7.64	166.4563
2016	5.65	6.71	147.7418
2017	5.89	7.85	121.479
2018	6.04	7.61	122.5733
2019	5.673	7.96	120.5147

Source: World Bank Group, World Development Indicators

*Calculated by the researchers

The role of public spending practices in the success of the strategy to confront the Corona virus crisis - an analytical study in the Directorate of Civil Defense - Najaf Governorate

دور ممارسات الانفاق العام في نجاح استراتيجية مواجهة الازمة لفايروس كورونا –دراسة تحليلية في مديرية دفاع مدني محافظة النجف

Dr. Farhan Mohammed Abuthebahak, Department of Economics Faculty of Administration and Economics, University of Kufa, Iraq

Mohammed Thabet Rashad, Strategic Planning, Department of Business administration, Faculty of Administration and 2 Economics, University of Kufa, Iraq

Abstract :

This study aims to know the role of public spending practices in the success of the strategy to confront the Corona virus crisis Sample Civil Defense Directorate Najaf Governorate. The study focused on crystallizing the knowledge ground for the main variables of the study by reviewing most of the literature and studies that dealt with the topics of public spending practices and strategies to confront crises. To achieve the objectives of the study, the correlation and impact between the dimensions of public spending practices represented by (administrative practices, economic practices, functional practices, financial practices) were studied in the dimensions of strategies to confront crises represented by (containment strategy, work team strategy, fatigue strategy, fragmentation strategy).

For the purpose of identifying this relationship, a scale was designed consisting of (24) items distributed on four axes, and (120) questionnaires were distributed, of which (103) were retrieved valid for statistical analysis, i.e. a retrieval rate of (91.6%), and the descriptive analytical approach was used in analyzing the questionnaire data, and statistical tools were used (arithmetic mean, standard deviation, confirmatory factor analysis), and the researcher sought to test a number of main and subsidiary hypotheses related to correlation and influence relationships between research variables, As well as the moral differences between those variables in order to answer questions related to the research problem to reach the goals set, and the research has reached a number of conclusions, the most important of which is that the institution cares about administrative practices and gives them priority and attention as the most influential practices in the work within the directorate. The best strategy I dealt with is the fragmentation strategy to confront the Corona virus crisis, and the research came out with a number of recommendations, the most important of which is the need to organize expenditures in a scientifically thoughtful manner and in proportion to the size of the allocated budget, as well as expanding the base of cooperation with various institutions according to a cooperation strategy that ensures the provision of services in a timely manner.

Key words: Public spending practices, public expenditures, crisis response strategy.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور ممارسات الانفاق العام في نجاح استراتيجية مواجهة ازمة فايروس كورونا العينة مديرية دفاع مدني محافظة النجف. ركزت الدراسة على بلورة الأرضية المعرفية لمتغيرات الدراسة الرئيسة من خلال الاطلاع على أغلب الأدبيات والدراسات التي تناولت موضوعات ممارسات الانفاق العام واستراتيجيات مواجهة الازمات. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم دراسة الارتباط والتأثير بين أبعاد ممارسات الانفاق العام المتمثلة بـ (الممارسات الادارية، الممارسات الاقتصادية، الممارسات الوظيفية، الممارسات المالية) في أبعاد استراتيجيات مواجهة الازمات المتمثلة بـ (استراتيجية الاحتواء، استراتيجية فرق العمل، استراتيجية التعبة، استراتيجية التفتيت).

ولغرض التعرف على تلك العلاقة تم تصميم مقياس مكون من (24) فقرة موزعة على اربعة محاور، وقد تم توزيع (120) استبانة تم استرجاع (103) منها صالحة للتحليل الاحصائي، أي بنسبة استرجاع بلغت (91.6%)، وتم استعمال المنهج الوصفي التحليلي في تحليل بيانات الاستبانة، وتم استعمال الأدوات الإحصائية المتمثلة ب (الوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، التحليل العاملي التوكيدي)، وقد سعى الباحث لاختبار عدد من الفرضيات الرئيسة والفرعية المتعلقة بعلاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث، كذلك الفروقات المعنوية بين تلك المتغيرات بغرض الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بمشكلة البحث وصولا إلى الأهداف الموضوعة، وقد توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات أهمها تهتم المؤسسة بالممارسات الادارية وتعطيها الاولوية والاهتمام باعتبارها الممارسات الاكثر تأثيرا في العمل داخل المديرية.، وافضل استراتيجية تعاملت بها هي استراتيجية التفتيت لمواجهة ازمة فايروس كورونا وقد خرج البحث بجملة من التوصيات أهمها ضرورة تنظيم النفقات بشكل علمي مدروس وبما يتناسب مع حجم الموازنة المخصصة وكذلك توسيع قاعدة التعاون مع المؤسسات المختلفة وفق استراتيجية تعاون تضمن تقديم الخدمات في الوقت المناسب.

الكلمات المفتاحية: ممارسات الانفاق العام، النفقات العامة، استراتيجية مواجهة الازمات.

Introduction :

Most public sector organizations in Iraq, especially the Directorate of Civil Defense in Najaf Governorate, suffer from the inability to invest resources efficiently, in the modern business environment it is difficult to compensate for the continuous depletion of human, financial and material resources, with a lack of awareness and interest in the environmental and social aspect, it becomes necessary to diagnose the nature of these organizations and how they work to address the obstacles that delegate public spending practices with their administrative, economic, financial and functional dimensions for the survival and long-term growth of the organization and relieve the continuous pressure From customers who want more choice, higher quality and better services, in order to survive and ensure success in a complex and uncertain environment and to achieve the prevailing societal expectations in the near future, adaptation and development in the intermediate future, and survival in the distant future, organizations are required to use a crisis response strategy that presents an assessment of the current state of the organization in order to determine the most appropriate interventions for its future development.

Thus, the use of public spending practices has become one of the urgent and important matters, paying attention to the social environment for workers and enabling human resources to perform their work through the development of the systems used and clarifying their responsibilities, tasks and powers with an appropriate organizational structure that defines responsibilities and powers, starting from senior management and its role in developing the capabilities of the organization by relying on highly qualified workers who have the ability to understand the requirements of the external environment and deal with its variables by formulating a strategy that achieves the organization's tactical goals. The strategy considers public spending as an important tool in the government's ongoing efforts to improve public sector performance and achieve growth targets. It has become difficult to ignore the crises he witnessed in various aspects of life, especially in light of the outbreak of the Corona pandemic (COVID-19), where the impact of the pandemic on social, educational and professional life has a great impact on the hearts of individuals, which has increased this crisis great challenges for individuals, institutions and decision-makers, Therefore, it is necessary to adopt effective strategies to confront this crisis as well as to avoid serious and unexpected threats that may affect the ability of institutions to achieve their goals.In light of the above and to achieve the objectives of the study by knowing .

Financing government expenditures:

The concept of public expenditure practices

Public spending efficiency analysis is the best approach to gain insight into practices by state authorities in their use of resources to achieve economic goals where public

spending is based on a group of developed countries or a combination of developed and developing countries alike. (Chan& Karim,2012:9)

Dimensions of public spending practices

The researcher (Savić & Sanchez, 2018:43) mentioned the dimensions of public spending practices and the dimensions of public spending practices represented in administrative practices, financial practices, economic practices and functional practices have been adopted, namely:

The first dimension: - Administrative practices

The concept of management practices is a broad concept and includes several areas, but it can be defined as follows, which is a strategic and transparent integration and achieving the social environment of the institution and economic goals in the system Coordination of key business processes between organizations to improve the long-term economic performance of the individual company and its supply chains and where a distinction must be made between conceptual approaches and management practices, which in turn include basic organizational tactics such as internal environmental management, green procurement, supplier selection, and investment recovery. (Cousins et al., 2019:6) and that the quality of management practices is more important than the socio-economic environment in influencing the efficiency of public spending (Chan & Karim, 2012:10) When examining the external and internal pressures that drive companies to improve their performance, the factors that promote strong environmental management practices within the company, especially with factory-level operations, are limited. How company characteristics and organizational structure as well as industry influences mitigate these pressures Besides providing a framework for how organizational pressures affect management practices Various measures are reached to identify institutional pressures and characteristics of the main factory level, parent company and environmental management practices The Corporate Sociology Framework emphasizes the importance of organizational, normative and cognitive factors that affect companies. (Delmas & Toffel,2004:210) and Defining Management Practices

The project used by most private organizations in general and the activity sector, which is also analyzed the impact of the characteristics of practitioners in the selection of project management practices and their use in groups, as the most used project management practices are starting meetings, activity lists, progress meetings, Gantt charts and basic plans, and in turn, differences are reached between the sectors of activity and the characteristics of practitioners as the most used project management practices are used as toolkits. (Tereso et al.,2019:6) pointed out that different sectors need knowledge management practices, especially self-financing engineering, and when knowledge management is practiced automatically, it is supported on a performance basis, and when these areas see organizational support, commitment to their function is

at a high level. Confirms that knowledge management factors have a significant impact on knowledge management practices, so the factors and driving the empowerment transformation, organizational culture and information technology can lead to better knowledge management practices and contribute to the success of the organization and achieve a win-win situation. Organizations can therefore enhance knowledge management factors to improve knowledge management practices.

The second dimension: - economic practices

As it is generally known that the word "economy" comes from two syllables in Greek, namely oikos and nomos which means "family arrangement or management and the economy may develop in line with the development of human culture, the more advanced the human culture is the more advanced economy because economics is the science of how to solve problems in human life On the other hand, cultural development is also sometimes affected by the belief system of society, such as religion, because religion A great impact on human beings in living their lives, because all aspects of human life are organized and oriented towards a goal that must be achieved in life and as in Islam as a religion revealed by God that has become a mercy to the faithful, it provides guidance to humans on how to live the right life in order to have a decent life and one of the most important aspects of human life that cannot be ignored is the economic aspect. The aspect that since the beginning of human life has been practiced in everyday life in different ways and according to the culture of people's life in certain environments to reduce poverty. (Miswardi et al.,2021:27) The spending practices More transparent public spending practices are required of the government where the efficiency of public spending plays a key role in the economic success and stability of the country (Chan&Karim,2012:8) where economic practices are intertwined with social actors (individual and collective) who are always present in places, but their physical lands are complex and not always important in shaping economic success. Global interconnectedness means that companies exist in multiple spaces, many of which cannot be usefully visualized from a regional perspective – for example, "social" or "virtual" spaces. Theorists need to be able to distinguish between the forms of these different important spatials, and in this sense, the Earth itself is only one of several dimensions of space – arguably it may become less important in an era of greater global interdependence, the concept of territorial inclusion inevitably maintains an epistemological connection that much of the relational network literature seeks to uncover. (Jones,2008:15-16) In this way, assertiveness allows actors to ethically establish distinct economic practices while maintaining their commitment to one overarching principle (Altomonte, 2020:77). Economic practices in institutions that attempt to develop urban policies for alternative economic practices can be turned into something different from others that are supposed to be mainstream, traditional, or dominant.

The third dimension: - Financial practices

Financial practices are particularly relevant to external financing decisions, based on macroeconomic factors as the impact of succession planning in combating employee turnover. They explained the fact that the process of developing a leader is related to employee performance and retention. The focus of their studies was on banking professionals. They further stated that planning for success enhances job security for employees while creating more opportunities for them. The study uses the survey approach in retail banking through the proposed model and structural relationship. According to the practical implications, their work helps the management of the banking sector to develop proactive and strategic planning related to the job security of the employee. Some other studies where the financial budget is considered as financial practices in commercial companies, while financial security and physical assets are another indicator of the dimensions of financial practices (Hussaini,2019:715) Financial practices in Islam are based on Islamic finance and on fidelity to Islamic law by prohibiting the payment or collection of interest, as it gives a picture of how the Islamic finance industry operates in the current era of the twenty-first century, as various Islamic financial practices and products to explore people's perceptions regarding Islamic finance practices, development opportunities, the possibilities of Islamic finance and its impact on consumer satisfaction with economic development (Ullah et al., 2020:29) that at the heart of good governance lies effective public financial management, which is linked to multi-stakeholder participation, political accountability and effective checks and balances It also links three pillars of effective and successful governance to increase value for money and improve public service delivery, and create an enabling environment for private sector-led growth. Public procurement, which is linked to all three pillars, A key element for governance reforms A good procurement system characterized by transparency, accountability and stakeholder participation can be a practical tool for implementing effective governance reforms. Public procurement is a complex function that depicts a series of practices in government procedures that interact with public policy. Public procurement can be described as a supply chain system in order to obtain all the goods and services necessary by the state and its organs when working in pursuit or public interest. Important in the public sector arena, therefore it represents the procedural condition for the provision of public services.

Fourth Dimension: Functional Practices

Employee behavior plays an important role in customer satisfaction and there is a dearth of research that has shed light on the personal and functional aspects of employee behavior and its impact on customer satisfaction as it provides a deeper insight into the impact of restaurant staff service behavior on customer satisfaction and that both functional and personal aspects of service behavior can explain customer satisfaction, with a greater contribution of personal aspects over functional aspects Some effects have been proposed including a recommendation for food service managers to adopt

enhancement programs that operate to improve the functional and personal aspects of their employees. More recommendations have been suggested to marketers to give greater attention to the personal aspects of food services in their marketing activities. (Alhelalat et al.,2017:46) and that there is an influence between interpersonal practices on customer satisfaction and also shows that functional practices have no effect on customer satisfaction (Tejasukmana,2019) More transparent and efficient public spending practices from the government are needed to ensure a more equitable allocation of resources to humanity and to reduce pressure on these resources. (Brini & Jemmali,2016:2) and that more informal controls and non-standard measures are required in interactive practices such as cross-functional practices Internal procurement and supply management practices can be divided into the following four subcategories: vertically aligned purchasing and supply management practices i.e. strategic alignment, cross-functional practices such as collaboration with R&D, practices within the Procurement and Supply Management Practices such as preparing for negotiations, processing orders and enabling procurement and supply management practices such as Tanmia Employee skills.

Crisis Strategy

It has become difficult to ignore the crises that he witnessed in various aspects of life, especially in light of the outbreak of the Corona pandemic (COVID-19), as the impact of the pandemic on social, educational and professional life has a significant impact on the hearts of individuals, which has increased this crisis great challenges for individuals, institutions and decision-makers, so it was necessary to adopt effective strategies to confront this crisis as well as to avoid serious and unexpected threats that may affect the ability of institutions to achieve their goals. When looking at the history of crises through the ages in the lives of nations and peoples, you find that civilizations have historically faced many crises, and where history is full of many crises experienced by civilizations and peoples, crisis management depends mainly on the ingenuity of decision-makers, leaders and actors during these crises. (Alharafsheh et al.,2021:2) According to researchers Pearson and Claire, uncertainty and urgency are two main factors defining a crisis, and these two primary factors affect the ability of leaders to evaluate and decide on information during a crisis as the crisis consists of two main headings: uncertainty and time pressure. A brief history of strategies to confront crises

The traditional crisis management strategies used by the government have focused on a top-down structure, in a command and control structure and this command and control structure has adopted the military and that the command and control structure is the best option to deal with this chaos. This command and control structure is simple, assumes that citizens are passive, and is the best way to control antisocial behavior such as looting (Van Buuren et al.,2016:16). Companies have increasingly faced product damage crises leading to product recalls which often have a negative impact on company value (Liu et al.,2017:1) as crisis response strategies for managers of organizations are

based on the level of responsibility attributed to the organization for the crisis and managers may assess responsibility for crises Further by understanding key features of a crisis such as crisis threat, crisis history, and past reputation.

The concept of crisis strategy

Crisis response strategies are defined as the methods and procedures that are applied to reduce the emergencies associated with the crisis, and the mechanism for dealing with them when they occur in order to reduce their negative and destructive effects (Bryan et al., 2017:64). They (Alharafsheh et al.,2021:4) defined crisis confrontation as: "a turning point in a sudden situation that leads to unstable situations and undesirable outcomes that threaten the interests and infrastructure of the organization, and all this happens in a short time that requires the need to make a unified and appropriate decision to face it." A crisis is characterized as a set of interrelated and intertwined events, the multiplicity of their causes, factors and elements associated with them.

Crisis is directly related to the decision-making process, where crisis management can be defined as the actions taken by managers in difficult times due to defective production, lack of raw materials, lack of quality and marketing, and more clarification of the meaning can be clarified, which is crisis management is the ability to make systematic decisions and form the necessary teams to implement these decisions and make new decisions in order to finish the procedures as soon as possible. (vardarlier& zafer,2020:37)

Dimensions of the strategy to confront crises

The researcher (ESconsulting, 2020) mentioned the dimensions of strategies to confront crises, and the dimensions of strategies to confront crises have been adopted represented by the strategy of work teams, containment strategy, fatigue strategy and fragmentation strategy, which are:

The first dimension: - Team Strategy

The strategy - the organization's approach to achieving its goals - must include teamwork and players with team spirit as integral core elements. The teamwork strategy says that the enterprise believes that effective teams are important factors in our ability to develop new products, compete in the global market, serve customers with high quality, and ultimately, enhance sales and profitability. In addition to formulating a team-based strategy, there is an adoption of this strategy by everyone in the organization, but more importantly, by the senior management team. The senior leadership team, in turn, holds their managers accountable for executing the strategy. Accountability leads to appropriate and necessary behaviors displayed by everyone in the organization. (Parker,2011:146) That individuals need each other to achieve and achieve what they cannot do without each other. Many people today have forgotten the importance of teamwork in their personal lives in general and in the work environment in particular, although all religious principles emphasized the importance of teamwork to achieve the

best results and preserve the right of every human being equally through the division of tasks and duties. The absence of teamwork strategy and concept in the workplace has led to low levels of productivity, efficiency and creativity in various fields, which in turn helps the impact of teamwork, leadership, trust, performance evaluation and rewards on job performance (Sanyal & Hisam, 2018: 16) and that the fourth dimension of the human factor of teamwork in turn is considered an essential dimension in the success of the project in terms of time and cost as well as in the project management frameworks where new technical social sensors are introduced (Ning, 2019:83) A four-stage methodological framework to support the strategy of the work teams by structuring the situation, facilitating the process and defining stakeholder perceptions and the stages are: (Abuabara et al.,2018:227)

The second dimension: - the containment strategy

Some other countries have opted for an early containment strategy for a more diverse response allowing residents to move around while maintaining social distancing and avoiding crowding. The pandemic has had a significant if not devastating impact on the economy and government measures to mitigate these problems include unprecedented levels of public support for private businesses. However, governments vary greatly in terms of the support they provide to private businesses and industry and where they have relied on a different strategy to contain the pandemic, it made sense for many observers to attribute this poor performance to strategy choices. (Pierre,2020:2) The strategy of digital containment takes into account the three elements of digital warfare and seeks to weaken its effectiveness by bridging the gap of strategic asymmetry, impeding tactical flexibility and denying the possibility of deniability. As a first step, opportunities that allow information strategists to exploit vulnerabilities asymmetrically in the European digital sphere must be closed and where Be closely scrutinized by relevant regulatory agencies for compliance with European rules of press standards. Work is currently underway to improve the European regulatory environment and to strengthen cooperation between national regulators, including through meetings of the European Regulators Group but these efforts must be accelerated, streamlined and targeted for digital platforms. (Bjola&Pamment,2016:10) Healthcare programs are interfered with by dishonest people who lie to the government and exploit its programs to steal taxpayers' money, so use containment strategy to avoid fraud and theft (Morris, 2009:1351). The design of the strategy, its suitability, the provision of support for the strategy, and the role of the containment strategy in confronting the Corona virus, through the development of an appropriate strategy to confront the virus, through the fact that asymptomatic people do not carry the Corona virus and cannot transmit it, or that local and regional government employees have received the necessary training and equipment to address the epidemic, along with the problems associated with it, where the coordination of a decentralized health care system may explain the poor performance of the containment strategy. (Pierre,2020:1)

The third dimension: - Mobilization strategy

The government's mobilization strategy in the aftermath of the disaster is surprisingly rare as distinctions between government-owned nonprofits and grassroots nonprofits have been neglected as government-owned nonprofits rely on government-provided resources and are viable but have low initiative while grassroots nonprofits are highly motivated but difficult to manage. Through the strategy, a mechanism for dealing with the disaster was determined based on the evolutionary game theory as well as the interactive mechanism and factors in the government's relationship with organizations of various forms in disaster mobilization. Moreover, the optimal strategy is determined taking into account the benefit of cooperation, the incentive for reward, the punishment for non-compliance, the efficiency of the response, the cost of coordination, the value of legitimacy and the role of this strategy in developing a strategy to confront crises and disasters (Du&Qian, 2016:1) The implementation strategy is multi-component and will include a variety of components, tailored to the local context and include local heroes, online and/or in-person educational interventions for healthcare providers and patients, printed educational materials, and hands-on mentorship training from the Central Mobilization Team of the Elders so as to engage in sites and the online community of practice and prior to the implementation of the early mobilization strategy on the target units Relevant stakeholders and opinion leaders will be involved in each organization to ensure that the initiative is supported Include practical objectives This participation is the main stakeholders of each unit. (Liu et al., 2013:3) where mobilization strategy is important in resource mobilization and in turn leads to change within important segments of the organization (Osman, 2010:606). Post-disaster mobilization strategy from a public administration perspective Most studies have used qualitative analysis and lack a framework to simulate the well-established link between government and non-profit organizations in disaster relief activities (Du&Qian,2016:2) where team members will work with each department to identify local barriers and facilitators to implement the early mobilization strategy and design the intervention according to these factors. To ensure mobilization escalation and escalation using this approach, each participating site tailors the intervention to its context to facilitate the implementation and sustainability of early mobilization. (Liu et al.,2013:3)

Fourth dimension: - Fragmentation strategy

The fragmentation strategy has a significant impact on the demographic variables of the country and the population is now beginning to learn anything observable from the changing purchasing behavior pattern and there is also a significant change in the consumer's purchasing pattern and now consumers are aware of the associated products and services and make choices before buying and the fragmentation strategy is working to bring about paradigm shifts for consumers from traditional purchases to modern purchases (Khan & Ahmad, 2020:71) The fragmentation strategy has several characteristics, the most important of which are: (Cakir et al.,2020:12

1. Can be understood as a concept that defines how to achieve the objectives of fragmentation work
2. Differentiation vs. Cost Leadership Strategy Customer Experience
3. A multidimensional construction that focuses on the customer's cognitive, emotional, behavioral, sensory and social responses to the company's offerings during the customer's entire purchasing journey.
4. High orientation: retail coordination with experiential/multisensory shopping, e.g., through the atmosphere (intentional space design to achieve certain effects in shoppers
5. Low trend: "Perception and non-emotional results of shopping

Retail is an industry that "interacts directly with consumers and relies on the ability to provide goods and services that meet their needs and desires." In fact, retail is a business activity carried out for the end consumer to sell a good in the current state where it has been installed or provide a service to the consumer and that retail is "the last step in the supply chain that may stretch from Europe or Asia to your hometown". (Rousselot,2018:15) Furthermore, fragmentation strategy refers to how a retailer plans to focus its resources on achieving its goals as it affects the retailer's business activities and responds to market forces such as competition. Here are the steps involved in developing a fragmentation strategy: (Yadav & Avhad,2020:1)

1. Determine the company's business in terms of orientation towards a specific sector.
2. Set short and long-term goals regarding image and profitability.
3. Identify the target market to guide regulatory effort
4. Determine the general direction that the company should take in the future.
5. Implement the integrated plan that includes all aspects of segmentation such as pricing, location, and channel decisions.
6. Evaluating and reviewing plans according to the nature of the internal and external environment.

Regardless of whether the way the company sells the product to the consumer, through the mail, via the Internet, or on the street, the company has a retail strategy Conditions for nepotism motives, according to him, nepotism motives come from consumer behavior in relation to the retail enterprise. Nepotism motives include "assortment, credit, service, warranty, ease of shopping, enjoyment, usually price." Nowadays new retail formats have appeared, these new formats can have some unique characteristics that distinguish them from the formats that are already on the market. (Rousselot,2018:15)

Methodology

Demographic variables of the institution under study

Table 1 Demographic variables

Variable	boomer	NO	Percentage
Human species	male	103	100.0%
	Female	0	0.0%
	Total	103	100.0%
lifetime	Less than 30	8	7.8%
	30-41	13	12.6%
	40-49	59	57.3%
	50 years and above	23	22.3%
	Total	103	100.0%
Scientific Qualification	institute	69	67.0%
	Higher Diploma	10	9.7%
	Bachelor	24	23.3%
	Master	0	0.0%
	Doctor	0	0.0%
	Total	103	100.0%
Years of Service	Less than 5	7	6.8%
	5-.10	29	28.2%
	11..15	41	39.8%
	16 and above	26	25.2%
	Total	103	100.0%

Source: Prepared by the researcher

Hypotheses

The first main hypothesis: there is a significant correlation between public expenditure practices and the strategy to cope with the crisis

The first sub-hypothesis: There is a significant correlation between administrative practices and the strategy to confront the crisis

The second sub-hypothesis: There is a significant correlation between functional practices and the strategy to confront the crisis

Third sub-hypothesis: There is a significant correlation between economic practices and the strategy to confront the crisis

Fourth sub-hypothesis: There is a significant correlation between financial practices and the strategy to confront the crisis

The second main hypothesis: there is a significant impact relationship of the variable of public expenditure practices in the strategy to confront the crisis

The first sub-hypothesis: there is a significant impact relationship of administrative practices in the strategy to confront the crisis

Second sub-hypothesis: There is a significant impact relationship of functional practices in the strategy to confront the crisis

The third sub-hypothesis: there is a significant impact relationship of economic practices in the strategy to confront the crisis

Fourth sub-hypothesis: There is a significant impact relationship of financial practices in the strategy to confront the crisis

Value of stability coefficients according to the Cronbach alpha equation Table (2)

boomer	Stability value	Number of paragraphs	Icon
Management Practices	0.765	6	**X1**
Functional practices	0.744	6	**X2**
Economic practices	0.690	6	**X3**
Financial Practices	0.787	6	**X4**
Overhead practices	0.903	24	**X**
Team Strategy	0.781	6	**Y1**
Mobilization Strategy	0.742	6	**Y2**
Containment Strategy	0.800	6	**Y3**
Fragmentation Strategy	0.700	6	**Y4**
Crisis Strategy	0.913	24	**Y**
All Themes	0.948	48	

Source: Prepared by the researcher

Assertive factor analysis

Affirmative factor analysis requires that saturations and loads register a value greater than the lower limits of (0.40) (Hair, et al., 2010).

1- Assertive factor analysis of the variable of public expenditure practices

The results of Table (2) refer to the confirmatory factor analysis of the dimensions of the variable of public expenditure practices, which indicates that all paragraphs recorded values greater than the minimum limits of the confirmatory factor analysis, and this indicates that the data on the dimensions of the independent variable are able to measure the dimensions of the group of paragraphs for each dimension, and the adopted model is as in Figure 3

Table 3 Results of Assertive Factor Analysis of the Variable of Public Expenditure Practices

Paragraph			Appreciation
ITMX1	<---	Management Practices	0.750
ITMX2	<---	Management Practices	0.603
ITMX3	<---	Management Practices	0.581
ITMX4	<---	Management Practices	0.724
ITMX5	<---	Management Practices	0.712
ITMX6	<---	Management Practices	0.694
ITMX7	<---	Functional practices	0.526
ITMX8	<---	Functional practices	0.608
ITMX9	<---	Functional practices	0.587
ITMX10	<---	Functional practices	0.702
ITMX11	<---	Functional practices	0.731
ITMX12	<---	Functional practices	0.788
ITMX13	<---	Economic practices	0.706
ITMX14	<---	Economic practices	0.518
ITMX15	<---	Economic practices	0.531
ITMX16	<---	Economic practices	0.685
ITMX17	<---	Economic practices	0.757
ITMX18	<---	Economic practices	0.514
ITMX19	<---	Financial Practices	0.68
ITMX20	<---	Financial Practices	0.608
ITMX21	<---	Financial Practices	0.56
ITMX22	<---	Financial Practices	0.854
ITMX23	<---	Financial Practices	0.749
ITMX24	<---	Financial Practices	0.697

Source: Prepared by the researcher

Figure 1 Analysis results of the independent variable Public Expenditure Practices in the SPSS Program

2-Assertive factor analysis of the crisis strategy variable

The results of Table (2) indicate the confirmatory factor analysis of the dimensions of the crisis strategy variable, which indicates that all paragraphs recorded values greater than the minimum limits of the confirmatory factor analysis, and this indicates that the data on the dimensions of the independent variable are able to measure the dimensions of the group of paragraphs for each dimension, and the adopted model is as in Table 4

Table 4 The results of the confirmatory factor analysis of the crisis strategy variable

Paragraph			Appreciation
ITMY1	<---	Y1A	0.728
ITMY2	<---	Y1A	0.748
ITMY3	<---	Y1A	0.764
ITMY4	<---	Y1A	0.423
ITMY5	<---	Y1A	0.777
ITMY6	<---	Y1A	0.708
ITMY7	<---	Y2A	0.622
ITMY8	<---	Y2A	0.687
ITMY9	<---	Y2A	0.706
ITMY10	<---	Y2A	0.697
ITMY11	<---	Y2A	0.634
ITMY12	<---	Y2A	0.605
ITMY13	<---	Y3A	0.825

ITMY14	<---	Y3A	0.77
ITMY15	<---	Y3A	0.749
ITMY16	<---	Y3A	0.484
ITMY17	<---	Y3A	0.753
ITMY18	<---	Y3A	0.69
ITMY19	<---	Y4A	0.635
ITMY20	<---	Y4A	0.772
ITMY21	<---	Y4A	0.681
ITMY22	<---	Y4A	0.638
ITMY23	<---	Y4A	0.588
ITMY24	<---	Y4A	0.438

Source: Prepared by the research

Figure 2 Analysis results of the variable of the function strategies to cope with crises in the program (SPSS)

First: Diagnosing the answers to the variable of public expenditure practices

Figure 3 Diagnosing the answers to the variable of public expenditure practices

Source: Prepared by the researcher

Second: Diagnosing the answers to the variable of the strategy to confront the crisis

Figure 3 Diagnosing the answers to the variable of the strategy to confront the crisis

Source: Prepared by the researcher

Figure 4 The factor model of the impact of public expenditure practices on the strategy to confront the crisis at the level of factors and paragraphs

Conclusions

Based on the data of the theoretical framework and the results of the field framework of the study, the researcher reached a number of conclusions as follows:

The results indicate that the Directorate has regulatory powers that enable employees to perform work without any red tape.

- The departments work collectively to achieve the goals of reducing expenses.
- The employment policy of the Directorate is appropriate with the actual needs and the allocated budget.
- There is a weakness in the process of contracting with external institutions when there is a shortage in the recruitment process.
- The Directorate is able to allocate equipment and machinery according to the tasks assigned and according to the economic feasibility studied and prepared in advance.
- There is a weakness in the process of investing in the infrastructure necessary to sustain business growth.
- The institution has appropriate cooperation with various institutions and types of support to the directorate.
- The institution is interested in administrative practices and gives them priority and attention as the most influential practices in the work within the directorate.

Recommendations

- Based on the above results and conclusions, the researcher believes that he should make a set of recommendations as follows:
- Work to find a state of balance between employees in different departments and departments.
- Expanding the base of powers that enable the Directorate to resort to the process of contracting with external institutions when there is a shortage in the recruitment process.
- Work to support investment in the necessary and basic infrastructure for work, especially transportation systems.
- The need to organize expenditures in a scientific and thoughtful manner and in proportion to the size of the allocated budget.
- Expanding the base of cooperation with various institutions according to a cooperation strategy that ensures the timely provision of services.
- Provide adequate and appropriate financial support according to the financial needs of the Directorate.
- The need to contract with specialized institutions to supply the necessary machines and equipment to enable the studied institution to face emergency challenges.

- Providing financial resources to raise the efficiency of the use of those resources to ensure an increase in the productivity of public expenditure.
- Increasing community awareness of the importance of cooperation with the studied institution to ensure community peace and enable working individuals to perform the work entrusted to them
- Emphasizing the importance and role of management in overcoming difficulties in front of employees and benefiting from their acquired experiences

Bibiliographie

1. *Aladejare, S. A. (2019). Testing the robustness of public spending determinants on public spending decisions in Nigeria. International Economic Journal, 33(1), 65-87.*
2. *Alexopoulou, K. (2015). Metropolitan vision under question: Colonial policies and fiscal practices in Portuguese Africa (1890s-1970s). Wageningen University.*
3. *Al-Jubouri, A. A. N. (2015). Employ the contracts of advanced financial options to build hedge portfolio-An Empirical Study in the Iraqi banking sector. Journal Of Babylon Center for Humanities Studies, 5(2).*
4. *Al-Jubouri, A. A. N. (2022). Administrative governance and its role in reducing financial and administrative corruption. Studies, 6(02), 625-646.*
5. *Al-Jubouri, A. A. N. The impact of banking marketing on Iraqi consumer behavior (a sample of Iraqi commercial bank employees).*
6. *Al-Jubouri, A. A., & Collage, B. I. Ethical marketing and its role in achieving cyber security for Zain Iraq Telecom employees through self-disclosure.*
7. *Al-Jubouri, A. A., & Collage, B. I. Ethical marketing and its role in achieving cyber security for Zain Iraq Telecom employees through self-disclosure.*
8. *Awad Warrad, Taleb & aljaloudi, jameel & Altarawneh, Yaseen. (2020). Determinants of Public Spending in Jordan.*
9. *Bailey, S. J. (1995). Public sector economics: theory, policy and practice. Macmillan International Higher Education.*
10. *Bartes, R. (2017). Definition of public expenditure. INTERACTION OF LAW AND ECONOMICS 2017, 27.*
11. *Brini, R., & Jemmali, H. (2016). Public spending efficiency, governance, political and economic policies: Is there a substantial causal relation? Evidence from selected MENA countries. International Journal of Economics and Financial Management, 1(1), 24-34.*
12. *Çelik, Kemal. (2018). Pro-Poor Public Expenditure Policy in Turkey.*
13. *ÇETİN, A. C. (2020). Coronavirus (Covidien-19) General Economic Activity and Equity in Turkey Outbreak Effects of Stock Index. Mehmet Akif Ersoy University Journal of Applied Sciences, 4 (2), 341-362.*
14. *Chan, S. G., & Karim, M. A. Z. (2012). Public spending efficiency and political and economic factors: Evidence from selected East Asian countries. Economic Annals, 57(193), 7-23.*
15. *Griffin, C. C., De Ferranti, D., Tolmie, C., Jacinto, J., Ramshaw, G., & Bun, C. (2010). Lives in the balance: Improving accountability for public spending in developing countries. Brookings Institution Press.*
16. *Hamerníková, B. (2017). Veřejné finance. Vybrané problémy. VEREJNÁ SPRÁVA A SPOLOČNOSŤ, 124.*

17. *Hamza, A. M. R., Talib, S. K., & Nehme, M. M. (2020). THE ROLE OF PUBLIC EXPENDITURE IN PROMOTING HUMAN DEVELOPMENT INDICATORS IN IRAQ CASE STUDY IN IRAQI SANITARY SECTOR. PalArch's Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology, 17(6), 12647-12658.*
18. *Kanano, A. G. (2006). Determinants of public expenditure growth in Kenya (Doctoral dissertation).*
19. *Kisaka, A. N. (2012). The effects of property taxes and local public spending on property value (Doctoral dissertation).*
20. *Machicado, C. G., Estrada, P., & Flores, X. (2010). Public expenditure policy in Bolivia: Growth and welfare (No. 04/2010). Development Research Working Paper Series.*
21. *Matebese-Notshulwana, K. (2021). Weak Procurement Practices and the Challenges of Service Delivery in South Africa. Public Procurement, Corruption and the Crisis of Governance in Africa, 93.*
22. *Mazibuko, G. P., & Fourie, D. J. (2017). Manifestation of unethical procurement practices in the South African public sector.*
23. *Pařízková, I., & Tomášková, E. (2017). Interaction of Law and Economics 2017. INTERACTION OF LAW AND ECONOMICS 2017, 224.*
24. *Peková, J. (2011). Veřejné finance: teorie a praxe v ČR. Wolters Kluwer Česká republika.*
25. *Premchand, A. (1993). Public expenditure management. International Monetary Fund.*
26. *Schuknecht, L. (2020). Public Spending and the Role of the State: History, Performance, Risk and Remedies. Cambridge University Press.*
27. *SCRIMGEOUR, F. G., & Vijay, K. (2020), Sustainable Economic Growth in New Zealand.*
28. *Sila, B. M. (2016). Challenges To Effective Implementation Of The Budget In The Public Sector: A Case Study Of Cemastea (Doctoral dissertation, University of Nairobi).*
29. *Swaleheen, M., Ben Ali, M. S., & Temimi, A. (2019). Corruption and public spending on education and health. Applied Economics Letters, 26(4), 321-325.*
30. *Taruno, H. T. (2019). Public Spending and Poverty Reduction in Indonesia: The Effects of Economic Growth and Public Spending on Poverty Reduction in Indonesia 2009-2018. The Indonesian Journal of Planning and Development, 4(2), 49-56.*

Les conflits d'intérêt et les problèmes de coordination des soins à l'hôpital public

تضارب المصالح وصعوبات تنسيق العلاج بالمستشفى العمومي

Ilham Dahhani, (Doctorante), Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc

Fatimazohra, (Professeur Habiletée), Université Mohamed 5, Rabat, Maroc

Hindou Baddih, (Professeur d'Enseignement Supérieur), Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc

Résumé :

Nous sommes en présence d'une nouvelle ère attestant d'une transition radicale du système des soins, la recherche de la qualité et de la continuité de prise en charge est devenue une exigence majeure, les conflits d'intérêts entre différents acteurs de l'hôpital ne sont plus tolérés, et la coordination du parcours des soins est devenue l'extrême objectif des managers et professionnels de santé à part égale, plusieurs recherches avaient pour objet de comprendre et analyser ce concept. Notre contribution dans cet article s'articule autour des apports théoriques (théorie de l'agence, économie des conventions et théorie évolutionniste) à la compréhension du concept de la coordination des soins, afin de déduire leur liaison avec les conflits d'intérêt, ainsi étudier leur éventuelle application au sein des hôpitaux à travers l'analyse de leur complémentarité ou de leur divergence.

Mots clés : coordination, conflits d'intérêt, coopération, théorie de l'agence, Economie des conventions, théorie évolutionniste

الملخص:

نحن نعاصر مرحلة تغيير جذري للنظام الصحي، حافزها الأساسي هو الرفع من جودة واستمرارية رعاية المريض طيلة مسار علاجه، تضارب المصالح بين العاملين بالمستشفى أصبح غير مسموح به، بحيث تزايد الطلب من حيث تنسيق الخدمات العلاجية وأصبح هدفا رئيسيا لمسيري و مهنيي الصحة، لقد قامت العديد من الأبحاث بشرح و تحليل مفهوم تنسيق العلاجات، لكن الإضافة التي نود أن نوثقها من خلال هذا المقال، تكمن في تبيان المساهمات النظرية (نظرية الوكالة، اقتصاد الاتفاقيات و نظرية التطور) في فهم التنسيق العلاجي وربطه بمفهوم تضارب المصالح، ثم استنتاج التوجه النظري الأنسب تطبيقه بالمستشفى العمومي من خلال دراسة أوجه التكامل والتعارض لهاته النظريات.

الكلمات المفتاحية: تضارب المصالح، تنسيق العلاجات، نظرية الوكالة، اقتصاد الاتفاقيات ونظرية التطور.

Introduction :

La possibilité de maîtriser les dépenses en santé est tout à fait complexe dans la mesure où elle implique des interactions entre des variables médicales et économiques, et entre des considérations éthiques, sociales et financières (Mougeot, 1994).

A l'hôpital d'aujourd'hui, la question la plus préoccupante des dirigeants s'articule autour de la coordination du parcours de soins, l'objectif étant d'assurer une prise en charge continue et de qualité pour les patients. Or, dans un milieu caractérisé par l'opposition de deux logiques : professionnelle et managériale, et par plusieurs d'autres conflits émanant du fait de la multiplicité des spécialités et de la divergence des intérêts des acteurs, en plus de l'exigibilité de l'utilisation efficiente des ressources, la coordination des soins s'avère un vrai challenge auquel sont confrontés les dirigeants des hôpitaux, notamment dans le secteur public.

Le concept de coordination était considéré, depuis les écrits de Fayol parmi les cinq principales clés du management (Wei Guan, N.Sampieri-Tessier, 2016), la problématique de la coordination dépend en effet de plusieurs facteurs (organisationnels, individuels, collectifs,…). Une mauvaise coordination du parcours des soins pourrait provoquer un tas de conflits entre plusieurs catégories du personnel de l'hôpital et pareil dans le sens inverse.

En effet, la structure organisationnelle caractérisée par une bureaucratie professionnelle cloisonnée, constitue un terrain propice au développement des conflits. Les professionnels y bénéficient d'une grande autonomie, ce qui justifie en partie leur détention du pouvoir et leur désir d'accaparer le contrôle, tandis que le reste des acteurs sont majoritairement des administrateurs du support logistique qui sont au service des professionnels, ils ont un profil de gestionnaire et ont à leur charge la gestion optimale des ressources de l'hôpital.

Pour aboutir à une meilleure coordination des soins, il est impératif de régler les conflits d'intérêts au sein de l'hôpital. Plusieurs approches théoriques ont traité ces deux notions, mais elles n'ont pas clarifié la nature de leur relation.

Dans cet article, nous tenons à définir les deux concepts de coordination et de conflit d'intérêt, en les mettant dans leur contexte hospitalier, nous discuterons ensuite les sources et origines des conflits à l'hôpital, ainsi que ces répercussions sur la coordination des soins, puis nous analyserons les apports et limites des théories (de l'agence, des conventions et évolutionniste) en matière de la coordination des soins. Nous cherchons à savoir si ces théories sont divergentes ou complémentaires dans le traitement de la problématique de la coordination en mettant en exergue les axes à mobiliser pour réduire l'effet négatif des conflits d'intérêts sur la coordination du parcours des soins.

Définitions et concepts

Conflits d'intérêt

Le mot conflit vient du latin conflictus qui désigne choc, affrontement ou heurt (C. carré, 2003). Le terme de conflit est synonyme aussi de combat et de lutte, il suppose la rencontre d'éléments qui s'opposent (Picard et Marc, 2012), ces éléments peuvent être des sentiments ou intérêts contraires qui s'affrontent (Bréard et Pastor, 2000). C'est une relation entre plusieurs individus qui se comportent sans aucune considération pour les intérêts des autres (Alexandre-Bailly F et al, 2013). En effet, si cette opposition d'intérêts n'est pas traitée, le champ est libre pour se transformer en conflits larvés, et c'est ce qui bouleverse l'ambiance de travail, et absorbe trop d'énergies chez les responsables et leurs subordonnés (Bréard et Pastor, 2000).

Dans un établissement de soins, les conflits entre acteurs hospitaliers prennent plusieurs formes, nous en citons les plus répandus : (conflit d'intérêts, conflit de pouvoir, conflit de rôles). Un conflit d'intérêts est une situation dans laquelle une personne se trouve lorsqu'elle est chargée d'une fonction d'intérêt d'ordre général ou social, qui entre en concurrence avec des intérêts professionnels ou personnels, de tels intérêts pourraient influencer sur la qualité de sa prestation (Garzon, C. 2012).

Les conflits de pouvoir entre deux personnes découlent en partie des conflits d'intérêts, chacune veut dominer l'autre par l'usage de la hiérarchie ou l'inégalité des statuts pour la rediriger dans le sens de ses intérêts. Tandis que le conflit des rôles est situé dans la nature des missions de chacun comme le conflit existant entre les soignants et les gestionnaires, les premiers défendent leur mission à vocation sociale alors que les autres s'intéressent à la performance économique de l'hôpital. Les soignants réagissent selon une logique sociale, c'est à dire dans le sens de priorisation de l'offre des soins en respectant le critère d'humanité quel que soit le statut économique du patient, alors qu'en prenant en compte les contraintes budgétaires et la rareté des ressources de l'hôpital, les gestionnaires sont amenés à maîtriser les coûts et exigent le respect des procédures administratives (Dahhani et al, 2021). Chacune des parties veut perfectionner son rôle, toutefois, elles se trouvent dépendantes l'une de l'autre, ce qui présente l'objet de conflits quotidiens.

La coordination

Pour ce qui est de la coordination, elle est définie comme étant la recherche d'une cohérence d'acteurs et de dispositifs (J. Sbai, 2016), elle consiste à synchroniser de façon efficiente et harmonique le travail de plusieurs acteurs, elle est aussi définie par (Minzberg, 1983) comme étant le ciment qui maintient les composantes de l'organisation. Enfin, nous retenons la définition de (Bartoli et Gozlan, 2014), selon eux, la coordination représente un processus organisationnel, social et matériel de pilotage des interactions d'activités variées dans le but d'atteindre un résultat qu'un ensemble d'acteurs ou de dispositifs agissant séparément ne pourrait pas obtenir. En

résumé la coordination est tout simplement la réunion de plusieurs éléments divergents pour atteindre un même objectif.

Dans le domaine de la santé et selon l'analyse faite par (J. Sbai, 2016) qui s'est inspirée de la définition de (Bejean et Gadreau, 1997) de la coordination associée à la notion de coopération, on peut dire que la coopération est un ensemble d'organisations ou d'individus engagés réciproquement dans des transactions récurrentes régulées selon un mode de coordination ni strictement marchand ni strictement hiérarchique, cette définition prend en compte toutes les composantes d'un système de santé au niveau d'une nation. La coordination dans un cadre plus restreint est centrée sur le patient, elle signifie la mise en place de tous les mécanismes possibles pour l'amélioration de sa prise en charge, selon les résultats d'une étude sur l'alignement stratégique des systèmes d'information hospitaliers (Dahhani et al, 2021), la coordination est vue comme le maître mot reliant des individus au sein d'une organisation, c'est ce qui explique la nouvelle tendance vers la digitalisation du système des soins, notamment dans les grandes structures hospitalières marocaines. L'idée ici est de réaliser une cohérence à haut niveau au sein d'une même structure car c'est l'élément clé pour l'atteinte des objectifs que ce soit de qualité ou d'ordre socio-économique.

Afin de pouvoir comprendre les conflits d'intérêts spécifiques à l'hôpital, il faut soulever leurs sources et origines pour déduire leur impact sur la coordination des soins.

Les sources de conflits dans une bureaucratie professionnelle

Il convient de noter que certains conflits dépendent des configurations organisationnelles (R. Bréard, P. Pastor, 2000). La bureaucratie professionnelle telle que l'hôpital (Minzberg, 1983) n'échappe pas à cette règle, c'est une plate forme où sont rencontrées une multitude de spécialistes hautement qualifiés. Son centre opérationnel est constitué en majorité des médecins, qui sont des professionnels dotés d'une grande autonomie dans le choix de leurs techniques de travail, et n'ont de compte à rendre qu'au groupement ou ordre qui organise leur exercice sous forme d'une déontologie professionnelle (R. Bréard, P. Pastor, 2000). Car selon (Minzberg, 1983), ils se sentent plus attachés à ces groupements qu'aux organisations où ils exercent leurs fonctions. La nature de la structure organisationnelle cloisonnée de l'hôpital favorise de ce fait ce sentiment de non appartenance. En effet la bureaucratie professionnelle est divisée en deux hiérarchies, l'une qui concerne les professionnels, elle est qualifiée de démocratique selon laquelle la communication se fait dans un sens ascendant, et l'autre pour les fonctions de support logistique, celle-ci est qualifiée de mécaniste, où la communication passe dans un sens descendant (T. Nobre, 1999).

Il convient de préciser que les centres hospitaliers ont pour mission d'offrir des soins, d'assurer l'enseignement et de contribuer aux recherches scientifiques, ceci expose les professionnels aux politiques pressantes de marketing exercées par les entreprises d'industrie pharmaceutique dans le but d'influencer les prescripteurs en leur

faveur, ce qui aurait sans doute un risque sur la qualité des soins (J. Moschetti, 2019). Cette situation reflète clairement un conflit réel dont souffrent les professionnels bien qu'une des deux parties soit extérieure de l'hôpital, son impact est très fort sur la qualité des soins et l'image de l'hôpital.

La détention du pouvoir par les professionnels de santé et l'autonomie dont ils jouissent ne leur permet pas de s'échapper de la dépendance vis-à-vis des hôpitaux, en effet, ils sont toujours en besoin de moyens logistiques, que seules les gestionnaires de ces hôpitaux peuvent leur procurer (R. Bréard, P. Pastor, 2000). Cependant, des conflits que ce soit de pouvoir ou de rôles sont susceptibles d'éclater entre ceux qui se chargent de soigner, et ceux qui gèrent les ressources dont les premiers ont besoin pour travailler (J-P. Dumond, 2003), ces derniers disposent des connaissances techniques approfondies concernant les moyens de logistique utilisés pour les soins, ce qui les laisse appliquer un pouvoir indirect sur les professionnels. Bref, c'est un cercle vicieux, chacun des administrateurs et des professionnels est motivé par le désir de se sentir et se croire au-dessus des autres, et de toutes les autres dépendances (J-P. Dumond, 2003). Ce sentiment est nourri chez les professionnels par le mouvement de réformes inspirées du nouveau management public, ces réformes qui ; au lieu d'affaiblir la bureaucratie peuvent parfois la renforcer (Kim et Han, 2015), c'est ce qui peut expliquer que ce sont les bureaucrates qui veillent à la mise en place de ces réformes, et rendent encore plus difficile le changement des réflexions. La responsabilisation des professionnels de santé, ainsi que de nouvelles exigences économiques auxquelles ils sont demandés de répondre, en plus des objectifs ordinaires de qualité et de rendement, les soumettent à une pression énorme, face à quoi, des résistances se manifestent en continu. La perte de perdre le pouvoir peut expliquer ce comportement conflictuel, ce qui expose toute réforme visant l'atténuation de la bureaucratie professionnelle à l'échec et justifie en partie le déficit des hôpitaux, bien que les dirigeants affichent en gras leur stratégie d'engagement pour améliorer la performance de leurs établissements.

Dans le même sens, (R. Bréard, P. Pastor, 2000) constatent que le changement organisationnel peut aussi constituer un catalyseur de conflits. Les ajustements suscités par le changement des normes de fonctionnement, le réaménagement des locaux ou la constitution de nouveaux réseaux (exp : les pôles), demandent trop d'énergies, et bien qu'ils soient calculés et planifiées, se heurtent aux intérêts divergents des acteurs.

Une autre source de conflits réside dans l'incompréhension entre ceux qui tiennent des rôles de soins, et ceux qui gèrent le souci de l'efficience. Cette efficience qui s'avère difficile à gérer avec les exigences d'une rationalité en valeur : faut-il mesurer son effort devant un enfant qui souffre ? (Dumond, 2003).

Tous ces éléments réunis contribuent à la création de climats de tensions qui se développent en conflits entre les professionnels et les administratifs d'un côté, et entre

les professionnels et les managers d'un autre côté, et il y a même des situations de conflits des professionnels entre eux.

Les répercussions des conflits sur la sécurité des soins

L'anxiété, le stress, l'insécurité, l'épuisement professionnel voir le Burn Out sont tous des conséquences néfastes des conflits. Dans le domaine de la santé, la situation peut se développer jusqu'à avoir un milieu très pauvre en informations, c'est ce qu'on appelle la distorsion (Bréard et Pastor, 2000), ce qui peut constituer au niveau de la prise en charge du patient des retards dans le diagnostic, des ruptures dans la continuité des soins, des tests inutiles et de la frustration chez les médecins comme chez les patients1, surtout devant une situation urgente ou compliquée.

Reste à préciser que les conflits d'intérêt et de rôle sont pour autant des conflits gérables, mais sur de longues périodes, il faut toute fois, avoir de la patience et s'inspirer des meilleures méthodes de gestion des équipes en s'adaptant avec ces conflits tout en introduisant des mécanismes permettant de les absorber. On peut déduire que le risque le plus alarmant, et celui qui menace le plus le climat de travail à l'hôpital, est tout simplement de voir ces conflits se transformer en conflits de personnes. La solution reste entre les mains des dirigeants des hôpitaux de trouver les meilleures manières pour gérer ces conflits.

En management, il existe trois courants autour desquels s'articule la notion de conflit : la vision traditionnelle, qui stipule que le conflit est nuisible tant à l'organisation qu'à l'individu, et doit être évité ; la vision des relations humaines, qui défend l'idée selon laquelle il faut s'adapter au conflit évident, cette vision invite les managers à profiter de l'environnement compétitif crée pour améliorer la performance de leurs organisations ; et finalement, la vision des interactionnistes, qui ne voit rien à l'existence de quelques conflits avec pour condition qu'ils soient maîtrisés, ils disent que cette situation est saine pour l'organisation (Khaiyat,2016).

Cette contradiction que présentent ces différentes visions laisse apparaître deux types de conflits (Komi, 2019) : le premier est compétitif, il est de nature destructif car il se fonde sur des objectifs opposés et génère la méfiance, les principales attitudes acquises par ce type de conflit sont l'évitement et la politique gagnant-perdant. Le deuxième est constructif avec des objectifs convergents, il génère la confiance et développe des stratégies gagnant-gagnant permettant l'avancement de tout le monde.

En revanche, tous les conflits ne sont pas bénéfiques à l'organisation, et encore plus à l'hôpital, mail il faut souligner qu'un conflit structurel ne se résout pas en quelques jours ou quelques mois, il s'agit de tout un processus à suivre. Il faut tout d'abord instaurer un cadre d'action dans lequel des idées sont fixées. Le caractère professionnel

1 Cpma-acpm.ca. « Résoudre les conflits entre les professionnels de la santé ». Obligations et responsabilités : les attentes vis-à-vis des médecins, Publié en Août 2021

est conservé, ainsi que la rigueur concernant la définition des rôles et responsabilités, les ajouts et les ajustements des tâches doivent se faire dans le domaine de compétence des individus. Toutes ces inflexions doivent en effet, être visibles et transparentes pour tous les acteurs (Bréard et Pastor, 2000).

Une nouvelle vision à laquelle rediriger les acteurs est une des solutions les plus pertinentes dans le sens où l'attention vers une action ou une situation génératrice de conflit serait dispatchée. Les managers doivent rechercher des contacts malgré le désordre et nouer des nouveaux rapports en constituant des nouveaux réseaux contribuant au recueil d'éléments innovants permettant d'avancer et d'infléchir la situation (Bréard et Pastor, 2000).

Ces démarches sont destinées à gérer les conflits mais pas à les prévenir pour les éviter. La politique de gestion des conflits doit aussi englober la façon de gérer la communication entre les parties opposantes, vue son importance dans la réalisation de la coordination du parcours des soins. La coordination qui reste un objectif difficile à atteindre au sein de l'hôpital.

La coordination du parcours des soins est-il un défi ?

A l'hôpital, nous assistons de plus en plus à des tentatives de reconfiguration, mettant en place essentiellement des structures de soins coordonnées. La coordination est devenue de ce fait le maître mot qui définit les relations caractérisant la nouvelle organisation hospitalière (J. Sebai, 2016). Depuis les écrits des théoriciens de l'organisation (Fayol, 1916 ; Coas, 1937 ; Minzberg, 1983), plusieurs auteurs se sont intéressés à la question de coordination, le domaine de santé n'est pas en reste de ce sujet, il représente l'un des secteurs les plus préoccupants de la coordination, étant donné la complexité de la prise en charge du patient, dûe en gros à la difficulté de mise en place des dispositifs coordonnés, et prenant en compte les besoins particuliers des services médicaux et/ou sociaux (Leutz, 1999). Dans la même perspective, la recherche de la coordination se réfère selon l'approche de la théorie de l'agence à un processus d'allocation de ressources, et des tâches résultant de l'apprentissage individuel et collectif, l'interaction entre acteurs de l'hôpital ayant un actif de connaissances, et des compétences différentes, peuvent expliquer la création des routines à l'aide des tâches répétitives, contribuant de ce fait à la complémentarité de compétences et devenant donc une source d'efficacité (Sebai, 2016).

Dans un autre sens, (Carlile, 2004), propose trois types de connaissances : syntaxique, sémantique et pragmatique, auxquels on associe les trois méthodes de coordination suivantes : transférer, traduire et transformer les connaissances (transfering, translating and transforming knowledges). Selon l'analyse de la coordination effectuée par (Aubert et al, 2021), une frontière de connaissances syntaxique nécessite la création d'un lexique commun, et pour franchir une frontière sémantique, il est obligatoire d'avoir un langage commun mais aussi de significations

partagées, tandis que face à une frontière pragmatique, caractérisée par la divergence des intérêts, il faut en effet, faire appel à tous les autres mécanismes et méthodes de coordination mais aussi transformer les connaissances et savoirs pour créer des intérêts communs. Il convient de préciser que ces connaissances et savoirs individuelles véhiculés à l'hôpital, permettent de développer des compétences collectives qui se transforment en actif et qui facilitent de ce fait la coordination des soins.

Les résultats des travaux d'(Aubert et al, 2021) montrent que les compétences des acteurs censés être coordonnateurs, permettent toutefois, de gérer de manières différentes les connaissances aux frontières que ce soient intra-organisationnelles ou inter-organisationnelles, cela est expliqué par leur développement des pratiques dites classiques de communication ou de transfert d'informations (compte rendus, synthèse), et de traduction (organisation de réunion de synthèse) visant la création d'un cadre commun de référence ou d'interprétation d'une situation.

La théorie des coûts de transaction a également fait l'objet de plusieurs travaux concernant la coordination, dans le but de réaliser une estimation des coûts/avantages selon les deux modes de coordination : hiérarchie (quand les activités sont intégrées) ; et marché (quand les activités sont externalisées). Ces deux modes génèrent un coût différent de l'information pour les organisations, en raison de quoi, elles choisissent la forme idéale de coordination (marché ou hiérarchie) (Bartoli et Gozlan 2014).

La question de coordination est traitée également par d'autres approches théoriques, nous retenons les trois théories suivantes : (théorie de l'agence, économie des conventions et théorie évolutionniste)

La coordination des soins et les apports théoriques

Depuis le milieu des années 80, la recherche des modes de coordination dans le domaine de la santé a enregistré un changement de vision, les économistes tels que M. Mougeot et L. Rochaix, ont tenté de trouver des alternatives à l'approche néoclassique se basant sur les mécanismes du marché, pour appuyer le modèle producteur-consommateur en médecine ambulatoire et le modèle hôpital-entreprise pour le secteur hospitalier (S. Bejean & M. Gadreau, 1997).

La théorie de l'agence et la coordination des soins :

D'après le postulat de (Rochaix, 1997) qui soulève que le problème de l'information imparfaite dans le domaine des soins, est l'élément déclencheur des recherches en économie de la santé, il explique que la théorie de l'agence caractérisée par l'asymétrie d'informations et la divergence d'intérêts, repose sur les deux principes que sont la rationalité substantielle et l'allocation des ressources pour susciter la coordination entre principal (dépourvu d'information) et agent (celui qui détient l'information). L'approche néoclassique stipule que le mode de coordination basé sur le marché est un mode qui favorise la maximisation des intérêts individuels après avoir allouer les

ressources nécessaires. Les difficultés de coordination vécues par les professionnels de santé sont en réalité dues à de mauvaises organisations des échanges. Dans le même sens, on peut situer la théorie de l'agence, en associant les problèmes de coordination à ceux d'une économie d'allocation de ressources, en dépassant de ce fait la recherche par prix optimal. En effet l'accent est mis sur l'existence de coûts liés à l'échange dans un monde marqué par la répartition inégale de l'information.

Les capacités cognitives des agents économiques sont restreintes ce qui laisse prédire que leur rationalité est limitée, sauf que leurs décisions sont toujours orientées vers leur intérêt personnel (Béjean, 1997). L'hypothèse de la rationalité substantielle montre que le comportement des individus ne peut qu'être rationnel ou optimisateur, l'intérêt individuel est la seule source de motivation de leurs décisions qui se basent généralement sur des calculs du résultat attendu (Béjean, 1999).

On peut résumer les apports théoriques des approches du système de santé en termes de relations d'agence dans la prise en considération des conflits d'intérêts, des asymétries d'information et du risque lié aux activités économiques. Plusieurs relations entre les acteurs du système de soins peuvent être explicitées en termes de relations d'agence multiples (Rochaix 1997) : relation entre médecin et patient en médecine ambulatoire, entre patient-assuré et assureur ou financeur dans le domaine de l'assurance-maladie, entre médecin ordonnateur des dépenses et la tutelle, entre corps médical et administrateur gestionnaire de l'hôpital, entre cet administrateur et ses autorités de tutelle. La solution optée pour la régulation du système de santé, ne doit pas obéir aux mécanismes des prix ni des contraintes. En effet, les mécanismes d'incitation tels que la réalisation de contrats ou d'accords entre acteurs, garantissent à grande échelle l'orientation des comportements des agents vers l'intérêt du principal, ils n'y adhèrent pas par obligation mais par intérêt, car la mise en œuvre de ces mécanismes incitatifs (concurrence fictive), et la mise en concurrence organisée des agents, permettent de limiter les comportements opportunistes qui sont sources d'inefficacité (Béjean, 1997).

Pour conclure les apports de la théorie de l'agence dans la coordination des soins, et en retenant l'hypothèse de rationalité substantielle et l'optique d'allocation des ressources, nous pouvons déduire que pour trouver l'information dont le principal a besoin, il cherche à coopérer avec l'agent jugé opportuniste, c'est ce qui rend les mécanismes incitatifs et de contrôle les meilleurs moyens pour freiner le comportement opportuniste de l'agent et limiter les inefficacités liées aux asymétries d'information (Béjean, 1999).

Dans un autre sens, le progrès et l'innovation en médecine sont imprévisibles selon (Béjean, 1999), le médecin ne peut en aucun cas connaître l'ensemble des états de la nature, donc il ne peut pas prévoir le traitement optimal pour une maladie, ni la meilleure stratégie thérapeutique à adopter. Le patient lui aussi peut être confus dans son choix

selon son état de maladie, ce qui justifie que l''hypothèse de rationalité substantielle est difficilement applicable dans le domaine des soins, du fait de la complication d'intégrer l'existence de comportements désintéressés ou altruistes.

Il faut noter que la relation nouée entre le médecin et son patient est fondée sur l'éthique professionnelle ainsi que sur la confiance, ces deux principes sont jugés comme des contraintes empêchant le médecin de satisfaire son propre intérêt. En réalité, ils ne sont ni des contraintes, ni des objectifs visés, ni même des contrats conclus entre médecin et patient, ceci trouve sa justification dans le fait que la théorie de l'agence ordonne la mise en œuvre des mécanismes incitatifs, qui mettent en avant l'intéressement individuel, et le suppose en tant que seul élément capable de réaliser une coordination entre les acteurs. Les procédures de régulation collectives quant à elles, sont rejetées et largement critiquées, en raison du désintéressement qu'elles provoquent chez les médecins, malgré qu'on puisse trouver des cas où ça fonctionne, comme l'exemple de l'autorégulation appliquée par l'ordre professionnel des médecins. En résumé, la théorie de l'agence tente d'éviter les comportements opportunistes motivés par les mécanismes incitatifs, surtout ceux d'ordre financier, ils peuvent avoir un effet négatif sur la qualité des soins (Sebai, 2016), sauf que leur simplicité les rend manipulables par les agents, ce qui conduit à conclure des contrats optimaux dans la seule situation où le résultat de l'activité de l'agent est jugé objectivement, chose qui est difficile en cas d'intervention médicale (Béjean, 1997).

L'économie des conventions :

Bien que l'approche des conventions soutienne l'hypothèse de rationalité procédurale et la théorie de l'agence soutienne l'hypothèse de rationalité substantielle, les deux théories se considèrent complémentaires. Les premiers travaux montrent l'intérêt de l'application des concepts de rationalité procédurale et de convention pour comprendre et expliquer le fonctionnement du système de santé. En effet, le modèle conventionnaliste et l'hypothèse de rationalité procédurale permettent d'appréhender de façon plus réaliste les comportements des agents, et prises de décisions car comme c'est déjà mentionné ci-dessus, les innovations en médecine et les relations entre diagnostic, traitement et amélioration de l'état de santé ne sont pas toujours probabilisables, donc les patients comme les médecins risquent de changer d'attitudes et modifient leurs décisions en dépendant des nouveaux évènements. L'incertitude de l'environnement, Le concept de la confiance et l'engagement des acteurs entre eux sont les principaux leviers de la coordination des décisions individuelles convergeant vers un objectif commun (Sebai, 2016). Partant de l'hypothèse de rationalité procédurale et d'incertitude de l'environnement, l'approche conventionnelle affirme qu'il ne faut pas compter sur les accords calculés sous forme de contrats pour réaliser la coopération dans le domaine de soins, étant donnée la limite des capacités cognitives des acteurs face à un progrès énorme des connaissances médicales, il faut compléter les contrats par les règles et les

procédures pour former une régularité d'un accord collectif ou d'une règle de comportement (Sebai, 2016). Ce qui permet de concevoir le cadre constitutif des coordinations importantes pour les échanges marchands (accord contractuels) ou non marchands, ces conventions manifestées sous plusieurs formes communes permettant l'évaluation qui désigne les objets ou stratégies de coordination (Daudigeos T, Valiogue B, 2010).

Dans la même perspective, la convention permet d'assurer une cohérence basée sur l'éthique professionnelle, la confiance et l'hypothèse de rationalité procédurale, ces principes sont respectés par les médecins spontanément. Il ne s'agit pas de normes respectées d'une manière intentionnelle ou contraignante, mais des normes qui montrent et garantissent l'appartenance du médecin à une profession, et qui économisent les coûts de recherche d'information (ou d'agence) au principal (Béjean, 1997).

La régulation du système de soins ne repose pas uniquement sur des incitations et des préoccupations purement individualistes de la part des différents acteurs (à l'opposé de la théorie de l'agence). Les acteurs du système de santé (comme les autres agents économiques) sont aussi motivés par des arguments altruistes ou désintéressés, par la recherche d'un intérêt collectif dans un environnement solidaire, et par la confiance nouée entre les acteurs (Sebai, 2016). Des organisations et rassemblements comme le conseil de l'ordre, des organisations professionnelles et syndicales, concrétisent parfaitement bien la notion de solidarité et de coopération collective. A l'hôpital, la régulation ne peut être obtenue qu'après avoir prendre en compte en plus des motivations individualistes, des valeurs sociales facilitant l'intégration et la collaboration. Le secteur hospitalier de par les contraintes énormes qui freinent son évolution, peut avoir comme tentative d'inculquer sous forme de politiques économiques, une orientation des comportements de ses acteurs vers la maîtrise des dépenses, l'objectif étant principalement de garantir l'adhésion de tous ses acteurs aux politiques intégrant des valeurs et des normes de comportements (Béjean, 1997).

Il convient de souligner le rôle majeur de ces normes et conventions partagées par l'ensemble des acteurs que ce soit en interne dans la même structure de soins ou entre cette structure et son environnement externe, les relations nouées sur la base d'échange des ressources (savoirs, informations, savoir-faire thérapeutique ou social), ne se contentent pas uniquement de cet échange mais le dépassent pour contribuer à la création même de nouvelles ressources, elles offrent aussi une diversité des possibilités de coordination (Sebai, 2016).

Si l'on suppose que les valeurs et les normes régissant les conventions et relations entre les professionnels de santé ne sont ou ne peuvent pas être partagées par tous, la question qui se pose est de savoir comment éviter les manipulations des mécanismes incitatifs. L'analyse faite par (Béjean et Gadreau 1996) d'une convention en médecine ambulatoire montre que les politiques économiques, telle que la maîtrise des dépenses

contribue à la mise en place des éléments complémentaires, comme l'introduction des facteurs incitatifs favorisant l'établissement de conventions d'activité et de qualité. Il est évident d'associer les deux dimensions : convention et désintéressement, pour éviter l'opportunisme, et rejeter toute politique fondée uniquement sur la logique par contrats. Il faut s'attendre à l'échec, car dans la même lignée, une politique conventionnaliste dépourvue d'incitations individuelles ne pourrait réussir en comptant sur le seul élément relatif à l'adhésion collective pour un intérêt commun (Béjean, 1997).Une deuxième limite de l'approche conventionnaliste concerne le décalage qui peut arriver entre les conventions utilisées et les situations de coordination pour lesquelles elles sont mobilisées, cela est dû à l'absence d'une analyse réflexive de la situation de coordination en question. Une dernière limite relative à la coordination dans le domaine des soins qui est liée à l'incapacité de tracer les formes, outils et moyens de coordination qui garantissent l'accès et le meilleur usage des ressources (Sebai, 2016).

Pour résumer, l'application de la théorie de la convention permet d'apporter des éclairages plus réalistes et explicatifs des comportements des acteurs en intégrant la dimension sociale, c'est la problématique de mobilisation de ces conventions qui constituent une limite incitant au recours à l'approche évolutionniste.

L'approche évolutionniste

La théorie évolutionniste s'inscrit dans les mêmes fondements épistémologiques que l'économie des conventions, concernant la création des ressources, et l'hypothèse procédurale : les interactions entre les acteurs sont expliquées par un long processus d'apprentissage, qui en fonction des situations d'incertitudes, traduisent la capacité des établissements de soins à s'adapter aux changements. Les auteurs (Coriat et Weinstein, 1995) cités par (Sebai, 2016) soulignent l'importance du facteur de la confiance caractérisant les relations entre les acteurs, surtout celles entre les médecins et patients. L'apport de l'approche évolutionniste en matière de création de ressources réside dans son examen en profondeur du sujet suite à l'intérêt donné à la coordination des ressources au sein des structures, elle s'appuie sur l'apprentissage organisationnel comme facteur de coordination, selon lequel les savoirs et compétences nécessaires dans la production des ressources sont crées, surtout dans un environnement qui connaît un progrès énorme de la science et de la technologie. L'idée est de pointer du doigt le rôle de l'expérience cumulée par les tâches répétitives dans le développement des compétences et l'efficacité de l'organisation.

Partant de ces compétences organisationnelles, des routines peuvent être produites et se transforment en modèles de comportement collectif, permettant d'assurer une cohérence collective des actions et décisions individuelles, et contribuant à la réduction des risques liées aux incertitudes (Sebai, 2016). Les évolutionnistes estiment que les interactions et coopérations entre professionnels de santé mobilisent la coordination de compétences médicales et les qualifient d'actifs complémentaires (compétences

complémentaires des techniciens, des radiologues ou des experts) à d'autres actifs ordinaires relatifs aux équipements et matériels (Sebai, 2016).

Selon l'analyse faite par (Béjean, 1997) et (Sebai, 2016), l'approche évolutionniste est la plus adaptée au domaine de la coordination des soins, vue l'intérêt de l'apprentissage organisationnel fondé sur des compétences individuelles. Ce constat permet toutefois de souligner l'existence de la continuité de quelques modes de coordination individuelles et opportunistes.

Tableau1 : Synthèse des apports des trois théories en matière de coordination des soins :

	Relation des acteurs de l'hôpital	**Influence sur la coordination**	**relation entre conflits d'intérêts et coordination**
Théorie de l'agence	Asymétrie d'information ou conflit d'intérêt	Renforce l'opportunisme	Individualisme, comportements rationnels et calculés
Théorie des conventions	Conventions (règles, normes, procédures,…) Ethique professionnelle	travail collectif	environnement collaboratif et équipes soudées
Théorie évolutionniste	compétences individuelles aboutissent à des compétences collectives	Apprentissage organisationnel et sentiment d'appartenance	Routines et modèles de comportement suivies par les acteurs

Source : Auteur

Discussion

L'hôpital public marocain en tant qu'unité de soins en pleine mutation, cherche à améliorer son attractivité dans un environnement de concurrence acharnée, surtout du secteur privé, il est confronté à des défis majeurs liés principalement aux contraintes budgétaires, à la pénurie en ressources humaines et à un mode de management en phase de transitions technologique et organisationnelle encore incapables de répondre aux exigences des patients en matière de qualité et de continuité de prise en charge, d'où le besoin d'avoir des structures coordonnées. Les managers hospitaliers ont exprimé leur volonté à traiter cette problématique de coordination en œuvrant sur la mise en place des pratiques pour l'insertion d'une culture de coopération dans le but de réduire les conflits d'intérêts et de converger vers un objectif commun, le projet d'établissement hospitalier (PEH) est l'un des meilleurs moyens illustrant cette tendance. L'usage des principes théoriques évoqués ci-dessus dans le management des hôpitaux marocains n'est pas réellement examiné, l'analyse des apports de ces approches théoriques permet de savoir notamment si elles sont adaptées au contexte hospitalier. Dans ce sens, nous considérons l'apport de la théorie d'agence dans le traitement de la coordination des soins, d'abord en matière de rationalité substantielle, comme une forme qui développe les

comportements individualistes et opportunistes, ensuite, en matière d'allocation des ressources qui obéit aux lois du marché (prix), comme des contrats conclus dans le but de réaliser des intérêts individuels bien calculés, ce qui accentue davantage le phénomène des conflits d'intérêts, et explique l'effet limité sur la coordination des soins. En revanche l'économie des conventions ainsi que la théorie évolutionniste supposent que l'individu (professionnel de santé, patient) dispose d'une rationalité procédurale, ce principe explique les comportements des acteurs en fonction des incertitudes de l'environnement. En effet, les conventionnalistes ne voient pas les problèmes de coordination comme des phénomènes exceptionnels, dans la mesure où les acteurs doivent trouver des arrangements en permanence pour limiter les incertitudes de leurs interactions (Daudigeos et Valiorgue, 2010), ils ont cherché à modéliser le processus de résolution des conflits, notamment par le compromis, permettant de trouver des modalités de coordination stables. Ce mode de gestion des conflits est comparé à l'arrangement selon lequel l'individu présente des concessions dans ses relations avec les autres, et priorise l'intérêt d'ordre général, c'est ce qui montre le rôle positif de cette approche dans le renforcement de la coordination malgré les divergences de rationalisation. Elle rejette de ce fait la coordination basée sur les comportements opportunistes. Ce principe est défendu aussi par les évolutionnistes, dans le sens où la confiance et l'éthique professionnelle sont considérées comme deux valeurs nécessaires dans les relations entre les agents qui sont censés assurer la coordination, ces deux concepts renvoient aux spécificités du domaine sanitaire, et laisse présumer que la théorie évolutionniste est la plus adaptée au domaine des soins. L'idée qui complète ce raisonnement réside dans le cumul des actifs comme l'exemple de compétences complémentaires, ce qui crée un climat de coopération, tout le monde partage son savoir et connaissances pour constituer un apprentissage organisationnel, qui ne peut que servir l'amélioration de la qualité et la continuité des soins.

Conclusion

Pour conclure, il faut signaler que le progrès technologique a contribué au développement du système de santé et des structures des soins à travers des systèmes plus intégrés pour marquer une transition vers des organisations plus coordonnées. Plusieurs nouvelles formes de relations et de coopérations se sont apparues comme l'exemple du (réseau mère enfant) (Sbai, 2016). En revanche, nous remarquons l'absence de méthodes de résolution des conflits dédiées au contexte de l'hôpital, même les grandes institutions s'intéressant aux questions du climat social tel que l'Organisation Internationale de travail (OIT). Néanmoins, d'autres méthodes ont été développées, ceci est clair dans les attitudes des médecins, la logique du fonctionnement s'est inversée, les médecins disposent de la priorité à fixer les objectifs et les performances à atteindre en contrepartie des moyens procurés, c'est une manière de rendre compte de leurs activités (Dumond, 2003). Cette transformation des

responsabilités sensibilise plus les soignants sur la rareté des ressources et les réoriente vers une gestion plus économique.

En effet, les tentatives de coordination horizontale entre les hiérarchies existantes : administratives ; infirmières et médicales œuvrant pour la rationalité gestionnaire et la rationalité soignante, ainsi que la construction des lignes hiérarchiques de toutes ces catégories permet d'atténuer les conflits de rôle à chaque articulation d'une manière de les rendre acceptables, les échanges entre les acteurs de l'hôpital peuvent de ce fait se produire tout au long de la ligne sans rupture (Dumond, 2003). C'est dans cet esprit qu'il faut renforcer les moyens de communication entre les différents acteurs en plus de les intégrer dans des projets communs afin de les associer autour des mêmes objectifs, et c'est le sens du raisonnement des approches théoriques évoquées ci-dessus dont nous avons montré la contribution dans l'analyse de la coordination des soins et les conflits d'intérêts. Plusieurs pistes de recherches peuvent être saisies pour donner plus d'éclat à cette problématique de coordination, notamment en présence de l'outil informatique : quel sont donc les apports du Système d'Information en matière de coordination des soins et comment peut on mesurer son impact dans la gestion des conflits d'intérêt ?

Bibliographie

31. *Alexandre-Bailly F, Bourgeois D, Gruère J-P, Raulet-Croset N, Roland-Lévy C, (2013), Comportement humains et managemen, Pearson, 4e édition, Paris, p186.*
32. *Annie Bartoli, Guy Gozlan, (2014), Vers de nouvelles formes hybrides de coordination en santé mentale : entre conformité et innovation, Management & Avenir, 2 N° 68, p 114.*
33. *Béjean Sophie, (1999), De nouvelles théories en économie de la santé : fondements, oppositions, et complémentarité, Politiques et Management Public, vol 17, n° 1, P (147 à 152, 154 à 160). Pp. 145-175.*
34. *Béjean Sophie. (1997), Les fondements des nouvelles théories en économie de la santé (Rapport de recherche, Laboratoire d'Analyse et de Techniques Economiques (LATEC), p (4, 10, 16, 19, 22). 33 p. ref. bib. : 3 p. ½. Hal-01526956.*
35. *Béjean S, Gadreau M. (1996), Réseaux et systèmes de santé (Rapport de recherche), Laboratoire d'Analyse et de Techniques Economiques (LATEC). Dijon. P 79. 33 P. ref bib : 4 p. hal-01527257.*
36. *Béjean S, Gadreau M, (1997), Concept de réseau et analyse des mutations récentes du système de santé, Revue d'Economie Industrielle, 3(81). p 81. p 77-97.*
37. *Bréard R, Pastor P, (2000), Gestion des conflits, Editeur : Rueil-Malmaison, Ed. Liaisons. Collection : Entreprise & Carrières. p (11, 95, 99). 247 p.*
38. *Carlile, P.R, (2004), Transferring, Translating, and Transforming: An Integrative Framework for Managing knowledge across Boundaries, Organization Science, vol. 15, n°5 (septembre-octobre), p. 555-568.*
39. *Coriat, Weinstein, (1995), Les nouvelles théories de l'entreprise, Sociologie du travail, Paris, p 117-125.*
40. *Christophe Carré, (2003), Sortir des conflits avec les autres, Eyrolles. P 15.*

41. *Dahhani I, Azizi F, Baddih H, (2021), L'alignement stratégique du système d'information et la performance organisationnelle dans un établissement de soins, International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics. 2(5). p (459 à 463) et (449-466).*
42. *Daudigeos T, Valiogue B, (2010), L'apport de la théorie des conventions à la théorie néo-institutionnelle des organisations, XIXe conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique, Luxembourg. p 5.*
43. *Dumond J-P, (2003), Les conflits de pouvoir à l'hôpital, les tribunes de la santé, n° 1, p (72, 74). Pages 71 à 81, ISSN 1765-8888, DOI 10.3917/seve.001.81*
44. *Garzon C, (2012), Conflit d'intérêts, dans L. Côté et J.-F. Savard (dir.), Le Dictionnaire encyclopédique de l'administration publique, [en ligne], www.dictionnaire.enap.ca*
45. *Henri Fayol, (1916), L'administration industrielle et générale, Dunod.*
46. *Isabelle Aubert, Frédéric Kletz, Jean-Claude Sardas, (2021), La coordination en santé : d'une fonction à un métier ?, Colloque AOM – Divisions ODC – MC – ISEOR, Lyon, France. p (5, 16). Hal-03269244.*
47. *Julien Moschetti, Les CHU épinglés sur les conflits d'intérêt, what's up doc ?, www.whatsupdoc-lemag.fr . 08 avril 2019.*
48. *Khaiyat R, (2016), Differences among the three views of Organizational Conflict, International Journal of Scientific & Engineering Research, vol.7, n°4, p. 502-503.*
49. *Komi Abdoul Karim, (2019), Le management des résistances à un projet d'innovation par l'intelligence artificielle dans une perspective de changement, RIMHE : Revue Interdisciplinaire Management, Homme & Entreprise, n° 36, vol 8. p 35. pages 29 à 54.*
50. *Leutz W, (1999), Five laws for integrating medical and social services : lessons from the United States and the United Kingdom. Milbank Quarterly; 77(1) ; p77-110.*
51. *Minzberg H, (1983), Structure et Dynamique des Organisations, Edition d'Organisation, Paris.*
52. *Mougeot M, (1994), Systèmes de santé et concurrence, Economica, Paris, 213 p. p 7.*
53. *Olivier Baly, Léo Cazin, Jane Despatin, Frédéric Kletz, Elvira Periac, (2016), Management hospitalier et territoires: les nouveaux défis, Presses des Mines, collection Économie et Gestion. Paris.*
54. *Picard Dominique, Marc Edmond, (2012), Les conflits relationnels, Presses Universitaires de France, « Que sais-je ? », ISBN : 9782130594598. DOI : 10.3917/puf.picar.2012.01.*
55. *Rochaix L, (1997), Asymétries d'information et incertitude en santé : les apports de la théorie des contrats, Economie & prévision, N 129-130, -3-4, Nouvelles approches micro-économiques de la santé, Pp. 11-24.*
56. *Ronald Coase, (1937), The nature of the firme, Economica. Volume 4, Issue 16, p 386-405.*
57. *Sebai J, (2016), L'analyse théorique de la coordination dans le domaine des soins : application aux systèmes de soins coordonnés, Santé Publique, 2 Vol. 28/ pages 223 à 234, P (224, 227 à 232).*
58. *Sunhyuk Kim, Chonghee Han, (2015), La réforme administrative en Corée du sud : le nouveau management public et la bureaucratie, 2015/4 Vol. 81. p 735. 0 754. ISSN 0303-965X ; ISBN 9782802753698 ; DOI 10.3917/risa.814.0735.*
59. *Tierry Nobre, (1999), L'hôpital : le modèle de la bureaucratie professionnelle revisité à partir de l'analyse du coût des dysfonctionnements, 20ème congrès de l'AFC. France. p 3. Pp. CD-Rom. Halshs-00587813.*
60. *Wei Guan, N.Sampieri-Tessier, (2016), Le management hospitalier et territoires : les nouveaux défis, Colloque international, Aix Marseille Université, P 146.*

Étude empirique de l'efficience bancaire après l'absorption de la BDET et la BNDT par la STB

دراسة تجريبية للكفاءة المصرفية بعد امتصاص BDET و BNDT بواسطة STB

Khadhraoui soukaina

Faculté d'économie et de gestion de Sfax (Tunisie)

Abstract

The last few years have been marked by acceleration in the number and size of mergers and acquisitions in all economic sectors. Mergers and acquisitions, in particular between multinational groups or groups that are dominant in their home market, are no longer exceptional and are now almost commonplace instruments for implementing the strategies of large groups. It is for this reason that this work is used to analyze the merger strategy through the case of absorption of BDET1 and BNDT2 by STB3, the realization of which constitutes a major turning point in the policy carried out until now.

Keywords : merger, Restructuring, absorption

الملخص:

تميزت السنوات القليلة الماضية بتسارع في عدد وحجم عمليات الاندماج والاستحواذ في جميع القطاعات الاقتصادية. عمليات الاندماج والاستحواذ، لا سيما بين المجموعات متعددة الجنسيات أو المجموعات المهيمنة في سوقها المحلية، لم تعد استثنائية وأصبحت الان أدوات شائعة لتنفيذ استراتيجيات المجموعات الكبيرة. هذا هو السبب في استخدام العمل والبنك التونسي BDET الحالي لتحليل استراتيجية الاندماج من خلال حالة استيعاب البنك التونسي للتنمية الاقتصادية، والتي يشكل إنجازها نقطة تحول رئيسية في STB من قبل الشركة المصرفية التونسية BNDT الوطني للتنمية السياسة المتبعة. حتى اليوم .

الكلمات المفتاحية: الاندماج، إعادة الهيكلة، الاستيعاب.

Introduction Générale :

Les réformes introduites en 1986 ont orienté l'économie tunisienne vers une libéralisation par la déréglementation et l'amélioration du fonctionnement du marché financier. Toutefois, le système financier en général et bancaire en particulier n'a pas pu se débarrasser des constantes et des particularités héritées du passé dans la mesure où ces réformes n'ont pas effacé totalement les caractéristiques profondes de l'économie d'endettement.

Pour remédier à ces insuffisances, et vus la sensibilité du secteur en question et son rôle primordial le plaçant au cœur de toute activité économique, une restructuration du système bancaire (objet de notre présent travail) est pointée par une accélération des opérations de concentration, de modernisation d'entreprises ainsi que la privatisation de certains établissements financiers est devenue une priorité pour les autorités économiques et monétaires tunisiennes.

Ces restructurations sont attribuables, en grande partie, à un environnement économique en constante évolution qui oblige les établissements bancaires et financiers à s'adapter pour demeurer compétitifs.

Pour cette raison, plusieurs objectifs étaient visés à savoir l'assainissement de la situation financière dégradée des banques, réussir un bond qualitatif des services bancaires pour se conformer aux normes ISO en vigueur et conférer aux banques de la place une meilleure compétitivité et enfin sortir les banques d'investissement de leur situation difficile qui persiste depuis la fin des années 80.

Donc, il devient impératif au système bancaire tunisien de se mettre à niveau et de renforcer sa compétitivité.

Alors une stratégie de fusion, de privatisation et de modernisation paraissait donc comme la solution la plus adaptée pour atteindre ces objectifs. En effet, une telle stratégie permettrait d'exploiter les opportunités de synergie annihilées par la fragmentation et le cloisonnement actuels du secteur et doterait l'économie tunisienne de banques solides et puissantes, capables non seulement d'offrir une gamme étendue de produits et services

financiers, à des prix plus bas et à destination d'une clientèle plus large et plus diversifiée mais aussi de faire face à la concurrence des banques européennes. (Lahyani, 2006)

Donc, le présent travail est employé à analyser la stratégie de fusion à travers le cas d'absorption de la BDET1 et la BNDT2 par la STB3, dont la réalisation constitue un tournant majeur dans la politique menée jusqu'à maintenant.

1 Banque du développement économique de Tunisie
2 Banque nationale de développement touristique
3 Société tunisienne de la banque

I- Les fondements théoriques de la restructuration bancaire

Face à une concurrence intense, une incertitude et une complexité grandissante, les entreprises cherchent à atteindre leur objectif de maximisation de la valeur. Elles sont, le plus souvent, amenées à opérer des ajustements fréquents pour rester compétitives. Ces ajustements se traduisent, souvent, par des plans de restructuration. Ces derniers sont accompagnés par des mesures correctives destinées à permettre à l'entreprise de reprendre sa situation, d'éviter la difficulté, ou d'améliorer sa position.

La notion de restructuration, qui se présente en trois piliers : la privatisation, la modernisation et la fusion bancaire, n'a pas suscité de réflexion théorique, puisqu'elle est constamment perçue comme un comportement d'adaptation des entreprises, face aux conditions de leur environnement.

1- La privatisation dans la théorie économique

La critique de la propriété publique des moyens de production a été développée par plusieurs économistes.

1-1 : La théorie en marge de la notion de propriété privée

Le courant des droits de propriétés et le courant de la faillite de la bureaucratie gouvernementale concourent à justifier la supériorité de la propriété privée par rapport à la propriété publique.

Selon Alessi(1983), la thèse générale des tenants du courant des droits de propriété affirme que les motifs d'agir des individus sont influencés, en tout temps, par la structure des droits de propriété dans laquelle ils évoluent. Au sein de la théorie de propriété de la firme (Domberger et piggott, 1986 : Kay et Thompson, 1986 Estrin et Perotin, 1991, Parager, 1992), ils ont généralement admis que l'entreprise privée devrait être plus performante que l'entreprise publique. En effet, les mécanismes de marché apportent à la firme privée des incitations à l'efficience productive et allocative.

Le secteur public, par contre, ferait face à moins pressions compétitive : le risque de faillite d'une firme publique est généralement négligeable, de même que la prise de contrôle. L'atténuation des propriétés privées a un effet néfaste sur l'efficacité du comportement des individus en entreprise. Elle affaiblit et déforme la motivation à conserver, à produire ou à distribuer efficacement les ressources. Jensen et Meckling(1979) proposent de comparer six types de structure de droits de propriété ; le nombre d'entrée de nouvelles firmes sur le marché, l'horizon des projets d'investissement, la diversification optimale du portefeuille des propriétaires et le contrôle de l'activité des dirigeants de l'entreprise en fonction des intérêts des propriétaires (Rapp.1986)

1-2 : La théorie en marge de la notion de compétition

En ce qui a trait à la compétition, deux corpus théoriques ont servi de fondements à la privatisation : les théories de la compétition de la tradition classique et celles de l'école autrichienne. L'école classique s'est basée sur l'idée que la compétition et la grande cause de l'efficacité économique. Selon Abolafia et Biggart(1991), et chez les économistes classiques, celle-ci est créée comme une force régulatrice ; elle dynamisme le prix à égaliser le coût marginal assurant ainsi une allocation efficace dans l'utilisation des ressources Grâce à la compétition, les ressources sont utilisée à leur pleine force naturelle qui assure l'ordre et la stabilité dans le monde économique.

Néanmoins, les économistes néoclassiques, garantissent que les effets bénéfiques de la compétition nécessitent la présence de certaines conditions. Or, un des apports importants de cette école est d'avoir étudié les différentes conditions d'existence de la compétition et d'avoir tenté de démontrer que celle-ci peut avoir des effets acceptables, même si les conditions ne sont pas idéales.

Dans la tradition autrichienne, la compétition est fonction de la connaissance que les entrepreneurs privés possèdent : On y soutient que la puissance d'un entrepreneur privé réside dans la connaissance des circonstances particulières entourant la planification étatique et centralisée ne peuvent avoir guidé par la maximisation de sa fonction d'utilité.

L'entrepreneur cherche constamment à tirer le plus de profit possible de la situation dans laquelle il opère, quoique limitée dans le temps et dans l'espace, la connaissance de chaque entrepreneur qui est en constante Co-pénétration avec des entrepreneurs voisins.

Aussitôt que l'un d'entre eux découvre une façon plus rentable de planifier ses échanges, la nouvelle se répand, le prix générale change rapidement et se rééquilibre. La situation de parfaite compétition est alors rétablie (Hayek, 1945) adoptant une perspective historique, Schumpeter(1942) montre la nécessite temporaire des interventions étatiques en économie. Il affirme que la compétition est un processus incessant de création destruction. Ce qui ressort des théories néoclassique et autrichiennes est que chacune défend plus ou moins directement en faveur de la privatisation. Elles montrent toutes que la compétition dans les marché privé, qu'elle soit imparfaite, potentielle, entrepreneuriale ou dialectique, demeure le moyen le plus efficace de produire et de distribuer les produits et les services dans la société. L'intention du gouvernement est donc inutile et inopportune. Il n'y a aucune raison de nationaliser ou de réglementer des firmes privées qui sont efficaces (Baily, 1981).

1-3 : La théorie en marge de la notion de réglementation

Un des premiers écrits qui a semé le doute quant à la capacité du gouvernement de règlementer l'économie est celui d'Averch et Johnson paru en 1962 décrivant le comportement de firmes monopolistique sujettes à une réglementation

gouvernementale. Les auteurs concluent qu'une mauvaise allocation des ressources économique peut résulter de l'utilisation de contraintes sur le taux de revenu des corporations. En effet, les firmes sont alors incitées à substituer le capital au travail. Elles sont poussées à prendre de l'expansion dans de nouveaux domaines qui ne sont pas profitables.

A partir de ces écrits initiaux, les recherches se sont développées dans deux directions. - La première tente d'expliquer les lacunes de la réglementation à partir de l'intérêt même des firmes réglementées du secteur privé.

- La seconde cherche à comprendre la réglementation à partir des intentions et des comportements de ceux règlement, c'est à dire les membres du système politico-administratifs.

La première direction fusionne deux théories important à savoir la théorie de la capture et la théorie du cartel.

Strick (1994) résume la théorie de la capture en défendant que les agences de réglementation, crées à la base pour réglementer l'intérêt du public, finissent éventuellement par servir les intérêts des entités ou des groupes qu'elles règlementent. Ces agences tendent à s'affaiblir avec le temps et deviennent graduellement la proie du pouvoir des firmes ou de l'industrie qu'elles avaient pour mission de réagir. En effet, ces agences font face à des corporations énormes et puissantes.

La théorie de cartel, établie par Stigler (1971), affirme qu'un cartel et une réglementation produisent des résultats similaires concernant le contrôle à l'entrée, des prix et le niveau de production.

Certaines industries ont alors tendance à rechercher la réglementation quand elles cherchent les bénéfices du cartel, mais en trouvent qu'il coûte trop cher pour l'établir. Elles recherchent la réglementation pour protéger leur situation monopolistique.

La seconde direction, montre que le gouvernement putent prendre l'initiative de réglementer. Elle a été développée par tout un courant qui s'inspire des théories de choix publics et cherche à démontrer que la réglementation est faite dans l'intérêt non pas des membres de l'industrie mais dans celui des politiciens eux-mêmes. Peltzman (1976) a émis l'hypothèse que la base du processus de réglementation est le transfert de bien être à des groupes particuliers sous la forme de prix réglementés, de restriction à l'entrée etc. (Grofeldi1996)

1-4 : La théorie de choix publics

Cette théorie est basée sur l'axiome de la maximisation de l'utilité individuelle et assure que les membres du gouvernement sont encouragés à poursuivre leurs propres intérêts ou les intérêts de groupe de pression plutôt que les intérêts du public en général. Ce comportement ne serait pas favorable à l'efficience productive.

La théorie de choix publique est élaborée essentiellement par des économistes comme Buchanan (1972). Elle est apparue comme l'une des théories ayant le plus aidé à faire avancer les idées libertaires et néolibérales des récentes décennies sur le plan économique.

Selon cette théories, les raisons de l'inefficience des entreprises publiques sont dues aux groupes d'intérêts et aux jeux politiques qui caractérisent les administrations publiques, notamment les administrateurs d'entreprises publiques, les politiciens et les bureaucrates, le font non pas en privilégiant les intérêts de la société dans son ensemble, mais plutôt leurs intérêts propres comme c'est le cas pour autre individu dans d'autre contextes de la vie privée. L'argument de l'école des choix publics est que les politiques cherchent leurs propres intérêts plutôt que ceux de la communauté. Ce courant de pensée confirme que la propriété publique est fortement influencée par la sphère politique.

Le courant du choix public oppose l'État au marché étant considéré comme le mécanisme d'allocation efficiente par excellence des ressources.

La préoccupation des théoriciens s'oriente donc vers la manière de rendre minimale l'intervention de l'État dans l'économie d'où l'intervention de l'Etat, par la réglementation ou par la création d'entreprises publiques, n'est guère bien perçue par ce courant pour qui la privatisation des entreprises publiques ne serait qu'un juste retour des choses, un juste retour au marché et à l'efficience. On peut conclure que la théorie des choix publics considère qu'il est nécessaire de limiter le nombre d'activités gouvernementales pour

proposer un recours au marché c'est-à-dire la multiplication du secteur privé. La privatisation des entreprises publiques dans cette approche est perçue donc comme ce qui échappe au marché.

La théorie des droits de propriété et celle des choix publics constituent deux approches complémentaires permettant d'analyser les écarts de performance entre l'entreprise publique et l'entreprise privée. Ces deux approches se dégagent, selon Ehrilich Gallais-Hamonno et Lutter (1994), quatre propositions fondamentales expliquant que l'entreprise publique sera moins performante que l'entreprise privée :

- Les décideurs dans le système public subissent passivement, les conséquences monétaires et financières de leurs actions et décisions
- Etant donné que les droits de propriété publique ne peuvent faire l'objet d'échange sur le marché, le coût du mandataire devient nettement plus élevé que celui des agents privés qui sont directement contrôlés par le marché financier.
- Le propriétaire privé, pouvant facilement vendre ou échanger ses droits de propriété, se préoccupe davantage de préserver, voire d'augmenter sa qualité ou la performance de son bien, ce qui n'est pas le cas du propriétaire public qui ne peut vendre échanger facilement ses droits.

1-5 : La théorie de principale-agent

Selon cette théorie, lorsque la propriété et la gestion ne coïncident pas, des problèmes peuvent subvenir parce que les gestionnaires ont des intérêts qui divergent de ceux des propriétaires, et les propriétaires ne disposent pas d'une information complète sur le comportement des gestionnaires (Estrin et Pérotin, 1991, Prager, 1992) l'entreprise, qu'elle soit publique ou privée, peut alors, dans ces circonstances, opérer avec inefficace.

2- La Modernisation Bancaire

2-1 La théorie de marchés contestables

Le concept de la contestabilité a été développée à la fin des années soixante -dix par Baumol. Il signifie la possibilité d'une concurrence potentielle, de fait de la libre entrée et la libre sortie sans coûts irrécouvrable, pour autoriser des mouvements fugitifs destinés à capter des profits.

En effet, les conditions indispensables pour que le marché soit contestable sont :

- L'entrée sur le marché est libre, gratuite, et absolue : pas de barrières juridiques, technologiques, ni financières ; l'entrée est immédiate (l'entreprise monopoleur n'a pas de temps pour réagir) et l'entreprise entrante est en position d'égalité avec l'entreprise ancienne (l'accès égal aux moyens de production, au savoir-faire, les consommateurs peuvent choisir librement).
- La sortie du marché est libre et sans coût : pas de barrières juridiques ; coût fixes parfaitement recouvrables (peut être récupéré à la sortie du marché, moins l'usure), donc pas de coût irrécupérables (sunk costs).
- L'existence d'une entreprise désirant entrer sur le même marché.

Ces conditions encouragent le comportement de **l' «** entrée fugitive » (Hit and Run behaviour) : l'entreprise entre sur le marché pour une période courte pour récupérer le profit et se retire après

En autre, pour que le marché soit parfaitement contestable il faut :

- La simple pression exercée par la possibilité d'entrée (concurrence potentielle) maintient les prix et les profits à un niveau efficient même en l'absence de concurrence au sens classique (grand nombre d'entreprises).
- Si le monopoleur réalise un profit important sur un marché contestable, une entreprise concurrentielle entre sur le marché, propose un prix plus bas, du coût de l'entreprise originale subit des pertes, doit baisser les prix, et le concurrent se retire *(hit and run).*
- Donc le monopoleur va maintenir les prix au niveau du coût marginal son profit est théoriquement nul. Le marché est parfaitement concurrentiel sans un grand nombre de concurrents.

2-2 : La théorie de la contrainte

D'après la Théorie des contraintes, une organisation peut être vue comme une chaîne composée de plusieurs maillons avec de fortes interdépendances. Dans les organisations chaque service (production, Marketing, logistique, R+D, ...) dépend et est impacté (d'une façon positive ou négative) par la performance des autres. Dans le cas d'une chaîne, cette performance est représentée par sa résistance et est déterminée par celle du maillon le plus faible. La théorie de contrainte affirme alors que, en se basant sur une vision systémique, toute l'organisation doit être gérée par le maillon faible, c'est-à-dire, la contrainte

2-3 : La théorie de la demande des caractéristiques

Selon K.J.lancaster, les biens sont dotés de caractéristiques dans des proportions fixes et sur ces caractéristiques, les consommateurs exercent leurs préférences.

Or, chaque actif financier se caractérise par un ensemble de particularités (de rentabilité, de liquidité, de risque).

L'innovation se veut ici une adaptation aux préférences d'agents cherchant à réduire les incertitudes relatives à l'inflation à la variabilité des taux d'intérêt et enfin à la volatilité des taux de change de telles incertitudes ont favorisé l'émergence de nouveaux produits financiers pour satisfaire une demande spécifique et un placement dont la rémunération est indexé sur l'inflation.

En effet, la forte instabilité économique pousse les entreprises à rechercher une position d'actif plus liquide et à trouver une nouvelle de leurs passifs, les banques sont ainsi incitées à développer de nouveaux produits sous l'impulsion de la demande de nouvelles caractéristiques par leurs clients.

L'aggravation de l'incertitude inspire aux agents économiques la demande de nouveaux instruments de couverture, de transfert de risque et de financements.

Les établissements financiers proposent ainsi à leurs clients choisissant les caractéristiques de profit, de risque, de taux d'intérêt et qui leur convient le mieux .Une telle idée est prônée par Silber qui insiste sur la création des offreurs à des contraintes.

Le rôle de la demande prime pourtant sur la consommation et reposant sur l'hypothèse de souveraineté et rationalité de consommateur.

3- Les Fusions Bancaires

3-1- Distinctions classique entre les types de fusion acquisitions

Les fusions et les acquisitions sont souvent classifiées dans trois types, selon le point auquel les activités économiques de la compagnie acquise sont liées à ceux de l'acquéreur : Horizontal, vertical, conglomeré et concentrique (Srairi, 1993)

Fusion et acquisition horizontale : Les opérations de fusions et acquisitions horizontales sont des opérations qui combinent deux compagnies semblables opérantes dans une branche d'activités relative à la même industrie, ceci peut être le cas d'une fusion entre des concurrents directs.

Fusion et acquisition verticale : Les opérations de fusions et acquisitions verticales sont des opérations qui unissent des sociétés issues des processus successifs liés a la même industrie, ils se référent généralement à des organismes ayant des rapports de fournisseur-client.

Les Fusions et acquisitions conglomérées : Les opérations de fusions et acquisitions conglomérées se produisent entre des compagnies opérantes dans des domaines complètement différents, elles sont souvent considérées comme une conséquence des stratégies de diversifications. « Elles concernent le rapprochement de firmes dont les métiers sont sans lien les uns avec les autres ».

4- Origines de l'efficience des fusions bancaires

4-1 L'efficience technique

Selon Farrell (1957), l'efficience technique est définie comme étant la relation, technique qui permet d'obtenir l'output maximum avec un niveau d'input donné et une technologie donnée. Ainsi, un producteur n'est techniquement efficient que si lorsqu'avec les ressources dont il dispose, il peut accroître les quantités produites sans augmenter les quantités des facteurs utilisés. Donc, l'efficience technique peut être améliorée sans le recours à des investissements supplémentaires puisqu'il suffit d'améliorer l'allocation des facteurs pour atteindre la frontière.

Selon Chaffai, et Dietsch (1998) une banque est dite « techniquement efficiente» si elle maîtrise les aspects techniques de sa production et parvienne en conséquence à offrir le maximum de services avec le minimum de ressources possibles.

Cette composante de l'efficience globale considère la manière dont les banques gèrent leurs ressources en maîtrisent leurs techniques de produc

Chaffai (1997) stipule qu'inefficience technique implique un gaspillage des facteurs utilisés qui peut être mesurée, au moyen de l'input si l'on fixe l'output et l'on cherche à être situé sur la frontière en réduisant les quantités d'input utilisés.

En effet, il suffit ici d'améliorer l'utilisation des inputs pour atteindre l'efficience, en d'autre terme, l'efficience est atteinte dans ce cas sans le recours à des investissements supplémentaires.

Par ailleurs, si l'entreprise n'arrive pas à se situer sur la frontière, son output réalisable aurait pu être avec moins d'input.

En conclusion, l'entreprise techniquement efficiente est celle qui produit les quantités les plus élevées possibles avec ses moyens disponibles.

Banker, Charnes et Cooper (1984) ont décomposé l'efficience technique (ET) en deux composantes à savoir : l'efficience technique pure (ETP) et l'efficience d'échelle (EE). La figure suivante illustre ces concepts de l'efficience dans le cas d'un seul input et d'un seul output.

Figure 01 : L'efficience technique pure et l'efficience d'échelle

OE représente la frontière de production sous l'hypothèse de rendement d'échelle constant (REC), elle représente le niveau optimal d'outputs peut être produits à partir d'une quantité donnée de facteur de production.

FBDCG représente la frontière de production sous 1 l'hypothèse de rendement d'échelle variable (REV).

Comme l'inefficience est la distance entre le point observé et la courbe de production avec l'axe de l'input comme référent, on constate alors que les firmes FBDCG sont tous efficientes sous l'hypothèse de rendement d'échelle variable, cependant, seule la firme D, parmi ces dernières, est efficience si l'on fait l'hypothèse de rendement d'échelle constant.

Le point A représenté l'unité de prise de décision à estimer.

En ce point :

V L'efficience technique (ET) est donnée, et ce en comparant le point A au point N, par le rapport : MN/MA

- ✓ L'efficience technique pure (ETP) est donnée, et ce en comparant le point A au point B, par le rapport : MB/MA.
- ✓ L'efficience d'échelle (EE) est déterminée par le rapport :
- ✓ EE= ET/ETP=MN/MB. Une firme bénéficie d'économie d'échelle que lorsqu'elle n'a pas encore atteint sa taille optimale qui lui permet de minimiser ses coûts moyens. L'efficience d'échelle est maximale lorsque la banque opère avec des rendements

d'échelle constants. En se basant sur tout ce qui précède, et en termes de la figure 1, on constate que seule la firme D est efficiente. (Bannker, 1984)

4- 2 : Efficience allocative (ou économique)

Dans la littérature, on distingue entre l'efficience allocative en input et l'efficience allocative en output, en effet, Farrell (1957) stipule que l'efficience allocative reflète l'habileté de l'entreprise à utiliser ses inputs dans des proportions exactes, compte tenu de leurs prix dans le but de minimiser ses coûts.

On parle de l'efficience allocative en output lorsque l'entreprise produit différents outputs dans des proportions exactes lui permettant de maximiser ses recettes :

Chaffai et Dietsch montrent que, le concept d'efficience allocative découle du fait qu'une banque peut être plus efficiente que ses concurrents, quand elle arrive à comprendre au mieux le marché des inputs et le marché des outputs, ce qui lui permet de choisir les combinaisons de facteurs de production les moins coûteuses et offre les combinaisons de services les plus rentables. En effet, cette composante de l'efficience globale considère la manière dont les banques intègrent les prix et les conditions de la concurrence dans leurs choix stratégiques.

Ayant présenté les différents types d'efficiences, il est important de remarquer qu'une banqué techniquement efficiente peut être allocativement inefficiente si elle choisisse d'une manière inadéquate les combinaisons de facteurs de productions utilisées et de produits ou de services offerts.

A l'inverse, une banque allocativement efficiente peut être techniquement inefficiente si elle ne maîtrisé pas ses aspects techniques de production.

Ainsi, une banque ne sera « globalement efficiente » que si elle ne choisit pas bien ce qu'elle doit faire (efficience économique) et elle ne fait pas bien et en bon échelle ce qu'elle a choisi de faire (efficience technique). (Yaisawarang, 1993)

4-3 : Voies de mesure de l'efficience des fusions bancaires

La mesure de l'efficience peut avoir deux voies différentes à savoir : une mesure orientée input et une mesure orientée output.

4-3-1 : Mesure orientée input

Farrell (1957) explique la mesure de l'efficience orientée input en se basant sur la figure ci-dessous et en respectant les hypothèses suivantes :

- ✓ Les firmes étudiées doivent être similaires : elles ont un processus de production homogène.
- ✓ Elles produisent un seul output Y

- ✓ Elles utilisent dans leurs processus de production deus inputs XI etX2.
- ✓ Rendements d'échelles constants.

Figure 02 : Mesure de l'efficience orientée input

L'isoquant SS' représente la frontière de production des firmes qui sont techniquement efficientes pour un niveau d'output donné. En fait, il s'agit de toutes les combinaisons d'inputs qui peuvent être utilisées pour produire la même quantité d'output et/ou la réduction d'au moins un input entraînant automatiquement une diminution du niveau de l'output.

Les firmes qui se trouvent sur l'isoquant SS' peuvent alors servir comme des normes de référence pour les autres firmes.

AA' représente la droite d'iso coût dont la pente est égale au rapport des prix des inputs.

L'efficience technique est définie, dans une approche orientée input, comme étant la capacité d'une firme à produire une quantité bien déterminée d'output tout en minimisant la quantité d'input utilisée. Il s'agit ici de comparer le niveau observé d'input avec l'input minimum qui peut produire la même quantité d'output. Le point P représente l'unité de prise de décision à estimer. La firme représentée par ce point produit un niveau donné d'output tout en utilisant une combinaison d'input XI et X2 ; la même quantité d'output peut être produite en diminuant les inputs utilisés jusqu'au point Q situé sur l'isoquant SS' (représente le niveau minimum d'input pour produire un niveau donné d'output). Dans ce contexte Farrell définit l'efficience technique, pour un niveau donnée d'output, par le rapport entre l'utilisation d'une meilleure pratique d'inputs et l'utilisation observée d'inputs. L'efficience technique est alors donnée par le rapport : ET=0Q/OP

Cet indice aura des valeurs comprises entre 0 et 1 ; en effet, dans le cas d'une firme située sur l'isoquant SS' tel est le cas de celle représentée par le point Q, 'l'efficience technique est donnée par le rapport 0Q/0Q qui est égale à l'unité ; cette firme est dite alors techniquement efficiente.

L'efficience allocative est définie, dans une approche orientée input, comme étant la capacité de choisir une combinaison d'input qui alloue les facteurs à leurs prix de marché ; en d'autre terme l'efficience allocative orientée input compare la combinaison observée des inputs avec la combinaison qui minimise le coût. L'efficience allocative d'une firme définie par le point Pest alors donnée par le rapport : EA=OR/OQ. Cet indice aura aussi des valeurs comprises entre 0 et 1.

Farrell (1957) a combinée l'efficience technique et l'efficience allocative à un seul indice qui est l'indice de l'efficience de la productivité globale (EPG).

Cet indice est donné par le produit de l'efficience technique et de l'efficience allocative ;

En effet, on a : EPG=ET.EA=0Q/OP.OR/OQ=OR/OP. Cet indice aura aussi des valeurs comprises entre 0 et 1.

4-3-2 Mesure orientée output

La mesure de l'efficience orientée output est illustrée graphiquement en utilisant un simple exemple impliquant un seul input et deux outputs et en restant toujours dans le cadre de rendement d'échelle constant

Figure 03 : Mesure de l'efficience orientée output

L'isoquant ZZ' représente la frontière de production ; il correspond aux différentes combinaisons d'outputs utilisant la même quantité d'input. (Chaffai, 1997).

Généralement, une procédure de restructuration de l'entreprise ne se déclenche pas d'elle-même. En fait, des signaux seront émis à travers l'environnement économique et financière pour qui pousse une banque à redéfinir ses professions bancaires telles que la consolidation et l'amélioration de la qualité de ces actifs, et de faire face à la baisse des taux et la faiblesse de l'activité économique. Pour cette raison, on a essayé tout au long de ce chapitre d'identifier les fondements théoriques de la restructuration bancaire et ce en ce référant à des différentes théories économiques afin de mettre en évidence l'importance de ce phénomène pour la détermination de la profession bancaire.

I I- Méthodologie de la recherche empirique

1- Objectif de la recherche

L'objectif principal de la présente étude se présente comme suit :

D'abord, en se basant sur la méthode non paramétrique d'analyse de développent de données, nous allons essayer d'étudier non seulement l'évolution des outputs et d'inputs d'un échantillon des banques tunisiennes mais aussi de mesurer leurs efficiences.

2- Présentation de l'échantillon et du modèle d'étude

Le choix de notre échantillon ne s'est fait pas de manière fortuite, il doit répondre à plusieurs critères :

Le choix des banques doit vérifier la période d'étude ; notre étude s'étale sur une période de 10 ans, entre 1999 et 2009. Donc on choisit comme échantillon les banques suivantes :

STB : Société Tunisienne de Banque

BDET : Banque de développement économique de Tunisie

BNDT : Banque nationale de développement touristique

2-2 : La disponibilité des données

Les données choisies pour notre échantillon doivent être disponibles, ce qui nous pousse à éliminer certaines banques. La description de l'échantillon utilisé dans notre étude repose essentiellement sur la présentation de l'information relative à la nature des données collectées, à la composition de l'échantillon de banque ainsi qu'à la période d'étude choisie. Les données utilisées pour déterminer l'évolution des inputs et des outputs de modèle empirique sont issues des états financiers de banques publiées annuellement par l'association professionnelle des banques de Tunisie (APBT).Normalement, les banques sont tenues de publier leur bilan, leurs comptes de résultats et certaines données hors bilan. Or , publient seulement les rapports annuels des années de l'années 1999 notamment pour la BDET et la BNDT et la collecte du document avant et après ces dates s'est avérée une opération difficile, ce qui nous a obligés de nous contenter des rapports de l'APPBT, et consulter la publication journalière du bulletin publié par la bourse des valeurs mobilière.

2-3 : Description du modèle d'étude et des variables

3-1 : Présentation de modèle de mesure de l'efficience

Les méthodes utilisées pour la détermination de l'efficience des institutions financières et des banques peuvent être classées en deux groupes : les méthodes paramétriques et les méthodes non paramétriques.

Berger et Humphrey (1997) ont distingué deux méthodes empiriques pour mesurer l'efficience : la premières est appelée paramétrique induite par Aingner et Al (1977) et la seconde est non paramétrique induite par Charnes et Al (1978).

3-2 : La DEA : « Data Envelopment Analysis »

L'analyse de l'enveloppement des données et une approche non paramétrique qui s'applique dans le cadre de technologie de plusieurs outputs et qui consiste à construire une enveloppe à partir des données observables d'inputs d'outputs. Ces dernières années elle a connu un grand succès à travers son utilisation, surtout après le développement et les modifications effectuées au niveau de cette technique par Seiford et Thrall(1990), Miller et, et plus récemment par Semnick (2001)

La technique DEA est une méthode programmation linéaire qui borne les observations par des plans de manière à déterminer une frontière. Les banques se trouvant sur cette frontière sont dites efficientes, alors que celles se trouvant à l'intérieur de cette frontière sont dites inefficientes.

Une banque est efficiente ne signifie pas qu'elle produit nécessairement un niveau maximum d'outputs à partir d'un niveau donné d'inputs mais elle présente la meilleure pratique de production d'outputs et constitue une référence pour les autres.

3-3 : Avantage de choix de modèle

Elle est particulièrement convenable avec un échantillon de petite taille.

- Elle n'impose pas de spécification des et outputs et ceci grâce à sa capacité de maximiser la relation entre eux.
- Elle est capable de distinguer entre l'inefficience technique et l'inefficience d'échelle
- Cette méthode présente l'avantage de la facilité de la décomposition de l'efficience globale de la banque en : efficience technique, efficience d'échelle et efficience allocative ; chose qui n'est pas toujours possible pour les méthodes paramétriques

Le modèle (DEA) développé par Charnes et Al [1978] et présenté sous l'hypothèse de rendement d'échelles variable, le modèle DEA se présente comme suit :

Min θ

SC $\left\{ -y_i + \sum \right.$

Avec:

: Score d'efficience

y_i: Quantité d'outputs de la banque étudiée

y_j: Quantités d'inputs de la banque de référence. x_i: Quantités d'inputs de la banque étudié
x_i: Quantités d'inputs de la banque de référence
: Coefficient de pondération

3- 4 Détermination de l'output et l'input bancaire

Avant qu'un modèle de production ou de coût ne puisse être développé pour une institution financière, les coûts, les outputs et les inputs à inclure dans la spécification doivent être clairement décrits. La description de ces composantes dépend principalement de la définition économique d'une firme bancaire. Dans ce cadre, deux approches ont servi à analyser le comportement bancaire : approche de « production » et l'approche d'intermédiations ».

Ces deux approches ont été instaurées par les premiers travaux sur l'efficience bancaire, et elles ont fait sujettes d'un long débat dans les recherches.

3- 3-1 L'approche de production

L'approche de production a été développée par Benston [1965] ; ; ils définissent la banque comme une entreprise de services que l'on peut diviser en deux groupes : ceux qui engendrent des ressources (dépôts à vue, dépôts à terme et épargne...) ; et ceux qui constituent des emplois (prêt commercial, prêt à l'immobilier ; prêt à tempérament...).

Du point de vue des coûts, tous les services sont considérés comme des outputs distincts, et l'unité de mesure retenue est en général le nombre de comptes et de prêts exceptionnels. Par nécessité de construction logique, les charges d'intérêts sont nécessairement mises hors de champ d'analyse. Seuls les coûts opératoires d'une banque sont pris en compte. (Ben Salah, 2006)

3-3-2 L'approche d'intermédiation

L'approche d'intermédiation a été introduite par Sealy et Lindley [1977]. Ils y supposent que le processus. de production pour un établissement financier nécessite l'intermédiation financière, ils traitent les banques comme des collecteurs des fonds, ces fonds vont être « transformé» par la suite en prêts et autres actifs. Les dépôts ainsi que le travail et le capital sont considérés comme des inputs.

Par conséquent, la variable expliquée comporte aussi bien les coûts financiers que les coûts opératoires, tel que le volume de l'épargne et de prêts qui est la mesure appropriée de l'output bancaire.

Sous ce traitement, Chichti [1997] a mis l'accent davantage sur l'intermédiation financière du banque : « le caractère du l'intermédiation de la banque se base surtout sur la transformation qualitative des actifs financiers (en terme de liquidité et de maturité) et l'intermédiation de bilan que sur le courtage, le commissionnement et l'intermédiation du marché »

3-5 Détermination des variables

Les outputs	Produit d'exploitation bancaire
	Portefeuille titre commerciale
Les inputs	Charge d'exploitation bancaire
	Dépôt de la clientèle
	Capitaux propre.

Le choix des inputs et d'outputs trouve sa justification dans la nature du comportement des banques tunisiennes. En effet, la majorité des banques prennent leurs inputs comme variable stratégique et centrale pour l'accroissement de leur efficience ; en d'autre terme, les banques tunisiennes adoptent toujours la méthode de la réduction d'inputs afin d'améliorer leur efficience.

2-1 : Analyses statistiques de l'efficience globale de la STB

En appliquant le modèle DEA tout en adoptant l'approche d'intermédiation dans une orientation input, et sous l'hypothèse de rendement d'échelles variables et grâce à l'utilisation du logiciel DEAP, version 2.1 développé par Tim Coelli (1996) de « Center of Efficiency and Productivity Analysis », nous avons trouvé les résultats suivants :

Tableau N°1 : L'évolution de l'efficience technique globale de la STB de 1999 jusqu'à 2009

STB	crs	vrs	Se
1999	1	1	1
2000	1	1	1
2001	1	1	1
2002	1	1	1
2003	0,916	1	0,916
2004	0,761	0,97	0,785
2005	0,908	1	0,908
2006	0,846	1	0,846
2007	0,978	1	0,978
2008	0,884	1	0,884
2009	0,398	0,405	0,982
La moyenne de toute la période	0.881	0.943	0.936
La moyenne pré-fusion	0.632	0.930	0.922

Étant donné les valeurs du tableau précédant, nous pouvons tracer l'allure de la courbe de l'évolution de l'efficience technique globale et ses composantes relatives à la STB.

1- Analyses graphique de l'évolution l'efficience globale de la STB

Graphique n° 2 : Évolution de L'ETG, ETP et L'EE de la STB

Interprétations

En analysant la courbe ci-dessous, on remarque que, après l'opération de fusion, la STB a resté efficiente de 1999 jusqu'à 2002. Après, elle a fait une baisse relative au point de vue efficience globale(CRS) et efficience d'échelle (SE). La baisse d'efficience était maximale en 2004. A la fin de la période d'étude, et jusqu'à 2008 la STB a récupéré son efficience. Cependant en 2009 l'efficience de la STB a fait une chute brutale. En termes de score d'inefficience, on enregistre les pertes suivantes :

- Pour l'inefficience globale : en 2003, 0.084 (=1-0.916) ; en 2004, 0.239 (=1-0.761) ; En 2005, 0.092 (=1-0.908) ; en 2006, 0.154 (=1-0.846) ; en 2007, 0.022 (=1-0.978) ; En 2008, 0.116 (=1-0.884); en 2009, 0.602 (=1-0.398).

Donc le maximum de perte d'efficience est enregistré à 2009. En plus, à la veille de la fusion, on peut remarquer une chute arrivant à une perte de 24% d'efficience.

En effet , malgré que la STB été relativement efficiente en terme d'efficience d'échelle ,par rapport aux autre banque de l'échantillon pendant les 3 premières années de fusion (1999200-2001) elle ne l'était jamais après ces 3 années et durant le reste de la période étudiée les scores d'efficience d'échelle de la STB été toujours inférieure à 1, présentant ainsi une inefficience d'échelle de l'ordre de 0.084% ,0.215%,0.092% et 0.018% respectivement en 2003 ,2004 ,2005 , et 2009.

Cette inefficience d'échelle peut être expliquée par la grande taille de la « STB » poste fusion de fait de l'absorption des deux banques de développement à savoir la «

BNDT »et la « BDET » ; ainsi suite à l'opération de fusion, la « STB » a abouti à une taille qui a dépassé la taille optimale et donc elle a réalisé des dés économies d'échelle.

En conclusion, suite à l'opération de fusion, la « STB » a augmenté sa taille, qui a dépassé la taille optimale de l'efficience d'échelle, ce qui a enregistré des dés économies d'échelle, et par la suite des pertes en terme d'efficience d'échelle jusqu'à 0.22% (1-0.78) en 2004.

Du fait de la dégradation des scores d'efficience technique pure et de l'efficience d'échelle, pendant la période de pré post fusion, nous avons enregistré une diminution parallèle des scores de l'efficience technique globale ; en effet tout comme l'efficience d'échelle, l'efficience technique globale de la « STB » avait un score égal à l'unité et ce aussi bien en 2001-2002et en 2007. Cependant , après l'opération de la fusion le score d'efficience globale était toujours inférieure à l'unité et ce en prenant les valeurs 0.084%, 0.239%, 0.154%, 0,116%, 0.022%, 0.116%, 0.602% respectivement en 2003, 2004, 2005, 2006, 2008 et 2009.

Bien que la STB a pu se rattraper pendant la période 2006-2007 par rapport à la période précédente à savoir 2003-2005, elle n'a pas pu améliorer et même maintenir son niveau d'efficience en (2009), et ce suite à la diminution de son efficience technique pure (vrs) est de l'ordre de -1.46% entre 2008 et 2009 et à la diminution de son niveau d'efficience d'échelle de l'ordre de 0.099% pendant la même période engendrant ainsi, la dégradation automatique de son niveau d'efficience globale de l'ordre de -1.22%.

On peut conclure alors que la dégradation de l'efficience globale pendant 2008-2009 est expliquée par la dégradation de la composante efficience technique pure.

En analysant les moyennes des trois types d'efficience à savoir : l'efficience technique pure, l'efficience d'échelle et l'efficience technique globale, on remarque que leurs scores d'efficience se sont dégradés pendant la période de poste fusion.

En effet, le niveau de la moyenne de l'efficience technique pure après la fusion s'établit à 0.930% ce niveau d'inefficience enregistré après l'opération de pré fusion signifie que la STB aurait pu réduire en moyenne la quantité d'input utilisée de 1.3% =(0.943-0.930)par rapport aux banques efficientes ou ayant « les meilleures pratique » c'est-à-dire celles qui parviennent avec une bonne gestion des ressources et qui parviennent avec une bonne allocation des inputs et sans investissement additionnel à offrir maximum de services.

D'autre part, le niveau de la moyenne de l'efficience l'échelle après la fusion s'établit à 0.922 contre une moyenne égale à 0.936 durant la période étudié enregistrant ainsi une diminution de1.4% = (0.936-0.922) ; ce qui correspond à un niveau d'inefficience égal à 0.078 =(1-0.922).

Le niveau de la moyenne de l'inefficience d'échelle égale à 7.8% pendant la période de pré-fusion signifie que la STB aurait pu réduire en moyenne ses coûts de production

de 7.8% par rapport aux banques efficientes pour avoir un niveau d'efficience d'échelle égale à l'unité.

En plus, le niveau de la moyenne de l'efficience technique globale après la fusion s'établit à 0.861 ce qui correspond à 0.119%=(1-0.861) d'inefficience globale contre une moyenne égale à 0.936 durant toute la période, cette détérioration de l'efficience technique globale est la résultante aussi bien de l'efficience technique pure que de l'efficience d'échelle

2-4 Analyses statistiques de l'efficience globale de l'échantillon des banques tunisiennes

Tableau n°2 : L'évolution de l'efficience technique globale des banques tunisiennes de 1999 jusqu'à 2001

Année	1999			2000			2001		
Eff.	crs	vrs	se	Crs	vrs	se	Crs	vrs	Se
AB	0.993	0.993	0.993	0.988	1	0.988	1	1	1
BNA	0.918	1	0.918	0.860	0.860	0.991	0.826	0.892	0.926
STB	1	1	1	1	1	1	1	1	1
BIAT	1	1	1	1	1	1	1	1	1
BH	0.976	0.997	0.979	0.908	0.912	0.995	0.962	1	0.962
ATTIJARI	1	1	1	0.928	1	0.928	1	1	1
BT	0.974	0.988	0.986	0.887	0.922	0.962	0.854	0.854	1
ATB	0.767	1	0.767	0.883	1	0.883	0.843	1	0.843
UBCI	1	1	1	0.952	1	0.952	1	1	1
UIB	1	1	1	1	1	1	1	1	1
Moyenne	0.963	0.999	0.964	0.952	0.970	0.970	0.949	0.975	0.973

Tableau n°3 : L'évolution de l'efficience technique globale des banques tunisiennes de 2002 -2003

année	2002			2003		
Eff.	crs	vrs	se	crs	vrs	se
AB	0.959	0.983	0.975	0.990	0.990	0.999
BNA	0.857	0.970	0.883	0.874	0.933	0.937
STB	1	1	1	0.916	1	0.916
BIAT	1	1	1	1	1	1

BH	1	1	1	1	1	1
ATTIJARI	0.898	0.932	' 0.964	0.918	0.920	0.998
BT	0.982	0.990	0.992	1	1	1
ATB	0.940	1	0.940	1	1	1
UBCI	1	1	1	1	1	1
UIB	0.956	1	1	1	1	1
Moyenne	0.959	0.988	0.971	0.876	0.880	0.995

Tableau n°4 : L'évolution de l'efficience technique globale des banques tunisiennes 2004-2005

Année	2004			2005		
Eff.	crs	vrs	se	crs	vrs	Se
AB	0.891	0.910	0.979	0.934	0.937	0.998
BNA	0.785	0.848	0.926	0.856	0.912	0.93
STB	0.761	0.970	0.785	0.908	1	0.908
BIAT	1	1	1	1	1	1
BH	0.974	0.986	0.988	1	1	1
ATTIJARI	0.887	0.920	0.963	1	1	1
BT	1	1	1	1	1	1
ATB	1	1	1	1	1	1
UBCI	0.842	1	0.842	1	1	1
UIB	0.843	0.961	0.878	0.857	0.940	0.912
Moyenne	0.898	0.959	0.936	0.956	0.979	0.976

Tableau n°5 : L'évolution de l'efficience technique globale des banques tunisiennes de 2006-2007

année	2006			2007		
Eff.	Crs	vrs	se	Crs	vrs	Se
AB	0.943	0.946	0.997	0.961	0.933	0.990
BNA	0.928	1	0.928	0.923	1	0.923
STB	0.846	1	0.846	0.978	1	1
BIAT	1	1	1	1	1	1
BH	1	1	1	1	1	1
ATTIJARI	1	1	, 1	1	1	1
BT	1	1	1	1	1	1

ATB	1	1	1	1	1	1
UBCI	1	1	1	1	1	1
UIB	0.890	0.928	0.959	1	1	1
Moyenne	0.961	0.987	0.973	0.982	0.993	0.989

Tableau n°6 : L'évolution de l'efficience technique globale des banques tunisiennes 2008-2009

Année	2008			2009		
Eff.	crs	vrs	se	crs	vrs	Se
AB	0.928	0.938	0.989	0.993	0.994	0.999
BNA	0.923	1	0.923	0.991	1	0.991
STB	0.884	1	0.884	0.398	0.405	0.982
BIAT	1	1	1	1	1	1
BH	1	1	1	1	1	1
ATTIJARI	1	1	1	1	1	1
BT	1	1	1	1	1	1
ATB	1	1	1	1	1	1
UBCI	1	1	1	1	1	1
UIB	1	1	1	1	1	1
Moyenne	0.973	0.994	0.980	0.938	0.940	0.997

Conclusion Générale

Face à la concurrence internationale une tâche immense attend l'entreprise tunisienne, elle doit d'abord se restructurer, se moderniser, s'adapter à la libéralisation et aux lois de marché et enfin arriver à une taille lui permettant de faire face à ces défis. Pour ce faire et devant la pénurie des capitaux, la fusion peut être envisagée comme l'une des solutions aux problèmes des entreprises tunisiennes et un mode privilégié de croissance que ce soit dans une perspective d'expansion ou de diversification puisqu'elle permet aux entrepreneures pressés par la concurrence ,à la fois d'accélérer le rythme de leur croissance, d'en réduire le coût et de diminuer le risque.

Pour cela, on a choisi la restructuration du secteur bancaire tunisien comme objet de recherche afin d'identifier l'impact de ce phénomène sur l'efficience des banques tunisiennes et ce en étudiant le CaS de l'absorption des deux banques de développement « BDET » et « BNDT » par la « STB ».

En effet, nous avons exposé dans le premier chapitre les fondements théoriques de la restructuration bancaire à savoir (la privatisation, la fusion acquisition et enfin la modernisation bancaire).

Dans le deuxième chapitre, nous avons présenté les principaux aspects de restructuration bancaire à l'Europe.

Dans le troisième chapitre, on a essayé de déceler le phénomène de la restructuration du secteur bancaire tunisien qui comporte deux axes principaux :

Le premier regroupe les actions portant sur la consolidation et l'assainissement de la situation financière des banques et ce moyennant l'amélioration de la qualité des actifs et la meilleure couverture de risque des créances accrochées ainsi que les différents mesure prises pour la modernisation de l'appareil bancaire.

Le deuxième porte sur l'efficacité de la banque et comprend toutes les mesures ayant trait à la mise en place de nouvelles normes de gestion et l'adoption de plans d'action permettant d'atteindre les niveaux de ratios internationaux.

Enfin, le quatrième chapitre est consacré à une démarche empirique afin d'analyser l'étude de l'efficience de la présente fusion et ce par l'application de la méthode non paramétrique d'analyse d'enveloppement des données (DEA). Les données utilisées pour la partie empirique proviennent essentiellement des statistiques annuelles de l'association professionnelle des banques de Tunisie (APBT).

Étant donné que le problème majeur de toute recherche portant sur le secteur bancaire est

de définir les inputs et les outputs de la banque, nous avons distingué entre deux types d'approches conceptuelles à savoir l'approche de la production et de l'intermédiation.

Dans ce présent travail, nous avons opté pour l'approche d'intermédiation. Ce choix est effectué pour maintes raisons. En fait, à côté de l'absence d'information concernant le nombre de comptes que la banque gère, l'approche d'intermédiation considère les dépôts comme des inputs.

Somme toute, la première section du chapitre empirique portera sur la présentation de la fusion entre les trois banques ainsi que l'état financier de ces derniers avant l'opération de fusion. Dans la deuxième section, nous avons présenté la méthodblogie de recherche et la démarche économétrique.

En dernier lieu, la troisième section est consacrée à la mesure de l'efficience d'un échantillon des banques tunisiennes et on s'est intéressé particulièrement à la STB. Pour ce Paire, toute une analyse descriptive et statistique est mise en œuvre pour tester l'efficience de la dite banque après la fusion absorption. Et cela par l'application de la

méthode non paramétrique d'analyse d'enveloppement des données dans le cadre d'une orientation d'un input et sous l'hypothèse des rendements d'échelle variables.

On analysant la courbe de l'évolution de l'efficience de la STB, on à traité les points suivants :

- Après l'opération de la fusion, la STB est resté efficiente de 1999 jusqu'à 2002 du point de vue efficience globale(CRS) et efficience d'échelle (SE).

En effet , malgré que la STB était relativement efficiente en terme d'efficience d'échelle, par rapport aux autres banques de l'échantillon pendant ces 3 premières années de fusion (1999-200-2001) elle ne l'était jamais après ces 3 années et durant le reste de la période étudiée les scores d'efficience d'échelle de la, STB étaient toujours inférieure à 1, présentant ainsi une inefficience d'échelle de l'ordre de 0.084% ,0.215%,0.092% et 0.018% respectivement en 2003 ,2004 ,2005 , et 2009.

Cette inefficience d'échelle peut être expliquée par la grande taille de la « STB » poste fusion de fait de l'absorption des deux banques de développement à savoir la « BNDT »et la « BDET »

Donc, suite à l'opération de fusion, la « STB » a abouti à une taille qui a dépassé la taille optimale et donc elle a réalisé des déséconomies d'échelle.

C'est ainsi que par référence aux grandes expériences de fusion-acquisitions entreprises au Etats—Unis et en Europe, certaines études empiriques ont relativisé la portée des fusions quant à l'amélioration des performances des firmes. Elles conviennent que la productivité ne s'est pas améliorée et que l'objectif de recherche de pouvoir de marché n'est guère atteint plus des deux tiers des fusions/acquisitions échouent .Quant à la réalisation des objectifs inititialement visés et les bénéfices qui en découlent, ils sont controversés, si non négatifs, du moins controversés.

En général, bien que la STB ait pleinement adhérer au programme de modernisation du secteur bancaire préconisé dès janvier 1997 et en réaliser plusieurs étapes dont la plus importante a concerné la restructuration du secteur elle apparait après l'absorption de la BNDT et la BDET inefficiente notamment les trois dernières années. Cette inefficience est observée à la fois au niveau de l'analyse descriptive et l'analyse statistiques et cela peut être expliquée non seulement par la grande taille de la « STB » poste fusion de fait de l'absorption des deux banques de développement à savoir la « BNDT »et la « BDET »mais aussi se trouvent justifiées aussi par les comportements dee-FÉtat et de ses agents d'une part et d'autre part, par la structure organisationnelle fortement bureaucratisée de celles-ci. C'est pourquoi, les théoriciens de l'efficience X soutiennent que la privatisation pourrait contribuer à réduire de manière substantielle les sources d'inefficience dans les entreprises publiques, permettant ainsi à celles-ci, de renouer avec la performance et la compétitivité. Selon les postulats des théoriciens de l'efficience X, la privatisation

devrait donc permettre de soustraire les entreprises publiques aux mauvaises influences politiques et, par conséquent, de simplifier et de clarifier leur fonction d'objectifs.

Finalement, l'inefficience de la STB est renforcée particulièrement par le déclanchement de la révolution de 14 janvier 2011, à ce stade la STB paye au prix fort les dérives de l'ancien régime. Pour cela l'agence de notation internationale Standard & Poor's, annonce que la crise européenne ainsi que la crise tunisienne depuis la révolution avait un impact négatif sur la solvabilité de cinq banques du paye]: la lebanque de l'habitat (BH), la Banque tunisokoweïtienne (BTK), l'Arab Tunisia.n Bank (ATB), la Banque de Tunisie et des Émirats et la société tunisienne de banque (la STB).

Donc il faut sauver non seulement la STB mais tout le secteur bancaire et de repenser a une économie tunisienne plus prospère et de couper avec les anciens comportements connus sous l'ancien régime. C'est le temps de grimper l'échelle et de donner plus d'effort dans chaque domaine, dans chaque secteur et de renforcer la coopération entre le secteur privé et le secteur public.

Bibliographie

1. *Alessi, L. (1983). Droits de propriété, coûts de transaction et efficacité X : un essai de théorie économique. La revue économique américaine, 73 (1), 64-81.*
2. *Abolafia, M. Y., & Biggart, N. W. (1991). Competition and markets: an institutional perspective. Socio-Economics: Toward a New Synthesis. Armonk. NY: ME Sharpe, 221.*
3. *Baily, MN, Gordon, RJ et Solow, RM (1981). Productivité et services du capital et du travail. Documents de Brookings sur l'activité économique , 1981 (1), 1-65.*
4. *BUCHANAN II, BRUCE (1972). Construire l'engagement organisationnel : la socialisation des managers dans les organisations de travail . Université de Yale.*
5. *Banker, R. D., Charnes, A., & Cooper, W. W. (1984). Some models for estimating technical and scale inefficiencies in data envelopment analysis. Management science, 30(9), 1078-1092.*
6. *Benston, GJ (1965). Branche bancaire et économies d'échelle. Le Journal des Finances , 20 (2), 312-331.*
7. *Bell, FW et Murphy, N.-B. (1968). Économies d'échelle et division du travail dans la banque commerciale. Journal économique du Sud , 131-139.*
8. *Chichti, F. (1997). Adaptation du concept de veille industrielle à la mise en place d'un système d'exploitation économique; vers l'innovation et le transfert technologique: analyse et réflexion à partir du contexte industriel tunisien (Doctoral dissertation, Aix-Marseille 3).*
9. *Coelli, TJ (1996). A guide to FRONTIER version 4.1: a computer program for stochastic frontier production and cost cost function estimation (Vol. 7, pp. 1-33). Documents de travail de la LCPE.*
10. *Charnes, A., Cooper, W. W., & Rhodes, E. (1978). Measuring the efficiency of decision making units. European journal of operational research, 2(6), 429-444.*
11. *Chaffai, M., Dietsch, M., & Lozano-Vivas, A. (1998). ``How Emergent Countries' Banks Could Improve Their Performance by Adopting the Technology of Developed Countries: The Case of Tunisia.''. Working paper LARGE, University of Strasbourg (September 1998).*

12. *Chaffai, M. E. (1997). Estimating input-specific technical inefficiency: The case of the Tunisian banking industry. European Journal of Operational Research, 98(2), 314-331.*
13. *Domberger, S., & Piggott, J. (1986). Privatization policies and public enterprise: A survey. Economic record, 62(2), 145-162.*
14. *Domberger, S., & Piggott, J. (1986). Privatization policies and public enterprise: A survey. Economic record, 62(2), 145-162.*
15. *Daintith, T. (1994). Les techniques juridiques de la privatisation. DE GRUYTER ÉTUDES EN ORGANISATION , 43-43.*
16. *Estrin, S., & Perotin, V. (1991). Does ownership always matter? International Journal of Industrial Organization, 9(1), 55-72.*
17. *Farrell, MJ (1957). La mesure de l'efficacité productive. Journal de la Royal Statistical Society : Série A (Général) , 120 (3), 253-281.*
18. *Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1979). Rights and production functions: An application to labor-managed firms and codetermination. Journal of business, 469-506.*
19. *Hayek, F. A. (1945). American Economic Association. The American Economic Review, 35(4), 519-530.*
20. *Noulas, A. G. & Miller, S. M., (1996). The technical efficiency of large bank production. Journal of banking & finance, 20(3), 495-509.*
21. *Schumpeter, JA (1976). II. Capitalisme, socialisme et démocratie, 1942*
22. *Stigler, GJ (2021). La théorie de la régulation économique. Dans L'économie politique (pp. 67-81). Routledge.*
23. *Peltzman, S. (1976). Toward a more general theory of regulation. The Journal of Law and Economics, 19(2), 211-240.*
24. *Strik, H. (2005). La connaissance phonétique est-elle utile à la technologie de la parole ?. Dans L'intégration des connaissances phonétiques dans la technologie de la parole(pp. 167-180). Springer, Dordrecht.*
25. *Seiford, L. M., & Thrall, R. M. (1990). Recent developments in DEA: the mathematical programming approach to frontier analysis. Journal of econometrics, 46(1-2), 7-38.*
26. *Sealy et Lindley [1977]Une étude empirique de la production conjointe et des économies d'échelle dans la banque commerciale. Journal of Banking & Finance, 8 (1), 67-77*

Les politiques de la qualité totale et d'excellence dans l'enseignement supérieur : un outil pour étendre l'hégémonie néolibérale

MALIKA NASEH, Professeur Omar HNICHE, Professeur Badre-Eddine CHEGRI

Université Mohammed V, Royaume du Maroc

Résumé :

Il est bien connu qu'au cours de la dernière décennie, les universités ont été critiquées en tant qu'institutions rigides et fermées sur elles-mêmes. Elles ne parviendraient pas à se conformer aux exigences du marché et des étudiants eux-mêmes, et seraient gérées de manière obsolète et inefficace (Commission européenne 2006, 2011), comme Peter Drucker l'a rappelé : "Le domaine le plus important pour le développement de nouveaux concepts, de nouvelles méthodes et de nouvelles pratiques sera la gestion des ressources de la société en matière de connaissances - en particulier, l'éducation et les soins de santé, qui sont tous deux aujourd'hui suradministrés et mal gérés."(Drucker 1997, 24).

Les suggestions faites par les politiciens et les entrepreneurs favorisent l'introduction de l'approche néolibéral visant à promouvoir des thèmes et des "programmes" commerciaux et à intégrer les méthodes de gestion et d'évaluation du secteur des affaires dans le monde académique. Explicite dans les discours sur ce que l'on peut entendre par néolibéralisme dans le domaine de l'éducation se trouve l'idée que ce serait la conjonction de trois phénomènes : la dérèglementation, la privatisation et le désengagement de l'État. Cet article pose donc la question de savoir si Le néolibéralisme dans le domaine de l'enseignement supérieur peut être circonscrit à ces trois phénomènes. Nous allons essayer de répondre à cette question en l'étayant d'abord par des réflexions sur la nature même du néolibéralisme avant d'analyser ses implications pour l'enseignement supérieur et montrer que dans le contexte du néolibéralisme et du nouveau management public, les politiques d'excellence constituent fondamentalement une transformation radicale de l'université humboldtienne, autrefois consacrée à la recherche et aujourd'hui remplacée par une «MacUniversité » néolibérale.

Cet article est composé de deux sections. La première section est consacrée à la dynamique des forces et des composantes de l'approche néolibérale. Ainsi, le concept de néolibéralisme est au centre de l'article. La deuxième section rappelle les politiques d'excellence et de qualité totale comme les deux principaux aspects du néolibéralisme dans l'enseignement supérieur.

Mots-clés : Néolibéralisme - enseignement supérieur - qualité totale – excellence

L'approche néolibérale

Plutôt que d'enfermer *a priori* la notion de néolibéralisme dans une définition savante, il est apparu fécond de prendre acte de sa puissance et de sa polysémie. Pour bien la cerner, voyons tout d'abord ses quatre principales composantes : en premier, le fait que l'État n'intervient plus de façon réactive pour compenser les défaillances du marché, mais de manière proactive pour permettre au marché d'être plus concurrentiel et les entreprises plus compétitives.

Pour cela, il a deux outils principaux : la dérèglementation d'une part, et la diminution des dépenses sociales d'autre part, deux mesures favorables au secteur privé. Il s'ensuit que l'État œuvre pour le marché et ne s'y oppose donc plus comme auparavant ; ils sont désormais alliés dans une sorte de couplage. Il y a ensuite la croyance selon laquelle c'est l'offre qui crée la demande et non l'inverse. Il n'est donc nul besoin de politique keynésienne pour relancer l'activité économique par la demande comme c'était le cas à l'ère du fordisme et ses effets sur la croissance économique (Boyer 1987).

Désormais, en appliquant la Loi des débouchés de Jean-Baptiste Say (1803), on pense qu'il suffit de prendre toutes les mesures augmentant la compétitivité des entreprises pour qu'elles investissent davantage, recrutent et créent de l'emploi, ce qui à terme mène à une augmentation de la consommation, ce qui, à son tour, est favorable à la croissance et aux entreprises. Il faut donc pratiquer une politique de l'offre et non de la demande ; un renversement idéologique d'importance. En troisième lieu, se trouve la croyance suivant laquelle, d'une part, les marchés (le privé) sont plus efficients que le public et qu'ils s'autorégulent, ce qui signifie que l'État peut les dérèglementer ; et de l'autre, qu'il faut accroître l'efficacité du public, soit en privatisant certaines activités (par exemple, santé, transport, éducation), soit en appliquant au secteur public les règles modernes de gestion inspirées du privé, qui s'est traduite par «la déréglementation et la privatisation des services publics, et la mise au pas des organisations syndicales »(Gélinas 2008, 151)).

Des principes abstraits de gestion organisationnelle sont appliqués au secteur public ; on entre dans le New Public Management, la démarche gestionnaire de la gouvernance, centrée sur l'efficacité et l'atteinte d'objectifs technocratiquement préétablis. Selon (Saint-Martin 2005, p.89), il s'agit « d'un coup d'État conceptuel » autrement dit, un changement radical de paradigme. Les systèmes éducatifs sont nécessairement confrontés à cette évolution. Les pratiques de ce nouveau management y sont de plus en plus présentes et ce n'est pas sans conséquences sur les pratiques pédagogiques. Enfin, on considère, que trop d'impôt tuant l'impôt, il faut limiter les taxes et autres charges pour laisser plus de place à l'initiative privée. Cela conduit à une baisse des dépenses de l'État, donc des services publics, et à terme à un désengagement de l'État en général et

à une déconstruction de l'État-providence en particulier. Il y a donc de moins en moins d'opposition entre le privé et le public.

L'amoindrissement de l'intervention de l'État s'opère principalement dans les mécanismes de la société (dans le domaine social). La question primordiale est de savoir si la séparation de l'État avec le social est une tendance historique du même ordre que la séparation de l'État avec le législatif et le judicaire, c'est-à-dire irréversible ? L'analyse de ce phénomène renvoie à la distinction que l'on peut faire entre les trois sphères de la société : la sphère personnelle, lieu des intérêts des individus ; la sphère du privé, lieu des intérêts des entreprises ; et la sphère publique, lieu des intérêts collectifs, le domaine de l'État.

Historiquement on peut distinguer les tendances suivantes : à compter du XIXe siècle (avec le fordisme), alors que jusqu'alors les trois sphères étaient relativement distinctes, les sphères privée et publique ont empiété sur la sphère personnelle au moment où le « social » est inventé, c'est-à-dire où est apparu un nouveau domaine d'actions pour l'État. Avec la concentration urbaine des populations, le travail de masse en usine, et l'organisation scientifique du travail, des besoins grandissants se sont fait sentir pour assurer l'ordre public, un minimum sanitaire, la santé publique, l'éducation des masses, et leur transport. D'où l'apparition de tout un appareillage étatique pour contrôler, contenir, superviser, et mesurer (Boismenu, Loranger, et Gravel 1995; Dockès 1993; Vercellone 1990).

Il y avait donc bien immixtion de la sphère publique dans la sphère personnelle. La réduction de la sphère personnelle qui s'en est suivie, caractérisée notamment par une perte d'autonomie des individus, dépendant désormais pour leur simple survie de la bonne volonté des entreprises puisque ils n'étaient plus maîtres de leur outil de production1, a conduit peu à peu à un besoin de compensation de la part de l'État, d'où l'apparition progressive, dans un deuxième temps, de l'État-providence. Il s'agissait donc d'un nouvel empiétement de la sphère publique sur la sphère personnelle tandis que la protection apportée par l'État-providence limitait d'autant celle apportée par les familles, les voisins, les communautés de toutes sortes (Moreno 2006).

On assisterait à l'heure actuelle à un renversement progressif avec le recul du « social », le désengagement de l'État-providence et donc un éloignement de la sphère personnelle de la sphère publique. On observe d'ailleurs que cette reconquête de la sphère personnelle s'accompagne de plus de consommations individualisées, d'activités personnelles, de temps libre, de réseaux sociaux, d'associations, de formes

1 l'organisation scientifique et technique du travail dans l'atelier ou l'usine, a mis sous contrôle toutes les tâches et opérations des travailleurs, en particulier celles des non qualifiés, qui sont dès lors expropriés de leur condition de travailleurs professionnels "l'ouvrier de métier" qu'ils supportaient dans les périodes de production "quasi artisanales" précédentes (Boyer et Freyssenet 2000; Dockès 1993), pour devenir progressivement une nouvelle classe ouvrière sans qualification dont le travail était rigoureusement délimité et prescrit (l'ouvrier-masse) (Coriat 1994; Houben et Ingham 1995; Linhart 2013).

contractuelles, de partenariats, et de moins de consommation de masse, de hiérarchie, de règles régissant la vie et les mœurs, de contraintes de tous et de toutes sortes. Si le modèle du salariat a été au centre du contrat social fordiste pour plus d'un siècle avec ses fondations solides reposant sur trois unités : unité de lieu de travail (l'atelier, la fabrique, l'usine, le bureau), unité de temps de travail (les horaires de travail hebdomadaires, les périodes de repos) et unité d'action (l'organisation collective du travail), ce modèle semble aujourd'hui traverser une crise avec la mondialisation, l'évolution technologique, les transformations de l'organisation et du fonctionnement des entreprises, l'assouplissement de la législation du travail en faveur de l'employeur et les réformes successives du système de la protection sociale (chômage, retraite etc.), perçues comme désavantageuses pour les salariés (Bernier, Jobin, et Vallée 2003; Bouffartigue et al. 2018; Castel et Zecca 1995; Gautié 2003; Mazuyer 2013), remettent en cause les promesses de sécurité et de progrès économique du salariat (le désengagement des entreprises envers les salariés).

A contrario, un désengagement des salariés s'est aussi développé avec de plus en plus de salariés qui ne veulent plus d'un engagement sur une longue durée ou trop contraignant avec une entreprise, préférant construire une carrière en changeant régulièrement d'emploi. L'engagement réciproque a été remplacé par des relations éphémères et peu contraignantes, tandis que la sécurité et la solidarité garanties par les institutions ont laissé la place à l'incertitude et l'individualisme. Bien sûr, cela ne concerne pas tous les travailleurs, mais la crise de la Covid -19 avec son cortège de plans sociaux (malgré la mise en place du système de chômage partiel en Europe) et le développement du capitalisme de plateforme (E-commerce, livraison à domicile, etc) a accéléré la « liquéfaction1» du travail (Hussenot 2022) et la fragilisation du modèle social historique.

1 L'auteur reprend la thèse du sociologue Zygmunt Bauman de" la société liquide" selon laquelle les institutions formant la société ont perdu ces dernières décennies à la fois de leur stabilité et de leur légitimité pour montrer comment le travail devient lui aussi de plus en plus incertain et en constante évolution. Les attaches entre les travailleurs et employeurs ne sont plus stables ; les travailleurs sont flexibles et indépendants et l'entreprise est plus fluide en se désengageant de plus en plus envers ses salariés. Dans le travail liquide, « il ne y'a pas de locaux d'entreprise, pas de collègues, pas d'horaires, pas de représentants du personnel, pas non plus de règlements en matière de santé et de sécurité, pas de prévention des accidents de travail, pas de congés payés, pas de négociation collective, pas d'assurance maladie » (Degryse, 2020).

Comme l'a expliqué Baumann : « Contrairement aux corps solides, les liquides ne peuvent pas conserver leur forme lorsqu'ils sont pressés ou poussés par une force extérieure, aussi mineure soit-elle. Les liens entre leurs particules sont trop faibles pour résister… Et ceci est précisément le trait le plus frappant du type de cohabitation humaine caractéristique de la « modernité liquide ». D'où la métaphore. Les liens humains sont véritablement fragiles et, dans une situation de changement constant, on ne peut pas s'attendre à ce qu'ils demeurent indemnes. Se projeter à long terme est un exercice difficile et peut de surcroît s'avérer périlleux, dès lors que l'on craint que les engagements à long terme ne restreignent sa liberté future de choix. D'où la tendance à se préserver des portes de sortie, à veiller à ce que toutes les attaches que l'on noue soient aisées à dénouer, à ce que tous les engagements soient temporaires, valables seulement « jusqu'à nouvel ordre »". (Tabet, 2017)

En même temps, les sphères publique et privée se rapprochent, l'État et les entreprises faisant front ensemble pour relever le défi de la mondialisation et de la compétitivité. On observe aussi dans les temps présents que la sphère publique (lieu de la protection de l'intérêt collectif) ne semble plus être la chasse gardée de l'État. La sphère privée (tant le secteur monétaire marchand que le secteur non monétaire, le tiers secteur) empiète sur la sphère publique. Ainsi peut-on noter la disparition de monopoles publics (communications, transports publics, fourniture d'eau, d'électricité), et le rôle plus grand joué tant par le secteur privé que par le tiers secteur (les associations et les entreprises socialement responsables) dans les secteurs de la santé, de l'éducation, des retraites, de la sécurité, et en matière de lutte contre le chômage et les exclusions sociales(Moreno 2006).

En clair, les fonctions sociales de l'État tendent à se séparer peu à peu de l'exécutif, tandis que les sphères privée et publique se rapprochent. Après les trois premières séparations (d'avec le religieux, le législatif et le judicaire), une quatrième séparation est donc en œuvre, celle du social d'avec l'État. Ce qui nous ramène à notre propos initial et à poser une question fondamentale sur les conséquences de ce changement pour l'éducation, Or, on vient de voir que le néolibéralisme conduisait bien, dans le domaine de l'éducation, à une dérégulation (plus d'autonomie en particulier), à une certaine privatisation (plus d'institutions privées) et à un désengagement de l'État. L'hypothèse initiale est donc vérifiée, même si à ces trois phénomènes il faut ajouter comme indiqué plus haut l'application des règles du New Public Management aux établissements publics d'enseignement.

Néolibéralisme et enseignement supérieur

Quant aux traductions concrètes de la libéralisation dans le domaine de l'enseignement supérieur, elles résident essentiellement dans une participation financière plus importante de l'usager, l'établissement d'une concurrence internationale, la transparence des informations sur le produit, le choix et la libre circulation des étudiants (ECTS : European Credit Transfer System) et l'adoption de l'objectif de la qualité totale et d'excellence qui est était auparavant réservé au monde des entreprises, que cela concerne le personnel, la finance, le marketing et évidemment la production. C'est une transformation radicale de l'université humboldtienne, autrefois consacrée à la recherche et aujourd'hui remplacée par une «MacUniversité»1 néolibérale.

La mobilité étudiante, c'est-à-dire le nombre d'étudiants étrangers solvables que chaque pays d'Europe est capable de capter, représente l'enjeu premier de ce marché

1 Voir (Ritzer 1996) qui considère que dans un temps de McDonaldisation de la société ou celle-ci prend les caractéristiques d'un restaurant de prêt-à-manger et ou on observe un glissement du traditionnel vers des modes dits raisonnables de pensée et de gestion scientifique, l'université est aussi conçue 1) comme un moyen de consommation éducative, 2) qui permet aux étudiants de consommer des services éducatifs et éventuellement 3) d'obtenir d'importants « biens » - diplômes et titres de compétences.

des services car, du point de vue économique, leurs dépenses de subsistance (logement, nourriture, etc.) sont comptées comme des exportations vers leurs pays d'origine. S'ajoutent à ces consommations les services éducatifs eux-mêmes, que l'on conseille aux universités de vendre (prestations d'enseignement par le biais des droits d'inscription, mais aussi des services éducatifs "accessoires".

Cette libéralisation n'est donc pas incompatible, en l'état actuel, avec les subventions accordées par l'État. Elles sont pensées comme une compensation au « surcoût » qu'impliquent les missions d'intérêt général fixées à cette catégorie de biens. La réforme du financement permettant un engagement plus fort de l'usager, ainsi que les procédures de mise en place de l'assurance qualité et d'excellence ont été déjà impulsées dans un grand nombre de pays d'Europe depuis le début de la décennie 2000(Brusoni et al. 2014).

Le mot même « excellence » est passé dans l'usage commun, devenant l'archétype de la réussite et détrônant le « très bien » à l'université. C'est dans ce dernier domaine que la qualité et l'excellence sont devenues une politique. Politique qui désormais concerne tous les domaines d'actions des institutions de l'enseignement supérieur (Parker et Jary 1995). Ces nouvelles orientations représentent un défi important pour les universités. Elles doivent répondre à des questions comme : Qu'est-ce qu'un bon cours ? À quoi reconnaît-on un bon enseignant ? Il ne peut s'agir que d'évaluer les produits, il convient aussi de s'intéresser aux processus : à la qualité des enseignements proprement dite, s'ajoutent des questions relatives à la qualité des enseignants, incluant critères de sélection et de promotion, formation pédagogique initiale et continue, profils d'innovateurs pédagogiques (Parmentier 2006). Les questions qui se posent portent sur la nature même des politiques suivies par les universités, les objectifs qu'elles poursuivent, les principaux moyens de mise en œuvre de ces politiques, et enfin les résultats de ces politiques et leurs limites.

Une politique d'excellence dans l'enseignement supérieur peut répondre à deux objectifs majeurs. Le premier est de fortement accroître le niveau de qualité tant de la formation que de la recherche. Bien que de nombreuses définitions de l'excellence en enseignement puissent être trouvées, certains modèles principaux communs peuvent être discernés (Gibbs 2008):

- Une concentration sur l'étudiant, sur l'apprentissage des étudiants et sur le soutien personnel aux étudiants et à leur développement, plutôt que sur l'enseignement formel ;
- Une macro-concentration sur l'environnement d'apprentissage plus large et le développement du programme ou du curriculum, plutôt qu'une micro-concentration sur l'enseignement ;
- Une emphase traditionnelle sur le professeur lui-même, et les notes d'évaluation des étudiants sur le professeur, sur le dossier de recherche

du professeur et sur ses connaissances en matière, et sur la reconnaissance externe du professeur, avec peu de concentration sur les étudiants, sur l'apprentissage, sur l'environnement d'apprentissage ou sur le processus de développement de l'enseignement ;

- Une emphase sur les efforts pour développer l'enseignement, en particulier par l'innovation, en influençant les autres et en dirigeant l'enseignement ;
- Une emphase sur la « scholarship of teaching» en tant que forme particulièrement valorisée de développement de l'enseignement.

Ainsi, lorsque cette politique se réalise par le recrutement des meilleurs enseignants et la sélection des meilleurs étudiants, on peut parler de politique d'excellence élitiste (Robichaud et Crevier 2016). Une telle politique permet de relever le niveau de qualité des universités par rapport aux autres institutions du supérieur dans le monde et accessoirement de les voir mieux placées dans les classements internationaux ; ceci contribue à leur prestige et leur attractivité, ce qui n'est pas un objectif négligeable dans le contexte de concurrence mondiale qui se développe dans ce domaine(Cosnefroy et al. 2016). Le second objectif consiste à permettre au plus grand nombre de réussir ses études supérieures (il s'agit donc d'une excellence sociale ou inclusive) et d'acquérir les connaissances et les compétences lui permettant de remplir au mieux ses responsabilités, sociales et sociétales, notamment en termes d'environnement : il s'agit donc d'une excellence sociétale (Cosnefroy et al. 2016; De Ketele 2015). On observe qu'un plus grand nombre de pays poursuivent une politique élitiste qu'une politique sociale et sociétale (Cosnefroy et al. 2016). Ces politiques d'excellence ont pour la plupart été introduites durant la dernière décennie du fait que cela a résulté de facteurs relativement récents , parmi lesquels on peut mettre en avant la mondialisation, l'autonomie accrue des universités, les classements internationaux, mais aussi le processus de Bologne (Palomba 2015). La mondialisation est le premier facteur que l'on peut mettre en avant pour expliquer le développement récent des politiques d'excellence. La mondialisation, qui accroît fortement l'interdépendance économique des nations, exacerbe aussi la concurrence commerciale entre ces dernières. Tandis que les biens et les services nécessitant une main-d'œuvre peu qualifiée et bon marché sont de plus en plus produits par les pays émergents, les entreprises des pays avancés voient leur compétitivité et leur production fondre en même temps que leur demande de main-d'œuvre. Les pays avancés n'ont donc d'autre solution que de se spécialiser dans les produits et services à forte valeur ajoutée (Proulx 2016; Tsogas 2012). L'offre d'emplois dans ces pays change ainsi dramatiquement pour des qualifications, des connaissances et des compétences supérieures. Il s'ensuit une massification de l'éducation supérieure, mais aussi une demande sociale pour un enseignement dans ce domaine de plus haute qualité. Par ailleurs, parce qu'elle conduit à une mobilité plus grande des personnes, la mondialisation mène directement à l'internationalisation des universités qui ne peuvent

réussir dans ce domaine qu'à condition d'être parmi les meilleures, d'où les politiques d'excellence ; autant de facteurs qui expliquent l'apparition de politiques d'excellence.

L'autonomie des universités, deuxième facteur, est importante car elle leur confère la possibilité de mettre en œuvre des stratégies leur permettant d'accroître leur notoriété et donc leur attractivité par une politique d'excellence visant à recruter les meilleurs enseignants et à sélectionner les meilleurs étudiants. Cette politique permet aux universités d'espérer, à terme, une position plus élevée dans les classements internationaux grâce aux effets de leur politique sur la notoriété des enseignants et la qualité de leur recherche et donc le nombre d'articles scientifiques parus et référencés, qui sont des éléments contribuant à un meilleur classement. On peut avancer que l'autonomie plus grande des universités deviendra plus importante encore au vu des difficultés des finances publiques dans de nombreux pays et au vu de la prévalence du New Public Management qui requiert de la part des universités davantage d'efficacité et d'efficience (Aghion et al. 2008; Musselin et Teixeira 2014).

Troisième facteur, les classements internationaux. Au cours de la dernière décennie, le terme "université de rang mondial" est devenu une formule favorite, non simplement pour améliorer la qualité de l'enseignement et de la recherche dans l'enseignement supérieur mais aussi, de façon plus importante, pour développer la capacité de rivaliser sur le marché mondial de l'enseignement supérieur à travers l'acquisition, l'adaptation, et la création de connaissances avancées. Avec des étudiants cherchant à fréquenter les meilleures institutions supérieures possibles dans la mesure de leurs moyens financiers, souvent hors des frontières nationales, et avec des gouvernements motivés par la maximisation du rendement de leurs investissements dans les universités, la réputation mondiale devient un sujet de plus en plus important pour les institutions à travers le monde (Williams et Van Dyke 2007).

Les deux classements internationaux les plus complets, qui permettent des comparaisons générales des institutions au-delà les frontières nationales, sont ceux préparés par le Times Higher Education Supplement (THES depuis 2004) et, et le Shanghai Academic Ranking of World Universities, établi depuis 2003 par l'Université Jiao Tong de Shanghai (SJTU). Ce dernier classement, qui est celui qui a le plus d'impact dans le monde, utilise une méthodologie qui se fonde exclusivement sur des indicateurs objectifs, tels que les performances académiques et scientifiques des enseignants et des diplômés, pour identifier les 500 premières universités du monde. Les mesures utilisées comprennent les publications, les citations, et les récompenses internationales (telles que les prix Nobel et les médailles Fields) (Eloire 2010; Salmi 2009). Sont donc évidentes les raisons qui incitent les universités à développer une politique d'excellence élitiste tâchant de répondre à ces critères et celles qui poussent les ministères chargés de l'enseignement supérieur d'aller également dans ce sens pour des raisons de prestige national(Hazelkorn 2015).

Le processus de Bologne est le quatrième facteur d'importance expliquant la genèse des politiques d'excellence, un facteur qui se limite cependant à l'espace européen. L'Union européenne s'est construite sur l'idée fondamentale que devaient être libérés les mouvements de biens, de capitaux et de personnes. La mobilité des personnes est cependant limitée par l'hétérogénéité des formations universitaires, d'une part, et des systèmes nationaux de qualifications de l'autre. Lancé par quelques pays en mai 1988, le processus de Bologne compte désormais 47 pays dont 19 hors de l'Union européenne.

Ce processus a indiscutablement conduit à une mobilité plus forte qu'auparavant tant des étudiants que des travailleurs. Mais il a aussi incité les universités à comparer entre elles la qualité de leurs formations et la valeur de leurs diplômes, d'où est ressorti une certaine compétition, sinon une concurrence entre elles et donc la mise en œuvre de politiques d'excellence pour accroître leur attractivité (Brusoni et al. 2014). Les politiques d'excellence peuvent se concentrer soit sur l'enseignement, soit sur la recherche, soit sur les deux. Il apparaît que la dernière approche (enseignement et recherche) est majoritaire, tandis que la première (enseignement seul) vient en deuxième position tandis qu'une politique visant à rechercher l'excellence dans la recherche seule est en train de gagner du terrain (Gunn 2018).

La déclaration de Bologne préconise dans son 7éme objectif d'«améliorer la qualité de l'enseignement dispensé par les universités européennes et assurer leur vérification à l'aide de critères et de méthodes communs internationaux (européens) à l'aide d'indicateurs et de procédures externes internationaux (assurance qualité): Il est objectivement fondé sur le concept de normes de qualité communes qui sont déterminées de l'extérieur et ensuite « garanties », c'est-à-dire mises en œuvre, développées et maintenues. Le résultat final est l'idée que les universités seront dotées d'outils qu'elles pourront utiliser pour s'améliorer constamment et évalueront volontairement la qualité de toutes leurs activités sur une base continue, de préférence en utilisant les services d'agences d'évaluation externes. Tant l'imputabilité (reporting, principalement au sens financier du terme) que le contrôle externe de la qualité ont fait l'objet de discussions (Enders et al. 2006).

Au niveau européen, les engagements en faveur de l'assurance qualité dans l'enseignement supérieur ont impulsé le réseau ENQA (European Network for Quality Assurance in Higher Education) mandaté par le Conseil de l'Union Européenne pour présenter des propositions, en collaboration avec l'AUA (l'Association européenne des universités), pour le développement d'un ensemble de standards, procédures et guides de procédures qualité (Brusoni et al. 2014) . Il est chargé de faire des propositions pour la mise en place de procédures externes d'assurance qualité pour les agences d'évaluation et d'accréditation qui, elles-mêmes, devront être soumises à l'évaluation de la qualité des évaluations auxquelles elles procèdent. Au sein des universités, une des formes sous laquelle pénètre l'assurance qualité est l'évaluation des enseignements ;

autrement dit sous une forme qui ne fait pas explicitement référence à la relation structurelle qu'elle entretient avec le processus de constitution d'un marché.

Elle se présente d'une manière apparemment plus neutre et plus difficile à contester : la valorisation de la pédagogie à l'université au service des étudiants. L'évaluation des enseignants, appelée évaluation des enseignements bien qu'il s'agisse d'une évaluation individualisée, représente une partie de ce qui est désigné comme autoévaluation des enseignements, l'autre partie étant constituée par l'évaluation des filières et des établissements. Conformément à la nouvelle définition de la qualité fixée pour l'enseignement supérieur où la figure de l'étudiant est promue comme "consommateur", l'évaluation est en partie réalisée par les étudiants (Coffey et Gibbs 2001; Gunn 2018; Tomusk et al. 2010).

Les leçons que l'on peut tirer de cette situation sont les suivantes : Les politiques d'excellence semblent être un phénomène universel (Gunn 2018). En effet, de nombreux pays, qu'ils soient grands comme les États-Unis, la Russie ou encore le Japon, ou plus petits comme la Corée, l'Australie, la Nouvelle Zélande, ou qu'ils soient avancés ou émergents, comme la Chine et l'Inde, de telles politiques sont déjà pratiquées. Les mêmes objectifs prévalent dans tous les pays, c'est-à-dire disposer d'universités bien placées dans les classements internationaux et menant les recherches les plus avancées pour disposer de la main-d'œuvre la plus qualifiée, rester compétitif sur les marchés internationaux et accroître le prestige du pays et la notoriété des universités (Brusoni et al. 2014). Dans ce sens, les politiques d'excellence ont un caractère plus élitiste qu'inclusif, et encore dans le sens limité d'excellence sociale mais pas sociétale. Pour (Teichler 2007, 144) "Les termes excellence ou élite font sans aucun doute référence à l'apogée. «Excellence» souligne la distinction par rapport aux autres d'un point de vue vertical de manière très positive et crée une aura d'exceptionnalité. Le terme « élite » fait référence à un groupe de personnes exceptionnelles ; ceux qui excellent dans leurs études doivent être considérés comme une entité sociale ou une partie d'une entité sociale qui pourrait même avoir une légitimité au-delà de leur performance positive.".

Ainsi, les dispositions du processus de Bologne se sont développées en contradiction avec l'objectif premier du processus, qui faisait référence à une « transition » politique et économique du communisme vers une société démocratique dirigée vers le marché, d'un système d'enseignement supérieur d'élite vers un système de masse (Tomusk et al. 2010). Il traduit « une transformation des enseignements supérieurs et du rôle qui leur est assigné : l'augmentation numérique et en pourcentage d'une classe d'âge accédant à l'enseignement supérieur transforme la structure et les finalités de l'enseignement supérieur. Depuis la fin de la seconde guerre mondiale, la démocratisation de l'Université est associée à l'idée d'un élargissement des droits et des libertés des citoyens européens. Elle est appelée à fonctionner comme une force intégratrice de façon à limiter la marginalisation des individus et des groupes sociaux » (Goastellec 2014).

Beaucoup croient fermement que les inquiétudes concernant la qualité des établissements d'enseignement supérieur européens cachent des efforts visant à remplacer la prise de décision professionnelle autonome et les critères de qualité en place pour la gestion des universités par des méthodes de gestion empruntées au secteur des entreprises, qui étaient déjà en cours avant même à la déclaration de Bologne (Coenga-Oliveira et Anctil-Avoine 2017; Ferrer Llop 2014; Harari-Kermadec et Porcherot 2020; Valenduc 2012).

Les politiques d'excellence et d'efficacité peuvent être identifiées à tous les niveaux : de l'université, de la faculté, du département et/ou mêmes au niveau des membres individuels du personnel. Elles peuvent être appliquées dans le contexte des nombreux rôles et fonctions différents des établissements d'enseignement supérieur. Elles s'appliquent à la fois à la gestion et à la prestation de services ainsi qu'à l'expérience du personnel et des étudiants et aux résultats des études et de la recherche. Ce qui est clair, c'est que l'excellence est une attente et un objectif. Il y a une compréhension générale que l'objectif est au cœur de la culture et des valeurs de l'enseignement supérieur et explique la motivation pour l'amélioration continue.

Les facteurs prépondérants du développement de ces politiques sont l'autonomie des établissements – il s'ensuit donc un certain désengagement de l'État ainsi qu'une certaine dérèglementation du secteur -, les classements internationaux et la mondialisation. Ces politiques sont menées tant par les gouvernements, centraux ou régionaux que par les universités elles-mêmes, surtout si la différenciation de ces dernières est forte et leur autonomie élevée. Les politiques les plus fréquentes sont celles qui concernent à la fois l'enseignement et la recherche.

Conclusion

L'idéal humboldtien de l'université, comme lieu où la société se reflète et discute de ses valeurs, est aujourd'hui abandonnée, pour mettre au cœur du débat la question des finalités et objectifs de l'université. Une question qui est posées en termes d'adéquation au marché du travail et de rentabilité. D'où La nécessité d'introduire les politiques d'excellence et d'efficacité autrefois connues uniquement dans le secteur privé. Le néolibéralisme dans l'enseignement se caractérise donc par un changement d'attitudes de la part de l'État (dérèglementation, privatisation, désengagement, application des règles du New Public Management aux établissements) que de la part des étudiants (demande pour une éducation plus utilitariste - offres des formations plus professionnalisantes (et d'un enseignement plus individualisé ; recours aux écoles privées ; demande de résultats et de gestion plus responsable des établissements universitaires). Dans l'enseignement supérieur, le néolibéralisme se caractérise par une volonté des gouvernements de voir leurs universités mieux placées dans les classement internationaux en leur donnant plus d'autonomie, mais en les rendant aussi plus redevables (respect des règles du New Public Management). Le néolibéralisme se

caractérise aussi par la concurrence qui se développe entre les universités, leur internationalisation et leur orientation vers plus de sélection. Le néolibéralisme est donc bien à l'œuvre dans l'enseignement supérieur.

Bibliographie

1. *Aghion, Philippe et al., éd. 2008. Higher Aspirations: An Agenda for Reforming European Universities. Brussels.*
2. *Bernier, Jean, Carol Jobin, et Guylaine Vallée. 2003. Les besoins de protection sociale des personnes en situation de travail non traditionnelle : synthèse du rapport final. Québec: Travail Québec. https://books.google.co.ma/books?id=PjLNAAAACAAJ.*
3. *Boismenu, Gérard, Jean-Guy Loranger, et Nicolas Gravel. 1995. « RÉGIME D'ACCUMULATION ET RÉGULATION FORDISTE – ESTIMATION D'UN MODÈLE À ÉQUATIONS SIMULTANÉES ». Revue économique, 46(4): 1121-43.*
4. *Bouffartigue, Paul et al. 2018. « Le salariat : mort ou vif ? » La nouvelle revue du travail (13). https://journals.openedition.org/nrt/3997 (15 juin 2022)*
5. *Boyer, Robert. 1987. Technical Change and the Theory of « Regulation ». Paris: CEPREMAP. CEPREMAP Working Papers (Couverture Orange).*
6. *https://EconPapers.repec.org/RePEc:cpm:cepmap:8707.*
7. *Boyer, Robert, et Michel Freyssenet. 2000. Les modèles productifs. Paris: La Découverte. https://www.cairn.info/les-modeles-productifs--9782707133175.htm.*
8. *Brusoni, Manuela et al. 2014. The Concept of Excellence in Higher Education. ENQA: European Network for Quality Assurance in Higher Education.*
9. *Castel, Robert, et Marine Zecca. 1995. « Les métamorphoses de la question sociale ». Agora débats/jeunesses 2(1): 97-102.*
10. *Coenga-Oliveira, Danielle, et Priscyll Anctil-Avoine. 2017. « «Conformez-vous!»: Les résistances et contestations à la marchandisation du savoir dans l'université néolibérale ». Revista Temas 0(11): 13.*
11. *Coffey, Martin, et Graham Gibbs. 2001. « The Evaluation of the Student Evaluation of Educational Quality Questionnaire (SEEQ) in UK Higher Education ». Assessment & Evaluation in Higher Education 26(1): 89-93.*
12. *Commission européenne. 2006. Mise En Œuvre Du Programme Communautaire de Lisbonne : Stimuler l'esprit d'entreprise Par l'enseignement et l'apprentissage /* COM/2006/0033 Final */. Bruxelles.*
13. *https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=COM%3A2006%3A0033%3AFIN (1 novembre 2022).*
14. *Communication de la Commission au Parlement Européen, au Conseil, au Comité Economique et Social Européen et au Comité des Régions: soutenir la croissance et les emplois – un projet pour la modernisation des systèmes d'enseignement supérieur en Europe. Bruxelles: Commission européenne. https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR-NL/TXT/?uri=CELEX%3A52011DC0567 (1 novembre 2022).*
15. *Coriat, Benjamin. 1994. L'atelier et le chronomètre : essai sur le taylorisme, le fordisme et la production de masse. nouv. Paris: Christian Bourgois.*
16. *Cosnefroy, Laurent, Jean-Marie De Ketele, Bernard Hugonnier, et Philippe Parmentier. 2016. Quelle excellence pour l'enseignement supérieur ? De Boeck Superieur.*

17. De Ketele, Jean-Marie. 2015. « Analyse de quelques dispositifs pédagogiques pour développer une excellence sociale et sociétale dans l'enseignement supérieur ». In Rencontres en théorie et histoire de l'éducation, , 27-44.
18. http://library.queensu.ca/ojs/index.php/encounters/article/view/5833/5712 (28 octobre 2022).
19. Dockès, Pierre. 1993. « Les recettes fordistes et les marmites de l'histoire (1907-1993) ». Revue économique 44(3): 485-527.
20. Drucker, Peter F. 1997. « The future that has already happened. » Harvard Business Review 75(5): 20-22.
21. Eloire, Fabien. 2010. « Le classement de Shanghai. Histoire, analyse et critique ». L'Homme & la Société 178(4): 17-38.
22. Enders, Jürgen et al. 2006. The extent and impact of higher education governance reform across Europe : final report to the Directorate-General for Education and Culture of the European Commission : Part One: Comparative Analysis and Executive Summary. Center for higher education policy studies.
23. Ferrer Llop, Joseph. 2014. « universités: le service public face à la marchandisation ». In Pouvoirs, contre-pouvoirs et concertation sociale dans les universités, Hors collection, Belgique: Presses universitaires de Louvain, 222.
24. Gautié, Jérôme. 2003. « Marché du travail et protection sociale : quelles voies pour l'après-fordisme? » Esprit (1940-) (299 (11)): 78-115.
25. Gélinas, JACQUES B. 2008. Dictionnaire critique de la globalisation. Montréal: Écosociété.
26. Gibbs, Graham. 2008. Designing teaching award schemes. York: The Higher Education Academy.
27. Goastellec, Gaële. 2014. « Les mutations de l'enseignement supérieur en Europe. Comprendre les transformations à l'œuvre ». La pédagogie universitaire à l'heure du numérique. Questionnement et éclairage de la recherche. Bruxelles: De Boeck: 55-68.
28. Gunn, Andrew. 2018. « Metrics and methodologies for measuring teaching quality in higher education: developing the Teaching Excellence Framework (TEF) ». Educational Review 70: 129-48.
29. Harari-Kermadec, Hugo, et Raphael Porcherot. 2020. « Dualité des conventions de la valeur et marchandisation de l'université ». Revue Française de Socio-Économie 24(1): 63-80.
30. Hazelkorn, Ellen. 2015. Rankings and the reshaping of higher education: The battle for world-class excellence. Springer.
31. Houben, Henry, et Marc Ingham. 1995. « Par quel système remplacer le fordisme ? » Annales des mines. Gérer et comprendre (41): 83-96.
32. Hussenot, Anthony. 2022. « Entre délitement du présent et possible effondrement à venir: les crises du salariat ». In Pratiques de travail et dynamiques organisationnelles, Sciences de l'administration, laval, Canada: Presses Université Laval, 51-64.
33. https://books.google.com/books/about/Pratiques_de_travail_et_dynamiques_organ.html?hl=fr&id=ViJnEAAAQBAJ (14 juin 2022).
34. Linhart, Danièle. 2013. « Idéologies et pratiques managériales: du taylorisme à la précarisation subjective des salariés ». Sociedade e Estado 28(3): 519-39.
35. Mazuyer, Emmanuelle. 2013. « Les mutations des droits du travail sous influence européenne ». Revue de la régulation. Capitalisme, institutions, pouvoirs (13).
36. https://journals.openedition.org/regulation/10117#article-10117 (7 juin 2022).
37. Moreno, Luis. 2006. « Le modèle de protection sociale des pays d'Europe du Sud. Permanence ou changement ? » Revue française des affaires sociales (1): 81-105.

38. *Musselin, Christine, et Pedro N. Teixeira, éd. 2014. 41 Reforming Higher Education. Dordrecht: Springer Netherlands. http://link.springer.com/10.1007/978-94-007-7028-7 (31 octobre 2022).*
39. *Palomba, Donatella. 2015. « À la recherche d'une identité: l'université en Italie entre égalitarisme, «adéquation à l'Europe» et mythe d'Humboldt ». In Rencontres en théorie et histoire de l'éducation, http://library.queensu.ca/ojs/index.php/encounters/article/view/5998/5713 (28 octobre 2022).*
40. *Parker, Martin, et David Jary. 1995. « The McUniversity: Organization, Management and Academic Subjectivity ». Organization 2: 319-38.*
41. *Parmentier, Philippe. 2006. « Cinq leviers institutionnels pour la qualité de l'enseignement universitaire ». In La pratique enseignante en mutation à l'université, Perspectives en éducation et formation, Louvain-la-Neuve: De Boeck Supérieur, 199-215. https://www.cairn.info/la-pratique-enseignante-en-mutation--9782804152468-p-199.htm.*
42. *Proulx, Serge. 2016. « LA CRITIQUE DU CAPITALISME COGNITIF ». In Perspectives critiques en communication - Contextes, théories et recherches empiriques, Collection : Collection Communication, Québec: Presses de l'Université du Québec, 191-209.*
43. *Ritzer, George. 1996. « McUniversity in the Postmodern Consumer Society ». Quality in Higher Education 2(3): 185-99.*
44. *Robichaud, Arianne, et Jean-Philippe Crevier. 2016. « Élitisme et éducation : lecture critique des thèses de Bourdieu à l'aide de la pensée de Jürgen Habermas ». Le Philosophoire 46(2): 37-58.*
45. *Saint-Martin, Denis. 2005. « La gouvernance comme conception de l'État de la «troisième voie» dans les pays anglo-saxons ». In La gouvernance, Karthala, 83-96.*
46. *Salmi, Jamil. 2009. Le défi d'établir des universités de rang mondial. Washington, D.C: The World Bank. http://elibrary.worldbank.org/doi/book/10.1596/978-0-8213-7972-1 (31 octobre 2022).*
47. *Teichler, Ulrich. 2007. Higher Education Systems: Conceptual Frameworks, Comparative Perspectives, Empirical Findings. BRILL. https://brill.com/view/title/37094 (25 novembre 2022).*
48. *Tomusk, Voldemar et al. 2010. Creating the European Area of Higher Education: Voices from the Periphery. Dordrecht: Springer.*
49. *Tsogas, George. 2012. « The Commodity Form in Cognitive Capitalism ». Culture and Organization 18(5): 377-95.*
50. *Valenduc, Gérard. 2012. « Mutations des universités et concertation sociale : le contexte ». FTU – Fondation Travail-Université asbl: 29.*
51. *Vercellone, Carlo. 1990. « Les paradigmes sociaux du post-fordisme ». multitudes. https://www.multitudes.net/Les-paradigmes-sociaux-du-post/ (21 janvier 2022).*
52. *Williams, Ross, et Nina Van Dyke. 2007. « Measuring the international standing of universities with an application to Australian universities ». Higher Education 53(6): 819-41.*

Quelle contribution du capital humain à la performance globale de l'entreprise ?

ما مساهمة رأس المال البشري في الأداء العام للشركة؟

HAMMOUCH Hind

Docteur chercheur en Economie et Gestion, Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales. Fès Maroc

Résumé :

Les mutations technologiques, économiques et financières, la mondialisation et l'accentuation de la concurrence, sont aujourd'hui les défis auxquels les entreprises doivent faire face.

Plus que jamais, l'entreprise est sollicitée à mettre en place de nouveaux outils afin d'atteindre la performance qui lui permet de survivre dans un environnement de plus en plus turbulent et exigeant.

La performance est une notion polysémique, qui n'est pas seulement d'ordre économique ou financier, mais elle est aussi est surtout d'ordre social. Toutes les fonctions de l'entreprise y contribuent ; aujourd'hui, l'accent est de plus en plus mis sur l'apport du capital humain à la performance globale.

Le capital humain de l'entreprise suscite aujourd'hui un intérêt croissant pour les professionnels et les chercheurs en sciences de gestion conscients de l'intérêt croissant du capital humain dans la recherche de la performance globale de l'entreprise.

Nous serons amenés, donc, au cours de ce travail d'analyser les liens existants entre une bonne gestion du capital humain et la performance globale de l'entreprise.

Mots clés : Capital humain, Les ressources humaines, Performance globale, Gestion, Compétence.

الملخص:

التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والمالية والعولمة والمنافسة المتزايدة تعتبر من التحديات التي يجب على الشركات مواجهتها اليوم.

أكثر من أي وقت مضى، يُطلب من الشركة وضع آليات جديدة من أجل تحقيق الأداء الذي يسمح لها بالبقاء في بيئة مضطربة ومتطلبة بشكل متزايد.

الأداء هو مفهوم متعدد المعاني، وهو ليس فقط اقتصاديًا أو ماليًا، ولكنه أيضًا اجتماعي قبل كل شيء. تساهم جميع وظائف الشركة في ذلك؛ اليوم، ينصب التركيز بشكل متزايد على مساهمة رأس المال البشري في الأداء العام.

يثير رأس المال البشري للشركة اليوم اهتمامًا متزايدًا للمهنيين والباحثون في علوم الإدارة التي يدركون الاهتمام المتزايد لرأس المال البشري بأبحاث الأداء العام للشركة.

لذلك، سنقود خلال هذا العمل تحليل الروابط الحالية بين الإدارة الجيدة لرأس المال البشري والأداء العام للشركة.

الكلمات المفتاحية: رأس المال البشري، الموارد البشرية، الأداء العام، الإدارة، الكفاءة.

Introduction :

Au fil du temps, de nombreuses théories ont montré le rôle croissant que joue le capital humain dans la réussite et le rendement d'une organisation. Définis comme étant le rassemblement des ressources intangibles possédées par les membres de l'organisation, le capital humain représente de plus en plus une ressource stratégique clé pour l'entreprise, lui permettant de se différencier de ses concurrents et d'avoir des réponses originales aux défis qui lui sont lancés.

Une bonne gestion du capital humain fait, alors, en principe augmenter sa valeur et la valeur de l'organisation, ainsi, qu'à l'inverse, une mauvaise gestion contribue à en diminuer la valeur.

L'analyse de la contribution du capital humain à la performance de l'organisation constitue, donc, une problématique récurrente en sciences de gestion. Partant des travaux des économistes (Becker, 1964, Nelson et Winter, 1982, Lucas, 1988 et Romer, 1989), les gestionnaires mobilisent le capital humain pour l'ancrer dans les concepts de gestion des ressources humaines ou encore du management. A cet effet, les entreprises les plus performantes sont celles où on observe les dispositions des niveaux de qualifications et de formation les plus élevées. Le capital humain comprend la scolarité ou les études que les employés ont suivies ainsi que leur niveau de connaissances et qu'ils apportent dans leur emploi, mais aussi les compétences apprises pendant le travail et l'adaptation à de nouvelles technologies.

Une telle assertion génère un questionnement fédérateur : Dans le contexte spécifique des entreprises à haute intensité en connaissance, comment le capital humain peut constituer un levier de performance globale pour l'entreprise ?

Une telle communication sera donc une occasion d'examiner et de synthétiser un ensemble de travaux traitant la notion du capital humain, et par la suite tenter d'appréhender l'impact spécifique que peut avoir le management du capital humain sur les caractéristiques individuelles des employés et aussi sur la performance globale de l'entreprise.

1. Capital humain : Un concept critiqué

Le concept du capital humain doit beaucoup à l'article fondateur du Prix Nobel Schutz, en 1961, qui définit le capital humain comme la somme des compétences, de l'expérience et des connaissances. Les travaux d'un autre Prix Nobel, Becker, complètent cette première définition en y rajoutant la personnalité, l'apparence et la réputation, et montrent que l'entreprise est un lieu de formation et d'investissement en capital humain. Plus récemment, Bontis définit le capital humain comme : « Le rassemblement des ressources intangibles possédées par les membres de l'organisation. Ces ressources peuvent être de trois types : les compétences (incluant les talents et le savoir-faire), les attitudes (motivation, qualités de leadership des dirigeants), et l'agilité intellectuelle ».

1.1. Essai de définition du concept

Le capital humain d'un individu peut être défini comme étant l'ensemble des connaissances et des compétences que cet individu maîtrise. Il englobe l'intelligence et la dynamique d'une organisation dans un environnement en évolution, c'est-à-dire sa créativité et sa capacité d'innovation.

Des auteurs utilisent le concept de « Capital intellectuel » pour faire allusion au capital humain. Cette notion a émergé de travaux de recherches effectuées depuis le début des années 1990 dans quelques grandes entreprises nord-américaines et scandinaves. Il faudra noter également que ce concept a émergé du besoin des entreprises de trouver d'autres cadres de réflexion, et que la recherche académique ne s'est intéressée que plus récemment à ce sujet1. De sa définition préliminaire : « Le capital intellectuel est la détention d'un savoir, d'une expérience concrète, d'une technologie d'organisation, de relations avec les clients et de compétences professionnelles qui confèrent à l'entreprise un avantage concurrentiel sur le marché », à l'équation suivante : « Capital humain + Capital structurel = Capital intellectuel ». Depuis, d'autres auteurs ont contribué à la définition du capital intellectuel autour du capital humain et du capital structurel, subdivisé ou non selon les auteurs en capital client et capital process (Bontis, 1999, Bounfour, 20003). Edvinsson définit le capital humain comme « la combinaison des connaissances du personnel, de son talent, de son esprit d'innovation et de ses capacités ». Le capital humain regroupe donc l'ensemble des ressources intangibles détenues par le personnel, l'équipe dirigeante et les collaborateurs de l'entreprise. Il est possible de les classer en 3 catégories : - Les compétences (talents, savoir-faire, capacités), - Les attitudes (motivation, qualités managériales des dirigeants), - L'agilité intellectuelle (capacité à innover, entreprendre, faire partager). Il faut préciser également que le capital humain constitue pour les organisations leur meilleur outil pour la création d'avantages concurrentiels. Il est à noter que dans la perspective de Edvinsson, le capital humain, s'il est porté par les individus qui composent l'entreprise, est envisagé comme une ressource intangible détenue par l'entreprise et qui à ce titre se doit de le mesurer, de le gérer et de le développer. L'auteur souligne cependant le caractère volatil de ce capital humain, en affirmant qu'il quitte l'entreprise, le soir, en même temps que les hommes, contrairement au capital structurel, qui lui reste. Bounfour propose une définition du capital humain, comme composante majeure du capital immatériel et résultat des typologies généralement utilisées par les entreprises : « Le capital humain peut être réduit schématiquement à l'ensemble des savoirs tacites, et routines portés par les cerveaux des hommes au sein de l'organisation. Un ensemble d'items peut être intégré ici : les savoirs (savoir- pourquoi, savoir-comment, savoir- qui et savoir- quoi,), la qualité des équipes,

1 Bontis, N, Managing Organizational Knowledge by Diagnosing Intellectual Capital: Framing and advancing the state of the field, International Journal of Technology Management, 1999, P: 433.

les capacités collectives, les compétences maîtrisées et la culture interne. Cette valeur invisible qu'est le capital humain est une composante essentielle de l'organisation puisque c'est d'abord par les hommes que les organisations peuvent exister et se développer ».

1.2. Typologie du capital humain

Si le capital humain se définit, au niveau d'une entreprise, par les connaissances maîtrisées par un individu, force est de constater qu'il recouvre des catégories représentant des enjeux différents pour les firmes en terme de contrôle.

Il est en effet possible de dresser une typologie du capital humain qui distingue les catégories suivantes : capital humain général, capital humain spécifique à la firme, capital humain spécifique à une tâche1.

- **Le capital humain général** : correspond à des connaissances qui ne sont ni spécifiques à une entreprise, ni à une fonction ou à une tâche singulière. Il s'agit de connaissances et de compétences génériques (discernement, capacités d'analyse, intelligence des situations) essentiellement accumulées par les expériences professionnelles et l'éducation.
- **Le capital humain spécifique à la tâche** : se constitue essentiellement au moyen de formations professionnelles et d'expériences professionnelles. Il correspond à des compétences qui sont spécifiques à un poste de travail comme assistant de direction, auditeur financier où risk-manager.
- **Le capital humain spécifique à la firme** : correspond à des compétences et des connaissances maîtrisées par un salarié, basées sur un corpus de connaissances et de connaissances collectives (capital organisationnel) spécifique à une entreprise donnée. Le capital humain spécifique à la firme octroie à un collaborateur des capacités directement liées à des besoins spécifiques à une entreprise en particulier. Aussi, lorsqu'un individu doté d'un capital humain spécifique à la firme quitte celle au sein de laquelle il l'a essentiellement développé pour une autre société, une grande partie de ce capital humain ne sera pas utilisé puisque les attentes et les besoins de la nouvelle entreprise sont différents de la précédente. C'est pourquoi, ce type de capital humain, parce qu'il se déprécie dès que son détenteur quitte la firme au sein de laquelle il a accumulé le capital, s'avère moins intéressant pour d'autres entreprises.

1 Gibbons R. et Waldman M. ,Task-specific human capital, American Economic Review, Vol 94(2), 2004, P:203.

2. Conceptualisation de la performance globale de l'entreprise

2.1. Définition du concept de performance

Discuter de la notion de la performance nous amène avant tout aux origines historiques du terme. Pesqueux rappelle qu'étymologiquement, le mot performance vient de l'ancien français parformer qui, au XIIIème siècle, signifiait « accomplir, exécuter ». Au XVème siècle, il apparaît en anglais avec to perform dont vient le mot de performance. Il signifie à la fois accomplissement d'un processus, d'une tâche avec les résultats qui en découlent et le succès que l'on peut y attribuer.

Ainsi, le mot performance tire ses origines du français, auquel il revient après un détour « outre-manche ». Pour Guenoun ce détour confère deux acceptions possibles au concept : la première le définit comme le processus de formation de la perfection, mot avec lequel il partage son préfixe « per », « formance » renvoyant à l'idée de « processus en cours de formation ». L'autre définition, plus étroite et inspirée de l'anglais, renvoie à l'idée de conduire une action jusqu'à son terme, de réaliser les objectifs. La différence entre ces deux définitions repose sur la portée normative ou non du concept. La première acception lie la performance à la recherche de quelque chose que l'on ne peut améliorer, tandis que la seconde renvoie à la simple réalisation d'un acte.

Historiquement, c'est cette dernière acception qui a été la plus utilisée. En effet, Bourguignon rappelle que le terme, avant d'être adapté pour les entreprises, s'utilisait initialement dans deux domaines particuliers : le sport ; pour caractériser les résultats d'une compétition ou d'une course, et la mécanique pour caractériser les possibilités et les capacités techniques d'une machine. Ainsi, pour cet auteur, parler de performance pour une entreprise, revient presque à utiliser une métaphore sportive ou mécanique.

La même idée est développée par Pesqueux qui insiste sur toute la difficulté d'appréhension de ce terme, faute à sa très grande polysémie. Il cite pour cet effet quelques exemples d'utilisation du terme :

- Dans le domaine de la physique : la performance est considérée comme un effet « utile » au regard de l'objet qui est le sien, d'où la référence possible à la définition du Larousse : « *Ensemble des qualités qui caractérisent les prestations (accélération, vitesse maximale, autonomie etc.) dont un véhicule automobile, un aéronef sont capables* ».

- Dans le domaine du sport : pour Pesqueux la référence la plus courante du terme performance est aujourd'hui relative au sport considéré comme un jeu conventionnel, les conventions venant fixer les références à la fois de la mesure et du jugement de la performance, les deux aspects venant constituer le processus d'évaluation de la performance. La notion comprend également l'idée de la victoire acquise sur un adversaire mieux classé, donc également celle d'exploit ou de réussite remarquable,

d'où le lien entre la performance (invisible car combinaison d'aspects divers et variés) et le succès (visible). Avec la performance triomphe l'aspect performatif du discours (l'effet obtenu) dont un des aspects contribue à la construction du mythe de la performance et des héros qui l'incarnent.

- Dans le domaine artistique : cette signification apparaît au début des années 1970 dans le vocabulaire de la critique d'art aux États-Unis, et s'applique à toute manifestation artistique dans laquelle l'acte ou le geste de l'exécution a une valeur pour lui-même et donne lieu à une appréciation esthétique distincte. Ce qui caractérise la performance est son aspect de jaillissement, c'est sa configuration de présence ici et maintenant (le *happening*) plus que son résultat. La performance retrouve ici la référence à une forme ancestrale de la tradition orale.

Pesqueux conclut enfin que « le mot est en quelque sorte " attrape tout " dans la mesure où il comprend à la fois l'idée d'action (performing) et d'état (performance comme étape franchie)»

Ces deux sens signifiés ont contribué à l'ambigüité et au flou véhiculés par le terme performance. La performance n'est-elle alors pour l'organisation que le simple résultat d'une action ? Ou insinue-t-elle de facto le résultat positif des réalisations dépassant les objectifs fixés initialement ?

Pour Aubert c'est plutôt cette deuxième acception qui est en train de prendre le pas sur la première. Elle explique que l'acception sociologique du terme a évolué : de l'idée initiale d'une perfection en train de s'accomplir, la notion de performance est passée à celle d'un dépassement exceptionnel des résultats, suggérant une élévation des exigences sociales et une mise sous pression continue des individus.

2.2. Performance globale

La performance financière ne suffit plus pour apprécier la performance d'une entreprise. C'est au cours du XXème siècle que la performance s'élargit pour prendre en compte la responsabilité sociétale de l'entreprise vis-à-vis de ses parties prenantes. Le concept de la performance globale émerge en Europe avec l'apparition du développement durable, mais ses prémices se trouvent dans des concepts plus anciens tels que la responsabilité sociétale.

La préoccupation d'une performance globale et de son évaluation apparaît dès que l'entreprise n'est pas seulement soumise à l'exigence d'une reddition de type financier par ses propriétaires, mais doit également rendre compte de ses comportements en matière sociétale et environnementale à une multitude de parties prenantes. Dans des travaux précurseurs (CGP, 1997), un groupe de travail du Commissariat Général au Plan français avait mis en valeur qu'une « juste évaluation » de la performance d'une entreprise devait prendre en considération trois dimensions :

– La dimension publique qui s'attache à tous les biens ou services produits qui ont, d'une manière ou d'une autre, un caractère collectif,

– La dimension écologique qui s'affirme du fait des rejets ou prélèvements de l'activité productive vis-à-vis de la nature,

– La dimension sociale qui s'exprime au travers de phénomènes tels le chômage et l'exclusion.

Ces différents aspects, appelés « externalités » par les économistes, ne sont pas spontanément pris en compte par les entreprises, puisque, par définition, elles apparaissent lorsque la satisfaction ou les bénéfices d'un agent sont affectés par les décisions d'autres agents, sans que le marché évalue et fasse payer ou rétribuer cette interaction (Commission des Comptes et des Budgets Economiques de la Nation, 1992).

3. Capital humain : Un concept au cœur la performance globale de l'entreprise

Dans un contexte où l'entreprise s'interroge sur l'amélioration de sa compétitivité, de sa réactivité et de sa flexibilité dans la poursuite de ses objectifs stratégiques, le capital humain est appelée à jouer un rôle essentiel dans le processus du management de la performance globale.

La contribution du capital humain à la performance globale de l'entreprise est une problématique récurrente en management et en économie. De nombreux articles et manuels présentent le capital humain comme un facteur clé de succès de la performance des entreprises1.

La prise en compte du capital humain par l'entreprise s'inscrit dans la stratégie de cette dernière, désireuse de se démarquer d'une concurrence forte et de développer un avantage concurrentiel durable, au travers des connaissances et des compétences dont elles disposent.

3.1. Lien Capital humain - Performance globale

En se référant à la définition de la performance développée plus haut, nous pouvons faire référence à deux approches couramment évoquées dans la littérature, apportant des explications sur les sources de la performance organisationnelle. Il s'agit de l'approche économique et de l'approche organisationnelle. Selon la première, les facteurs relatifs à une bonne gestion des ressources internes ont une contribution très marginale à la performance de l'entreprise, celle-ci étant surtout due à des facteurs externes à l'entreprise. Pour la seconde, la performance organisationnelle est fonction d'un

1 Pfeffer J, Competitive Advantage through People, Management Review, P:36, 1994.

ensemble de facteurs internes : individuels, collectifs et organisationnels. Au début des années 1980, cette seconde approche est confortée par la théorie des ressources internes. Selon cette théorie, les écarts de performance entre les entreprises d'un même secteur d'activité proviennent d'une exploitation des ressources internes plutôt que d'une adaptation de l'organisation au marché et à l'environnement. Coff (1997) souligne que les ressources humaines constituent des actifs difficilement duplicables ou transférables, en raison de leur spécificité, de leur imbrication dans les systèmes sociaux (interne et externe à l'entreprise) et de la relation ambiguë (difficile à établir) qu'elles entretiennent avec la performance et la création de valeur. La réflexion sur les sources de la performance de l'entreprise affirme que le capital humain et la manière de le gérer sont en relation étroite avec l'atteinte des objectifs de l'entreprise.

L'identification d'une relation entre la gestion du capital humain et la performance de l'entreprise amène à axer une réflexion sur la nature de cette relation. Selon des auteurs comme Louarn (2001), les pratiques ressources humaines, bien qu'elles soient mises en œuvre pour réaliser une meilleure performance organisationnelle, produisent d'abord et surtout des résultats directs sur le capital humain et, par la suite, des résultats indirects sur les plans organisationnel, financier et de la valeur de l'action. A ce jour, deux approches ont été développées pour tenter d'expliquer la relation entre les pratiques ressources humaines et la performance de l'entreprise. Il s'agit d'une approche « universelle » et une approche « de contingence ».

- L'approche universelle postule une relation directe entre les différentes pratiques ressources humaines, prises de manière isolée ou dans un système (grappes), et la performance organisationnelle[1],

- En revanche, l'approche de contingence postule que l'impact des pratiques ressources humaines sur la performance de l'entreprise dépend de leur cohérence avec la stratégie globale de l'entreprise[2]: plus le degré de cohérence entre la stratégie globale de l'entreprise et sa politique de gestion du capital humain est important et plus l'influence de la gestion du capital humain sur la performance organisationnelle est forte.

Dans la même logique, Wrigth et al. (1995) affirment que les entreprises affichent de bonnes performances lorsqu'elles possèdent des compétences humaines compatibles avec sa stratégie. La relation peut être également envisagée dans le sens inverse : les entreprises affichent de bonnes performances lorsqu'elles développent des stratégies cohérentes avec les compétences de leur personnel.

1 Pfeffer J, Competitive Advantage through People, Management Review,P:40, 1994.

2 Wright, P. et all. , Matches between human resources and strategy among NCAA basketball teams, *Academy of Management Journal*, P: 438, 1995.

L'absence d'unanimité sur la nature du lien entre le capital humain et la performance ne réduit pas cependant l'utilité évidente d'une évaluation de la contribution de cette fonction au succès de l'entreprise.

3.2. Capital humain : Une valeur capitale pour la performance globale de l'entreprise

Les entreprises sont traditionnellement observées sous l'angle de leurs capacités à investir en moyens productifs matériels, donc selon une vision à court terme, réductrice de la performance où le travail est mesuré à un seul coût. Avec les nouvelles organisations, l'enjeu est fort, le travail n'est pas qu'un simple coût, il est aussi un facteur de valeur ajoutée, d'innovation, de compétence et de qualité où le succès se dessine à long terme. Les Hommes permettent donc aux organisations d'atteindre les performances recherchées. C'est en sous estimant leurs potentiels que les organisations peinent à inventer de nouvelles manières de faire. Huselid et Becker (1995) ont testé l'efficacité du capital humain sur la performance économique et ont démontré que la valeur du marché augmente avec l'intensité de cette pratique. C'est ainsi que De Geus (1997) explique, à partir d'une étude effectuée sur trente entreprises à forte longévité, que la grande mortalité des entreprises est due à un management centré exclusivement sur la production de biens et de services et sur l'optimisation des ressources financières. Selon Pfeffer (1995), les cinq entreprises les plus performantes aux Etats-Unis ont un point commun : des politiques de ressources humaines novatrices et mobilisatrices. Ainsi, les Hommes constituent les seuls leviers de formation et de fertilisation de savoirs et donc le développement d'avantages compétitifs durables sur le marché. Selon cet auteur, le capital humain constitue la principale source d'avantage concurrentiel et non uniquement un simple coût à minimiser.

Dans la même veine, Grisé et al. (1997) ont mis en évidence l'apport d'une bonne gestion du capital humain à l'avantage concurrentiel de l'entreprise en proposant un modèle intégrateur original qui sert à expliquer la perspective basée sur les ressources ou *Resource-Based View of the* Firm[1]. En effet, cette théorie trace la relation entre les ressources, les compétences et l'avantage concurrentiel. Les ressources sont les unités d'analyse qui incluent des actifs financiers et physiques ainsi que les compétences des employés et les processus sociaux organisationnels[2]. En d'autres termes, les ressources se regroupent en trois catégories : les ressources physiques (équipements et installations, technologie…), les ressources humaines (leadership, expériences et formations des salariés…) et les ressources organisationnelles (structures formelle et informelle de l'entreprise…). Toutefois, ces ressources doivent répondre à deux principes : *Le principe de l'hétérogénéité,* c'est-à-dire qu'au sein d'une même industrie, les ressources

1 Barney, J. Firm Resources and Sustained Competitive Advantage, Journal of Management, P: 17, 1991.

2 Hart, O. Corporate Governance: Some Theory and Implications, The Economic Journal, P:105, 1995.

internes sont distribuées d'une façon inégale entre les entreprises et donc les aptitudes organisationnelles qui découlent sont spécifiques à chacune d'entre elles; *Le principe d'immobilité,* c'est-à-dire que les ressources ne doivent pas être parfaitement mobiles à travers cette industrie[1]. Cette perspective considère l'entreprise comme « *un ensemble unique de ressources tangibles et intangibles ou comme un portefeuille de compétences distinctives qui contribuent à la réalisation de produits ayant une fonctionnalité unique* ».

En effet, les pratiques de gestion du capital humain influencent les compétences des employés à travers l'acquisition et le développement du capital humain de l'entreprise. En proposant des expériences formelles et informelles d'apprentissage, que ce soit des formations de base ou de management, la firme peut influencer le développement de ses employés. Ainsi, « *Les pratiques de gestion des ressources humaines jouent un rôle déterminant dans l'obtention d'un avantage concurrentiel à travers le développement d'un réservoir de capital humain de qualité et la mise en œuvre de pratiques de mobilisation des ressources humaines* »[2]. Ces pratiques de gestion regroupent la sélection, l'évaluation, la formation et la rémunération des employés mais aussi d'autres pratiques pour encourager les employés à se comporter d'une façon qui supporte les objectifs de l'organisation. Il s'agit par exemple d'impliquer les employés à travers la mise en place de tableaux de bords auxquels chacun adhère afin d'en déduire les actions pertinentes et d'intégrer des données de l'environnement de l'entreprise, qui permet à celle-ci de mieux se situer par rapport à son univers concurrentiel.

Selon Martory (1999), les salariés sont créateurs de performance ce que l'on a appelé assez précocement par Schultz (1950) le capital humain de la nation ou de l'entreprise. D'après UNI le capital humain est « *l'actif le plus précieux que puisse détenir une organisation…Pour conserver un profil compétitif sur les marchés d'aujourd'hui, les organisations doivent utiliser leurs salariés- leur capital humain aussi efficacement que possible* ».

Or, le capital humain au sein d'une entreprise est confronté à une dichotomie court terme/long terme, répondant à la fois aux exigences de l'opérationnel et à une nécessaire gestion anticipée des Hommes et de leurs compétences pour répondre aux besoins présents et futurs de l'entreprise.

Le capital humain constitue un enjeu majeur pour les entreprises qui doivent croiser une logique de marché (court terme) avec une logique de développement (long-terme),

1 Barney, J, Firm Resources and Sustained Competitive Advantage, Journal of Management, P:17, 1991.

2 Grisé J., Asselin J.Y., Boulianne F. et Lévesque A, Les ressources humaines en tant que source d'avantage concurrentiel durable, , Université Laval, 1997.

en s'appuyant sur leur principale ressource : leurs collaborateurs et les réseaux de compétences où ces derniers créent, acquièrent et diffusent des savoirs[1].

Au sein de l'économie moderne, le capital humain est appelé à jouer un rôle majeur, bien supérieur à celui qu'elle assure encore aujourd'hui dans la plupart des entreprises. Cependant, la majorité des entreprises ne possèdent pas d'outils de pilotage et de mesure qui permettent de vérifier l'impact réel du capital humain, tant sur le résultat et la performance de l'entreprise que sur l'employabilité des salariés. Il est donc primordial de mettre en place un système de mesure qui démontre sans équivoque l'impact de la stratégie et la gestion du capital humain sur la performance globale.

Conclusion :

De nos jours, la production de biens, services et informations est basée en grande partie sur la connaissance. Nous entrons dans la « Société de la connaissance » dans laquelle la ressource de base n'est plus le capital matériel ou les ressources naturelles mais le capital humain. Cette dernière ressource est souvent le garant de l'avantage concurrentiel durable pour l'entreprise.

Il ressort, alors, que la fonction RH, comme toutes les fonctions au sein de l'entreprise, sous l'effet de la mondialisation, est mise à contribution, désormais elle doit justifier ses dépenses, son effectif et démontrer sa participation à la création de la valeur pour les différentes parties prenantes.

De ce fait, la gestion du capital humain est devenue au centre du dispositif économique, responsable de l'actif qui régénère tous les autres contribuant, au même titre que les autres, aux résultats économiques et sociaux de l'entreprise.

C.H. Besseyre des Horts qualifie les ressources humaines par « la seule ressource qui différencie l'entreprise performante de l'entreprise non performante. Tout le reste peut s'acheter, s'apprendre ou se copier », c'est ainsi que les entreprises sont dans l'obligation de mettre en œuvre des stratégies de développement, fondées sur la mobilisation des hommes et des équipes

1 Drucker, P, Innovation and Entrepreneurship: Practice and Principles, Harper Collins Publishers, Inc., New York, 1993.

Bibliographie

1. *Autier F. (2006), « Vous avez dit : « capital humain » ? », Gérer et comprendre, n°86.*
2. *Autissier D, Gaillard A. et Moutot J, (2010), « La capacité de transformation comme composante du capital humain : une étude exploratoire dans un groupe coté », Management & Avenir, vol. 1, n°31.*
3. *Baayoud M. et Zouanat H. (2006), « La GRH au Maroc : histoire et perspectives de reconfiguration » Ressources Humaines en Euro méditerranée, volume 2, Marseille, Editions Euromed.*
4. *Barney, J. (1991) « Firm Resources and Sustained Competitive Advantage». Journal of Management.*
5. *Bessire D. (1999), « Définir la performance », Comptabilité Contrôle Audit, Tome 5, vol. 2, Septembre.*
6. *Bosquet R. (1989), « Fondements de la performance humaine dans l'entreprise », coll Personnel ANDCP, Paris, Editions d'Organisations.*
7. *Cappelletti L. (2010), « Vers un modèle socio-économique de mesure du capital humain ? » Dossier, Revue Française de Gestion.*
8. *Denoël F. (2005), « L'économie de la ressource humaine : lectures croisées de François Perroux et Samuel Pisar », in François Perroux, Le centenaire d'un grand Economiste, Economica.*
9. *Drucker P. (1993), «Innovation and Entrepreneurship: Practice and Principles», Harper Collins Publishers, Inc., New York.*
10. *Fourmy M. (2012), « Ressources humaines, stratégie et création de valeur », Ed. Maxima.*
11. *Gates S. et Langevin P. (2010) « Usage des indicateurs de capital humain et pilotage de la performance », Revue française de gestion, Vol. 8, n°207.*
12. *Gendron C. (2010) « La responsabilité sociale comme symptôme d'une modernisation de l'entreprise », Alternatives économiques, L'économie politique, Vol.1, n°45.*
13. *Gibbons R. et Waldman M. (2004), « Task-specific human capital ». American Economic Review. Vol 94(2),*
14. *Guillard A. et Roussel J. (2010), « le capital humain en gestion des ressources humaines : éclairages sur le succès d'un concept », Management & Avenir, vol. 1, n°31.*
15. *Grisé J, Asselin J.Y., Boulianne F. et Lévesque A. (1997), « Les ressources humaines en tant que source d'avantage concurrentiel durable », document de travail, Université Laval, Québec, Canada.*
16. *Lebas M. (1995), « Oui, il faut définir la performance », Revue Française de Comptabilité, juillet- août.*
17. *Lewin A.Y., Minton J.W.(1986), « Determining organizational effectiveness : another look, and an agenda for research »,* Management Science.
18. *Lorino P. (2003), «* Méthodes et pratiques de la performance *», 3e édition, Les Éditions d'Organisation, Paris.*
19. *Matmati M., (2005), « La gestion des ressources humaines au Maghreb » Perspective sur la GRH au Maghreb, Paris, Editions Vuibert.*
20. *Molho.D et Fernandez.P.D, (2000), « La Performance Globale de l'Entreprise » Editions d'Organisation.*
21. *Poulain E. (2001), « Le capital humain, d'une conception substantielle à un modèle représentationnel », Revue économique, vol. 52, n°1.*
22. *Sultan-Taëb et al. H. (2009), « Capital humain et coûts de friction, Quels critères de choix pour l'évaluation des pertes de production ? », Revue économique.*

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

ورقة تعريفية بأعضاء اللجنة العلمية

ورقة تخصص في كل عدد لتعريف بعضو من أعضاء اللجنة العلمية بالمجلة الدولية لدراسات الاقتصادية

الـــدكتور علي منصور عطية، مواليد 1982 مدينة طبرق ليبيا، ليبي الجنسية، دكتوراة فلسفة في الاقتصاد جامعة بنها، عضو هيأة تدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة اجدابيا، متحصل علي جائزة اتحاد مجالس البحث العلمي العربي لسنة 2020م، مستشار لديوان وزارة المالية، عضو لجنة علمية لعديد من المؤتمرات الدولية والمحلية، عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع سابقاً، مستشار وعضو فريق الدعم الفني لمصلحة الجمارك، رئيس اللجنة العلمية – المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، لديه العديد من الدراسات العلمية المنشورة، رئيس مجلس ادارة جهاز تنمية وتطوير مناطق الهلال النفطي والجنوب الشرقي، حاصل على العديد من الشهادات والدورات التدريبية من المعهد العربي للتخطيط.

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

International
Journal
Economic
Studies

شروط وضوابط النشر

بالمجلة الدولية لدراسات الاقتصادية

معايير التحكيم الاولي لقبول النشر بالمركز:

1- **أن يكون البحث إضافة علمية أصيلة، في الجانب النظري أو التطبيقي، ضمن أحد مجالات الفكر والمعرفة الاقتصادية، أو يتعلق بقضايا ومستجدات الاقتصاد العربي والعالمي.**

2- **مطابقة البحث لتنسيقات المعمول بها بالمركز، (يعتمد المركز في انتقاء الأبحاث المواصفات الشكلية والموضوعية)**

3- **ألا يكون قد سبق نشره أو قدم للنشر إلى جهة أخرى، ويقدم الباحث تبعا لهذا تعهدا ممضيا بالأصالة والأمانة العلمية.**

4- **أن يتسم البحث بالأصالة والمنهجية العلمية في الموضوع.**

5- **ملف البحث يجب ان يكون على شكل ملف ميكروسوفت وورد doc. docs. غير مقفل أو محمي بكلمة سر.**

6- **أن يكون حجم الصفحة مقاس A4 وأن تكون هوامش الصفحة يمين ويسار وأعلى وأسفل 2.5.**

7- **ألا يقل البحث عن 10 صفحات وألا يتجاوز 25 صفحة بما في ذلك المراجع والملاحق، ويستثنى من ذلك الأبحاث ذات القيمة العلمية العالية بو اقع 30 صفحة بقرار استثنائي من رئيس التحرير ورئيس اللجنة العلمية.**

8- **ضرورة احتواء البحث على أرقام تسلسلية للصفحات في منتصف أسفل الصفحة.**

9- **يكون التهميش بطريقة الية في اخر كل صفحة من صفحات المقال.**

10- **اللغة:**

- مراعاة صحة اللغة وسلامة الأسلوب في البحث.
- تقبل المجلة الأبحاث باللغات العربية، الإنجليزية، الفرنسية. على أن تكون لغة سليمة.
- ترفض البحوث التي تعتمد ترجمة الية للعنوان والملخص العربي الإنجليزي أو فرنسي دون ضوابط اكاديمية للترجمة.

11- **عناصر الدراسة:**

- ان يكون البحث مكتمل العناصر.
- يكتب في الورقة الأولى:
  - عنوان البحث: إذا كان البحث باللغة العربية فيجب ترجمة العنوان ترجمة سليمة إلى اللغة الإنجليزية أو الفرنسية. أما إذا كان البحث بلغة غير العربية، فيجب ترجمة العنوان الى العربية.
  - يوضع أسفل العنوان بشكل مختصر، (اسم الباحث أو الباحثين والمؤسسات التي ينتمون إليها، والبلد).
  - ملخصين عن البحث أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية أو الفرنسية. ويجب ان لا يزيد عدد الكلمات في الملخص الواحد عن 250 كلمة والا تقل عن 100 كلمة، ويقدم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرائق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث. ويرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية بين (5-7) كلمات.

- المقدمة ويجب ان تتضمن اضافة الى التقديم العناصر التالية: مشكلة البحث وأسئلته، أهمية البحث، اهداف البحث.
- أجزاء ومحتويات البحث
- الخاتمة
- قائمة المراجع

12- نوع الخط:

- يجب أن يكون الخط المكتوب به عنوان البحث (Sakkal Majalla) حجم 18 غامق.
- خط من نوع (Sakkal Majalla) وحجم 14 الخط بالنسبة للمتن.
- المسافة بين السطور 1,15.
- الهوامش تكون أيضا بخط من نوع (Sakkal Majalla) وحجم الخط 12.
- قائمة المراجع بحجم خط 14.
- استعمال التدرج في حجم خطوط عناوين الدراسة البحثية من حجم خط 16 غامق بالنسبة للعناوين الرئيسية، الى 15 إلى 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية.

13- أن يكون البحث مراعيا لقواعد الضبط ودقة ووضوح معالم وأسماء الدعامات (الاشكال والجداول والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والملاحق) إن وجدت وذلك بأن تدرج في أماكنها الصحيحة، وإذا كانت ليست من إعداد الباحث تثبت مصادرها أسفل منها بحيث لا تتجاوز حجم الصفحة وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، وأن ترقم حسب تسلسل ورودها في متن البحث. وتكون عناوين الدعامات (الاشكال والجداول والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والملاحق) من حجم خط 14 غامق في الوسط، مع ادراج مصدرها في الوسط أسفل الدعامة بحجم 12 غير غامق.

14- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز، كما هو مبين في الأسفل.

15- كل الشروط السابقة الذكر ضرورية وأي ورقة بحثية لا تستوفي الشروط الشكلية والموضوعية ترفض مباشرة ولا تحوّل إلى اللجنة العلمية من أجل عملية التحكيم.

16- إرسال السيرة الذاتية للباحث عند النشر الأول في المجلة.

17- إذا رأت إدارة المجلة أن المقال يحتاج إلى بعض التعديلات الشكلية تقوم إدارة المجلة بتسليمه للباحث مشفوعا بملاحظات هيئة التحكيم.

18- تعبّر المواد المنشورة في المجلة عن الآراء والمواقف العلمية لمحرريها.

19- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس تحريرها.

20- **ترسل المواد العلمية إلى عنوان المجلة الإلكتروني:** economie@democraticac.de

أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع:

- **الكتب:**

اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرر، الطبعة، الناشر، مكان النشر، رقم الصفحة. مثلا:

نبيل علي، (2001)، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 227.

- **الدوريات والمجلات والتقارير:**

اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، **عنوان الدراسة أو المقالة**، اسم المجلة، العدد، رقم الصفحة. مثلا:

محمد حسن، (2009) **الأمن القومي العربي**، استراتيجيات، المجلد 15، العدد 1، ص 129.

- **مقالات الجرائد الإخبارية:**

اسم المؤلف، عنوان المقالة، اسم الجريدة، تاريخ النشر. مثلا:

إيان بلاك، **الأسد يحث الولايات المتحدة لإعادة فتح الطرق الدبلوماسية مع دمشق**، الغارديان، 2009/2/17.

- **المنشورات الإلكترونية**

اسم الكاتب، عنوان المقال أو التقرير، اسم السلسة إن وجدت، اسم الموقع الالكتروني، تاريخ النشر إن وجد. مثلا:

ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4,5%، الجزيرة نت، 2012/12/24، شوهد في 2013/01/18، http://bit.ly/2bAw2OB

ويستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة للكتب والمجلات بإزالة رقم الصفحة كالتالي:

نبيل علي، (2001)، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت.

في حين يستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة لمقالات الجرائد والمنشورات الالكترونية بإزالة تاريخ المشاهدة والنشر.

- في حالة عدم معرفة اسم الكاتب أو المجلة نكتب بين قوسين (د.ن) وهي تعني دون ناشر.
- في حال عدم معرفة تاريخ النشر نكتب بين قوسين (د.ت) في القوسين الخاصين بالتاريخ وهي تعني دون تاريخ.
- كتابة المراجع باللغة الأجنبية يكون بنفس الطريقة التي تكتب بها المراجع باللغة العربية.
- لا تقسم قائمة المراجع إلى كتب ومجلات وموسوعات بل ترتب ترتيبا ابجديا حسب أسماء المؤلفين.
- توضع المراجع باللغة العربية أولا وبعدها المراجع الأجنبية.

مواعيد الإصدار واستلام الأبحاث المخصصة للأعداد القادمة لسنة 2023

	العدد	اخر موعد للتسليم	الإصدار
سنة 2023	24	01 شباط/ فبراير 2023	28 شباط/ فبراير 2023
	25	01 أيار/ مايو 2023	31 أيار/ مايو 2023
	26	01 أب/ أغسطس 2023	31 أب/ أغسطس 2023
	27	01 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023	30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
برلين / ألمانيا
Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved
No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

Tel: 0049-code Germany
030-54884375
030-91499898
030-86450098

البريد الإلكتروني
economie@democraticac.de

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arabic Center